

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: العلوم الاجتماعية

الرقم التسلسلي: 58

رقم التسجيل: 09/PG/D/SO/07

عنوان الأطروحة

تأخر سن الزواج بين الاختيار و الإجبار- دراسة ميدانية على عينة من أساتذة
جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في: علم الاجتماع
تخصص: علم الاجتماع العائلي

إشراف الأستاذ(ة):

نور الدين زمام

إعداد الطالبة:

رحيمة شرقي

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
الأرهب العقبي	أستاذ	بسكرة	رئيسا
زمام نور الدين	أستاذ	بسكرة	مشرفا ومقررا
نسيمة بومعراف	أستاذ محاضر (أ)	بسكرة	عضوا مناقشا
خليفة عبد القادر	أستاذ محاضر (أ)	ورقلة	عضوا مناقشا
حمداوي عمر	أستاذ محاضر (أ)	ورقلة	عضوا مناقشا
عزوز عبد الناصر	أستاذ محاضر (أ)	المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

ملخص الدراسة باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أهم العوامل الاختيارية و الإجبارية لتأخر سن الزواج الأساتذة الجامعيين على اعتبار الزواج مدخلا ضروريا لقيام الأسرة كوحدة اجتماعية ترضي حاجات الطرفين وتحقق الوظائف على النحو الذي يرضاه المجتمع، و جب علينا نطرح تساؤلا رئيسيا ومركزيا للوصول إلى إجابة منطقية وموضوعية والذي يتمثل في: - ما هي العوامل الاختيارية و العوامل الإجبارية المؤدية لتأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟ و يندرج تحت هذا التساؤل التساؤلين التاليين:

السؤال الأول- ما هي العوامل الاختيارية المؤدية الى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟ و يندرج تحت هذا السؤال الأبعاد التالية:

✓ هل يعد الخوف من تغير معنى الزواج من العوامل الاختيارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟

✓ هل تعد صعوبة اختيار الشريك من العوامل الاختيارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟

✓ هل يعد الخوف من الفشل في الزواج من العوامل الاختيارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟

-السؤال الثاني:- ما هي العوامل الإجبارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟ و يندرج تحت هذا السؤال الأبعاد التالية:

✓ هل يعد تدخل الأسرة في اختيار الشريك من العوامل الإجبارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟

✓ هل تعد العادات و التقاليد الخاصة بالزواج من العوامل الإجبارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟

✓ هل يعد عدم العثور على الشريك المكافئ في السن من العوامل الإجبارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟

✓ هل تعد عوامل اقتصادية منها (التكفل الاقتصادي بالأسرة، مسكن خاص، ارتفاع تكاليف الزواج و غلاء المهور) من العوامل الإجبارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟

و انطلاقا من طبيعة دراستنا اعتمدنا على النظرية البنائية الويفية و نظرية الاختيار العقلاني كمدخل اساسية في تحليل ظاهرة تاخر سن الزواج بين الاجبار و الاختيار و انطلاقا من طبيعة الدراسة و تساؤلاتها و اهدافها استخدمنا المقاربة التاريخية و لاسيما في الفصول النظرية و المنهج الوصفي باعتباره من المناهج المناسبة لدراسة و وصف الواقع و لقد وقع اختيارنا في هذه الدراسة على جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة حيث بلغ عدد اساتذة جامعة ورقلة لسنة الدراسية 2013/2014، 1019، أستاذ موزعين على 8 كليات بمختلف تخصصاتها حيث أخذنا من العدد الكلي لمجتمع الدراسة ما نسبته 50% و الذي قدر بـ 510 أستاذ جامعي، و لقد تم الاعتماد على طريقة المسح الشامل و اعتمدنا على الملاحظة و استمارة الاستبيان كأدوات رئيسية في جمع البيانات.

و لقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

➤ تمت الاجابة الجزئية على التساؤل الجزئي الأول بابعاه الثلاثة:

✓ لا يعتبر التغير في معنى الزواج من العوامل الاختيارية لتأخر سن زواج الأستاذ الجامعي بنسبة 83.17%.

✓ لا تعتبر صعوبة اختيار الشريك من العوامل الاختيارية لتأخر سن زواج الأستاذ الجامعي بنسبة 74.76%.

✓ لا يعتبر الخوف من الفشل في الزواج من العوامل الاختيارية لتأخر سن زواج الأستاذ الجامعي بنسبة 89.71%.

➤ تمت الاجابة الجزئية على التساؤل الجزئي الأول بابعاه الاربعة:

✓ لا يعتبر تدخل الاسرة في اختيار الشريك عامل اجباري من عوامل تاخر سن زواج الاساتذة الجامعيين بنسبة 93.45%.

✓ لا تعتبر العادات و التقاليد الخاصة بالزواج عامل اجباري من عوامل تأخر سن زواج الاساتذة الجامعيين بنسبة 85.04%.

✓ يعتبر عدم العثور على الشريك المكافئ في السن عامل اجباري من عوامل تأخر سن زواج الاساتذة الجامعيين بنسبة 57.94%.

✓ لا يعتبر تكاليف الزواج عامل اجباري من عوامل تأخر سن زواج الاساتذة الجامعيين بنسبة 93.45%. و بناءا على هذا تمت الاجابة على التساؤلات الدراسة بنسبة جزئية و بالتالي الاجابة الجزئية على التساؤل الرئيسي من حيث أن تأخر سن زواج الأساتذة لا يعتبر أمر اختياري بنسبة 66.35%.

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

Summary

This study aims to acknowledge the most optional and compulsory factors of the delay of marriageable age for university teachers being the essence of creating a family as a unit, which satisfies both sides and realize the jobs in a way that the society wants, but our strong and firm belief of the importance of marriage for the individual and society gives it a major focus and which rises a main and central problematic to get to a logical and subjective answer which is;

- What are the optional and compulsory factors that lead to the delay of marriageable age for a university teacher? And we insert under this problematic these two questions:

First Question

What are the optional factors that lead to the delay of the marriageable age of a university teacher ? and under this question arises these dimensions:

- Is the fear of the change of the meaning of marriage considered one of optional factors that lead to the delay of the marriageable age for a university teacher?
- Is choosing a partner one of optional factors that lead to the delay of the marriageable age for a university teacher?
- Is it the fear of failure in marriage one of optional factors that lead to the delay of the marriageable age for a university teacher?

Second Question:

What are the compulsory factors that lead to the delay of the marriageable age of a university teacher ? and under this question also arises these dimensions:

- Is the intervention of family in choosing the partner one of the compulsory factors that causes the delay of the marriageable age of the university teacher?
- Are customs and traditions of marriage considered one of the compulsory factors that causes the delay of age of the marriageable age of the university teacher?
- Is the inequality in age considered as one of the compulsory factors that causes the delay of the marriageable age of the university teacher?

- Are the economic factors (Economic interdependence of family, Personal house, rise of marriage costs and the expensive dowries) one of the compulsory factors that lead to the delay of the marriageable age of the university teacher?

Starting from the nature of this study we relied on the constructivist functional theory and the Theory of the Social Action and the Theory of Rational Selection as a fundamental introduction in the analysis of the delay of marriageable age phenomena between compulsion and option and starting from the nature of our study and its problematics and aims we used historical approach especially in the theoretical seasons, and descriptive approach being one of the appropriate approaches to study and describe reality, and we have picked in this study the University of Kasdi Merbah Ouargla, whereas the number of university teachers reached in 2013/2014 1019 teachers distributed at 8 faculties with different fields , where we have taken about 50% of the full number which estimates 510 university teacher.

We used the comprehensive survey method and observation and survey form as main tools in collecting data.

Through field study, we reached the following results:

- The main question has been partially answered by that the late marriageable age of the university teachers is **not optional** by 66.35% rate.
- **The partial answer was based on the first partial question with its three dimensions:**
 - The change in the meaning of marriage is not one of the optional factors for the delay of the marriageable age of a university teacher by the rate 83.17%.
 - The difficulty in choosing a partner is not one of the optional factors that leads to the late of the marriageable age of the university teacher by the rate of 74.76%.
 - The fear of failure is not one of the optional factors for the delay of the marriageable age of a university teacher by the rate 89.71%.
- **The partial answer was based on the first partial question with its four dimensions:**
 - The intervention of family in choosing a partner is not one of the compulsory factors for the delay of the marriageable age of a university teacher by the rate 93.45%.
 - Traditions and customs of marriage is not one of the compulsory factors for the delay of the marriageable age of a university teacher by the rate 85.04%.

- **The inequality in age is a compulsory factor that leads to the delay of the marriageable age of the university teacher by the rate 57.94%.**
- The rise of marriage costs is not a compulsory factor that leads to the delay of the marriageable age of the university teacher by the rate 80.37%.

الصفحة	فهرس المحتويات
-	شكر و عرفان.....
-	إهداء.....
-	فهرس الجداول.....
-	فهرس الأشكال
-	ملخص الدراسة.....
أ-ث	مقدمة.....
الفصل الأول: الاطار المنهجي لدراسة	
06	أولاً- تحديد و صياغة الإشكالية.....
11	ثانياً- أسباب إختيار الموضوع.....
12	ثالثاً- أهمية الدراسة.....
14	رابعاً- أهداف الدراسة.....
15	خامساً- تساؤلات الدراسة.....
16	سادساً- تحديد مفاهيم الدراسة.....
32	سابعاً- المقاربة السوسيولوجية للدراسة.....
38	ثامناً- الدراسات السابقة.....
الفصل الثاني: الزواج دراسة سوسيو انثربولوجية	
74	تمهيد.....
75	أولاً- لمحة تاريخية عن الزواج و أنواعه.....
75	1- نظام الزواج في المجتمعات البدائية.....
76	2- نظام الزواج في المجتمعات القديمة.....
85	3- نظام الزواج في مجتمعات العصور الوسطى
86	4- نظام الزواج في المجتمع العربي قبل الإسلام.....
90	5- نظام الزواج في الاسلام.....
94	ثانياً- أهمية وأهداف الزواج بالنسبة للفرد والمجتمع.....

103	ثالثا: أشكال الزواج.....
103	1- الزواج الجماعي.....
105	2- الزواج التعددي.....
108	3- وحدانية الزواج.....
109	رابعا - الإختيار للزواج.....
109	1- أساليب الاختيار للزواج.....
110	1-1 أسلوب الاختيار الوالدي.....
115	1-2-1 أسلوب الاختيار الشخصي.....
117	2- أشكال الاختيار للزواج.....
117	2-1- الإختيار الداخلي.....
122	2-2- الإختيار الخارجي.....
124	خامسا: نظريات الاختيار الزوجي.....
124	1- النظريات الاجتماعية الثقافية للإختيار للزواج.....
130	2- النظريات النفسية للإختيار للزواج.....
132	3- نظريات التحليل النفسي في الاختيار للزواج.....
134	سادسا: معايير الاختيار للزواج في الشريعة الإسلامية.....
135	1- معايير اختيار الزوجة في الشريعة الإسلامية.....
146	2- معايير اختيار الزوج في الشريعة الإسلامية.....
151	3- أساس التوافق بين الشريكين من منظور الشريعة و الواقع الاجتماعي.....
158	خلاصة.....
الفصل الثالث: خصائص نظام الزواج في العائلة الجزائرية الريفية و الحضرية	
161	تمهيد.....
162	أولا: تطور العائلة الجزائرية.....
169	ثانيا: مميزات الزواج في العائلة الجزائرية الريفية و الحضرية.....
169	1- مميزات العائلة الجزائرية الريفية.....
191	2- الزواج في العائلة الجزائرية الريفية.....

197	3- المجتمع الجزائري من الريف إلى المدينة تحليل سوسيولوجي.....
200	4- مميزات الحياة الحضرية في المجتمع الجزائري.....
202	5- مميزات العائلة الجزائرية الحضرية.....
203	6- الزواج في العائلة الجزائرية الحضرية.....
212	الخلاصة.....
الفصل الرابع: سن الزواج في المجتمعات العربية و المجتمع الجزائري	
214	تمهيد.....
215	أولاً: سن الزواج في المجتمعات القديمة.....
220	ثانياً: سن الزواج في المجتمعات العربية الريفية و الحضرية
236	ثالثاً: التحديد القانوني لسن الزواج في المجتمعات العربية.....
244	رابعاً: سن الزواج بين الشريعة و الواقع الاجتماعي.....
255	خامساً: تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري تحليل سوسيوديموغرافي.....
255	1- نظام الزواج في المجتمع الجزائري في الفترة الاستعمارية.....
260	2- نظام الزواج في المجتمع الجزائري بعد الاستقلال و تغير سن الزواج حسب التعدادات.....
273	سادساً: أسباب تأخر سن الزواج.....
281	سابعاً: الآثار الناجمة عن تأخر سن الزواج على الفرد و المجتمع.....
288	خلاصة.....
الفصل الخامس: التغيرات المجتمعية و انعكاسها على تغير سن الزواج في المجتمع الجزائري	
290	تمهيد.....
291	أولاً- نظريات التغير الاجتماعي و اتجاهاته الرئيسية.....
291	1- نظريات التغير الاجتماعي وفق العوامل.....
299	1-1- النظريات الحتمية و التفسيرات الاحادية.....
296	2- نظريات التغير الاجتماعي وفق الاتجاه.....
296	1-2- النظريات الدائرية.....

301	2-2-النظريات الخطية
307	ثانيا-عوامل التغير الاجتماعي.....
316	ثالثا- التغير الاجتماعي و التغير الثقافي.....
317	رابعا- تغيرات المجتمع الجزائري.....
318	1- التغيرات السكانية في المجتمع الجزائري.....
327	2- التغيرات الاقتصادية في المجتمع الجزائري.....
339	3- التغيرات السوسيو ثقافية في المجتمع الجزائري.....
354	خلاصة.....
الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة	
356	تمهيد.....
357	أولا- مجالات الدراسة.....
357	1- المجال المكاني.....
361	2- المجال الزمني.....
362	3- المجال البشري.....
364	ثانيا- منهج الدراسة.....
365	ثالثا-عينة الدراسة و كيفية اختيارها.....
367	رابعا- الأساليب الاحصائية.....
367	خامسا- أدوات جمع البيانات.....
372	سادسا- وصف خصائص العينة.....
379	خلاصة.....
الفصل السابع: عرض و تحليل و تفسير معطيات الدراسة الميدانية ومناقشة النتائج	
381	تمهيد.....
382	أولا : عرض و تحليل و تفسير تساؤلات الدراسة.....
382	1- عرض و تحليل و تفسير التساؤل الجزئي الأول و أبعاده.....
450	2- عرض و تحليل و تفسير التساؤل الجزئي الثاني و أبعاده.....
535	ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة.....

535	1- مناقشة النتائج المتعلقة بخصائص العينة.....
537	2- مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الجزئي الأول و أبعاده.....
541	3- مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الجزئي الثاني و أبعاده.....
547	ثالثا: النتائج العامة.....
549	رابعا: توصيات و اقتراحات.....
552	خاتمة
554	قائمة المصادر و المراجع.....
-	الملاحق.....

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
29	يبين تطور متوسط معدل الزواج الأول حسب الجنس	1
52	يبين ترتيب مبررات الزواج المبكر حسب الأهمية في رأي الإخباريات و الأزواج	2
57	يبين محددات تأخر سن الزواج لدى النساء العاملات في محافظة ديالى	3
63	يبين أسباب تأخر سن الزواج حسب أفراد العينة	4
70	يبين عوامل تأخر سن الزواج لدى الإماراتيين	5
252	يبين التغيرات التي تطرأ على جسم الإنسان مع التقدم في السن	6
268	يبين الحالة للسكان الأكثر من 15 سنة حسب الجنس لسنة 2008	7
269	يبين تطور متوسط الزواج الأول حسب الجنس و السنة	8
271	يبين تطور نسبة الزواج و المعدل الخام للزواج	9
271	يبين عدد الزوجات بالأشهر لسنتي 2010-2011	10
294	يبين المراحل التي حددها ماركس لتغير المجتمعات عبر المراحل التاريخية	11
319	يبين تطور بعض المؤشرات الديموغرافية لدول المغرب العربي	12
320	يوضح عدد سكان الجزائر من 1830 إلى 1886	13
321	يوضح تطور عدد سكان الجزائر من 1891 إلى 1960	14
321	يبين تطور عدد سكان الجزائر بعد الإستقلال	15
322	يوضح تطور عدد سكان الجزائر المقيمين و معدل الزيادة الطبيعية	16
324	يبين تطور المعدل العام للخصوبة بين عامي 1992 و 2002	17
325	المعدل العام للخصوبة حسب سن المرأة لسنة 2012 لكل ألف امرأة	18
327	يبين تطور أهم المؤشرات الديموغرافية في المجتمع الجزائري من 2006 إلى 2010	19
328	يمثل توزيع عدد السكان على مختلف القطاعات	20

331	يمثل سنوات تأميم الثروات الجزائرية	21
333	يبين المخططات الجزائرية غداة الاستقلال	22
345	يبين أهم الجهود و الإنجازات في مجال محو الأمية بالجزائر بعد الاستقلال	23
346	يبين المسجلين في التعليم الابتدائي و المتوسط	24
346	يبين نسبة المسجلين في التعليم الثانوي	25
347	يبين نسبة المعلمين في الطورين الابتدائي و المتوسط	26
347	يبين عدد الأساتذة في التعليم الثانوي من بنهم عدد الأستاذات العاملات	27
348	يبين نسبة النجاح في شهادة البكالوريا لسنة 2006	28
349	يبين عدد الطلبة المسجلين في التعليم الجامعي و كذا الأساتذة المؤطرين بين 2000 / 2005	29
350	يبين حضور الاناث في بعض الفروع الجامعية مابعد التدرج لسنة 2002/2003	30
363	يبين عدد الأساتذة الدائمين بجامعة قاصدي مرياح و توزيعهم على التخصصات	31
372	يبين التركيب النوعي للأساتذة	32
374	يبين سن الأستاذات	33
375	يبين سن الأساتذة	34
376	يبين المؤهل العلمي و الرتب العلمية للأساتذة	35
377	يبين سنوات الخبرة العلمية للأساتذة	36
378	يبين الولاية الأصلية للأساتذة	37
382	يبين الحالة العائلية للأساتذة	38
385	يبين المناقشة بين الأساتذة حول موضوع الزواج	39
388	يبين سؤال الأقارب عن التأخر في الزواج مع التعليل	40
391	يبين أهمية الزواج بالنسبة للأساتذة	41
394	يبين المعنى الحقيقي للزواج من وجهة نظر الأساتذة	42
396	يبين غياب المعنى الحقيقي للزواج في رأي الأساتذة مع التعليل	43

400	يبين المعنى الحالي للزواج حسب وجهة نظر الأساتذة	44
404	يبين تأخر سن زواج الاساتذة كأمر اختياري	45
407	يبين تغير معنى الزواج كعامل اختياري في تأخر سن الزواج	46
410	يبين المناقشة بين الأساتذة حول موضوع الاختيار للزواج	47
412	يبين درجة أهمية مرحلة الاختيار للزواج بالنسبة للأساتذة مع التعليل	48
415	يبين الطريقة المفضلة في الاختيار للزواج بالنسبة للأساتذة	49
420	يبين الاختيار الصائب بالنسبة للأساتذة	50
424	يبين معايير الاختيار بالنسبة للأساتذة	51
428	يبين رأي الأساتذة في صعوبة توفر مواصفات الشريك مع التعليل	52
432	يبين مواصفات المرأة الكفاء حسب رأي الأساتذة	53
433	يبين مواصفات الرجل الكفاء حسب رأي الأساتذة	54
436	يبين صعوبة اختيار الشريك كعامل اختياري في تاخر سن الزواج	55
438	يبين شعور الأساتذة عند سماعهم لمختلف المشاكل الزوجية	56
441	يبين خوف الأساتذة من الفشل في الحياة الزوجية عند سماع مختلف الخلافات الزوجية	57
445	يبين معنى الفشل في الحياة الزوجية بالنسبة للأساتذة	58
447	يبين تأخير الأساتذة للزواج بسبب سماع المشاكل الزوجية مع التعليل	59
449	يبين الخوف من الفشل في الزواج كعامل اختياري في تأخر سن الزواج	60
451	يبين تأخر سن زواج الاساتذة كأمر اجباري	61
454	يبين قرار الموافقة على الزواج داخل أسر الأساتذة	62
458	يبين تحديد الأسرة لمعايير اختيار الشريك مع التعليل	63
461	يبين تفضيل الأساتذة الاختيار الوالدين	64
463	يبين رأي الأساتذة في نجاح الزواج من دون تدخل الأهل	65
466	يبين رأي الأساتذة في أهمية مشاركة الأسرة في عملية الاختيار مع التعليل	66
470	يبين تدخل الاسرة في اختيار الشريك كعامل اختياري في تأخر سن زواج الاساتذة	67
473	يبين رأي الأساتذة حول العادات و التقاليد المانعة للزواج مع التعليل	68
476	يبين رأي الأساتذة في زواج الأقارب و التخفيف في تكاليف الزواج	69

479	يبين رأي الأساتذة في زواج من نفس القبيلة مع التعليل	70
482	يبين رأي الأساتذات في زواج من رجال يختلفون عنهن في العادات و التقاليد	71
484	يبين رأي الأساتذة في زواج من نساء يختلفن عنهم في العادات و التقاليد	72
486	يبين رأي الأساتذة حول تفضيل الوالدين تزويج الأخت الكبرى قبل الأخت الصغرى	73
489	يبين رأي الأساتذة حول تفضيل الوالدين تزويج الأخ الأكبر قبل الأخ الأصغر	74
492	يبين العادات و التقاليد الخاصة بالزواج كعامل اجباري في تأخر سن زواج الاساتذة	75
494	يبين رأي الأساتذة في نظرة المجتمع السلبية للمرأة التي كبرت و لم تتزوج مع التعليل	76
500	يبين رأي الأساتذة في نظرة المجتمع السلبية للرجل الذي كبر و لم يتزوج مع التعليل	77
503	يبين رأي الأساتذة حول سن زواج الرجل مع التعليل	78
506	يبين رأي الأساتذة حول سن زواج المرأة مع التعليل	79
510	يبين رأي الأساتذة حول تفضيل الزواج ممن يقربونهم في السن مع التعليل	80
513	يبين رأي الأساتذة حول التشجيع على الزواج في السن المناسب	81
515	يبين عدم العثور على الشريك المكافئ في السن كعامل اجباري في تأخر سن زواج الاساتذة	82
518	يبين الإعالة المادية للوالدين من طرف الاساتذة	83
520	يبين امتلاك الأساتذة لمسكن خاصة	84
523	يبين رأي الأساتذة حول السكن مع الأهل مع التعليل	85
527	يبين رأي الأساتذة حول القيمة الاجتماعية للمهر	86
530	يبين رأي الأساتذة حول مقدرتهم على دفع المهر	87
533	يبين ارتفاع تكاليف الزواج كعامل اجباري في تأخر سن زواج الاساتذة	88

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
672	يبين عدد الزيجات و المعدل الخام للزواج للسنوات 1990-2002	01
672	يبين تطور العزوبية حسب الجنس من 1992-2002	02

مقدمة

مقدمة:

حافظ الفرد على وجوده واستمراريته من خلال تنظيم اجتماعي خلقه الله فيه منذ نشأة الخليقة فالله سبحانه وتعالى خلق أبانا ادم وخلق له حواء زوجا ليسكن إليها وتنازلت العصور ليظهر فيها الفرد مدى اهتمامه بهذا التنظيم الذي لا يحدث إلا من خلال رابطة واحدة هي الزواج، فهذه الرابطة لها أهميتها ودورها وأثرها على الفرد والمجتمع فهي توفر الاستقرار والطمأنينة والشعور بالأمن والحفاظ على حياة الفرد بعيدا عن الصراع والفوضى. ويعد الزواج الوسيلة الشرعية لبناء الأسرة فالأسرة قلب المجتمع و جماعة اجتماعية رئيسة منها يبدأ المجتمع و عليها يعتمد و بقدر ما تكون الاسرة مترابطة بقدر ما يكون المجتمع قويا و متماسكا و يمثل الأبناء كمال الأسرة و استقرارها و بالتالي استمرار المجتمع ،و تعكس الأسرة بشكل أو بآخر طبيعة النظم الاجتماعية السائدة لذلك يعد الزواج في ثقافة المجتمع الجزائري نقطة محورية حيث يمنح لكلا الزوجين المكانة الرفيعة و الاحترام و القبول الاجتماعي ، ويؤكد الدين الإسلامي على أهمية هذا الرباط المقدس وعلى دوره في تشكيل الأسرة التي هي أساس كل مجتمع قال تعالى (والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات) (النحل الآية 72).

ولهذا اهتم العلماء الاجتماع و غيرهم بنظام الزواج وذلك بسبب التغيرات الواضحة التي طرأت على أهدافه وطبيعته ويسبب المشكلات والتحديات التي يواجهها نتيجة التحولات السوسيوثقافية والاقتصادية و والتكنولوجية... التي تتعاضد عاما بعد آخر ولقد عكست التغيرات التي ظهرت على مجتمعنا الكثير من الآثار السلبية على مختلف مجالات الحياة وبخاصة القضايا الاجتماعية ، فبعد أن كان المجتمع الجزائري يتسم بشيء من الهدوء والاستقرار الاجتماعي عرف مؤخرا تغيرات و تحولات مست البنى الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية... كان لها الأثر الكبير في تحديد و توجيه سلوكات الأفراد و الجماعة مما نتج عنها انقلابات و تغيرات في المكنات والأدوار داخل المجتمع و على جميع المستويات أدت إلى بروز مشكلات أدت إلى خلخلة أنظمتها عامة وقضاياها الاجتماعية خاصة ويمكن القول أن من ابرز هذه المشكلات هي ظاهرة تأخر سن الزواج لكلا النوعين، فمن خلال احصائيات تأخر سن الزواج في المجتمعات العربية بصفة عامة و المجتمع الجزائري بصفة خاصة يتبين لنا حجم المشكلة و مدى المخاوف و الهواجس التي تفرض نفسها على المجتمع و بقوة فقد كشفت الديوان الوطني للإحصاء عن آخر

إحصائية أصدرها نهاية" شهر مارس 2015 تراجعا ملحوظا في عدد الزيجات فبعد تسجيل أكثر من 387 ألف زيجة في 2013 انخفضت إلى أكثر من 386 ألف في 2014 وبالمقابل ارتفعت حالات الطلاق من أكثر من 39 ألف حالة سنة 2000 إلى أكثر من 54 ألف في 2012 وقاربت رقم 58 ألفا في 2013 هي أرقام تستدعي الوقوف عندها، لأنها تؤكد ارتفاع عنوسة الجزائريات و عزوف الشباب عن الزواج حيث وصلت إلى 11 مليون فتاة في ظل غياب احصائيات رسمية لكن الأرقام الأخيرة الصادرة في سنة 2014 عن الديوان أكدت انخفاض عدد الزيجات و انخفاض الزواج سببه المنطقي عزوف الرجال عن الزواج مما يؤدي إلى عنوسة الجزائريات (1)

هذه المشكلة الخطيرة التي تواجه الشباب الجزائري بصفة عامة و الأستاذ الجامعي بصفة خاصة لهذا كان لموضوع بحثنا هذا أهمية كبيرة خاصة في أيامنا هذه التي كثرت فيها نسبة العنوسة بين الأستاذات الجامعيات و التعزب بين الأساتذة بشكل يدعو إلى القلق و الحيرة على الرغم من توفر الإمكانيات المؤهلة للزواج و لهذا كان واجبا علينا تحديد عوامل هذه التأخر بين الاختيار و الإيجار.

ولقد قسمت الدراسة إلى قسمين قسم نظري و قسم ميداني ضم كل منهما مجموعة من فصول على النحو التالي:

الفصل الأول و هو بعنوان : الاطار المنهجي لدراسة

وقد تناولنا في هذا الفصل الاطار المنهجي التصوري لدراسة انطلاقا من تحديد اشكالية الدراسة و أسباب اختيار موضوع الدراسة و أهمية الدراسة وأهدافها فتساؤلات الدراسة ثم تحديد مفاهيم الدراسة وصولا إلى التعاريف الإجرائية كما تم عرض المقاربة السوسيولوجية لدراسة كما تم استخلاص بعض المبادئ النظرية التي سوف يتم الاعتماد عليها في التحليل الدراسة الميدانية إضافة إلى الدراسات السابقة.

الفصل الثاني و هو بعنوان : الزواج دراسة سوسيوأنثروبولوجية

وقد اشتمل هذا الفصل على لمحة تاريخية عن الزواج و أنواعه أهمية و أهداف الزواج بالنسبة للفرد و المجتمع ثم أشكال الزواج و أساليب الاختيار للزواج ثم نظريات الاختيار للزواج يليها معايير الاختيار للزواج في الشريعة الإسلامية أساس التوافق بين الشريكين من منظور الواقع الاجتماعي.

¹ - ,Avril, Quelque Statistique et indicateurs Sociaux .ONS, 2015

الفصل الثالث و هو بعنوان :نظام الزواج في العائلة الجزائرية الريفية و الحضرية

وقد عرضنا في هذا الفصل إلى تطور العائلة الجزائرية و مميزات العائلة الجزائرية الريفية ومميزات نظام الزواج فيها، ثم تحليل الحياة الحضرية في المجتمع الجزائري تحليلا سوسيوولوجيا، إضافة إلى مميزات العائلة الجزائرية الحضرية ومميزات نظام الزواج فيها.

الفصل الرابع و هو بعنوان : سن الزواج في المجتمعات العربية و المجتمع الجزائري

و لقد تم التعرض فيه إلى سن الزواج في المجتمعات القديمة، ثم سن الزواج في المجتمعات العربية الريفية و الحضرية، يليها التحديد القانوني لسن الزواج في المجتمعات العربية، و سن الزواج بين الشريعة و الواقع الاجتماعي ثم سن الزواج في المجتمع الجزائري تحليل سوسيو ديمغرافيا، وأسباب تأخر سن الزواج و الآثار الناجمة عن تأخر سن الزواج على الفرد و المجتمع.

الفصل الخامس و هو بعنوان : التغيرات المجتمعية و انعكاسها على تغير سن الزواج

في المجتمع الجزائري حيث تناولنا في هذا الفصل مفهوم التغير الاجتماعي، نظرياته الرئيسية، ثم عوامل التغير و أنماط التغير الاجتماعي ثم عرجنا بعد ذلك إلى المجتمع الجزائري من خلال دراسة التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري من تغيرات سكانية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و علاقة هذه التغيرات بتأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري.

الفصل السادس و هو بعنوان: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تناولنا في هذا الفصل مجالات الدراسة المكاني و الزمني و البشري و المنهج المستخدم في الدراسة مرورا بالأساليب الإحصائية فعينة الدراسة و كيفية اختيارها ثم أدوات جمع البيانات و أخيرا خصائص العينة.

الفصل السابع و هو بعنوان: عرض و تحليل و تفسير معطيات الدراسة الميدانية و

مناقشة النتائج

تناولنا في هذا الفصل عرضا و تحليلا و تفسيرا لتساؤلات الدراسة ضمت التساؤل الجزئي الأول بأبعاده ثم التساؤل الجزئي الثاني بأبعاده ثم مناقشة نتائج الدراسة المتعلقة بخصائص العينة و التساؤل الجزئي الأول و أبعاده ثم التساؤل الجزئي الثاني و أبعاده فالنتائج العامة تليها التوصيات و الاقتراحات ثم الخاتمة فقائمة المصادر و المراجع و أخيرا الملاحق.

الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة

أولاً-تحديد و صياغة الإشكالية

فطر الله عز و جل الإنسان على حب الانتماء إلى الجماعة فهو بفطرته يميل إلى بني جنسه و يكره العزلة و التفرد و حيثما و جد تجمع للأفراد برزت و بلا شك روابط اجتماعية و علاقات تنمو و تعمل في ظل تفاعل اجتماعي بينهم ، و لقد عرفت البشرية منذ بداية التاريخ أنماط مختلفة من التنظيمات الاجتماعية ووضعت قواعد عديدة لتنظيم سلوك الأفراد في مختلف الصور العلاقات الاجتماعية و لعل هذه الأخيرة نمت في ظل الاجتماع و تولدت منه بسبب شعور كل فرد بحاجة إلى التعاون مع الآخرين و الارتباط بهم تحقيقاً لمصالحه المشتركة على حد قول مالك بن نبي "ان شبكة العلاقات هي العمل التاريخي الأول الذي يقوم به المجتمع ساعة ميلاده⁽¹⁾ و لما كان المجتمع عبارة عن تآلف معقد من الأفراد و المؤسسات الاجتماعية المتفاعلة مع بعضها البعض،وجدت الأسرة كأحد المؤسسات الفاعلة و الراسخة في الحياة الاجتماعية التي يقوم عليها أي مجتمع من المجتمعات وهي بحق النواة الأساسية في بنائه نظراً لما تقدمه له من وحدات ترص بنيانه، كما أنها المؤسسة الأولى التي اهتدى إليها الإنسان منذ بداية تاريخ الإنسانية لينظم جوانب حياته المتعددة، بما في ذلك حياته الجنسية بما يتوافق وكرامته الإنسانية بعيداً عن التشبه بالسلوك الحيواني، فهي الوحدة الأساسية من وحدات الوجود الاجتماعي،التي أوجدها سبحانه و تعالى في سبيل تحقيق مقاصد الوجود الاجتماعي بصفة عامة والوجود الفردي بصفة خاصة وهي الاستخلاف في الأرض وتعميرها، فعن طريقها استطاع الفرد أن يلبي حاجاته الأساسية من حاجات بيولوجية نفسية و اجتماعية.

ويعد الزواج مدخلاً ضرورياً لا غنا عنه لبناء الحياة الاسرية إذ هو الإطار الشرعي والقانوني و الاجتماعي لها،ومن خلاله تتحدد المسؤوليات والحقوق والواجبات، فلا يمكن لأي رابطة عارضة بين ر جل وامرأة أن تسمو إلى قداسة الزواج، مادامت هذه العلاقة لم تخضع لمبادئ وقوانين المجتمع ولهذا يعد الزواج الوسيلة الوحيدة التي تنظم حياة الجماعة وتحفظ النوع الإنساني و لهذا نجد كل المجتمعات تضي على هذه العلاقة (الزواج) مظهراً و قداسة تفوق كل التصورات وذلك لما له من أهمية بالغة في حياة الفرد

1- أمين المصري،المجتمع الإسلامي،، مصر:الدار المصرية للطباعة و النشر،1998، ص 26.

ذكرا كان أم أنثى، من خلال إجراءات وطقوس ومراسيم الاحتفال للإعلان عن الزواج والإشهار عنه أمام أفراد المجتمع.

ولما كان الزواج أساس الأسرة و أساس الإنتاج الديموغرافي و الاجتماعي فإنه يرتبط ارتباطا وثيقا ببقية النظم السائدة في المجتمع كالنظام الديني والاجتماعي والسياسي و الاقتصادي.... إلخ و أي تغيير يمكن أن يصيب هذه النظم ينعكس مباشرة على نظام الزواج و تركيب الأسرة ووظائفها.

إن المتأمل للواقع الاجتماعي اليوم للكثير من المجتمعات العربية يدرك حجم الآثار التي خلفتها التغيرات الاجتماعية والثقافية و الاقتصادية و حتى السياسية على حياة الأفراد والأسر و **المجتمع الجزائري** ليس بمنأى عن هذه التغيرات التي مست أنساق بنائه الاجتماعي و الثقافي و أقليمي و الفكري الاقتصادي و السياسي و التي انعكست بشكل وواضح على المستوى الفردي و الاجتماعي و حتى على منظومة القيم ، تلك التغيرات التي حدثت كنتاج لعملية التغيير الاجتماعي فأدت في نهاية المطاف إلى تغيرات في بنية الأسرة ووظائفها تغيير في مفاهيم الحياة الزوجية و ظهور مشكلات تهدد كيان الأسرة و تضعف من دورها في الحياة الاجتماعية و إلى إحداث شرخ في نظام الزواج.

لقد شهد النسق الزواجي في المجتمع الجزائري عامة تحولات جذرية و لعل من أبرز التغيرات التي مست بنية الزواج، هو تأخر سن الزواج ذلك أن متوسط سن الزواج تأخر في السنوات الأخيرة و الذي أثر بدوره على المنظومة الزواجية منها ارتفاع معدلات العنوسة بين النساء و العزوبة بين الرجال ممن تجاوزوا السن الأول للزواج، و لعل استفحال هذه الظاهرة أدى بالقائمين على شؤون الأسرة إلى دق ناقوس الخطر وذلك نظرا للنتائج الوخيمة المترتبة عن هذه الظاهرة، وخاصة أن المجتمع الجزائري بدأت يشهد بالموازاة مع هذه الظاهرة انتشار أنواع من الزيجات كالزواج العرفي و المسيار و بعض الانحرافات الجنسية الخطيرة.... الخ.

ان موجة التغيرات التي شهدتها المجتمع الجزائري والتي حطمت أغلب البنى التقليدية و منها بنية الزواج، نتيجة لحركة التصنيع و التحضر و التعليم المتزايد الذي مس المجتمع في الآونة الأخيرة، لقد عرف المجتمع الجزائري التقليدي الزواج المبكر نتيجة لظرفية اجتماعية عرفها المجتمع في ذلك الوقت لها خصوصيتها حيث كان الزواج يحدث بمجرد بلوغ الفتى أو الفتاة سن البلوغ غير أن هذا النمط التقليدي عرف تغييرا واضحا و ملموسا وضعنا أمام نمط جديد من الزواج الذي يعلن فيه عن بداية مرحلة

انتقالية اكتسب فيها الزواج الحديث مقومات و شروطا جديدة عرف فيها متوسط أعمار الرجال و النساء ارتفاعا ملحوظا ساهمت فيه الكثير من المتغيرات.*

إن موجة التغير التي طالت المجتمع الجزائري ولاسيما من الناحية الاجتماعية و الثقافية و التفتح على الثقافات الاخرى التي ساهمت فيها مختلف و سائل الاتصال الحديثة و مواقع التواصل الاجتماعي إلى تشبع أفراد المجتمع الجزائري بمفاهيم و قيم جديدة و دخيلة ، كتحقيق الذات و الصداقة بين النوعين ومع الاضمحلال النسبي للسلطة الأبوية التي كانت تلعب فيما مضى دورا هاما وحاسما و رئيسيا داخل العائلة و الاضمحلال النسبي لهيمنة الرجل على المرأة و بتعلم المرأة و خروجها من البيت و دخولها عالم الشغل و رغبتها في الاستقلال المادي و المعنوي واستقلالها النسبي عن الرجل و الحرية.... الخ ، كل هذا كان له الانعكاس الواضح على مفهوم الزواج ولاسيما تأخر سن الزواج بالنسبة للشباب من كلا النوعين.

ويعد الشباب الجامعي و لاسيما إن كانوا من الأساتذة الجامعيين من الشباب الذين يتميزون عن الآخرين بكونهم الأوفر حظا في اكتساب المعرفة و إنتاجها في الوقت نفسه حيث يتم التفاعل بين الجنسين مما يسمح بتوسيع دائرة التعارف بينهم فيكونون فكرة عن بعضهم البعض، و لعل الجامعة كمحيط معرفي خصب تمتزج فيه الآراء و القيم المختلفة منها ما يكتسب و منها ما يتغير نتيجة الاحتكاك الدائم و المستمر بالأساتذة الموجودين على اختلاف اصولهم الاجتماعية و الثقافية.

ويعد الأستاذ الجامعي سواء كان رجلا أو امرأة من الأفراد المرغوب فيهم و على جميع الأصعدة فلديهم مرتب يضمن مستوى مقبول من الحياة المادية المريحة و المكانة الاجتماعية و مستوى علمي عالي يجعله مفخرة أمام الجميع.... الخ، غير أن دراستنا هذه تبحث عن أسباب تأخر سن الزواج بالنسبة لفئة المتعلمين و لا سيما أساتذة الجامعة أو التعليم العالي الذين حققوا طموحهم العلمي و لهم من المؤهلات العلمية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تمكنهم من إكمال نصف الدين فبحسب ما هو رائج في الكثير من المجتمعات و لاسيما المجتمعات العربية و على رأسها المجتمع الجزائري فان الزوجية تعني تأمين جميع حاجات الأسرة التي أسسها، من حاجات نفسية و اجتماعية، عاطفية ومادية ولعله هذا الأخير يعد من أهم الحاجات التي ينظر إليها، منها توفير مسكن

* - للمزيد من العلومات انظر الفصل الرابع.

الزوجية، وجميع الاحتياجات الاقتصادية، حماية الأسرة..... الخ، و هذه حاجات لا يمكن تأمينها إلا من خلال عمل و راتب يكفي لتوفيرها.

إن بقاء نسبة كبيرة من الشباب والشابات و بالأخص الأساتذة الجامعيين رغم توفر الامكانيات المؤهلة لزواج من دون زواج له آثار سلبية واسعة على المستوى الفردي و الاجتماعي وان تأخر سن الزواج يمنع بشكل أو بآخر تحقيق تلك الوظائف التي يؤدي إليها الزواج ولذلك فان المجتمع الذي تقل فيه فرص الزواج أو يؤجل فيه الأفراد زواجهم لابد أن يدخل في مشكلة ديمغرافية ولا بد أن تشيع فيه صور السلوك الجنسي المنحرف ومن ثم يشهد حالات من القلق والتوتر والشعور بعدم الرضا مما ينتج عنه أنماط من المشكلات الاجتماعية ومن السلوك المنحرف، ولاشك في أن تأخر سن زواج هذه الفئة يحول دون قيام اسر جديدة في الوقت المناسب مما يترتب على ذلك آثار ديمغرافية وتربوية ونفسية واقتصادية و لقد أكد العلماء على ضرورة هذه الحاجات و على أن الحرمان من تخفيفها يؤدي إلى الكبت و الصراع نفسي و اجتماعي عند الأفراد، و بما أن الشباب هم أكثر فئات المجتمع أهمية و ذلك بسبب العديد من الصفات التي يتميزون بها فهو جيل فتي و معد لممارسة الأدوار الهامة و تولي للمسؤوليات المجتمعية و منها تكوين الأسرة و الإنجاب و تربية الأبناء و هم الفئة المنتجة والأكثر إدراكا لتحولات الحاصلة والأكثر تفاعلا مع المتغيرات الجديدة و يعد الأستاذ الجامعي واحد من هؤلاء الشباب الطموحين لإحداث التغيير داخل المجتمع ولا يمكن أن يتأتى هذا إلا بإكماله نصف الدين وإشباع فطرته التي أودعها الله فيه و إلا انعكس ذلك على أدواره و مسؤوليته داخل الجامعة و المجتمع كذلك.

غير أن الباحثة تؤكد من خلال هذه الدراسة على نتيجة تكاد تتفق عليها معظم الدراسات السابقة مفادها أن التغيرات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية التي شهدتها المجتمع الجزائري انعكست سلبا على مؤسسة الزواج، و هذا مما لاشك فيه يؤثر بشكل واضح على حركة المجتمع و استراتيجياته التنموية.

لقد بات موضوع تأخر سن الزواج يطرح معه في هذا العصر مجموعة من التساؤلات المنطقية و المعقولة التي تحتاج إلى إجابات علمية و موضوعية باعتباره من المفاهيم الغريبة و الغير مألوفة إلى عهد قريب في المجتمع الجزائري هذا الأخير الذي يعد من المجتمعات المحافظة بالنظر إلى استمرار التمسك القوي و التثبيت العميق بالتقاليد الموروثة و القيم الدينية المتداولة المتجذرة في عمقه، أن تخلق مساحة واسعة للنقاش بين

أهل الاختصاص و غير المختصين على اعتبار أنها تدخل في اطار الثورات الجديدة على مستوى التمثلات المفاهيمية والقيمية لدى الأفراد و الجماعات.

لذا فان هذه الدراسة تستهدف معرفة أهم العوامل الاختيارية و الإجبارية لتأخر سن الزواج الأساتذة الجامعيين رغم بوصفه مدخلا لقيام الأسرة كوحدة اجتماعية ترضي حاجات الطرفين وتحقق الوظائف على النحو الذي يرضاه المجتمع، كثيرة هي التساؤلات التي تطرح نفسها في هذا المقام غير أن اعتقادنا القوي والراسخ بأهمية الزواج بالنسبة للفرد و المجتمع على حد سواء يجعلنا نركز عليها تركيزا أساسيا ونطرح تساؤلا رئيسيا ومركزيا للوصول إلى إجابة منطقية وموضوعية والذي يتمثل في:

- ما هي العوامل الاختيارية و العوامل الإجبارية المؤدية لتأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟

ثانيا-أسباب اختبار الموضوع

إن اختيار موضوع البحث يعد أول الخطوات المنهجية أثناء التفكير في إعداد أي بحث علمي ولا سيما البحث الاجتماعي وبدون العثور على موضوع مناسب للبحث لا يمكن أن يكون هناك بحث أصلا ولعل اختيار موضوع البحث لا يتم اعتباطا أو مزاجا أو حتى بمحض الصدف بل هناك العديد من المؤشرات الموضوعية والذاتية التي تتفاعل فيما بينها لتوجه في نهاية الأمر الباحث نحو وجهة معينة ليتناول موضوعا لدراسته، وتكمن هذه المؤشرات في الإحساس الصادق والميول الشخصي للموضوع والاستعداد لدراسته وما تمثله المشكلة المدروسة من أهمية على المستوى الفردي و الاجتماعي، حيث يمثل الزواج الحجر الأساس في بناء كيان الأسرة و ما تحض به هذه الأخيرة من مكانة و أهمية كبيرة في بناء صرح المجتمع و ما تتعرض له من مؤثرات بفعل التغيرات العالمية المعاصرة،تمثل منطلقات أساسية للدراسة الحالية ،غير أنه هناك دوافع بحثية أفرزتها ساحة الواقع تتمثل في ما أسفر عنه الديوان الوطني للإحصاء حيث تشير الإحصائيات إلى أن معدل سن الزواج الأول بالنسبة للرجال قد وصل إلى 27.7 سنة 1987 ثم ارتفع إلى 31.3 سنة في عام 1998 ثم ما لبث أن ارتفع إلى 33 سنة سنة 2008 نفس الشيء الملاحظ بالنسبة للنساء فقد ارتفع بخمس سنوات في عشرين سنة من 23.7

- سنة في 1987 إلى 29.7 في 2008 ولعل هذه الأسباب المذكورة والمجتمعة مع بعضها هي التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع إضافة إلى أسباب أخرى يمكن إجمالها فيما يلي:
- ✓ انطلاقا من كون الباحثة أستاذة جامعية و استنادا لما أفرزته الملاحظة السوسولوجية المتعمقة لواقع تأخر سن زواج الأساتذة الجامعيين رجالا و نساء،حيث أصبحت ظاهرة متفشية بشكل و اسع و في جميع التخصصات.
 - ✓ الميل الشخصي لهذا النوع من المواضيع و الدراسات و التي تنتمي إلى حقل علم الاجتماع العائلي.
 - ✓ توفر تراث نظري حول موضوع تأخر سن الزواج و الدراسات السابقة المشابهة .
 - ✓ ندرة الدراسات و الأبحاث التي تدرس أسباب تأخر أساتذة التعليم الجامعي عن الزواج من خلال ارتباطها بالسياق الاجتماعي و الثقافي الذي تحدث فيه و تحاول الدراسة الراهنة تغطية هذا النقص في التراث العلمي.
 - ✓ تفشي ظاهرة العنوسة بشكل ملفت للانتباه لدى الأساتذات الجامعيات، والتعزب لدى الأساتذة الأمر الذي أصبح يتطلب منا الدراسة و المتابعة.
 - ✓ قلة الدراسات الجزائرية التي تناولت هذا الموضوع من حيث الطرح السوسولوجي .
 - ✓ محاولة الكشف عن العلاقة المحتملة بين التغير الاجتماعي الذي مس المجتمع الجزائري و علاقته بتأخر سن الزواج الأساتذة الجامعيين.

ثالثا-أهمية الدراسة

إن أهمية البحث تنبع من المشكلة التي يتناولها الباحث بالدراسة و لاشك أن هذه الدراسة تعد من الموضوعات الهامة التي تستأثر باهتمام الباحثين في جميع المجالات و خصوصا مجال علم الاجتماع،و تنقسم أهمية البحث إلى أهمية علمية و أهمية تطبيقية .

1-الأهمية العلمية:

✓ تتمثل هذه الدراسة في كونها محاولة لتغطية النقص في الدراسات الاجتماعية و لاسيما في مجال الدراسات الخاصة بالأسرة و الزواج من خلال إثراء المعرفة العلمية

و المشاركة في جهود الباحثين التي تهدف إلى التعرف على العوامل الاختيارية والإجبارية التي تقف وراء تأخر سن الزواج لدى الأساتذة الجامعيين ، المرتبطة بالسياق الاجتماعي و الثقافي التي تحدث فيه هذه المشكلة الخطيرة و التي يعاني منها المجتمع بصفة عامة و الأسرة بصفة خاصة ، و بالتالي فان هذه الدراسة تعد محاولة للإضافة شيء جديد إلى التراث السوسيولوجي ، حيث أننا على وعي كبير على أن تأخر سن الزواج يعد مشكلة اجتماعية خطيرة في أي مجتمع ، ولاسيما في المجتمع الجزائري ، هذا التأخر الذي قد تتجم عنه أضرار عديدة من الناحية الأخلاقية والنفسية والاجتماعية .

✓ محاولة التوصل إلى مجموعة من النتائج العلمية التي تساهم في فهم و تفسير الظاهرة موضوع الدراسة.

✓ محاولة صياغة تعميمات تفسر عوامل تأخر سن زواج هذه الشريحة المتعلمة،والتي تمثل النخبة داخل المجتمع.

✓ محاولة الوصول إلى إجابة على التساؤلات المطروحة حول الأسباب الاختيارية و الإجبارية لتأخر سن زواج الأساتذة الجامعيين.

2- الأهمية التطبيقية:

تمثل ولاية ورقلة ميدانا خصبا للدراسات السوسيولوجية وذلك لتنوعها الثقافي و الاجتماعي و التركيبية الاجتماعية المتباينة من السكان التي تكاد تجمع خصائص 48 ولاية مجتمعة في ولاية واحدة ، و لعل هذا التنوع يعد واحدا من بين الميزات التي تجعل هذه الدراسة ترقى إلى الموضوعية لأن هذا التعدد و التنوع بين الأساتذة و اختلاف مناطقهم و أصولهم الاجتماعية يجعلنا نقف على الأسباب الحقيقية و الفعلية التي تقف وراء التأخر في سن الزواج، و من هذا المنطلق فان الباحثة ترجح أن تكون هذه الدراسة واحدة من الإسهامات العلمية و الأكاديمية التي تدعم الاهتمام بمثل هذه المشاكل الاجتماعية و التي سوف تسفر عن نتائج و توصيات ، وذلك من منطلق أن البحث العلمي و خصوصا السوسيولوجي لا بد و أن يقدم فهما مناسباً للمشكلات المختلفة.

✓ المحافظة على بقاء كيان الأسرة و عدم تعرضها للزوال، و بالتالي المحافظة على كيان المجتمع الجزائري.

✓ وتحاول هذه الدراسات معرفة التغيرات التي لحقت بنظام الزواج، من حيث طبيعته وأهدافه وأساليبه.

رابعا- أهداف الدراسة

لكل دراسة أو بحث هدف حتى تكون هذه الدراسة ذات قيمة علمية أو إضافات جديدة و إثراء للمعرفة العلمية وهذا هو الهدف العلمي ، والهدف الثاني للبحث هو الهدف التطبيقي و الذي يهدف الى ارتباط نتائجه و تطبيقاته بالوصول الى حل للمشكلة التي قام الباحث بدراستها .

✓ تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الاختيارية و الإجبارية التي تقف عائقا أمام تأخر سن الزواج عند الأساتذة الجامعيين و ينبثق من هذا الهدف بعض الأهداف الفرعية التي تتلخص في ما يلي:

✓ محاولة معرفة عوامل التأخر الاختياري لسن زواج الأساتذة الجامعيين.

✓ محاولة معرفة هل التغير في معنى الزواج و صعوبة اختيار الشريك و الخوف من الفشل في الزواج من العوامل الاختيارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي.

✓ محاولة معرفة عوامل التأخر الإجباري لسن زواج الأساتذة الجامعيين.

✓ محاولة معرفة هل تدخل الأسرة في اختيار الشريك و العادات و التقاليد الخاصة بالزواج و عدم التكافؤ في السن والعوامل الاقتصادية من العوامل الإجبارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي.

✓ محاولة إعطاء تحليل سوسيولوجي للظاهرة باعتبار أن علم الاجتماع علم يهتم بتناول المواضيع من جميع النواحي و الجوانب، وهذا ما يعطي لنا صورة شاملة لطبيعة الظاهرة المدروسة.

✓ محاولة تطبيق ما تحصلت عليه من تكوين نظري و تطبيقي في ميدان علم الاجتماع

✓ محاولة الوصول إلى قاعدة سوسيولوجية تشكل أفقا للدراسات مستقبلا ، و تؤدي إلى نتائج علمية موضوعية

✓ فتح المجال أمام الباحثين و المهتمين بدراسة الظاهرة لإكمال النقص الموجود في هذه الأطروحة.

خامسا-تساؤلات الدراسة

ترتبط الأهداف التي حددناها عند قيامنا بالدراسة ارتباطا وثيقا بتساؤلات الدراسة التي تسعى الباحثة إلى الإجابة عليها من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية .

التساؤل الرئيسي

- ما هي العوامل الإختيارية و العوامل الإجبارية للتأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟
و يندرج تحت هذا التساؤل التساؤلين التاليين:

السؤال الأول

-ماهي العوامل الإختيارية المؤدية الى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟
و يندرج تحت هذا السؤال الأبعاد التالية:

✓ هل يعد الخوف من تغير معنى الزواج من العوامل الإختيارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟

✓ هل تعد صعوبة اختيار الشريك من العوامل الإختيارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟

✓ هل يعد الخوف من الفشل في الزواج من العوامل الإختيارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟

السؤال الثاني

-ماهي العوامل الإجبارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟
و يندرج تحت هذا السؤال الأبعاد التالية:

✓ هل يعد تدخل الأسرة في اختيار الشريك من العوامل الإجبارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟

✓ هل تعد العادات و التقاليد الخاصة بالزواج من العوامل الإجبارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟

✓ هل يعد عدم التكافؤ في السن من العوامل الإجبارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟

✓ هل يعد عوامل اقتصادية منها (التكفل الاقتصادي بالأسرة، مسكن خاص، ارتفاع تكاليف الزواج و غلاء المهور) من العوامل الإجبارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟

سادسا-تحديد مفاهيم الدراسة

تمثل مفاهيم البحث اللغة التي يتخاطب بها الباحث و يوصل بها عمله البحثي للآخرين، لذلك فان دقتها و تحديدها يمثلان أهمية خاصة للبحث السوسولوجي و بهذا فقد حاولنا أن نحصر مفاهيم بحثنا حصرا سوسولوجيا بعد استعراض أبعادها ومناقشتها و تحليل صيغها المختلفة ثم نقدم **تعريفا إجرائيا** لكل منها ، ويشير التعريف الإجرائي الى : "تحويل الأفكار النظرية المجردة إلى أشياء يمكن قياسها و التعبير عنها بشكل علمي في الواقع الاجتماعي"⁽¹⁾

1- تعريف الزواج في اللغة

سنوضح المعنى اللغوي لمفهوم الزواج ثم المعنى البيولوجي والمعنى الاصطلاحي ثم الديمغرافي له ثم المفهوم الاجرائي للزواج المتبنى في الدراسة الحالية.

1-1- الزواج لغة

بالرجوع إلى قواميس اللغة العربية نجد أن التعريف اللغوي يشير كما في المعجم الوسيط "زوج الأشياء تزويجا وزواجا قرن بعضها ببعض، والزواج أي اقتران الزوج بالزوجة أو الذكر والأنثى"⁽²⁾، كما نجد في المعجم الوجيز "تزوج امرأة وبها اتخذها زوجته، والزواج اقتران الزوج بالزوجة أو الذكر و الأنثى"⁽³⁾، وفي القاموس الجديد للطلاب "الزواج هو اقتران الرجل بالمرأة بعقد شرعي"⁽⁴⁾.

¹- عبد الهادي احمد الجوهري، على عبد الرزاق إبراهيم، مدخل إلى المناهج و تصميم البحوث الاجتماعية الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص232.

2- إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، بيروت: دار الفكر للطباعة و النشر، ص 460.

1 - إبراهيم مذكور، المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، 1996، ص 295.

4 - بلحسن البليش، علي بن هادية، الجيلاني بن الحاج يحي، القاموس الجديد للطلاب، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ط7، 1971، ص 436

يتضح من معاني الزواج من خلال ما جاء في هذه المعاجم أن الزواج لفظ عربي موضوع لاقتران أحد الشئيين بالآخر بازواجهما بعد أن كان منفردا عن الآخر ومنه قوله تعالى "وإذا النفوس زوجت" سورة التكوير، الآية 7⁽¹⁾، قوله تعالى " وزوجناهم بحور عين" (سورة الطور، الآية 20).

خلاصة القول أن الزواج في اللغة العربية يعني الاقتران، أي اقتران الرجل بالمرأة على سبيل الدوام لتكوين أسرة، لقوله تعالى " اسكن أنت وزوجك الجنة" (سورة البقرة، الآية 37) فصار عند الإطلاق لا يراد منه إلا ذلك ، و من المصطلحات المستعملة بمعنى الزواج مصطلح النكاح فقد عرف على أنه : " عقد شرعي يقتضي حل استمتاع كل من الزوجين بالآخر⁽⁴⁾ كما جاء في موقع آخر : " أن النكاح عقد يفيد قصدا ملك استمتاع الرجل بالمرأة التي لا يمنع من نكاحها مانع وحل استمتاع الرجل بالمرأة " ⁽⁵⁾.

1-2- الزواج اصطلاحا

إن الزواج نظام عالمي من أهم النظم الاجتماعية، وهو ظاهرة عالمية وعامة في كافة المجتمعات الإنسانية، ولهذا يصعب تقديم تعريف شامل، لأن الزواج مجموعة من الأنماط الثقافية وبالتالي فهو يختلف باختلاف الثقافات والبيئات والمجتمعات، ولهذا نجد تباينا واضحا في معانيه من خلال استعراض التعاريف التالية، فهناك من ينظر إليه على أنه علاقة جنسية، وهناك من ينظر إليه على أنه عقد سواء كان هذا العقد شرعيا أو اجتماعيا أو قانونيا.

1-3- التعريف البيولوجي

إن الحديث عن التعريف البيولوجي يقودنا حتما إلى إظهار الفرق بين مفهومي الزواج والتزاوج، فالأول مفهوم سسيولوجي في حين أن التزاوج مفهوم بيولوجي، حيث يعني "الارتباط الذي يجمع بين الرجال والنساء بغرض الإشباع الجنسي أساسا، وتتميز

3- بدران أبو العنين بدران، الزواج و الطلاق في الإسلام، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، بدون سنة، ص85.

4- عبد الله آل فوزان، الملخص الفقهي -قسم المعاملات و غيرها، السعودية: دار بن الجوزي للطباعة النشر، 1999، ص256.

5- كمال الدين امام، الزواج في الفقه الإسلامي، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، 1998، ص25.

تلك العلاقات بأنها تكاد تكون مؤقتة في الغالب، وقد تكون عابرة، وهي في العادة لا تفرض أية التزامات أو مسؤوليات على الأطراف الداخلة فيها"⁽¹⁾.

وهناك من ينظر إلى الزواج على أنه ينشأ من الناحية البيولوجية على "أن الذكر والأنثى كل منهما وحدة ناقصة لا يستطيع الاستمرار بالحياة لأنه نصف أو جزء من ذلك الأصل الذي اشتق منه، والذي لا يكون فيه جوهر الحياة كاملاً وصالحاً للتناسل، ولا يكتمل إلا بأن يواجه بالنصف الآخر، كما في الأصل ولا بد من اتحادهما ليتم الفرد الذي يستطيع الاستمرار في الحياة"⁽²⁾.

كما أن الزواج من الناحية البيولوجية هو "ضرورة من أجل الحقائق المتعلقة بالتناسل وتربية الأطفال، أي أنه ينشأ عن طول الفترة التي يعتمد فيها الأطفال على والديهم وحاجاتهم إلى العناية الأبوية باستمرار، إن ما يميز أو يشكل الزواج البشري هو ارتباط التزاوج بالأبوة"⁽³⁾. فالزواج من الناحية البيولوجية، يقتضي المعاشرة الجنسية بين الشخصين المتزوجين، وإنجاب الأطفال، وهذا يقتضي طبعاً مهمة تحمل المسؤوليات التي تتولاها العائلة الجديدة، وهذا هو سر بقاء الجنس البشري واستمراره وتواصله. والشهوة الجنسية ما هي إلا دافع لإنجاب الولد، وأن الغرض الأسمى للزواج منذ وجود البشرية هو إنجاب الذرية والحفاظ على الجنس الآدمي.

يمكن القول في الأخير أن الزواج في كل مجتمع هو عبارة عن مجموعة من الأنماط الثقافية لإقرار الأبوة، وتهيئة الأساس المستقر للعناية بالأطفال وتربيتهم، فالزواج هو بالفعل الوسيلة الثقافية الأساسية لاستمرار الأسرة والجماعات الأخرى القائمة على القرابة، الزواج: "عبارة عن علاقة جنسية، معترف بها رسمياً من الناحية الاجتماعية، وهي تتم بين فردين بالغين برضاها"⁽¹⁾.

تعريف وستر مارك: "الزواج عبارة عن اتحاد رجل و امرأة اتحاداً يعترف به المجتمع عن طريق حفل خاص". وهناك تعريف آخر على أن الزواج: "علاقة جنسية

1- محمد الجوهري، دراسات أنثروبولوجية معاصرة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993، ص 109.

2- عمر رضا كحالة، الزواج، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر و التوزيع، 1977، ص 9.

3- إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، معجم العلوم الاجتماعية، مصر: الهيئة العامة للكتاب، 1975، ص 279.

¹ - حسين بستان النجفي، ت: علي الحاج حسن، الاسلام و الأسرة، دراسة مقارنة في علم الاجتماع الأسري بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، 2008، ص 13.

مقررة اجتماعيا بين شخصين أو أكثر ينتميان إلى جنسين مختلفين ويتوقع أن تستمر لمدة أطول من الوقت تتطلبه عملية حمل وإنجاب الأطفال" (1).

يلاحظ على هذين التعريفين أنهما ينظران إلى الزواج على أنه علاقة جنسية بين رجل وامرأة أو أكثر وفي هذا إشارة إلى أشكال الزواج المعروفة عند بعض المجتمعات (الزواج التعددي) والتي يقرها المجتمع، وتلقى اعترافا اجتماعيا من قبل أعضاء المجتمع، أي أن الزواج بهذا المعنى يستبعد العلاقات الجنسية مع أشخاص آخرين كعلاقة الزنا والبغي أو العلاقات العارضة التي لا يعترف بها القانون أو المجتمع أو الدين.

أما "ميردوك" الأنثروبولوجي الشهير فيعرف الزواج بأنه "علاقة بين رجل أو أكثر مع امرأة أو أكثر يقرها القانون أو العادات، و تنطوي على حقوق وواجبات معينة تترتب على اتحاد الطرفين، وعلى إنجاب الأطفال الذين يولدون نتيجة هذا الزواج" (2).

ولاقى تعريف ميردوك للزواج قبولا واسعا لدى جمهور العلماء، والذي أشار فيه إلى نوع أو شكل معين من أشكال الزواج، وهذا نتيجة للبحوث التي قام بها على عدة مجتمعات من العالم، وهو يرى أن الزواج ليس مجرد علاقة جنسية للأطراف الداخلة فيه، بقدر ما هو مسؤولية ينبغي على المتزوجين تحمل أعباءها، أما من بين التعاريف التي تنتظر إلى الزواج على أنه عقد قانوني وهي كثيرة بالتأكيد نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

كما نجد أيضا "يعد الزواج في صورته التقليدية علاقة قانونية بين رجل وامرأة بالغين تترتب عليها حقوق وواجبات معينة" (3). يبين هذا التعريف البعد القانوني للزواج، والذي يترتب عليه الإلتزام بنتائج العلاقة الزوجية من حقوق وواجبات كلا الزوجين اتجاه الآخر، والأهم من ذلك، رعاية الأبناء الذين ينتجهم هذا الزواج.

الزواج: "الزواج معاملة مبنية على التعاقد يتمكن الشخص من خلاله ادعاء حق جنسي دائم بامرأة ، معينة، و يتقدم هذا الحق على حقوق الآخرين الجنسية." (2)
الزواج هو "عقد يبيح للرجل والمرأة اتصال كل منهما بالآخر اتصالا جنسيا وتكوين أسرة" (4)

1- إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، مرجع سابق، ص 279.

3- غريب سيد أحمد وآخرون ، علم الاجتماع الأسرة، الأرابطة: دار المعرفة الجامعية، 2001، ص 25.

1- جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ص 792.

2- إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، مرجع سابق، ص 304.

أما تعريف الزواج قانوناً "الأحوال الشخصية": "الزواج هو عقد رضائي يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي، من أهدافه، تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحسان الزوجين والمحافظة على الأنساب".⁽³⁾ من خلال هذا التعريف يتضح أن الزواج هو عقد من خلاله يتم تكوين أسرة، أي أن الزواج هو المقدمة الطبيعية للأسرة، وطبيعة هذا العقد تختلف باختلاف المجتمعات والشرائع.

ويمكن إدراج هذا التعريف أيضاً "الزواج عقد شرعي، يحدد علاقة الزوج بالزوجة، وعلاقة الآباء بالأبناء، ويتم بطريقة عامة ومقدسة، بل قد يبارك في بعض الأحيان كسر من الأسرار المقدسة" ⁽⁴⁾.

يبين هذا التعريف أن عقد الزواج هو الذي يضبط العلاقة بين الزوجين، وعلاقة الزوجين بالأبناء، وفي هذا التعريف نجد إشارة إلى قداسة الزواج في الديانة المسيحية الذي تعتبره سر من الأسرار الإلهية، فهو رباط يكتسي طابع القدسية والعظمة، ولا يفصل من خلاله الزوجان إلا إذا فرقهما الموت (في بعض المذاهب المسيحية المتشددة)، وهناك من يرى أن الزواج "عقد قانوني لأنه يحدد العلاقة بين الزوج والزوجة والآباء والأطفال، كما يجب أن يتم على الملأ وبنال في هذه الحالة البركة الدينية، وقد يكون في أحيان أخرى شعيرة، ومن ثم يجب في هذه الحالة أن ينال العناية أو الرعاية الطبية من السحر".⁽¹⁾

نلاحظ على هذا التعريف أنه لا يختلف كثيراً عن التعريف السابق، ولكن بالإضافة التي قدمها لنا هي أن هذا العقد (الزواج) يتم أمام الملأ، من أجل الإشهار والإعلان أمام الناس، وإضفاء الطابع أو الاعتراف الاجتماعي، أو إضفاء الطابع القانوني أو الديني أو الشعائري على الزواج، وذلك تبعاً لتقافة كل مجتمع، بما يشير هذا التعريف إلى أن الزواج رابطة شرعية يقرها الدين تحل العشرة بين رجل وامرأة يكون الأصل فيه الرضا بين الطرفين، يتم بمقتضاه الزواج بناء أسرة تترتب عنه مجموعة من الحقوق والواجبات تحدد مسؤولية كل طرف وتكمن أهميته في الجانب المعنوي من خلال السكن والمودة والرحمة بين الزوجين وابتعاد كل منهما على الرذائل للمحافظة على النسل واستمرار المجتمع .

³ - محمد محدة، الخطبة والزواج، بائنة: ط2، ج1، دار الشهاب للطباعة والنشر، 1994 ص ص 88 89.

4-جوردن مارشال، مرجع سابق، ص 279.

1-عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص 114.

من خلال ما سبق ذكره فان جميع النصوص الواردة و التي تؤكد على أنه مؤسسة اجتماعية و على العلاقة الجسدية و الجنسية بين جنسين مختلفين والاعتراف الاجتماعي الدوام و انجاب الأبناء و عليه و من خلال هذه التعاريف فلكي يتحقق الزواج لابد منوجود علاقة دائمة و ثابتة بين رجل و امرأة و ليس بين رجلين أو امرأتين فهذا لا يعد زواجا وحتى العلاقات العابرة لا تعد زواجا، كما أن الزواج يستلزم وجود عقد بين الطرفين و اعتراف اجتماعي على هذا العقد .

1-5- الزواج في الشريعة الإسلامية

يقول سبحانه و تعالى: "يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة، و خلق منها زوجها و بث منهما رجالا كثيرا و نساء" (النساء الآية1) "و من آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها ، و جعل بينكم مودة و رحمة ان في ذلك لأيات لقوم يتفكرون (الروم أية21) "هن لباس لكم و أنتم لباس لهن" (البقرة، الآية187).

لقد عرف الزواج عند أصحاب المذاهب الأربع بعبارات مختلفة:

فعد الحنفية هو: "هو عقد يفيد ملك المتعة قصدا".

و عند المالكية: "عقد لحل تمتع بأثني غير محرم و مجوسية و أمة كتابية بصيغة".

و عند الشافعية: "عقد يتضمن اباحة وطء بلفظ انكاح أو تزويج في الجملة وما اشتق منها".

و عند الحنابلة هو: "عقد يعتبر فيه لفظ النكاح أو التزويج في الجملة و المعقود عليه منفعة الاستمتاع".

من خلال ما سبق من هذه التعريفات فإنها تنتهي الى معنى واحد و هو أن القصد من عقد الزواج هو حل المتعة بين الرجل و المرأة {...} غير أن الهدف الأسمى من الزواج في الشرع و العقل هو التناسل لحفظ الجنس البشري و ايجاد العلاقة من المودة و الرحمة و الأنس بين كل من العاقدين⁽¹⁾ ان الزواج ليس مجرد التقاء بيولوجي بين الرجل و المرأة بل هو أكثر من ذلك، فالعلاقة الجنسية مهمة جدا من أجل بقاء النوع الانساني و لكن هناك حاجات مهمة للاستقرار الفرد في حد ذاته وأن يحيا حياة

¹- عبد الملك بن يوسف بن محمد بن مطلق، زواج المسيار-دراسة فقهية و اجتماعية نقدية- الرياض: دار بن لعبون للطباعة و النشر، 2010، ص34.

زوجية مستقرة ألا و هو السكن كما جاء في الآية الأولى، "حيث يطلق السكن على البيت والمرأة بمثابة البيت للرجل و كذلك الرجل بمثابة البيت للمرأة و لا يمكن أن يكون الانسان مستقر إلا في بيته، و الأسرة هي البيت الذي تتم فيه صناعة الحب بين الرجل و المرأة و هذا من أولويات الاستقرار⁽¹⁾.

والسكن في الأسرة يحس به كل من الطرفين ، الزوج و الزوجة و كذلك الأطفال ، و فخر الرازي في تفسير قوله تعالى في الآية الأولى يقول ان السكن تعدى باللام، و هو سكن روحي و ليس سكنا ماديا فانه يتعدى غالبا بغير اللام، مثل سكن عنده و السكن الروحي بالزواج يؤكد حاجة النوعين اليه حتى في كبر السن الذي يظهر فيه المعنى الروحي أكثر من المعنى المادي ، بل ان حاجة كبار السن الى الزواج قد تكون أشد من حاجة الشباب ، و أن كان سبب الحاجة فيها مختلفا⁽²⁾.

فمن خلال الآيات السابقة الذكر نستشف المعنى الذي تحمله عن الزواج كونه علاقة مقدسة تتعدى حتى مجرد الارتباط شخصين مع بعضهما من أجل غاية محددة ، فهو يعطي للزواج مفهوم الارتباط و التآلف و الدخول في شراكة يكون الله تعالى شاهدا عليها و مباركا لها خاصة اذا أملت بالقوانين الشرعية و على رأسها النية الخالصة و لهذا يدرج الزواج من الناحية الشرعية كتكليف شرعي للطرفين فالعلاقة الزوجية مؤسسة على كلمة الله و ميثاقه الغليظ ، والعقد فيها قبل أن يطلبه الزوج أو يمضيه الولي أو ترضى به المرأة يأذن به الله تعالى {...} فهو عقد مع الله قبل أن يكون عقدا بين البشر⁽³⁾.

فالإسلام لم ينكر طبيعة الانسان و فطرته بكل غرائزها ، بل على العكس فقد حارب الرهبانية التي تتعارض مع الفطرة البشرية " فالإنسان كسائر الأنواع المخلوقة المفطورة بفطرة تهديه الى تتميم نواقصه و رفع حوائجه و تهتف له بما ينفعه و ما يضره {...} فإذا ما حافظ على سلامة الفطرة يكون قد احتفظ بالملاكات التي لأجلها سمي انسانا {...} فالفرد اذا ما رجع الى أصلته الفطرية يكون أقرب ما يتصور الى الواقع و اذا لم يقدر فانه سيبقى فريسة الضياع مدى عمره⁽⁴⁾.

2- عماد الدين الرشيد،الخلافات الزوجية-سلسلة البناء و الترشيده-سورية: نحو القمة للطباعة والنشر، 2009، ص16

²- خالد توحيد، مرجع سابق، ص 32.

³- نور الدين بولحية،الخلافات الزوجية-الأسباب-العلاج-التحكيم-، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2007، ص7.

⁴- ياسين حسن عيسى العاملي، مرجع سابق، ص 13

والآيات القرآنية السالفة الذكر تؤكد على أن الفرد مفطور على الاتصال بغيره من بني البشر و لاسيما الجنس الآخر ؛و هذا الاتصال بين الجنسين يكون عن طريق الزواج لما يحققه الزواج من أبعاد روحية و نفسية و عاطفية و اجتماعية، و في هذا الصدد يقول محمد توفيق:"هناك ثلاث صفات اقترن ظهورها بظهور الانسان وهي الإرادة والزوجية والنبوة {...} وأما الزوجية فالآية صريحة أن العلاقة التي جمعت بين آدم و حواء كانت علاقة زوجية و لم تكن اتصالات بهيمية ،فخلق الله آدم و خلق له زوجة تتفق معه في الصفات الانسانية وتختلف معه في الأنوثة "و ليس الذكر كالأنثى"ثم زوجه اياها⁽¹⁾.

فالإرادة و الزوجية و النبوة هي عوامل ثلاث تميز حياة الفرد عن سائر المخلوقات الأخرى فالإرادة دليل على روح الفرد و تفانيه و استقلالته عن غيره من البشر فكل فرد هو نسيج وحده و تفرد في تفكيره و عمله للوصول الى الهدف الذي يخطط له،اما الحاجة الى الجنس الآخر أو الزواج فهذا دليل على وجود الجانب العاطفي في الفرد الى جانب العقل من أجل تحقيق اشباعاته العاطفية و الجنسية و الاجتماعية أما النبوة فهي من اختصاص خيرة البشر الذين اصطفاهم سبحانه و تعالى لأداء الأمانة .

وفي هذا الصدد يقول الشيخ محمد أبو زهرة : "ان كانت العناية الاسلام بالعبادات جعلت أحكامها عملية يتولى النبي تفصيلها لتربي النفوس عليها بالتدريب و التهذيب لا بمجرد التلقين، فعناية الاسلام بالأسرة كانت بالنص الكامل على نظامها ؛ لكيلا ينصرف الناس بأهوائهم عنها و لكيلا ينكروا تطبيقها و يجعلوا لعقولهم بابا للتحكم في أحوالها و نظامها، ولأنها متصلة بالرضا و الغضب بين الزوجين و الأقارب، فكان لابد من ميزان مقرر ثابت يحكم الأهواء و يضع الأمور في مواضعها⁽²⁾.

1-6- التعريف الاجرائي للزواج

وعليه فان اعطاء مفهوم جامع مانع لزواج يعد أمرا مستحيلا ، نظرا لتنوع نماذج الزواج على امتداد الزمان و اختلاف الثقافات و النظريات المفسرة لزواج فما هو مرغوب في الاسلام و مشروع قد يكون مرفوض في مكان آخر ، و ان كان الزواج بين الرجل

1-محمد عز الدين توفيق،التأصيل الاسلامي للدراسات النفسية،القاهرة:ط2،دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع،2002،ص 142.

2- محمد أبو زهرة،القران الكريم المعجزة الكبرى،القاهرة: دار الفكر العربي،بدون تاريخ نشر،ص 68.

و المرأة هو الأصل فان الزواج المثلي في بعض الدول الغربية أصبح هو الشائع في هذا الوقت.

وعليه ووفقا لما تم دراسته و تحليله فإننا سوف ننطلق في دراستنا هذه من خلال **التعريف الإجرائي التالي الذي تم وضعه وفقا للمبررات التالية:**

- 1- أنه يتطابق مع ما جاء به الشارع الحكيم ووفقا للكتاب و السنة .
- 2- أنه لا يختلف كثيرا عما جاء في التعاريف السابقة فهو حوصلة تم تعديلها وفقا لما يتلاءم و ثقافة المجتمع الجزائري التي هي جزء لا يتجزأ من الشريعة السمحاء حيث مازال الزواج في المجتمع الجزائري يحض بقداسة لا يضاهيها أي حدث.

ونقصد بالزواج في هذه الدراسة : " بأنه عقد شرعي و قانوني واجتماعي يسمح لكل من الرجل و المرأة بتصريف علاقاتهما الجنسية في إطاره ، كما تحدد لكل منهما حقوقا وواجبات مدنية اتجاه الآخر من أهدافه تحقيق الاستقرار النفسي و الاجتماعي ، السكن و المودة وإحصان الزوجين و تكوين أسرة من خلال إنجاب الأبناء" .

2-سن الزواج

2-1-السن لغة

السن هو المدة التي انقضت منذ ميلاد أي فرد من الأفراد الى غاية الموت ،و تسمى العمر الزمني و من خلاله تنقسم الحياة الانسانية الى مراحل وفقا لنمو الأفراد ؛و هذه المراحل هي مرحلة الطفولة و مرحلة الشباب و مرحلة الرجولة و مرحلة الشيخوخة⁽¹⁾.

2-2-السن اصطلاحا

هو سن النضوج البيولوجي أو البلوغ الجنسي، و هو ما يعرف بسن البلوغ أو الحلم، و سن الزواج يختلف من مجتمع إلى آخر ، و من فترة الى أخرى في نفس المجتمع بل من طبقة الى أخرى أو فئة اجتماعية لأخرى حتى في المجتمع الواحد وفي فترة زمنية واحدة⁽²⁾.

2-3-سن الزواج اجتماعيا

1-أحمد زكي بدوي،**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**،بيروت: مكتبة لبنان للطباعة و النشر و التوزيع،1978.

1-أحمد محمد مبارك الكندري، **علم النفس الأسري**،مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع،ط2، الكويت، ص70.

وهو العمر الذي يبلغ به النمو النفسي و الاجتماعي للإنسان ، الدرجة التي تمكنه من إدارة الأسرة اقتصاديا و اجتماعيا و من تربية الأطفال بمستوى فوق المتوسط ، و هذه القضية تحتاج الى ملاحظات ميدانية واستشارات المختصين والاجتماعيين و النفسيين⁽¹⁾.

2-4- سن الزواج قانونيا

وهو العمر الذي تعترف به القوانين أو الأنظمة بأنه العمر الذي يصل فيه تطور الإنسان لدرجة أنه أصبح مالكا للأهلية و يستطيع إبرام العقود و منها عقد الزواج،والسن القانوني الذي تم اعتماده من قبل معظم السلطات هو سن الثامن عشر(18) سنة⁽²⁾ وقد جاء في المادة السابعة : (الأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005) من قانون الأسرة الجزائري بأنه" تكتمل أهلية الرجل والمرأة في الزواج بتمام 19 سنة ، وللقاضي أن يرخّص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة، متى تأكدت قدرة الطرفين على الزواج ،يكتسب الزوج القاصر أهلية التقاضي فيما يتعلق بآثار عقد الزواج من حقوق والتزامات⁽³⁾.

3- مفهوم تأخر الزواج لغة

تأخير الزواج: مركب إضافي، مكون من كلمتين؛ هما: "تأخير"، و"الزواج". أما التأخير لغة، فهو: مأخوذ من الأخر بضمّتين، وتأخّر، وأخ رتأخيرا، بمعنى: أجل الشيء والتأخير ضد التقديم⁽⁴⁾، والمقصود هنا: أنا التأجيل يقع للزواج عن سنه المعتادة، والأصل أن يقدّم في وقته وأوانه. وأما الزواج فقد ذكر سابقا و يعني اقتران الرجل بالمرأة برباطٍ شرعي.

3-1- مفاهيم ذات صلة

3-1-1- الغزوية

لغة: تعزب ترك النكاح⁽⁵⁾

2-عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، دار أسامة للنشر و التوزيع ،عمان، 2006، ص 294.

3- عدنان أبو مصلح ،نفس المرجع ، نفس الصفحة.

4- قانون الأسرة الجزائري، في الزواج، القسم الثاني، الأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005، ص 6 .

5- الفيروز آبادجي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، القاهرة: دار الكتاب الحديث للطباعة، بدون سنة ص 436.

1-لفيروز آبادجي ، محمد بن يعقوب ،نفس المرجع ، ص 141

اصطلاحاً: تعني "حالة عدم الزواج و تنطبق بنوع خاص على الفرد الذي يقرر عدم الزواج و قد يلجأ بعض الأفراد إلى العزوبة كوسيلة من وسائل الزهد و النقشف⁽¹⁾، وتطلق العزوبة على الرجل الذي لم يتزوج ، كما تطلق على المرأة غير المتزوجة التي لم تتجاوز بعد السن المتعارف عليه للزواج اجتماعياً، أما إذا تجاوزته فتعرف بـ "العانس".

3-1-2-العنوسة

لغة: يقال "عنست المرأة تعنس من باب ضرب، وعنست عنوساً من باب قعد، والاسم العِناس -بالكسر- إذا طال مكثها في منزل أهلها، بعد إدراكها البلوغ ولم تتزوج، حتى خرجت من عِدَادِ الأَبكار فهي عانسٌ، والجمع عُنُسٌ، وعُنَّسٌ، و عوانس... وإن تزوجت مرة، فلا يقال عنست. وعنس الرجل: إذا أسن ولم يتزوج، فهو أيضاً عانسٌ... وأكثر ما تستعمل هذه الكلمة في النساء. وعَنَّسَتْ وعُنَّسَتْ بالتثنية للمبالغة والتأكيد. وأنكر الأَصمعي الثلاثي وقال: "إنما يقال رباعياً متعدياً، فيقال: عَنَّسها أهلها" كأن البنت لا تعنس نفسها؛ بل يعنسها أهلها. وقال الليث: "عَنَّسها أهلها: أي أمسكوها عن التزويج" حتى فانت سن الزواج... وسئل بعض التابعين عن الرجل يتزوج المرأة على أنها بكر، فإذا هي لا عذرة لها، فقال: إن العذرة يذهبها التعنيس والحیضة، ويتبين مما سبق أن هذا المفهوم ليس مقتصرًا على الفتيات فقط؛ بل يطلق أيضًا على الشباب، بيد أنه يطلق في الأغلب الأعم على الإناث⁽²⁾، ومن الناحية السوسولوجية، فالعنوسة إنها وضعت للمرأة التي لم تتزوج و للرجل أيضا الذي لم يتزوج، ولكن في الغالب كلمة عانس للنساء⁽³⁾ و العانس هي التي ترغب في الزواج ولم تظفر بزواج⁽⁴⁾ وكلمة العنوسة " تطلق على كل من طال به المكث بلا زواج بعد سن البلوغ ، حتى تجاوز السن المعقولة عرفا للزواج، و الذي يحددها بعض الباحثين بـ25 سنة⁽⁵⁾.

3-2-تأخر سن الزواج الاختياري

2- بدوي أحمد زكي ، مرجع سابق، ص 54 .

1- مازن الشيخ علي، العنوسة في الوطن العربي.. أرقام ودلالات، عن الشبكة المعلوماتية:

<http://www.aljannahway.com/> يوم 2011/10/12 الساعة 9:15.

2- منصور الرفاعي عبيد، العنوسة رؤية اسلامية اجتماعية لحل مشكلة الفتاة العانس، القاهرة: دار الفكر للطباعة و النشر، 2000، ص8.

4- عبد المنعم عثمان عبد الله، العنوسة أسبابها أثارها و علاجها، القاهرة: دار الافاق العربية، 2005، ص 361.

4- عبد الرب نواب الدين آل نواب ، تأخر سن الزواج أسبابه أخطاره و طرق علاجه على ضوء القرآن الكريم و السنة المطهرة ، الرياض: دار العاصمة لنشر و التوزيع ، 1415، ص15 .

وهي من اختيار الفرد نفسه بعدم الزواج، لوجود أسباب معينة حيث يقول عمر خليل معن: "إن العزوبة الإختيارية تكون دون خضوع الفرد لأية ضغوطات بل هي عزوبة ناتجة عن حب الذات أي افتتانه بجماله و قوة جسده و المسماة بالنرجسية ، لكي يتباهى به أو يحافظ على رشاقتة و جماله و قوته، كما يعتقد بعض الشباب أن الزواج يحد من حريته لذلك يعزف عنه حتى يبقى مرتاح البال⁽¹⁾.

3-3- التعريف الإجرائي لتأخر الإختياري

"و نقصد به التأخر الذي اختاره الأستاذ الجامعي رجلا كان أو امرأة بمحض إرادته لوجود عوامل تم تحديدها في مايلي: تغير معنى الزواج الخوف من الفشل في الزواج، صعوبة اختيار الشريك".

3-4- التعريف الإجرائي لتأخر الإجبائي أو الاضطراري:

"و نقصد به التأخر المفروض على الأستاذ الجامعي سواء رجلا كان أو امرأة لوجود عوامل تم تحديدها فيما يلي: منها تدخل الأسرة في اختيار الشريك، طغيان العادات و التقاليد عدم التكافؤ في السن، عوامل اقتصادية منها (التكفل الاقتصادي بالأسرة، مسكن خاص، ارتفاع تكاليف الزواج و غلاء المهور".

3-5- تحديد سن التأخر في الزواج

ولقد تم تحديد سن المتأخرين عن الزواج انطلاقا من إحصائيات الديوان الوطني الجزائري للسنة 2008 كأساس علمي للانطلاق في هذه الدراسة و تم تحديد سن الرجل أو الأستاذ بـ 33 سنة فأكثر بينما سن المرأة أو الأستاذة بـ 29 سنة فأكثر.

⁵- عمر خليل معن، علم أجتتماع الأسرة، عمان: دار الشروق للطباعة و النشر و التوزيع، 2009، ص 245.

الجدول رقم (1): يبين تطور متوسط معدل الزواج الأول حسب الجنس⁽¹⁾

السن	متوسط سن الزواج الأول	
	الذكور	الإناث
2008	33,0	29,3
1998	31,3	27,6
1987	27,7	23,7

شهد النمط العام للزواج في السنوات الأخيرة تغيرات عميقة. وهو ما أسفر عنه الديوان الوطني للإحصاء حيث تشير الإحصائيات إلى أن معدل سن الزواج الأول بالنسبة للرجال قد وصل إلى 27.7 سنة 1987 ثم ارتفع إلى 31.3 سنة في عام 1998 ثم ما لبث أن ارتفع إلى 33.0 سنة 2008 نفس الشيء الملاحظ بالنسبة للنساء فقد ارتفع بخمس سنوات في عشرين سنة من 23.7 سنة في 1987 إلى 29.7 في 2008 وهو ما يبينه الجدول أعلاه.

4- العوامل

وهي مجموعة الأسباب التي تعيق الأستاذ الجامعي سواء كان رجلا أو امرأة عن الزواج والتي تؤدي إلى تأخر سن الزواج، سواء كان هذا التأخر اختياري أو إجباري و قد وضحت الأسباب في تساؤلات الدراسة.

5- الأستاذ الجامعي

يعد الأستاذ الجامعي القاعدة الأساسية و الركيزة الأولى للجامعة، و أساس البحث العلمي فهو الناقل للمعرفة العلمية والأكاديمية والقائم على العملية التعليمية و التكوينية، من حيث طرق تدريسه وتلقينه، فأداؤه يحدد استمرار بيته وفاعلية المؤسسة الجامعية في القيام بالوظائف المنوط بها في إطار الهياكل التنظيمية و يعتبر الأستاذ الجامعي أحد

¹- LES PRINCIPAUX RESULTATS La Direction Technique Chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, DU SONDAJE AU 1/10^{ème} Office National des Statistiques, ALGER – Décembre 2008, Collections Statistiques N° 142/2008 Série S : Statistiques Sociales, p8

أعضاء هيئة التدريس القائمين بعملية التدريس و الإشراف على العملية التعليمية" إن الأستاذ الجامعي هو موظف من موظفي الجامعة متحصل على شهادة في التخصص الأكاديمي أو التربوي يهتم مباشرة بالتعليم و البحث العلمي يقوم بأدوار كثيرة تجعل منه خبيراً و مصمماً، ناقل للمعرفة و مقوماً محفزاً و مشرفاً أكاديمياً ، محققاً لذاته و مراقباً لأدائه و مشاركاً لطلابه⁽¹⁾.

يعرف (براون) الأستاذ الجامعي بأنه مختص يستجيب لطلب اجتماعي ، يتحكم في عدد لا بأس به من المعرفة، و كذلك المعرفة العلمية، و هو عامل حر في اختياراته البيداغوجية مع الحرص على جعل حرية المبادرة و الاستقلالية توافق و بكل حساسية منفعة المستخدمين⁽²⁾.

كما عرف الأستاذ الجامعي على أنه: "كل طالب جامعي نال شهادة الدكتوراه مع سنة أو سنتين من العمل في مجال الأبحاث"⁽³⁾، كما عرف على أنه ذلك الشخص الذي يشترك مع طلابه في تحقيق النمو الذاتي الذي يصل إلى أعماق الشخصية و يمتد الى أسلوب الحياة⁽²⁾.

كما عرف على أنه : "أحد العاملين في مهنة التدريس، ابتداء من المعيد إلى الأستاذ مروراً بدرجات المدرس المساعد و المدرس و الأستاذ المساعد ، أي أنهم ينقسمون إلى فئتين رئيسيتين الأولى: المعيدون، والمدرسون المساعدون، وهم خارج أعضاء هيئة التدريس، والثانية: أعضاء هيئة التدريس وهم المدرسون والأساتذة المساعدون، والأساتذة"⁽³⁾، و غالباً ما يطلق على الأستاذ الجامعي عضو هيئة التدريس في كثير من الجامعات لأن

¹- محمد وجيه الصاوي، أحمد عبد الباقي البستان، دراسات في التعليم العالي المعاصر، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، 1999، ص 170.

²- Brun, J. ecole cherche menager, insp, Paris, 1987, p 123 .

¹- رياض الصمد، الأستاذ الجامعي و التفرغ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1981، ص 31.

²- محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص 197.

³- إجلال محمد سري، مشكلات المعلم الجامعي في جامعات جمهورية مصر العربية، مصر: المؤتمر الثامن لعلم النفس، 1992، ص 129.

عمله الأساسي يكون التدريس و البحث الأكاديمي سواء كان عمله في الجامعة كلياً أو جزئياً، شريطة أن يكون حاصلًا على درجة دكتوراه أو ما يعادله.⁽⁴⁾

5-1- التعريف الإجرائي

ويمكن صياغة التعريف الإجرائي للأستاذ الجامعي في الدراسة الحالية هو: " كل أستاذ (رجلاً كان أو امرأة) ناقل للمعرفة القائم على العملية التكوينية و يقوم بمهام عديدة كالتدريس وكذا الإشراف على مذكرات التخرج من بحوث و رسائل إضافة إلى قيامه بالمهام البحثية و الإدارية الموكلة إليه برتبة أستاذ التعليم العالي و أستاذ محاضر صنف (أ و ب) ، و أستاذ مساعد صنف (أ و ب) و الذي يقوم بأدائه البيداغوجي بجامعة قاصدي مرباح بورقلة في مختلف الكليات و الأقسام و بمختلف التخصصات يتراوح سن الرجل من 33 سنة فأكثر و سن المرأة من 29 سنة فأكثر متأخر عن الزواج سواء تزوج(ت) أو لم(ت) يتزوج".

سابعاً-المقاربة السوسبولوجية للدراسة

تتشكل الظاهرة الاجتماعية من خلال اندماج مجموعة متعددة من الأسباب المرتبطة بعضها ببعض فتصبح مهمة الباحث بعد محاولة تفكيكها و إعادة بناءها لفهمها فهم علمياً دقيقاً و صحيحاً و هكذا فإن المقاربة التي سيعتمدها سنتجه نحو الاعتماد على منهج يحقق له هدفه الذي بدأ به دراسته و تعرف المقاربة: " بأنها الاتجاه الفكري نحو موضوع أو موقف ما⁽¹⁾ حيث تعتبر المقاربة الإطار التصوري لأي بحث تساعد الباحث على تحديد أبعاد بحثه و تمهد له السبيل لجمع معلوماته و تنظيمها و تصنيفها وفقاً لهذا التصور و انطلاقاً من طبيعة دراستنا سنعتمد على النظريات التالية:
البنائية الوظيفية و نظرية الاختيار العقلاني كمدخل أساسية في تحليل ظاهرة تأخر سن الزواج بين الإجماع والاختيار.

4- ريمان محمد غالب، توفيق على عالم، "التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس -مدخل للجودة الشاملة في التعليم

الجامعي"-المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي"، العدد الأول، 2008، ص168.

1- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

1- البنائية الوظيفية

تعتبر البنائية الوظيفية من النظريات السوسولوجية التي شغلت حيزا كبيرا في أدبيات علماء الاجتماع خاصة مع بدايات القرن العشرين و احتلت مكانة مرموقة بين نظرياته و نشير في هذا السياق إلى أن هذه النظرية لم تأت نتيجة جهد عالم بعينه بل تضافرت جهود العديد منهم في مجالي علم الانثربولوجيا و علم الاجتماع في ارساء دعائم هذا التيار كما تجدر الإشارة في هذا الاتجاه في علم الاجتماع لم ينطلق من فراغ بل جاء استجابة لمنبهات كثيرة أتى بعضها مما سبق هذا الاتجاه من تراث على سواء كان تراثا حول الانسان أو حول الطبيعة و ظواهرها و أتى بعضها الآخر استجابة لدواعي ايديولوجية وواقعية شكلت بعض الظروف التي أحاطت برواد هذا الاتجاه و الباحثين الذين أسهموا فيه.(1)

ففي المجال الأنثربولوجي يرى العديد من الوظيفيين و على رأسهم رادكليف براون و مالينوفسكي أن كل الثقافات بصرف النظر عن تنوعها في الشكل تقوم بوظيفة اشباع حاجات عضوية و نفسية عالمية للأفراد...فالثقافة إذن هي اداة يشبع الأفراد عن طريقها تلك البواعث مثل الجوع و الجنس و ذلك ما عناه مالينوفسكي عندما أعلن أن الثقافة يجب أن تفهم على أنها وسيلة لغاية أي بالمعنى الآلي و ليس الوظيفي(2)، و يرى مالينوفسكي ان ثقافة أي مجتمع تنشأ و تتطور في إطار اشباع الاحتياجات البيولوجية للأفراد و التي حصرها في التغذية و الإنجاب و الراحة البدنية و الأمن و الاسترخاء و الحركة و النمو و تنشأ النظم الاجتماعية عادة لتحقيق تلك ألرغبات فنجد مثلا أن الزواج و الأسرة يشبعان الحاجة الجنسية وظيفية الإنجاب و التربية.(3)

وبهذا نجد الكثير من أمثال مالينوفسكي و روبرت ميرتون قد ركزوا على أن كل أنماط السلوك الإنساني تستهدف اشباع حاجات أساسية لا يمكن ادراك معناه إلا في ارتباطها بالأنماط الوظيفية الأخرى داخل البناء كما يركز الوظيفيون على فهم ثقافة من خلال النظر

¹- نبيل حميداش،"البنائية الوظيفية و دراسة الواقع و المكانة"،مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية جامعة سكيكدة، عن الشبكة المعلوماتية:(2)81article/revues_SH/doc_site/univ-skikda.dz/www.480.

²- تأليف مجموعة من الكتاب، ت: على سيد الصاوي،نظرية الثقافة، الكويت: عالم المعرفة، 1997، ص 267.

³- حسين فهيم، قصة الانثربولوجيا-فصول في تاريخ علم الإنسان-، الكويت: عالم المعرفة، 1986، ص 129.

إلى سماتها أو عناصرها مدركين أن وظيفة أي سمة أو مجموعة من السمات تتمثل في إشباع حاجات أساسية ووظيفية فهي تبحث عن الارتباط المتداخل بين الظواهر الثقافية⁽¹⁾ أما في مجال علم الاجتماع فينظر أصحاب هذا الاتجاه و على رأسهم بارسونز إلى المجتمع باعتباره نسقا اجتماعيا مترابطا داخليا ينجز كل جزء من أجزائه أو مكون من مكوناته وظيفة محددة، بحيث أن كل خلل أو تغيير في وظيفة إحدى مكوناته ينجر عنه تغيير في باقي أجزاء النسق.⁽²⁾

2-نظرية الاختيار العقلاني

ارتبطت منذ خمسينيات باسم كل من جورج هومانز و بيتر بلاو...محاولة لبناء نظرية استنباطية انطلاقا من المبادئ الأولية لعلم النفس السلوكي و تدعي النظرية في منطلقها الأساسي " أن البشر يمارسون سلوكا يجلب لهم منافع و يشبع لديهم حاجات و هذا المستوى من التحليل يقابل مستوى وحدة الفعل عند بارسونز في بداية تحليله لعملية إيجاد المؤسسات وفكرة التبادل باعتبارها مصدرا من مصادر التضامن الاجتماعي أو وسيلة من وسائله فكرة راسخة في تقاليد الانثروبولوجيا الاجتماعية و صورة المجتمع عند هذه النظرية تتلخص في أن نشاطات البشر المتبادلة ترمي إلى الحصول على الحد الأدنى من المنفعة، و هي تركز في ذلك على الاجراءات العقلانية التي يتبعها البشر في تقرير أفعالهم.⁽³⁾

ولعل أسهل طريقة لإيضاح الخصائص المميزة لنظرية الاختيار العقلاني هو التركيز على محاولتها بناء نماذج لما يقوم به الفرد إذا ما تصرف بعقلانية في موقف معين. مثلا من خلال أنا أعرف ما هو دخلي و أعرف ما هي السلع و الخدمات المتاحة لي و أعرف ترتيب الأشياء التي أرغب في الحصول عليها و لذا فإنني أستطيع ترتيب البدائل المتاحة لي بحسب ما أفضل و هناك جانب نفعي واضح في نظرية الاختيار العقلاني: فأنا أختار ما يجلب لي أكبر درجة من الإشباع أو المنفعة....و التفسير المنطلق من نظرية الاختيار

⁴- فاروق مصطفى اسماعيل ، الأنثروبولوجيا الثقافية، الإسكندرية:الهيئة العامة المصرية للكتاب،1980،ص134.

²- نبيل حميداش، موقع سابق،ص481.

³- نفس المرجع،ص101.

العقلاني تفسير يعتمد على القصد بمعنى أنه يفترض أن رغبات الفرد و معتقداته هي مبررات فعله⁽³⁾.

3- الإسقاط النظري على الدراسة

من خلال ما تم ذكره من مداخل نظرية متنوعة و ذلك من أجل إسقاطها على موضوع الدراسة فمن واجب القول "أن المجتمع الجزائري مجتمع تختلف به العادات و التقاليد.... و متعدد الثقافات الفرعية، لذ فإن دراسته معقدة للغاية و عملية تبني نظرية واحدة في الدراسات السوسيولوجية على المجتمع الجزائري قد يشوبه التخلي عن افكار أو زيادة أفكار و ذلك لتتسبب نظرية على الموضوع المدروس و لهذا و انطلاقا من نظرتنا للمجتمع الجزائري فانه لا يمكن تطبيق نظرية واحدة عليه و انما إحداث تكامل نظري للوصول إلى النتائج الصحيحة.⁽¹⁾

يعتبر نظام الزواج من النظم الاجتماعية المرتبطة ارتباطا وثيقا بثقافة المجتمع الجزائري فهو هو المدخل الشرعي والقانوني و الاجتماعي لإشباع الحاجات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والعاطفية والجنسية لكلا الزوجين اضافة الى تحقيق دافعي الأبوة والأمومة كما أنه يحقق للفرد مشروعية الوجود الاجتماعي والقانوني **فبالزواج** يتحقق استمرار النوع البشري وبالتالي تزويد المجتمع بأفراد جدد فالزواج يضمن للأفراد إشباع حاجاتهم الأساسية البيولوجية والنفسية والاجتماعية. و تأخر سن الزواج ما هو إلا تعديل طراً على نظام الزواج ليخدم التغير الذي عرفته بنية الأسرة و بنية المجتمع الجزائري ككل هذا الأخير الذي لم يولد في الفتح من نوفمبر 1954 و إنما امتد إلى ما يزيد عن 25 قرنا و لمعالجة هذه المرحلة النوعية من تاريخ المجتمع الجزائري و تحليل سماتها و التحولات المرتبطة بها فانه ينبغي معرفة التشكل التاريخي لواقع المجتمع الجزائري و هو شرط لا يمكن الاستغناء عنه من أجل فهم أرضية التحول البنيوي للمجتمع الجزائري.

لقد خضع المجتمع الجزائري كباقي المجتمعات الإنسانية إلى تحولات و تغيرات نتيجة تداول ظروف مختلفة عليه حيث تعاقب على المجتمع الجزائري مراحل عديدة تميزت كل

³- نفس المرجع، ص 102.

¹- صديقي فاطنة، جامعة الأغواط، "التكامل النظري في الحقل السوسيولوجي"، ملتقى اشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر الواقع و الافاقون 7-8 مارس 2012، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

مرحلة بلامح معينة و بالتالي أكسبته معطيات مختلفة و متنوعة في آن واحد فالتحليلات ذات الطابع السوسيولوجي المتعلقة بالمجتمع الجزائري تؤكد على أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية و حتى السياسية التي تفاعلت مع بعضها قد انعكست على واقعه. ونظراً لتعرض المجتمع الجزائري إلى تغيرات اجتماعية وأسرية واقتصادية خلال العقود الأخيرة نتيجة التحضر والتغير الاقتصادي و السياسي و تكنولوجيات الاتصال وغيرها من العوامل المادية و اللامادية فقد تأثرت كثيراً من النظم الثقافية والاجتماعية والأسرية وصاحبها تغيرات عديدة غيرت من النظرة للزواج والذي يعد بعداً مهماً من أبعاد قيام النظام الأسري داخل المجتمع الجزائري.

وتأخر سن الزواج داخل المجتمع الجزائري يعبر عن حدوث تغير داخل البناء الاجتماعي و حدوث تغير داخل البنية الأسرية و الزوجية إن صح التعبير لقد ظل نظام الزواج على مر العقود الماضية يتأثر كأى عنصر آخر في البناء الاجتماعي بعموم التحولات و التغيرات مست مختلف أنساقه الفرعية نتيجة عوامل ولعل تلك التغيرات أثرت بشكل أو بآخر على القيم الاجتماعية فأدت إلى ظهور مشكلات عدة من بينها تأخر سن الزواج والتي نتجت عن أسباب فردية أو أسرية او اجتماعية و قد تكون نتيجة أسباب مباشرة او غير مباشرة كما أنها قد تكون لأسباب إجبارية او اختيارية ومهما كانت الأسباب فإنها تعد من المشاكل التي لا ترتبط بمستوى او طبقة اجتماعية معينة كما أنها لا ترتبط بجنس دون الآخر.

وبالتالي لا يمكننا فهم هذه المشكلة إلا بالرجوع إلى النظرية البنائية الوظيفية و ما تحمله من تحليل لهذا الواقع حيث نحاول من خلال هذه النظرية فهم التغير الذي عرفه سن الزواج داخل المجتمع الجزائري و علاقته بالتغيرات المجتمعية الحاصلة في مختلف الابنية و الأنساق و تغير الأدوار و المكانات و العلاقات و القيم وبالطبع لا يمكن تجاوز تالكوت بارسونز فالتغير عنده يتم نتيجة لطرائق المجتمع في استجاباته لتحديات المشكلات التي يمر بها في مختلف مستويات الأنساق حسب ترتيبها.

إن تأخر سن الزواج داخل المجتمع الجزائري قد ارتبط بتغيرات بنائية ووظيفية عرفها المجتمع خلال سنوات مضت انطلاقاً من تغير بنية الأسرة باعتبارها الركيزة الأساسية في بناء المجتمع إلى مختلف المؤسسات المكونة له بصفة عامة و التغير في المجتمع يرجع الى التغير الحاصل في النظام الاسري و بالتالي في بنية الزواج .

فبرسونز يرى الحياة الاجتماعية من خلال أفكار الأفراد و خاصة من خلال معاييرهم و القيم التي يتمثلونها أما القيم فأفضل وصف لها أنها ما يعتقد به البشر عما يجب أن تكون عليه الحياة و لها الأثر في تحديد أفعال البشر.⁽¹⁾

من خلال تبني هذا المدخل حاولنا التطرق إلى كيفية تأثير التغيرات البنائية و الوظيفية على تأخر سن الزواج و بما أن العينة تتمثل في فئة الأساتذة الجامعيين باعتبار تأخر سن الزواج لديهم يعود إلى التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري و خصوصا الأسرة الجزائرية بنائيا و وظيفيا و طبيعة المكانة و الدور الذي اكتسبها الأستاذ الجامعي من كلا الجنسين داخل المجال الأسري و المحال الاجتماعي لكونه متعلم و صاحب شهادات عليا ماجستير بمختلف رتبته أو شهادة دكتوراه بمختلف رتبته مما تفرض عليه نوعا من التفكير يتلاءم مع طبيعة المكانة و ما وصل إليه من تعليم ففي ظل الوضع الجديد الذي وصل إليه و الذي انعكاس بشكل واضح على تكوين أرائه و مواقفه و نظرته للحياة و خصوصا لموضوع الزواج باعتباره مشروع حياة و نظرته لأسباب لتأخر زواجه.

و انطلاقا من مبدأ نظرية الاختيار العقلاني فإن الأستاذ الجامعي كفرد داخل المجتمع وصل إلى مرتبة متقدمة من العلم فيعتقد أنه يتصرف بعقلانية اتجاه موضوع الزواج فهو ذو مكانة علمية و مهنية عالية و يعرف وضعه و مكانته الاجتماعية و يعرف الاختيارات المناسبة له و هي اكمال دراسته العليا أولا ثم العمل ثانيا و ثم الاستقلال المادي و الاستقلال في السكن ثم الزواج و تكوين أسرة و التفكير في هذه المرحلة يكون بشكل عقلائي في تحديد الأولويات وانطلاقا من هذا التفكير العقلائي البحث نجد أن الأستاذ الجامعي ذكرا أو أنثى يرفضون الزواج حتى تحقيق الأولويات المسطرة اعتقادا منهم أن هذه الأولويات تبرر سبب الرفض و إلى حين تحقيق هذه الأولويات يبدأ التأخر في سن الزواج فهو يرى أن جلب أكبر قدر من المنفعة و الإشباع في تحقيق أولوياته انطلاقا من وضعه الاجتماعي و مكانته العلمية فاعتقاده يبرر أفعاله و اختياراته وهناك من الأساتذة من حتمته الظروف المادية و الاجتماعية على تأخير سن زواجه.

ثامنا - الدراسات السابقة

مما لاشك فيه أن الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث تعود بالنفع على الباحث في دراسته من نواح متعددة فهي تسمح بتكوين إطار أكثر ثراء من المعلومات

¹- ايان كريب، مرجع سابق، ص63.

تعين الباحث في تحديد المصطلحات و المفاهيم العلمية و الإجرائية ،فضلا على أنها تثرى معرفة الباحث و توجهه لأهم المناهج المتبعة فيها و أدواتها المستخدمة و فروضها المصاغة و نتائجها التي تم التوصل إليها، فكل دراسة تبدأ من حيث انتهت الدراسات الأخرى ،كما تكون نتائجها بمثابة نقطة بداية لدراسات أخرى تتبعها ،كما أن أي دراسة تخلو من الاستعراض النقدي لما سبقها من دراسات من متشابهة تكون من وجهة النظر المنهجية دراسة غير مكتملة⁽¹⁾ وانطلاقا مما سبق ذكره ارتأينا أن نقوم بالإطلاع على ما سبق من دراسات مشابهة التي تتصل بموضوع الدراسة أو تهتم ببعد فرعي من أبعاد مشكلة الدراسة، بهدف تحديد أوجه التشابه و الاختلاف بين هذه الدراسة و الدراسات السابقة ،من أجل تبين الإسهام الذي تضيفه هذه الدراسة على أساس أن كل دراسة تبدأ من حيث انتهت إليه الدراسات الأخرى؛ كما تكون نتائجها بمثابة نقطة بداية لدراسات أخرى تتبعها .

الدراسة الأولى:

الناقولا جهاد نياب: العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج عند الشباب الذكور و الاناث و الآثار الناجمة عنها-دراسة ميدانية في الدويلعة بدمشق-

تحدثت الدراسة عن الأسرة و الزواج و مشكلاته عند الشباب الذكور و الاناث معا، و قد قسمت الدراسة الى قسمين :قسم نظري و قسم عملي،حيث شمل النظري أربعة فصول، و في القسم العملي أو الميداني تم تحديد الفروض المسيرة للبحث التي تدور حول تكاليف الزواج و قلة فرص العمل و الهجرة و التعلم و الحالة الصحية و النفسية و الجسدية، و حددت مجموعة من التعريفات المرتبطة بالبحث و إعتقاد مفهوم الأسرة و حدة التحليل و حددت منطقة الدويلعة مجتمعا للبحث أما حجم العينة فكان 400 وحدة مكونة من الجنسين المتأخرين عن الزواج الذين تجاوزا سن الثلاثين عاما، ثم تم التحدث عن مجالات الدراسة الزمانية والمكانية وبعد جمع البيانات والتفريغ والتصنيف والتحليل الإحصائي والاجتماعي للبيانات باستخدام النسب المئوية و اختبار(كا2)الذي يقيس العلاقة بين المتغيرين توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج التي بينت الأسباب التي تقف في طريق زواج فئة الشباب المتأخرين من الجنسين معا.

1-محمد شفيق،البحث العلمي،الخطوات المنهجية لاعداد البحوث الاجتماعية،الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية،1997،ص199.

نتائج الدراسة

و فيما يخص الذكور كانت أهم الأسباب التأخر:

❖ المشكلات المادية حيث بلغت نسبتها 71.5%.

❖ المشكلات الاجتماعية و نسبتها 17.5%.

❖ مشكلات صحية و بلغت 5.5%.

و فيما يخص الإناث كانت أهم الأسباب التأخر:

❖ حيث احتلت الأسباب الاجتماعية المرتبة الأولى وكانت نسبتها 46%.

❖ حيث احتلت المشكلات المادية المرتبة الثانية بنسبة 35% .

❖ و احتلت المشكلات النفسية 13%

إضافة الى مجموعة من الأسباب كالهجرة من الريف الى المدينة و الأعباء التي تترتب عنها و التعلم و تحول الأسرة من ممتدة الى نووية... الخ. كما استنتجت الدراسة ظهور مفرزات متعددة نجمت عن ظاهرة التأخر سلبية و ايجابية.

وخلصت الدراسة الى وضع العديد من التوصيات و المقترحات لحل الأزمة عن طريق تعاون و تكاتف بعض الوزارات كوزارة الشؤون الاجتماعية و العمل ووزارة الاسكان لتقديم مساعدات للزواج عن طريق الجمعيات الخيرية و تأمين المساكن خاصة لجيل الشباب و منح قروض مالية أو مساعدات تمكن الراغبين بالزواج من الإقبال عليه.⁽¹⁾

الدراسة الثانية:

أعد الباحث ابراهيم بن مبارك الجوير دراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية عام 1995 بعنوان تأخر الشباب الجامعي في الزواج المؤثرات و المعالجة؛ و لقد تم اختيار هذه المشكلة من المشكلات التي يعانيها المجتمع السعودي و هي مشكلة تأخر الشباب الجامعي عن الزواج ؛ و لقد كان الهدف من هذه الدراسة

1- التعرف على الأبعاد و المتغيرات المؤدية الى تأخر الشباب عن الزواج المبكر.

¹ -الناقولا جهاد نياب، العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج عند الشباب الذكور و الاناث و الآثار الناجمة عنها-دراسة ميدانية في الدويلعة بدمشق- "مجلة جامعة دمشق، كلية الأداب و العلوم الانسانية"، المجلد

19، العدد 2، 2003، ص ص 353-354.

2- محاولة معالجة العوائق و العقبات التي تؤدي الى التأخر .

أما أهمية الدراسة فتتمثل في :

1- وقاية المجتمع من الأمراض الصحية مثل مرض الزهري و الايدز والسيلان بالإضافة الى الأمراض النفسية المترتبة على اشباع الرغبات الجنسية خارج نطاق الزواج الشرعي .

2- الانحلال الأخلاقي و مكافحته في المجتمع .

3- المحافظة على القيم و الأخلاق الدينية و الاجتماعية .

4- دعم الاقتصاد الوطني و قوى الانتاج و ايجاد الأيدي العاملة .

تساؤلات الدراسة:

1- هل يؤدي ضعف الوازع الديني لدى الشباب الى تأخرهم عن الزواج؟

2- هل يؤدي سفر الشباب الجامعي للخارج الى تأخرهم عن الزواج؟

3- هل يؤدي تكاليف الزواج الى تأخر الشباب الجامعي عن الزواج؟

4- هل يؤدي وسائل الاعلام الى تأخر الشباب عن الزواج؟

5- هل يؤدي مواصلة الشباب لتعليمهم الى تأخرهم عن الزواج؟

6- هل يؤدي عدم توافر السكن المناسب الى تأخر الشباب الجامعي عن الزواج؟

7- هل يؤدي الزواج من الأقارب الى تأخر الشباب عن الزواج؟

8- هل يؤدي تحمل المسؤولية المترتبة على الزواج الى تأخر الشباب الجامعي عن

الزواج؟

9- هل يؤدي طريقة اختيار الزوجة الى تأخر الشباب الجامعي عن الزواج؟

10- هل يؤدي الاختلاط بالوافدين الى تأخر الشباب الجامعي عن الزواج؟

11- هل يؤدي الدخول الأسري الى تأخر الشباب الجامعي عن الزواج؟

12- هل يؤدي رغبة الشباب بالزواج من غير الفتاة السعودية الى تأخرهم عن الزواج؟

أما من حيث مجتمع البحث فقد احتوى على طلاب المستوى الرابع و المستوى الثالث الفصل الثاني بكلية العلوم الاجتماعية في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، و قد بلغ عدد الطلاب 236 طالب ، و قد تم استبعاد 5 طلاب غير سعوديين بالإضافة الى استبعاد طالب واحد سعودي متوفي ليصبح مجتمع البحث 230 طالبا اختار الباحث

منها عينة البحث بطريقة عشوائية بسيطة تمثل 75 طالبا و يكون هذا الحجم للعينة مناسباً لإجراء عمليات التحليل الاحصائي و تعميم النتائج و قد تم اجراء اختبار قبلي للاستبانة على عينة الدراسة مكونة من 10 طلاب، لتأكد من صلاحيتها و دقتها، و تم التعديل فيها من حيث الصياغة و المضمون بما يخدم البحث؛ و تم توزيع الاستبانات على المبحوثين و تعبئتها من قبلهم بمقابلة كل فرد من أفراد العينة 20 دقيقة تقريبا .

نتائج الدراسة

1- مواصلة التعليم للشباب الجامعي و أثره على تأخر عن الزواج المبكر:

اتضح أن نسبة 54.7 بالمئة من أفراد العينة يرون أن مواصلة التعليم تعد الى حد ما عائقا أمامهم عن الزواج في سن مبكر، في حين أن نسبة 26.7% من العينة يرون أن مواصلة التعليم يعد الى حد ما عائقا أمامهم عن الاقدام عن الزواج المبكر.

2- تكاليف الزواج:

اتضح أن نسبة 38.7% من أفراد العينة يرون أن المغالاة في تكاليف الزواج له ارتباط بتأخرهم عن الزواج الى حد ما؛ أما نسبة 21.3% من أفراد العينة فيرون أن المغالاة في تكاليف الزواج عائق رئيسي و سبب في تأخرهم عن الزواج. و من هنا يتضح أن الغالبية العظمى من العينة و التي أجابت (بغالباً و أحيانا) و التي تمثل نسبة 60% من أفراد العينة ترى أن المغالاة في تكاليف الزواج عائق رئيسي أمام زواجهم؛ بينما 40% من العينة لم تعد المبالغة في تكاليف الزواج عائقا أمامهم و هذا يرجع لارتفاع الدخل الأسري لديهم و في المجتمع السعودي بصفة عامة.

3- المسؤوليات المترتبة على الزواج:

اتضح أن الغالبية العظمى و التي نسبتها 58.7 % من أفراد العينة ترى أن المسؤوليات المترتبة على الزواج تعد عائقا عن اتمام الزواج .

4- غلاء المهور:

من خلال هذه الدراسة استنتج الباحث أن غلاء المهور يعد ضمن العوائق الرئيسية عن الزواج المبكر، حيث لم ترى إلا فئة قليلة من العينة نسبتها 25.3% أن غلاء المهور غير عائق لهم، بينما أجمعت بقية أفراد العينة و التي نسبتها حوالي 75% على أن غلاء المهور عائقا رئيسيا أمام الشباب لعدم اقبالهم على الزواج في سن مبكر.

5- طريقة الاختيار لشريكة الحياة:

اتضح من خلال هذه الدراسة أ، نسبة كبيرة من العينة بلغت 66.7% يفضلون الاختيار بأنفسهم بينما فضلت نسبة 33.3% من أفراد العينة الاختيار عن طريق الأهل و الأقارب.

6- قلة الدخل الأسري الشهري و تأخر الزواج:

اتضح أن نسبة 44% من أفراد العينة قد أفادت أن لقلة دخل الأسرة أثر على تأخر زواجهم ،و من الممكن أن يرجع هذا الى كون هؤلاء من ذوي الدخل المحدود، أما نسبة 56% من العينة فقد أشارت الى أن قلة دخل الأسرة ليس له أي أثر على تأخرهم على الزواج، و هذا يعد مؤشرا لارتفاع الدخول الأسرية لهذه الفئة من العينة.

7- رغبة الشباب الجامعي للزواج من الفتاة السعودية مع وجود مغالاة في المهور

وتكاليف الزواج:

أشارت النسبة العظمى من أفراد العينة الى رغبتهم في الزواج من الفتاة السعودية و قد بلغت نسبتهم 94.4%، بينما نجد نسبة 5.3% من أفراد العينة قد أبدو رغبتهم في الزواج من غير السعودية و هذه النسبة قليلة إذا ما قورنت بالنسبة السابقة. وقد بينت الدراسة أن هناك عوامل و التي تعد أقل أثرا في تأخر الشباب الجامعي عن الزواج و هذه العوامل هي:

1- مدى تأثر الشباب الجامعي بالاختلاط بالوافدين و عزوفهم عن الزواج المبكر.

2- إلهام الأهل و الأقارب على الشباب بالزواج من القريبات.

3- توافر السكن الملائم.

4- سفر الشباب الى الخارج.

5- وسائل الاعلام⁽¹⁾

الدراسة الثالثة

عبد الرب نواب الدين آل نواب، بعنوان " تأخر سن الزواج" أسبابه، أخطاره، وطرق

علاجه على ضوء القرآن العظيم و السنة المطهرة"

¹-ابراهيم بن مبارك الجوير، تأخر الشباب الجامعي في الزواج-المؤثرات و المعالجة-الرياض:مكتبة العبيكان للطباعة و النشر، 1995.

اتخذت مشكلة العنوسة و العزوبة في أكثر المجتمعات الإسلامية المعاصرة شكل الظاهرة المستشرية، فلقد شملت قطاعات كبيرة من الشباب المسلم، سواء في ذلك الشباب الملتزم أو المتراخي في التزامه و تدينه، و ان كان في الشباب المتدين أقل حدة و أخف وطأة لما يأمر به الدين من الزواج و عدم التراخي في تحصين النفس و الفرج، و لقد وقفت خلف هذه الظاهرة الخطيرة :ظاهرة عزوف الشباب من الجنسين عن الزواج على العديد من الأسباب {...}، الواقع أن بروز هذه الظاهرة ذات دلالات المتعددة تختلف في أسبابها من بلد الى آخر ، و من بيئة الى أخرى ،تبعاً للأحوال و الظروف التي عايشتها و تعيشها تلك المجتمعات ، و ليس القصد في هذه الدراسة استقصاء الأسباب لكني أستجيز من ذلك ما يوقفنا على أهم الأسباب و أبرز العوامل التي تقف وراء الظاهرة.

والمنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الاستقرائي التحليلي، المؤسس على الاستبانة، وقد روعي في تصميمها أن تكون مشتملة على أهم الأسباب ؛ و مبنية على تفاوت درجات الاجابة بين وجود السبب و عدمه ؛ ثم درجة تأثيره و يتم استخلاص البيانات و التحليل و الوصف على ضوء معطيات الشريعة الاسلامية و في الاطار الاجتماعي العام. اهتمت الدراسة بالبحث عن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية؛ الثقافية و النفسية، المؤدية لعزوف الشباب من كلا الجنسين عن الزواج بالنسبة لعينة البحث فقد قدرت ب(200) طالب و طالبة من كلية التربية جامعة الملك عبد العزيز - فرع المدينة المنورة-كلية التربية التابعة لرئاسة التعليم البنات بالمدينة المنورة.

نتائج الدراسة:

1- بالنسبة للأسباب الاجتماعية:

- أن 46% من الطلاب و 47% من الطالبات يعتبرون " عدم رغبة الفتاة بالاقتران بالقرب" سبب قوي من أسباب العنوسة.
- 35% أن من الطلاب و 43% من الطالبات يعتبرون " التأثير بزيجات فاشلة انتهت بالطلاق " من أسباب العنوسة.
- أن 57% من الطلاب و 75% من الطالبات يعتبرن " خوف الفتاة من الزوج المجهول " من أسباب العنوسة.
- أن 40% من الطلاب و 62% من الطالبات يعتبرن " عدم كفاءة من يتقدم للخطبة " من أسباب العنوسة.

-أن 44% من الطلاب و 62% من الطالبات يعتبرن " عدم رضا الأسرة أو أحد أفرادها بمن يتقدم من الخطاب " سبب قوي من أسباب العنوسة.

-أن 43% من الطلاب و 79% من الطالبات يعتبرن " أن قلة الشباب الملتزم " سبب قوي من أسباب العنوسة.

-أن 44% من الطلاب و 73% من الطالبات يعتبرن " لم يأت نصيب بعد " سبب قوي من أسباب العنوسة.

-أن 31% من الطلاب و 45% من الطالبات يعتبرن " قلة أو ندرة من يتقدم الى الزواج " سبب قوي من أسباب العنوسة.

2- بالنسبة للأسباب الثقافية:

-أن 46% من الطلاب و 35% من الطالبات يعتبرون " أن حب المفاخرة و المظاهر الخادعة " سبب قوي من أسباب العنوسة.

-أن 43% من الطلاب و 79% من الطالبات يعتبرون " الزواج يعرقل الدراسة" سبب قوي من أسباب العنوسة.

-أن 59% من الطلاب و 39% من الطالبات يعتبرون " ضعف الوعي الديني بأهمية زواج الفتاة" سبب قوي من أسباب العنوسة.

-أن 61% من الطلاب و 22% من الطالبات يعتبرون " التأثير بالتقافات الوافدة من المجتمعات الغربية " سبب قوي من أسباب العنوسة.

-أن 47% من الطلاب و 70% من الطالبات يعتبرون " عدم العثور على الكفاء" سبب قوي من أسباب العنوسة.

3- بالنسبة للأسباب النفسية:

-أن 29% من الطلاب و 49% من الطالبات يعتبرن " الخوف من المستقبل " سبب قوي من أسباب العنوسة.

-أن 16% من الطلاب و 20% من الطالبات يعتبرن " عدم الاكتراث بالزواج" سبب قوي من أسباب العنوسة.

-أن 26% من الطلاب و 27% من الطالبات يعتبرن " الهروب من تحمل المسؤولية " سبب قوي من أسباب العنوسة.

4- بالنسبة للأسباب الاقتصادية:

- أن 92% من الطلاب و 29% من الطالبات يعتبرن " غلاء المهور " سبب قوي ومباشر من أسباب العنوسة.
- أن 66% من الطلاب و 40% من الطالبات يعتبرن " الفقر " سبب قوي من أسباب العنوسة.
- أن 67% من الطلاب و 28% من الطالبات يعتبرن " صعوبة الحصول على سكن مناسب سبب قوي من أسباب العنوسة..
- أن 67% من الطلاب و 45% من الطالبات يعتبرن " عدم توفر فرص عمل مناسبة " سبب قوي من أسباب العنوسة.
- أن 60% من الطلاب و 50% من الطالبات يعتبرن " غلاء المعيشة " سبب قوي ومباشر من أسباب العنوسة.
وفي الأخير يقترح الكاتب طرق علاج " لمشكلة العنوسة في ضوء كتاب و السنة " ، و تتمثل في:

- التربية الروحية.
- التربية الثقافية و التوعية الدينية.
- تخفيف المهور.
- ترسيخ المعايير الشرعية للاختيار الزوجين.
- تقنين الخطبة.
- محاربة التقاليد الموروثة.
- التعاون الاجتماعي و الأسري. تعدد الزوجات⁽¹⁾

في هذه الدراسة نجد الكاتب عبد الرب نواب الدين ، قد اعتبر كل من تجاوز سن 25 سنة بل زواج من العوانس و العزاب ، كما شملت عينته طلاب و طالبات جامعات،
الدراسة الرابعة :

أمانى مسعود بعنوان " العنوسة أسبابها و تأثيرها على شخصية المرأة "

تهدف هذه الدراسة لتعرف على ظاهرة العنوسة من حيث الأسباب و العوامل التي أدت لانتشارها في المجتمع ، و كذلك التعرف على بعض المشكلات النفسية

¹ - ابراهيم بن مبارك الجوير، مرجع سابق.

و الاجتماعية التي ونظرة المجتمع لها، كما تطرقت الباحثة إلى الآثار المترتبة عن انتشار العنوسة.

توضح الباحثة من خلال هذه الدراسة أن للعنوسة أسباب عديدة منها الاقتصادية كغلاء المهور والباطلة، وكذلك إلى عامل هجرة الشباب من أجل إكمال الدراسة و أثر ذلك في عنوسة المرأة، وكما تطرقت الباحثة إلى أثر عامل التعليم في انتشار هذه الظاهرة. و قد انطلقت الباحثة من الفرضيات التالية:

1 - قد تتعلق العنوسة بأسباب خاصة بفتاة نفسها.

2 - قد تتعلق العنوسة بأسباب خاصة بالرجل .

3 - قد تتعلق العنوسة بأسباب خاصة بالأهل .

4 - قد تكون نظرة المجتمع سلبية للمرأة العانس.

5 - قد يكون للعنوسة آثار سلبية على شخصية المرأة العانس.

عينة البحث: العينة التي استخدمتها الباحثة هي العينة المقصودة و قد بلغ حجم العينة 50 أنثى غير متزوجة و غير مخطوبة تجاوزت الخمسة و الثلاثين سنة ،تم الحصول عليها من البيئات مختلفة من محافظة دمشق .

و قد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدت على منهج دراسة الحالة باعتباره يمكن الباحثة من جمع المعلومات الكافية حول المبحوثات، و كما اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي للعينة ،كما استخدمت الاستبيان بالمقابلة كأداة للبحث .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

1- من الأسباب الرئيسية لانتشار العنوسة هو عدم تناسب متطلبات الحياة المادية مع دخل الفرد و خاصة فيما يتعلق بتكاليف الزواج و السكن .

2- للأسرة دور في العنوسة، فبالرغم من أنها تسمح بالاختيار الشخصي للفتاة إلا أنها تفرض مهر غالي على الشاب المتقدم كما أن وجود أحد حالات الطلاق في الأسرة يسبب خوف الفتاة من الخوض في تجربة زواج قد تنتهي بالفشل.

3- نظرة المجتمع السلبية للمرأة العانس.

4- مواصلة التعليم و تفضيله على الزواج له دور في العنوسة .

5- المسؤولية اتجاه أحد أفراد الأهل لها دور في العنوسة.

6- كما توصلت الباحثة إلى أن لتحقيق دافع الأمومة عبر رعاية الأيتام و الانشغال بالعمل. دخل في عنوسة المرأة⁽¹⁾.

الدراسة الخامسة :

منصور رفاعي عبيد ، بعنوان " العنوسة رؤية إسلامية اجتماعية لمشكلة الفتاة العانس "

تناولت هذه الدراسة الأسباب المؤدية للانتشار العنوسة في المجتمع ، و التي تسببت في انتشار الخرافات و اتجاه الناس نحو العرافين و المنجمين بحثا عن الحل .وترجع الدراسة أسباب ظهور طبقة العوانس في المجتمع إلى:

1- عزوف الشباب عن الزواج و تفضيله للحياة العزوبية التي هي من أكبر عوامل الانحرافات النفسية و الخلقية، و الأمراض الجسمية و العقلية، و كذلك الأخطار الاجتماعية و الاقتصادية، و من أهم الأسباب المؤدية إلى عزوف الشباب هي:

- غلاء المهور و كذلك الشبكة و الأثاث.

- عدم قدرة الشباب على الحصول على الشقة (الثمن و أزمة السكن) .

- تدني الأجور و المرتبات و انتشار البطالة.

-تفضيل الزواج من الأجنيبات للحصول على تأشيرة الإقامة و سهولة الزواج من حيث التكاليف.

2- ومن الأسباب كذلك خروج المرأة إلى ميدان العمل.

وقد توصلت الدراسة إلى الاقتراحات (العلاج) التالية:

1-التعدد كحل للكثير من المشاكل الاجتماعية بما فيها العنوسة و الانحراف.

2- دور الدولة من حيث إنشاء صندوق الزواج تشرف عليه لجنة يترأسها رئيس مجلس الوزراء تقوم بمهام عديدة:التوعية عن طريق المساجد و الإعلام و نوادي الشبائية و المصانع، و كذلك القيام بالبحث الاجتماعي من اجل معرفة الواقع الاجتماعي و معرفة ما يواجه الفتيات و الفتيان من العوائق.

3-العفة أمر واجب على كل إنسان عاجز عن الزواج.

4- الابتعاد عن الحلول السلبية لمعالجة العوانس كذهاب إلى الدجالين والعرافين.

5- محو الأمية الدينية في مجتمع النساء خاصة.

¹-أماني مسعود،العنوسة-أسبابها و تأثيرها على شخصية المرأة- دمشق نموذجاً، دمشق: التكوين لتأليف و الترجمة و النشر، 2007.

6-الابتعاد عن الزواج الباطل شرعا كالزواج العرفي والمتعة.⁽¹⁾

إن دراسة منصور الرفاعي عبيد ، هي دراسة نظرية بالدرجة الأولى أعطي للموضوع صبغة دينية أكثر من التحليل السوسيولوجي للظاهرة ، أما الدراسة الحالية فتحاول تحليل طبيعة الظاهرة و الكشف عن أهم الأسباب المؤدية لها وذلك من المنظور السوسيولوجي.

الدراسة السادسة

وهي دراسة أجرتها الدكتورة علياء شكري ، والدكتور حسن الخولي وأحمد زايد بعنوان "المرأة في الريف و الحضر دراسة انثربولوجية لحياتها في العمل و الاسرة" حيث تناولت هذه الدراسة الميدانية مقارنة بين النساء في الريف و الحضر في المجتمع المصري من مختلف الجوانب الحياتية و من بين هذه الجوانب سن الزواج في المجتمع الريفي و الحضري.

حيث توصلت الدراسة أن الزواج المبكر سواء للإناث أو الذكور من السمات الاجتماعية و الثقافية المميزة للريف المصري إذ أن متوسطات السن عند الزواج بالنسبة للجنسين منخفضة في القرى عنها في المدن ، كما أن هناك فارقا في متوسطات هذه السن بين الذكور و الاناث داخل الريف نفسه ، حيث يلاحظ انخفاض سن الزواج بالنسبة للذكور في المجتمعات المحلية الريفية ، و لقد أبرزت البيانات الميدانية التي تغطي موضوع السن عند الزواج بالنسبة للذكور و الاناث في وحدات المعيشة التي تمت دراستها بالقرى و المناطق الحضرية، حيث أبرزت الحقائق التالية:

1- انخفاض سن الزواج بالنسبة للجنسين في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية؛ فمن الملاحظ أن نسبة الذين تزوجوا تحت سن العشرين في القرى قد بلغت 21.3% للذكور و 87.9% للإناث بينما بلغت هذه النسبة في المناطق الحضرية صفر% للذكور و 45.5% للإناث.

2- بروز ظاهرة الزواج المبكر للإناث في الريف ، حيث تشير النسب الى الاناث اللاتي تزوجن دون السن القانونية أي أقل من 16 سنة والتي بلغت 55.3% بالقرى، في حين أن هذه النسبة قد بلغت 9.1% في المناطق الحضرية.

1-منصور الرفاعي عبيد، مرجع سابق .

3- أن هناك تفاوتاً بين القرى بعضها البعض في سن الزواج، فقد بلغت نسبة النساء اللاتي تزوجن دون السن القانونية 45.6% في القرية (أ) و 81.8% في القرية (ب) و 46.9% في القرية (ج) و الجدير بالذكر أن هذا التدرج يتناسب طردياً مع الملامح العامة و النمط الثقافي الذي يميز كل قرية من هذه القرى {..} و في القرى الثلاثة يلاحظ أن هناك اقبالاً على زواج البنات في سن يتراوح بين 12.14 سنة.

وترجع ظاهرة الزواج المبكر في الريف الى اعتبارات عديدة منها:

1- أن الزواج المبكر يعمل على اطالة الفترة التي يمكن أن تتجب فيها المرأة، فكلما كان الزواج مبكراً كلما استطاعت المرأة أن تتجب أكبر عدد ممكن من الأطفال، فمن المعروف ان هناك علاقة ايجابية بين الزواج المبكر للاناث و ارتفاع معدل الخصوبة و الرغبة في كثرة الانجاب سمة من سمات المجتمعات لريفية {..} فكثرة الانجاب من الامور المستحبة في القرى للاعتبارات الاقتصادية تتعلق بالحاجة الى الأيدي العاملة، و لاعتبارات دينية تتعلق بالموقف المعارض لتنظيم الأسرة.

2- أن زواج البنت في سن مبكرة و انجابها لأطفالها في سن مبكر أيضاً يجعل أمامها فرصة لتربية هؤلاء الأطفال و هي محتفظة بحيويتها و قوتها، كما يجعل الفاصل الزمني في العمر بينها و بين أطفالها قصيراً، هكذا يعتقد كثيراً من أهالي القرى {..}

3- أن الخوف على الشرف و العرض يدفع الى الزواج المبكر للاناث فمن المعروف أن البنات القرويات في الطبقات الدنيا و الوسطى يمارسن كثيراً من الأنشطة خارج المنزل و خاصة العمل الزراعي في الحقل، و أنهن يختلطن بالذكور و بغيرهن من البنات الحديثات الزواج، و يخشى الأهل على بناتهم من عواقب هذا الاختلاط فيبادرون بالإسراع بزواجهن حتى تنتقل مسؤولية مراقبتهم الى أزواجهن، و قد عبرت بعض الاخباريات عن ذلك في قولها: "أهل البنت بينظروا يوم جوازها بفارغ الصبر، علشان بالهم يرتاح من جهتها، و تبقى في رقبة راجل يتحمل مسؤوليتها". فالأهل يحرصون على التعجيل بزواج البنت من منطلق أن زواج البنت هو ستر للعرض، فالزواج المبكر فيه صون لسمعة البنت و أهلها، و هو أسلوب للابتعاد عن القيل و القال.

4- أن النمط الثقافي السائد يشجع على الزواج المبكر ، و هناك الكثير من المؤشرات التي تدل على ذلك ،فأسلوب التنشئة الاجتماعية يهيا البنات للاضطلاع بأدوار الزوجة عندما تصل الى سن التاسعة و عندما تبلغ الثانية عشر يستعد أهلها لاستقبال من يتقدمون لطلبها للزواج ،و كلما مر الوقت بعد ذلك دون أن يتقدم أحد لطلبها،كلما ظهرت بوادر التوتر و أخذت مشاعر القلق تراود الأهل.

أما من حيث ترتيب مبررات الزواج المبكر للإناث تبعا لأهميتها فقد جاء ترتيبها على النحو التالي

الجدول رقم (2): يبين ترتيب مبررات الزواج المبكر حسب الأهمية في رأي الإخباريات و

الأزواج

الأزواج	الإخباريات	المبررات
70%	90%	الخوف على الشرف و ستر العرض
60%	70%	الخوف من كلام الناس والخوف من البوار
60%	70%	الخلفة البدرية مصلحة للزوجة
50%	50%	الخلفة الكثيرة

أما عن الزواج المبكر للذكور فتشير البيانات الميدانية الى أن نسبة الذكور الذين تزوجو دون سن العشرين في القرى قد بلغت 21.3% و يرجع ذلك الى اعتبارات عديدة منها:

1- اعتبارات اجتماعية اقتصادية: حيث تحرص بعض الأمهات على زواج أبنائهن في سن مبكرة لحاجات في نفوسهن مثل استعواض الفاقد في قوة العمل الذي ينجم عن زواج بعض بنات الأسرة و تركهن المنزل و انضمامهن الى أسر أزواجهن،و هنا يكون البديل هو الاسراع بزواج الابن و انضمام زوجته كعضو جديد في الاسرة،و في هذه الحالة تكون قد حدثت عملية احلال حيث تحل زوجة الابن محل البنت فيما يتعلق بأداء الأنشطة التي كانت تؤديها في المنزل و في الحقل قبل الزواج.

2- اعتبارات دينية: حيث يحث الدين على الاسراع بالزواج عندما تتوفر القدرة على اتمامه، لأن ذلك صونا للفرج و حفاظا على الطهر و العفاف .

أما النتيجة النهائية التي توصلت لها هذه الدراسة الميدانية من خلال وجهات نظر الاخباريات و أزواجهن في عينة الأسر التي درست بالقرى و المناطق الحضرية حول هذا الموضوع وتبرز البيانات الميدانية الملاحظات العامة التالية:

1- أن وجهات نظر الزواج و الزوجات متطابقة فيما يتعلق بالسن المثلى لزواج الأولاد و البنات.

2- أن 77.2% من الأزواج و الزوجات بالأسر القروية يرون أن السن المثلى للزواج للبنات يتراوح بين 13 و 15 سنة، أي أقل من 16 وهي السن القانونية، بينما يرى 16.5% منهم أن السن المثالي لزواج البنات يجب أن يبدأ من سن 16 حتى سن 18 سنة، ففي هذه السن تكون البنت على درجة مناسبة من النضج الجسماني و النضج الاجتماعي {...} أما من يرون أن السن المثالي لزواج البنات يجب أن يبدأ بسن العشرين فإنهم من المتعلمين المتحمسين لتعليم بناتهم حتى المستويات التعليمية العليا، و على ذلك يجب ألا تتزوج البنت إلا بعد حصولها على المؤهل الجامعي، و يمثل هؤلاء 6.3% من الأسر القروية

3- يلاحظ أن 61.9% من الأزواج و الزوجات بالأسر الحضرية يرون نفس الرأي الأخير و هو أن السن المثالي لزواج البنات يتراوح بين 20 و 23 سنة، حتى تستكمل تعليمها الجامعي و من ثم يجب أن تتفرغ لإتمام تعليمها و إلا تتشغل عنه بالزواج.

4- و أما بالنسبة للسن المثالي لزواج الأولاد فيلاحظ أن 39.2% من الأزواج و الزوجات في الأسر الريفية يرون أن الأولاد يجب تزويجهم في سن تتراوح بين 18 و 19 سنة، وهؤلاء هم دعاة الزواج المبكر حفاظا على استقامة الأولاد و وقاية لهم من الزلل، أما 53.2% من الأزواج و الزوجات في الأسر القروية أيضا يرون أن السن المثالي لزواج الأولاد يتراوح بين 20 و 27 سنة، ففي هذا السن يكون الشاب مجند أو قارب على الانتهاء منها ، و يكون قد أكمل تعليمه أن كان في الجامعة و يكون قد اكتمل من حيث النضج الذي يؤهله للزواج و تحمل المسؤولية كرب أسرة.

5- أما بالنسبة للأسر الحضرية فان 42.9% من الاخباريات و أزواجهن يرون نفس الرأي الأخير الذي يحدد السن المثلى لزواج الأولاد بالفترة من 20 إلى 27 سنة ، و يضيفون الى المبررات السابقة أيضا أن أغلب الشبان في المناطق الحضرية لا يستطيعون الاقدام على الزواج قبل ذلك لان البحث عن منزل مستقل و العثور عليه أمر عسير، كما أن غلاء أسعار الأثاث و تكاليف الزواج تفرض على الشبان أن يدفعوا مهورا عالية، كل هذا يؤدي الى تأخر سن زواج الغالبية العظمى منهم حتى الى ما بعد سن الثلاثين.⁽¹⁾

الدراسة السابعة:

دراسة حسين ، عبد الله غلوم ظاهرة تأخر الزواج في المجتمع الحضري الكويتي

استهدف الباحث الوقوف على أبعاد هذه الظاهرة في المجتمع الكويتي، فضلا عن أهداف أخرى من اجل الوقوف على مؤشرات عديدة مثل السن المفضلة للزواج والمستوى التعليمي المطلوب عند الزوج والزوجة ، والشروط والمواصفات المطلوبة لكلا الزوجين

إجراءات الدراسة

انقسمت الدراسة إلى قسمين، عني القسم الأول بدراسة حجم الظاهرة من خلال دراسة إحصائية تحليلية شملت الأفراد من كلا الجنسين ممن بلغت أعمارهم (30) سنة فأكثر ولم يسبق لهم الزواج أما القسم الثاني فقد شمل الجانب الميداني اذ طبقت استمارة استبائية على عينة مكونة من (195) حالة ممن لم يسبق لهم الزواج وفق تعداد عام (1980).

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- 1- ما زال المجتمع الكويتي محافظا في اتجاهاته نحو سن الزواج المفضل للمرأة (18-24) سنة والرجل (20-29) سنة بوصفه سنا مناسبة
- 2- أظهرت نتائج الدراسة ان أهم مواصفات الشريك عند الزواج هي الشخصية ، التعليم ،التدين ، النجاح في الحياة العائلية ،ثم المركز الاجتماعي ،وأخيراً المركز المالي .

¹ -علياء شكري،حسن الخولي،أحمد زايد،المرأة في الريف و الحضر - دراسة لحياتها في العمل و الأسرة . الإسكندرية دار المعرفة الجامعية للطباعة و النشر، 1988 .

دراسة عبد الله غلوم حسين الموسومة ظاهرة تأخر الزواج في المجتمع الحضري في الكويت

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

مازال المجتمع الكويتي محافظا في اتجاهاته نحو سن الزواج المفضل للمرأة (18 - 24) سنة والرجل (20 - 29) سنة بوصفه سنا مناسباً .
أهم أسباب تأخر الزواج في رأي اغلب المبحوثين هو عدم العثور على الشريك المناسب لأسباب عديدة أهمها العوامل الطبقية والطائفية، غلاء المهور، أعباء المعيشة، وعدم وجود فرص للاختلاط و التعارف، عدم توفر السكن المستقل .
تشكل ظاهرة تأخر سن الزواج أهم السمات التي تميز الحياة الاجتماعية في الكويت . أظهرت نتائج الدراسة أن أهم مواصفات الشريك عند الزواج الشخصية ، التعليم ، التدبير ، وكلها صفات معنوية وذات اثر في التوافق والنجاح في الحياة العائلية يليها في الأهمية (المركز الاجتماعي ، والمركز العائلي ثم المركز المالي) .
كانت المقترحات والحلول التي تضمنتها الدراسة لمواجهة تأخر سن الزواج عملية ومقبولة إلى حد كبير إذ ركزت على البعد عن الطبقية والتوعية بالمساواة بين أبناء المجتمع و تقديم مساعدات مادية للشباب المقبلين على الزواج بوصفها وسيلة لتذليل الصعاب الخاصة بمتطلبات الزواج وأعباء المعيشة والتوعية المجتمعية بأهمية الزواج وتكوين الأسرة. (1)

الدراسة الثامنة:

أسماء عبد الجبار سلمان : محددات تأخر سن الزواج لدى النساء العاملات في محافظة ديالى يمكن القول ان مشكلة البحث تتركز في الإجابة عن السؤال الآتي : ما محددات تأخر سن الزواج لدى النساء العاملات في محافظة ديالى ؟ ومن خلال ما تقدم يمكننا إجمال أهمية الدراسة في الآتي:

- 1- إن هذه الدراسة (وعلى حد علم الباحثة) هي أول دراسة تبحث في تأخر سن الزواج للنساء العاملات في محافظة ديالى .
- 2- إن عدم إيجاد الحلول لمثل هذه المشكلات قد يؤدي إلى تفاقم المشكلة وزيادتها.

¹ - حسين عبد الله غلوم، ظاهرة تأخر الزواج في المجتمع الحضري في الكويت-دراسة تطبيقية سلسلة الدراسات الاجتماعية والعالمية ، الكويت: قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج، عدد خاص بالأبحاث الفائزة في المسابقة الثانية للبحث الاجتماعي، 1998، ص20.

3- إن تعرض النساء إلى متغير كهذا قد يؤثر كثيرا على دورها وعطائها في مجتمعها لاسيما إنها نصف المجتمع الذي تعيش فيه و تنتج النصف الآخر.

4- إن نتائج هذه الدراسة يمكن مقارنتها مع نتائج دراسات لاحقة في المجال نفسه.

هدف البحث

يهدف البحث إلى معرفة أهم محددات تأخر سن الزواج لدى النساء العاملات في محافظة ديالى

منهج البحث : اعتمدت الباحثة في دراستها الحالية المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد من أفضل المناهج لتناول هكذا موضوع من اجل الحصول على وصف وتحليل دقيق لظاهرة تأخر سن الزواج في محافظة ديالى

مجتمع البحث

تكون مجتمع البحث الحالي من جميع النساء العاملات في محافظة ديالى خلال العام 2008-2009 ممن تجاوزت أعمارهن سن الثلاثين ولم يتزوجن

عينة البحث

تم اختيار عينة البحث بطريقة عشوائية من عدد من المدارس والدوائر الحكومية والكليات، فقد تم توزيع (150) استمارة على النساء العاملات وكانت النتيجة الحصول على (120) استمارة فقط صالحة للتحليل طبقت الاستبانة خلال شهري كانون الأول وكانون الثاني من عامي 2008-2009 .

نتائج البحث

تمخضت إجراءات البحث عن التوصل إلى النتائج المدرجة في الجدول رقم (3) والتي تشير إلى أهم المحددات التي تؤدي إلى تأخر سن الزواج وقد رتببت المحددات تنازليا وبحسب أهميتها.

الجدول رقم (3) : يبين محددات تأخر سن الزواج لدى النساء العاملات في محافظة ديالى
(مرتبة بشكل تنازلي) بحسب الوزن المئوي

الوزن المئوي	المحددات
%96	زيادة أعداد النساء إلى أعداد الرجال بسبب كثرة الحروب التي مر بها بلدنا
%92	الخوف من فقدان الشريك أو الزوج بسبب الحروب
%90	المغالاة في ارتفاع المهور
%88	الحالة الصحية الخاصة بالفتاة
%84	هجرة أعداد كبيرة من الشباب
%84	الحصار الاقتصادي الذي مر به بلدنا
%84	تحفظ الأسرة على الإرث
%76	انشغال الفتاة بالدراسة
%74	قبول الأهل بالمتقدم للزواج على الرغم من رفض الفتاة له
%74	الانتماء إلى أسرة فقيرة
%72	عدم رغبة الفتاة في تحمل المسؤولية الأسرية
%70	رفض الأهل للمتقدم للزواج على الرغم من قبول الفتاة به
%68	تدخل الأقارب في اختيار الشريك أو الزوج
%68	المظهر الخارجي للمتقدم للزواج
%68	الخوف من المرض وعدم الأنجاب
%66	الخوف من الطلاق أو زواج الرجل بامرأة ثانية
%66	عدم تكافؤ المتقدم للزواج مع تحصيل الفتاة الدراسي

من الجدول أعلاه يتضح لنا إن زيادة أعداد النساء إلى الرجال بسبب الحروب الكثيرة وعلى مدى ثلاثة عقود متتالية التي مر بها بلدنا العزيز احتلت المرتبة الأولى بوزن مئوي %96 نعم، فهناك الكثير من النساء اللواتي واجهن مشكلة تأخر سن الزواج بسبب الحرب العراقية الإيرانية فقد كانت أما مخطوبة ولم يعد خطيبها من الحرب وظلت بانتظاره أو مات حبيبها ولم تقبل بالزواج من غيره أو فقد زوجها وهي في ريعان الشباب وقد أكدت الدكتورة ندى العبايجي إن هذه النسبة قد تعرضت للخلل منذ الحرب العراقية

الإيرانية ثم جاءت حرب الخليج والحرب الأخيرة كانت الخاتمة في ازدياد أعداد النساء إلى أعداد الرجال، وان خوف الفتاة من فقدان الزوج أو شريك حياتها وأيضاً بسبب الحروب المتتالية وبقائها أرملة بدون زوج فقد احتلت المرتبة الثانية بوزن مؤي 92% قبول، لأن الصراع المستمر أدى إلى فقدان الكثير من رجالنا، فالكثير من النساء ينظرن إلى الصديقة والأخت والجارة والقريبة التي مات زوجها وترك لها عدداً من الأطفال بدون معيل أو تركها بدون عمل أو أي ضمان اجتماعي يضمن لها حياة آمنة، مما جعل العديد من النساء يخشين الزوج تجنباً لمشكلة الترميل التي تمثل إحدى مشاكل المجتمع الخطيرة

أما فقرة المغالاة في المهور فقد احتلت المرتبة الثالثة بوزن مؤي 90% رفض، فقد أكدت نسبة من أفراد العينة ان تأخر الزواج لا يرتبط بالمهر العالي الذي يطلبه الآباء، فهي لأتعد مشكلة في حياتها على عكس دول الخليج العربي التي تواجه الآن مشكلة تأخر سن الزواج للنساء والرجال بسبب المهور العالية التي يطلبها الأهل مما يدفع الرجل إلى الهرب من الزواج ويجعل المرأة بانتظار من يدفع المهر الذي فرضه أهلها كي يتزوج بها

أما الحالة الصحية الخاصة بالفتاة فقد احتلت نفس المرتبة بوزن 90% رفض أيضاً فنحن نعيش في مجتمع محافظ دينياً لا تشوبه الأمراض المعدية التي تتناقل بسبب العلاقات الخاطئة وغير الشرعية مما جعل النساء يتمتعن بكامل الصحة والسلامة وعلى أتم الاستعداد للزواج

وقد احتلت هجرة أعداد كبيرة من الشباب المرتبة الخامسة بوزن 88% قبول، ذلك أن استمرار الصراع وخلخلة الوضع الأمني دفع الكثير من الشباب إلى الهجرة خارج القطر للحفاظ على حياتهم كذلك فان الكثير من الأسر هجرت أبناءها ودفعتهم إلى الزواج من الأجنيبات كي يبني حياته بعيداً عن بلاده (والأجنيبات هن كل النساء غير العراقيات بحسب الجنسية).

أما فقرة الحصار الاقتصادي الذي مر به بلدنا العزيز فقد احتلت المرتبة السادسة بوزن مؤي 84% قبول، فضعف المستوى الاقتصادي والدخل المحدود وصعوبة الحصول على لقمة العيش للرجال ولمدة طويلة من حياتهم جعلهم يعزفون عن الزواج فهم يعملون بإعمال بسيطة ذات دخل محدود جداً لأنهم لم ينهوا تعليمهم بسبب انشغالهم بتوفير لقمة العيش لذويهم مما جعلهم غير قادرين على توفير متطلبات الحياة الزوجية وبالنتيجة رجال

ونساء بدون زواج واحتلت فقرة تحفظ الأسرة على الإرث المرتبة السادسة أيضا وبنفس الوزن ولكن بالرفض فقد اشار الكثير من أفراد العينة إلى إن هذا التقليد موجود ولكن بنسبة قليلة فنحن نعيش في مجتمع متقارب في الطبقات الاجتماعية والاقتصادية وان هذا السبب يوجد عند المجتمعات التي يكون الفارق فيها كبيرا بين الأسر واحتلت فقرة انشغال الفتاة بالدراسة نفس المرتبة ونفس الوزن المئوي وبالرفض أيضا فالزواج لم يكن عائقا أمام تعليم الفتاة، فاعلمت مؤسسات التعليم في العراق تشجع المرأة المتزوجة وتقدم لها الكثير من التسهيلات والعون في الزواج و الولادة أيضا واحتلت فقرة قبول الأهل بالمتقدم للزواج على الرغم من رفض الأهل له المرتبة التاسعة وبوزن 76% رفض لان مجتمع البحث هن النساء العاملات أي ممن يتمتعن بقدر من التعليم والمكانة الاجتماعية ولهن حرية في اختيار ما يرغبن أو لا يرغبن به ،أما فقرة الانتماء إلى الأسرة الفقيرة وعدم رغبة الفتاة بتحمل مسؤولية الأسرة فقد احتلت المرتبة العشرة وبوزن 74% رفض ، فقد كانت نسبة النساء اللاتي أشرن إلى إن تأخرهن عن الزواج يرتبط بفقرهن المادي كبيرة لأننا ذكرنا سابقا إن المجتمع الذي نعيش فيه متكون من طبقات متساوية تقريبا.

أما عدم زواج الفتاة خوفا من تحمل المسؤولية الأسرية فقد أشارت الغالبية إلى رفض هذه النقطة وأبدت النساء استعدادا عاليا للرغبة في تحمل المسؤولية الأسرية وذلك لأنهن نتاج مجتمع واجه الكثير من المحن والصعوبات وقد تحملن الكثير من المهام والمسؤوليات الاجتماعية فهن لم ينعمن بالرفاهية التي قد تؤثر في قدرتهن على المواجهة. واحتلت فقرة رفض الأهل للمتقدم للزواج على الرغم من قبول الفتاة له المرتبة الثانية عشرة بوزن 72% رفض وذلك لان الزواج هو علاقة بين اثنين ولا يحق لأحد أن يتدخل به ، وبما إنها امرأة عاملة فلها القدرة على اختيار الشريك الذي يشاركها الحياة ، واحتلت فقرت تدخل الأقارب في اختيار الزوج أو الشريك المرتبة الثالثة عشرة وبوزن مئوي 70% قبول وهذا يدل على ان مجتمعنا ما زال يكن احتراما للأعراف القبلية والعشائرية ، وذلك بزواج القربى وتدخل أبناء العمومة لرفض أو قبول المتقدم للزواج من إحدى بناتهم ، فقد يكون ابن العم اصغر من الفتاة لكنه يتدخل في زواجها ، وفي أحيان كثيرة يكون التدخل من اجل الرفض فقط ليس غير مما يبقي مصير البنت متعلق بهذا القريب. أما باقي المحددات فقد احتلت المرتبة دون 70% وهذا يدل على ضعف دورها في تحديد زواج

النساء العاملات وهذا يرجع إلى إن النساء العراقيات على استعداد دائم لبناء الأسرة والاستقرار فيها. (1)

الدراسة التاسعة

دراسة جلال السناد تحت عنوان: تأخر سن الزواج لدى الشباب الجامعي-دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة دمشق-

يهدف البحث الى الكشف عن أسباب تأخر سن الزواج كما تراها عينة من طلبة كليتي التربية و الهندسة المدنية في جامعة دمشق بلغ عددها 400 طالب و طالبة ، كما يهدف الى معرفة الفروق بين أفراد العينة تبعاً لمتغيرات البحث الجنس السنة الدراسية، الكلية.

و تكمن صياغة مشكلة البحث على النحو الآتي:

أما أسباب تأخر سن الزواج كما تراها عينة من طلبة جامعة دمشق في كليتي التربية و الهندسة المدنية؟

فرضيات البحث

➤ ليس هناك فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسط درجات الطلبة كلية التربية و متوسط درجات كلية الهندسة المدنية على مقياس أسباب تأخر سن الزواج عند مستوى الدلالة 0.05.

➤ ليس هناك فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسط درجات الذكور و متوسط درجات الإناث على مقياس أسباب تأخر سن الزواج عند مستوى الدلالة 0.05

➤ ليس هناك فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسط درجات الطلبة السنة الأولى و متوسط درجات الطلبة السنة الخامسة على مقياس أسباب تأخر سن الزواج عند مستوى الدلالة 0.05

¹ - أسماء عبد الجبار سلمان، محددات تأخر سن الزواج لدى النساء العاملات في محافظة ديالى، جامعة ديالى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "مركز أبحاث الطفولة و الأمومة"، حولية علمية متخصصة محكمة، الجزء الثاني، المجلد 5، 2010، ص 185.

➤ ليس هناك فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسط درجات الطلبة السنة الأولى و متوسط درجات الطلبة السنة الخامسة في كلية التربية على مقياس أسباب تأخر سن الزواج عند مستوى الدلالة 0.05

➤ ليس هناك فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسط درجات الطلبة السنة الأولى و الطلبة السنة الخامسة في كلية الهندسة المدنية على مقياس أسباب تأخر سن الزواج عند مستوى الدلالة 0.05

➤ ليس هناك فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسط درجات الذكور و متوسط درجات الإناث طلبة كلية التربية على مقياس أسباب تأخر سن الزواج عند مستوى الدلالة 0.05

➤ ليس هناك فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسط درجات الذكور و متوسط درجات الإناث طلبة كلية الهندسة المدنية على مقياس أسباب تأخر سن الزواج عند مستوى الدلالة 0.05 .

عينة البحث

أخذ الباحث عينة من الطلبة من جامعة دمشق تمثلت بكليتين كلية التربية و كلية الهندسة المدنية و ذلك لتشابههما في عدد سنوات الدراسة، و لقربيهما من الموقع الجغرافي و لاختلافهما في طبيعة الدراسة و سحبت العينة بالطريقة العشوائية من الطلبة الموظفين على الدراسة في السنوات الأولى و الأخيرة في الكليات النظرية و العلمية و ذلك خلال الفصل الأول للعام الدراسي 2003-2004، و بلغ حجم العينة 400 طالب و طالبة من الكليتين في السنتين الأولى و الخامسة و من الجنسين.

منهج الدراسة

اقتضت طبيعة البحث الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، و ذلك لمناسبته لطبيعة البحث الحالي من حيث قدرته على المساهمة في التزويد بالمعلومات اللازمة لدراسة الظاهرة بشكل موضوعي و علمي و من ثم تحليل هذه المعلومات و تفسيرها للوصول الى النتائج التي يمكن أن تساهم في تحقيق أهداف البحث المرجوة.

أما عن المقياس فبعد تحكيمة و تأكد من صدق عباراته أصبح المقياس بشكله

النهائي يحتوي على 26 عبارة، وضع أمام كل عبارة ثلاث بدائل للإجابة(موافق ، لا رأي

لي، غير موافق) و قد وضع لهذا مفتاح لهذا المقياس مؤلف من ثلاث درجات حيث وضعت 3 درجات للإجابة بالموافقة للعبارة الايجابية 2 درجتان للعبارة المحايدة، وواحد درجة للعبارة السلبية.

نتائج البحث

يتبين أن الأسباب الرئيسية لتأخر سن الزواج لدى الشباب الجامعي هي أسباب اقتصادية اجتماعية كما هو مبين في الجدول الآتي⁽¹⁾

الجدول رقم (4): يبين أسباب تأخر سن الزواج حسب أفراد العينة

السبب	العينة ككل	الاناث	الذكور	طلبة كلية التربية	طلبة كلية الهندسة المدنية	طلبة السنة الأولى	طلبة السنة الخامسة
أزمة السكن و غلاء الإيجار	83.5	85.86	81.34	84.5	82.5	79.79	86.79
الزواج قسمة و نصيب	77.25	72.77	81.34	74	80.5	80.85	74.06
ارتفاع تكاليف الحياة و المعيشة	75.25	75.92	75.12	76	75	76.06	75
مسؤولية الشاب أو الفتاة	72.75	73.3	72.25	70	75.5	78.19	67.92
اتجاه الإخوة في حالة فقدان أحد الوالدين أو كلاهما	71.75	73.3	70.33	71.5	72	73.4	70.28
عدم رغبة الزوجة في السكن مع أهل الزوج							

الدراسة العاشرة:

- دراسة الباحثة دنيا جليل إسماعيل العوامل المؤثرة في تأخر سن زواج الفتاة العراقية

تناولت هذه الدراسة ظاهرة تأخر سن زواج الفتاة العراقية وهو موضوع يحظى بأهمية كبيرة مصدرها أهمية الزواج بوصفه الأساس الذي يقوم عليه بناء الأسرة التي تحقق للمجتمع وظائف عديدة يصعب انجازها من دون تلك العلاقة ، ولعل أهمها ما توفره من استقرار نفسي للأفراد وما تهيئه من سياقات وأنماط لتنشئة الأبناء ، وما تحققه

1-جلال السنند، تأخر سن الزواج لدى الشباب الجامعي-دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة دمشق- "مجلة جامعة دمشق"، كلية الآداب و العلوم الانسانية، المجلد 23، العدد1، 2003، ص ص 353-354.

من تعاون في الأصعدة الاقتصادية والعاطفية مما يوفر للفرد ظروفًا أفضل لأداء أدواره الاجتماعية الأخرى .

هدف الدراسة

ترمي هذه الدراسة إلى التعرف على المتغيرات الآتية :

1- ان العامل المادي، ممثلًا بالقدرة الشرائية خصوصًا، ذو اثر كبير في تأخير سن زواج الفتاة العراقية من خلال النواحي الآتية :

➤ غلاء المعيشة .

➤ ارتفاع معدلات المهور (ارتفاع أو غلاء المهور) .

➤ كثرة المتطلبات المادية للفتاة العراقية مقابل الصعوبات الاقتصادية التي تواجه الأسرة العراقية .

2- الكشف عن اهم العوامل الاساسية (اجتماعية،اقتصادية ، نفسية ، تعليمية) التي تسهم في تأخير سن زواج الفتاة العراقية .

3- معرفة موقف الأسرة واثر التقاليد في قرار تأخير سن زواج الفتاة العراقية، لقد أسهمت الظروف الأسرية للفتاة في تأخير سن زواجها بسبب :

➤ الالتزام الشديد بالتقاليد ، مثل زواج الأخت الأكبر قبل الأصغر.

➤ الضغوط الأسرية التي تركز على مواصفات معينة للزوج .

1- معرفة ما اذا كانت بعض المواصفات المفترضة لشريك الحياة تؤثر في قرار تأخير سن زواج الفتاة ، ولاسيما تلك المواصفات التي يصعب تحقيقها على صعيد الواقع .

2- التعرف على تأثير الطموح العلمي او الوظيفي للفتاة في ميلها نحو تأخير سن زواجها ، وتفضيلها تحقيق طموحاتها العلمية والتعليمية والوظيفية بدلا من الزواج.

ولقد اعتمدت الباحثة في دراستها على المسح الميداني والمقابلة والملاحظة البسيطة وكان حجم العينة (200) مبحوثة. وبعد إجراء البحث الميداني توصلت الباحثة الى نتائج متعددة لعل اهمها .

نتائج الدراسة

- 1- أظهرت الدراسة أن 82.5% من المبحوثات يرين أن اتجاهات الشباب نحو الزواج قد تغيرت .
- 2- ركزت 79.3% من إجابات المبحوثات على أن سبب تغير تلك الاتجاهات يرجع إلى الكلفة الاقتصادية العالية للزواج و 72.7% على ان الزواج قد أصبح مسؤولية ثقيلة بالنسبة للشباب و 49.6% على عدم ثقة الشباب بالفتيات و 37.5% على تفضيل الشباب لمشاريع أخرى مثل السفر خارج القطر و 33.3% على توفر العلاقات الجنسية خارج الزواج و 26.6% على اثر الطموحات الدراسية والوظيفية للشباب.
- 3- أظهرت البيانات أن 90% من المبحوثات يعتقدن ان الظروف العسكرية التي مرت بالعراق متمثلة بالحرب كان لها اثر مباشر او غير مباشر في تأخير سن زواج الفتاة ، كما اعتقدت 92.5% من المبحوثات بتأثير الحصار على ذلك .
- 4- أكدت 65% من المبحوثات ان مسؤوليات الشباب إزاء أسرهم تؤثر بصورة مطلقة او نسبية على قرارهم بالزواج ، وان 70% منهم أكدوا أن انخفاض المستوى الاقتصادي لأسرة الشباب تؤثر على نحو مطلق او نسبي على قراره بالزواج وأكدت 47.5% من المبحوثات إلى أن انتماء الطائفي المختلف لأسرة الشباب عن أسرة الفتاة له مثل ذلك الأثر .
- 5- تبين ان 69% من المبحوثات يرين ان التصورات التي تكونها الفتاة عن مواصفات رجل المستقبل لها أثرها المطلق او النسبي في تأخر سن زواجها .
- 6- أظهرت النتائج ان 66% من المبحوثات يرين أن شروط أسرة الفتاة التعجيزية لها أثرها في تأخر سن زواج الفتاة .
- 7- أن 47.5% من المبحوثات أكدت أن تعصب أسرة الفتاة له اثر مطلق او نسبي في تأخر سن زواج الفتاة .
- 8- ذكرت 42.5% أن الطموحات الدراسية للفتاة لها تأثير واضح في تأخير سن زواجها .
- 9- أظهرت البيانات أن 85% من المبحوثات لم يتقدم احد لخطبتهن، وقد ارجع بعضهن ذلك إلى تأثير عوامل اجتماعية معينة منها على سبيل المثال وجود ابن عم نهى عليهن بنسبة (23.5%) و 20% كانت طالبات أسرهن تعجيزية و 8.2% كن ربات

بيوت، و 14.1% كان جمالهن متوسط، و 13.1% كان مستواهن الدراسي منخفض،
11.1% بسبب ضعف إمكانات أسرهن الاقتصادية.⁽¹⁾

الدراسة الحادية عشر

**كلثم علي الغانم اتجاهات الشباب نحو قضايا الزواج-دراسة استطلاعية على عينة من الشباب
القطري-**

طبقت هذه الدراسة على عينة من الشباب القطري للكشف عن اتجاهات الشباب
نحو بعض قضايا الزواج و الطلاق و تحديد العوامل الاجتماعية و الثقافية التي يمكن أن
تؤثر في اتجاهات الشباب نحو الزواج و اختيار شريك الحياة أو الاستمرار في الحياة
الزوجية.

تساؤلات الدراسة

- 1- ما مواصفات الشريك عند الشباب؟
- 2- ما مدى استقلالية قرار الشباب في اختيار الشريك ؟
- 3- هل يتأثر قرار الشباب بالظروف المادية؟
- 4- هل يرغب الشباب في تغيير طرق الزواج ؟
- 5- هل يوجد اختلاف بين الجنسين بالنسبة لمفهوم الزواج و مواصفات الشريك و
متطلبات الحياة الزوجية؟

منهج الدراسة

يعد المنهج الوصفي التحليلي من المناهج المناسبة للكشف عن اتجاهات الشباب نحو
قضايا الزواج و تقديم وصف و تحليل لطبيعة المشكلات التي يواجهونها في هذا المجال.

أداة الدراسة

صممت استبانته لقياس اتجاهات الشباب نحو الزواج تحتوي على مجموعة من العبارات
و قسمت إلى ثلاثة أقسام قسم يحتوي على 38 عبارة يجيب عليها كلا الجنسين ، و قسم
ثان يحتوي على أسئلة خاصة بالذكور و قسم ثالث يضم أسئلة تجيب عنها الإناث و
حكمت الأداة من قبل 3 أساتذة متخصصين في العلوم الإجتماعية.

1- بدون لكاتب، دور الزواج المبكر في تحقيق الأمن السكاني، عن الشبكة المعلوماتية: www.thiqa.runi.org
تاريخ الإطلاع فيفري 2012.

العينة

اختيرت عينة عشوائية من الشباب من الجنسين تقي بالشروط الآتية:

- أن لا يقل العمر عن 18 سنة و لا يزيد عن 30 سنة.
- أن يكون من الجنسية القطرية.
- أن يكون غير متزوج، و لم يسبق له الزواج. و لقد بلغ حجم العينة 526 مفردة موزعة حسب الجنس إلى 189 من الذكور، و 327 من الإناث.

معايير الاختيار الزواجي.

تبين من تحليل مواقف الشباب نحو معايير اختيار الزواجي أن الشباب يعلنون من أهمية توفر صفة التدين عند الشريك و بذلك تتفق نتائج الشباب القطري مع معظم نتائج الدراسات في مجال اختيار الزواجي في المجتمعات العربية والإسلامية التي يفضل فيها الشباب الزواج بشريك يتمتع بصفة التدين و كان توجه العينة ككل نحو الاهتمام بالشكل الخارجي ايجابيا و كان الذكور أكثر اهتماما من الإناث بشكل الشريك. كذلك تفضيل الشباب الزواج من شخص يحبونه، كما كشفت الدراسة على أن الشباب يسعون للزواج من شريك يشبههم من نواحي عدة لعل أهمها المستوى الاقتصادي ، كما أن 40% من العينة ترغب في الزواج من القبيلة نفسها بتأثير من القيم الاجتماعية التي تعلي من أهمية الزواج من نفس خط النسب إلا أن الأغلبية لا ترغب بالزواج من نفس القبيلة، مما يشير إلى تغير في معايير الاختيار و في مفاهيم الزواج الداخلي.

- موقف الشباب من الزواج التقليدي

أظهرت الدراسة تأثر المقبلين على الزواج في المجتمع القطري برأي الأهل في عملية الاختيار و بدا أنهم لا يرفضون هذا التدخل، بل إن الزواج لن يتم من وجهة نظرهم إذا لم يوافق عليه الأهل. و كشفت مواقف الشباب حول الزواج على الطريقة الحديثة عن ميلهم إل أن يكون الاختيار قائما على الحب كما أن نسبة كبيرة منهم تفضل التعرف على الشريكة قبل عقد القران، و مع ذلك لا تزال تتنازعهم قيم المجتمع فهم غير مندفعين في عملية التخلي عن الطرق التقليدية في الزواج و ظهر ذلك في تقارب اتجاهات الموافقين و المعترضين علة دور العادات و التقاليد في تأخير سن الزواج.

- تكاليف الزواج

أظهرت الدراسة أن الشباب الذكور يواجهون صعوبات مادية من أجل توفير تكاليف الزواج ووافق معظم الذكور على أنهم قد يتأخرون في الزواج بسبب غلاء المهور و تكاليف الزواج و أن واقعهم المادي لا يسمح لهم بالزواج "معظمهم طلاب" كما ظهر اتجاه لدى الذكور بأن الزواج من قطرية مكلف اقتصاديا، و لقد وافق حوالي نصف العينة على أهمية الإنفاق ببذخ على احتفال العرس على اعتبار أنها ليلة العمر.

ملخص لأهم نتائج الدراسة

- تغيير شكل الأسرة ممثلا في تراجع نظام الأسرة الممتدة.
- انتشار زواج الأقارب .
- ارتفاع نسبة الطلاق في المجتمع .
- ارتفاع نسبة الطلاق المبكر بين الشباب.
- تدخل الأهل بشكل كبير في عملية اختيار الشريك.
- اعتماد الشباب الذكور على الأم و الأخت في عملية اختيار الشريكة.
- يواجه الشباب الذكور صعوبات في توفير تكاليف الزواج .
- رغبة الشباب في أن يكون لديهم دور في عملية الإختيار
- رغبة الشباب في أن تتاح لهم فرص التعرف على الشريك قبل الزواج.
- أهمية توفر صفة التدين و ارتفاع مستوى التعليم و العمل في وظيفة جيدة و الشكل الخارجي الانتماء إلى نفس الجماعة القرابية و تأثيرها في عملية الاختيار لدى الشباب.
- رغبة الإناث في أن تتوفر صفة الرومنسية و الحنان لدى الشريك .
- رغبة الشباب الذكور في أن تكون الفتاة ملتزمة دينيا.
- رغبة الشباب في توفر سكن مستقل لبدء الحياة الزوجية.
- رغبة الشباب في تأهيلهم لمسؤوليات الزواج قبل عقد القران.

➤ تفضيل الزواج من نفس الجنسية.⁽¹⁾

الدراسة الثانية عشر

عوامل تأخر سن زواج الإماراتيين مستخلص من نتائج استطلاع الرأي عن زواج الإماراتيين سنة 2011 قامت بها هيئة تنمية المجتمع التابعة لحكومة دبي.

سعيًا للفهم الأوسع للقضايا الاجتماعية ذات الأولوية قامت هيئة تنمية المجتمع في دبي بتنفيذ استطلاع رأي بغرض التعرف على آراء و اتجاهات الإماراتيين في دبي و خاصة الشباب منهم حول بعض الأمور التي تتعلق بالزواج و بشكل خاص :

✓ العمر المناسب للزواج

✓ الجنسية الأفضل للزوج أو الزوجة

✓ العوامل التي تؤثر في اختيار الزوج أو الزوجة

✓ العوامل التي تؤثر على تأخر الزواج

✓ الدعم اللازم لإنجاح الزواج

شارك في الاستطلاع الرأي 2462 إماراتيا من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة و من خلال الاستبيانات الورقية في الجامعات و مراكز التسوق في دبي ، حيث تم جمع البيانات في الفترة مابين 7 أبريل و 3 مايو 2011 غير أن هذا العرض يركز على عوامل التي تؤثر على تأخر في الزواج.و لقد خلصت النتائج الى ما يلي:

¹ -كلثم علي الغانم، اتجاهات الشباب نحو قضايا الزواج-دراسة استطلاعية على عينة من الشباب القطري- قطر:المجلس الأعلى لشؤون الأسرة،2010.

الجدول رقم (5): يبين عوامل تأخر سن الزواج لدى الإماراتيين

النسبة %	العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج
67.2	غلاء المعيشة
66.1	عدم توفر سكن
63.3	غلاء المهور
53.3	عدم الرغبة في تحمل الأعباء المالية للزواج
49.4	العادات و التقاليد التي تفرض التزامات كبيرة على الأزواج
40.3	الصورة السلبية التي يعكسها الإعلام عن الزواج
40.3	عدم الرغبة في تحمل مسؤولية الأبناء
35.8	الخوف من الفشل
35.7	تدخل الوالدين
32.3	الانشغال بالتعليم

من خلال الجدول نلاحظ أن النسب المئوية تعكس نسبة الاتفاق على عامل غلاء المعيشة كعامل أول على تأخر نسبة الزواج كما يلاحظ أن العوامل المتعلقة بالأمور المالية لاقت نسبة اتفاق أكبر من العوامل الأخرى.

أهم النتائج المتوصل إليها

- ❖ غالبية العوامل التي لاقت أعلى اتفاق على أنها عوامل تؤثر على تأخر سن الزواج هي عوامل تتعلق بأمور مالية كغلاء المعيشة و عدم توفر السكن و غلاء المهور وعدم الرغبة في تحمل الأعباء المالية للزواج
- ❖ هناك اتفاق كبير على أن الانفتاح في دبي يتسبب من وجهة نظر المشاركين في عزوف الشباب عن الزواج.
- ❖ الإناث أقل اتفاقاً من الذكور على أن غلاء المهور يؤثر على تأخر سن الزواج في حين أنهن أكثر اتفاقاً من الذكور مع عامل عدم الرغبة في تحمل الأعباء المالية للزواج و عدم الرغبة في تحمل مسؤولية الأبناء و تدخل الوالدين.

❖ يلاحظ أن الأعلى في المستوى التعليمي يرون أن العادات و التقاليد تفرض التزامات كبيرة على الأزواج.⁽¹⁾

و قد استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في النقاط التالية:

➤ ساهم إطلاع الباحثة على الدراسات السابقة على معرفة المداخل المناسبة لدراسة عوامل تأخر سن الزواج من خلال توضيح الارتباط بين تأخر سن الزواج و التغيير الاجتماعي الذي حدث في المجتمع الجزائري.

➤ أسهمت الدراسات السابقة في تقديم صورة واضحة لمشكلة الدراسة و توضيح كافة جوانبها و أبعادها الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و حتى العلمية، حيث أن ظاهرة تأخر سن الزواج تعتبر ظاهرة متعددة الجوانب و متشابكة الأطراف و لا يمكن دراسة جانب بمعزل عن الآخر و أي دراسة علمية موضوعية لابد و أن تغطي كافة الجوانب.

➤ لقدت كان لدراسات السابقة أهمية كبيرة كونها ساعدتنا في التعرف على المناهج والنظريات المستخدمة، بالإضافة إلى طبيعة النتائج التي توصلت إليها حول عوامل تأخر سن الزواج التي يمكن الاستفادة منها في إطار الدراسة الحالية، وذلك عن طريق المقارنة بين نتائج الدراسة الحالية، والنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، للوصول إلى نتائج جديدة يمكن الاستفادة منها في الدراسات اللاحقة.

➤ كما استفادة الدراسة الحالية من نتائج الدراسات السابقة في تدعيم النتائج المتوصل إليها، حيث وجد اتفاقا كبيرا بين نتائج الدراسة الراهنة و نتائج الدراسات السابقة مما أضفى مصداقية لهذه الدراسة و بهذا نأمل أن تكون هذه الدراسة قد أسهمت إسهاما متواضعا في تقديم إضافة للتراث النظري.

➤ استفادة الباحثة من الدراسات السابقة عند صياغة الاستبيان في بعض الأسئلة التي لها علاقة بجوانب الدراسة.

¹ - هيئة تنمية المجتمع ، عرض تقديمي لعوامل تأخر سن زواج الإماراتيين، دبي مستخلص من نتائج استطلاع الرأي عن زواج الإماراتيين 2011 ، عن الشبكة المعلوماتية www.cda.gov.ae/CDA_Researches/ تاريخ الإطلاع:جانفي 2012، الساعة 10:30.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

بعد أن عرضت الباحثة الدراسات السابقة التي تمكنت من الحصول عليها بالقدر المستطاع و التي تتصل بالدراسة الحالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، متناولة بذلك الجوانب المنهجية لهذه الدراسات، مما أفاد الباحثة بشكل كبير في صياغة الإطار النظري و تحديد الإجراءات المنهجية لهذه الدراسة الحالية، كما اتفقت بعض نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة، و يمكن تحديد موقع الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة على النحو التالي:

▪ على الرغم من الأهمية العلمية للدراسات السابقة إلا أن أيًا منها لم يتناول بشكل مباشر تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي على وجه التحديد بصفتهم يمثلون النخبة داخل المجتمع، بل اقتصرت جل الدراسات على الشباب بصفة عامة، أو الطلاب الجامعيين الذين مازالوا قيد الدراسة و بدون عمل قار .

▪ كما أن هذه الدراسة مقارنة مع الدراسات السابقة تبحث في عوامل تأخر سن زواج الأساتذة الجامعيين من حيث هو تأخر اختياري أم أنهم مجبرون على هذا التأخر بسبب وجود بعض الأسباب غير متوفرة في الدراسات السابقة و على رأسها أن الأستاذ الجامعي لديه عمل قار أو وظيفة تضمن له مدخول شهري، و لهذا كانت هذه الدراسة لمعرفة عوامل التأخر .

الفصل الثاني
الزواج مقارنة سوسيو انثربولوجية

تمهيد

تبرز أهمية الأسرة بالعودة إلى الفطرة السليمة و الحقيقية للإنسان و طبيعته الاجتماعية التفاعلية، التي تفرض احتياجه إلى بيئة صغيرة متنوعة تتمثل فيها الحياة الاجتماعية، و لا يمكن لهذه الأسرة أن توجد من غير زواج فهو البنية الأولى لاستقرار كل من الرجل و المرأة .

ويمثل الزواج أرقى آلية ضبط إنساني في التعامل مع الغريزة الجنسية، ولقد منحت المجتمعات الإنسانية على مر العصور و الأزمنة لهذا النظام صفة القدسية، بواسطة عقد يخضع لمراسيم دينية و عرفية و اجتماعية و قانونية.

فالزواج ميزة إنسانية بحتة ليس لكونه يتمحور حول حاجات الإنسان البيولوجية و النفسية و الاجتماعية....الخ، و لكن لكونه نظام شامل يخرج الفرد من عزلته و يفتح له علاقات جديدة مع الجنس الآخر تخضع لضوابط و معايير دينية و اجتماعية و ثقافية، فهو نظام عالمي و من أهم النظم الاجتماعية العالمية، فعلى الرغم من تغير أنماطه و تعدد أساليبه يبقى الزواج من أهم المؤسسات الاجتماعية كما اصطلح عليه من طرف علماء الاجتماع الهادف لبناء التجمعات البشرية و توسيع نطاقها .

فهو ظاهرة اجتماعية تلازم أي مجتمع بشري و لا خلاف على وجوده في كل المجتمعات القديمة و الحديثة الفقيرة و الغنية، المتخلفة و المتقدمة ، غير أن الخلاف الأساسي يكمن في كثير من الأمور المرتبطة بالزواج مثل طرق الزواج و عدد الزوجات و المراسم و الطقوس...الخ، كما أنه يمثل المقدمة الأساسية لتكوين الأسرة و بالتالي فالعلاقة وثيقة بينهما إلى حد كبير فكلاهما يكمل الآخر و لعل هذا ما سنحاول توضيحه بشيء من التفصيل في هذا الفصل.

أولاً: لمحة تاريخية عن الزواج و أنواعه:

1-نظام الزواج في المجتمعات البدائية:

لقد أكد كل من مورجان و باخوفن، أن نظام الزواج الذي كان سائدا في المجتمعات الإنسانية البدائية هو نظام المشاعية الجنسية، و كان فيه كل النساء ملكا مشاعا لكل الرجال طبقا للنظام الاجتماعي و الاقتصادي الشائع آنذاك و كانت النتيجة الحتمية لهذا النظام استحالة معرفة الأنساب و التأكد من الآباء و إحاق الأطفال بالمرأة دون الرجل⁽¹⁾ و قد أوضح مالينوفسكي أن الزواج في هذا العصر كان له كذلك معايير يتم وفقها و تنظبطه تنظيمات و ضوابط تحكمها التقاليد والأعراف⁽²⁾ كما كان الاعتقاد قوي بالأشياء المقدسة في هذه المجتمعات أين يلعب الطوغم الجزاء و العقاب فالضمير الجمعي كان يهدف إلى المصلحة الجماعية على حساب المصلحة الشخصية، و يعتبر الزواج في هذه المجتمعات نظاما اجتماعيا يمليه عقل المجتمع بحيث تحدد فيه قاعدة المسكن ووظيفة المهر، و نظم اختيار شريك الزواج المتمثلة في نظام المحارم الذي يحرم الزواج من أشخاص أو فئات أو مجتمعات معينة بسبب وجود علاقات قرابية أو اختلاف الطبقة أو الدين أو المركز الاجتماعي⁽³⁾ فالمجتمعات البدائية لم تضم أسرا بمعناها الجماعي و تكوينها الاجتماعي بل كانت تضم أسرا بصورهم الفردية و التي كانت تضم أفرادا يرتبطون ببعضهم البعض على شكل تزواج يجمع بين فردين⁽⁴⁾ ثم جاءت العائلة المرتبطة برابطة الدم هي أول الأوجه التي عرفتها الإنسانية وفيها قسمت المجموعة الزوجية حسب الأجيال مع مشاعية الزواج بين الأفراد جيل الواحد فالجدات والأجداد و الأمهات و الآباء و البنات و الأبناء و الحفيدات و الأحفاد أزواجا مشتركين، و المحضور عليهم زواج الأصول والفروع فقط ثم ظهر في مراحل لاحقة نظام عائلة الرفاق حيث منع فيها الزواج أو ممارسة العلاقة الجنسية بين الإخوة و الأخوات تدريجيا و انتهى هذا التدرج في الوقت إلى الحضر حتى بين أبناء العمومة و الخؤولة إلى الدرجة

1- عادل أحمد سركيس، الزواج و تطور المجتمع، القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، بدون سنة، ص 40-42.

2- حسين عبد الحميد رشوان، الانثروبولوجيا في المجالين النظري والتطبيقي، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، 2003، ص 13.

3- عاطف وصفي، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، بيروت: دار النهضة العربية، بدون سنة، ص 126-127.

4- مصطفى المسلماني، الزواج و الأسرة، مصر: مطبعة فخرية للطباعة و النشر، 1977، ص 13.

الثالثة، فنشأة القبيلة كنظام اجتماعي عرفته كل شعوب هذه المرحلة. و أدى هذا التصور إلى وجود وحدات عائلية تولدت عنها أنواع أسرية أخرى، و تزامنا مع هذا النظام لاحظ المبشر الانجليزي **لويمر فيسون**، أن الزواج في أستراليا يختلف بين القبائل فبعضها مقسم إلى طبقتين كبيرتين يحضر فيها الزواج أو ممارسة العلاقة الجنسية داخل الطبقة الواحدة حظرا باتا لكن من حق كل رجل من طبقة ما الاختيار للزواج امرأة من طبقة أخرى و لا يمنع من ذلك بسبب السن أو الدم، و كانت القبائل الأخرى تقسم نظام الزواج الى أربع طبقات لاعتبارات اجتماعية واقتصادية، حيث تعتبر كل طبقة متزوجة بالميلاد من الطبقة الموافقة لها فكان الزواج يتم بين طبقتين لكن الأولاد لا ينتمون الى أي من الطبقتين، بل يصبح أبناء رجال الطبقة الأولى أعضاء في الطبقة الثالثة و أبناء رجال الطبقة الثانية أعضاء في الطبقة الرابعة و هما طبقتان متزوجتان فيما بينهما مستقبلا، و نتاجهما من الأولاد يصبحون أعضاء في الطبقة الأولى و الثانية بحيث ينتمي نتاج الطبقة الثالثة إلى الطبقة الأولى و نتاج الرابعة إلى الثانية و هكذا⁽¹⁾.

2- نظام الزواج في المجتمعات القديمة:

لقد اتخذ الزواج في تطوره عبر الحضارات القديمة أشكالا مختلفة، ومن أشهر المجتمعات القديمة التي يمكن الحديث عنها في هذا المجال المجتمع المصري الذي كانت فيه الحقوق و الواجبات إبان الأسرتين الثالثة و الرابعة متساوية بين الرجال و النساء، و لم يكن من حق الرجل إلا الاختيار زوجة واحدة التي كان من حقها التمتع بملكية كل أثاث البيت و التصرف في أملاكها و إرادتها بنفسها و أي تدخل من الزوج يعتبر تدخل غير شرعي، كما كن ميراثها ينتقل الى أبنائها لا الى زوجها عند الوفاة، و عندما سيطر الإقطاع على الأسرة الخامسة فرض النظام الأبوي الذي منح الرجل حق التعدد وإن شاركته المرأة في كل الأحيين المركز الاجتماعي واعتبرت ربة البيت و سيده و لم تعد المرأة مساوية للرجل بل نزلت مكانتها الى منزلة أقل من منزلة ابنها البكر وقد بقي هذا الوضع ساريا الى آخر حكم الأسرة العاشرة، سنة 2160 قبل الميلاد، عندما قامت ثورة اجتماعية اشتراكية فظهر نظام الرودوا و هو نظام رب الأسرة المسئول عن عائلته وأعمالها أمام الدولة التي تحتم عليه تقديم تقرير سنوي عن حالتها الصحية

1- عادل أحمد سركيس، مرجع سابق، ص ص 40-42.

والاجتماعية وعن أسماء أعضائها و الزواج في ظل هذا النظام الذي قضى على التسري و لكن لم يمنع التعدد و كان الزواج يتم في معبد بحضور الأقرباء⁽¹⁾.

ولقد كان الزواج في المجتمع المصري القديم يتم في المعبد بحضور أقرباء الزوجين، و لكن في عام 1094 قبل الميلاد و بعد موت رمسيس الحادي عشر استولى حرحور الكاهن الأعظم على السلطة و أسس أسرة الملوك الكهنة ، و كان أن اشترط لإتمام الزواج أن تتخذ إجراءات بواسطة الكاهن أمون، و في عهد الملك بوكخورليس من الأسرة الرابعة و العشرين تحرر الزواج من سلطة الكهنة فلم يعد ذا قدسية دينية و لم يعد يشترط لإتمامه أن يصحبه أي احتفال ديني بل يكفي عقد اتفاق بين الزوجين شفويا أو مكتوبا يقوم كاتب قانوني بكتابته يذكر بالشروط التي اتفق عليها الزوجان.⁽²⁾

و لما حل الإقطاع سنة 1094ق-م اشترط إتمام إجراءات الزواج أمام الكاهن وعاد نظام التسري من جديد إلى جانب تعدد الزوجات، و أصبح للرجل السلطة المطلقة في كل شيء يتعلق بأمور الأسرة بما فيها حق التطلاق حتى سنة 663ق م متى تم القضاء على الإقطاع و تحرر الأبناء من سلطة أبيهم و عادت للمرأة حقوقها كاملة فتساوت مع الرجل كما تحرر الزواج من سلطة الكاهن الذي لم تعد له سلطة القدسية الدينية بل أصبح يكفي عقد يحرره كاتب قانوني يذكر فيه شروط الزوجين و قد يتم هذا العقد شفاهة.⁽³⁾ و من الوصايا التي قدمها الوزير متاح حتب حكيم الدولة القديمة: "إذا كنت عاقلا فأسس لنفسك بيتا و كما يقول أيضا: "إن الرجل يكون حكيما عندما يؤسس لنفسه منزلا و يحب زوجته⁽⁴⁾، و في سياق الترغيب في الزواج و التفسير من العلاقات العابرة غير المشروعة يقول متاح حتب: "إذا أردت دوام الصداقة في بيت تدخله سيدا كنت أو أختا أو صديقا فاحذر مقارنة النساء" و جاء أيضا في بعض الوصايا: "احذر المرأة الغربية المجهولة الأصل لا تنتظر إليها حين تمر بك، و لا تتصل بها اتصالا جديا إنها كالبحر العميق لا يعرف الإنسان ما يخفيه إن المرأة البعيدة عن زوجها تقول كل يوم في

1- عادل أحمد سركيس، نفس المرجع، ص 174.

2- خالد توحيد، قنبلة اسمها الزواج العرفي، بدون دار نشر، القاهرة: 2003، ص 32.

1- عادل أحمد سركيس، مرجع سابق، ص 175.

4- عادل أحمد عيسى، الزواج في المجتمع المصري الحديث، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدون سنة، ص 35.

الخفاء "إني جميلة" محاولة إيقاعك في حبالها⁽¹⁾، و يتضح من خلال هذه النصوص أنها انطوت على كثير من النصائح التي كانت توجه إلى الأبناء و تحثهم على اتخاذ الزوجة و تكوين أسرة، و قد اتخذت هذه النصائح شكل الحكم و الأقوال المأثورة فكان لها التأثير عميق و قدسية في عاداتهم و تقاليدهم، ثم ارتفعت إلى عرف استقر في ضمير الجماعة مؤثرا في سلوكها.⁽²⁾ و لقد كان القدماء المصريين يقومون ببعض التسهيلات تيسيرا لإتمام الزواج حيث كان يتم الزواج بخاتم للزواج و يرجع تقليده إلى العادات الفرعونية حيث كان في اللغة الهيروغليفية يرمز بالدائرة التي يمثلها الخاتم إلى معنى الخلود⁽³⁾.

أما في المجتمع الإغريقي فقد كان عقد الزواج مدنيا ثم تطور إلى نظام ديني بسبب نظام عبادة الأسلاف و انتقال الزوجة من عبادة أسلاف والدها إلى عبادة أسلاف زوجها مما كان يقتضي اتخاذ إجراءات و شعائر دينية خاصة ببعض الطقوس و الشعائر الدينية و بذلك ارتبط الزواج بها، و كان الزواج أمرا إجباريا تحتمه الأديان و تفرضه الوطنية حيث نظر إليه الإغريق على أنه واجب اتجاه الآلهة و الدولة و الأسلاف فالمدينة بحاجة إلى جنود للمحافظة على كيانها و الدفاع عن وجودها و من رأي أفلاطون على المواطن أن يختار الزواج الملائم له ، و أن يعاقب من يتجاوز الثلاثين من العمر بغرامة و تلحقه الوصمة لأن المواطن المخلص عليه أن يترك وراءه عبادا و مواطنين جدد لآلهة و للوطن و حتى يرث الأبناء الآباء و تقوم الأجيال اللاحقة بالمراسيم الجنائزية للأجيال السابقة.⁽⁴⁾ و لما كان الزواج بهدف تحقيق هذه المصالح كان للآباء السلطة المطلقة على الأبناء في اختيار زوجاتهم و تولي إبرام عقود الزواج دون الأخذ بأرائهم و أحيانا دون علمهم و للأبناء بعد ذلك حق التطليق في حالات العقم أو عدم إنجاب الذكور.⁽⁵⁾ و الفتاة التي مات عنها أبوها قبل تزويجها دون أن يترك ذكرا، جعل القانون الزواج منها حق لأقرب أقرائها إن شاء تزوجها أو شاء تنازل عن حقه فيها لمن يليه في درجة القرابة فإذا تزوجت انتقلت ثروتها إلى زوجها مؤقتا حتى تتجب ذكرا يورث اسم أبيها و ماله لكي

1- منة الله محمد حسن، عمرو السيد عبد الله، مصطفى أحمد محمد، حل مشكلة العنوسة بين الشباب، مصر: جامعة مصر للطباعة و النشر، 2009، ص25.

2- ألفة أحمد، الزواج و الطلاق في مصر القديمة، مصر: مطابع المجلس الأعلى للآثار، ط2، 2003، ص21.

3- زكية حجازي، المرأة و الزوج و حقوق الشباب، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص15.

4- زهدي يكن، الزواج و مقارنته بقوانين العالم، لبنان: منشورات المكتبة المصرية، بدون سنة، ص22.

5- عادل أحمد سركييس، مرجع سابق، صص78-80.

لا تقضى أسرتها و تنقضي أما الفقيرة التي لا مال لها و لم يشأ الاقتران بها هو أو بقية الأقرباء، يقرر لها بائة تسهل زواجها⁽¹⁾.

وكان في اليوم المحدد لحفلة الزواج تقام عدة طقوس و شعائر ، حيث يستحم كل والعريس و العروس بمياه الينابيع المقدسة ، ثم يلبس العريس حلة الزفاف و يتوج رأسه بإكليل الغار و يقوم والد الزوجة بتقديم قرابين للآلهة قبل أن يعلن للحاضرين أنه قد قبل تزويج ابنته من الشاب المتقدم لها ، حيث يتلو بعض الترانيل و الأناشيد الدينية التي تحرر ابنته من سلطانه و من عبادة موقده،و بعد ذلك تحمل الزوجة إلى منزل زوجها في موكب زفاف يتقدمه الزامرون و حاملو المشاعل ،و عند باب البيت تتصنع العروس الامتناع عن دخول المنزل، فيمثل زوجها معها عملية الاختطاف و هي تصرخ وتستغيث فيتظاهر أهلها و أصدقاؤها بالدفاع عنها، و تدور معركة صورية قبل أن يرفعها زوجها بين ذراعيه ليدخل بها الى منزله، حيث تقام الطقوس الأخيرة فيتقدم العروسان ،و هما في لباس العرس الأبيض نحو موقد الزوج لتتلى الأدعية التي يقدمون بها الزوجة إلى آلهة موقد الأسرة الجديدة.⁽²⁾.

أما في المجتمع الروماني القديم ، كان نظام الزواج بالسيادة يشترط عقد الزواج في معبد الإله جوبيترالاه الآلهة بمعرفة الكاهن الأعظم و كاهن المعبد اللذين يكونان مولودين من مثل هذا الزواج و متزوجين أيضا بنفس هذا النظام و يرتل العروسان بعض العبارات الدينية أمام عشرة شهود رومانيين، ثم ظهر شكل جديد لعقد الزواج بالسيادة دون حضور الكهنة و دون التزام بعقده في المعبد أو القيام بأية مراسم أو شعائر دينية ،أطلق عليه اسم الزواج بالشراء و كان يستلزم حضور أشخاص معينين هم العروسان و خمسة شهود رومانيين يمثلون طبقات الشعب الخمس و حامل الميزان و الولي أو القائم على شؤون المرأة، و ميزان من البرونز و سبيكة برونزية ترمز لثمن الشراء، حيث يقول الزوج : "أقر أن هذه المرأة مملوكة لي طبقا للقانون الروماني و قد اكتسبتها عن طريق هذه السبيكة البرونزية و هذا الميزان " ثم يضرب الميزان بقطعة من البرونز ثم يسلمها إلى والد الزوجة أو القائم على شؤونها⁽³⁾.

¹ - زهدي يكن،مرجع سابق، ص22.

² - خالد توحيد، مرجع سابق،ص33.

³ - خالد توحيد،نفس المرجع،نفس الصفحة.

ولكن نظام الزواج بالسيادة الدينية أو المدنية لم يحتمل البقاء مع تقدم مركز المرأة الاجتماعي فانتشر نظام الزواج بدون سيادة حيث لا تخضع الزوجة إلى سلطان زوجها المطلق أو لمن له سيادة حيث لا تخضع الزوجة لسلطان زوجها المطلق أو لمن له السيادة عليه {...} و اقتصر الزواج بالسيادة الذي يتخذ الشكل الديني على رجال الدين وحدهم و بعض الأشراف ، وانتشر بين عامة الشعب شكل جديد من للزواج كان يتم بلا إجراءات ، بمجرد اتفاق الطرفين و معاشرة الرجل للمرأة سنة كاملة دون انقطاع فيكتسب الرجل السيادة على زوجته بنفس الآثار التي تترتب على الزواج بالسيادة الدينية و المدنية الذي يتم عن طريق الشراء فإذا انقطعت معاشرتها ثلاث ليال متوالية خلال هذه السنة لا يكتسب الرجل السيادة على زوجته و يكون زواجا بغير سيادة.

ثم وجد نظام جديد للزواج يتم أمام الحاكم القضائي " البريتور" لا يشترط لتمامه الإرضاء و موافقة الأب ، ثم حلت موافقة الحاكم باعتباره ممثلا لمصلحة المجتمع محل موافقة الأب ، ثم نشأ نظام الزواج بالاتفاق المباشر بين الرجل والمرأة من نمو مركز المرأة الاجتماعي ، ولم يشترط أثبات عقد الزواج بالكتابة إلا في عهد الإمبراطور جستنيان .

وفي المجتمع العبري كان الرجل يتزوج مبكرا لينجب ذكورا يساعده في العمل والبنات يقبض مهرهن المرتفع ليستفيد منه كما كان الكهنة يشجعون هذا التبكير حتى يحفظون الناس من الوقوع في الخطيئة، و لما كانت المرأة العبرية في سفر التثنية تورث كالأموال و الأملاك ، فإذا مات عنها زوجها ورثها أخوه أقرب أقربائه ليتزوجها أو ينفق عليها فإذا رفض لها أن تشكوه إلى شيخ القبيلة و إن أصر على الرفض تنزع عنه نعله وتبصق في وجهه و يصبح المدعو صاحب " النعل المخلوع"، أما إذا تزوجها فالابن البكر ينسب إلى أخيه المتوفى إذا لم يكن له ابن ذكر حتى لا ينسى اسمه أما سفر اللاويين فالحكم مناقض تماما لهذا حيث يحرم على الأخ الزواج من أرملة أخيه لكن من واجبه الإنفاق عليها مالم تتزوج.⁽¹⁾

وكان الزوج يتم بمجرد دفع الرجل مهر المرأة فيتسلمها و تصير زوجة له، ثم أخذو نظام الزواج بالشراء باستعمال العملة النحاسية عن الرومان بعد عهد الملك هيرودس(40-4 قبل الميلاد) ثم اشترطوا تحرير عقد الزواج الذي يشمل النص على الزواج طبقا لشريعة موسى و على دفع المهر و استلامه وهو لا يقل عن خمسين شاقل*

¹ - عادل أحمد سرقيس، مرجع سابق، ص ص 93-94.

*:العملة العبرية القديمة.

للذكر و نصفها للثيب، و لما كانت لبقارة الفتاة قيمة مالية تعين التحقق منها قبل دفع المهر⁽¹⁾.

كانت العلاقات بين المرأة والرجل، علاقات تخضع للنظم التي كانت سائدة في المجتمعات القريبة من المجتمع اليهودي. وكان الزواج في أول الأمر، يستتبع انتقال الزوج إلى دار زوجته، "أي كان عليه أن يترك أباه وأمه، وينضم إلى زوجته في عشيرتها. لكن هذه العادة، أخذت تزول شيئاً فشيئاً، بعد تأسيس الملكية الفردية⁽²⁾، وارتبط الزواج في الوسط اليهودي بالثروة والمصالح الخاصة، اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية. فاستخدمت المرأة وسيلة لتحقيق تلك المآرب والمنافع، ولم يكن لها، عموماً حرية كافية للاختيار وموافقة رقيقة على زواجها. ولقد أعطى المجتمع العبري الأب "الحق في أن يزوّج ابنته بمن يشاء، وإن كان في بعض الأحيان، ينزل عن حقه ويطلب منها أن ترضى بهذا الزواج."⁽³⁾ وكانت السنة المألوفة للزواج في المجتمع اليهودي، عن طريق الشراء. فقد ابتاع يعقوب ليثة و راحيل بعمله، وكان الاسم الذي يطلقه العبرانيون على الزوجة، وهو (بولة) يعني المملوكة. علماً أنّ الوصية الخامسة من شريعة موسى، "قدست الأسرة ووضعتها من حيث بناء المجتمع في منزلة لا تفوقها إلا منزلة الهيكل.. ولأنّ الأسرة لا تُبنى إلا بوجود امرأة، اعتبرت الشريعة اليهودية المرأة الصالحة تاجاً لزوجها: "المرأة الفاضلة تاج لبعلها"⁽⁴⁾ (12 أمثال: 4). والرجل الذي يجد زوجة جيدة، يكون محظوظاً، والله راض عنه: "من يجد زوجة يجد خيراً وينال رضى من الرب"⁽⁴⁾ (18 أمثال: 22).

أما في المجتمع البابلي القديم سنة 2000 قبل الميلاد كان يشترط تحرير عقد الزواج لأن القانون كان ينص على العروس لا تعد زوجة إلا بوثيقة زواج، تبدأ مراسيم الزواج في المجتمع البابلي القديم كما هو في مجتمعنا الحاضر بالخطبة ويتقدم الخاطب أو من ينوب عنه بهدايا الخطوبة للفتاة التي وقع الاختيار عليها. والخطوبة كانت تخضع لأحكام القانون التي تلزم طرفي العقد من جانب الفتى والفتاة باحترام الاتفاق الذي وقع

1- خالد توحيد، مرجع سابق، ص 35.

2- خالد توحيد، نفس المرجع، ص 36

3- خالد توحيد، نفس المرجع، نفس الصفحة.

4- جمانة طه، المرأة العربية، في منظور الدين و الواقع - دراسة مقارنة - دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2004، ص 80.

بينهما كما يبدو ذلك واضحا من نصوص المواد (159،160) من قانون حمورابي فكان على والد الفتاة مثلا إذا تراجع في خطبة ابنته ان يدفع ضعف كل شيء كان قد جلبه إليه الخطيب. وليس ثمة إشارة في نصوص القوانين والعقود المحررة إلى خطبة تمت بين فتى وفتاة دون علم ذويهما، والخطوبة فيما يبدو كانت لا تتم إلا بموافقة والدي الفتاة وبعد ان يتم الاتفاق بين ولي أمر الفتى والفتاة يقوم والد الفتى بتسليم هدية الخطوبة والتي تسمى عند البابليين biblum وعند الآشوريين zubullû . وعندما يتسلم والد الفتاة الهدية والمهر من والد الفتى، يكون الزواج في هذه الحالة قد تم بصورة مبدئية حيث يطلق على العروس تسمية (اشت اويليم - aššatawilim) أي: (زوجة رجل) وبالإمكان أن تبقى العروس في دار أبيها حتى تكتمل إجراءات الزواج بصورة نهائية، ويبدو أن الاتفاق على الخطبة وتقديم الهدايا بين والدي الفتى والفتاة كان يتم شفويا دون الحاجة إلى تثبيت ذلك في عقد مكتوب كما هو الحال في وقتنا الحاضر والدليل على ذلك انه لم يتم العثور على وثيقة خاصة بعقد خطوبة، وكان من المعتاد أيضا أن الفتى يتقدم لخطبة الفتاة من أبيها ويقدم هدية الخطوبة بنفسه فيما إذا كانت حالته المادية جيدة ومستقل عن والده اقتصاديا. إلا أن القوانين الآشورية تنص على ان والد الفتى فقط هو من يقدم هدية الخطوبة ، والملاحظ أن هدايا الخطوبة لم يرد ذكرها في القوانين العراقية القديمة بعد إكمال مراسم الزواج، مما يعتقد أنها كانت تخصص للولائم والاحتفالات بمناسبة الزواج، كما يمكن الاستنتاج بأن جميع تكاليف الزواج كانت بعهدة الزوج أو والده وتوضح القوانين الآشورية طبيعة هذه الهدايا وغالبا كانت تشمل الذهب والفضة والرصاص والأحجار الكريمة والمواد الصالحة للأكل مثل الذرة والخراف وغيرها والتي يتم تقديمها لسد احتياجات وليمة الزواج خلال مراحل الإعداد للزواج بصورة نهائية ويبدو من مضمون المواد الآشورية، أيضا أن الزوجة كانت تلبس الحلي التي يقدمها لها زوجها حتى بعد وفاته، وفي حالة الطلاق، كان بإمكان الزوج أن يسترجع الحلي التي أهداها إلى زوجته في فترة الخطوبة دون قيد أو شرط⁽¹⁾.

و لقد شهدت العصور المتعاقبة اختلاف النظرة إلى الزواج و مفهومه و معناه والغاية و منه ، إذ يرى الكثيرون أن أرض الأديان كانت تنظر إلى الزواج نظرة مختلفة

¹ -أحلام سعد الله الطالبي، هدايا الزواج عند سكان بلاد لرافدين، عن الشبكة المعلوماتية/ <http://www.watan.cc> يوم 2012/12/16 الساعة 10:02.

وكان أساس هذه النظرة هو التقدير و الاحترام ، بينما ترى بعض القبائل الأخرى التي لم تعرف ديناً أو حضارة أن الزواج عملية مطلوبة للغريزة الجنسية فقط ، حيث كان الرجال يلجئون إلى أعنف و أخطر الوسائل للحصول على المرأة لإشباع رغباتهم الجنسية بطريقة بهيمية.

حيث كان القتل و السطو و العراك على الأنثى من أجل الجنس {...} ففي القبائل القديمة في أفريقيا و أمريكا كان الرجل تعجبه الأنثى و يريد لها لنفسه فيقرر أن يقاتل زوجها و يدخل في معركة لا إنسانية معه، وعندما يتغلب عليه تذهب معه المرأة طائعة لتكون زوجة له.

هكذا كان الزواج من جانب الرجال و ربما كان نفس الزواج من جانب المرأة ،حيث كانت المرأة التي ظفر بها الرجل بعد معركة ضارية تريد أن يكون هذا الرجل لها وحدها فهو يضع يده على عدد من النساء و على ذلك نجدها تقرر هي الأخرى خوض معركة مع ضرائرها ليكون لها الرجل وحدها و يبدأ الصراع بالحرب و العصي لتنتصر في النهاية و يصبح لها زوجاً وحيداً.

و في القبائل الأسترالية القديمة كانت جماعتان من الرجال تتقاتل قتالاً شرساً و عندما يحسم أحد الطرفين المعركة لصالحه كانت نساء المهزومين يذهبن إلى الفائزين مباشرة و هكذا كان الغالب اليوم يمكن أن يصبح مهزوم غداً و بالتالي تضيع زوجاته في معركة أخرى لتذهبن لرجال آخرين⁽¹⁾.

3- الزواج في مجتمعات العصور الوسطى

عاد الزواج الديني للظهور مرة أخرى بسبب اعتناق الإمبراطورية الرومانية الديانة المسيحية و الزواج في المسيحية علاقة مقدسة الزواج في المسيحية ليس واجباً دينياً كما هو الحال في اليهودية، و إنما يندب إلى عقده إن كان ذلك وسيلة لتجنب الخطيئة بارتكاب الزنا، أما من يستطيع أن يكبح جماح شهوته فأفضل و اطهر إلا يتزوج، إن البتولية أفضل عند الله من الزواج⁽²⁾.

ولقد رفعها السيد المسيح إلى درجة السر اللاهي و على ذلك فهو لا يتم إلا عن طريق الكنيسة فما جمعه الله لا يفرقه بشر و عليه لم يهتم الإنجيل بشيء قد اهتمامه

¹ - خالد توحيد، مرجع سابق، ص36

² - شكري سرور، نظام الزواج في الشرائع اليهودية والمسيحية، القاهرة: مطبعة دار نشر الثقافة للنشر، 1979، ص67.

بمسألة الزواج و الطلاق استنادا الى مبدأين، مبدأ الوحدة و مبدأ عدم القابلية للانفصال⁽¹⁾، و الزواج في المسيحية يعقده الكاهن الأعظم في الكنيسة و يشترط لإتمامه أمرين جوهريين :

- إقرار الزوجين علنا رضاهما المتبادل و بكامل حريتهما عن ارتباطهما و نعهدهما حفظ الأمانة الزوجية إلى آخر أيام حياتهما .
- اتمام البركة بصلاة الإكليل التي يقوم بها الكاهن و يسمى عقد الزواج الإكليل بسبب الإكليل الذي يتوج رأس العروس وقت إتمامه وهي تقاليد مأخوذة عن الإغريق والرومان⁽²⁾.

والمسيحية لم تدعوا إلى الإضرار عن الزواج، فالزواج مرغوب فيه وخاصة للذي لم يستطع أن يكبح شهوته و خشي عيه الوقوع في لزنأ، إلا أنها ترى في البتولية أعظم من عفة الزواج رغم أنهما معا أمران طيبان، لكن عندما نقارن بين الناس بين ما هو أحسن وأفضل فسوف يكون الناسك الزاهد⁽³⁾.

وإذا انتقلنا إلى الجانب الذي يهم وهو شبه الجزيرة العربية، نجد حالا أخرى مخالفة تماما لما كانت عليه الشعوب الأخرى؛ حيث كانت عند العرب قبل الإسلام عدة صور لاتصال الرجل بالمرأة لكن أمثلها هو الذي كان عن طريق تقدم الزوج أو أقاربه إلى أقارب الزوجة لطلب يدها، ثم إذا تمت الخطبة كان العقد الملزم و قد تمسك بهذه الطريقة أشرف العرب ، و كان منه زواج عبد الله والد النبي صلى الله عليه و سلم من أمنة بنت وهب و والدته، و كذلك زواج النبي صلى الله عليه و سلم من هذه السلسلة الطاهرة التي قال فيها : "ما ولدني من سفاح الجاهلين شيء، ما ولدني إلا نكاح الإسلام" و روي هذا الخبر بلفظ: "خرجت من نكاح و لم أخرج من سفاح من لدن أدم حتى انتهيت الى أبي و أمي، فأنا خيركم نسبا، و خيركم أبا" رواه البيهقي في دلائل النبوة عن أنس، و قال الألباني المخرج لأحاديث الجامع الصغير للسيوطي: أنه ضعيف جدا ، و المراد بالسفاح

¹ - حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة و المجتمع، مصر: مؤسسة شباب الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص 169 .

² - عادل أحمد سركييس ،مرجع سابق،ص113.

³ - إمام عبد الفتاح إمام، الفيلسوف المسيحي والمرأة، مصر: مكتبة المدبولي للطباعة والنشر، 1992، ص123.

المذكور في الحديث ماهو أعم من الزنا، فيشمل كل الصور الباطلة التي سنتحدث عنها⁽¹⁾.

4- نظام الزواج في المجتمع العربي قبل الإسلام:

روى البخاري و غيره حديثاً عن عائشة رضي الله عنها فيه بعض صور النكاح في الجاهلية و نصه:

"كان النكاح في الجاهلية على أربعة أنحاء فنكاح منها نكاح الناس اليوم، يخطب الرجل ابنته أو وليته فيصدقها ثم ينكحها ، و نكاح آخر كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمثها: أرسلني إلى فلان فاستبضعي منه، و يعزلها زوجها و لا يلمسها حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه، فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب و إنما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد، فكان يسمى نكاح الاستبضاع، و نكاح آخر يجتمع الرهط ما دون العشرة فيدخلون على المرأة، كلهم يصبونها فإذا حملت ووضعت ومرت ليال بعد أن تضع أرسلت إليهم فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع، حتى يجتمعوا عندها، فتقول لهم: قد عرفتم الذي كان من أمركم و قد ولدت فهو ابنك يا فلان، تلحقه بمن أحببت فلا يستطع أن يمتنع، و نكاح آخر رابع، يجتمع كثير من الناس فيدخلون على المرأة فلا تمتنع ممن جاءها و هن البغايا، كن ينصبن على أبوابهن الرايات، فمن أرادهن دخل عليهن فإذا حملت إحداهن ووضعت حملها جمعوا لها و دعوا لها القافة ، فألحقوا ولدها بالذي يرون، و التاط به، و دعي ابنه لا يمتنع منه، فلما بعث محمد صلى الله عليه و سلم بالحق هدم نكاح الجاهلية كله إلا نكاح الناس اليوم.

و عند العرب الجاهلية و حتى القرون الوسطى كان الاختيار للزواج على درجة كبيرة من الحرية فالمعروف عن المرأة العربية في ذلك العهد حريتها التامة في اختيار الزوج و تطليقه دون معارضة نوبها، أو إرغامها على من لا تريده حتى أنها كانت تعارض بيدها و تشير على من اختارته و قد ذكر الأصفهاني أن النساء في الجاهلية كان لهن حق الاختيار للزواج و التطليق الذي يعبر عنه بتحويل الخباء إذا كن في بيت من الشعر و قد بقيت المرأة العربية محافظة على حريتها في الاختيار إلى بعد مجيء الإسلام⁽²⁾.

¹ - عطية صقر ، موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام، القاهرة: ج 1 ، دارالمعرفة للطباعة و النشر ، 1995، ص 287-297.

² - زهدي يكن ، مرجع سابق، ص 22.

فالخطبة لم يستحدثها الإسلام ولا القانون الوضعي ، بل تقليد قديم عام على اختلاف في الآثار كانت موجودة في المجتمعات البدائية ، وكان بها يباح للخاطب معاشرته مخطوبته معاشرته تصل إلى صور الحياة الزوجية الكاملة كما استهل وجودها حتى العرب قبل الإسلام حيث كانوا في الجاهلية يخطبون المرأة إلى أبيها أو أخيها أو عمها وكان الخاطب يقول إذا آتاهم " أنعموا صباحا نحن أكفاؤكم ، إن زوجتمونا أصبحنا رغبة وأصبتمونا وكنا لنصركم حامدين ، وإن رددتمونا لعله نعرفها رجعا عاذرين⁽¹⁾.

4-1-أنواع الزواج قبل الإسلام:

4-1-1-زواج الاستبضاع:

كان الرجل في الجاهلية اذا أراد أن يكون له ولد نجيب أو شجاع ، طلب من زوجته أن تذهب إلى من اشتهر بذلك لتستبضع منه ، فادا باضعها و علقته منه ،اعتزلها زوجها حتى يبين حملها من ذلك الرجل ، فادا ولدت نسب الولد الى زوجها ، وقد تفعل المرأة ذلك اذا كانت غير ذات زوج(...) و كان أصحاب الجوارى و تجار الرقيق يرغبون في استبضاعهم للحصول على نسل منهم يتسم بالقوة و الجمال ، طمعا بالريح والكسب . وعادة الاستبضاع معروفة عند بغض الشعوب ، فقد جاء في لسان العرب أن أهل كابل كانوا إذا أروا فحلا جسيما من العرب ، خلوا بينه و بين نسائهم ، رجاء أن يولد فيهم مثله.وفي اسبرطة كان الأزواج يعيرون زوجاتهم إلى رجال ذوي قوة ممتازة غير عادية حتى يكثر الأطفال الأقوياء ،وكان الأزواج الذين أنهكهم المرض أو أعجزتهم الشيخوخة يدعون الشباب على تكوين أسر قوية⁽²⁾، وكان سكان أمريكا الشمالية الأصليين الذين يرغبون في استبضاع نسائهم من رجال غرباء ليلدن أولادا نجباء ولعل الاستبضاع اليوم ما يعرف بالتلقيح الاصطناعي وتجريه في الغالب النساء لعقم أزواجهن ، حيث تحقن المرأة بماء رجل تختار أوصافه وقد شاع مؤخرا في أوروبا و أمريكا بين النساء المتزوجات و يجري بمعرفة أزواجهن، فإذا حملت فينسب الولد إلى الزوج .

¹-محمد محدة، سلسلة فقه الأسرة الخطية والزواج،الجزائر:دار الشهاب للطباعة و النشر،2000، ص 4.

²- عبد السلام الترماني،الزواج عند العرب في الجاهلية و الإسلام، الكويت،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، 1984 ،ص 18.

4-1-2- المضامدة:

يعد هذا النوع الثاني من الزواج و كان في الجاهلية يطلق على معاشرة المرأة لغير زوجها ، و كانت تلجأ إليها نساء الجماعات الفقيرة في زمن القحط، فيضطرها الجوع إلى دفع نسائها في المواسم التي تعقد فيها الأسواق المضامدة رجل غني تحبس المرأة نفسها عليه حتى إذا غنيت بالمال و الطعام عادت إلى زوجها ، وقد يختار سيد قومه امرأة لتضامده و يحبسها على نفسه ، ولا يجرؤ أحد على دعوتها إليه لمنعة صاحبها⁽¹⁾.

ولقد عرفت المضامدة عند اليونان القدامى ،في أثينا كانت البغايا على درجات ، فالدرجات العليا منهن تدعى (هيتائير) وتضم نساء على درجة عالية من الجمال والذكاء و العلم و الثقافة و يضامدن كبار الحكام و المشاهير و الفلاسفة و بذلك فالمضامدة هي علاقة خارج نطاق الزواج تقوم على اعتبارات اقتصادية أو سياسية...الخ⁽²⁾.

4-1-3- المخادنة:

المخادنة لغة المصاحبة ،و الخدن هو الصديق و صاحب وفي الجاهلية كانت تطلق على معاشرة رهط من الرجال للمرأة واحدة ، فإذا حملت ووضعت أرسلت إليهم فلا يستطيع أحد منهم أن يمتنع ، فإذا اجتمعوا لديها قالت لهم : قد عرفتم الذي كان من أمري و قد ولدت فهو ابنك يا فلان و تسمى من أحببت باسمه و يدعونها المقسمة⁽³⁾.

وقد ذهب سترابون إلى أن هذا النوع من النكاح كان يجري عند العرب في الجاهلية بين الإخوة الذين يشتركون في المال و في المرأة فلهم زوجة واحدة غير أن المعنى الخدن كما ورد في القرآن الكريم في سورة النساء الآية 25 : " (مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ) . و كما ورد في حديث السيدة عائشة و في روايات الأخبار لا يدل على أن الرجال الذين كانوا يعاشرون المرأة كانوا إخوة و إنما يدل على أنهم رهط من عشيرة واحدة لا يتجاوز عددهم العشرة اجتمعوا على امرأة واحدة اجتماع أزواج.

4-1-3- زواج المقت:

وهو زواج الإرث، إذ كان الابن البكر يرث زوجة أبيه بعد وفاته، حيث يلقي الثوب عليها فإن شاء تزوجها و إن شاء زوجها من رجل آخر و أخذ مهرها و إن شاء عضلها،

¹- عبد السلام الترماني، نفس المرجع ، ص20.

²- عبد السلام الترماني، نفس المرجع ، ص21.

³- عبد السلام الترماني، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

إلا إذا استطاعت أن تفدي نفسها بما تملك من مال و سمي بزواج المقنت لكرهية العرب له وإنكارها لأسلوبه⁽¹⁾.

4-1-5- الزواج الشغار:

أو ما يسمى بزواج المقايضة و هو أن يزوج الرجل ابنته أو أخته لرجل ما مقابل أن يتزوج هو ابنة هذا الرجل أو أخته من غير مهر أو صداق أي أنه عبارة عن صفقة بين الوليين، و قد حرمه الشارع الحكيم لقول النبي "لا شغار في الإسلام". كما كان بعض عرب الجاهلية يكرهون الفتاة على الزواج برجل لا تريده، أو يمتنعون عن تزويجها وبعضونها سواء كانت هذه الفتاة أختا أو بنتا و لقد حرم دين الإسلامي ذلك⁽²⁾.

5- الزواج في الإسلام:

يتسم نظام الزواج في الإسلام بالتوافق مع مقتضيات الفطرة و مصالح المجتمع، فالشريعة الإسلامية بوصفها آخر الشرائع الإسلامية أتمها الله سبحانه و تعالى و أكملها في عموم ما جاءت به من منهج الحياة العامة و ما يتضمنه من منهج خاص للكيان الأسري.

ولقد نذر التراث الإسلامي بالعديد من الدراسات و الكتابات التي تناولت نظام الزواج في الإسلام و ما يتسم به من خصوصية تتلاءم و الطبيعة الإنسانية، و أوضحت ما يتميز به هذا النظام من مكانة سامية في حياة كل من الفرد و الأسرة و المجتمع، إذ جعله الله عقدا تتم التزاماته بالإيجاب و القبول و شهادة الشهود، و ميثاق غليظ تتحمل الضمانات مسئوليته و تكافح جاهدة في سبيل الوفاء به و المحافظة عليه مما قد يعترضه من شدائد و صعوبات، و العهد القوي الذي يتعذر حله، فهو رباط للقلوب و حفظ للمصالح و اندماج لكلا الطرفين في صاحبه⁽³⁾.

ثم كان من رحمة الله سبحانه و تعالى أن جعل التكاثر من النقاء الرجال والنساء لقاء يكون فيه الإفضاء الكامل، والاتصاق الكامل واللذة الكاملة وذلك ليحقق قول النبي صلى الله عليه وسلم: [النساء شقائق الرجال] فالرجل والمرأة وجهان لعملة واحدة. أوشقان

¹-جمانة طه، مرجع سابق، صص 166-167.

²-جمانة طه، نفس المرجع، ص 167.

³-عثمان بن صالح بن عبد المحسن العامر، "معوقات التوافق بين الزوجين في ظل التحديات الثقافية المعاصرة للأسرة المسلمة"، مجلة كلية التربية، جامعة الامارات العربية المتحدة، السنة 15، العدد 17، 2000، صص 36-

لشيء واحد، وهذا الخلق على هذا النحو من أعظم آيات الله سبحانه وتعالى، ولذلك أمرنا الله سبحانه وتعالى بمراعاة هذه الوحدة في الأصل عند تعامل الرجال بل أمرنا بما هو أكبر من ذلك أن نتذكر نعمته في خلقنا على هذا النحو، وبأن خلق فينا هذا الميل من بعضنا لبعض وغرس في القلوب الحب والرحمة بين الزوجين كما قال سبحانه وتعالى: **لَوْ مِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ** { سورة الروم الآية 21 (1).

لم يلغى الإسلام الجنس و لم يعتبره عمل دنس، بل أقر بأن الغريزة الجنسية هي إحدى الطاقات الفطرية الموجودة في الإنسان، وأن تصريف هذه الطاقة في قنواتها الطبيعية و الشرعية وعدم اختزانها أمر ضروري للكائن البشري ، فالعلاقات الجنسية بين الرجل و المرأة شيء طبيعي في التصور الإسلامي، وإقراره بالبعد الجنسي للإنسان لا يعني تركه يشبع غريزته الجنسية بأي طريقة كانت ، ووقت مشاء و مع من أراد فعل ذلك، بل نظم استخدامها وفق ضوابط وقوانين حتى لا تعم الفوضى الجنسية و ينتشر الفساد.

إن " ممارسة الجنس هي واجب التقوى ، إذ ينبغي أن يزوج المرء عبده وأولاده (و أَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) سورة النور الآية 32 . إن النبي محمد بالذات تعرض للوم القرآني لأنه اقسم أن يقاطع زوجاته التسع على اثر صعوبات عائلية (يا أيها النبي لما تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضاة أزواجك و الله غفور رحيم) سورة التحريم الآية 01" جعل الإسلام للعلاقات الجنسية غايات و أهداف سامية ترفع من قيمة الإنسان وتضمن للمجتمع تماسكه و ترابطه، و لم يعتبره مجرد شهوات جنسية ، و رأى أن العلاقات الجنسية بإمكانها أن تجلب الضرر للرجل و المرأة إن صرفت في غير إطارها الشرعي أو لكثرة ممارستها، فالاعتدال في إتيانها أمر مطالب به، لأن الإفراط فيها تجعل من الإنسان حيوانا بهيميا لا يفكر إلا في لذته الجنسية و كيفية إشباعها و بأي طريقة كانت ،فتتجرد النفس البشرية من كل خلق و فضيلة و يصبح الانحلال الأخلاقي ومختلف الأمراض النفسية والتناسلية الصفة الدائمة لها.

¹ - بدون مؤلف، الزواج في ظل الإسلام، عن الشبكة المعلوماتية:

www.islamhouse.com/d/files/ar/ih_books/single5/ar_marrid_in_islam يوم
20012/12/02، الساعة 11:30.

فالإسلام من جهة يتسامى بالإنسان إلى أعلى درجات المثالية و يرفعه عن مستوى البهيمية و الحيوان، ومن جهة أخرى يراعي في الإنسان طبيعة خلقه و تكوينه وما وضع الله فيه من غرائز⁽¹⁾ ولما كان الجنس يكتسي أهمية كبيرة في حياة الإنسان شرع الإسلام الزواج و حث على تسهيله و تسير أموره و عدم المبالغة في المهر وتكاليف العرس حتى لا يترك مجال لانتشار العلاقات الجنسية غير الشرعية التي من شأنها أن تعصف بالبناء الاجتماعي كالزنا و البغاء و الدعارة و الاغتصاب و الشذوذ الجنسي و غيرها من الانحرافات الجنسية.

يعد الجنس النوع من أقوى و أعمق الغرائز البشرية فهي تعمل بنشاط دائم وتطالب باستجابة منظمة، أما أنها من أقوى و أعمق الغرائز البشرية فلأننا نجد أن الفطرة تقتضي الاستجابة لها تلبية ندائها و إلا أصاب الإنسان من تجاهلها التلف و الشقاء، فالإسلام يرى في الغرائز البشرية جميعا و منها الغريزة النوع أنها نزوع فطري لا ذنب للإنسان في الشعور به، فهو اتجاه مركب في الطبيعة البشرية لا يد للإنسان في وجوده إذ يقول سبحانه و تعالى: " زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين و القناطير المقنطرة من الذهب و الفضة و الخيل المسومة و الأنعام و الحرث، ذلك المتاع الحياة الدنيا و الله عنده حسن المآب" (سورة الشعراء الآية 165-166)

ومما يلاحظ أن القرآن الكريم قد ذكر في هذه الآية ثلاثة غرائز أولها: غريزة النوع المتمثلة في الرغبة بالنساء و ثانيها غريزة النسل التي تعبر عن رغبة الإنسان في البقاء والامتداد و أما ثالثهما: فهي غريزة الامتلاك المتعلقة بأنواع المنافع و الثروات {...} فالإسلام لم يستنكر هذا الحب بل عبر عنه و عن بقية الشهوات بأنه متاع الحياة الدنيا {...} إلا أنه يستنكر توجيه هذه الغريزة توجيهها منحرفا عن الطريق السوي ... و لهذا وضع نظاما و هو الزواج لتصريف هذه الشهوة و إفراغها بالطريق الصحيح.⁽²⁾

ودعوة الإسلام للممارسة العلاقات الجنسية في إطارها الشرعي والطبيعي لم تكن اعتباطية، بل كانت لإدراكه خطر انفلات الإنسان في طلب اللذة الجنسية، ولهذا حرم الإسلام كل الممارسات الجنسية التي لا تتماشى مع مبادئه فأبطل بذلك أنكحة الجاهلية

1- دندل جبر، "الزنا تحريمه أسبابه و دوافعه و نتائجه و آثاره"، الجزائر: دار الشهاب للطباعة والنشر، 1988، صص 118-119.

2- عبد الفتاح كباره، الزواج المدني-دراسة مقارنة، بيروت: دار الندوة الجديدة للطباعة و النشر والتوزيع، 1994، صص 203، 202.

وحرمتها وأبقى على نكاح البعولة لأنه يستوفي الشروط الشرعية للنكاح. كما فرضت الشريعة الإسلامية عقوبات على كل من أتى بفاحشة، كعقوبة الرجم على كل من ارتكب الزنا لقوله تعالى " الزانية و الزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة و لا تأخذكم بهما رأفة في الدين إن كنتم تؤمنون بالله و اليوم الآخر و ليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين".(1)

لقد حرص الإسلام على الزواج و رغب فيه و جعل له أركاناً و شروطاً مستحبات فاسم الزواج يعني على السواء زواج أو نكاح، و كلمة النكاح مصدر قرءاني يوحي إلى محاسن النشاط الجنسي لكن في إطار اتصال شرعي بين الرجل و المرأة. فمن خلال الزواج، تحصن النفس من الوقوع في المحرمات، و تشعر بالمودة و الرحمة و السكن(2). و جعل الإسلام لكلا الزوجين حقوق و واجبات اتجاهاً الآخر، و من بين تلك الحقوق حق الاستمتاع كل من الزوجين بالآخر" وهو المقصد الأول من مقاصد الزواج لأن فيه كسر الشهوة و عدم النظر إلى الحرام و فيه تحصين النفس من الوقوع في المحرمات(3). فقد نهى النبي صلى الله عليه و سلم عن تمنع الزوجة عن تلبية رغبة زوجها لقوله عليه الصلاة و السلام "إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح" وكذلك من حق الزوجة أن تستمتع بزوجها ، فقد جاءت إحدى النساء تشكو إلى الأمير المؤمنين عمر أن زوجها يببب ليله قائماً و نهاره صائماً و قالت له " إني امرأة شابة، واني لأبتغي ما يبببني النساء" فحكم لها القاضي بحقها في الاستمتاع. و فيما يخص تربية الأبناء دعت الشريعة إلى التفريق في المضاجع بين الأبناء، و الى تعليم الأبناء الاستئذان قبل دخول إلى غرفة نوم الوالدين(4).

وما يمكن قوله في الأخير، أن نظرة الإسلام إلى الجنس هي نظرة كلية و شاملة فقد جاء في القرآن و السنة آيات و أحاديث تتكلم عن الجنس و مشكلاته و ذلك بهدف إعطاء صورة واضحة للمسلم عن طبيعة الجنس و كيفية التعامل معه.

¹ - جبر محمد الفضيلات، بناء الأسرة على ضوء الفقه و القانون، باتنة: درا الشهاب للطباعة و النشر، 1987، ص 258 .

² - صباح الصباح، التربية الجنسية السليمة عند الرجل و المرأة، بيروت: دار العلم للملايين، ص 37، 32.

³ - نظمي لوقا، فرويد يحدثك عن الجنس، القاهرة: مكتبة غريب، 1992، ص 135 .

⁴ - عبد الغني الديري، التحليل النفسي للمراهقة، ظواهر المراهقة و خفياتها، دار الفكر اللبنانية، بيروت، ط1، 1995، ص 15.

ثانياً: أهمية وأهداف الزواج بالنسبة للفرد والمجتمع

لا يحدث الزواج بصورة طبيعية تلقائية، كما أنه ليس نتاجاً لأنماط سلوكية وراثية وهي التي تسمى أحياناً بالغرناز، بل إنه نظام أي أنه يشمل مجموعة متناسقة من العادات والتقاليد، والاتجاهات والأفكار فضلاً عن التعريفات الاجتماعية والقانونية . وهكذا فإن الغريزة الجنسية ليست سوي واحدة من العوامل الجوهرية التي تقوم عليها ومعني ذلك أن الزواج يعني أكثر من الاستجابة النظامية لدوافع الجنس لأنه إذا كان الزواج والتزاوج يعينان شيئاً واحد فإنه لا مجال لمعني الشرعية إلا أنه في حالة الزواج تلعب الغريزة دوراً ثانوياً نسبياً. إذن إذا كان الناس لا يتزوجون بسبب الغرناز⁽¹⁾

فالزواج وسيلة الفرد البالغ العاقل لبناء علاقة زوجية متينة أساسها المودة و الرحمة و التآلف و بالتالي بناء أسرة على أسس سليمة و قويمة التي يقضي فيها جل وقته وحياته يتعب من أجلها و بالتالي يجدها الملاذ الأمن و المستقر الحنون ،حيث يشعر المتزوج بقيمة الحياة الإنسانية و أن له مكانة اجتماعية بين أفراد المجتمع لا يشعر بها إلا المتزوجون و لعل الدين الحنيف يدعو إلى الزواج و يرهب التبطل ، فبالزواج تصلح النفس و تستقر .

إن الزواج الإسلامي هو زواج ديني و مدني أي أنه عقد اتفاق يتم في حفل ديني في الوقت نفسه فالزواج نموذج لمؤسسة إسلامية تستهدف الإجابة على مشكلة جوهرية كيف يوفق الإنسان بين تطلعاته و أشواقه الروحية و بين حاجاته المادية ، كيف يحافظ على العفة دون أن يتخلى عن الحب ، كيف يضبط الحب الجنسي لحيوان يمكن أن يكون إنساناً ولكنه لا يستطيع أن يكون ملاكاً⁽²⁾، ولقد شرع الزواج لأهداف دينية ودنيوية، ولأهمية تعود بالخير على الفرد و المجتمع

إن للزواج أهداف كبرى لما له من أثر في حياة الأفراد و المجتمعات و لقد جعل سبحانه و تعالى الوسيلة للتكاثر و استمرار الحياة البشرية و شرع من خلال إباحة العلاقة بين الزوجين الرجال و النساء فتباح بالعقد الشرعي كما أنه من سنن الأنبياء و المرسلين، فالزواج ضرورة شرعية و اجتماعية داخل المجتمع للإشباع الرغبات وفق أعراف و قوانين

¹ - مها القفاص، علم الاجتماع العائلي، بيروت: دار الفكر للطباعة و النشر، 1995، ص99.

² - علي عزت بيقوفيتش، ت: محمد يوسف عدس، الإسلام بين الشرق و الغرب، بيروت: مؤسسة العلم الحديث لطباعة و النشر و التوزيع، ص 263.

دينية و مدنية ، من أجل إقامة العلاقات الاجتماعية و التعارف بين الأسر داخل المجتمع الواحد .

و من خلال كل هذا يتضح أن للزواج أهداف كثيرة و متعددة نذكر من جملتها ما حدده أحد لباحثين "عبد الله ناصح علوان" .

- 1- المحافظة على النوع الإنساني .
- 2- المحافظة على الأنساب.
- 3- سلامة المجتمع من الانحلال الأخلاقي .
- 4- سلامة المجتمع من الأمراض .
- 5- السكن الروحي و النفسي.
- 6- تعاون الزوجين في بناء الأسرة و تربية الأولاد.(1)
- 7- تأجيج عاطفة الأبوة و الأمومة (2) و هناك تصنيف آخر لأهداف الزواج حدده بدران أبو العنين بدران و الذي يتمثل في:

- 1- عمارة الكون.
 - 2- حفظ الأسرة من المضار و المفسدات الاجتماعية.
 - 3- كبح الميول و الشهوات الجنسية.
 - 4- غرس الكثير من الصفات النبيلة.
 - 5- التعاون في بناء الأسرة و تحمل مسؤولياتها .
- و هناك تصنيف سعيد حسين العزة:

- 1- المحافظة على بقاء النوع الإنساني.
- 2- عدم اختلاط الأنساب.
- 3- السكن النفسي و الروحي.

¹ - عبد الله ناصح علوان ، تربية الأولاد في الإسلام، ط3 ، لبنان، ج1، دار احياء التراث العربي، بدون سنة، ص30.

² - بدران أبو العنين ، الفقه المقارن للأحوال الشخصية بين المذاهب الأربعة السنية، لبنان:ج1، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1967، ص 92.

4- المحافظة على أفراد المجتمع من الانحلال الخلقي و ما يترتب عنها من فوضى جنسية.

5- المحافظة على المجتمع و سلامته من الأمراض الجنسية و التناسلية.

6- تهذيب طباع الفرد و أخلاقه¹ إذن هذه هي النقاط التي تشملها أهداف الزواج لدى أغلب الباحثين في شؤون الزواج و التي أدرجنا بعضها على سبيل المثال لا الحصر، و التي و من خلال إطلاعنا عليها تشمل ثلاثة أهداف أساسية هي:

1- أهداف النفسية و الروحية.

2- أهداف اجتماعية و تتمثل في حفظ النوع الإنساني و الزيادة في عدد أفراد المجتمع.

3- أهداف صحية و تتمثل في تحصين الأفراد من الوقوع في المحرمات الدينية والاجتماعية و سلامة أفراد المجتمع من مختلف الأمراض النفسية و الصحية.

و لعل اختيارنا لهذه الأهداف كان على أساس النقاط التالية:

1- شاملة لكل الأهداف التي سبق ذكرها.

2- تعتبر المعالم الرئيسية التي صاغها الدين الحنيف و التي لا تخرج عن كونها أهداف اجتماعية كذلك.

3- كما أنها الخطوط العريضة و الكبرى ، الشائعة بين أفراد المجتمع عن الزواج. أما عن تفصيلها في كالتالي

1 - الأهداف النفسية و الروحية:

يعتبر الزواج عماد الأسرة المستقرة المبنية على المودة و الرحمة و الاستقرار النفسي، فالزواج كما ذكر محمد الغزالي " ليس عشق الذكر لمفاتن أنثى انه إقامة بيت على السكينة النفسية و الآداب الاجتماعية في إطار محكم من الإيمان بالله و العيش وفق هدايته و العمل على إعلاء كلمته و إبلاغ رسالته⁽²⁾ فالقران جعل غاية الزواج هي سكن

¹- سعيد حسين العزة، الإرشاد الأسري نظرياته و أساليبه العلاجية، الأردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2000، ص 161.

²- محمد الغزالي، قضايا المرأة بين التقاليد الرائدة و الوافدة ، الجزائر: دار الريحانة لطباعة و النشر، 1999، ص 100.

أحد الزوجين إلى الآخر ليطمئن كل منهما إلى الثاني و قد عبر عن هذه الغاية بالسكن بدال الاطمئنان ليفيد بأن الزوجة بمثابة السكن الذي يلجأ إليه الرجل وقت اشتداد الأزمات و المحن لتهون عليه و تخفف عليه. إذ يقول سبحانه و تعالى في محكم تنزيله : " و من آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها و جعل بينكم مودة و رحمة إن في ذلك لآيات للعالمين" (الروم، الآية 21).

و لقد فسر السيد قطب هذه الآية " أن الناس يعرفون مشاعرهم اتجاه الجنس الآخر؛ و تشغل أعصابهم و مشاعرهم تلك الصلة بين الجنسين ، و تدفع خطاهم و تحرك نشاطهم تلك المشاعر المختلفة الأنماط و لاتجاهات بين الرجل و المرأة؛ و لكنهم قلما يتذكرون يد الله التي خلقت لهم من أنفسهم أزواجا ، و أودعت نفوسهم هذه العواطف و المشاعر و جعلت في تلك الصلة سكنا للنفس و العصب ، و راحة للجسم و القلب ، و استقرارا للحياة و المعاش و أنسا للأرواح و الضمائر ، و اطمئنانا للرجل و المرأة على السواء....و التعبير القرآني اللطيف الرقيق يصور ه العلاقة تصويرا موحيا و كأنما يلتقط صورة من أعماق القلب و أغوار الحس...فيدركون حكمة الخالق في خلق كل من الجنسين على نحو يجعله موافقا للآخر ملبيا لحاجته الفطرية ، نفسية و عقلية ، جسدية ، بحيث عنده الراحة و الطمأنينة و الاستقرار و يجدان في اجتماعهما السكن و الاكتفاء ، و المودة و ألرحمة لان تركيبهما النفسي و العصبي و العضوي ملحوظ، فيه تلبية رغبات كل منهما في الآخر ، و ائتلافهما و امتزاجهما في النهاية لإنشاء حياة جديدة تتمثل في الجيل الجديد⁽¹⁾، فالزواج إذن شراكة روحية لان الهدف منها أن يسكن كل من الزوجة و الزوج إلى الآخر مساكنه الأرواح و القلوب و المشاعر قبل مساكنة الأجساد تحت بيت واحد، لان السكن نوعان مادي و معنوي فالمادي هو المنزل الذي تأوي فيه الأجسام لتستريح ، و السكن المعنوي من شأنه أن يهيأ للنفس الراحة و يذهب عنها القلق ، فبه تنمو روح المودة و الرحمة بين الرجل و المرأة ؛ فالمودة إذن هي شعور متبادل بالحب و الود فهو الذي يجعل العلاقة قائمة على الرضا و السعادة و التعاون المتبادل بينهما ، ولعل تأخر كل من الرجل و المرأة ف الزواج يحرمه من الكثير من الفوائد المادية و المعنوية.

¹ - السيد قطب، في ظلال القرآن، بيروت: ط10، ج5، دار الشروق للطباعة و النشر، 1982، ص2763

"في هذه الثلاثة تنهض الأسرة لتؤدي وظيفتها السامية و تحقيق رسالتها... فالإسلام

دعي إلى الزواج ليعث في النفس سكينتها و في القلب راحة و طمأنينة و للفكر هدوئه
وللعقل صوابه ليتحقق معنى الإيمان (1).

بالنكاح يجد كل من الزوجين في ظل صاحبه السكن، وهذا السكن ليس هو السكن العقلي، أي الخلو من المشاكل والمشاكل الذهنية، وليس هو السكن المادي أي الاستقرار على شيء مريح بل هو روعي وقلبي، سكن روح إلى روح من جنسه، وسكن قلب إلى قلب من جنسه، فتصبح الروحان روحاً واحدةً، ويصبح القلب قلباً واحداً؛ لأن الجنس إلى الجنس أميل وبه آنس وإذا كانت بعضاً منه كان السكون والمحبة أبلغ، كما يسكن الإنسان إلى ولده ويحبه محبة نفسه؛ لكونه بضعة منه. (2)

2- الأهداف الاجتماعية:

2-1- حفظ النوع الإنساني:

إن الزواج وسيلة لا غاية في حد ذاته فه وسيلة للامتداد النوع الإنساني الذي كرمه الله تعالى في البر و البحر ورزقه من الطيبات ، فهو خليفة الله في الأرض ، و لعله من أهداف الزواج أن يمتعنا بالحياة و الطيبات و يقينا من الضعف و الانحلال ما دام الفرد مفطوراً على حب البقاء و الاستمرار ، و لهذا كان الزواج الطريق الأمثل لإيجاد الذرية الصالحة و المحافظة على النسل من الزوال في قوله تعالى: " **و جعل لكم من أزواجكم بنين و حفدة**" (النحل الآية 72)

فالفرد يشعر بوجوده أو بقاء نوعه من خلال أبنائه و أحفاده من خلال تكوينه للأسرة عن طريق الزواج ؛ لذلك كانت المحافظة على استمرار الحياة و امتدادها من التعاليم الدينية و الهدف من حفظ النوع الإنساني هو عمارة الأرض عن طريق التوالد والتناسل.

فهذا هو الهدف الاجتماعي للزواج الذي يضمن تماسكه و ترابطه،" و ذلك بروابط و صلات قوية و متينة، فان تشكيل خلية في بنيان المجتمع لا شك يكون سببا في توسيع

¹ - محمد البهي ، **الإسلام في حياة المسلم**، بيروت: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بدون سنة، ص 136.

² - عدنان بن محمد القيلان، **مقاصد الزواج في الإسلام** ، بحث مقدم لمؤتمر تمكين الأسرة في الشريعة الإسلامية بكلية الشريعة بجامعة دمشق في الفترة من 12-13/7/2008م، ص13. عن الشبكة المعلوماتية:

دائرة التعرف بين الناس من أسر و قبائل و شعوب بالمصاهرة و النسب و سببا في إيجاد صلات الرحم و القربى و دافعا للتعاون و المحبة و الترابط بينهم ، مما يزيد أيضا في تماسك المجتمع و ترابطه حتى يكون أفراده كالبنين المرصوص يشد بعضه بعضا، و غاية اجتماعية يحققها الزواج تكون أيضا داخل الأسرة التي تتشكل من هذا الزواج (1). إن الحفاظ على النوع الإنساني من الزوال و الانقراض أحد الأهداف الأساسية للزواج ؛ ولهذا يعتبر الزواج في المجتمعات العربية" شأنا عائليا و مجتمعا أكثر منه شأنا فرديا ،حيث ترتب العائلة الزواج - و ليس الفرد المختص فحسب- في ضوء مصالحها وطموحاتها و مفاهيمها حول الجمال و الأخلاق مسترشدة في ذلك بالتقاليد الموروثة، و على الصعيد الرسمي، يعتبر الزواج شأنا مجتمعا بمعنى أن التقاليد الموروثة ؛تنظر إلى الزواج على أنه وسيلة لإنجاب الأولاد و استمرار الجنس البشري و تأمين التكامل وتعزيز الروابط بين أعضاء الأسرة و حفظ الملكية الخاصة بالتوارث.(2) بالتالي يمكن القول أن المجتمع الإنساني مثله مثل المصنع أو المعمل يحتاج إلى يد عاملة تقوم على انجاز الأعمال فيه و إمداده بالسواعد القوية التي تؤمن سير عمله و بقاء إنتاجه و ديمومة تحرك آلياته فإذا ما انقطع هذا الإمداد نرى أن المصنع قد توقف عن العمل و بالتالي توقف إنتاجه...و المجتمع الإنساني بحاجة إلى أعضاء يقومون بخدمته و رعاية مصالحه و الحفاظ على بنائه و استمراره و بقاءه ، و يكون ذلك عن طريق التنازل الذي يتولد عن الزواج(3)

3-الأهداف الصحية

3-1-تحصين الأفراد من الوقوع في المحرمات:

خلق الله الفرد و أودع فيه ميولا نحو الجنس الآخر و لعل هذا الميول أمر فطري لغاية هي حفظ النوع البشري و أنزل من" التشريعات ما يلبي حاجاته ، و ما الزواج إلا السبيل إلى ذاك ليسير الإنسان مع فطرته الجنسية و ميله الفطري الغريزي بكل تلاؤم و تجاوب...حتى لا يدخل في المحرمات(4) و لعل الجنس يعد أقوى غريزة في الفرد ، فهو

1- دندل جبر، مرجع سابق، ص7.

2- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت: ط6، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 197

3- دندل جبر ، مرجع سابق، ص 9.

4- محمد صالح صديق، نظام الأسرة في الإسلام ، الجزائر: ط1، دارهومة للطباعة و النشر، 1999، ص12.

طاقة تمد الحياة بالاستمرار ، لكن يجب تصريفها في المسار الحلال عن طريق الزواج وإلا ستتحول هذه الطاقة إلى معول هدم اجتماعي و تدمير كيان الأسرة، و شكل الجنس في حياة الشباب هاجسا دائما ، وضاعطا قويا لأجل ذلك يسعون إلى إشباع هذه الغريزة الجنسية المتوقدة في مرحلة المراهقة و بدايات الشباب ، وهو ما قد ينتج عنه بعض الانحرافات الجنسية، و ربما أدى ذلك إلى الإصابة بالأمراض الجنسية الخطيرة⁽¹⁾فالحكمة من الزواج إذن هو تحصين أفراد المجتمع من الوقوع في المحرمات الدينية و الاجتماعية و القانونية التي قد تلقى الاستهجان من طرف أفرادها، فبسلامة الفرد يسلم المجتمع من المظاهر اللاأخلاقية.

فلو ترك الناس لطبائعهم و شهواتهم و أبيح للجنسين المرأة والرجل أن يجتمعا لإشباع ميولهما الجنسية دون أن يتقيدا بالزواج لسادت الفوضى بين الناس و قلت العناية بالنسل و يولد الولد وليس له أب معلوم ينتمي إليه ، إضافة إلى انتشار المضار و الفساد الاجتماعي و كذا الأمراض بكل أنواعها خاصة **مرض السيدا** الذي ينتج عن الالتقاء بين الجنسين بطريقة لا شرعية.

لقد وجد الزواج من أجل الحد من مثل هذه الأمراض و المفاسد، فبهت تحص المجتمعات حتى لا يدب فيها ديبب الانحلال فهو يحمي الأنساب من الضياع و يحفظ النسل من الهلاك و الإهمال و لو ترك الناس على طبائعهم دون قيد لدب في المجتمع الفوضى و اختلطت الأنساب فلا يستطيع كل فرد التعرف على نسلهفهو يرسخ قواعد القرابة و المواريث ،على الأسس السليمة و يقضي على التشرذم الاجتماعي⁽²⁾

ويقول **الدكتور جورج كور سال** : " إن تأثيرا لزوج على صحة الفتيات أمر معروف منذ أقدم العصور ؛ و قد ذهب بعض العلماء القدماء إلى أن الشفاء من الهستيريا والجنون و السل كان يعود إلى الزواج ، و يطول بنا المقام إذا أردنا تعداد الأطباء الذين كانوا يرون في الزواج عاملا شافيا ضد فقر الدم عند الفتيات و من هؤلاء الأطباء **هيبقراط و أمبرواز...و موليير** نفسه أشاد بالزواج في تمثليته - الطبيب رغما عنه - على أنه علاج ضد الألوان الكالحة.⁽³⁾

ثالثا: أشكال الزواج

¹ - عبد الله أحمد يوسف، **الجنس في حياة الشباب**، أطراف للنشر و التوزيع، بدون بلد النشر، 2008، ص7 .

² - عبد الله ناصح علوان ،مرجع سابق، ص30.

³ - دندل جبر مرجع سابق ،ص8 .

عرف الزواج عبر تاريخ البشرية الحافل بالتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أشكالاً مختلفة وأنماطاً متباينة، ودلت الدراسات السسيولوجية والأنثروبولوجية المبكرة وجود أشكال مختلفة للزواج، وهناك شبه اتفاق بين العلماء على أن أشكال الزواج التي عرفتها البشرية يمكن تصنيفها إلى شكلين أساسيين هما الزواج الأحادي (Monogamie) والزواج التعددي (Polygamie) الذي يأخذ شكل تعدد الزوجات (Polygynie) أو تعدد الأزواج (Polyandrie) بالإضافة إلى الزواج الجماعي.

1- الزواج الجماعي:

ذهبت بعض النظريات التي اهتمت بأصل الثقافة الإنسانية و تاريخها القديم إلى أن الإنسان في حياته البدائية لم يعرف أي شكل من أشكال الزواج، و إنما كان يعيش حالة من المشاعية الجنسية ثم طور نوعاً من الزواج أخذ شكل نظامي يختار بمقتضاه عدداً من الرجال عدد مساوي من النساء و تتمتع هذه المجموعات بحقوق زوجية متساوية إلى حد كبير.⁽²⁾

لقد أسال هذا الموضوع الكثير من الحبر في فترة ظهور النظريات الأنثروبولوجية الأولى (أمثال مورجان Morgan، أولبوك Lubbock وفرازر Frazer بالخصوص) سواء تحت هذا الاسم، أو ما أطلق عليه أيضاً اسم المشاعية الجنسية⁽³⁾ وفكرة الزواج الجماعي قد تعود إلى الملاحظات غير الدقيقة للمكتشفين في القرن الثامن عشر من أمثال لبوك للعادات الجنسية عند المجتمعات البلنزية، فقد ذهب لويس هنري مورجان إلى أن زواج الجماعة الذي تكتسب فيه الحقوق الجنسية والإيجابية لمجموعة من الرجال هو الصورة الأصلية للأسرة، كما استخدم فردريك انجلز هذه الفكرة في نظريته التطورية للأسرة وتطور الدولة⁽¹⁾.

ويرى وستر مارك الذي أورد ذكر هذا النظام، أنه نوع شديد الندرة و ليس له وجود حالياً و لو وجد فليس على الأقل بشكل واضح حتى في المجتمعات البدائية، لكن ظاهرة الإعارة لازالت سارية في بعض المجتمعات و خاصة في المناسبات معينة كالاحتفالات و الكرنفالات و الأعياد كما يعير عند سكان الإسكيمو الرجل ضيفه زوجته كنوع من التكريم و المجاملة و في مجتمعات أخرى يعير العريس عروسه لأحدهم أو لشيخ القبيلة

2- محمد الجوهري، علياء شكري، مقدمة في دراسة الأنثروبولوجيا، القاهرة: عالم الكتب، 2007، ص 102-103.
-François Gresle , Michel Panoff, Michel Perrin , Pierre Tripier , Dictionnaire des science 3 humaine- Anthropologie Sociologie-, France : Nathan Université, 1997, P 224

¹ -جوردين مارشال، مرجع سابق، ص 796.

لفض بكارتها و لا يدخل بها إلا في الغد، لكن هذا لا يمنع من معاقبة الزوجة و اعتبارها زانية إذا أقامت علاقة خارج إطار هذه المناسبات (1) و لقد تعددت صور هذا الزواج منها:

✓ الزواج الجماعي الأسري: و هو معايشة الإخوة لأخواتهن المعايشة الأزواج دون عقد أو قيد.

✓ الزواج الأخوي المطلق: و هو أن يختار الإخوة في أسرة ما الزواج عدد معين من الزوجات في أسرة أو أسر أخرى ، قريبات من جهة الدم أو غريبات و يكن حقا مشاعا بينهم.

✓ الزواج الأخوي المقيد: هو أن يختار الإخوة في أسرة ما الزواج عدد معين من الأخوات في أسرة أخرى و أن يكن مشاعا بينهم و يقيد هذا الزواج بقيد هو أن يكن من القرابة(2).

2- الزواج التعددي:

يشير إلى زواج فرد "رجل أو امرأة" بكثيرين رجال أو نساء، وهذا النظام عكس قاعدة الزواج الأحادي، وينقسم الزواج التعددي إلى تعدد الأزواج والزوجات معا.

2-1- نظام تعدد الأزواج:

وهو أن تتزوج امرأة واحدة بعدد من الرجال وهذا الشكل من الزواج محدود الحدوث، ولا يوجد إلا في بعض القبائل الأفريقية ذات التقاليد الصارمة. وقد تبين من عينة عالمية أخذت من 554 مجتمعا وأن تعدد الزوجات يلقي قبولا وتأثيرا ثقافيا من 415 مجتمعا أي بنسبة 77 % بينما لم يجد زواج امرأة واحدة من عدة رجال قبول سوي في أربع مجتمعات فقط أي بنسبة أقل من (1%) وهذه النسب خير دليل علي إن هذا النوع من الزواج نادر جدا(3).

و يؤكد وستر مارك بأن هذا النوع من الزواج كان منتشرًا عند بعض هنود جنوب أمريكا و الأسكيمو و مناطق من إفريقيا و أخذت به بعض القبائل مثل التبت و التودا في

¹- سامية حسن الساعاتي، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981، ص ص 68-69.

²- عادل أحمد سرقيس، مرجع سابق، ص 46.

³- مها القفاص، مرجع سابق، ص 126.

جنوب غرب الهند و بعض قبائل كينيا و الماسيو الباهيما في إفريقيا⁽¹⁾، ففي نايار بالهند و في فترة سابقة على الاستعمار الانجليزي اختفت تماما روابط الزواج فعند بلوغ الفتاة تختار لها جماعة الجيرة زوجا تزف إليه باحتفال خاص و تقترن به ثلاث أيام و ليال ثم تنفصل عنه كذلك باحتفال لتصبح حرة في استقبال سلسلة من الأزواج الزوار الذين يقدمون لها الهدايا و الهبات خاصة في المناسبات دون أي دعم آخر، كما لا يفترض أن يكون لهم حقوقا أو عليهم واجبات أو التزامات اتجاهها أو اتجاه الأطفال إذا أنجبت و أن كان جميعهم أو بعضهم يعرض عليها أثناء الولادة خدمات مادية فتختار من بينهم أحدا دون أن يكون الأب البيولوجي على وجه التأكيد لتثبيت شرعية المولود. و من صور هذا الزواج ما يلي:

✓ تعدد الأزواج الأسري: و هو مشاركة الابن أباه في زوجته غير أمه و هذا النوع من الزواج كان منتشرا في الجاهلية عند العرب و يسمى الضيزن.

✓ تعدد الأزواج الأخوي: و هو أن يشترك كل الإخوة في زوجة واحدة تحت سقف واحد ويعتبر الأخ الأكبر هو الزوج الأصيل و ينسب له جميع الأطفال دون بقية إخوته باعتبارهم عماد الأسرة بعد أبيه، و بعض القبائل تعطي للأم حق اختيار أبناءها باعتبارها الأقدر على تحديد ذلك و قد ظهر هذا النوع من الزواج بسبب الفقر و عدم القدرة على جلب عدد من الزوجات إلى الأسرة و الإنفاق عليهن

✓ تعدد الأزواج الغير قرابي: هو نظام يجيز لرجال لا قرابة بينهم الزواج من امرأة واحدة على أن يسكن كل واحد معها منفردا بعد عقد اتفاق بينهم و بينها على طريقة و مدة المعاشرة، و يعاملون جميعا بالتساوي و ينسب الأطفال في الجنوب الغربي من الهند الى الخال⁽²⁾، ويرجع انتشار هذا النظام من الزواج إلى عوامل كثيرة تختلف باختلاف الثقافات منها وكان يمارس هذا النوع من أجل حفظ النسل وكذا المحافظة على ممتلكات الأسرة هذا بالإضافة للأسباب الاقتصادية كانت انتشار الفقر وارتفاع ثمن المرأة.

2-2- تعدد الزوجات:

¹ - سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 60- ص 64.

² - حسين عبد الحيد رشوان، الأسرة و المجتمع، -دراسات في علم الأسرة- الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1998، ص 39.

وهو من أكثر الأشكال انتشارا وقد أخذت به جميع المجتمعات تقريبا البدائية والمعاصرة على حد سواء و يدل على المكانة الاجتماعية والاقتصادية المرموقة، ويختلف في تطبيقاته و قيوده من مجتمع إلى آخر فمنها من أباحه على الإطلاق و منها من قيده بشروط ومنها من سمح به لذوي السلطان و منع على غيرهم و منها من جعله حق لكل إنسان⁽¹⁾. فهو النظام بمقتضاه يتزوج الرجل عددا من الزوجات، كما يعتبر نظام تعدد الزوجات هو أكثر الأشكال انتشارا خاصة في المجتمعات البدائية، ويدل في ناحية منه على المكانة العالية والتميزة للرجل وعلى الثراء أيضا، ويكون هذا الزواج (تعدد الزوجات) مفضلا في القطاعات الزراعية أين تكون الحاجة ماسة إلى إنجاب عدد كبير من الأولاد (خاصة الذكور منهم لكونهم الطاقة العاملة)، ويلجأ الرجل إلى الزواج من عدد من النساء يساعدنه في عمله وينجب له أولادا كثيرين، ومن أشهر الشعوب والمجتمعات القديمة التي أقرته العبرانيون والعرب والصقالبة والسكسون ومن أشهر الشعوب التي تسير عليه الآن الشعوب الإسلامية، وكثير من سكان إفريقيا والهند والصين واليابان⁽²⁾، هذا وعادة يراعي في الأسرة التي تتعدد فيها الزوجات عدة اعتبارات مثل:

- 1 - أن يكون للزوجات حقوقا متساوية.
- 2 - أن تقيم كل زوجة في مكان مستقل.
- 3 - أن يكون للزوجة الأولى (الأكبر سنا في العادة) مميزات ونفوذ معروف⁽³⁾.

ويختلف نظام تعدد الزوجات من مجتمع لآخر بشكل واضح في مجال التطبيق فعلا، وذلك وفقا وتماشيا لطبيعة النظام العقائدي، فبعض المجتمعات تبيح التعدد دون تحديد وبعضها تقيده بأوضاع وشروط محددة، وتختلف المجتمعات من حيث تحديد الأوضاع القانونية، والمراكز الاجتماعية للزوجات، فبعض النظم تساوي بينهن جميعا، وبعضها يفرق بينهن حيث تصير إحداهن الزوجة الأصلية ينتسب إليها جميع أبناء الرجل منها ومن غيرها، وتتباين المجتمعات من حيث النظر إلى التعدد فالبعض تعده واجبا والبعض تراه جائز.

1 - محمد صبحي العطار، علم الاجتماع العائلي، القاهرة: منشورات كلية البنات، جامعة عين شمس، 2003، ص

2- إبراهيم مذكور وآخرون، مرجع سابق، ص 159.

3- مها الفقااص، مرجع سابق، 127.

3- وحدانية الزواج

يعد هذا الشكل من الزواج في معظم الثقافات هو الشكل الطبيعي للزواج، ولكن في ضوء الثقافات الأخرى يكون تفضيله نسبياً، وهو يقوم على زواج رجل واحد من امرأة واحدة ولا يسمح في هذا النظام أن يكون للرجل أكثر من زوجة واحدة في وقت واحد، ولا للمرأة أكثر من زوج واحد كذلك، وقد عرف انتشاراً واسعاً عبر الزمن، وأخذ بهذا النظام كثيراً من المجتمعات الإنسانية قديماً وحديثاً، وساد على الأخص في العصور القديمة عند اليونان والرومان⁽¹⁾.

ويعتبر هذا الشكل من الزواج من الأشكال المفضلة في كثير من المجتمعات. ومعناه زواج رجل واحد من امرأة واحدة. وهذا الشكل منتشر على أوسع نطاق عالمياً، بل أن هناك مجتمعات ترفض كل أشكال الزواج عدا الوحدانية. إلا أن هذا لا يعني أن الزواج لا بد وأن يحدث مرة واحدة طوال العمر فقط، بل يمكن السماح بالزواج مرة أخرى في حالة الطلاق أو وفاة أحد الزوجين⁽²⁾.

لقد أدى تطور العائلة الى تضيق مستمر في نطاقها ثم أخذت موانع الزواج تزداد حتى أصبح الزواج الجماعي و تعدد الأزواج أشكالاً يعاقب القانون في كل المجتمعات بل و معظمها يعاقب على تعدد الزوجات و أن أبحاثها أخرى فبشروط و قيود⁽³⁾ و لقد استمرت المجتمعات في حظر الأشكال الأخرى من الزواج تقريبا فلم يبقى في كثير من الأنظمة إلا الزواج الأحادي الذي يجمع بين اثنين فقط رجل و امرأة و هو نظام لا يصح بمقتضاه أن يكون للرجل أو المرأة أكثر من شريك، إن هذا النوع من الزواج ليس وليد العصور الحديثة فقد عرفته المجتمعات القديمة و الحديثة المتحضرة و البدائية على حد سواء ، فنجده عند اليونان و الرومان كما سارت عليه المجتمعات المسيحية منذ القرن 17م و اعتبرته النوع الأمثل رغم عدم وجود نص صريح في الإنجيل يحرم تعدد الزوجات و أن نظام التعدد كان متبعاً و لم تعارضه لا السلطة الزمنية ولا الدينية قبل هذا القرن فالملك شلمان المعروف بتعصبه الشديد للمسيحية متعدد الزوجات و له الكثير من المحضيات كما أخذ بأحادية الزواج اليوم معظم المسلمين رغم إباحة التعدد و قد وصلت

¹ - إبراهيم مذكور وآخرون، مرجع سابق، ص 638.

² - السيد عبد العاطي وآخرون، الأسرة والمجتمع، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1998، ص 11.

³ - عادل أحمد سرقيس، مرجع سابق، ص 58.

نسبته في بعض الدول العربية منها مصر الى 96%⁽¹⁾ وجعلت المسيحية من هذا النظام المثل الأعلى للزواج وإن لم يرد في الأناجيل نص صريح على تحريم تعدد الزوجات وإذا كان المسيحيون قد ساد بينهم هذا النظام فهذا راجع إلى أن معظم الأمم الأوربية انتشرت فيها المسيحية" ويعتبر الزواج الأحادي الزواج المفضل عند الجماعات التي تعيش على الصيد وجمع الثمار مثل قبائل Semang في أندوسيا، وقبائل فيداس Veddeas و يوجد كذلك في القبائل الزراعية عند هنود البيبلو في الجنوب الغربي من أمريكا الشمالية مثل قبائل الهوبي Hopi، وكذلك عند قبائل الإيروكوا الأصليين الذين يعيشون في مدينة نيويورك⁽²⁾.

رابعاً- الإختيار للزواج

1-أساليب الاختيار للزواج:

يعتبر الزواج تقليدياً شأنًا عائلياً و مجتمعياً أكثر منه شأنًا فردياً ،حيث ترتب العائلة الزواج - و ليس الفرد المختص فحسب- في ضوء مصالحها و طموحاتها و مفاهيمها حول الجمال و الأخلاق مسترشدة في ذلك بالتقاليد الموروثة، و على الصعيد الرسمي، يعتبر الزواج شأنًا مجتمعياً بمعنى أن التقاليد الموروثة تنظر الى الزواج على أنه وسيلة لإنجاب الأولاد و استمرار الجنس البشري و تأمين التكامل و تعزيز الروابط بين أعضاء الأسرة و حفظ الملكية الخاصة بالتوارث⁽³⁾.

و لكي يبقى هذا الزواج مستمراً و متماسكاً و مستقراً في ضوء السكن و المودة و الرحمة لابد أن تكون عملية أو أسلوب الاختيار موفقاً منذ البداية، فأسلوب الاختيار هو الانطلاقة الأولى و مبدأ أي زواج عند الشروع فيه بحيث يختار الشريك المناسب له بطريقة تتوافق معه نفسياً و عاطفياً و عقلياً و اجتماعياً... الخ حتى يتحقق التكافؤ بينهما و تستقر الحياة الزوجية.

ويتم الزواج في أنحاء مختلفة من العالم بطرق مختلفة، ففي بعض الجهات لابد للمجتمع من قصة حب قبل الزواج بينما تحرم مجتمعات أخرى الزوجات عن مثل هذا الشعور ويعتبر ذلك خارجاً عن الآداب والتقاليد في هذه المجتمعات الأخيرة يعتقد الناس

¹-سامية حسن الساعاتي،مرجع سابق،ص63.

²- محمد حسن غامري، مقدمة في الانثروبولوجيا العامة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص

77.

³-حليم بركات،مرجع سابق،ص197.

أن الزواج يكون ناجحاً إذا كانت لدى الزوج القدرة علي الإنفاق علي زوجته وإذا كانت الزوجة قادرة علي رعاية البيت، وإذا كان الاثنان قادرين علي إنجاب الأطفال ورعايتهم. وبين هذا وذاك (وجود علاقة حب قبل الزواج أو تحريم وجودها) متصل تتوزع عليه طرق الزواج في المجتمعات المختلفة فبعضها يعترف بالحب في حدود وبعضها يقبل الحب غير المعلن بينما لا تزال كثير من المجتمعات تزي أن في ذلك مساساً بكرامة الأسرة بل ويشرفها في بعض الأحيان⁽¹⁾.

ويخضع الاختيار للزواج ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بثقافة المجتمع، وعلى ضوء هذه الثقافات نتجت له عدة صور في الممارسات الاجتماعية، وهناك نوعان سائدان في جل المجتمعات وهما الاختيار المرتب والاختيار الحر، ويعرفان كذلك بالاختيار الأسري والاختيار الذاتي.

1-1- أسلوب الاختيار الأسري أو الوالدي (المرتب):

الاختيار الأسري أو الاجتماعي أو الوالدي لقد كان هذا النمط من الاختيار سائداً في العصور القديمة أو الوسطى و حتى في العصر الحديث فإنه سائد في المجتمعات غير الصناعية في المجتمعات النامية، حيث أن الفرد في هذه المجتمعات لا يتزوج لنفسه فقط، ولكن لأسرته نظراً لحسبها و مكانتها، فهذا الأسلوب من الاختيار يعني أن زواج أحد أفراده ليس مشروعاً فردياً أو خاصاً بقدر ما هو مشروع عائلي و أسري. و يتم تفضيل الزواج القرابي بسبب أن الزواج في القرية يعتبر اتحاد بين أسرتين أكثر منه بين فردين، و غالباً ما يتم بناء على مبررات اقتصادية و اجتماعية ترتبط بملكية الأسرة و قدرتها الاقتصادية و مكانتها الاجتماعية⁽²⁾ و عندما ينحصر الأمر في موضوع الزواج ، فإن الشاب أو الفتاة أيضاً يرضخان لمشئئة أهلهم في اختيارهم، وعلى هذين الغريبيين أن يكونا أسرة جديدة وفق اختيار طرف خارجي هو الأهل ، ليس هذا فحسب بل يسوغون الأهل هذا الاختيار بأن الحب والتفاهم والسعادة بين هذين الغريبيين لا بد وأن يتحقق بعد الزواج.

فطرق اختيار الزوجة من قبل أم الزوج ، التي ولو تقلصت نسبتها في بعض الطبقات الاجتماعية لكنها ما تزال حاضرة وبقوة في طبقات أخرى) قد تلجأ الأم لاختيار زوجة ابنها إلى وسائل عديدة منها تتبع الفتاة في الشارع وجمع المعلومات عن أهلها ومن ثم زيارة منزلها تارة لوحدها وتارة مع عمه الشاب أو أخته ليبدأ الدجل الاجتماعي

¹-مها القفاص ،مرجع سابق،ص97.

²-غريب سيد أحمد،علم الاجتماع الريفي،الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية،1983،ص284.

المكشوف باختبارات مثل شد الشعر وتقبيل الفتاة واحتضانها وما إلى هنالك من حركات بقصد اكتشاف عيوب هذه الفتاة أو يذهبون إلى حمام أو السوق أو يرسلوا وحدة لفحص البنت، لتبقى هذه الفتاة في سوق العرض إلى أن توافق الأم على اقتنائها أو رفضها⁽¹⁾.

إن الاختيار يكون أسريا عندما يكون الزواج مرتبا من قبل الوالدين والأقارب، أين يتم الاختيار وفقا لرغبات الأب والأم أو أحد الأقارب، ويرجع ذلك إلى كون مكانة الفرد كانت من مكانة الأسرة فهي مكانة موروثة، وليست مكتسبة كما هي الآن في كثير من الحالات، فإذا كانت الأسرة هي التي تكسب الفرد مكانته فمن حقها أن تختار له زوجته أو زوجها، ولأن هذه الأسرة الصغيرة هي جزء من الأسرة الكبيرة أو الممتدة، فلا بد وأن تختار الزوجة بمعايير ومقاييس الأسرة الكبيرة، وكذلك يختار الزوج بمعايير مماثلة عند أسرة الزوجة، وعلى ذلك فإن الأسرة الكبيرة في هذه الحال لها حساباتها الخاصة عندما تتقدم وتخطب لأحد شبابها فتاة من أسرة أخرى، وكذلك فإن قبول أسرة الفتاة يتم طبقا لحساباتها الخاصة أيضا، إذن فهو زواج مرتب وله حساباته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد يحدث في بعض الحالات، أن يفصح الشاب عن رغبته في الزواج من فتاة معينة أو قد يبدي رأيه فيمن اختارتها أسرته كزوجة له، لكن يظل قرار الاختيار في يد الأسرة⁽²⁾.

لقد كان اختيار الشريك في الأسرة العربية من مسؤولية الأهل و الأقارب و ليس من مسؤولية الزوجين، فالأقارب لاسيما أقارب الرجل الذي يروم الزواج هم الذين كانوا يبحثون عن الزوجة الملائمة لابنهم ؛و بعد إيجاد الزوجة المناسبة تعقد حفلة الخطوبة التي يتبادل فيها الزوجان الخواتم و ربما الهدايا و يحدد حجم المهر {..}و الذي قد يكون متقدما أو متأخرا ،و بهذا يصبح الزواج مرتبا ؛فليس من حق الرجل أو الزوج أن يفتش عن شريكة حياته و ليس من حق المرأة أن تفتش عن شريك حياتها،إن موضوع اختيار الزوجة كان يمنح لأهل والأقارب ؛لذا كان ينظم خلال فترة قد تكون قصيرة أو طويلة ويمكن ذكر مميزات الاختيار الزواجي المرتب في النقاط التالية:

✓ إضافة إلى كونه تأسيسا لأسرة جديدة، فهو وسيلة لاستمرارية وثبات الأسرة القائمة.

¹-بدون كاتب، طرق الزواج والموقف من الفتاة المثقفة، عن الشبكة المعلوماتية <http://mr-blond.net> جوان

2011 على الساعة 22:16

²-علاء الدين كفاي، الإرشاد و العلاج النفسي الأسري، مصر: دار الفكر العربي للطباعة و النشر، 2007 ،

ص 420.

- ✓ اختيار الشريك من أسرة مشابهة في المكانات الاقتصادية والاجتماعية والدينية.
- الارتكاز على الرغبة في إنجاب الأطفال وخاصة الذكور.
- ✓ يعتمد على تقدير كبير لمقدار مهر العروس وكذا سمعة جماعة العريس القرابية.
- ✓ الاتفاق يتم بين أسرتي الشريكين أي الاختيار والقبول هنا يتجاوز دائرة الفردين المعنيين بالموضوع مباشرة إلى مصالح الأسرتين أو حتى مصلحة القبيلتين.
- ✓ وفي بعض الظروف فإن العريسين لا يلتقيان قبل يوم الزفاف.
- 6- يسود بكثرة في الريف عنه في الحضر وعند الطبقات ذات المستوى التعليمي الضعيف عنه في الطبقة المثقفة والمنتسبين للفلاحة عنه في المناصب التقنية والفنية والإدارية.
- 7- يتخذ في الغالب طابع الأندوجامية، فهو سترة الفتاة وصيانة شرف عائلتها.
- 8- ارتباط هذا الأسلوب من الاختيار بالعادات والواجب والتقليد والرأي العام والقانون.
- 9- الحرص على الزواج في سن مبكرة لصيانة الطرفين من ضغوطات الانحراف الخارجية والداخلية.
- 10- دمج في الغالب الأسرة الزوجية الجديدة في إطار سكن العائلة الكبيرة والبقاء تحت سقف واحد. . تركز السلطة في كثير من جوانبها في يد كبار السن مما يترتب على ذلك في كثير من الأحيان مشاكل أسرية مختلفة يمكن أن تصل إلى درجة الطلاق.
- 11- لا يعطي أدنى اهتمام لعاطفة الحب أو الاتصالات الشخصية الحميمة بين الشريكين⁽¹⁾.

إن مكانة الفرد من مكانة الأسرة، فهي مكانة موروثية و ليست مكتسبة كما هي الآن في كثير من الحالات ،فإذا كانت الأسرة هي التي تكسب الفرد مكانته فمن حقها أن تختار له زوجته أو زوجها،لأن هذه الأسرة الصغيرة هي جزء من الأسرة الكبيرة أو الممتدة فلا بد أن تختار الزوجة بمعايير الأسرة الكبيرة،و كذلك يختار الزوج بمعايير مماثلة عند أسرة الزوجة،و على ذلك فان الأسرة الكبيرة في هذا الحال لها حساباتها الخاصة عندما تتقدم وتخطب لأحد شبابها فتاة من أسرة أخرى،و كذلك فان قبول أسرة الفتاة يتم طبقا لحساباتها الخاصة أيضا،إذا فهو زواج "مرتب" و له حساباته الاقتصادية والاجتماعية السياسية،وقد

¹ - أحمد يحي عبد الحميد، الأسرة و البيئة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، بدون تاريخ، صص 44 - 42.

يحدث في بعض الحالات أن يفصح الشاب عن رغبته في الزواج بفتاة معينة، أو قد يبدي رأيه فيمن اختارته أسرته كزوجة له، لكن يظل قرار الاختيار في يد الأسرة و أشهر صور الزواج المفضل في المجتمعات العربية هي الزواج من ابنة العم، شأنها في ذلك شأن المجتمعات الأبوية، و يبدو أن العامل وراء ذلك هو العصبية و ألا يرتبط الشاب بأسرة أخرى، إضافة إلى العامل الاقتصادي ، و هو ألا يخرج جزء من ثروة العائلة إلى عائلة أخرى ، و إذا كان الزواج المفضل قد انحسر في بعض البيئات العربية فإنه مازال سائدا خاصة في المجتمعات الخليجية التي مازالت القبيلة كبنية اجتماعية قوية⁽¹⁾.

و يؤكد الأسلوب ألوالدي في الاختيار للزواج دائما على اعتبارات الاجتماعية والاقتصادية و لكنه نادرا ما يعطي أدنى اهتمام الى عاطفة الحب ،أو الصلات الشخصية الحميمة التي قد تربط بين الأبناء المقبلين على الزواج و السعادة الشخصية ليست بالشيء الهام بالنسبة لهذا الأسلوب في الاختيار ، و هي إن أخذت في الاعتبار فعلى أنها شيء ثانوي ليس إلا، حيث يسود الاعتقاد بين الآباء و الأقارب أن الحب هو أحد الأهداف التي يحققها الزواج، أي أن عاطفة الحب تنمو تدريجيا بين الزوجين بعد الزواج لا قبله⁽²⁾، و على الرغم من الموافقة السطحية للشريكين إلا أن بعض الشباب " من الجنسين حقدوا على آبائهم نظرا للمأزق الذي وضعوا فيه رضا آبائهم من جهة أو الشخص المحبوب من جهة أخرى، و قد نتج عن ذلك مجموعة من المواقف فبعضهم يثور داخليا ضد الآباء و لكنه لا يجسر على التحرك و يجد نفسه مشلولا و بعضهم الآخر يخطط لاتخاذ المبادرة و مواجهة إرادة الأبوين عمليا، و قلة منهم تهدد باللجوء الى إجراءات متطرفة كقطع العلاقة بالوالدين أو الانتحار⁽³⁾.

1-2- أسلوب الاختيار الحر أو الفردي أو الشخصي:

يقوم هذا الأسلوب من الاختيار للزواج على اختيار الشخص بنفسه و دون تدخل من أحد و نجد هذا النمط سائدا في المجتمعات المتحضرة، و لكن بدأ يعرف طريقه للمجتمعات التقليدية و منها المجتمعات العربية، فتدخل الأهل في هذا الاختيار يعد تدخلا

¹ - سهير أحمد سعيد معوضو آخرون، علم الاجتماع الاسري-حقيبة تدريبية أكاديمية - المملكة العربية السعودية: مركز التنمية الاسرية للطباعة و النشر، المعتمد بمركز التدريب و خدمة المجتمع بكلية المعلمين، جامعة الملك فيصل، 1997، ص-ص 56-57.

² - حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص74.

³ - فاطمة المرينسي، الجنس كهندسة إجتماعية بين النص و الواقع، المغرب: الفنك للطباعة و النشر، 1996، ص86.

صوريا شكليا لا أكثر و رأيهم استشاري لا غير تحتمه العادات و الأعراف الإجتماعية أو للحصول على البركة و خوفا من اللعنة التي قد تلحق الأبناء لعدم رضا الآباء⁽¹⁾.
لقد أصبح الاختيار الزواجي في المجتمعات الحديثة مسؤولية الشباب أنفسهم حيث لا يسمحون في الكثير من الأحيان بتدخل والديهم في الاختيار باعتبار أن الزواج مسألة شخصية بحتة لاتهم سوى الشخصين المقبلين على الزواج ،و إن كان تدخلهم في بعض الحالات شكليا فقط .

لقد كان الاختيار في الماضي اختيارا اجتماعيا من جانب أسرة الفرد المقبل على الزواج ،و بعد التغيرات الثقافية و الاجتماعية التي مست العالم و لاسيما المجتمعات العربية سمح بظهور الاختيار الفردي الذي "يختار فيه الشخص المقبل على الزواج شريكه بمقاييسه و رغباته و إرادته،و ينبغي أن يكون واضحا لدينا أن ظهور هذا النمط من الاختيار لا يلغي النمط الأول ، و هو النمط الاجتماعي بل انه يظل سائدا في الكثير من المجتمعات خاصة في مجتمعاتنا حتى و إن كان الاختيار فرديا فهو لا يمكنه أن يغفل الاعتبارات الاجتماعية و الثقافية الموجودة في المجتمع ،و لا حتى رغبات الاهل وتوجيهاتهم و مقتضيات المنصب و المكانة الاجتماعية {...}فالزواج و ان كان يشبع حاجات فردية عند الزوج و الزوجة فان الزواج نفسه نظام اجتماعي و ثقافي⁽¹⁾،لقد أصبحت رابطة الزواج اليوم تقوم على الإرادة الحرة لطرفي تلك العلاقة، وهذا نتيجة للتحويلات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وسيطرة الطابع الفردي على المجتمعات الحديثة، ويقوم الزواج على الأسلوب الشخصي أو الذاتي للاختيار الزواجي، وعلى رغبة الفرد الشخصية في اختيار شريك معين، وهنا يكون تدخل الآباء والأقارب أقل تأثيرا في توجيه عملية الاختيار إذ أن القرار الأخير يعود إلى الشخص المعني بالزواج سواء أكان رجلا أو امرأة.

ومن أسباب ظهور هذا النوع من الاختيار للزواج هو انحصار دور الأسرة التي لم تعد تحقق الإشباع الكافي لأبنائها في كثير من الجوانب و الذين أصبحوا يسعون إلى تحقيقه بأنفسهم بالاضافة إلى التغير الاجتماعي السريع الذي أدى إلى تغيير أسرع في مواقف الحياة و الأفكار مما دفع بالأبناء الى رفض آراء الأهل و اختياراتهم و عدم الاعتماد بخبراتهم التي يعتقدون أنها لم تعد خبرة تراكمية تفيد في شيء، و رغم تأييد كثير

¹ - حسين عبد الحميد رشوان،مرجع سابق،ص74.

1- سهير أحمد سعيد معوض و آخرون،مرجع سابق،ص57.

من نتائج الدراسات لهذه الرؤية فإن (برجس و لوك) يريان أن للوالدين تأثيرا كبير افي اختيار الأبناء للزواج حتى و إن كان الاختيار شخصي، و هو الاختيار اللاشعوري ويبدو في مظهرين:

- ✓ حرص الأبناء على مسايرة توقعات الأسرة و السير في ظل الثقافة العامة التي تحكمها.
- ✓ التفاعل النفس العميق و الأصيل الذي يخلق رد الفعل أو الاستجابة التي يريدها الأبناء ويبحثون عنها في زواجهم⁽²⁾.

وتعتبر المجتمعات المعاصرة من أبرز المجتمعات الذي يتحقق فيها هذا الأسلوب الذاتي في الاختيار للزواج، حيث يكون الاختيار مسألة شخصية محضة ويكون رأي الآباء استشاريا فقط وهذا يؤكد انتشار وتواجد الاختيار الذاتي في المجتمعات الأكثر تعقيدا، والتي يقل فيها وينحصر دور الأسرة في ممارسة عمليات الضبط على أفرادها ومراقبة تصرفاتهم.ومن مميزات هذا الأسلوب من الاختيار الزواجي.

- أنه يقوم في الدرجة الأولى على رغبة الفرد الشخصية كأهم عامل يحدد الشريك، ويكون لتدخل الأهل أو الوالدين تأثيرا أقل في الاختيار.
- يتبع الاختيار الشخصي عادة الاستقلال في السكن عن عائلة الزوج.
- يسبق موعد الزواج فترة من التعارف وتبادل العواطف والمشاعر ووجهات النظر حول فلسفة الحياة لكلا الطرفين.
- يأخذ في الغالب طابع الإيجزوجامية فيختار الفرد من الجيران أو زميلة الدراسة أو رفيقة العمل التي تلائم اتجاهه وقناعاته الشخصية.
- ارتكاز هذا الأسلوب من الاختيار الزواجي على الحب الرومانتيكي في الدرجة الأولى.
- يعتمد على تخطيط الطرفين المباشرين لمستقبل حياتهما الزوجية.
- تقدير واسع لمسؤوليات الزواج والتزاماته واتساع أنواع الصرف والإنفاق وزيادة أسباب الترفية...
- تقلص حجم الأسرة نظرا للاستقلال السكني.
- توازن عاطفي واجتماعي أحسن بين الزوجة والزوج.
- تحكم أحسن في تربية الأطفال كون الزوجين فقط مسئولين عن تربيتهم.

² - سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص78.

▪ توازن أكبر في العلاقات بين العائلتين⁽¹⁾.

2- أشكال الاختيار للزواج:

2-1- الاختيار الداخلي:

لقد كان الزواج الداخلي مابين الأقارب في العشيرة الواحدة endogamie شائعاً بهدف الحفاظ على الغنى و المقتنيات، حيث تعتبر الرجولة مزية حسنة للفرد، يقابلها الإخلاص و الطاعة عند النساء⁽²⁾، فالزواج الداخلي هو الزواج المفضل والذي حضي بقيمة مهمة في الثقافة العربية وفي المجتمعات العربية، فالزواج المثالي في هذا السياق ذو النسب الخطي الأبوي هو الزواج الذي يجمع بين والدي أخوين، ابن أحدهما يتزوج بنت الآخر، بالإضافة إلى الأنماط الأخرى لزوج الأقارب في هذه المجتمعات، وتعلل ظاهرة تفضيل الزواج من الأقارب وخاصة ابنة العم في المجتمعات العربية سواء تعلق الأمر بالمجتمعات الحضرية أو القروية بعوامل كثيرة، من أبرزها مايلي: "إن بعض الأسر العربية تهدف من زواج الأقارب إلى تركيز الثروة وعدم بعثرتها في حالة الأسر الغنية وتهدف من هذا النوع من الزواج الاحتفاظ بالثروة داخل الأسرة سواء كانت حركة الثروة أموالاً إنتاجية أو ما لا سائلاً أو مالا تجارياً"⁽²⁾ علل أيضاً أن المرأة في المجتمعات الإسلامية ترث نصف ممتلكات والدها لقوله تعالى: (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين)(سورة النساء الآية 11).

حيث أن المرأة إذا تزوجت من ابن عمها فإن نصيبها من الإرث ينتقل من ممتلكات أبيها إلى أملاك ابن أخيه، أي أن ارث المرأة في حال زوجها يبقى مع ممتلكات العائلة التي تنتمي إليها ولا ينتقل إلى عائلات أخرى⁽³⁾ لم تسمح العادات والتقاليد والقيم التقليدية، للأسر العربية بتكوين أو إنشاء علاقات واسعة بين الشباب من الجنسين، تلك العلاقات التي تتيح فرص اللقاءات العادية التي يتم فيها الحديث، والتفاهم، فالأسر العربية لا تزال تحتفظ بوجود موانع كثيرة للقاء الشباب، لذا نجد الأبناء والبنات لا يتعرفون

1- أحمد يحي عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 42-43

2- صابر بوضرغم، العائلة-واقعهما و تطورها عبر العصور، ط1، بيروت: دار الافاق الجديدة للطباعة والنشر، 1999، ص42.

2- عبد القادر القصير، القادر القصير، الاسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1999، ص129.

3- الوحيشي أحمد بيبي، مرجع سابق، ص 256.

إلا بأقاربهم الذين نتاح لهم فرص الحديث معهم والحوار بينهم، ثم تتكرر اللقاءات إلى أن تقود إلى الزواج من الأقارب⁽¹⁾.

فعذرية الفتاة كانت تعتبر علامة نقاء و فضيلة ، و كل جرم يتطلب ثأرا سريعا والنساء غير المخلصات كن يعاقبن بالرجم أو القتل لأنهن كن يعتبرن مصدر الإخلال بالشرف مما يحط من قدر العشيرة و الوالدين و الإخوة على السواء.و كان تبادل النساء عن طريق الزواج شائعا أخ و أخت يتزوجان من أخت و أخ {...}و يظن بعض المفكرين أن المحافظة على نقاوة العرق عن طريق الزواج الداخلي تعود الى ندرة المصادر الغذائية التي كلما فاضت أزاحت الموانع و تحول الزواج إلى خارجي⁽²⁾.

كان الزواج بين الأقارب و المعارف في المجتمع المصري القديم أمرا مستحبا و ميسرا ، ضمانا للمعرفة بالأصل و تقارب المستويات الاجتماعية ، و تزكية لصلات الرحم ، وابقاء على الممتلكات الاسرة في حوزة فروعها بالنسبة لبعض الحالات على أقل التقدير بغض النظر عما يمكن أن يترتب على التزاوج الداخلي أحيانا من ضعف النسل و توارث العيوب .

وإذا لم تكن العروس من الأقارب أو المعارف اشترط الأبوان فيما ذكره الحكيم **بتاح حوتب** أن تكون " معروفة بين أهل بلديها ، وأن تتوافر فيها خصلتان ، و لو انه لم يحدد للأسف ما هما هذان الشرطان أو الخصلتان ، و كان الحكيم **عنخ شاشنقي** أكثر صراحة في قوله لولده : " احذر أن تتخذ فتاة سيئة الطبع زوجة حتى لا تورث أبنائك تربية فاسدة " ثم في قوله لأبي البنات " تخير لبننتك زوجا عاقلا و لا تلتمس لها زوجا ثريا⁽³⁾.

ويمثل زواج الأقارب أحد الأنماط المعبرة على الزواج الداخلي "ومن بين صور الزواج المفضل ما نجده في أغلب بلاد العالم (وخاصة مجتمعات العالم الثالث على وجه الخصوص) وخاصة تلك التي تتحتم فيها تقاليد القرابة إلى حد كبير، فإن الزواج المفضل يكون محددًا على نحو أكثر دقة، كما يعد بصورة أكثر صرامة"⁽⁴⁾.

¹ - عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص ص 129 - 130.

² - صابر بوضرغم، مرجع سابق، ص 42.

³ - عبد العزيز صالح، الأسرة المصرية في عصورها القديمة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب لطباعة والنشر، 1984، ص 55.

⁴ - علياء شكري، بعض ملامح التغيير الاجتماعي الثقافي في الوطن العربي، القاهرة: درا الثقافة للطباعة والنشر، 1983، ص 71.

وفي الأزمنة الحاضرة يتم الزواج الداخلي عادة ضمن الجماعة المصغرة كالحى أو القرية أو القبيلة، كما يتم في غالبية ضمن الطائفة الواحدة، ومن المواضيع التي حظيت بالكثير من الدراسة في هذا المجال ظاهرة الزواج من بنت العم، ويذهب البعض إلى أنه الزواج المفضل تقليدياً عند العرب كما يتضح ذلك من تلقب الزوجة ببنت العم، وهناك شكل آخر وإن كان أقل انتشاراً يظهر في الزواج بين أبناء العمومة والخوالة المتوازية (أي بنات العم والخالة) وهو منتشر بصفة عامة في العالم الإسلامي ولكنه أكثر انتشاراً بين البدو وفي الجزيرة العربية. ويذكر "زهير حطب" أن البدو في الجاهلية عرفوا هذين النمطين من الزواج (الداخلي والخارجي) فيما عبر النمط الأول تميل بعض القبائل إلى الاحتفاظ بوحدتها القبلية وتماسكها الداخلي، على نقيض النمط الثاني، حيث رغبت بعض القبائل الأخرى بتجديد قوتها وتعزيز نفوذها عن طريق توثيق علاقاتها مع الخارج⁽¹⁾، "والجماعات البدوية العربية تفضل الزواج الداخلي، الذي يتم بين أطراف داخل الجماعة نفسها والزواج المفضل هو زواج ابنة العم التي تولد وتتنشأ داخل الجماعة، وهكذا تحتفظ الجماعة البدوية بالشباب الذكور داخل الجماعة فحسب، وإنما تعمل من خلال هذا النظام على دعم علاقتهم مع أعمامهم وهي علاقة تكون قوية أصلاً من خلال رابطة المصاهرة⁽²⁾، فالزواج الداخلي أكثر ضماناً وتجنباً للطلاق في حالة عدم الانسجام وكثرة المشاكل الزوجية، فالزوجة القريبة عكس الزوجة الغربية لا تواجه صعوبات في التكيف مع أنماط الاتصال الاجتماعي بأعضاء تلك العائلة، وخاصة عند إصابة الزوجة، بمرض يحول دون الإنجاب فالزوج يعتبر نفسه مسئولاً عنها، لذا فهو سيحافظ عليها ويعمل على حمايتها، وفي هذا الصدد نصادف أمثلة عربية "أن الظفر لا يخرج عن اللحم"، كما أن القريبة أصبر على ريب الزمن وأن ولدها يجيء كريماً بطبع أهله وأقاربه، العلم بأخلاق الفتاة، فزواج الأقارب يمهد له عادة منذ الصغر بين أولاد العم وأولاد الخال ويتم دون علم الصغار أو وعيهم فتحجز الطفلة منذ ولادتها باتفاق الأبوين معا إذ يعينون لها العريس من الأطفال الذكور، من أبناء عمومتها أو خوولتها، وعندئذ يقطعون سرّة المولود في حضرة هذا الطفل المعني ويقولون في أثناء عملية القطع "قلانة لفلان"

¹ - حليم بركات، مرجع سابق، ص 201.

² - علياء شكري، مرجع سابق، ص 83.

ويقرؤون الفاتحة إلى أن يكتمل نضحهما، ويبلغ سن الزواج ويتم إتمامه بعد ذلك بالإجراءات الرسمية غير المعهودة⁽¹⁾.

إنه الوسيلة للمحافظة على وشائج القرى، وبقاء الروابط الدموية، حيث يشعرون ذلك بالوحدة، وإذا لم يتزوج الرجل بقربته فإنه يبتعد عن أقاربه في المستقبل. ويعتقد بعض الأنثروبولوجيون (الانقساميون) إلى استمرار زواج الداخلي لكونه "يساهم في انقسام الجماعة القرابية من ناحية والتحامها من ناحية أخرى بدرجة كبيرة، إذ يعمل هذا الشكل من الزواج على تشعب أو تجزئة الوحدات القرابية الكبيرة إلى وحدات أصغر فأصغر، وذلك بتوجيه روابط المصاهرة والولاء إلى داخل الجماعة القرابية نفسها فيزداد تماسك استقلالية الوحدات القرابية الصغرى على حساب الوحدات القرابية الكبرى⁽²⁾.

ومن العوامل التي تركز نمط الزواج الداخلي، سهولة التفاوض على أمور الزواج وتوابعه، كقلة المهر الذي يطلبه أهل الفتاة، وذلك لاعتبارات القرابة أو لروابط الدم والمكانة الاجتماعية لبعض الأسر من علم أو مال أو جاه أو نسب فيتبعون الزواج الداخلي الذي يرمي إلى المحافظة على نسب العائلة ومكانتها.

وبفعل من تطور هذه المجتمعات نشأت الحاجة إلى قواعد أخلاقية جديدة، فمنع الزواج ما بين خلف الفرد الواحد، ذلك أن زواج النساء من خارج عائلتهن أي من أفراد القبيلة كان يقوي التحالفات ما بين أفراد المجتمع، بينما كانت النساء اللواتي جلبن من مجتمعات بعيدة أو غريبة غير مقدرات⁽³⁾، و من الأمثلة على الزواج الداخلي نجد "كثير من أقاليم الصين - مثلا- الزواج بين أبناء العمومة أو الخوالة المتقاطعة كأزواج، إلا أن ذلك ليس شرطا مفروضا، فمن الشائع أن يتزوج الأفراد من غير الأقارب، ومع ذلك فإن الزواج من أبناء العمومة أو الخوالة المتقاطعة يؤدي، في المناطق التي يفضل فيها. إلى تمكين العروس الجديدة من التكيف مع الأسرة المشتركة لزوجها بأقل قدر ممكن من الصعوبة والتوتر، كما انه تتيح للأسرة التي ترتبط عن طريق عدد من الزيجات أساسا

¹ - فوزية دياب، القيم و العادات الاجتماعية - بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية - بيروت: ط2، دارالنهضة

العربية للطبعة و النشر، 1980، ص 252.

² - الوحيشي أحمد بييري، مرجع سابق، ص 262.

³ - صابر بوضرغم، مرجع سابق، ص 42.

راسخا لتحقيق التعاون الذي لم يكن من الممكن تحقيقه عن طريق آخر⁽¹⁾، وفي بلاد النوبة الأصلية فرضت أبنية القرابة على أن "يكون زواج الشاب من ابنة عمه أو ابنة خاله التزاما أخلاقيا وواجبا فعليا لا بد منه، الأمر الذي أدى لفترة طويلة من الزمن إلى شيوع شكل ونمط الزواج الداخلي، بل والأكثر من ذلك أن الزواج عند النوبيين كان يبدأ "بالمسماية" وهي الخطوبة المبكرة، حيث كانت العائلة النوبية تعلن بنت فلان "سمية" على ابن فلان وغالبا ما يكون العريس هو ابن العم أو ابن الخال وقد أدى ذلك إلى ازدياد تماسك الروابط القرابية والعائلية⁽²⁾.

2-2- الاختيار الخارجي:

و يسمى الزواج الاغترابي و القاعدة فيه تحتم على الفرد الاختيار للزواج من خارج الجماعة التي ينتمي إليها و أكثر قواعد الاغتراب شيوعا هو تحريم الزواج أو المعاشرة بين المحارم و هي قاعدة منتشرة في كل المجتمعات دون استثناء إلا في نطاق ضيق للغاية و لا يكاد يذكر و الحالات الحاصلة يقول و ستر مارك كانت دائما داخل الأسرة الحاكمة لاعتبارات تتعلق بالحكم و السلطان، أما ماعدا هذا فقد حرمت بعض الشرائع المسيحية خاصة الكنيسة الكاثوليكية في بعض الدول الأوربية الاقتران بين أبناء العمومة، و إن أباحته اليوم فهي لا تحبذه و لا تشجع عليه⁽³⁾.

إن مايميز هذا النظام أنه عكس النظام السابق فيما يخص عملية الإختيار للزواج حيث أن هذا الأخير يسمح للفرد بأن يختار و يتزوج من خارج نطاق الجماعي أو الأسرة أو القبيلة،بمعنى أن الشخص المقبل على الزواج له الحق في اختيار الشريك المناسب له للزواج من خارج الجماعة التي ينتسب إليها و لا تعد قريبة له ،فمجال الاختيار يمكن أن يكون واسعا و غير محدود ، فلقد جاء في دراسة قام بها جاك قودي أن توجيه الزيجات في النظام الغربي أو الشرقي هو زواج داخلي و ذلك للحفاظ على السلالة.لقد سمح اختلاط المرأة بالرجل نتيجة للتغير الاجتماعي و خروج المرأة للعمل بإقامة علاقات بين الجنسين و حدوث استجابات عاطفية من قبيل الحب و الإعجاب مما ساعد على ظهور ما يسمى بزواج الحب ، حيث أصبح كل من الشاب و الفتاة يضع في اعتباره ضرورة وجود عاطفة ايجابية لكل منهما نحو الآخر قبل الزواج، و مع أن لهذا التوجه من التفكير

¹- صابر بوضرغم، المرجع نفسه، ص 72.

²-حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص 155.

³- سامية حسن الساعاتي،مرجع سابق،ص74.

قدرا من الصحة و مع أن للحب و المشاعر و العواطف الإيجابية في العلاقة الزوجية أهميته البنائية و الوظيفية و النمائية في حياة الأسرة و مراحل الزواج المختلفة⁽¹⁾.
وأخيرا يمكن القول أن الاختيار الخارجي للزواج مهما كان فرديا وشخصيا فإنه لا يمكن أن يغفل الاعتبارات الاجتماعية والثقافية في البيئة ولا حتى رغبات الأهل وتوجيهاتهم ومقتضيات المنصب والمكانة الاجتماعية فهذه العوامل الاجتماعية والثقافية والبيئية تكون عوامل هامة حين يختار الفرد شريك حياته، لأن الزواج إذا كان يشبع حاجات فردية عند الزوج والزوجة، فإن الزواج نفسه نظام اجتماعي ثقافي اختص به الإنسان بين سائر المخلوقات، فهو يخضع لما تخضع له النظم الاجتماعية الأخرى وينال صاحبه من قبول وتأييد أو معارضة ورفض بقدر ما يتعامل معه النظام على أساس الأسلوب والطريقة التي حددها المجتمع⁽²⁾.

خامسا: نظريات الاختيار الزواجي:

انشغل الناس منذ القدم بمعرفة الأسس التي يستند إليها في اختيار الزوج لزوجته، وقد انقسم هؤلاء إلى أكثر من فريق بعضهم يرى أن الشبيه يتزوج شبيهه، وفريق آخر يذهب إلى أن الأضداد تتجاذب، وفريق ثالث يرى أن الزواج يتم على أساس التكميل بين الشريكين، وظهرت نظريات علمية تحاول كل منها الإجابة على نفس السؤال، وقد اشترك علماء الاجتماع وعلماء النفس على بلورة هذه النظريات وهناك ثلاث اتجاهات نظرية أساسية عالجت قضية الاختيار الزواجي وهي الاتجاه الاجتماعي الثقافي . الاتجاه النفسي . واتجاه التحليل النفسي .

1- النظريات الاجتماعية الثقافية للاختيار للزواج :

تركز هذه النظريات نظرية التجاور المكاني، نظرية القيمة، نظرية التجانس على الجوانب الاجتماعية والثقافية في ممارسة الاختيار الزواجي.

1-1- نظرية التكافؤ أو التجانس

تقوم هذه النظرية على فكرة أن الشبيه يتزوج الشبيهة، وأن التجانس هو الذي يفسر اختيار الناس بعضهم لبعض كشركاء في الزواج، لا الاختلاف والتضاد، والناس

¹- عائشة أحمد ناصر، التوصل و المحبة و تقدير الذات في العلاقة الزوجية التوافق بين لغة العقل و القلب و

الوجدان، بيروت: الرسالة للطباعة و النشر و التوزيع، 2009، ص66.

²- علاء الدين كفاي، مرجع سابق، ص 422.

بصفة عامة يتزوجون من يقاربهم سنا، ويمائلونهم سلالة ويشتركون معهم في العقيدة، كما يميلون أيضا إلى الزواج ممن هم في مستواهم التعليمي، ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي، وحبذا لو اشتركوا معهم في الميول والاتجاهات وطرق شغل الفراغ والعادات الشخصية السلوكية⁽¹⁾ وتذهب نظرية التجانس إلى أن الاختيار الزواجي يركز في المحل الأول على أساس من التشابه والتجانس في الخصائص الاجتماعية العامة، وأيضا في الخصائص أو السمات الجسمية أي أن يكون هناك تشابه بين الشريكين في الدين والجنس والمستوى الاجتماعي والاقتصادي وفي السن، والتعليم والحالة الزوجية.... إلى جانب وجود تشابه أو تجانس في الطول ولون البشرة.... الخ، وركزت معظم البحوث السسيولوجية المثمرة جهودها في هذا الميدان⁽²⁾.

أ- تكافؤ السن:

و المقصود به هو تناسب سن الزوجين و المؤلف أم يكون سن الزوج أكبر من سن الزوجة و يرجع ذلك من الناحية البيولوجية للنضج الأسرع عند المرأة و من الناحية النفسية تفضيل المرأة للرجل الأكبر سنا لأنها تبحث فيه عن الأمن و الحماية و من الناحية الاجتماعية لكون رب الأسرة و المسئول الأول عنها فيحتاج الى سن أكبر ليصبح مؤهلا لتحمل المسؤولية و المرأة لا تشعر عادة بمسئولية و سيطرة من هو أقل منها سنابل و تشعر بالوصاية عليه خاصة إذا كان الفارق بينهما معتبرا⁽³⁾.

و يذهب (جيرالد ليزلي) الذي ذهب إلى الحكم على أن كل عام تتأخر فيه المرأة أو الرجل في الزواج يقلل من فرص الاختيار حيث يتزوج من هم في فئة عمرية سابقة أو تالية لها حسب الجنس، و كلما اتسعت الهوة ازدادت عملية الاختيار تعقيدا ، و إن كان الإشكال يقع عند المرأة أكثر مما يحصل للرجل بيد أن دراسة (هو لينجشهيدي) توصلت إلى ملاحظة هامة مفادها أن الرجال ما بين 20 و 25 سنة يملون إلى اختيار زوجاتهم من نفس دائرة أعمارهم، و لا يتجاوز الفرق 5 سنوات على أكثر تقدير و بعد هذا السن و حتى 50 سنة يميلون الى الزواج من زوجات صغيرات و بعد هذا يميلون ثانية الى الزواج من زوجات يقاربونهم سنا⁽⁴⁾.

1 - علاء الدين كفاي، مرجع سابق، ص 43

2 - سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 136.

3 - حسين عبد الحميد رشوان، الانثروبولوجيا في المجالين النظري والتطبيقي، مرجع سابق، ص 69-70.

4 - سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 136.

ب- تكافؤ المكانة الاجتماعية و الاقتصادية:

يميل الناس عادة إلى الزواج ممن ينتمون إلى طبقتهم الاجتماعية و الاقتصادية لأنهم يؤمنون أن التكافؤ في هذه المكانة عامل أساسي في نجاح الحياة الزوجية و عادة ما نجد التوافق في الزواج إذا كان كل طرف من الطرفين من ذوي المستوى الاجتماعي الاقتصادي المتقارب أما إذا كان هناك تفاوت معتبر فإن هذا التفاوت عادة ما يطرح شبه استغلال الطرف الأدنى للطرف الأعلى مستوى⁽¹⁾، ففي دراسة أجريت بجامعة ميتشجان الأمريكية أظهرت أن معايير الأندوجامية أي الزواج من داخل الطبقة واضحة بين الطلبة فعند إجراء المقابلات شخصية مع المتزوجين منهم تبين أن الذين ينتمون إلى عائلات عالية المكانة و أسر غنية يفضلون الزواج من فتيات أسرهم من نفس المستوى المهني والاقتصادي والطبقي والنفوذ والسلطة، ونفس النتيجة عند الطلبة من الطبقة المتوسطة وأبناء الموظفين و الطبقة الفقيرة، و أن الأفراد يحاولون الزواج من الطبقة الاجتماعية والاقتصادية الأعلى بما يعرف بالتداخل الطبقي، إنما يسعون الى الحصول على الأفضل الصفقات على المستوى المادي و الاجتماعي⁽²⁾.

و في دراسة (لهنت) توصلت إلى نفس النتيجة فيما يتعلق بمن ينتمون إلى نفس المكانة الإجتماعية و الاقتصادية ماعدا حالات نادرة جدا ، مما يدل على نسبة عالية من الزواج الطبقي الداخلي لكن النتيجة مختلفة فيما يتعلق بالطبقات المتوسطة و النادرة و الدنيا حيث يتطلع هؤلاء إلى الزواج بمن هم أعلى منهم مستوى بنسبة 50 % بين العمال الشبه مهرة و غير المهرة، غير أن الزيجات الخارجية التي وقعت عند هؤلاء العمال تميل إلى تكون بين شركاء من طبقات اجتماعية و اقتصادية متقاربة و أن الفواصل بينها لا دلالة لها معتبرة⁽³⁾.

1-2- نظرية التجاور المكاني:

للتقارب المكاني أهمية في الإختيار للزواج و معناه أن يختار الفرد شريكه من مجاله الجغرافي حيث تكون الفرصة أكبر للإحتكاك و إتاحة الفرصة للتعرف عن طريق الزمالة في العمل أو الدراسة أو الجيرة و نظرية التقارب المكاني متجسدة خاصة في المجتمعات المحلية أو المجتمعات الواسعة التي تتميز بوسائل الاتصال السريعة

1- حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة و المجتمع، مرجع سابق، صص 70-71.

2- السيد عبد العاطي و آخرون، مرجع سابق، ص 36.

3- سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 182.

والمتمتورة⁽¹⁾، فالناس يختارون من لهم فرصة التواصل و الاختلاط بهم و يؤكد وولر أن الفرد لا يختار زوجته من بين كل من يمكن الزواج منهن، بل أنه يختارها فقط من بين مجموعة نساء يعرفهن⁽²⁾.

ويرى صاحبي مدرسة شيكاغو "بيرجس ولوك" أن العزلة المكانية تجمع أناسا متشابهين أكثر منهم مختلفين، "فالتجانس يتولد إذا عن طريق القرب المكاني، لأن الناس يعيشون، ويتعبدون ويعملون ويدرسون في مكان واحد، يتعارفون وسرعان ما يتألفون ويتزوجون، أي أن أصحاب هذه النظرية يرون أن عملية الاختيار للزواج تتم في نطاق جغرافي محدد، يكون بمثابة مجال مكاني يستطيع الفرد أن يختار منه وهو ما يطلق عليه الفرصة الأيكولوجية للاختيار⁽³⁾.

و من بين الدراسات التي تناولت التجاور المكاني للاختيار للزواج دراسة (جيمس بوسارد) في الثلاثينات من القرن الماضي ، و الذي يعد أول من أثار هذه النقطة و قد اعتمد في دراسته على 5000 بطاقة زواج حيث أظهرت النتائج أن 51.9 % من الأزواج كانوا يقيمون متجاورين بفصل بينهم 20 عمارة سكنية و أن 12.6% كانوا يقيمون في نفس العنوان و كانت الصلات المتكررة و الدائمة للجيرة تلعب دورا هاما في العلاقات العاطفية التي تنتهي بالزواج و لم تقتصر العلاقات على التجاور المكاني داخل المدينة الواحدة ، فقد أكدت دراسة أجريت في ثلاثة مقاطعات أن عدد الأزواج الذين ينتمون الى نفس المقاطعة تراوحت نسبتهم بين 58% و 65%⁽⁴⁾.

ويحاول هذا الاتجاه أن يقدم تفسيرات علمية، إذ يفترض أن الفرد عندما يختار للزواج فإنه يختار أو يميل للارتباط بشخص يعرفه، سواء في المدرسة أو في العمل، حيث تكون الفرصة أكثر للاحتكاك بأفراد الجنس الآخر، وهكذا يرى أصحاب هذه النظرية أن التقارب المكاني ما هو إلا عاملا من العوامل التي تساهم في إتمام الزواج، وليس عاملا محددًا، أي لا يحدد فردا بعينه ليختاره الشخص المقبل على الزواج بل يحدد فقط مجال الصالحين للزواج.

¹ - إلهام أحمد طه، المشكلات الاجتماعية و الفردية المترتبة عن الزواج المختلط، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، 2006، ص 26.

² - سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 184.

³ - الوحيشي أحمد بييري، مرجع سابق، ص 384.

⁴ - سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 184.

1-3- نظرية القيمة:

تركز هذه النظرية على أن الاختيار للزواج (أو الانجذاب) بين الأفراد يكون أكثر سهولة عند أولئك الذين يتشاركون نفس القيم، والقيم تعبر عن تنظيمات لأحكام عقلية إنفعالية معمقة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني وأوجه النشاط، والقيم تعبير عن دوافع الإنسان وتمثل الأشياء والمعاني والأشخاص التي توجه رغباتنا واتجاهاتنا نحوها، واهتم "جومز" بالبحث عن دور القيم وتأثيرها على الاختيار الزوجي، إذ يرى أنه يمكن أن نفكر في قيم الشخص، على أنها تنتظم في نظام متدرج ويرجع ذلك إلى الأهمية المتفاوتة التي وضعها الإنسان، وأسبغها على الأشياء المختلفة، وهكذا نجد أننا نتحدث عن نسق من القيم، أو نسق قيمي، فالقيم التي تعد شديدة الأهمية بالنسبة لشخص معين، نجدها تحتل مركز الصدارة والأولوية في ذلك النسق، كما أنها تتجلى في صورة رد عاطفي واضح، قوبلت بأي نوع من التحدي، ونتيجة لهذا الجانب العاطفي، فإنه يبدو منطقياً أن الفرد سوف يختار رفاقه بما فيهم شريكه حياته، من بين هؤلاء الذين يشاركونه، أو على الأقل يقبلون قيمه الأساسية، لأن الأمان العاطفي يكمن في ذلك⁽¹⁾.

وربطت هذه النظرية بين القيم والتجانس بأنواعه المختلفة، سواء تعلق ذلك بالتجانس من حيث البيئة الجغرافية أو الخلفية الاجتماعية أو الطائفة الدينية، فهذا التجانس يولد لدى الشخص خبرة اجتماعية معينة للحياة، ويسبغ آراءه وقيمه وأحكامه على عالم الأفراد، انطلاقاً من خلفيته الاجتماعية تلك، وهكذا يرى أنصار هذه النظرية أن الميل إلى التجانس هو في المحل الأول انعكاس لرغبة كل شخص سواء أكانت شعورية أو لا شعورية، في التعامل والارتباط مع أناس يشتركون معه في قيمه الأساسية، وباختصار فإن هذه النظرية تفرض أن⁽²⁾:

✓ الأشخاص الذين يشتركون في نفس الخلفيات الاجتماعية يتعلمون ويحافظون على نفس القيم.

✓ إن الأفراد ذوي القيم المتشابهة يتم بينهم اتصال وتفاعل اجتماعي فعال، وينشأ بينهم القليل من الاختلاف والتصادم والمشاكل. إن هذا التفاعل الفعال الخالي من المشاكل يجعل كل فرد يشعر بالرضا عن نتائج علاقاته بالفرد الآخر.

¹ - الوحيشي أحمد بييري، المرجع نفسه، ص 174.

² - سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 136.

يتضح لنا من خلال هذا العرض تقارب كل النظريات الاجتماعية الثقافية في تحليل العوامل المؤثرة على عملية الاختيار الزواجي، وذلك من خلال إبراز أثر العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على بلورة شخصية الفرد، فالرواسب الثقافية التي ترسبت في فكر وسلوك الفرد منذ الصغر، تصبح موجّهات للسلوك، بما في ذلك الاختيار الزواجي⁽¹⁾.

2- النظريات النفسية للاختيار للزواج

2-1- نظرية الحاجات المكملّة:

تركز هذه النظرية إلى فكرة أن الأضداد تتجذب إلى بعضها ، بمعنى أن الشخص يجذبه الشخص الذي يختلف عنه في الخصائص و هذا ما عبر عنه روبرت ونش بنظرية الحاجة المكملّة في دراسته لعملية الاختيار في الزواج حيث حدد مفهوم الحاجة بأنه قوة تنظم الإدراك الحسي ووعي الذات و الناحية العقلية و الرغبة و الإرادة وأوضح أن كلمة مكملّة ترادف كلمة إشباع الحاجة و هي حالة يحدث فيها أن الحاجات تشبع عن طريق التفاعل مع شخص آخر، فالإنسان حسب ونش ينجذب إلى إنسان آخر رجل إلى امرأة أو العكس في حالة أن الشخص الآخر قد يظهر وعدا أو ميلا أو أملا في أن يشبع له حاجاته النفسية، فكل فرد يسعى إلى اختيار الشريك المناسب الذي يمدّه بأكبر قدر من حالة الإشباع و الرضا و يتم إشباع الحاجات النفسية و الاجتماعية عن طريق اختيار شريك للحياة تكون خصائصه الشخصية عكس و لكنها مكملّة لخصائصه هو ، فإذا كان الشخص يتمتع بشخصية تتصف بالخضوع و الاستسلام فإنه يبحث عن شريك قوي الشخصية يمكن أن يقوم بالسيطرة عليه و هكذا² تعرف هذه النظرية النفسية باسم نظرية **الحاجات التكميلية**، وقد استخدم "وينش Robert. Winch" نظرية الحاجة المكملّة لدراسته لعملية الاختيار الزواجي، وقد بلور وينش نظريته في النقاط التالية:

يسعى كل فرد في عملية الاختيار الزواجي إلى اختيار الشريك المناسب الذي يمدّه بأعلى حد من حاجة الإشباع والرضا، وقد بنيت هذه النظرية على مصطلحين أساسيين وهما:

¹- الوحيشي أحمد بيري، مرجع سابق، ص 353.

²- عبد الفتاح موسى، **البناء الاجتماعي للأسرة**، بدون بلد:المكتب العلمي للنشر و التوزيع، 1998، ص ص

الحاجة: وهي تلك القوة التي تنظم الإدراك الحسي ووعي الذات والناحية العقلية والرغبة والإرادة.

المكاملة: وتراد كلمة إشباع الحاجة، وهي حالة يحدث فيها أن يشبع الفرد حاجاته من خلال تفاعله مع شخص آخر.

2-2 نظرية الشريك المثالي:

يرى رائد هذه النظرية "كريستنسن" أن الناس منذ طفولتهم المبكرة حتى وقت زواجهم يكونون صورة أو فكرة معينة عن ما يودون أن يكون عليه شريكهم في الحياة، وتسهم المؤثرات المحيطة بالفرد في تكوين هذا المفهوم، وعندما يتم تكوينه فإنه يلعب دورا هاما ومؤثرا في عملية اختيار الشريك، وغالبا ما يحمل كل فتى وكل فتاة من أيام الدراسة صورة مبدئية في خياله لفتاة أحلامه أو فتى أحلامها وأحيانا ما تكون هذه الصورة واضحة بلامحها في ذهن صاحبها وأحيانا ما لا تكون واضحة تماما وأحيانا ما تكون على نحو سلبي بمعنى أنها تتضمن السمات التي لا يرغب الفرد أن تتوافر في شريك حياته.

و يؤكد (ستروس) صاحب الأعمال الرائدة في هذا المجال أن الصورة الوالدية و الحاجيات الشخصية يؤثرات تأثيرا كبيرا في عملية الاختيار للزواج و قد جاءت نتائج بحثه أن 80% من مفردات العينة كانت في خيالهم فتى أو فتاة أحلام و أن 14.5% من قالوا أن هذه الصورة كانت في اللاشعور وأن الصورة غامضة عند البعض لم تتشكل تشكلا كاملا، و أن كر البعض وجودها وصرح 50% من المفردات بأنهم يعقدوا مقارنات بين الشريك الفعلي و النموذج الذي في خيالهم، و أوضح 50% أنهم قاموا بهذه المقارنة بالفعل⁽¹⁾.

3- نظريات التحليل النفسي في الاختيار للزواج:

لكن ما يعاب على نظرية فرويد هو تطبيقها على المرضى العصائيين، وهذا لا يفيد كثيرا في موضوع اختيار الزواج، حتى نكون بصدد نظرية عامة تفسره، بحيث يمكن أن نستخدمها استخداما عاما لا يصدق فقط على الأنماط الغيرية أو النرجسية لفرويد ولا على العصائيين فقط لكن على الناس جميعا مهما اختلفت شخصياتهم، كما تجدر الإشارة إلى أن نظرية فرويد في الاختيار للزواج لا بد أن تؤخذ بشيء من التحفظ والحد، لأن

¹ - سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 249.

فرويد لم يجمع آرائه وملاحظته في نظرية عامة للاختيار للزواج إنما تعبر عن رأي فرويد في هذا الموضوع.

3-1- نظرية الصورة الوالدية:

ومن روادها " Anselme Strauss " وهي نظرية فرويد في الأصل وحاول هذا العالم اختبارها على أرض الواقع، حيث يذهب إلى اعتبار أن صورة الوالد أو الوالدة تلعب دورا جوهريا في عملية اختيار الشريك، فطبيعة العلاقة الانفعالية الأولى في الطفولة المبكرة مع الأشخاص المقربين و بفضل الاتصال و الاحتكاك تشكل شخصية الطفل فتحدد سماته و انفعالاته و عند كبره يميل الى معايشة و إحياء تلك العلاقة المشبعة من جديد و إذا لم تكن كذلك فهو يرغب في إشباعها مع شريكه⁽¹⁾، ويرى هذا العالم بأن طبيعة العلاقات الانفعالية الأولى للطفل هي التي تشكل شخصيته، فعن طريق الاتصال بين الطفل والمحيطين به في طفولته المبكرة يتعلم كيف يحب وكيف يكره، وكيف يرغب وكيف يحسد وكيف يتجنب وكيف يقبل، ويكون الطفل علاقة عاطفية وثيقة مع أحد الأشخاص المهمين في طفولته المبكرة، وعادة ما يكون الأب بالنسبة للطفلة، وتكون الأم بالنسبة للطفل الذكر، وقد يكون العكس، والمهم أن الطفل ذكرا كان أم أنثى عندما يكبر فإنه يميل إلى إعادة تلك العلاقات وإحيائها.

وقد اختبر (ستروس) هذه النظرية فتوصل الى نتائج مفادها أن التشابه بين أحد الوالدين و الشريك تتجلى في الخصائص الجسمية و الخلقية و الفكرية، كما توصل الى أن التشابه في الصفات الجسمية هو أقل العوامل تأثيرا في الاختيار بيد أنه ليس شرطا أن تكون صورة الوالد من الجنس المخالف هي المؤثرة بل قد تكون صورة مؤثرة هي صورة الوالد من نفس الجنس⁽²⁾.

3-2- نظرية الحاجات الشخصية:

تذهب هذه النظرية إلى القول بأن هناك حاجات شخصية محددة تنمو لدى الناس نتيجة لخبرات وموافق معينة يمرون بها، وأن هذه الحاجات تجد الإشباع الملائم لها في العلاقة الحميمة التي تتبلور في الزواج و حياة الأسرة، وتتركز معظم هذه الحاجات حول الرغبة في التجاوب، وتشمل الرغبة في الأمان الانفعالي والتقدير العميق والاعتراف وكثيرا ما تكون هذه الحاجات تكميلية بالنسبة للشريكين، ويلاحظ على هذه النظرية أنها تشبه

¹ - إلهام أحمد طه، مرجع سابق، ص 27.

² - سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 242.

إلى حد كبير النظرية التكميلية في الحاجات، وأوضحت الدراسات أن الأنثى تعبر عن حاجاتها إلى شخص يحبها وجدير بثقتها ويبيدي عاطفة نحوها، ويفهم مزاجها وأحوالها ويساعدها في اتخاذ القرارات الهامة، والفتى يحتاج إلى أنثى تخدمه وتقدر ما يرغب في تحقيقه وتتجاوب مع طموحه وتقدره كما هو.

3-3- نظرية العوامل اللاشعورية:

إن جوهر نظرية "لورنس كيوبى Laurence. S.Kubie" والتي تندرج ضمن نظريات التحليل النفسي في الاختيار للزواج هو أن المصدر الرئيسي للتعاسة الزوجية، بين الرجل وزوجته يكمن في المفارقات التي توجد بين مطالبهما الشعورية واللاشعورية، تلك المطالب المتصلة بعلاقة كل منهما بالآخر وبالزواج بوجه عام، وتظهر تلك المفارقات أول ما تظهر في مرحلة اختيار الشريك، ثم تنمو بعد ذلك مع تقدم علاقتهما⁽¹⁾.

ويظهر دور العوامل اللاشعورية في دفع الفرد للزواج بمن يشبهه تماما أو في اختياره بمن لا يشبهه مطلقا، ويتوقف ذلك على محتويات اللاشعور، ويحدث هذا كثيرا بين العصائبيين عندما يختارون العصائبيين مثلهم علما بأن عصاب الشريك لا يلغي أو يعالج عصاب الفرد بل إنه يضيف عصابا على عصاب ويعقد المشكلة، ومثل هذه العوامل اللاشعورية تؤثر على الشاب الذي يبحث ليس على زوجة فقط ولكن على أم في شخص الزوجة، فإذا ما أوقعه حظه في فتاة غير ناضجة أيضا وتبحث ليس عن زوج شريك ولكن عن زوج أب، ويبحث كل واحد منهما عن شيء يفقده ويأمل أن يجده عند الطرف الآخر، والاختيار السليم حسب هذه النظرية ليس أن يختار الفرد شريكا يناسبه في الميول والاتجاهات والعادات والقيم ويتوافق معه، وإنما عليه أن يختار . يستبصر . في شريك حياته دوافعه الشعورية واللاشعورية لأنه هو السبيل الأنجح الذي يناسبه⁽²⁾.

كان هذا عرضا موجزا ولكنه ضروري لفهم الأسس التي تتبنى عليها عملية الاختيار الزوجي، وقد تبين أن هذه العملية ممارسة . نفسية اجتماعية تخضع لعدة عوامل متعددة ومتداخلة، ثقافية منها واجتماعية ونفسية واقتصادية، وهذا ما يجعل هذه العملية مميزة من مميزات كل مجتمع وكل عصر .

¹ - إلهام أحمد طه، مرجع سابق، ص 27.

² - سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 260

سادسا: معايير الاختيار للزواج في الشريعة الإسلامية:

تمتاز الشريعة الإسلامية بوضوح مقاصدها و غاياتها في الأحكام ،فقد رأينا سابقا الغاية من الزواج في الإسلام في تحقيق السكن و المودة و الرحمة و حفظ النوع الإنساني من الانقراض ...الخ، و لتحقيق هذا المقصد فقد عني الشارع الحكيم بتحديد مجموعة من الصفات في كل من الرجل و المرأة لتحقيق حياة زوجية و أسرية مستقرة ، لأن حسن اختيار كل من الزوجين لشريك حياته ينتج عنه أسرة قوية متماسكة ، "لأن الزواج قضية اجتماعية كبرى فما ينشأ عن سوء الاختيار من شقاق و نزاع و انشطار للأسرة و تفككها لا تعود آثاره على الزوجين فقط بل يمتد إلى سائر المجتمع⁽¹⁾.

1- معايير اختيار الزوجة في الشريعة الإسلامية:

وضعت الشريعة الإسلامية مجموعة من الصفات في اختيار الزوجة ،و حذت لو يضعها كل زوج نصب عينيه في اختيار الزوجة الصالحة ؛ التي يستطيع أن يجد معها الراحة و الاطمئنان و السكن النفسي و العاطفي ،انطلقنا في تصنيف هذه المعايير و الأحكام من قوله صلى الله عليه و سلم : "تنكح المرأة لأربع ،لمالها،ولحسبها،و لجمالها ،و لدينها فأظفر بذات الدين تربت يداك". رواه الجماعة إلا الترمذي صححه و رواه بصيغته.

فالزوجة شريكة الزوج و مستودع أسراره و محضن أولاده ، و عنها يرثون كثيرا من المزايا و الصفات و في أحضانها تتكون عواطف الطفل و تتربى ملكاته ، و يتلقى لغته و يكتسب كثيرا من تقاليد و عاداته و يعرف دينه و يتعود السلوك الاجتماعي⁽²⁾، فاختيار الزوجة يحتاج الى التروي و التريث و التفكير بجدية ، و استشارة أهل المعرفة والخبرة، و بذل الجهد في البحث عن الشريك المناسب، الذي يعينه على إكمال مشوار حياته بهدوء و استقرار حياة زوجية ناجحة تسودها الألفة والمودة والمحبة والانسجام⁽³⁾.

1-1- معيار الدين

يشكل الدين في حقيقته المقصد الأساسي من استخلاف الإنسان على الأرض ، و هذه الخلافة لن يساء إليها إلا عند ظلم الإنسان وطغيانه و ابتعاده في منهجه و تفكيره و

¹ - مرسي أكرم رضا، قواعد تكوين البيت المسلم-أسس البناء و سبل التحصين-مصر: دار الإسلامية للتوزيع والنشر، 2004، ص165.

² - رشا بسام ابراهيم زريقة، عوامل استقرار الأسرة في الإسلام، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، 2010، ص31.

³ - نايف أحمد الرجوب، أحكام الخطبة في الفقه الإسلامي، عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2008، ص61.

طريقة حياته عن وحي السماء فلا غرابة أن تكون الصفة الأولى المفضلة في اختيار الزوج لزوجته من واقع الدين الإسلامي ألا وهو معيار التدين، فهذا المعيار يعد أساسيا أثناء عملية الاختيار للزواج لأن المرأة ذات الدين أعظم ثروة يجنيها الإنسان لأنها ستكون نعم الملاذ و نعم النصير لزوجها و نعم المؤمنس لوحشة نفسه مما قد يتعرض له، علاوة على أن تدينها سيجعلها تصون نفسها و تعلي من قدرها و قدر زوجها، و تعطي للمجتمع من خلاله جيلا صالحا⁽¹⁾، قال تعالى: "الخبيثات للخبيثين الخبيثون للخبيثات والطيبات للطيبين و الطيبون للطيبات" (سورة النور الآية 26)، أما عن ذات الدين فقد قال تعالى: "فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظه الله" (النساء الآية 24)

فمن طبيعة المؤمنة الصالحة ، ومن صفاتها الملازمة لهل بحكم إيمانها وصلاحها أن تكون قانئة مطيعة و القنوت: الطاعة عن إرادة و توجه و رغبة و محبة ، لا عن قسر و إرغام و ثقلت و معاضلة؛ و من ثم قال :قانتات و لم يقل طائعات ،لان المدلول اللفظ الأول نفسي و ظلاله ندية {...} هو هذا هو الذي يليق بالسكن و المودة والستر و الصيانة بين شطري النفس الواحدة في المحضن الذي يرضى الناشئة ، ويطبعهم بجوه و أنفاسه و ظلاله و إيقاعاته، و من طبيعة المؤمنة الصالحة و من صفاتها الملازمة لها- بحكم إيمانها و صلاحها كذلك- أن تكون حافظة لحرمة الميثاق الغليظ بينها و بين زوجها في غيبته و بالأولى في حضوره -فلا تبيح من نفسها ما لا يباح إلا من نظرة أو نبرة، فما بالك العرض و الحرمة-بحكم أنه الشطر الآخر للنفس الواحدة⁽²⁾.

و يعتبر التدين و الصلاح من أهم المعايير و الأسس التي تختار بها الزوجة لعدة أسباب⁽³⁾:

• الزوجة الصالحة خير متاع الدنيا و الآخرة،{...} لأنها تعرف حق زوجها فتقوم بواجبها و تبذل كل جهدها في مرضاته ، و تقوم بحق أولاده و تنشئهم تنشئة صالحة على التقوى و الدين و حسن الخلق و هي تعرف حق الله فتقوم بواجبها تجاهه و تعين زوجها على طاعته و تحفظ زوجها في عرضه و ماله.

¹ - عبد الفتاح كباره، الزواج المدني-دراسة مقارنة-مرجع سابق، ص 219.

² - سيد قطب، في ظلال القرآن، القاهرة: ط 23، ج 2، دار الشروق للطباعة و النشر، 1994، ص 652.

³ - عبد الكريم زيدان، المفصل في أحكام المرأة، بيروت: ج 6، مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر والتوزيع،

- الزوجة الصالحة تعين زوجها على نصف دينه، لقوله عليه الصلاة و السلام: "من رزقه الله زوجة صالحة فقد أعانه على شطر دينه فليتق الله في الشطر الثاني" فهي تعينه على طاعة الله من جهة و تصونه و تحفظه من الانحراف و الزلل من جهة أخرى.
- الاختيار على أساس الدين يحقق دوام العشرة و الألفة، ذلك أن معيار التدين يزداد مع العمر بخلاف بقية المعايير الأخرى .
- من أعظم فوائد التدين للزوجة أنه يجعلها تقف عند حدود الله في الرضا و الغضب ويكبح جماحها و يحد من غضبها و شهوتها فهو علاج ناجح لشفاء النفوس، وواق لها من فساد
- الخلق و الترددي في مهاوي الرذائل⁽¹⁾.

1-2-الجمال و حسن الوجه:

صحيح أن المرأة الحسنة تملك القلب و تتجذب نحوها النفس و تستبد بالمشاعر و الأحاسيس، و تجعل المرء أيضا يغمض البصر عما عسى أن يكون فيها من نقص معنوي لكن سرعان ما يفيق الزوج من سكرة الهوى و الجمال فيدرك الحقيقة المنشودة من وراء الزواج⁽²⁾.

إن الجمال بالنسبة للمرأة مطلوب ، بل هناك إشارات في الكثير من المواقع و لاسيما في الأحاديث النبوية الشريفة، فعن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قيل لرسول الله صلى الله عليه و سلم: أي النساء خيرا؟ قال: "التي تسره إذا نظر، و تطيعه إذا أمر، و لا تخالفه في نفسها و مالها بما يكرهه" (رواه النسائي).

فالجمال مرغوب فيه و مطلوب شرعا؛ لان جمال الزوجة أدعى إلى إكتفاء زوجها بها، و دوام عشرته الحسنة لها، و أبعد له عن التطلع لغيرها⁽³⁾، فعن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم "لا تزوجوا النساء لحسنهن، فعسى حسنهن أن

¹ - محمد مهدي الاستنبولي، تحفة العروس، ط4، بيروت، مطبعة بساط للنشر و التوزيع، بدون سنة، ص42.

² - محمد الصالح صديق، نظام الأسرة في الإسلام، ط1، الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 1999، ص35

³ - أكرم رضا، على أعتاب الزواج، مصر: دار ألفا للطباعة و النشر، 2005، ص40.

يرديهن، و لا تزوجهن لأموالهن فعسى أموالهن أن تطغيهن، و لكن تزوجهن على الدين و لا أمة خرماء سوداء ذات دين أفضل" (رواه ابن ماجة)

و يقول الإمام الغزالي رحمه الله في هذا الصدد: "و ما نقلناه من الحث على الدين، و أن المرأة لا تتكح لجمالها ليس زجرا عن رعاية الجمال، بل هو زجر عن النكاح لأجل الجمال المحض مع الفساد في الدين فإن الجمال وحده في غالب الأمر يرغب في النكاح و يهون من أمر الدين، و يدل على الالتفات إلى معنى الجمال، و أن الألفة و المودة تحصل به غالبا، و قد ندب الشرع إلى مراعاة أسباب الألفة و لذلك استحب النظر فقد أمر النبي صلى الله عليه و سلم المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أن ينظر إلى من خطبها عندما قال له: "أذهب فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما" (رواه الترميذي) أي يؤلف بينها⁽¹⁾.

1-3- الاختيار على أساس المال:

من خلال حديثه صلى الله عليه و سلم فإنه من معايير اختيار الزوجة المستقبلية معيار المال و يدل على أن أساس اختيار هذا الزوج هو أساس مادي لا أكثر ، فالزوجة ذات المال تساعد الزوج في مصاريف المنزل و النفقة أو تكون له عون في توسيع نختلف مشاريعه و في حل بعض الأزمات التي تصيب المنزل بموافقة الزوجة لكنه في المقابل نهى الرسول صلى الله عليه و سلم من الاختيار على أساس المال وحده بل حبذا لو اجتمعت معه صفة الدين باعتبار أن ذات المال كثيرا ما تغتر على زوجها بغناها وتحس في قرار نفسها أنها أفضل منه خاصة إذا كان الزوج أقل منها في المال .كما أن الرجل الذي يذهب إلى امرأة لكي يتزوجها طمع في مالها و ثروتها يقع دون أن يدري أسيرا في يد زوجته و لا يشعر بالسكينة و راحة البال و هدوء الأعصاب ، فقد يتوفر له المال الذي يطلبه لكن يقع كل ذلك على حساب كرامته و كبريائه⁽²⁾ و قد تمنع المرأة زوجها من مالها تبخل عليه و خاصة إذا لم يحسن عشرتها و رأت منه ما يريبها حيث يلجأ الزوج في هذه الحالة أحيانا إلى ممارسة الطرق الغير شرعية للحصول على المال كتهديد الزوجة أو العمد إلى سرقتها أو حتى ضربها، فالزواج شراكة روحية لا صفقة تجارية لأن الهدف منه قبل كل شيء أن يسكن كل من الزوجين إلى الآخر مساكنة الأرواح و القلوب و المشاعر لقوله تعالى: "و من آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا

¹ - رشا بسام ابراهيم زريفة، مرجع سابق، ص35.

² - عبد المنعم قنديل، لماذا نتزوج؟، الجزائر: دار الشهاب للطباعة و النشر و التوزيع، 1987، ص16.

لتسكنوا إليها و جعل بينكم مودة و رحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون" (سورة الروم الآية 21)

و لعل الذين يتزوجون المرأة من زاوية ما تملك من مال أو ما يتحول إليها من ميراث الآباء هم جد مخطئين لأن زواجهم قائم على أساس أنه باب من أبواب الرزق ، و يجهلون قول الرسول صلى الله عليه و سلم : "...و من تزوجها لمالها لم يزد الله الا فقرا..." رواه البخاري⁽¹⁾ ، و لم يكتف عليه الصلاة و السلام في جعل الاعتبار للاختيار على أساس المال و الجمال و النسب ، الدين بل قد أشار في أحاديث عدة إلى عدة عوامل أخرى اعتبرها أيضا من الأسس التي تبني عليها المودة و توطد العلاقة بين الزوجين أكثر كما أن من خلالها يكون النسل سليما و قد حددها في ثلاثة صفات و هي البكورة ، البعيدة أو الغربية ، الولود الودود.

1-4- البكورة:

تعتبر البكورة كصفة جاذبة للزواج من المرأة يظهر هذا في تفصيل الزوج غالبا البكر عن الثيب إلا في حالات خاصة ، و يبدو ان لهذا الاختيار أصلا دينيا تحول إلي اتجاه اجتماعي يأخذ الناس به دون معرفة أصله ، وهو ان الأبكار غالبا ما تتوثق بهن الصلة ، و تدوم معهن العشرة وهن اقرب للتدريب والرضا إذ اخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما قال : " عليكم بالأبكار فانها أعذب أفواها وانتق أرحاما ، وارضى باليسر " (وراه البخاري ومسلم والترمذي⁽²⁾).

كما يستحسن الإسلام اختيار المرأة البكر للزواج ، ففي حديث جابر: "يا جابر تزوجت بكرا أم ثيبا؟ قال: ثيبا، فقال هلا تزوجت بكرا تلاعبها و تلاعبك" رواه الجماعة، وعند البخاري زيادة " و تضاحكها وتضاحكك"، وفي رواية أخرى لأبي عبيد "تداعبها وتداعبك". كما أن كون البكر تعتاد عن الأئس والألفة بأول إنسان تكون في عصمته تلتقي معه ، بعكس المرأة الثيب فقد لا تجد في الزوج الثاني الألفة التامة والمحبة المتبادلة والتعلق القلبي الصادق للفرق الكبير بين أخلاق الأول ومعاملة الثاني⁽³⁾ ، و يطلق علي

¹ - نبيل توفيق السمالوطي، مرجع سابق، ص 199.

² - محمد محدة ، مرجع سابق، ص 13.

³ - ناصح علوان ، المرجع السابق ، ص 40

هذا النوع من النساء بصفة "المرأة الحنانة" ولقد اجمع العلماء علي إن هذه الصفة من الصفات المنبوذ الاقتران بها (1) .

*كما أن تفصيل البكر علي الثيب حماية للأسرة من أن ينغص عيشها ويوقعها في حبال الخصومات في حالة ما إذا كانت المرأة ثيبا ،وفي هذا السياق تروي السيدة عائشة قائلة: قلت يا رسول الله لو نزلت واديا فيه شجرة قد أكل منها ، وشجر لم يؤكل منها ، فأيهما ركنت بعيرك :قال في التي لم يرتع منها ،"رواه أبو داود والنسائي(2).

ولكن في الكثير من الحالات ما تقتضي ظروف الحال أن يتزوج بغير البكر كمن تتوفي له زوجته وتترك له أولادا ، أو قد يكون كبيرا في السن فلا مانع من زواجه بالثيب،إذا قال عليه الصلاة والسلام لجابر هل تزوجت ؟ قال جابر : نعم قال (ص) بكرا ام ثيبا ؟قال ثيبا فقال له : فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك ،فقلت يارسول الله إن عبد الله قد مات وترك سبع بنات فجئت بمن تقوم عليهن قال : فدعي لي "رواه ابراهيم الحزبي" ،من خلال هذا العرض البسيط لجملة من الأحاديث لتبين لنا ما للبكورة من دور كبير في تحقيق الألفة والانسجام بصورة اكبر بين الزوجين .

و قد ذكر الغزالي ثلاث فوائد للبيكاره هي:

- أن تحب الزوج و تألفه فيؤثر معنى الود و الطباع مجبولة على الأنس بأول مألوف وأما التي اختبرت الرجال و مارست الأحوال، فربما لا ترضى ببعض الأوصاف التي تخالف ما ألفته من زوج آخر.
- أن ذلك أكمل في مودته لها، فإن الطبع ينفر من التي مسها غير الزوج نفرة ما،وذلك يثقل على الطبع مهما يذكر و بعض الطباع في هذا أشد نفورا.
- أنها لا تحن الى الزوج الأول، و أكد الحب ما يقع مع الحبيب الأول غالبا(3).

¹-المرأة الحنانة : التي تحن الي زوج اخر او ولدها من زوج اخر ، وهذا ايضا مما يجب اجتنابه يقول في هذا الصدد العرب قديما : لاتنكح من النساء لستهة: الانانة ،المنانة،الحنانة،الحداقة،البراقة،الشرافة،كما نهى الياس عليه السلام عن التبتل فقال لا تنكح اربع من النساء : المختلعة ، المبارية،العاهرة،الناشر.

²-محمد محدة، مرجع سابق ،ص 12.

³- رشا بسام ابراهيم زريفة،مرجع سابق،ص39.

1-5- الولود الودود:

من الصفات التي يستحسنها الإسلام في اختيار المرأة أن تكون ولودا لأن هذا المقصد يعد أساسيا و غاية من غايات الزواج فهو التكاثر وزيادة النوع البشري و هو المعيار الاجتماعي ، يشير رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في أحاديث عدة إلى أهمية الاقتران بالولود الودود لأنه يحقق المقصود من الزواج وهو التناسل وبذلك فهو يفضلها عن ذات الجمال والحسب التي لا تلد ، فقد أشار إلى ذلك ما روي معقل بن يسار قال جاء رجل إلى النبي (ص) فقال له : إني أصبت امرأة ذات حسب وجمال وإنما لا تلد افاتزوجها ؟ قال له الرسول (صلى الله عليه و سلم): لا، ثم أتاه الثانية ثم سأله فنهاه ثم الثالثة فقال له (صلى الله عليه و سلم): تزوجوا الولود الودود فإنني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة" رواه ابن ماجة .

وقد يتساءل البعض منا كيف تعرف الولود خاصة إذا كانت بكرا؟
سلامة بدنها.

قياسها على مثيلاتها من أخواتها و عماتها و خالاتها.

بالفحص الطبي المتيسر في هذا الزمان.

قد تكون ذات أولاد من قبل زواجها الجديد⁽¹⁾.

✓ سلامة جسمها من الأمراض التي تمنع من الحمل ، ويستعان لمعرفة ذلك بالمختصين ، فمن المعلوم طباعا أن المرأة حينما تكون من الصنف الولود تكون في الغالب في صحة جيدة وجسم قوي والتي تتوافر فيها هذه الصفات تستطيع أن تنهض بأعبائها المنزلية وواجباتها التربوية وحقوقها الزوجية علي أكمل وجه وأنبل معنى
✓ النظر في حال أمها وحال أخواتها المتزوجات فان كم من الصنف الولود فعلي الغالب هي تكون كذلك⁽²⁾.

فالأولاد هم زينة الحياة الدنيا وبدونهم لا طعم لهذه الحياة فهم اللذين يملئون الفراغ الذي يسود الحياة الزوجية ، ذلك الفراغ المقفر الذي يؤدي في الكثير من الحالات إلى وجود

¹ - نايف أحمد الرجوب، مرجع سابق، ص70.

² - بدران ابو العينين بدران، المرجع السابق، ص 21.

الخصام بين الزوجين بسبب عدم إنجاب الأطفال فكل منهما يرجع السبب إلي الآخر. ولما كانت المرأة البكر لا تعرف خصوبتها من عقرها، فإن التعرف إلى ذلك يكون في البكر بحال قرابتها و يراعي في التعرف كذلك صحتها و شبابها⁽¹⁾، كما أجاز الشرع و كذلك القانون الوضعي الفحص الطبي و الذي يتم من خلاله معرفة الولود و كذلك معرفة بعض الأمراض الوراثية التي يحملها الشاب أو الفتاة ، و التي قد تسبب مستقبلا اعتلالات مرضية للأبناء {...} و لعل من أسباب الفحص الطبي قبل الزواج التقدم العلمي في حياة البشر لاتخاذ الاحتياطات الطبية اللازمة لتأكد من سلامة الزوجين من الأمراض ، و لعل اكتشاف هذه الأمراض في مهدها يجعل إمكانية العلاج و تقادي المخاطر الوراثية سهلة⁽²⁾.

أما الودود من النساء فهي التي تقبل على زوجها فتحيطه بالمودة و الحب والرعاية و تحرص على طاعته و مرضاته ليتحقق بها الهدف الأساس من الزواج و هو السكن، و المرأة الودود أيضا هي من يهوى زوجها عشرتها، و يكره فراقها، و إذا فارقها سارع إلى العودة إليها، و هذا الجو ينعكس على الأولاد و تنشئتهم فالجيل الصالح هو الذي ينشأ في جو من المودة و المحبة و الرحمة بين الزوجين⁽³⁾، و لقد أثنى الرسول صلى الله عليه و سلم على المرأة التي تحنوا على زوجها، فقال: "نساء قرين خير نساء ركين الإبل أحناه على الطفل و أرحاه على زوج في ذات يده" (رواه البخاري).

1-6- الزواج من الغربية:

من توجيهات الإسلام الحكيمة في اختيار الزوجة، تفضيل المرأة البعيدة على النساء ذوات القرابة، حرصا على نجابة الولد لسلامة جسمه من الأمراض السارية والعاهات الوراثية، و توسيعا لدائرة التعارف الأسرية و تمتينا للروابط الاجتماعية، فإن توالي الزواج بين الأقارب يؤول إلى تأخر الذرية و انحطاطها بدنا و عقلا⁴، جاء في فقه الشافعية إن الشافعي نص على أن يستحب للرجل أن لا يتزوج من عشيرته، و علة ذلك أن مقاصد النكاح اتصال القبائل لأجل التعاضد و المعاونة باجتماع الكلمة ، و يعلل ابن

¹ - عبد الفتاح كباره، مرجع سابق، ص 223

² - عبد الملك بن يوسف المطلق، الزواج العرفي داخل المملكة العربية السعودية و خارجها-دراسة فقهية و اجتماعية نقدية-الرياض: دار العاصمة للطباعة و النشر، 2006، ص 137-138.

³ - رشا بسام ابراهيم زريقة، مرجع سابق، ص 37.

⁴ - محمود المصري، موسوعة الزواج الإسلامي السعيد، القاهرة: مكتبة الصفاء و دار البيان الحديثة، 2006، ص 183.

قدامه أيضا ذلك بقوله : "و لأنه لا تؤمن العداوة من النكاح و إفضاؤه إلى الطلاق ؛ حيث يفضي إلى قطيعة الرحم المأمور بصلتها".

و لقد أثبت الطب الحديث خطر زواج الأقارب في توريث كثير من الأمراض الوراثية ، و خاصة أمراض المناعة ، و انتقال الصفات الوراثية السيئة الى الأبناء ، و لذلك قال عمر (ض) لجماعة لاحظ ضعف ذريتهم: "يا بني السائب، قد أضويتهم، (أي نحفتهم) وضعفتهم، فتنكحوا في الغرائب⁽¹⁾ .

المشكلات الصحية المنتشرة بسبب زواج الأقارب:

- 1- فقر الدم المنجلي و أنيميا البحر المتوسط.
- 2- يزداد معدل الولادة المبكرة بين أطفال الأقارب مقارنة بغيرهم من الأطفال.
- 3- تزداد نسبة حدوث الأمراض الوراثية و الخلقية.
- 4- كما وجد أن نسبة الحالات المرضية نتيجة للحمل و توابعه تزداد عند السيدات المتزوجات من أقاربهن، كما أن نسبة التعرض للعمليات القيصرية تزداد كذلك⁽²⁾ .

من توجيهات الإسلام الحكيمة في اختيار الزوجة تفضل المرأة الغربية على النساء ذوات النسب والقراية لجانبين
✓ يحرص علي نجابة الولد وضمانا لسلامية جسمه من الأمراض السارية والعاهات الوراثية⁽³⁾ .

ذلك لان التزوج بالغريبة غالبا ما يكون النسل فيه ضعيفا وروح الفتور شائعا بين الزوجين ، وقد قيل ان التزوج بالبعيدات فيه نجاة للأولاد وقوة لأبدانهم فقد روي إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لبني السائب : "قد ضويتهم فانكحوا الغرائب "ومنه حديث رسول الله (صلي الله عليه وسلم) : "اغربوا ولا تضووا" أي اقصدوا واختاروا الغرائب عند تزوجكم حتى لا تضعف نسلكم لقوله (صلي الله عليه وسلم) : "لا تنكحوا القريبة فان الولد يخلق ضاوي". رواه إبراهيم الحزبي⁽⁴⁾ .

¹ - أكرم رضا ،مرجع سابق،ص53

² - بدون كاتب، زواج الأقارب، عن الشبكة المعلوماتية/ <http://www.tAbeeb.net>

اليوم 18/12/2012 الساعة 11:48

³ - عبد الله الناصح علوان ، مرجع سابق، ص ص41،42 .

⁴ - عبد الله ناصح علوان ، المرجع نفسه، ص 39.

✓ فيه توسيع لدائرة التعارف الأسرية وتمتينا للروابط الاجتماعية....بحيث تزداد وحثهم تماسكا وصلابة لسلعة انتشارا.

إذن وبهذه يضيع أماننا عليه الصلاة والسلام صورة الزوجية المثالية حيث ذكر صفات بعضها يتصل بجانب الجسم وجماله ، وبعضها يدل علي شرف النفس وطهارة الأصل وبعضها يبرز فيما تحلت به من خلق كريم وأدب رفيع وفي هذا دلالة علي تكامل نظرة الإسلام إلي الزوجة وشمولها لكل وصف حميد ،غير انه قلما تجتمع الصفات المحمودة في امرأة بل كثيرا ما تتفرق الصفات بين النساء وتتبعثر فيهن المزايا لكن يبق الحرص علي ذات الدين حتي يتحقق الخير كله في الحياة الزوجية .

2- معايير اختيار الزوج في الشريعة الإسلامية

إذا كان الإسلام قد أعطي للزوج او للرجل حق اختيار الزوجة التي يرغب في النكاح منها ، فانه في مقابل قد صان الإسلام إنسانية المرأة وحفظ كرامتها واحترام إرادتها في اختيار الرجل الذي ستقضي معه حياتها ،ولم يرضي الإسلام أبدا أن تكره الفتاة علي الزواج من رجل لا تريده ، بل رضاها يعد احد أركان صحة النكاح ،اذا كيف يتسنى لها ان تعاشر إنسانا كارهاة له او غير راضية به فهي إنسانة لها مشاعرها و لا يصح إهدار هذه المشاعر فالزواج تحديد لمستقبلها ومصيرها ، ولهذا فقد نهى (ص) عن إكراههن علي النكاح بدون رغبة منهن فقال : "لا تتكح الأيم حتى تستأمر،ولا البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله كيف أذنهاقال أن تسكت "رواه البخاري(1).

وهذه وصايا الرسول (ص)في اختيار الزوج الصالح :

2-1- التدين :إن للمرأة المسلمة الواعية هدي دينها ومقاييس المسددة الصائبة الحكيمة في اختيار الزوج فهي لا تكتفي بجمال الهيئة وأناقة المظهر ورفعة المنصب ومظاهر الثراء ،وما إلى ذلك من صفات ستهوي غالبا النساء دائما تقف عند دينه وخلقه فهما عماد بيت الزوج الناجح وأثمن حلة يتحلي بها الزوج(2).

¹- عبد المنعم قنديل، مرجع السابق، ص 23.

²- محمد علي الهاشمي ، شخصية المرأة المسلمة كما يصونها الإسلام في الكتاب والسنة ، بيروت : دار البشائر الإسلامية للنشر والتوزيع،2006،ص155 .

فالزوج المتدين يخشي الله في زوجته ويراقب ربه في معاملتها ، ويؤدي لها واجبها الذي فرضه الله لها ، ويستجيب لنداء الشرع في سياستها⁽¹⁾.

فإذا أحب امرأته أكرمها وإذا كرهها لم يظلمها لأنه يتعامل معها وفق تعاليم الكتاب والسنة ، فالرسول (صلي الله عليه وسلم) يقول: ما أكرم النساء إلا كريم ولا أهانهن لنيم . "ويقول في موضع آخر : "خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي ، وقد نص هدي الإسلام الحنيف علي لزوم هاته الصفة في الخطاب فإذا ما توفرت فيه وجب تزويجه وإلا عمت الفتنة المجتمع ولساد فيه لقوله (صلي الله عليه وسلم): إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض " (رواه الترميذي)

ولأجل أهمية التدين في الزوج زوج النبي (ص) اثنتان من بناته إلي عثمان بن عفان ، حينما توفيت زوجته الأولى رقية زوجة الثانية ام كلثوم ، وزواج هذا شأنه يديم الصلة ويوثق العروة ويريح النفس ، ويسير سياط الحياة الزوجية إلي الهناء والسعادة بعيدا عن كل نزاع او خلاف يمكن ان يتخلل هذه الحياة.

فالزوج صاحب الدين هو الذي إذا أحب زوجته أكرمها وإن كرهها لم يظلمها، أخرج الترمذي بسند فيه قال رسول الله(ص)" إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجهوا إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد عريض " ، فصاحب الدين لا يظلم إذا غضب ولا يهجر بغير سبب ولا يسئ معاملة زوجته ولا يكون سبباً في فتنة أهله عن طريق إدخال المنكرات وآلات اللهو في البيت بل يعمل بقول النبي والذي أخرجه ابن ماجة : " خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي " ، فينبغي لولي المرأة أن ينظر في دين الرجل وأخلاقه لأن المرأة تصير بالنكاح مرقوقة ومتى زوجها وليها من ظالم أو تاركاً للصلاة أو فاسقاً أو مبتدعاً أو شارب خمر أو مخدرات فقد جنى على دينها وتعرض لسخط الله لأنه كان سبب لقطع الرحم بسبب سوء الاختيار⁽²⁾.

2-2- حسن الخلق:

يريد الإسلام زواجا حسن الخلق ، وحسن الخلق المظهر من مظاهر التدين ويقصد به دماثة أخلاقه وسماحته ولطف عشرته لزوجته ...وليكون متقننا يقضا لمواطن الذلة والهوان فيجنبها نفسه وبيته ويكون كما تصف أعرابية زوجها في قولها: "ضحك اذا ولج

¹ - عطية صقر ،مرجع سابق، ص 203 .

² - ندا أبو أحمد ،من تختارين- الصفات التي يجب توافرها في شريك الحياة، عن الشبكة العنكبوتية:

www.saaid.net/book يوم 20012/10/15، الساعة:14:55.

سكينا اذا خرج ، أكلا ما وجد ، غير سائل عما فقد ⁽¹⁾، ويؤكد هذا المعني عليه الصلاة والسلام في حديثه يقول : "أكمل المؤمنين أحسنهم خلقا وخياركم خياركم لنسائكم". ⁽²⁾ إذا فالدين والخلق صفتان في غاية الأهمية وبدونهما ينعكس المقصود من الزواج، فلا مناص من تقديرهما وجعلهما في رأس القائمة لمواصفات الزوج الكامل ، وكرام الرجال يقدرون في الزوج هذه المعاني الدينية ، ويتسامحون في الناحية الاقتصادية ، لا يعدو هذا الأمر في حقيقته أن يكون امتداد للصفة الأولى المفضلة في الاختيار ، إذا أن الدين الإسلامي هو الذي أرسى دعائم الخلق و أوضح صورته بشكل كامل ، بل إن بعثة الرسول صلى الله عليه و سلم هي لإتمام مكارم الأخلاق ، فالأخلاق في ذاتها لا يمكن فصلها عن الدين ، إذ هي بذلك تفقد دعامة وجودها الأساسية نظرا لأن تحديد مبادئ الخلقية لن يترك للفطرة أو لتصنيع الإنساني عبر مذاهبه المختلفة في هذا الصدد لمبررات أساسية لا يمكن تجاهلها ⁽³⁾ والي جانب هاتين الصفتين هناك صفات أخرى وضعها العلماء من مواصفات الرجل الصالح وهي مكملة لهما وجبت فخير عظيم ، وإن فقدت ففي التدين كفاية ومن هذه الصفات :

2-3-المال:

يفضل الرسول (ص) في الزوج الخاطب بالإضافة إلي دينه وصلاحه ماله فخير واصلق دليل علي ذلك : عندما جاءت فاطمة بنت قيس تستشير الرسول (ص) في أمر رجال تقدموا لخطبتها وهم معاوية ، وأبو جهم وأسامة بن زياد فقال (صلي الله عليه وسلم): أما معاوية فالرجل ترب لا مال له ، وأما أبو جهم فرجل ضراب للنساء "رواه الجماعة إلا البخاري ⁽⁴⁾.

فإن دل هذا فإنما يدل علي انه لا بد للزوج أن يكون له مراد رزق قادر من خلاله علي نفقات البيت ونفقة الزوجة والأبناء ،ومما لا يسوغ في عقل ولا في دين أن الرجل لا يزوج البنت إلا لمن يدفع فيها اغلي المهور أو لا يزوجها إلا لأحسن الخاطبين منصبا وأكثرهم مالا دون مراعاة لما هو عليه من خلق ودين وذلك أمر يكاد يخرج من التعقيد إلي الوثنية التي يعبد فيها المال و الجاه والمنصب وهو من سوء فهم الناس لحقائق

¹-عطية صقر ،مرجع سابق ،ص205 .

²-عبد المنعم قنديل، المرجع السابق، ص 30 .

³- عبد الفتاح كباة، مرجع سابق،ص 220.

⁴- عمر سليمان الاثقر، المرجع السابق،ص207.

الأشياء وقيم الحياة ، فليست البنت سلعة ، وليس عقد الزواج صفقة في التجارة⁽¹⁾ إنما هو اقتران أساسه المودة و التفاهم والاستقرار والسكينة الروحية قبل كل شيء.

2-4-الكفاءة:

ومعنى الكفاءة: المساواة والمماثلة ومنه قوله كما في سنن أبي داود: " **والمسلمون تتكافؤ دماؤهم**"، فالكفاءة هي المساواة والتقارب بين الزوج والزوجة في المستوى الديني والأخلاقي والاجتماعي والمادي ولا ريب أن تكافؤ الزوجين من الأسباب الأساسية في نجاح الزواج وعدم التكافؤ يحدث نوعاً من النفرة ويسبب الفسخ والشقاق، وتشتمل الكفاءة على:

والكفاءة في الدين معتبرة في النكاح بل هي شرط في صحته باتفاق أهل العلم فلا يجوز للمرأة أن تتزوج كافراً بالإجماع .وكذلك لا ينبغي للمسلم أن يُزوج موليته الصالحة من رجل فاسق فقد قال تعالى :{الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ } (سورة النور، الآية 26)

2-5-القوامة:

هذا بالإضافة إلي أن المرأة تريد أن تزف إلي رجل تعتز بقوامته عليها ، وتفرح باقترابها به ، ولا تساورها ندامة علي زواجها منه ونعني بالقوامة قدرة الزوج علي "رعاية الأسرة وأداء حقوقه وواجباته الزوجية كتربية الأولاد ، الغيرة علي الشرف ، تأمين حاجات البيت بالجهد والإنفاق"⁽²⁾ **لقوله تعالى :** " الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم"(سورة النساء، الآية 34)

ومما سبق ذكره نقول كختام انه يتوجب علي الإباء والأمهات أن يختاروا لبناتهن أزواجا صالحين متدينين ومتحلقين بخلق الإسلام وآدابه ، ويعني أن تكون هذه الصفة هي الصفة الأساسية في الاختيار قبل المال والجاه ، فالفقير صاحب الأخلاق غني، والفاقد فقير ذلك الفاسد يضيع ماله بين يوم وليلة في القمار والشراب والنساء وكما يضيع ماله وصحته في السهرات ويضيع عقله بالخمور ، ويضيع حق الزوجة أيضا، واثر هذا لا يقتصر علي حياتهما فقط ، بل يؤثر علي حياة أولادهما وصحتهم .⁽³⁾-(10)

¹ - خالد عبد الرحمان العك، إداب الحياة الزوجية في ظل الكتاب والسنة، لبنان: ط3، دار المعرفة للطباعة و النشر 1997، ص45 .

² - ناصح علوان ،مرجع سابق، ص 35.

³ -مقداد ياجن ،بناء البيت في ضوء الاسلام ، الرياض: دار المريخ للطباعة و النشر، 1987، ص 21.

فقوامة الرجل على المرأة تكمن في شيئين:

أحدهما : شيء جبلي وهي ما أختص الله به الرجل في خلقتة والثاني شيء خارج وهو الإنفاق من الأموال سواء كان في الصداق أوفي الإنفاق على البيت فبهذين تتم القوامة وتتحقق فإذا أختل أحدهما أختلت القوامة. فإذا كانت المرأة هي التي تنفق على البيت فلا شك حينئذٍ أنه سيكون لها نصيب من القوامة مما يحدث مشاكل في البيت وهذا في الغالب⁽²⁾.

2-6-الجمال:

ليس التركيز والاهتمام بتقوى وخلق الزوج وجعلهما في المقام الأول معناه أن تهدر المرأة المسلمة جمال الشكل وحسن الهيئة ، بالقبح والدمامة ، فمن حقها أن تظفر بالرجل الذي يملا نفسها، ويرضي أحاسيسها ، ومشاعرها في شكله على السواء⁽³⁾.
إذن فحبذا لو يكون للزوج شيئاً من الجمال بمعنى أن لا يكون فيه عجب منفر يجعل المرأة لا تحس معه بالسعادة وتتمنى لو يكون لها زوج خال من هذا العيب، و النفس بطبيعتها تتطلع إلى الجمال وتتلسمه في كل شيء ، فهو من عوامل دوام الألفة و تمام الصحبة وخير دليل على هذا من قصة امرأة ثابت بن قيس : تزوجت ، ولم تكن قد رأت زوجها قبل ليلة الزفاف، وتحدثت عن سبب نفورها منه وإرادتها الافتراق عنه ، فقالت للرسول(صلى الله عليه و سلم) : "رفعت جانب الخباء ليلة الزفاف فاقبل مع عدة رجال، فإذا هو أشد سواداً وأقصرهم قامة وأقبحهم وجها ، وفي من الجمال ما ترى يا رسول الله ولست اغتب عليه ، ولكني أكره الكفر في الإسلام "فقال الرسول (صلي الله عليه وسلم):" اقبل بحديقة و طلقها تطليقه "ذلك صداقها كان الحديقة .

3-أساس التوافق بين الشريكين من منظور الشريعة و الواقع الإحتماعي

هناك الكثير من الفقهاء من يعتبر أساس التوافق بين الزوجين بالكفاءة بمعنى أن يكون الزوج كفي للزوجة وإلا فالنكاح باطل ، فنجد تعريف الكفاءة في لاصطلاح أهل العلم تعني :ان يكون الرجل مساويا للمرأة ونضيرها⁽¹⁾

* - لقد اثبت الاطباء ان شرب الخمر يضر بصحة الاولاد مباشرة ويفرر الدكتور الكسيس كارل العالم الفرنسي الكبير قائلاً : نحن نعرف اليوم ان الزواج بين الاشقياء والسكيرين او المصابين بالزهري او حاملين العيوب العقلية الوراثية يعتبر جريمة جديرة بالعقاب.

²-ندا أبو أحمد، موقع سابق،ص2.

³-محمد علي الهاشمي،مرجع سابق، ص 156.

لكن الكفاءة التي نعني بها هي التلاؤم والتوافق بين الزوجين في صفات معينة ولقد اشترط القران الكريم لسلامة الكيان العائلي واستقراره أن تقوم العلاقة الزوجية علي أساس من التوافق والانسجام حتى يتدارك الزوجين ما قد يحدث من أضرار ، كرعاية الأبناء ودفع الخطر عنهم حتى يكون للبناء العائلي أساس قوي وسليم من الناحية الصحية ولذا فإن الصفات المعتبرة في الكفاءة هي الصفات التي تستقر الحيات الزوجية غالبا مع وجودها ، وهذا علي حسب ما يتعارف عليه الناس لذا نجد الأمر يختلف بين النظريات العربية وبين وجهة نظر المذاهب الإسلامية ، ولقد وضح في تفسيرها من الناحية العربية مجموعة من النظريات، نذكر منها "نظرية التجانس ، نظرة التجاوز المكاني ، نظرية القيمة هذه النظريات الثلاثة تركز جميعها علي جوانب الاجتماعية والثقافية، فنحن نخص بالذكر نظرية التجانس باعتبار كل ما يأتي من النظريات فهو وجه يتكامل مع أوجه التجانس، مضمون نظرية التجانس يتمثل في أن الاختيار للزوج يركز في المحل الأول علي أساس من التشابه والتجانس في الخصائص الاجتماعية العامة وفي الخصائص أو السمات الجسمية أي أن يكون هناك تشابه بين الشريكين في الدين المستوي الاجتماعي والاقتصادي و السن والتعليم والحالة الزوجية لون البشرة، الطول⁽²⁾، كما تذكر سامية الساعاتي مجموعة من الصفات المفضلة عند الاختيار انطلقت في طرحها ذلك من وجهة نظر الإسلام (الشرع)، وتقول من الأسس التي تراعي في الإسلام عند الاختيار أن تكون الزوجة "متدينة ،حسنة الخلق والصلاح،الجمال ،حسن الوجه ،يسر المهر،أن تكون المرأة ولودا ،البكارة حسن المنبت⁽³⁾، نستطيع أن نقول أن الصفات أو المعايير التي ذكرتها الدكتورة سامية الساعاتي شملت جميع الخصال المفضلة والتي حددها الشارع الحكيم ولكن أخلت ببعض منها والتي غالبا ما يفرضها الواقع كالتعليم ، المال ،السن.

كما تري سناء الخولي بان معايير الاختيار الأزواجي تحتكر علي درجة التشابه بين الزوجين وتتمثل في الطبقة الاجتماعية العقيدة التجمعات الواسعة ، مكان السكن، الدخل، السن،مستوي أو درجة التعليم، الذكاء⁽⁴⁾ إن هذا الطرح لسناء الخولي في معايير

¹ - عمر سلمان الاشقر،مرجع السابق،ص195 .

² - عبد القادر القصير ، مرجع سابق،ص21.

³ - سامية الساعاتي ، مرجع سابق،ص93.

⁴ - سناء الخولي ، الأسرة والحياة العائلية ، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1984، ص166.

الاختيار نلاحظ انه قد تناول ما حدده الشرع في بعض المعايير إلا أنها بالغت في البعض منها والتي لا يمكن اعتبارها كمعيار من معايير الاختيار.

وإذا ذهبنا إلى الدكتور أحمد زايد وشركاؤه فسنجد يحدد دوائر اختيار شريك الحياة في النقاط التالية : التقارب في المستوي الطبقي التعليمي السن كما يركز علي وجه الخصوص: النطاق لايكولوجي بمعنى أن يكون الاختيار داخل العائلة من خلال تفضيل زواج أبناء العمومة والخوولة⁽¹⁾ نلاحظ أن هذا الشكل من الاختيار لا يستند علي أسس تشريعية من قرآن وسنة وإنما هو محصلة نظام اجتماعي معين يسعى إلي تحقيق التضامن الاجتماعي ويظهر هذا من خلال تركيزه علي النطاق الايكولوجي ،فهو هنا يتناقص مع قول الرسول (صلي الله عليه وسلم) "اغتربوا ولا تزواوا"، فنجد بعض من أصحاب المذهب الأربعة المالكية ،الشافعية، الحنفية، الحنبلي، قد اشترطوا في زوجين كفاءات معينة ،ويبدو أنهم نظروا في ذلك إلي الناحية الاجتماعية لا إلي الواقع الشرعي ،وكل منهم قد اختلف عن الآخر في الصفات المعتبرة في الكفاءة فنجد:

أ- المذهب الحنفي :

النسب ، التدين، الحرية، المال، الحرفة.

ب- المذهب الحنبلي:

الدين، النسب، وبعض الروايات توسع دائرة الكفاءة حتي تشمل: الحرية، الصناعة، اليسار⁽²⁾.

ج- المذهب الشافعي :

اتفق الشافعية مع الحنابلة في أمور الكفاءة وهي الإسلام ،الحرية، الحرفة، النسب، وزاد الشافعية الإسلامية من العيوب واختلف معهم في المال واليسر"

د- المذهب المالكي: يجعل الكفاءة في الدين⁽³⁾.

صحيح أن المذهب السائد والمعمول به في العرف هو المذهب المالكي لكن اقتصر هذا المذهب في ذكره لمعايير الكفاءة علي الدين فقط حين نجد أن واقعنا الاجتماعي إضافة إلي الدين يفرض اعتبارات أخرى وهي: النسب، المال، (مورد الرزق)، الثروة، التعلم، السن، التدين، واغلب هذه المعايير تتوافق مع الأحكام المعمول بها في المذهب

¹ - أحمد زايد ،الأسرة والطفولة ،مصر: دار النشر المصرية ،1992 ص ص 74، 71 .

² - عمر سليمان الأشقر ، مرجع السابق ،ص ص 212-213.

³ - بدران ابو العينين بدران، مرجع السابق، ص 171.

الحنفي، وهذا ما يجعلنا نتبنى في بحثنا هذا المعايير التي حددها المذهب الحنفي وهي كما يلي:

3-1- الإسلام

اجمع أهل العلم علي أن الرجل الكافر ليس بكفء للمرأة المسلمة لقوله تعالى :
(ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) تشير هذه الآية إلي انه قد بات حرام أن ينكح المسلم
مشركة وان ينكح المشرك مسلمة لأنه حرام أن يربط الزواج بين قلبين لا يجتمعان علي
عقيدة واحدة وهي عقيدة الدين الإسلامي ،تلك العقيدة التي هي اشمل وأعمق ما يعمر
النفوس ويؤثر فيها ويكيف مشاعرها ويحدد تأثيرها واستجاباتها وبعين طريقها في الحياة
كلها فلولاها"يكون رباط الزواج زائف وأي ضعيف لأنهما لا يلتقيان في الله ولا تقوم في
منهجه الحياة ،والله الذي كرم الإنسان ورفع علي الحيوان يريد لهذه الصلة إلا تكون ميلا
حيوانيا ولا اندفاعيا شهوانيا وإنما يريد أن يرفعها حتى يصلها بالله في علاه ويربط بينها
وبين مشيئته ومنهجه في نمو الحياة وطهارتها(1) ،فالإسلام يقرر أن العزة لله ورسوله
وللمؤمنين وان يعلو ولا يعلي عليه ،والزوج له الحق القوامة علي الزوجة "الرجال قوامون
علي النساء " .

وهذه ميزة تكليف أكثر مما هي ميزة تشريف أي يقومون ويهتمون بحفظهن ولهم
الرياسة عليهن وذلك لأمرين أمر فطري وهو تميز الرجال علي النساء وفي المزايا الفطرية
والخصائص الجنسية وأمر كسبي في المهور وتوابعها والنفقات الزوجية و البيئية
بأنواعها، وملخص الآية أن الزوجية حياة اجتماعية تقتضي وجود رئيس يرجع إليه حين
اختلاف الآراء والرغبات حتى لا يعمل كل ضد الآخر فتتفصم عروة الوحدة الجامعة
ويختل النظام ،والرجل وهو الأحق بهذه الرياسة لأنه اعلم بالمصلحة واقدر علي التنفيذ
ولأنه المكلف بالإنفاق وبحماية المرأة وكفايتها جميع شؤونها(2) ، فهذه القوامة اذن تعطيه
علو ورفع علي الزوجة وهي الدرجة المنصوص عليها في قوله تعالى : "و للرجال عليهن
درجة" (سورة البقرة الآية 228).

¹- السيد قطب ،المرجع السابق، 240 .

²-رشيد الخطيب، تفسير القرآن الكريم المسمى أولي ما قبل آيات التنزيل ، العراق: ج2، دار الكتب للطباعة والنشر، 1982، ص139.

3-2-التدين أي الصلاح والتقوى :

للسالحة التقية التزوج من رجل فاسق فهو ليس بكفء لها ومن النصوص التي وردت في هذا الباب قوله تعالى: "أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستون" (سورة السجدة الآية 18) الفاسق هو الخارج عن طريق الإيمان بالكفر والعصيان وأردف الإنكار بالنفي فقال "لايستون" باعتبار إن الصلاح أعلي المفاخر والمرأة تعتبر بفسق زوجها والفسق يخل بأحكام الزواج.

والسر في عدم تزويج الفاسق هو انه كما يقول ابن قدامه "الفاسق عند الله وعند الخلق مردود الشهادة والرواية ،غير مأمون علي النفس والمال ، مسلوب الولاية قليل الحظ في الدنيا والآخرة ، فلا يجوز أن يكون كفا للعفيفة ولا مساويا لها"⁽¹⁾،بالإضافة إلي ما وضحه ابن قدامه فان الرجل الفاسق كثيرا ما يقدم علي انتهاك المحرمات ويمارس كل أنواع العنف لتحقيق هدفه، وخاصة الضرب المبرح علي زوجته ومن اجل ذلك رفض الإسلام التزواج بينهما.

3-3-النسب :

المقصود بذلك التقارب في المستوي الاجتماعي، حيث يعتبر الزواج من داخل المكانة الاجتماعية المماثلة معيار اجتماعي مفضل يأخذ الناس به عادة، خاصة من وجهة نظر الآباء ذوي المكانة العالية عندما يشرعون في تزويج أبنائهم و هدفهم من وراء ذلك هو المحافظة علي نسب العائلة ومكانتها ، ولكن نقول أن دافع الاختيار من نفس المركز الاجتماعي في حقيقته لا يتوقف علي هذا فحسب ،بل وان الخلفيات التي يحملها كل من الزوجين في نفس الطبقة غالبا ما تكون متماثلة فهي بهذا تؤدي إلي التماسك بميول مشتركة مما يتحقق بدورها استقرار الحياة الزوجية إلي حد ما علي عكس الاختلاف والتفاوت أو بالأحرى عدم التوافق بسبب عدم التوفيق في الحياة الزوجية باعتباره يؤدي إلي زيادة درجة الخلافات والوصول إلي نقطة يصعب معها التوفيق بين الزوجين .

3-4-المال : (الثروة)

و هنا أن يكون الزوجان متقاربين في المستوي المادي حتى لا تتغير حال المرأة عما كانت عليه في بيت أبيها أو أن تجد المرأة كبيرا في نفسها علي زوجها إذا ما كان اقل منها غنا، ذلك لان المتعارف بين الناس غالبا المفاخرة بكثرة المال هذا بالإضافة إلي

¹-عمر سليمان الأشقر،مرجع السابق،ص226.

أن الغنية تتضرر من عشرة من لا يقاربها ثروة إذن وما دامت الكفاءة في هذا المعيار يقوم علي العرف فيجب اعتبارها ،ولقد تم توضيح هذه النقطة سابقا .

3-5- العلم :

لقد استجوب الوقت الحالي إلى أن يكون هناك تقارب وتوافق إلى حد ما في المستوي العلمي بين الزوجين ، بحيث نجد الفقهاء جعلوا من العلم منزلة رفيعة في باب الكفاءات تفاديا لكل ما يمكن أن يصيب الحياة الزوجية من اضطرابات وسوء تفاهم قد يحصل بين الزوجين نتيجة لذلك الفارق ، إذن فالعلم هو مفتاح كل المشاكل التي يمكن أن تستفحل في العلاقة الزوجية إن لم نبالغ في هذا ، باعتبار أن الزوجة المتعلمة لأمر دينها ذات دراية بالحقوق الزوجية، وحسن تبعل الزوج وإدارة شؤون المنزل علي عكس الجاهلية بالشيء لا تعرف قيمة الزوج ولا درجة طلباته.(1)

3-6- السن :

أن يكون الزوج كفؤا في السن، قد يقبل المسن الكبير زوجا للفتاة الشابة ،إذ ليس من الإنصاف أن يزج شيخ بفتاة في مقتبل العمر وريعان الشباب تتمنى أن تتبسم لها الآمال وتسبح بروحها في عالم الخيال ، ليس من الإنصاف أن يزج بهذه الفتاة بين أحضان شيخ لا ترى منه إلا نوم العشاء ، وسعال السحر ، كما تصف العبارة الأدبية "زهدت فيه الدنيا وودعه الشباب إلى غير رجعة وأوشك بان يكون في عالم الذكريات "، فتزويج الفتاة من شيخ مسن غالب ما ينتج عنه صراعات مؤلمة بينهما سببها التضارب في الأفكار بين الطرفين حول الكثير من القضايا باعتبار كل منهما من جيل بعيد كل البعد عن ظروف وحياتة الآخر(2). انطلاقا مما سبق ذكره نقول أن الاختيار للزواج عي خطوة هامة من الخطوات التكوين الأسري وعليها يتوقف نجاح الأسرة في مهامها أو فشلها ،لذلك وجب الحرص في اختيار شريك الحياة علي أسس قوية ثابتة لا تزول إلا وهي : الدين والخلق، وأما غير ذلك من مال وجمال أو نسب فهو زائل ،كما انه ينبغي أن يعلم الزوجان شيئا هاما وهو انه كلما اتسعت مجالات الاتفاق زاد التكليف وازدادت رقعة السعادة الزوجية.

¹-رشيد الخطيب،مرجع سابق،ص140.

²-عمر سليمان الأشقر، مرجع سابق، ص226.

خلاصة

يعتبر الزواج ظاهرة اجتماعية هامة لكونها القاعدة الأساسية في إنتاج الرأسمال البشري، حيث يكتسي هذا الأخير خاصية و مظهرا و قداسة تفوق كل التصورات ، وذلك لما له من أهمية بالغة في حياة كل من الرجل و المرأة ، كما يعد من أخطر العقود التي يُجرىها الإنسان طيلة حياته لأنه موضوع الحياة الإنسانية وهو عقد يعقد على أساس الدوام إلى نهاية الحياة ولهذا جعل له مقدمات لم تجعل لغيره من العقود واهتم به الإسلام أكثر من أي عقد آخر لما له من خطر وشأن كبير وقد حث الإسلام على الزواج وجعله سنة يثاب فاعلها وذلك لأجل تحصين النفس الإنسانية وتلبية لغريزة الإنسان الجنسية ونهى عن الرهبانية وجعلها خارج إطار الإسلام ومخالفة له.

ولقد شهد هذا الأخير تغيرات كبيرة على مر الحضارات و المجتمعات القديمة والحديثة، لكونه آلية من الآليات الاجتماعية و الدينية التي تسهم إسهاما فعالا في بناء الخلية الأولى الهامة من خلايا البناء الاجتماعي و قد أحيطت بعدد كبير من الأحكام الشرعية و القوانين الوضعية و الأعراف الاجتماعية، و تظهر أهمية الزواج من خلال مقاصده و أغراضه الفردية و الجماعية.

الفصل الثالث
خصائص نظام الزواج في العائلة
الجزائرية الريفية والحضرية

تمهيد

تمثل العائلة أهم وحدة اجتماعية في المجتمعات البشرية، لكونها محور العلاقات والتفاعلات التي تعبر عن النسق الثقافي و الاجتماعي لجماعة معينة؛ فهي الوسط الاجتماعي الأول الذي يتلقى فيه الفرد القيم المختلفة التي تمكنه من تحقيق الاندماج الاجتماعي.

لقد كانت العائلة بمختلف أشكالها ركيزة البناء الاجتماعي في المجتمع الجزائري لهاها خصوصيتها كغيرها من العائلات في مختلف البلاد العربية و الإسلامية كما أنها تعرضت إلى تغيرات ملحوظة منذ الاستقلال، فتحول بناء العائلة في المجتمع الجزائري من نظام ممتد ذو سيادة أبوية إلى نظام أسري نووي لم يكن ليبرز بشكل واضح إلا بعد أن نزحت العائلة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي، أو من النموذج ثقافي - اجتماعي و اقتصادي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة ويعتمد على الإنتاج الزراعي و الحيواني، إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي و التجاري، و لعل هذا ما سنحاول توضيحه بشيء من التفصيل حول تطور العائلة الجزائرية من ممتدة إلى نووية و أهم مميزاتها في الريف و الحضر و خصائص نظام الزواج في كلا النموذجين.

أولاً: تطور العائلة الجزائرية:

تعتبر العائلة أهم وحدة اجتماعية داخل التنظيم الاجتماعي للمجتمعات الإنسانية ، باعتبارها محور و مركز العلاقات و التفاعلات الاجتماعية بين أفرادها و أفراد المجتمع ، لأنها باختصار تعبير على النسق الثقافي و القيمي لذلك المجتمع و تعتبر العائلة هي أصغر وحدة اجتماعية دائمة يتكون منها مجتمع القرية و تكون العائلة الريفية بصورة عامة أكثر تعقيدا في تركيبها من العائلة الحضرية، إن هذا التركيب المعقد ناتج عن سكن بعض الأقارب مع العائلة الريفية مما يجعل الطابع العام للعائلة الريفية من النوع المركب أو الممتد .

لقد قطعت العائلة الجزائرية عبر تاريخها السحيق إلى عصرنا الحاضر شوطا مليء بالأحداث ومراحل شاقة من التطور، وشهدت أحداثا كثيرة وتغيرات جمة، باختلاف الأزمنة وباختلاف المدنيات التي طرأت عليها وذلك في أمور عدة أبرزها التطور في نطاقها وفي وظائفها والدعائم التي تقوم عليها ومراسيمها ونظم الزواج فيها وفي نظام الزعامة وفي نمط إقامتها وكل ما يخص حياتها الاجتماعية.

كانت الجزائر في عهد ما قبل الاستعمار تعتبر مجتمعا جماعيا تتوفر فيه علاقات عائلية أو قبلية، وكان الاقتصاد ولا سيما في الوسط الريفي يقوم بصفة خاصة على إنتاج الحاجات بالنسبة للجماعة الاجتماعية القائمة (القبيلة أو العشيرة) التي تجد في تحقيق عيشها مما تنتجه بيدها، ومن ثم لم يكن المجتمع في أزمة بل كان في توازن على أن هذا التوازن لم يكن إلا نسبيا.

"فقد وقع من التغيرات والتقلبات البنوية ما هز المجتمع وزعزعه، إن التقلبات الكثيرة، التي انتابت المجتمع الريفي التقليدي منذ بداية القرن العشرين أخلت بالتوازن النسبي الذي كان قائما بين الإنسان والطبيعة، وأساءت إلى المعيشة البشرية وحتى الحيوانية وأدخلت على المجموعة عناصر جديدة غيرت شكلها.

إن هذه السياسة الاستعمارية أنتجت وضعاً اجتماعياً يمثل حالة نموذجية لمخطط كولونيالي متكامل لنقل شعب ذي تقاليد حضارية عريقة إلى وضع شبه بدائي تمهيدا لإخضاعه و إباداته".⁽¹⁾

1- محمد بومخلوف، التوطين الصناعي و قضايا المعاصرة الفكرية و التنظيمية و العمرانية، و التنمية-

التحضر-الجزائر: دار الأمة للطباعة و النشر، 2001، ص 124

فوق تفكيك للبنى العائلية أو القبلية وتغيير بعيد المدى في عادات السكان ولاسيما الريفيين منهم وفي نمط معيشتهم، حيث تحطم نمط الإنتاج الرعوي الذي كان يجمع أفراد العائلة أو القبيلة في وحدة واحدة، والذي كان أي(النمط الإنتاجي) يحقق لهم العيش والاستقرار وقامت مقامه شيئا فشيئا أنظمة زراعية من النوع الخفيف الواسع التي لا تؤدي إلا القليل من الفائض الغذائي فأصبح التعلق بالأرض مهدد الأركان، وبدأت ظاهرة النزوح من الريف محدثة عدم الاستقرار الاجتماعي ومكونة لبداية ما قد يسمى بهامشية السكان النازحين، وتحولت فجأة أزمة الأرياف إلى أزمة المدن، إنها أزمة البنى الحضرية (السكن، التسيير، التموين، أوقات الفراغ) التي تخضع لصعوبة متعاضمة من زحمة السكان الجدد، إنها كذلك أزمة لمدينة هشة.

وكان للاستعمار أسوأ الآثار على سكان الريف بالخصوص لعزلتهم وهامشيتهم، ومن آثاره تمزيق الأملاك الزراعية العائلية وتحطيم نظام إنتاج المواد الغذائية مما جر تعمم الفقر وأزمة غذائية ونشأت من ذلك كله من تمييز مختلف المجموعات الاجتماعية فوارق اقتصادية واجتماعية وثقافية كبيرة الخطورة، وهكذا أخذ المجتمع الجزائري التقليدي من جراء التغيرات البنوية المتعددة يتحول شيئا فشيئا إلى مجتمع متغاير الصفات سواء في الميدان الاجتماعي أو الاقتصادي العام أو في مجال العلاقات السلوكية الأساسية للسكان، وأن هذا التغاير لا يبدو بصورة أوضح في ذلك الوسط الريفي الذي تغير وأصبح يعرف مجموعة من الأنماط العائلية الزوجية ذات الطابع الحضري.

فلقد تحولت من عائلة ذات نمط ممتد ذو بنية تقليدية إلى أسرة نووية ذات بنية حديثة، و لعل هذا التغير الذي مس العائلة الجزائرية ما هو إلا انعكاس للتحويلات التي مست المجتمع الجزائري عبر مراحل تاريخية مختلفة إذ بدأت بالفترة الاستعمارية التي امتدت من عام 1830 إلى غاية الاستقلال أي عام 1962 والتي تميزت بالركود نظرا لظروف التي عاشها الشعب الجزائري إبان الاستعمار الفرنسي .

أما الفترة الثانية و هي الفترة الممتدة من عام 1962 إلى الوقت الحاضر فقد شهد فيها المجتمع الجزائري تحولات عميقة و تغيرات جذرية و سريعة نحو التنمية و التقدم لمواكبة البلدان الأخرى لعل هذا التغير الحاصل على المستوى المجتمعي لابد و أن يكون له انعكاس على المستوى العائلي حيث خضعت العائلة الجزائرية بدورها للتغير في جميع الميادين ،وانعكس هذا التغير على كل ما يتعلق بها و لاسيما نظام الزواج،و لفهم طبيعة

العائلة الجزائرية و طبيعة علاقاتها و مكانة كل فرد داخلها لابد من تتبع مراحل تطورها منذ أن كانت عائلة ممتدة و موسعة إلى أسرة نووية ذات نمط حضري و عصري.

تعتبر العائلة الخلية الاجتماعية الأولى التي يتلقى منها الفرد خبراته الاجتماعية، بحيث كان يقع عليها أكبر قسط من واجب التربية الاجتماعية والدينية و الخلقية، هذا إلى جانب الوظيفة الاقتصادية التي كانت تقوم بها، فالعائلة الجزائرية التقليدية هي وحدة منتجة ومستهلكة في نفس الوقت، فقد كان الإنتاج و الاستهلاك جماعيا، فهو قائم على الملكية المشتركة كذلك الاستهلاك الجماعي⁽¹⁾.

وعليه، كانت "الأسرة الجزائرية تقوم بعدة وظائف إيديولوجية اقتصادية و تربوية، معروفة بالعرف في مجالات الحياة الاجتماعية العديدة كالزواج و الطلاق و حل النزاعات و الخلافات بين عائلتين أو بين لأفراد أنفسهم⁽²⁾.

بحيث يحتل مفهوم "النيف" والشرف أهمية كبيرة لديه، الأمر الذي قد يدفعه إلى تقديم تضحيات كبيرة من أجل الحفاظ على شرف العائلة. وعموما، تعتبر الأسرة الجزائرية وحدة سكنية إنتاجية في أن واحد تجسدها روابط الدم و القرابة وهي تنظم أمورها اليومية تحت إشراف رئيسها الذي يمثل وحدة المنزل الكبير⁽³⁾.

إن الشكل السائد في بنية العائلة العربية هو العائلة الممتدة، و في ما خلا بعض الاستثناءات فان العائلة الممتدة لا تسكن عادة في بيت واحد، ففي المدن الصغيرة والكبيرة نجد أن العائلة قد تعيش في حي واحد أو قد تتوزع على عدة أحياء من المدينة {..} و لعله من الصفات المميزة للعائلة هي استمرار الأنماط الأساسية للروابط العشائرية في تنظيم العائلة و علاقاتها، بالرغم من أن سيطرة الأب على العائلة قد فقدت من شدتها فإن وضعه فيها يبقى أساسيا⁽⁴⁾.

¹ -Bournans Maurice, **Statut Personale et famille au Maghreb de 1940 à nos jours**, Paris, édition Mouton, 1977, p 33

² - Todd Emmanuel , **L'enfance du monde, structure familiales et développement** Paris, édition le seuil, 1984, p 144.

³-Boutefnouchet Mustefa, **"Système social et changement social en Algérie"**, Alger, O.P.U, sans date, p205.

⁴ - هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، بيروت: ط 3، الدار المتحدة للطباعة و النشر، 1983، ص

يتضح أن النظام الأبوي شكل الدعامة الأساسية للسلطة الأبوية في العائلة الجزائرية، ليكون القاع التاريخي الاجتماعي للوضع الاجتماعي العالي للرجل والوضع الدوني للمرأة.

كانت هذه إطلالة موجزة على النظام العائلي، فمعرفة التحولات والتغيرات التي مست الأسرة الجزائرية يعتبر أمرا مهما لفهم خصائص النظام العائلي، وهذا لن يكون مجديا إلا بمعرفة وضعيتها قبل دخول الاستعمار الفرنسي، لأن هذا الأخير هو الذي عمل على تفكيك البنى التقليدية العائلية في المجتمع الجزائري (خاصة القبيلة)، فهي التنظيم الأكثر بروزا والأكثر قدما في مجتمعات المغرب العربي بما في ذلك المجتمع الجزائري.

كان يحكم كل قبيلة شيخا كبيرا في السن، فهو بمثابة الزعيم الروحي لها، وهو وحده يتولى أمور تسييرها ماديا ومعنويا، وهو المسؤول عن توزيع الأدوار والوظائف وفض النزاعات التي تحدث داخل القبيلة، أدى دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر إلى إحداث خلل وعدم التوازن وذلك من خلال سياسة التفكيك الدرامية التي حصلت للبنى والهياكل الاجتماعية في المجتمع الجزائري، نتيجة للصعوبات التي واجهت الاحتلال الفرنسي مما أدى به إلى القضاء على التنظيم القبلي وتعويضه بشبكة إدارية ذات رقابة صارمة "وهكذا اعتبرت القبيلة الجزائرية في حالة احتضار منذ العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، لقد عمدت فرنسا إلى تفكيك النسيج الاقتصادي واستبدال المنظومة القيمية والعلائقية في الريف الجزائري⁽¹⁾.

كل هذا أدى إلى تغيرات سسيوثقافية، من تهميش للمجتمع المحلي، واضطراب في المفاهيم، فلاحه بدون فلاحين، حضريون بدون مدينة⁽²⁾، أدى التحطيم الحاصل في البنى والهياكل الاجتماعية إلى تحطيم الروح الجماعية والعلاقات العائلية (الوحدة والانقسام في النظام الجزائري).

وعمدت فرنسا إلى إصدار قوانين للاستيلاء على الملكية العقارية للقبائل، وتشجيع الملكية الخاصة لتسهيل إدخال المستوطنين، واعتبرت نفسها الوريث الشرعي للأحباس وأراضي البايلك، وكان لهذه القوانين آثارا سلبية من أبرزها إبعاد الفلاح الجزائري من

¹ - محمد نجيب بوطالب، سسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 101.

² - محمد نجيب بوطالب، نفس المرجع، ص 102.

العلاقات القرابية فقد انحصرت العلاقات الاجتماعية في حدود العلاقات القرابية، والمجتمع لم يعد ذلك الكل المبني الهرمي بل مجموعة من الأفراد المتصافين إلى بعضهم البعض، فبظهور الملكية الفردية محل الملكية الجماعية، انتقلت السلطة من حكم شيخي إلى نظام أبوي، ومن هنا بدأ توسع السلطة الأبوية في المجتمع الجزائري⁽¹⁾.

إذا كانت السمة المميزة للعائلة الجزائرية هي استمرار الأنماط الأساسية للروابط القبلية في تنظيم العائلة وعلاقاتها، فالسلطة التي يمارسها الأب ما هي في حقيقة الأمر إلا استمرارا للسلطة التي كان يمارسها أجداده وأسلافه، وفي هذا الإطار يكون نظام السلطة الأبوية دقيقا جدا ومبني على التفرقة بين الجنسين رجل وامرأة، وكان بين هذين الجنسين (العالمين) عالم الرجال وعالم النساء، فاصل يصعب اختراقه من طرف الرجل والمرأة، وذلك باعتبار المرأة عنصرا خطيرا يمكن أن يؤدي إلى الحط من شرف العائلة ومكانتها، فكانت تفرض عليها رقابة صارمة، فيما يتعلق بسلوكها (النقاء الأخلاقي والجسدي).

وبرزت مكانة الرجل الذكر، باعتباره المسؤول ماديا عن العائلة وتلبية متطلباتها والإشراف على شؤونها، وأوجد هذا الوضع تفاوتاً في القيمة الاجتماعية المنسوبة لكل منهما، فالمرأة مكانها المنزل وهي المسؤولة عن التنظيم المنزلي من أكل وغسيل، فمحيط المرأة ضيق جغرافيا وبشريا، فهو لا يتعدى البيت ومكان إقامة الأجداد، وفي هذا الاتجاه الرجال يتقاسمون العالم الخارجي والنساء يعشن عالما أكثر داخلية⁽²⁾.

فقوة النظام الذكوري تتراءى فيه أمرا يستغني عني التبريرو أنها ليست بحاجة إلى أن تعلن عن نفسها في خطب تهدف إلى شرعنتها، فالنظام الاجتماعي يشتغل باعتباره آلة رمزية هائلة تصبو إلى المصادقة على الهيمنة الذكورية التي يتأسس عليها، إنها التقسيم الجنسي للعمل، والتوزيع الصارم جدا للنشاطات الممنوحة لكل واحد من الجنسين لمكانه و زمنه و أدواته، إنها في بنية الفضاء، مع التعرض بين مكان التجمع أو السوق المخصصة للرجال، والمنزل المخصص للنساء أو التناقض داخل المنزل بين الذكوري مع الموقد، والزربية والماء والخضار مع القسم الأنثوي⁽³⁾.

1- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي (1830-

1960)، الجزائر: دار الحدائق للطباعة و النشر، 1983، ص 69.

2- عدي الهواري، نفس المرجع، ص 69.

3- بيار بورديو، ت: سلمان قعفراني، الهيمنة الذكورية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية للتوزيع، ص ص

وكان للثورة الجزائرية دورا حاسما في تغيير بعض ملامح النظام العائلي "فالعائلة بدأت تتجدد نتيجة المستجدات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المفروضة من طرف المستعمر كما كانت الثورة عاملا ديناميكيا في تغيير وضعية العائلة الجزائرية، وذلك بالتعديل الحاصل في الأدوار والمكانات وخاصة مكانة المرأة، بحيث خرجت من المنزل، وأصبحت تشارك في العمل الثوري كما أن الثورة تميزت بالالتحام حول أهداف الحركة الوطنية الشيء الذي أدى إلى الوعي بالمصالح العليا التي تتعدى تلك المتعلقة بالعائلة، وهذا ما أدى إلى تغيير اجتماعي جد ثري في المجتمع الريفي"⁽¹⁾ وبعد الاستقلال، ونتيجة للتحطيم التدريجي الذي تعرضت له البنية العائلية التقليدية برز إلى واقع المجتمع الجزائري بناءا عائليا له بعض مميزات البناء القديم، وتتمثل هذه الخصائص في ألالانقسام ومشاعية الملكية إضافة إلى النمط الموسع القائم على الخط الأبوي، وعلى الساحة السياسية تبنت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال إنجاز المشاريع التنموية الاقتصادية، وتحسين المستوى المعاشي، وتوسيع قاعدة التعليم، وهكذا بدأت العائلة كبنية تقليدية تتعرض لبعض التغيير نتيجة لتوسع نطاق الخدمات وسيطرة الدولة على مختلف مرافق الحياة واتساع نطاق الوظائف البيروقراطية مما أدى بالدولة الجديدة إلى سلب مهام كثيرة كانت في الماضي القريب من اختصاص العائلة.

وكان للحركة السكانية التي شهدتها الجزائر منذ 1962 وحتى الآن والتي كانت باتجاه واحد من الأرياف إلى المدن طلبا للأجر المنتظم والعمل الصناعي في المدينة، ونتج عن هذه الحركة بالطبع تغييرا في محل الإقامة وبالتالي تغييرا في طريقة الحياة، فكان لكل هذه العوامل آثارا على البنية العائلية، برزت في استقلال الأفراد وتأكيدهم على الحرية الفردية، وحق الاختيار بعيدا عن تدخل العائلة، وعلى مستوى الأسرة بدأت تنقلص إلى أسرة نواة.

¹ - كمال بلخيري، عوامل و آثار تأخر زواج الجامعيين، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية و الاسلامية، جامعة العقيد الحاج لخضر، جامعة باتنة، ص 64.

ثانيا: مميزات الزواج في العائلة الجزائرية الريفية و الحضرية

1- مميزات العائلة الجزائرية الريفية:

لقد كانت العائلة بمختلف أشكالها ركيزة البناء الاجتماعي في المجتمع الجزائري، كما كانت الحصن المنيع للمقاومة و التصدي لمختلف التوسعات التي قامت بها آنذاك، مختلف الدول، و أثناء الفتوحات الإسلامية لم يجد الفاتحون مجتمع جزائريا قائما على المشاعية الجنسية أو الفوضى الجنسية؛ بل وجد مجتمعا ذو عادات و تقاليد وأعراف و ذو طبيعة قبلية ريفية لها مميزات الخاصة بها.

"ورغم الطبيعة المقاومة للتدخل الأجنبي، نجد أن سكان الريف الجزائري تقبلوا لشريعة الإسلامية و عملوا بها، كما لم يعملوا ببقية الشرائع و الأنظمة التي مثلتها الدول المتواجدة بالجزائر قبل التواجد الإسلامي و تكيف الإسلام مع الأسرة الجزائرية و تكيفت مع الإسلام و أخذت شيئا فشيئا تقلع عن عاداتها الأكثر تعارضا مع الشريعة الإسلامية⁽¹⁾ وبهذا اعتنقت العائلة الجزائرية الريفية الإسلام و عملت بموجب مراسيمه و شرائعه فعززت بذلك خصائص بنائها الاجتماعي، و لهذا فقد تميزت العائلة الريفية الجزائرية بخصائص ومميزات كثيرة و التي تعتبر الأكثر انتشارا في المجتمعات الريفية الجزائرية و من بينها أنهم " يشتركون في أخلاقيات و عادات و تقاليد واحدة، حيث يتشابهون في نمط المعيشة وأساليب كسب الرزق و قيم العصبية، وعادات الزواج و الطلاق و الأفراح و الأتراح، والميلاد و الموت و أساليب التربية، وأشكال العلاقات الأسرية والمجتمعية وفي نظرهم إلى البادية و المدينة وفي مفهومهم للكرم و الضيافة و الشرف و النخوة و الشجاعة والأنفة⁽²⁾. و ترتبط العائلة الريفية ارتباطا وثيقا بالمجتمع المحلي، ذلك أن عددا من وظائفها الرئيسية الاقتصادية و التربوية و الثقافية ينسجم و يتكامل مع أوجه النشاط المماثلة السائدة

¹ - محمد يسرى إبراهيم دعبس، الأسرة في التراث الديني و الاجتماعي، مصر: دار المعارف للطباعة و النشر و التوزيع، 1995، ص 106.

² - حسن علي خاطر، المجتمع العربي المعاصر المقومات و الأنماط و الثقافة، الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع 2001، ص 27.

في مجتمع القرية، و تظل تعيد إنتاج القيم و المعايير و الوسائل التربوية، و كذا العلاقات الاجتماعية التي بدأت تزول مع المجتمع⁽¹⁾.

1-1- العائلة الريفية عائلة كبيرة الحجم و ممتدة

ظهر النظام العائلي في شكله الموسع، والذي يتكون من سلسلة من العوائل المتلاحقة التي يجمعها منزل واحد (الدار الكبيرة)، وذات وظائف متعددة سواء داخل المنزل أو خارجه، وكانت تستدعي هذه الحياة التعاون بين أفراد العائلة جميعا، فيتزوج الأبناء ويستمرون في منازل آبائهم، بل كانت تضم أبناء العم والخال الذين يعتبرون كجزء من العائلة، غير أن العائلة من حيث هذا الحجم لا تنمو إلا ما لا نهاية، بل انقسمت كما تنقسم الخلية إلى أجزاء مشابهة للأصل، يكون لكل جزء نفس الخصائص ونفس الدور والمركز في البناء الاجتماعي، أي انقسمت إلى عوائل وتكبر هذه الأخيرة على مر الزمن، وأصبحت تكون عائلات صغيرة، وفي وجود الأب يعيش معه أبناؤه المتزوجون وقد ينجب هؤلاء أبناء يتزوجون وينجبون بدورهم، ومع هذا يظلون يعيشون معا ويعملون معا في نفس البيت تحت سلطة الأب، فإذا مات صاحب السلطة، تظل الإخوة يعيشون ويعملون معا تحت رئاسة الأخ الأكبر وتكون هذه هي القاعدة⁽²⁾.

فانتشار العائلة المركبة في الريف لا يعني عدم وجود العائلة الصغيرة أو النووية ، لكن وجودها يكون بنطاق محدود مقارنة بالعائلة المركبة ، فنجد بعض الأبناء عند زواجهم يسكنون في منازل منفصلة عن منازل ذويهم و عادة ما تكون قريبة منها مكونين بذلك عوائل نووية تتكون من الزوج و الزوجة و أطفالهما لكن هذه الممارسة ليست سائدة وليست هي القاعدة في الريف، إن الطابع العام أن تبقى العوائل تسكن مع عوائل أسلافها لتكون عوائل مركبة تحوي أكثر من جيل واحد و عدد من الأقارب قد يكون كبيرا أو صغيرا وبهذا تكون العائلة في الريف مبنية على علاقة الزواج و القربى⁽³⁾ و لاسيما إذ كانت هذه العائلة ريفية الأصل حيث تشمل العائلة في البيئة الريفية الجزائرية على عدة أسر ممتدة وتتكون

¹- عبد الرحمان العنبي، الأسرة القروية و التغيير الاجتماعي-دراسة في اتجاهات التغيير الأسري بالوسط القروي بالمغرب، الرباط: "مجلة ديوان العرب"، 2003، ص14.

²- بوراكي محمد المختار ، السلطة الأبوية في العائلة الجزائرية و حركة التغيير الاجتماعي، بغداد:معهد البحوث و الدراسات العربية ،قسم البحوث و الدراسات الاجتماعية، 1987، ص141 ، ص 206.

³- محمد عبد الهادي دكلة، و آخرون، المجتمع الريفي، العراق: مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر، 1979، ص185 ، ص186 .

الأسرة الممتدة من ثلاثة إلى أربعة أجيال، تضم الأب و الأم و أولادهما الغير متزوجين والمتزوجين مع زوجاتهم وأطفالهم، كما قد تضم الأعمام و الأخوال و العمات و الخالات ، و الجد و الجدة من ناحية الأم، والأب و هؤلاء كلهم يسكنون في منزل واحد أو في شقق ملحقة بالمنزل الأصلي (الكبير) يترأسه رب الأسرة (كبيرهم سنا) و يدير شؤونه الخاصة والعامه و تقوم بين أفرادها التزامات متبادلة⁽¹⁾ و لعل هذا ما عبر عنه مصطفى بوتقنوشت عن الأسرة الممتدة داخل العائلة الريفية الجزائرية إذ يقول : "تحت سقف واحد أي في مسكن و احد يسمى الدار الكبيرة عند الحضر و الخيمة الكبرى عند البدو ، و التي قد يصل عدد أفرادها إلى 60 شخصا، حيث تلعب الدار الكبيرة أو الخيمة الكبرى دورا هاما في تحقيق التضامن و التلاحم بحيث نجد الآباء يمنحون الأمن و الحماية و هم في وضع من التعاون الدائم ، و كل أسرة زواجية و كل مجموعة جنس أو سن فيها تجد في هذه الدار مكانة خاصة بها حسب ما تقتضيه القواعد و الرموز التي تتفاعل من خلال الجماعة المنزلية⁽²⁾.

1-2- النشاط الزراعي:

إن أهم ما يميز العائلة الريفية الجزائرية هو ارتباط الفرد الريفي بأرضه وحيواناته و العمل في حقله أو أرضه؛ حيث أن خدمة الأرض و الاشتغال بالفلاحة و الزراعة تكاد تكون من المهام الأولى للفرد الريفي و لهذا يكاد يكون العمل في العائلة الريفية متشابها و متجانسا و موحدا، حيث "تشكل الأرض مصدر الحياة و مكان العمل المقدس و رعايتها و التقاني في بذل المجهود لزراعتها مصدر إشباع كبير و هدف يحاول كل فرد الوصول إليه⁽³⁾ و لقد اعتبر ابن خلدون أن الزراعة من خصائص هذه المجتمعات إذ يقول في مقدمته: "و منهم من يستعمل الفلح من الغراسة و الزراعة و منهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم و القبر و الماعز {....} ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش و حصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى و الرفه دعاهم ذلك إلى السكون و الدعة و تعاونوا

¹ - عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص 53.

² - مصطفى بوتقنوشت، ت: أحمد دمري، العائلة الجزائرية التطور و الخصائص، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص 40.

¹ - محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، بيروت دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، ص 135.

في الزائد على الضرورة و استكثروا من الأقوات و الملابس و التأنق فيها و توسعة البيوت و اختطاط المدن و الأمصار لتحضر⁽¹⁾.

وعلى الرغم من بساطة تعليمه و معرفته بالكثير من الأمور العلمية الحديثة إلا أن ارتباط الفرد الريفي في العائلة الريفية الجزائرية؛ بأرضه و حيواناته أكسبه الكثير من الخبرة في هذا المجال منذ صغر سنه لأن العائلة الريفية تحاول دائما أن تجعل أبناءها دائمي الارتباط بأرض الأجداد لان الأرض تساوي عرض الفرد الريفي" فالزراعة إذن مصدر قوتهم و رزقهم ،أما بالنسبة للعمل الرجل فيندرج ضمن إطار الملكية الخاصة المشتركة بين رجال الدار الكبيرة و يخضع في تسييره إلى كبير العائلة ذو السلطة الواسعة⁽²⁾.

1-3- السلطة الأبوية:

هناك تعريف عديدة للسلطة الأبوية أهمها التعريف الذي ذكره رادكليف براون في كتابه الموسوم " البناء والوظيفة في المجتمع البدائي" والذي ينص على أن السلطة الأبوية هي القوة التي يمارسها الأب على بقية أفراد الأسرة والتي تحظى بالقبول³، إذ ينفذ بقية الأفراد ما يتخذه الأب من قرارات وما يصدره من إيعازات وأوامر . أما العالم فورتنس فيعرّف السلطة الأبوية في كتابه نظم القرابة بأنها موقع اجتماعي يخول الأب باتخاذ القرار الذي ينظم شؤون الأسرة في المجتمع⁽⁴⁾ ، أما ايفانز بريشارد في كتابه " علم الانثروبولوجيا الاجتماعية" فيعرّف السلطة الأبوية بأنها مجموعة القرارات والإجراءات التي يتخذها الأب والتي من شأنها أن تنظم شؤون الأسرة والقرابة وتحدد مستقبل الأفراد في الأسرة⁽⁵⁾.

أما باخوفن فيعرّف السلطة الأبوية بأنها ذلك المجال الذي يعطي الحق للذكور في الأسرة باتخاذ القرارات التي تحدد حاضرها ومستقبلها⁽⁶⁾، أي يحدد مسيرتها الآنية والمستقبلية علماً بأن باخوفن يعتقد بان النسب الأمي قد سبق النسب الأبوي من الناحية التاريخية ومع هذا فيعرّف السلطة الابوية في كتابه الموسوم " انحدار النسب" فهي كما يعتقد تأتي بحسب

2- أبو زيد عبد الرحمان بن محمد بن خلدون، مرجع سابق، ص 120.

² -moustafa boutefnouchet, Ibid,p 37.

³ - Radcliffe Brown,A.,Structure and Function in the Primitive Society London, The Free Press, , 1952,P7.

⁴ - Fortes, M.S., Kinship systems, The Free Press, London, 1957,P.11.

⁵ - Evans- pritchard,E., Social Anthropology, Routledge and Kegan Paul, London, 1967,P. 25

⁶ -Bachofen,N. Kinship Descent, Penguin Books, 1961,P.21

السبق التاريخي بعد السلطة الامية وهي كما ذكرنا المجال الذي فيه يتخذ الأب القرارات والأوامر و الاعازات التي تسيّر شؤون الأسرة نحو الأهداف التي تريد تحقيقها⁽¹⁾.

من هذه التعاريف المختلفة للسلطة الأبوية نخلص إلى القول أن السلطة هي القوة التي يمارسها الفرد والتي تحظى بالشرعية أي الطاعة والتنفيذ ، وبالأبوية نعني حق الأب في اتخاذ القرار انفرادياً دون مشاركة إلام وبقية أفراد الأسرة ، القرار الذي يمس ظروف ومعطيات ومشكلات الأسرة حيث أن القرار يرمي إلى توجيه وظائف الأسرة نحو الأهداف العليا التي تصبو لها. ومن دون السلطة لا يمكن للأسرة أن تسيّر أو تدير شؤونها على وفق لمصالحها و أغراضها، ذلك أن السلطة التي يمارسها الأب تلقى الدعم والمساندة والتأييد من لدن المجتمع ولاسيما الدولة وهنا تكون السلطة مطاعة ليس من قبل أفراد الأسرة فحسب ، بل من بقية أفراد المجتمع المحلي لان هؤلاء يعرفون تمام المعرفة بان سلطة الأب تلقى الدعم والتأييد من عادات وتقاليد المجتمع ومن الدولة والقانون والدين والأعراف⁽²⁾، لذا تكون هذه السلطة فاعلة ومؤثرة في إدارة شؤون المجتمع. وهنا لا يمكن لأفراد الأسرة أو القرابة وبقية أفراد المجتمع المحلي الاعتراض عليها أو التشكيك بشرعيتها أو رفضها والتهرب من نصوصها ومفرداتها، فالطاعة للسلطة الأبوية إنما هي طاعة واجبة لان المجتمع بأعرافه وتقاليد وقيمه يعترف بحق الأب بممارسة السلطة على بقية أفراد الأسرة ، ولا يعترف بحق إلام أو حق أي فرد من أفراد الأسرة بممارسة السلطة الأبوية وحده لان عادات وتقاليد المجتمع تقر ذلك والثوابت الاجتماعية تعترف بذلك⁽³⁾، لذا نلاحظ بان الأب هو الذي يتخذ القرارات بشأن حاضر ومستقبل أفراد أسرته ويعترض على أي شخص يشارك في ممارسة هذه السلطة، ولكن يجب القول بان الذي يمارس السلطة الأبوية لوحده، هذه السلطة التي تقرر مستقبل الأسرة، ينبغي أن يكون حريصاً على الأسرة ومستقبلها ودارياً بظروفها ومشكلاتها وواعياً لما قد يحدث لها إذا كان قرار السلطة الأبوية ليس بمحله. فإذا كان القرار خاطئاً أو منحرفاً أو ضالاً أو مجحفاً فان أفراد الأسرة سوف يتعرضون إلى الظلم وربما إلى المشكلات التي تعرض حياتهم ومستقبلهم إلى الأخطار والمزالق⁽⁴⁾.

¹-Ibid., P.23-

²-Rosenfeld, T.P., **Relationships: The Marriage and Family Reader**, London, 1982,P 91.

³- شرابي، هشام ،مرجع سابق،ص ص.111،112

³-Goode,W. J., **World Revolution and Family Patterns**, New York, The Free Press of Glencoe, 1987,P120.

تتميز السلطة داخل الأسرة الريفية بسيادة السلطة الأبوية ؛ فالزوج أو الأب أو الجد هو صاحب القرار و له حق ممارسة السلطة على جميع أفراد الأسرة حتى الأبناء المتزوجون ، أما الزوجة أو الأم أو الجدة فهي المسولة على الأبناء و زوجاتهم و لها الحق في التصرف في المجال الداخلي للعائلة. لأن الخلية الأصلية في المجتمع البربري هي العائلة الإكناتيكية (**La familleagnatique**) وهي العائلة التي تقوم على نسب من ناحية الأب أو الذكور بصفة عامة و يتولى في هذه البنية العائلية كبير المجموعة ممارسة سلطة مطلقة على كافة أعضاء العائلة الإكناتيكية، ويشرف كل أب على شؤون أفراد عائلته، فيخص نسائه بالأعمال الحقيرة، وبييع بناته إلى من يقدم أعلى الأثمان ويزوج أبنائه بمن يشاء⁽¹⁾، لقد تشكل عبر قرون سحيقة النظام الأبوي الذي يميز النظام العائلي الجزائري، ويقوم على العنصر الذكوري أو الرجالي الذي يمثل القوة الدفاعية للقبيلة، لأنه محور الأعمال الزراعية، فالزراعة والري يحتاجان إلى طاقة بشرية متزايدة، وبالأخص طاقة ذكورية تستعمل في الحراثة والفلحة وأعمال الري وبقية الأشغال المتعلقة بالعملية الزراعية. وهذا التحول التاريخي تزامن مع تحول مهم في بنية نظام القرابة والعائلة، فتكون تدريجيا عبر عدة قرون النظام الأبوي الذي يتميز بالتركيز على الخصوبة وخاصة إنجاب الذكور، الطاقة الضرورية لإنجاز الأعمال الزراعية القاعدية من أعمال ري وتجفيف المستنقعات، ويقوم (النظام الأبوي) على القدرة الدفاعية وعلى الزواج اللحمي لزيادة تماسك وتجانس المجموعة العشائرية المحلية. تحديد هويتها والمحافظة على وحدة واتساع مجال رزقها (الأرض،الماشية)، وعلى السلطة الأبوية الترتيبية التي تعتمد على تغليب جنس على آخر والكبار على الصغار وعلى مراقبة صارمة للنساء وسلوكهن الاجتماعي وشرفهن في مواجهة الأخطار الخارجية وخطر الانقسام وتشتت الملك وخطر فقدان النساء كعنصر أساسي في عملية إعادة إنتاج المجموعة وتوسعها⁽²⁾.

و غالبا ما يكون صاحب السلطة هو أكبر أفراد العائلة سنا من الذكور، فإذا ما تقدمت به السن فإنه يظل صاحب السلطة من الناحية الشكلية ،غير أنه يشترك معه أكبر أبنائه الذي يمارس سلطات والده ممارسة فعلية،و يتمتع بما يتمتع به رب العائلة من طاعة

¹ - محمد المختار بوراكي،مرجع سابق، ص141.

² - محمد المختار بوراكي،المرجع نفسه، ص ص 142-143.

و احترام⁽¹⁾ فإذا توفي صاحب القرار فان الابن البكر يصبح هو صاحب السلطة بالاشترك مع الوالدة لما تملكه من خبرة حياتية اكتسبتها من الوالد لأخذ المشورة؛ أما في حالة تعدد الزوجات فان الزوجة الأولى هي صاحبة السلطة على الزوجات الأخريات و على زوجات أبنائها وزوجات أبناء الأخريات، و بهذا فالمكانة و الأدوار الخاصة بكل فرد داخل العائلة الريفية مرسومة و محددة سلفا حيث يتبوأ كبير العائلة سنا المكانة الأولى في العائلة ، ويتمتع أفراد هذه العائلة بالدخل بصرف النظر عن مدى مساهمتهم في تحقيق هذا الدخل ،ذلك أنه قد يكون من بين أفراده كبير السن أو المريض أو الغير قادر على العمل ...كل هؤلاء يجب أن يكفلهم أفراد العائلة المنتجون ، و على هذا فالفرد في العائلة التقليدية يشقى و يتعب و يدخر ليشارك أهله و أقاربه في ثمرة كده و تعب⁽²⁾.

ففي العائلة الجزائرية توجد السلطة عند الأب، فبعد الدراسة التي قام بها "ريني موني R.Maunier" وجد أن هناك تشابه بين العائلات القبائلية الجزائرية والعائلات الرومانية القديمة، بحيث وجد في العائلات غير المنقسمة أن السلطة في متناول رب الأسرة والتصرفات والكلمة العليا من نصيبه، غير أن تطور هذا النوع يلاحظ بوضوح في العائلة الجزائرية، فالأسرة في تضامن كبير و متماسكة في كل المجالات، والقراية هنا نجدها متصلة، بحيث إذا مات الأب مثلا تواصل العائلة العيش مع بعضها البعض وتحافظ على كل أفرادها كما كانت من قبل، فالفرد داخل المجموعة الاجتماعية - العشيرة أو القبيلة - يرتبط معها ضمن علاقات اجتماعية واقتصادية فهذه العلاقة الموجودة داخل العشيرة مقرر و متفق عليها من طرف المجلس العشائري أو الجماعة الساهرة على شؤون القبيلة والتي تنظم على مستوى المجتمع حملات زراعية والتي تمثل الجانب الاقتصادي أو العلاقات الاجتماعية والتي تفرض من طرف المجموعة على العائلة أو الفرد وهي المشاركة في بعض الأحداث التي تقوم بها العشيرة أو القبيلة في حالات الزواج أو الموت أو المساعدات الاجتماعية كالتوزيع مثلا، فهذا التلاحم والتماسك ذكر من قبل ابن خلدون في مقدمته في تحديده لمفهوم العصبية والتي شرح بواسطتها تطور العشيرة نحو السلطة وهي أحسن مفهوم

¹ - عبد الباسط محمد حسن ، علم الاجتماع الصناعي، القاهرة: دار غريب للطباعة و النشر، 1982 ، ص408.

² - محمد مصطفى الشعبي، دراسات في علم الاجتماع، القاهرة: دار النهضة العربية لطباعة و النشر، 1974 ، ص214.

لتحديد معنى التماسك أو الروابط الدموية، فالتماسك والبقاء هما العنصران الأساسيان للتكوين الاجتماعي للمجموعة العائلية⁽¹⁾.

و عليه و نظرا لما يحمله كبير السن في الريف من خبرة و تجربة في الحياة فانه يتمتع باحترام و تقدير من هم أصغر منه سنا، و قد يصل هذا الاحترام حدود التطرف حيث يعتبر أي اختلاف في الرأي أو مناقشة حادة من قبل صغيري السن معه مخالفة خطيرة تقابل بالنقد الشديد⁽²⁾.

1-4- السيطرة و الطاعة:

يرى "صفوح الأخرس" أن خصائص العائلة العربية "تمثل استمرارا وتطورا لتركيب وجد قبل ظهور الإسلام، إلا أن كثيرا من وظائفه قد صقل تحت تأثير مبادئ الشريعة الإسلامية الحنيفة وبمعنى آخر أن تركيب العائلة العربية الإسلامية في القرن العشرين يجب أن يفهم أنه نتاج لذلك التفاعل بين التنظيمات الاجتماعية العربية التي كانت تسود قبل ظهور الإسلام ومبادئ الإسلام الحنيف نفسها⁽³⁾.

من خصائص العائلة العربية على وجه العموم والجزائرية على وجه الخصوص مظاهر الطاعة بأشكالها المختلفة، سواء تعلق الأمر بطاعة الصغار للكبار أو طاعة الأولاد للآباء أو طاعة الزوجات للأزواج، فمما لا شك فيه أن مبادئ الإسلام تحث على الطاعة التي ترتبط بالعبادة، ولما كانت الأسرة الجزائرية كما قلنا سابقا تتميز برسوخ النظام الأبوي، فإن الأب هو أكثر الأشخاص احتراما وطاعة من طرف الأبناء والزوجة فالأب يحتل مركز السلطة والمسؤولية، ويتمتع بمكانة خاصة وإليه وحده ينسب الأولاد فيحملون اسمه دون اسم عائلة الأم، والأب ينتظر من جميع أفراد الأسرة بمن في ذلك الزوجة الطاعة والاحترام والامتنال وعدم مناقشته فيما يراه مناسبا، فهو يتجه إلى أفراد عائلته بالأوامر والنصائح والإرشادات والتهديدات ويحتل الأب هذا المنصب باسم التقاليد الموروثة، وباسم المعيل الذي يتكفل بالمنزل وإعالة أفرادهِ. وبهذا المعنى تكاد تكون ظاهرة

¹ - مصطفى بوتفوشنت، مرجع سابق، ص 23.

² - محمد عبد الهادي دكلة، قاسم محمد الفرجان ساهر هرجس سداد، مرجع سابق، ص 87.

³ - صفوح الأخرس، تركيب العائلة العربية ووظائفها - دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا -، دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1976، ص 20.

طاعة الزوجة لزوجها والأبناء لوالديهم هي إحدى أبرز الظواهر في الأسرة العربية والأسرة الجزائرية بوجه الخصوص. فلا تملك الزوجة حق مناقشة الزوج في قراراته. أما بالنسبة للعلاقة بين الأب والابن، فكان يسودها الاحترام التام للأب، وعلى مبدأ (الحقيقة ملك للكبار) ولا مجال للمناقشة فيها، وكان الحياء والخجل وعدم الكلام بصوت مرتفع أمامه من أهم الأمور التي يحرص عليها الأبناء في حضور آبائهم. وهذا النمط من العلاقات نجده من القوي إلى الضعيف ومن الكبير إلى الصغير، ومثل هذه العلاقات تميز المجتمع أيضا على حد تعبير "هشام شرابي" "العائلة هي صورة مصغرة عن المجتمع فالقيم التي تسودها من سلطة وتسلسل وتبعية وقمع هي التي تسود العلاقات الاجتماعية بصورة عامة فالنزاع والتباين والتناظر هي عوامل تميز العلاقات بين أعضاء المجتمع، كما تميز العلاقات بين أعضاء العائلة⁽¹⁾، وما تزال هذه الظاهرة موجودة في بعض الأسر الجزائرية، غير أنها بدأت باختصار في العائلة العربية تمر في مرحلة انتقالية و بدأت تتعرض لبعض التغيير، فبدأ الآباء يشاركون أفراد العائلة مزيدا من السلطة والمسؤوليات، و يسلكون مسلكا يكاد ينزع باتجاه ديمقراطي⁽²⁾ كما أن عمل الأب الذي يقتضي منه الغياب عن المنزل معظم اليوم، فهذه الوضعية تبقية بعيدا عن مسرح الأحداث اليومية للعائلة، وفي هذه الحالة تتكفل الأم بشؤون أولادها ورعايتهم، وتكون المسؤولة إلى حد ما عن اتخاذ قراراتهم. وهذا ما يؤكد "فرانز فانون Franz. Fanon" بقوله أنه يوجد "من خلف النظام الأبوي، نظام أمومي خفي"⁽³⁾.

1-5- التمييز بين النوعين:

إذا سلمنا بأن الأسرة هي أكثر المؤسسات المسؤولة عن تكوين الشخصية الأساسية لأفرادها وتصلق شخصية الفرد في العائلة الجزائرية ضمن هذا الإطار أو التنظيم الهيكلي،

¹ - هشام شرابي، مرجع سابق، ص 38.

² - حلیم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت: ط6، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 182.

³ - حلیم بركات، مرجع نفسه، ص 181.

والذي تطبعه العلاقات السلطوية ويظهر واضحا أن الأبناء في العائلات التقليدية نادرا ما يشاركون أهلهم أسرارهم أو يستشيرونهم في حل مشاكلهم، وكثيرا ما يلجئون إلى أصحابهم وأترابهم بدل أن يلجئوا إلى أهلهم و لعل الأمر يعود إلى نوع التنشئة التي يتلقاها الفرد الجزائري داخل عائلته و لاسيما مع والدية وعلى وجه التحديد الأب ،الذي يحرص كل الحرص على إبقاء بعض الحدود و الحواجز بينه و بين أبنائه خوفا من أن تنتشر الألفة وروح الدعابة و المزاح معه مما يتشكل لديه هاجس بأن مكانته اجتماعية بين أبنائه قد فقدت، فيفقد معها الاحترام و الهيبة و الوقار و لم تصبح له كلمة مسموع و لا سلطة مهابة،و بما أن العائلة الجزائرية تقوم على النظام الأبوي فهذا يعني أن نظام الانتساب يكون في خط الذكور ،و هذا ما يعكس المكانة التي يحض بها الذكور وسط العائلة و الأم أو الزوجة المنجبة للذكور و الدونية التي تعيشها الأنثى و لعل هذا ما ذكره هشام شرابي في قوله:"يتميز الواقع العربي و لاسيما الريفي ،أن الأنثى يجري تمييزها عن الذكر بصورة أساسية ؛ فالذكر كسب للعائلة و هي عبئ عليها و البنت منذ نعومة أظفارها تدفعها العائلة إلى الشعور بأنها غير ضرورية و غير مرغوب فيها، وتعلمها قبول وضعها كأنتى{...}حيث تلقى البنت أثناء طفولتها مركز الاهتمام الأول إذا كان لها أشقاء ،غير أن هذا يتيح لها أن تنمو بحرية أكثر و أن تتعلم كيف تواجه المصاعب بنجاح لأنها لا تخضع للضغط نفسه الذي يخضع له الصبي⁽¹⁾.

و لهذا لم يكن لميلاد البنت في العائلة الجزائرية التقليدية يثير الغبطة و السرور في نفسية الأب و الأم. "وذلك لان الأبناء المقبولين لدى الرجل الذي يستحق هذا الاسم هو عندما يصبح أبا لذكور الذين سوف يخلدون اسمه و أملاكه⁽²⁾.

فالذكر هو معيل الأب في الأرض، وكذلك هو الذي يحافظ على أمه و أخواته بعد وفاة والده، و بالتالي انتقال السلطة الاقتصادية و الاجتماعية له، كذلك بالنسبة للأم ، حيث كانت ترى في ميلاد الذكر رفعا لمكانتها و قيمتها في السلم الاجتماعي أما البنت فهي تمثل شرف العائلة الذي لا ينبغي أن يدنس، وهذا ما كان يشكل عبئا ثقيلا و مصدر قلق دائم للعائلة.

¹-هشام شرابي، مرجع سابق،ص39.

²-Soumaya Au delà de toute pudeur, MAROC, Edition Eddif 6^{eme} Naammane -
édition, 1990,p 16.

حيث تعكس الممارسات الثقافية السائدة داخل الأسرة الريفية التدرج أو الهرمية بين الجنسين، فمن ينظر إلى الممارسات الريفية يجدها تتميز بين الذكر و الأنثى و تعطي للذكر مكانة أعلى من الأنثى ، بل أن وجود ممارسات محددة في ميلاد و سبوع الذكر وغيابها تماما في حالة الأنثى؛ يوضح ليس فقط تدني مكانة البنت بل يوضح عدم الرغبة في إنجابها على الإطلاق و ما يرتبط بذلك من ألوان التفرقة التي تحدث خلال الحياة، فبمجرد ولادة الطفل و التعرف على نوعه يعلن الناس موقفهم من المولود ، فإذا كان المولود ولدا تلقت الأم التهاني ، أما إذا كان بنتا فيكتفي الناس بتحميد السلامة للأم ، وكأن الأم لم تتجح في مهمتها ، ولهذا فان صحتها وسلامتها في هذه الحالة أهم من المولود الجديد⁽¹⁾.

و لهذا فان اختلاف الأدوار في العائلة الجزائرية يكون بحسب اختلاف الجنس، لذلك يتقيد كل عضو في العائلة بالنماذج التي تحدد فعله وسلوكه، وذلك حسب الجنس ذكر، أنثى إن جنس الإناث في العائلة الجزائرية على العموم يفتقر إلى المركز الاجتماعي، الذي يكون في أغلب الأحيان من نصيب الذكور، فالمرأة والبنت لا تحظى بمركز اهتمام كما يحظى به الابن الذكر، وهذا يعكس إلى حد ما النظرة السلبية لجنس الإناث من طرف السلطة العائلية التي تؤكد على إبراز عنصر الذكور أكثر من تأكيدها على عنصر الإناث، وهذا يعود إلى الحالة النفسية والاجتماعية للعائلية كالخوف من مستقبل البنت الذي ينعكس أثره على العائلة الأبوية، هذه النظرة تؤكد مواصلة نظام السلطة الذكورية في العائلة الجزائرية.

فالأنثى تعيش حالة من التذبذب في الموقف منها ما بين التبعية و الطفلية فهي تابع لا حرية له و لا إرادة له و لا كيان، إنها ملكية الأسرة منذ أن تولد و حتى تموت ، الأب أولا ، ثم الأخ ، و بعد ذلك الزوج، مكانتها في أن تكون ما أوريد لها ليس إلا و على العكس من ذلك نجد صورة المرأة المرجع خصوصا الأم التي يقف منها الزوج و الأبناء موقفا طفليا اتكاليا⁽¹⁾ ولما كانت المرأة رمز شرف العائلة فإن الرجال يحرصون على

¹ - نبيل صبحي حنا، المجتمعات الصحراوية في الوطن العربي - دراسات نظرية و ميدانية - القاهرة: دار المعارف

للطباعة و النشر، 1984، ص. 111.

1-علياء شكري، مرجع سابق، ص133.

السلوك الأخلاقي لنسائهم ويخضعونهم لرقابتهم، فهي تبقى خاضعة للوصاية الذكورية الأبدية؛ ففرضت عليه بذلك قوانين صارمة تضبط سلوكها منذ صغرها، لتنشأ بذلك نشأة سليمة وصحيحة تتماشى مع قيم و عرف المجتمع التقليدي، ولهذا كانت تخضع منذ صغرها إلى التربية الصارمة، كما كانت تعاني من التمييز في المعاملة بينها وبين أخيها الذكر الذي يحض بحسن المعاملة والاهتمام والرعاية منذ ولادته. في حين كان يفرض على البنت منذ نعومة أظافرها " القيام بمهمات و مسؤوليات خاصة فما أن تبلغ البنت حتى تضع الحجاب، و يفرض عليها الاحتشام و ما يبلغ الصبي السن نفسه حتى يعطى حرية أكثر، فهو يعفى من العمل في المنزل و يقضي وقته مع أترابه⁽¹⁾، و بذلك تحتل الفتاة الجزائرية في المجتمع التقليدي المرتبة الثانية بعد الرجل، و يتضح لنا ذلك جليا من خلال التنشئة التي تتلقاها، وكذلك من خلال الدور الذي تلعبه؛ واحتلالها لهذه المرتبة كانت نتيجة لنظرة الرجل للمرأة و التي لا تخرج عن كونها الكائن الضعيف غير الناضج والسلبى الذي لا يستطيع أخذ القرارات الصائبة و لا أن يتحمل المسؤولية فهو لا يصلح إلا للأعمال المنزلية و إنجاب الأولاد، وحتى القوى العقلية للمرأة كيفية بأخلاق الأنوثة⁽²⁾.

ويمكن للمرأة أن تحافظ على هذه المكانة إذا أصبحت أما و منجبة للذكور، فالأمومة هو الهدف الأسمى من الزواج في العائلة التقليدية، بصفة عامة تبحث دائما عن الوريث الذي سيخلد اسمها، ولهذا يتزوج الرجل مرة ثانية و ثالثة من أجل إنجاب للذكر، ورغم هذه المكانة التي قد تحققها المرأة أو الأم بإنجابها للذكر " تبقى الأم تحتل مركزا ثانويا رغم أنها تتمتع بسلطة إدارة الشؤون المنزلية، كما لم تكن لها صلاحية المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المنزل حيث كان الرجل ينفرد بهذه المهمة⁽³⁾.

بما أن العائلة الجزائرية التقليدية قد حددت المنزل كالمكان الطبيعي و المناسب للمرأة و أنوثتها فان تعليم القيام بالأعمال المنزلية تعد من أهم الأشياء الأساسية والضرورية التي يجب أن تنشأ عليها الفتاة منذ الصغر، بحيث أنه لا يمكن تصور و لا تقبل من المنظور التقليدي فكرة فتاة لا تتقن القيام بالأعمال المنزلية،" فالأعمال المنزلية حسب النموذج التقليدي هي من تخصص المرأة⁽⁴⁾، وترجع مهمة تلقين الفتاة و تدريبها على القيام

²-Bouhdiba Abdelwahab، **Culture et Société**, Paris, PUF, 1975,p 59,p 58.

³- محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري-تحليل السوسولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 88 .

⁴- الحداد الطاهر، **امراتنا في الشريعة و المجتمع**، تونس: ط6، دار التونسية، 1992، ص 120 .

بالأعمال المنزلية إلى الأم، إذ أن القيام بشؤون المنزل عمل و تلقين تدرّب لهما الأمهات فتياتهن على معرفة الشؤون من طهي و غسل وتنظيف و ترتيب أدوات... الخ⁽¹⁾. وفي العائلة التقليدية تعرف مكانة المرأة تحسنا بمرور الأدوار التي تمارسها إلى أن تصل إلى المرحلة التي تصبح حماة فنقوم بتزويج أبنائها؛ لكي تتمتع بنوع من السلطة في إدارة الشؤون منزلها و في تسيير كنفها ، حيث تصبح الرقيب و المرشد المستمر لأعمالهم، كما تحض باحترام كبير من طرف أولادها حيث تصبح محل المشاورة، و إسداء النصيحة و كتم الأسرار في بعض من أمورهم الخاصة بهم و مصدر الحنان لأبناء أبنائها. ومن الجدير بالذكر أن مثل هذه الذهنيات والأفكار لا زالت ماثلة في بعض الأسر الجزائرية الريفية منها والحضرية، لأنها قيم رسخت عبر الأجيال في عقول الذكور والإناث؛ ولكن انتشار المدارس والمعاهد والجامعات في كل أنحاء الوطن، إضافة إلى خروج المرأة لتلقي العلم والعمل أيضا، وفر لها مجالا واسعا وملائما لاكتساب معارف ومعلومات جديدة وقيم ساعدتها على بناء شخصيتها وتدعيم مواقفها في الحياة الاجتماعية، ولهذا أصبحت الفتاة المتعلمة لا تقبل بالتفرقة بين الجنسين، وتسعى بجهودها الخاصة إلى العمل والارتقاء في القطاعات المهنية المختلفة وهكذا نشأت مكانة جديدة للمرأة، داخل الوسط العائلي ولم تعد السلطة المطلقة للأب أو الأخ أو الزوج، كما أن وضعيتها الجديدة تسمح لها بأخذ الكلمة واتخاذ المبادرة، وتسيير حياتها الخاصة بشرط احترام عائلتها.

1-6- تقسيم المجال بين الجنسين:

من مميزات العائلة الجزائرية التقليدية هو تقسيم الجنسي للمجال الاجتماعي، بحيث خصص لكل جنس مجال خاص به يؤدي فيه دوره المحدد من طرف المجتمع التقليدي، وهذا ما أدى إلى وجود مجتمعين مختلفين، مجتمع خاص بالرجال ومجتمع خاص بالنساء، ويظهر لنا ذلك جليا في تقسيم المجال إلى "الداخل" و"الخارج" فكل ما هو داخلي خاص بالمرأة، وكل ما هو خارجي خاص بالرجل، وفي هذا الصدد يؤكد "Bourdieu" بان النساء داخلهن الطبيعي هو البيت العائلي لأبائهن و أزواجهن، أما العمل فيعبر عنه بالخروج للعمل باعتبار أن الخروج هو تحرك رجالي محض يؤدي إلى رجال آخرين⁽²⁾.

¹ - محمد حسن، الأسرة و مشكلاتها، بيروت: ط3، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1967، ص135.

² - Bourdieu Pierre, Lé Sens pratique, Paris, édition Minuit, 1980, p4

وعليه، حدد المنزل كعالم خاص بالمرأة تمارس فيه جميع شؤونه الداخلية من أعمال منزلية تربية الأولاد، و الحفاظ على العادات، أما الاتصال بالعالم الخارجي فلا يكون إلا بمبرر مقبول اجتماعيا كالذهاب إلى الحمام أو الحفلات العائلية و هي الأماكن التي عادت ما تذهب إليها نساء المدينة. أما الذكر فقد حدد له العالم الخارجي الذي يتناسب مع دوره في المجتمع و خاصة أنه رئيس الأسرة التي تعتمد عليه كلية من حيث الإعالة و الحماية.

وتقسيم المجال الاجتماعي إلى مجالين أحدهما خاص بالمرأة و الآخر خاص بالرجل كان نتيجة للتمييز الجنسي، فالمجتمع لتقليدي أعطى الأولوية و القيمة الاجتماعية و الاقتصادية للرجل فهو أنسب للعام الخارجي، و لتحمل المسؤولية و لاتخاذ القرارات ، أما المرأة فهي ذلك الكائن الضعيف الذي لا يستطيع تحمل المسؤولية و لا السلطة و لا اتخاذ القرارات.

وحجب المرأة في البيت ومنعها عن العالم الخارجي الذي أصبح ملكا للرجل أدى إلى تشكيل مجتمعين متناقضين أحدهما خاص بالنساء، وهو مجتمع مغلق على نفسه، و الآخر خاص بالرجل، وهذا ما جعل الدكتور **عبد الغاني مغربي** يؤكد على أن الملاحظة التي يخرج بها الرجل الأجنبي حول المجتمع الجزائري هو كونه أولا و قبل كل شيء مجتمع رجالي⁽¹⁾. وذلك كون الرجال،" قد احتكروا معظم نشاطات الإنتاج الاجتماعي، علاوة على ترأسهم المؤسسة العائلية، فقد حكم على النساء بالانزواء في بيوتهن، و تكريس أنفسهن لخدمة أزواجهن وأسرهن⁽²⁾.

و عليه، لجأ المجتمع الجزائري التقليدي في تقسيمه للمجال الاجتماعي للجنسين إلى مقياس الذكورة التي تعني إمكانية القوة و السيطرة و التحكم، و إن الأنوثة مرتبطة بالدونية و الهزيمة، فجعل بذلك البيت هو عالم المرأة و التي لا يمكنها الخروج منه إلا للضرورة ، وفي حالة خروجها فإنها مطالبة بالالتزام بمجموعة من الضوابط الاجتماعية في سلوكها و تصرفاتها، وذلك من أجل الحفاظ على الشرف بإحداث التفرقة بين الجنسين "فشكل و نوع العلاقات الاجتماعية التي كانت تربط الرجال بالنساء، نستطيع القول وفقا لما

¹-Megherbi Abdelgani, **Le miroir apprivoisé**, Sociologie du cinéma Algérien ENAL - OPU- GAM, Alger- Alger- Bruxelles,1985.p68

²- غارودي روجيه وآخرون، ت: هنري عبودي، **نقد المجتمع الذكور**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1982، ص82.

انتهى إليه مصطفى بوتفوشت في أطروحته الأسرة الجزائرية ، إلى أنه لم تكن هناك علاقات تجمع بينهما، فكان هناك حاجز سميك ومتين بين الجنسين، وهذا الحاجز لم يرتكز أساسا على الحفاظ على النقاء الأخلاقي و الجسدي للفتاة و على النظام القيم الأخلاقية و الدينية و الاجتماعية و الأسرية فكان ينظم حينئذ إلى العلاقات بين الرجال والنساء من باب الجنوح الأخلاقي و المس بالشرف و التشويه لمبدأ و منطلق التقاليد والعرف الأسري⁽¹⁾ و خلاصة القول، تعتبر العائلة الجزائرية التقليدية عائلة ذات نظام أبوي، حيث تكون فيه السلطة المطلقة للذكور، أما الإناث و لكونهن قاصرات و لا يستطعن تحمل المسؤولية الموكلة للرجال و لا اتخاذ القرارات فان المنزل هو المكان الملائم له.

1-7-الاندماج الكلي في الجماعة:

تعتبر ظاهرة الذوبان الكلي في الجماعة من خصائص المجتمعات المغلقة أو المجتمعات العشائرية، و هي وليدة إحساس بالتهديد الخارجي {..} هي تنشأ نتيجة التنشئة التي يتلقاها الفرد داخل عائلته، من حيث إعطاء قيمة مفردة للجماعة الداخلية على حساب الإفراط في تبخيس الجماعات الخارجية ، و تشتد الأواصر ضمن الجماعة المغلقة بقدر حاجتها لتجنب قلق الانفصال، إنها تشتد بقدر الحاجة لإنكار الصراعات والتناقضات الداخلية ، و ما يرافقها بالضرورة من مشاعر عدوانية و يذهب الدفاع ضد هذه التناقضات حد الذوبان الكلي في الجماعة لدرجة يفقد معها الفرد استقلاليتته و هويته الذاتية و لا يعود له من هوية سوى الهوية الجماعية² يتعرف الطفل منذ الصغر على مفاهيم الجماعة التي ينتمي إليها، والتي تكون فيما بعد الخلفية الاجتماعية التي تحدد سلوكه، وأول شيء يكتشفه الفرد فيما يتعلق بمبادئ الأسرة هو وجود عالمين في هذه الحياة عالم داخلي مقدس وهو العائلة والتي تمثل العطف والأمان، والمرجع الذي يعود إليه وقت ما يشاء الفرد، ويجد فيه ما يريد، وعالم خارجي يتمثل في المجتمع، فعلاقة الفرد بالخارج علاقة اضطهادية والموقف منه انسحابي فمحور العلاقات في العائلة العربية ليست الفرد بل الجماعة، ويرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بكونها عائلة ممتدة تتداخل فيها العلاقات بين أفرادها وتتشابك مصالحهم وممتلكاتهم وهذا النوع من التداخل يرافقه نوع من الولاءات والتوقعات يكون عدم التقيد بها

¹- مصطفى بوتفوشت، مرجع سابق، ص 81.

²- مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص ص 112-113.

بمثابة خروج عن العائلة، "فتماسك العائلة يتحقق بواسطة إدراج الطفل في المجتمع من خلال اعتماده على العائلة و ربطه بها و دعمه إياها؛و من أهم نتائج هذا الاعتماد أن الطفل ينمو و شعوره بأن المسؤولية الأساسية هي اتجاه العائلة لا اتجاه المجتمع و الابن المتحسس بواجبه هو الذي تدفعه تربيته إلى الشعور بأن و اجبه هو من جهة ،التضحية في سبيل والديه و إخوته ،و من جهة أخرى بذل كل مافي وسعه من أجل أقربائه، فهو لا يتزوج إذا كان أشقاؤه صغارا مازالوا في المدرسة أو إذا كانت شقيقاته لم يتزوجن بعد ،أو إذا كان والده في حاجة إلى إعالة و في إطار هذه الشروط النفسية و الاقتصادية لا يبقى سوى مجال صغير للشعور بالواجب تجاه المجتمع الأكبر الذي يتصوره الفرد كفكرة مجردة لا ينطبق عليها مفهوم المسؤولية بصورة طبيعية¹ وهكذا فان الأبناء في الأسرة الجزائرية هم ملكية خاصة لأبائهم، فالأهل هم الذين يقررون تنشئتهم ويصبح الأبناء بهذا المعنى امتدادا لشخصية آبائهم، وما يحققه هؤلاء من نجاح يصبح مكسبا جماعيا ومصدرا رئيسيا للتفاخر والتباهي، ومن الأمور التي لا تلاقي ترحيبا في الوسط العائلي هو قرار انفصال الفرد عن العائلة التي ينتمي إليها، فتمارس الجماعة نوع من الترغيب في البقاء بتقديم نوع من المزايا المتعددة للعيش في جوار العائلة .

أما اليوم تميل بعض الأسر للسكن في بيوت مستقلة بعيدة عن مساكن الأهل والأقارب، وذلك تماشيا مع التغيرات الواقعة في المجتمع الجزائري، حيث تغير نظام الإقامة العائلية لا يقتصر فقط على عامل الهجرة والانتقال من مكان إلى آخر، بل نجد بالإضافة إلى ذلك تغير في نواحي عديدة كمظاهر السكن المادية، كتغيير الأثاث وتنسيق بيت الزوجية على الطريقة العصرية، والميل إلى استخدام الأساليب الفنية والجمالية في ترتيب وتنظيم المنزل حتى يتلاءم مع نمط الحياة الحضرية. "وهكذا يتبين أن نمط إقامة العوائل الحضرية، أصبح يتميز في غالبيته بنمط الإقامة الجديد أو المستقل، وترتبط نوعية الإقامة بمتغيرات أخرى كنوعية النشاط الاقتصادي السائد، وتباين المهن، ودرجة التصنيع وما يترتب عليه من حراك جغرافي ومهني يؤثر بشكل أو بآخر في الملامح البنائية للعائلة⁽²⁾.

¹ - هشام شرابي، مرجع سابق، ص 37.

² - محمد المختار بوراكي، مرجع سابق، ص 211.

1-8- ظاهرة التفاخر العائلي:

من الأمور التي يحرص عليها الفرد في علاقته بأسرته والمحيط الخارجي هو اجتهاد الشخص على إبراز الوجه المشرف للآخرين في جميع المناسبات بغرض إظهار المكانة المرموقة للعائلة في المجتمع بما في ذلك القوة والنفوذ "يلاحظ هذا التفاخر خاصة في الخارج حيث العائلة تعمل على إظهار الوجه الأكثر تشريفاً عن طريق التظاهر بالقوة والمال والتمسك بمختلف القيم الأخلاقية، لهذا يجب على كل فرد عضو في العائلة أن يخضع لهذه التعاليم حتى يبرز الوجه الإيجابي، وهذا ما يسمى الشرف⁽¹⁾.

من خلال نظام المعايير الاجتماعية العائلية التي تحث على الممارسات والسلوكيات وتعمل على ترسيخها في شخصية أعضائها، وتعتبر الأساس في الحياة الاجتماعية وفي التعامل مع الآخرين. وعندما تقام علاقات اجتماعية مع الخارج (خارج محيط الأسرة) نجبر على الظهور بأننا مسلحون في جميع الأصعدة على الآخر، لأنه ينتابنا قلق كالخوف من الآخر، أما بالنسبة للحياة المنزلية، فإن ما يوجد بداخلها لا يجب أن يعرفه أحد، فمن المبادئ العامة في الأسرة الجزائرية عدم إبراز أي شيء يعود بالخطر على الجماعة، بمعنى آخر يجب المحافظة على أسرارها، وهذا يرسخ في الأفراد منذ الصغر "للبوت أسرار"، إذا يتعلم الفرد منذ الصغر التفاخر كآلية لإظهار الصورة الإيجابية لأسرته وينتبه دائماً إلى أسرارها بما في ذلك المشاكل والخصومات التي تظهر بين أعضائها وعدم إفشاء هذه الأسرار للآخرين، فالأفراد يحرصون كل الحرص على احترام عائلاتهم وتقديرها ويكافحون من أجل إبقاء اسمها لامعاً، وما زلنا حتى الآن نشهد افتخار العائلات بأنسائها وألقابها التي تتحدر منها من خلال التأكيد على أصل فردي أو جماعي حقيقي أو خيالي.

1-9- المحافظة على العادات و التقاليد

من مميزات الحياة العائلية في الريف الجزائري هو المحافظة الشديدة على العادات و التقاليد المتعارف عليها في أوساط ذلك المجتمع ، فتمارس العائلة نوعاً من الضبط أو القيد الاجتماعي كما سماه دوركايم علناً، و يقابل بالاستهجان كل من يخرج على

¹-محمد المختار بوراكي، مرجع نفسه، ص 58.

هذه الأنماط الثقافية المحدد سلفا، هذه العادات و التقاليد التي تمتزج فيها التعاليم الدينية بالأعراف الاجتماعية التي تعارف عليها أفراد المجتمع و التي تكسبها لأبنائها عن طريق التنشئة الاجتماعية و من أهمها مبدأ القرابة و العصبية داخل المجتمع الريفي الجزائري.

10-1- القرابة والعصبية

تمثل القرابة أهم النظم الاجتماعية في أي مجتمع تقليدي ، و قد حضي هذا النظام بأكبر قدر من الدراسات في مجال الأنثروبولوجية الاجتماعية، و قد كشف ذلك أن القرابة هي محور البناء الاجتماعي في هذا النوع من المجتمعات و هي متداخلة تداخلا معا في أنساق هذا البناء، و يعني ذلك أن أي باحث يحاول فهم طبيعة العلاقات في أي مجتمع تقليدي فعليه أولا فهم النظام القرابي في هذا المجتمع⁽¹⁾.

لقد استطاع ابن خلدون أن يدرك بفكره الثاقب أثناء معالجته لموضوع العصبية أهمية القرابة وعلاقتها بالسياسة والحكم والدفاع في المجتمعات التي عايشها وخبرها تماما. واعتبر العصبية محرك التاريخ، والعصبية هي الرابطة المعنوية التي تربط ذوي القرى والأرحام بعضهم ببعض، وتعني الترابط والاتحاد، وهذه الصورة هي التي اهتم بها ابن خلدون، فاتخذ من (رابطة العصبية) موضوعا لدراسة شاملة وعميقة يستعرض أشكالها وصورها المختلفة، من أجل تحقيق هذا الغرض، فإن ابن خلدون وفاء منه لمنهج الاستقصاء وحرصا منه على أن يفهم لا أن يصف فقط، يستخدم بغية الوقوف على مفهوم العصبية، مجموعة من المفاهيم الفرعية التي لها علاقة مباشرة بديناميكا الألفة، ونذكر من بين هذه المفاهيم الفرعية، النسب قرابة السلف، قرابة النسل، والالتحام والشرف والحسب والحلف والولاء والبيت والرئاسة⁽²⁾، وفي إطار استعراض صور وأشكال العصبية، يقدم لنا ابن خلدون بادئ ذي بدء هذه العصبية في حالتها الأصلية التي تميزها القرابة الدموية حيث يظل الفرد محافظا على نسبه الأصلي.

¹ - حسن أحمد الخولي، وأخرون، دراسات في علم الاجتماع العائلي، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1991، ص 105.

² - عبد الغني مغربي، ت: محمد الشريف بن دالي حسين، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 143.

ولاحظ ابن خلدون على المجتمعات المغربية أن الحي المغربي الذي تتجلى فيه العصبية في طورها الأول هو "مساكته بالنسبة للخارج، فالحي المغربي حي منطو على نفسه فهو جمهورية أبناء العم، والزواج يتم بين أفراد الجماعة الأصلية[...] فالأمر في هذه الحالة يتعلق بقرابة العصب الثنائية، قرابة من جانب الأم وقرابة من جانب الأب الذي ليس سوى ابن العم الشقيق لزوجته⁽¹⁾، وتنطوي العصبية في مستواها الأول على عناصر ثلاثة متطابقة، عنصر بيئي (البادية)، وعنصر إحيائي (النسب الثنائي) وأخيراً عنصر أخلاقي (الوقار) ، فالعنصر البيئي أي البادية تولد العصبية، "وتصبح حاجة ضرورية للبدو للدفاع عن النفس؛ وهو سلاح دفاعي ذاتي ووقائي، يهدف إلى حماية التجمعات القبلية في أحياء البادية ونواحيها حيث تنعدم حماية الدولة مما يفرض على السكان أن يوجدوا التنظيم المناسب لحماية أرواحهم وأموالهم وأعراضهم⁽²⁾.

أما العنصر الإحيائي فيتمثل في قوة النسب الذي يحدث الالتحام والتواصل من أجل النعرة والتصدي للعدوان والظلم في بيئة تتسم بالقسوة، أما العنصر الأخلاقي فيتجلى في وجود أفراد طاعنين في السن يوحون على الدوام بالوقار، فالعصبية في شكلها الأول حسب نظرية ابن خلدون هي المبرر للترابط والالتحام أين يكون فيها النسب واضحاً وصحيحاً وليس موهوماً أو متخيلاً.

أما في المستوى الثاني للعصبية فينتقل فيها النسب إلى الاجتماعي، فابن خلدون في هذه الحالة غير معني بقضية النسب في موطن حديثه عن العصبية "وقد أوضح في مواطن كثيرة أن الغاية من النسب ثمرته وليس حقيقته وثمرته هي الالتحام، فإذا تحقق ذلك الالتحام برزت العصبية، وتجاهلت الأجيال اللاحقة حقيقة النسب وأصله وأقرت مبدأ تساقط الأنساب عن طريق القرابة والحلف والولاء والفرار من قبيلة إلى أخرى بسبب بعض الجنايات⁽³⁾.

1- عبد الغني مغربي، المرجع نفسه، ص 146.

2- محمد فاروق النبهان، الفكر الخلدوني من خلال المقدمة، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر، 1998، ص 158.

3- محمد فاروق النبهان، المرجع نفسه، ص 159.

وتعتبر القرابة كمبدأ لتحليل العلاقات الاجتماعية وهي في حد ذاتها جهاز أيديولوجي أي هي وسيلة للسيطرة أو العنف العائلي الرمزي. فكل أشكال العلاقات تكون مفيدة لا سيما إذا كان التستر تحت غطاء العلاقات الدموية أو القرابية التي تحول هذه الرابطة إلى صفة شرعية، فإذا كانت القرابة تعني مباشرة الإطار الذي يتم فيه نشاط المجموعة في قوة العمل، ووعاء للسلطة العائلية فهي كذلك رابطة لنوع من العنصرية والتفرقة الحقيقية بين الأفراد⁽¹⁾.

ففي المجتمع الجزائري نجد مفهوم "بني العم" هو مفهوم لا يعبر في معناه عن القرابة الدموية فقط، بل يعبر عن المعنى الذي يمثل الانتماء الاجتماعي للمجموعة العشائرية، أي يدل على الاتصال الجغرافي المشترك وهو ما يتميز به المجتمع الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي، فكان كل جزائري يقدم جزائريا آخر للإدارة الاستعمارية باعتباره "ابن عمه" وهذه التسمية اشتهرت بها بالخصوص القبائل الكبرى⁽²⁾.

فالعصبية إذن هي الترابط والتماسك، والاتحاد والتجمع والالتقاء في مكان واحد، ولهذا نجد كل فرد من أفراد القبيلة التي ينتمي إليها سواء عن طريق العلاقات الدموية أو عن طريق الحلف أو العقود مستعدون في حالة الحرب أن يضحوا وأن يفقدوا أموالهم وممتلكاتهم، وحتى حياتهم من أجل بقائها، وهنا نصل إلى القول أن العصبية هي مفهوم يعبر عن الالتحام لأنها نابعة من الديناميكية الكامنة للقيم الأخلاقية والمادية للجماعة الممثلة من طرف العشيرة أو القبيلة، مع الإشارة أن العصبية اليوم تعني التلاحم الاقتصادي والأخلاقي والتي تكون ناتجة عن طريق العلاقات الدموية والجهوية، فكلما زاد حجم العائلة ازداد حجم العصبية وازدادت معه السلطة والتي تصبح بها الجماعة تهيمن وتسيطر على الجماعات الأخرى، فالعصبية لها مفاهيم تحدها وتوضحها منها الالتحام، النسب، الرياسة، الشرف، الحسب، والولاء، الحلف⁽³⁾.

فهذا الارتباط ناتج عن الاعتقاد أنه ينتمي إلى العائلة خاصة والقبيلة عامة بواسطة جد مشترك، وهذا الجد هو رجل ديني عندهم مما يجعل الأفراد أكثر تلاحما وأكثر ترابطا داخل المجموعة. فمهما تعددت العائلات داخل القبيلة تبقى الرابطة قوية ومؤثرة بحيث

¹ - الفضيل رتيمي، مرجع سابق، ص 36.

² - مصطفى بوتفوشيت، مرجع سابق، ص ص 16-17.

³ - المرجع نفسه، ص 54-55.

تشكل مجموعات ذات أهمية من العائلات والتي تتمثل في الدوائر القرابية ذات المركز المشترك، فالقرابة هي مفهوم يوضح من خلاله العلاقات الدموية التي تدخل أعضاء العائلة في إطاره.

2- الزواج في العائلة الجزائرية الريفية

يعتبر الزواج في المجتمع الجزائري من الأمور الضرورية، التي يجب أن يحققها كل شاب أو فتاة بلغت سن الزواج، فهو من الناحية الدينية واجب فالمرء لا يكتمل دينه إلا بالزواج، أما في الناحية الاجتماعية يعتبر تأهيلا لتحمل المسؤوليات كاملة⁽¹⁾ و لعل الحديث عن الزواج في العائلة الجزائرية الريفية يقودنا إلى التعرّيج عن خصائص العلاقات الاجتماعية التي تحكم هذه العائلة و لعل أهم الخصائص قد تم الحديث عنها من حيث أنها عائلة ممتدة و موسعة تشمل أكثر من عائلة واحدة: ما أن النظام الأبوي هو النظام السائد داخل هذه العائلة و تتحكم فيها علاقات قرابية و الانتماء فيها يكون لجد واحد ولهذا كانت العصبية هي العامل القوي الذي يشد أزرها و رغم التغيرات التي مست المجتمع الجزائري إلا أن المجتمع الريفي و العائلة على وجه الخصوص استطاع أن يبقي على بعض الميزات المميزة له من خلال محافظة أفرادها على بعض العادات و الأنماط الاجتماعية و الثقافية التي مازالت راسخة، و من أهمها نظام الزواج و ما يتبعه من تبعات اجتماعية كالاختيار الشريك، و تحضيرات الزفاف، و كيفية إقامة الأعراس..... الخ.

حيث تمتاز المجتمعات الريفية بالبساطة في تركيبها و أنظمتها و أعمالها و هي تعتمد في حياتها على التقشف و تعمل من أجل الحصول على الوسائل الضرورية التي لا تحتاج الى تعليم كبير و لا إلى مهارات فائقة في التفكير و هي حريصة على التحلي بالفضائل و التمسك بالدين و المحافظة على العادات و التقاليد⁽²⁾.

يعد الزواج من أهم الأمور التي تعنتي به الأسرة الجزائرية، نظرا لكونه الوسيلة التي عن طريقها يتم تكوين عائلة وإنجاب أطفال وتتميز عملية الاختيار للزواج في العائلة الريفية التقليدية بسيطرة الأسلوب أوالادي بحيث لم يكن للفتاة أو الفتى دخل في هذا الاختيار، فلم يكن يسمح لشباب الجزائري باختيار زوجته أو حتى مشاهدتها قبل ليلة

¹ - FanonFrantz, Sociologie d'une révolution, Paris, petit collection Maspero, 1972,p 10

² -ادريس خضير، التفكير الاجتماعي الخلدوني و علاقته ببعض النظريات الاجتماعية، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 80.

الزفاف، وذلك بناء على قيم وعادات المجتمع التقليدي، وفي هذا الصدد يقول الكاتب فرنس فانون في كتابه سوسولوجية الثورة " كقاعدة عامة في الجزائر الزواج تقرره العائلة، والزواج لا يرى زوجته حتى يحين موعد الزفاف.

وكذلك بالنسبة للفتاة، فنظرا لزواجها في سن مبكر لم يكن يسمح لها بالاختيار، بل الوالدين والأقارب هم المسئولون عن عملية اختيار الشريك ويكون ذلك بناء على مقاييس و معايير المجتمع الذي يعيشون فيه، وكانت الفتاة تختار على أساس مهارتها في الأعمال المنزلية كطهي الطعام والعجن وحلب الماشية والحياكة وغيرها من الأعمال وكذلك إلي حسن تدبيرها الاقتصادي، كما كان يتم اختيار للزواج في دائرة القرابة، فالزواج في العائلة الجزائرية هو الزواج الداخلي⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد يقول سليمان مظهر: "أن الزواج السائد في الوسط التقليدي الجزائري هو لزواج الداخلي بين أبناء الإخوة فهو يشكل إلي جانب العذرية الضمان الثاني لاستمرار قوة الجماعة⁽²⁾.

ويعتبر الزواج في المجتمع الريفي الجزائري شأنًا عائليًا يكتسي هالة وعظمة خاصة، إذ نجد الكبار هم الذين يشرفون على عملية الاختيار الزوجي، لأن الزواج مسألة تراعى فيها مصالح الأسرة كتعزيز الروابط بين أعضاء العائلات المتصاهرة وحفظ الملكية الخاصة بالتوارث.

إذ لا يحق لأي فرد من الأفراد الراغبين في الزواج أن يتكفل بهذا الموضوع لوحده بعيدا عن استراتيجيات النظام العائلي المتمثلة في مفهوم العائلة حول الجمال، المال، الأخلاق، وأهم شيء في عملية الزواج هو طريقة الاختيار، فكان الزواج حتى وقت قريب يتم عن طريق الأهل ولم تكن " العلاقة العاطفية بين الزوجين شرطا أوليا وأساسيا للزواج ... إذ أن تزويج الابن لا يعني استقراره لكن هدفه تنمية الموارد المادية والاجتماعية للعائلة بإعادة إنتاج إرثها فيما يخص العلاقات والتقاليد الديناميكية الخاصة بها؛ فتزويج الابن في العائلة الجزائرية عملية يشارك فيها الأهل والأقارب والجيران إذ البحث عن زوجة لابن " هو مشروع يقوم على استراتيجيات معقدة تتطلب جزءا هاما من الطاقة العائلية⁽³⁾.

Claudine, La Terre les frères et l'argent, Stratégie familiale et production agricole en Algérie depuis 1962 , Alger, OPU, tom1, 1987, p204

Sliman, Tradition contre développement , Alger, édition ENAP 1992, p 43.

-CHAULT Claudine, op cit, p208¹

فالبحت عن الزوجة المناسبة يتطلب عملية بحث متواصلة تتمثل أولى مراحلها في اجتماعات داخلية، بين الأب و الأم أو مع أخذ رأي الجد أو الجدة أن وجدا و حتى الأعمام و الأخوال لتتم الموافقة على المواصفات التي يرغب فيها الابن الراغب في الزواج. وتعتبر الأم الشخص الأساسي المخول للبحث عن الزوجة المستقبلية للابن وفي هذه الحالة تسترشد الأم ببعض القيم والمعايير أثناء عملية البحث وأهم الصفات التي تحرص عليها الأم هي المهارة في الأعمال المنزلية وأمور الطبخ بالإضافة إلى بعض الصفات الشخصية المحبذة في الفتاة كالحياء، الفطنة، الطاعة، الجمال، صغر السن... الخ وأثناء اختيارها للفتاة غالبا ما تتوجه الأم بالدرجة الأولى إلى بنات العائلة ويظهر هذا جليا في المناسبات العائلية كالأفراح، وفي حالة اختيارها لفتاة من خارج العائلة فإنها تتجه دائما إلى "طبقة اجتماعية مماثلة أو أقل من طبقته"⁽¹⁾، "فالاجته العام في اختيار الزوج لزوجته في المرحلة التقليدية، كان يعتمد أول ما يعتمد على عنصر القرابة فابن العم أولى بابنة عمه إذا ما رغب فيها لأنه كلما كانت القرابة قريبة كان الزواج مشرفا"⁽²⁾ لأن من مميزات الزواج التقليدي قيامه على القرابة والحسب والنسب، والزواج هنا يكون عقد بين عائلتين أو جماعتين أو زواج من نفس العائلة، وهو محبذ في العائلات التقليدية لأنه يحافظ على تماسك الجماعة وترسيخ علاقات القرابة.

أما فيما يخص أسلوب اختيار شريك الحياة فان المجتمعات البدوية و الريفية تقوم على أسلوب الزواج المرتب، و هناك صور متعددة لهذا النوع من الزواج، فالأب يمكن أن يختار زوجة لابنه، و إذا حدث و اختار الابن فتاة يرغبها فان موافقة الأب تعتبر شرطا ضروريا لإتمام الزواج.

و إذا عصى الابن أبيه في هذا الأمر فيمكن ألا يدفع الأب المهر، و عندما يتقدم شاب لخطبة فتاة فان والدها هو الذي يوافق أو يرفض تزويجها له إذ يرى أنه يعرف أفضل منها , يحدث هذا بسبب شيوع سلطة الأب على ابنه...}و على الرغم من عدم وجود نظام "الخاطبة" كطريقة للزواج إلا أن وساطات بعض كبار السن و محاولات التوفيق التي تقوم بها النساء بطريقة تطوعية يمكن أن تؤدي إلى حدوث الزواج، و من الواضح أن نظام الزواج المرتب في هذه المجتمعات يتلاءم مع وجود سلطة الكبار

2- Radi Tualbi; Les attitudes et les représentation du mariage chez la jeune fille algerienne, alger, 1984

داخل الأسرة، بل يمكن أن يكون نتيجة لها.¹ استقبال من يتقدمون لطلبها للزواج، وكلما مر الوقت بعد ذلك دون أن يتقدم أحد لطلبها، كلما ظهرت بوادر التوتر و أخذت مشاعر القلق تراود الأهل⁽²⁾.

وهذا يعني أن الشاب يستشار في هذه الحالة وتمنح له الفرصة الكافية ليحبر عن موافقته وبيدي رأيه في الموصفات التي يرغب فيها هو الآخر بشريكة حياته. فالفرد في العائلة الجزائرية يربى منذ الصغر على احترام كبار السن وطاعتهم. إن الحق الأول في زواج المرأة الريفية هو لابن عمها، فهو يتزوجها بدون مهر و إذا أراد شخص التزوج بها عليه ترضية ابن عمها بمبلغ من المال يدفعه له⁽³⁾، فالنمط الثقافي السائد يشجع على الزواج المبكر، و هناك الكثير من المؤشرات التي تدل على ذلك، فأسلوب التنشئة الاجتماعية يهيئ البنت للاضطلاع بأدوار الزوجة عندما تصل إلى سن التاسعة و عندما تبلغ الثانية عشر يستعد أهلها لتزويجها⁽⁴⁾.

و لعل الزواج في هذه المجتمعات يعني الالتزام الاجتماعي الذي يطبقه المجتمع تجاه المرأة يبرز إشكالية إنسانية كبيرة، مازالت عالقة في أذهانهم؛ وهي اختيار الزوج وقرار الزواج الذي هو في الأساس قرار الأب والعائلة، وفي الغالب الأعم لا يؤخذ رأي المرأة في الزوج قبل أخذها إلى بيت الزوجية، والقرار يتخذ في جلسة بين أفراد العائلة من الرجال وأحيانا العشيرة، ويدخل أفراد القبيلة في المشاركة في حالة زواج البنت من خارج القبيلة وهذا كله والبنت لا يكون لها أي دور في الاختيار، أو الرأي وليس لها الحق في إبداء الرأي في الزوج الذي من المفترض أن يكون لها شريكا في حياتها طوال العمر، والمهم هنا ليس المرأة وليس الزوج إنما كلمة الأب أو الأخ التي تعنى "كلمة راجل" والتي تعنى أن المرأة ليس لها رأي وعليها الالتزام بما فرضه الأب أو الأخ عليها وأن ترضى بالأمر الواقع الذي فرضه ولي الأمر.

لا يعترف البدو بقسيمة الزواج وإنما هو اتفاق شفوي بين والد الفتاة ووالد الفتى ويسمى عقد زواج عرفي ولا يتم كتابة هذا العقد بين الطرفين ويظل الزواج قائما دون أي

¹ - نبيل صبحي حنا، مرجع سابق، ص 114

² - علياء شكري، حسن الخولي، أحمد زايد، مرجع سابق، ص 425.

³ - محمد عبد الهادي دكلة، مرجع سابق، ص 191.

⁴ - Kouaouci, A. **Familles Femmes et contraception**, Alger : CENEAP, 1992, P 112-p

ضمانات وحقوق للمرأة ومن النادر أن تجد بدويا متزوجا معه قسيمة زواج أو يتم إحضار المأذون في وقت عقد القران فهذا ليس موجودا في أعرفهم ولكنهم يضطرون إلى عمل ما يسمى "تصادق" على الزواج بعد عدة أعوام عندما تطلب منه الحكومة قسيمة الزواج⁽¹⁾.

ويمكن تلخيص أهم ما يميز الزواج التقليدي في المجتمع الجزائري كما يلي:

❖ يمثل الزواج التقليدي أحد آليات الجماعة المنزلية ويتم عن طريقه إعادة الإنتاج

البيولوجي والاجتماعي، وهو يعكس الصورة السسيو-ثقافية للمجتمع الجزائري.

❖ يرتكز الزواج التقليدي على الدين والتقاليد والأعراف السائدة داخل القبيلة

❖ يمثل الزواج في العائلة الريفية بالدرجة الأولى هدفا مركزيا عائلية يهدف إلى الحفاظ

على ميزة الامتداد العائلي و التماسك الأسري.

❖ يعد كتحطيط اقتصادي للحفاظ على الميراث من الضياع، كما أنه يحفظ التماسك

والتضامن داخل الجماعة القروية.

❖ الزواج المبكر للأبناء "حيث يفضل الريفيون الزواج المبكر، فالشخص انما يشعر أن

الأبناء عزوة و يرغب في تزويجهم قبل موته و لهذا يتزوج مبكرا،و يحدث الزواج

المبكر تقريبا من 16 إلى 18 سنة بين الجماعات الأكثر تقليدية {...} الزواج المبكر

يتناسب مع طابع الحياة الريفية و مع الملكية و المسؤولية الأسرية عن النشاط

الاقتصادي {...} الأمر الذي لا يتطلب من الشخص استعداد ماديا،و بالتالي لا يؤخر

زواجه و عادة ما يدفع الأب لابنه المهر و يتكفل بكل التجهيزات المتعلقة

بالزواج²،الاختيار للزواج يتم بين عائلتين هدفه توطيد العلاقات القروية وتكثيف شبكة

العلاقات الاجتماعية والعائلية و القبلية.

❖ في معظم الأحوال لا تعطى قيمة للعواطف والميول الشخصية للطرفين المقبلين على

الزواج، يكون الاختيار للوالدين ،و تكون الأولوية في الزواج للأقارب و ابن العم أحق

بابنة عمه.

¹-عبد القادر مبارك،المرأة السيناوية-تراث بدوي وواقع أسير،القاهرة:المنظمة العربية للإصلاح

الجنائي،2008،صص68-75.

²- نبيل صبحي حنا،مرجع سابق،صص114.

3- المجتمع الجزائري من الريف الى المدينة تحليل سوسولوجي

ان المجتمع الحضري هو مجتمع المدينة عند علماء الاجتماع "ويتميز هذا المجتمع بعدة سمات مثل التعقيد والتباين وتقسيم العمل، وارتفاع مستوى التكنولوجيا وتباين السلوك والعلمانية وتقدم التنظيم الاجتماعي، وتعد أنساق التفاعل الاجتماعي، واللاتجانس وشدة الحراك الاجتماعي وكثافة السكان وكبير الحجم⁽¹⁾.

يوضح هذا التعريف خصائص المجتمع الحضري، أي خصائص الحياة الحضرية حيث يبرز عدة سمات تتميز بها المدينة كبيئة يسكنها الحضر، وجاء هذا التعريف من منظور علماء الاجتماع الحضري الذين يركزون أثناء دراستهم للمدينة على أنها ظاهرة اجتماعية واجتهدوا في إبراز خصائص هذه الحياة الاجتماعية، كما جاء في المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية أيضا أن المجتمع الحضري، نمط مثالي أو مجرد طوره روبرت ردفايد كجزء من تصنيفه المجتمعي إلى حضري... شعبي،⁽²⁾

بعد هذه الإطلالة السريعة على بعض التعاريف التي تخص المجتمع الحضري بصفة عامة، يمكننا الولوج الى خصائص أو مميزات الحياة الحضرية في المجتمع الحضري و المراحل التي مر بها للوصول الى ما هو عليه.

فالتطور التاريخي لنمط الحياة الاجتماعية في المجتمع الجزائري خلق تقلبات كثيرة في بنية مجتمع شديد التنوع، وكثير التناقضات، حيث جعلت واقع المجتمع الجزائري يتسم بازواج نمط الحياة التقليدي والحضري الأول يظهر في تقديس الحياة القديمة، والآخر يظهر في التطلع إلى الحياة العصرية، ولكن ليست الحياة الحضرية، مدنية بوجه الحضر، بل تقليدية إلى وجه كبير بحيث أن البلد تقليدي أساسا مع وجود دائم لتجمعات سكنية مدنية⁽³⁾.

وبدأت المنطقة الريفية بعد الاستقلال تعرف التغيرات الاجتماعية التربوية والاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية المهنية، كما أن هذه المنطقة الريفية هي التي يوجد فيها البناء الاجتماعي العائلي التقليدي Structure Socio Familiale Traditionnelle وهي أكثر ثباتا في الوقت الحاضر، وتغيرات هذا البناء ليست داخلية للجماعة الاجتماعية

¹ - تأليف نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 497.

² - تأليف نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ - محمد مختار بوراكي، مرجع سابق، ص 150.

العائلية، التي تحتفظ بنفس النسق للمراجع الاجتماعية، لكنها خارجية للجماعة بمفاهيم التربية المدرسية للأطفال والعمل المأجور في ميدان عصري للرجال وبإدخال باستمرار فوائد عصرية في الوسط الاجتماعي العائلي (ماء، ضوء، غاز) إلى غير ذلك، كذلك الجماعة الاجتماعية لهذه المنطقة وفيه لنسق القيم التقليدية ومرتبطة دائما بالبناء التقليدي، لكن عناصر خارجية قوية وإيجابية بدأت تقتحم النظام الاقتصادي والنظام السياسي والنظام العرفي (القضائي) لهذا البناء الاجتماعي العائلي⁽¹⁾.

أما المنطقة الحضرية متكونة من مدن صغيرة ومتوسطة وكبيرة باستثناء المدن الصغيرة التي تدخل في منطقة شبه حضرية، والمنطقة الحضرية كما تشير التقديرات إلى أن نسبة التحضر بلغت 55% عام 1994 بعد ما كانت تمثل 30% عام 1960 "ولذلك يمكن القول أن المجتمع الجزائري من الناحية السسيولوجية لا زال يعتبر مجتمعا ريفيا، أو نصف متحضر، أو حديث التحضر، وذلك لأن تقريبا نصف السكان لا زالوا يقيمون في المناطق الريفية، وأن النصف الآخر من السكان المقيمين في المدن معظمهم من أصول اجتماعية ريفية وتحضرهم حديث لا يتعدى عمر الجيل الواحد في أعظم الحالات⁽²⁾.

إن هذه الحقيقة بالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع الحضري على المستوى السسيولوجي لفهم ومعالجة الظواهر الحضرية والأنظمة الحضرية (نظام الزواج، العائلة)، حيث نجد النظام العائلي والبناء الاجتماعي، يعرف أكثر تثقيفا ولكن بدون أن يرفض نسق المراجع الاجتماعية ونسق القيم التقليدية.

بالإضافة إلى ما تقدم نجد القرية والمدينة ترتبطان بشبكة من العلاقات الاجتماعية ريفية حضرية، وقد عملت مراكز الأسواق على استقرار علاقات القرية بالمدينة، كما أن التحرك على الصعيد المكاني ينحصر في انتقال مركز الثقل في الجزائر من الأرياف نحو المدن التي يعيش فيها أكثر من نصف السكان، وقد تجرد أهل الريف بأموال هائلة متتالية من طابعهم الريفي.

وينبغي في نفس الوقت الذي يجري فيه (تحضر الريف التقليدي) أن نلاحظ (عملية تريف المدينة)، إضفاء الطابع الريفي التقليدي على المدينة، حيث أن مساكن المدن تنتشر بعيدا عن مركز المدينة حتى تصل إلى قلب الريف، ولا يمكن تخطيط حدودها بشكل قاطع

2- محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص 120.

2- محمد بومخلوف، المرجع نفسه، ص 121.

على الخريطة، وهناك أقاليم ظلت ريفية بأكملها حتى وقتنا هذا، وينمو في هذه المناطق نمط من الحياة يعد ريفيا نسبيا، إن لم يكن ريفيا خالصا، وهكذا فإن الصراع بين ما هو تقليدي وما هو حديث، يحسم غالبا لصالح الطرف الأول، أي التقليدي، فأبناء ثقافة المجتمع الجزائري لم يتخلوا عن أساليبهم الريفية على الرغم من تحولهم إلى حياة المدنية، واشتغالهم بالوظائف الحكومية وانفتاحهم على العالم الخارجي والسبب في ذلك يعود إلى سيطرة القدرة الاستعمارية على المجتمع الجزائري⁽¹⁾، ودماره العميق جعله يميل إلى الانطواء على بقايا معدات نظام المراجع الاجتماعية الثقافية المعروفة قبل الاستعمار، لأنها تمثل الأصل في نظر الفرد الجزائري لا يمكن التخلي عنها والإنكار التام للعلاقات الاجتماعية المميزة للنظام الرأسمالي الاستعماري، ويمكن أن نجد هذا الإنكار في نواحي مختلفة في كل القطر الجزائري وخاصة في المجتمع الريفي الذي يكون فيه التغيير بطيئا.

4- مميزات الحياة الحضرية في المجتمع الجزائري

لقد قام النظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري قبل الاستعمار على نظام القبيلة أو العشيرة، أين كان يتولى كل واحدة منها إيكال أمورها المادية و الروحية إلى شيخ يتميز بمرتبة خاصة يقوم على فك النزاعات و توزيع الوظائف و رعاية أمورهم المادية والروحية، كما تتميز التجمع المنزلي بكونه جماعة اجتماعية قائمة على نظام القرابة الأبوية المتمسكة بتعاليم الدين الإسلامي الذي حدد تقاليد و سلوكيات و علاقات القرابة بين الأفراد في المجتمع⁽²⁾.

إلا أن العائلة الجزائرية كغيرها من العائلات في مختلف البلاد العربية والإسلامية لها خصوصيتها كما أنها تعرضت إلى تغييرات ملحوظة منذ الاستقلال و هذا ما أكده مصطفى بوتفوشت في قوله: "إن العائلة الجزائرية عبارة عن شي مختلف وصفه كما كانت عليه منذ نصف جيل فقط أي منذ سنة 1962 متحركة في التاريخ المباشر للبلاد، أين تحول الاهتمام و اتجه مباشر للبلاد أين تحول الاهتمام و اتجه بعد الاستقلال إلى مجال التنمية الاقتصادية الخدمية و نحو المناطق الحضرية و المتوسطة دون التجمعات الصغيرة

¹ - محمد بوراكي، مرجع سابق، ص151

² -Moustafa boutefnochet, Ibid,p17

التي تمتهن الزراعة و تربية الحيوان مما أدى إلى تضخم واسع في القطاعات الحضرية وضيق نطاق القطاعات الريفية عن طريق نزوح الكثير من الريفيين نحو الحضر⁽¹⁾.

تتميز الأسرة الجزائرية المعاصرة الحضرية بتقلص حجمها ، من النظام الأسري الممتد إلى النظام الأسري النووي ، فبعد أن كانت الأسرة الجزائرية في طابعها العام أسرة ممتدة ، أصبحت اليوم تتسم بصغر الحجم ، فالريف الجزائري الذي كان يمثل طابع الحياة الاجتماعية القائم على الاقتصاد الزراعي و تربية الماشية ، في مقابل المراكز الحضرية المحدودة العدد و السكان ، أصبح اليوم يتجه نحو الانكماش ، في مقابل النمو السريع للمراكز الحضرية....و إذا كانت الأسرة الجزائرية في النطاق الريفي تتحكم في إمكانية توسيع أو تغيير المسكن كلما تزايد أعضاؤها، فان هذه الإمكانية أصبحت في الوسط الجديد المدينة صعبة أو مستحيلة⁽²⁾، و بذلك تقلصت دور العائلة الريفية ، و حلت محلها مؤسسات اجتماعية أخرى {...} انكشفت وظيفتها الاقتصادية من أن الأب أو الجد هو صاحب الدخل الوحيد فيها إلى كسر الطابوهات التقليدية التي تلزم المرأة بالقيام بوظائفها المنزلية التربوية الإيجابية إلى امرأة فعالة تساهم في رفع ميزانية الأسرة و توفير حاجياتها دون الحاجة الى الرجل ، كما اجتازت وظيفتها التربوية التقليدية القائمة على احترام العادات و التقاليد و القيم فقط الى توسيعها بواسطة التعليم الرسمي⁽³⁾.

أما فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي في المراكز الحضرية ، فيمثل انقلابا بالنسبة لنشاط الاقتصادي في الوسط الريفي ، فإذا كان قائما على الزراعة في الريف فان ذلك يساعد على بقاء و استمرار الأسرة الممتدة وذلك من خلال تأمين معاشها و مطالبها الضرورية بواسطة التعاون و التضامن الجماعي في الإنتاج و الاستهلاك ، فان الصورة سوف تتقلب في الوسط الحضري ذلك أن كل أسرة زواجيه مستقلة اقتصاديا عن بقية أفراد القرابة من إخوة ووالدين و أعمام ، و من ثمة فهي تؤمن معاشها اعتمادا على دخلها الشهري المتمثل في مرتب رب الأسرة العامل⁽⁴⁾.

¹-مصطفى بوتفونوشت،مرجع سابق،ص 25.

²- محمد السويدي ،مرجع سابق،ص 88.

³- حلیم بركات، مرجع سابق،ص178.

⁴- محمد السويدي، المرجع السابق ،ص89.

إن تحول بناء العائلة الجزائرية ، من النظام الممتد إلى النظام النووي لم يكن ليبرز بشكل واضح و سريع إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي ، أو من النموذج اجتماعي و اقتصادي و اجتماعي اقتصادي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة و يعتمد على الإنتاج الزراعي و الحيواني ، إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي و التجاري و يحكمه العمل المأجور في الزمان و المكان⁽¹⁾. و لعله من أبرز خصائص العائلة الجزائرية الحديثة أو الحضرية حسب مصطفى بوتفنوشت مايلي:

5- مميزات العائلة الجزائرية الحضرية

5-1- تطور البطريكية أو تغير السلطة نسبيا

حيث يفقد نظام الأبوة الذي كان يضيف على الأسرة التقليدية الكثير من معناه الكلاسيكي الذي تحدده المفاهيم الصارمة كالسلطة المطلقة ذات النفوذ الواسع ليكتسب دلالة أكثر رمزية و مرونة لان المضمون الاجتماعي الحالي لا يسع و لم وجود البطريكية على الشكل الذي كان النظام الأبوي التقليدي إذ أصبحت الأسرة الجديدة تقدم صورة جديدة للأب الأكثر تكيفا ، و تعتبر الرابطة الروحية القاسم المشترك بين المجتمع القديم و المجتمع الحديث إلى جانب كونه مستشارا مسموعا بالنسبة لأبنائه الذين يولونه احتراما و تقديرا كبيرا و ذلك لتكيف الأب مع الأوضاع الجديدة ؛أما البنية الاقتصادية المنزلية فان الدور الاقتصادي لأب أصبح أقل أهمية بالنسبة للسابق و هذا بسبب خروج المرأة للعمل من جهة و المداخل الخاصة بالأبناء من جهة أخرى.

5-2- تطور الانكاثية

و تتمثل في تنشئة الأفراد و انفصالهم عن الأسرة بسبب التحولات الاجتماعية الكبيرة فجعلت استقرار الأسرة في أماكن متباعد جغرافيا على العائلة الكبيرة، و هذا ما جعل هذه الأخيرة تلعب دورا أقل أهمية من الماضي.

5-3- الانقسام العائلي

لقد عرف هذا المبدأ تطورات كبيرة و هامة بحيث أن الأفراد النشطين في الأسرة يفقدون تلقائيا الأحادية للحياة الاجتماعية فبتطور مبدأ الأجور و بفقد الانقسام معناه أما عن طريق التخلي عن حقهم في الميراث أثناء التقسيم خاصة إذا كان الميراث ضئيلا يكون

¹ - محمد السويدي، نفس المرجع، نفس الصفحة

سببا في انتشار الأفراد بعيدا أو يحصلون عليه ثم ينفصلون كلية عن العائلة، أما فيما يخص الانقسام العائلة فان مبدأ الانفصال كان ميزة التغيير الذي أصاب العائلة ، و هذا راجع لتغير الذهنيات و الرغبة في تحقيق حياة خاصة مستقلة بعيدة عن كل الضغوطات الأسرية⁽¹⁾، تؤكد الدراسات المتخصصة في علم الاجتماع على أن ثمة خلا ملحوظا في واقع الأسرة العربية و الإسلامية و تمزقا في بنيتها نتيجة الهجرة من الريف إلى الحضر، إذ انقسمت الأسرة إلى أكثر من أسرة نووية، و هذا التمزق في بنية الأسرة التقليدية أدى بدوره إلى انعكاسات سلبية على مجمل وظائفها و نشاطاتها، إذ نتج عن الانتقال من الريف إلى الحضر و الحراك المادي والاجتماعي تحول جذري في علاقات الأسرة و أدوارها و وظائفها و بناءاتها، إذ أصبحت علاقاتها محدودة ، و رقابتها على أفرادها ضعيفة و تغيرت أدوارها لمجابهة متطلبات الحياة الحضرية و أصبح البحث عن الانجاز الشخصي و تحقيق مستوى اقتصادي و اجتماعي متميز من قبل الولدين مماثلا في أهميته إن لم يفق رعاية شؤون الأسرة و الأبناء⁽²⁾.

6- الزواج في العائلة الجزائرية الحضرية

يمتاز نظام الزواج في المجتمع الجزائري بميزات محددة لدى الأسرة الحضرية تختلف عنها في العائلة الريفية و ذلك راجع إلى عدة عوامل ثقافية وحضرية بالإضافة إلى شكل العلاقات المباشرة التي تميز الفضاء الريفي عن الفضاء الحضري، فشكل العلاقات الاجتماعية و اتساع رقعة التعارف أدى إلى تعدد الثقافات كل هذا أدى إلى خلق نظام غير متجانس على جميع الأصعدة حيث أن طبيعة المهنة الحضارية تحتم على ساكن الحضر أن يختلط بآلاف الناس و أن يرى المئات منهم كل يوم {...}و لا يتم ذلك إلا في وسط جماعي قد يصل إلى مجموعة كبيرة⁽³⁾.

فالتغيرات التي مر بها المجتمع الجزائري من مجتمع تقليدي يحمل بين جنباته بنى تقليدية لها ميزاتها الخاصة إلى مجتمع حضري يختص بخصائص معينة و التي انعكست بدورها على مستوى تفكير أفرادها في جميع الأمور و على رأسها موضوع اختيار لشريك

¹ - مصطفى بوتقنوش، مرجع سابق، ص ص 241 - 249.

² - عثمان بن صالح بن عبد المحسن العامر، مرجع سابق، ص 48.

³ - محمد الجوهري، علياء شكري، علم الاجتماع الريفي و الحضري، القاهرة: دار المعارف للطباعة و النشر،

1980، ص 267.

لقد أفرزت الحياة الحضرية بمختلف أبعادها واقع يختلف عن سابقه فأصبح الشباب المقبل على الزواج يرفض كل أنواع السيطرة و السلطوية من طرف أسرته سواء كان المقبل على الزواج رجلا أو امرأة، حيث يتميز المجال الحضري بضخامة حجم الوحدة العمرانية و شدة الحراك الاجتماعي و التدرج الاجتماعي و سيطرة العلاقات الاجتماعية الرسمية و سيادة الاتجاه الفردي و الأناني و ضعف التضامن الاجتماعي و الابتعاد عن التمسك بالأعراف و المعتقدات و التعارف على أساس المصلحة و المنفعة المادية تلاشي السلطة الأبوية والعلاقات القرابية و ظهور الأسرة النووية وخروج المرأة للعمل و انتشار التعليم إضافة إلى ظهور قيم جديدة مغايرة للقيم السابقة التي تزوج بها الآباء و الأجداد و لا مجال لفرضها على جيل اليوم ، إن تغير البني التحتية للمجتمع الجزائري سواء على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي و السياسي و التربوي و حتى الإعلامي الخ، لعب دورا حاسما في تغيير ملامح شخصية الفرد الجزائري و القيم الاجتماعية التي يحملها من حيث نمط التفكير و الاختيار الزواجي ، حيث يخضع هذا الأخير لتأثيرات المجال الحضري و الذي عادة ما يطرح معايير جديدة للاختيار من حيث الجمال و المال و الوضع الاجتماعي والمادي للأفراد ، حيث ساهمت القيم التحررية الى الاختيار الشخصي في الزواج و الذي يضمن التعارف قبل الزواج التي تتيحها بعض المؤسسات الاجتماعية كالجامعة و أماكن العمل و الجمعيات و ظهور بعض الوسائل الحديثة و المتطورة التي ساهمت بشكل أو بآخر في بلورة أساليب جديدة في الاختيار كالهواتف النقالة و الأنترنت..... الخ.

إن الزواج في أوساط المدنية هو الذي يقال عنه الزواج العصري، "بحيث تأثير التغيير الاجتماعي على النظام يظهر أكثر في المدن، إذ أن الأوساط الريفية رغم بعض التغييرات الطفيفة التي طرأت عليها نظرا للتصنيع ولانتشار التعليم لكن لا تزال متمسكة بتقاليدها ومعاييرها كما أن الاتصال بين الأوربيين والجزائريين إبان الاستعمار كان مباشرا في المدن، وتعد الفترة الحاسمة التي أثرت على نظام الزواج في المجتمع الجزائري"⁽¹⁾.

أما اليوم ونتيجة لتحولات الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية بما فيها تعليم المرأة وخروجها إلى ميدان العمل، أصبح الاختيار للزواج في العائلة الجزائرية الحديثة يتسم

¹ - براش نموش فوزية، الصراع النفسي للمرأة المطلقة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: معهد علم النفس، 1989، ص 37.

² - مصطفى بوتفوشة، مرجع سابق، ص 137.

بالأسلوب الشخصي في اختيار القرين (ة). حيث أصبح الشاب يختار شريكه حياته في الوسط الذي يعيش فيه، كالعامل أو الجامعة أو المحيط السكني، ويتم هذا الاختيار وفق المعايير التي يقوم بتحديددهما مسبقا كالجمال والمستوى التعليمي والتدين... الخ.

ونفس الشيء بالنسبة للمرأة، فبعد تعلمها وتخرجها واحتلالها منصب عمل معين تطورت مكانتها الاجتماعية، وأصبحت تختار شريك حياتها بنفسها، وأصبح من حقها أن ترفض أي شاب تقدم لخطبتها ولم يعجبها، كما أصبحت عملية الاختيار للزواج تقوم على مقاييس جديدة كالحب المتبادل بين الطرفين، والبحث عن الأمن الاقتصادي، كما أصبح الاختيار للزواج يتم خارج دائرة القرابة وهذا لتفادي المشاكل العائلية و بالتالي تفادي خسارة العائلة وبالاعتماد على الأسلوب الشخصي في عملية الاختيار الأسرة الجزائرية الحديثة لا يعني زوال الأسلوب الوالدي، وإن كان أثره أقل بما كان عليه في الماضي، فلا يزال بعض الأبناء يفضلون الأسلوب الوالدي ولكن مع إبداء رأيهم في هذا الاختيار.

ومما ساهم كذلك في توسيع دائرة الاختيار الزواجي خروج المرأة للعمل، بالإضافة إلى التطور الاجتماعي لوضعية المرأة الجزائرية أمام اختيارها لزوجها قد شجعت كثيرا على الزواج الخارجي، "حيث أشارت دراسة مصطفى بوتقنوشة إلا أن الثلث من عينة العائلات اختارت فيها الفتيات بحرية أزواجهن مباشرة في وسط جامعي أو مهني أو وسط آخر⁽¹⁾.

ويتسم الزواج في العائلة الحديثة بتأخر سن الزواج لدى الجنسين وهذا راجع إلى عوامل عديدة، كتأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى عامل التعلم، والذي أدى إلى تغيير مفهوم الزواج لدى الجنسين وخاصة لدى المرأة من حيث السن، الاختيار فأدى بذلك إلى تأخر سن زواجها بسبب طول فترة التمدرس كما ساهم في انتشار العنوسة، مع العلم أن بعض الشباب يعتبر تأخر سن الزواج عامل إيجابي يرفع من مكانة الحصول على الفتاة المناسبة له.

أصبح الفرد المقبل على الزواج وخاصة في الحضر يميل إلى اختيار شريكه حياته خارج دائرة قرابته واتجهت عملية الاختيار إلى نمط آخر، كاختيار زميل الدراسة أو زميلة العمل، "وأصبح أسلوب الاختيار الوالدي إضافة إلى دائرة القرابة يلقيان الكثير من النقد والرفض من طرف الأبناء، لاعتقادهم بفشل هذا النمط من الزواج وعدم تحقيقه للرضا

الزواجي على عكس الاختيار الحر والاعتراضي الذي يحضى بالتقدير والمكانة لدى الأبناء⁽¹⁾.

فأصبح (أسلوب الاختيار)، عملية لا مفر منها، فمعايشتها لا بد منها بإيجابياتها وسلبياتها، حيث أصبح الأفراد المعنيين بالأمر (المقبلين على الزواج) رأي في هذا الحدث وفي شريك المستقبل، غير أن هذا الموقف لا يخرج عن نطاق الصراع والآثار الممكن أن تتعس من جراء ذلك بين الآباء والأبناء إذا ظهر اختلاف أو عدم موافقة الوالدين على اختيار الأبناء، نتيجة لعدم توفر الحوار المفتوح بين أفراد العائلة.

"فالآباء أثناء الاختيار للزواج يتصورون أنهم باختيارهم للشريك من عائلة المصاهرة والقرباة سوف يحتفظون بمهمات كثيرة مع أبنائهم، بينما يرى الأبناء أنه باختيارهم الفردي للشريك والمبني على العاطفة المتبادلة سوف يضمنون التوازن في حياتهم الزوجية المقبلة⁽²⁾.

يحاول الأبناء والآباء أمام هذه الوضعية إيجاد وسيلة رضا مشتركة بينهما حول اختيار الشريك و"يجد المقبلون على الزواج في الوسط الحضري الجزائري أنفسهم أمام وضعية مجابهة لحالة نفسية اجتماعية صعبة وحساسة جدا يحاولون التغلب عليها بنوعين من المواقف أولها تراجع بعضهم عن اختيارهم الفردي وهذا بعد العجز عن مجابهة هذه الوضعية طويلا، وال فشل في إقناع الأهل باختيارهم، وبالتالي ترك الرأي والمشورة في هذا الموضوع للأهل، فيكون المقبل على الزواج كالمسافر الذي يشعر بالشك وعدم الاستقرار عندما بدأ في مغامرة لوحده وفي طريق مجهولة وغير واضحة ويفضل الرجوع على أعقابه من أجل الالتحاق بالقائد⁽³⁾، لأن الإنسان العربي بصفة عامة والإنسان الجزائري بصفة خاصة يؤمن بأن رضا الأهل من رضا الرب، ويسعى جاهدا إلى نيل موافقة أهله تعبيرا عن حبه واحترامه لهم من جهة، لكي يضمن نجاح زواجه وتمتعه بحياة زوجية سعيدة ومستقرة في ظل مباركة الأهل من جهة أخرى، وهناك كثيرا من الشباب الذين يضحون بحبهم واختيارهم للزوجة كي يرضوا الأهل ولا يخرجوا عن طاعتهم⁽⁴⁾.

¹ - مصطفى بوتفوشيت، مرجع سابق، نفس الصفحة.

² - مصطفى بوتفوشيت، نفس المرجع، ص 307.

³ - مسعودة كسال، الطلاق في المجتمع الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 90.

⁴ - هشام شرابي، مرجع سابق، ص 38.

أما الموقف الثاني فيتمثل في "تمسك الأبناء باختيارهم بعد بذل جهود مضمّنية لإقناع أهلهم بصلاحيّة الاختيار، وفي هذه الحالة لا يبقى أمام الآباء إلا الإقرار بأن كل ما سوف يترتب عن هذا الزواج من خير أو شرّ يتحمل الأبناء تبعاته هذا، وتعيق الشباب المقبل على الزواج عراقيل تحول دون ممارسة اختيار شخصي حر، مقرون بالمعرفة العميقة للقرين المختار، منها عدم الثقة والالتئمان للجنس الآخر، إلى جانب المشاكل المادية التي يعاني منها الشباب بصفة عامة مما يجعل وضعيته ضعيفة أمام آراء وتدخلات الأولياء في مثل هذه الشؤون ونجد في بعض الأحيان، أن الشاب أو الشابة لا يقبلون على الزواج إلا بعد موافقة والديهما، لأن التقاليد المرتبطة بالزواج لا تزال تحكمها مفاهيم خاصة، وإذا كان هناك تغيير فهو لم يبلغ المدى الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير بنائي عميق.

بعد مرحلة المجابهة والاستقرار على رأي معين تأتي مرحلة مجابهة شروط الزواج المعبر عنها بواسطة هدايا ذهبية، والمهر بالإضافة إلى وسائل السكن الحضري وما يتبعها، وتعد شروطا صعبة ولكنها تقدم من أجل إرضاء الأطراف المعنية (أسرة الزوج وأسرّة الزوج خاصة) نظرا للظروف المعيشية في المدينة⁽¹⁾.

تمارس هذه الشروط في حدثين هما حفلة الخطوبة وحفلة الزواج، وفي الوسط الحضري يجب أن يطبق الاحتفال من أجل التعبير عن المكانة الاجتماعية لهذه الفئة، وهي من المظاهر الخارجية الدالة عن الزواج الناجح⁽²⁾، ومن أبرز هذه المظاهر مضاعفة شروط الزواج عن طريق إهداء حلي ذهبية غير مشروطة من طرف أسرة الزوج مثلا أو ملابس فاخرة...إلخ من أجل تجاوز الحكم بالبخل وكأن الإعلان عن وضعيّة الأسرة يتمثل في منطقية الاستثمار المادي في الزواج.

وحتى الوسط الحضري الأقل حضوة لم يتمكن من التغلب على المظاهر الباهظة الثمن لهذين الحدثين بحيث يصبح الإعلان ضروريا وتجند له كل الموارد الأساسية لإتمام الزواج، وهكذا فإن مرحلتَي الاختيار الزواجي مزدوج بين التقليدية والعصرنة⁽³⁾.

¹ - مسعودة كسال، مرجع سابق، ص ص 89 - 90.

² - نور الدين طوالي، مرجع سابق، ص 117.

³ - مسعودة كسال، مرجع سابق، ص ص 91 - 92.

ومن المظاهر المستخدمة في الزواج الذي يقام في المدينة، فإنه بدلا من السكن العائلي الذي يتم فيه تقليديا إحياء هذه الحفلات في الزواج التقليدي استبدل في المدينة بصالة مؤجرة تكون مجهزة خصيصا لهذه المناسبات، والسبب في ذلك أن هذه الصالات تتميز باتساع مساحتها المفتدة في المنازل الأسرية.

أطلق شباب جزائريون عبر شبكة التواصل الاجتماعي حملات لتسليط الضوء على مشكلة العزوبية وتدعو إلى تخفيف أعباء الزواج، من خلال مواجهة المهور الغالية وباقي التكاليف التي تثقل كاهل الشباب الراغب في الزواج وتجبر معظمهم على الانتظار وتأجيل الدخول إلى القفص الذهبي إلى وقت غير معلوم. وهذا ينعكس سلباً على ظاهرة عنوسة البنات، التي يصفها الشيخ شمس الدين بروبي بـ"القنبلة الموقوتة" في المجتمع الجزائري⁽¹⁾. لا لغلاء المهور في الجزائر"، "الشعب يريد الزواج"، "معا لتيسير الزواج"، صرخات في صفحات الفيسبوك أطلقها شباب يعانون من العزوبية. ويرمي أصحابها إلى توجيه رسالة لأولياء الأمور بعدم المغالاة بمهور بناتهم، وأن يحرص الولي على اختيار شريك حياة ابنته من الشباب الذي يقدرها، ويقدم الحياة الزوجية بحلها ومرها. واختار القائمون على هذه الصفحات شعارات مختلفة في حملتهم لتوعية الناس بالأخطار الكبيرة التي تهدد المجتمع الجزائري جراء غلاء المهور وتكاليف الزواج غير المبررة. في المجتمع الحضري⁽²⁾، وتأتي بعد ذلك الاستعدادات الأخرى التي تجعل من الزواج خالد الذكر، من طبع بطاقات الدعوة وتوزيعها بسخاء، وتحضير وليمة باهظة واستدعاء فرق محترفة، كما يفترض أن يكون موكب الزواج مهيباً، يبذل فيه جهد كبير لتجميع أكبر عدد من السيارات وخصوصاً الأكثر دلالة على الغنى⁽³⁾.

و لعل هذا مايبينه المقال التالي " ظهرت موضة جديدة في أعراس الأثرياء هي دفع المهر بالأورو والدولار للعروس لإظهار ترف عائلة العريس و ثرائها ومستواها الاجتماعية، ليضاف ذلك إلى ظاهرة إحضار كعكة خطوبة عملاقة من 15 طابق يصل علوها إلى سقف المنزل، ليجري العروسان مراسيم الخطوبة وتقطيع الكعكة {...} وظهرت

¹ - أحمد حيسو، الشعب في دولة العزاب يريد الزواج، جريدة الجزائر، عن الشبكة المعلوماتية:

<http://www.dw.de/dw/article/17/22> يوم 11/ ماي/ 2012 الساعة

² - أحمد حيسو، الموقع السابق.

³ - نور الدين طوالي، مرجع سابق، ص 117.

موضة أخرى هي نقل العروس في سيارة مميزة لا يركبها أحد في الجزائر بعد، لأن سيارة الليموزين أصبحت موضة قديمة عند الأثرياء، أو كما يقال بالدارجة المفرنسة "ديمودي"، أما في ولايات شرق الوطن فقد أكد لنا بعض أصحاب قاعات الحفلات الذين تحدثت إليهم "الشروق اليومي" أنهم يوفرون العائلات "كاليش وأحصنة تجر الكاليش لنقل العروس يتم استئجارها من طرف أهل العريس بأسعار باهظة" {...} ويتراوح سعر استئجار قاعة حفلات فخمة من الثانية زوالا إلى غاية الحادية عشر ليلا يقدر بـ **30 مليوناً**، أما إذا كان العرس في أحد الفنادق الفخمة كالشيراتون والأوراسي والماركيز والهيلتون فتتراوح الأسعار بين **70 و 100 مليون**، إضافة إلى كراء أشياء لا علاقة لها بالزفاف كخيمة صغيرة أو قرية وناقاة، هناك أيضا كراء مكبرات الصوت التي يفوق حجمها حجم ثلاجة كبيرة وأجرتها قد تصل إلى **5 ملايين** {...} والغريب أن مظاهر الإسراف في الأعراس لم تعد تقتصر على العائلات الثرية بل حتى أبناء وبنات الطبقة المتوسطة أصبحوا يقيمون الأعراس في قاعات حفلات يستأجرونها بـ **30 مليوناً و 40 مليوناً** مع إحضار المسامعية والزينة والعود والآلي ونقل العروس في سيارة ليموزين، حتى وإن كانت حالتهم المالية لا تسمح بذلك، والمهم بالنسبة لهم هو الظهور بمظهر مشرف ليلة العرس، وحتى وإن كلفهم ذلك إغراق العريس ووالده في الديون من خلال اللجوء إلى الاقتراض، والمشكلة أن الأم والأخوات يقومون بدور المحرض، ورفع نفقات العرس بنفقات لا ضرورة لها سوى للتباهي والتفاخر الكاذب، وباعتبار أن المشكلة تكمن في توجهات العائلات نحو التفاخر والمباهاة، فالاستدانة عند تلك العائلات أهون من كلام الناس⁽¹⁾.

ويمكن تلخيص أهم ما يميز الزواج الحضري في المجتمع الجزائري كما يلي:

✓ إن الزواج الحضري يمثل مشروعا لإنشاء أسرة جديدة نووية بعيدا عن المؤسسة الأصلية

✓ أسلوب الاختيار الزواجي يتم بحرية بين الرجل والمرأة دون تدخل للأهل، أو أن يتدخل الأهل في إطار حدود معينة، كأن يقوم الشباب أو الفتاة بالاختيار الحر ويمنحان

¹ - جميلة بلقاسم، آخر صيحات أعراس الأثرياء في الجزائر، المهر بالأورو وكعكة الخطوبة بـ 15 طابقا، جريدة الشروق اليومي، الجمعة 17 م الموافق لـ 15 رجب 1432 هجري، العدد؟، ص12.

والديهما حق الاعتراف، أو حق المشاركة في الرأي فقط وفي هذه الحالة يكتفي الآباء بدور المراقب وتسجيل الحضور المطلوب في المناسبات، وإبداء الثقة والمساعدة للأبناء.

✓ التأخر في سن الزواج نتيجة لعدة عوامل منها مواصلة التعليم، البحث عن العمل، تفضيل بعض الشباب قبل الزواج الاستعداد المادي من أجل الاستقلال بحياتهم الزوجية بعيدا عن الأهل. . إعطاء الأفراد في المجتمع الحضري الجزائري سواء الأهل منهم أو الأبناء وعلى اختلاف مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أهمية بالغة للمظاهر المادية على الخصوص وبالتالي النفسية المصاحبة لشروط الزواج وكيفية الاحتفال به، حتى أن الأسر المتوسطة الحال والفقيرة تنقل كاهلها بالمصاريف الكثيرة والديون من أجل الالتزام الكبير بهذه المظاهر وتغطيتها، وذلك كله من أجل أن يترك الأبناء البيت الأهلي في فخر وبرقع الرأس.

✓ إن نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري يتم بصفة عامة بشكل تقليدي عصري نظرا لسيطرة العادات و التقاليد، خصوصا على الأولياء رغم تعلم العديد منهم، فأصبح الزواج يتضمن مظاهر تقليدية كالملايس التقليدية وغيرها ومظاهر عصرية تجسد رغبة الأبناء كشهرة العسل والسيارة وغيرها⁽¹⁾.

¹ - مسعودة كسال، مرجع سابق، ص92.

خلاصة

لقد تناولنا في هذا الفصل المجتمع الجزائري من خلال العائلة الجزائرية لأننا لا نستطيع فهم الكل دون معرفة الجزء من خلال إطلالة تاريخية بسيطة على أهم المعطيات الاجتماعية و الثقافية التي شكلت العائلة الجزائرية و بالتالي شكلت مجتمعا بكامله. إن الهدف من خلال هذا الفصل ليس السرد التاريخي و إنما من أجل فهم البنية السوسيو ثقافية للعائلة و المجتمع الجزائري لتحليله و فهم التغيرات التي حدثت له و الخلل الاجتماعي الذي أصاب بنيانه، لأنه لا يمكننا فهم و إدراك طبيعة أي مجتمع و مشاكله المعاصرة دون دراسة تاريخه و المراحل التي مر بها و التي أعطته سمات و مميزات صبغته بصبغة خاصة و ميزته عن المجتمعات الأخرى.

فعلى الرغم من التغيرات التي مست العائلة الجزائرية من تغيرات مادية وتكنولوجية حديثة على المستوى البنائي والوظيفي، إلا أن النسق الثقافي لهذه العائلة مازال يقاوم هذا التغير أي أن الثقافة التقليدية لهذه العائلة مازالت تقاوم أحيانا و تقتر أحيانا أمام الثقافات المضادة للجيل الجديد، فالتغير الذي طرأ على العائلة الجزائرية نتيجة عدة عوامل لا يعني بالضرورة زوال كل التأثيرات و الرواسب الثقافية و الاجتماعية التقليدية و هذا ما يؤدي بها الى وقوع في تناقضات ثقافية و اجتماعية و اقتصادية.

الفصل الرابع
سن الزواج في المجتمعات العربية و المجتمع الجزائري

تمهيد

يعد الزواج ظاهرة اجتماعية وركيزة أساسية تبنى عليها الأسر في مختلف المجتمعات، كما أنه ضرورة بيولوجية اجتماعية و نفسية يسعى لتحقيقها كل فرد لتحقيق المقاصد السامية لهذا الزواج، و نتيجة لارتفاع سن الزواج في الآونة الأخيرة تفتت ظاهرة العنوسة أو تأخر سن الزواج بشدة في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري على وجه التحديد وأصبح تبذل كمشكلة تطرح نفسها و بشدة في المجال الاجتماعي و النفسي لما لها من آثار سلبية على المرأة و الرجل و المجتمع على حد سواء.

و لقد عرف نمط الزواج اليوم في المجتمع الجزائري و على غرار معظم الدول العربية تغيرات كبيرة يمكن إرجاعها إلى ما طرأ على الظروف الاجتماعية و الاقتصادية من تحولات متسارعة خلال السنوات الأخيرة، و أبرز ما يتجلى من خلال هذا التغيير هو ارتفاع المستمر لسن الزواج الأول بالنسبة للذكور و الإناث ، في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء و لعل التحقيقات السكانية التي أجريت مؤخرا تبين بشكل واضح هذا التغيير فبعد أن كان سن الزواج غداة الاستقلال لا يتعد الثمانية عشر سنة أصبح اليوم و بعد فترة ليست بطويلة يتجاوز الثلاثين سنة و لعل هذا ما سنحاول تفصيله في هذا الفصل.

أولاً: سن الزواج في المجتمعات القديمة

لقد عرف سن الزواج تغيرات كبيرة و عديدة عبر الزمن ، ففي أغلب المجتمعات كان الزواج يتم مبكرا لما له من أهمية داخل المجتمع، حيث يعتبر الفرد غير المتزوج فردا غير مهم و عديم القيمة و قد كان ينظر إلى الأعزب في الأمم البدائية نظرة احتقار وإصغار من قبل الرجال و النساء و يصفونه وصفا يقارب السارق أو الساحر و يقال عنه أنه ليس رجلا و ليس له مكانة اجتماعية و من المعتقدات التي كانت سائدة في هذه الأمم أن الرجل المتزوج يكون دائما أحسن حالا من الرجل الأعزب، والذي له أولاد هو أرفع مكانة من الذي ليس له أولاد، و الذي يملك مسكنا يكون أرفع طبقة من الذي لا يملكه⁽¹⁾ ، لقد حددت المجتمعات القديمة سن زواج الفرد متى وصل سن البلوغ سواء كان رجلا أو امرأة، و تعتبر العزوبة عندهم و خاصة عند المرأة أنها كالموت و هم بذلك يتزوجون في سن مبكرة أي أنه كلما رجعنا إلى الخلف كلما قلت العزوبة .

ففي المجتمع المصري وجد المصريون القدماء أن أحسن شيء تكفل للفرد لمتطلباته و المجتمع دوامه واستقراره و يكبر و يتسع و يكون علي أسس شرعي هو سليمة الزواج، فالزواج عرف متبع منذ القدم و كان المجتمع المصري من أوائل المجتمعات التي علمت فضائل الزواج لما فيه منفعة و طهارة للمجتمع ككل و جاءت النصوص الهيروغليفية القديمة لتؤكد هذه الفكرة و تشجع و تحث الشباب على الزواج و تنفر الشباب من عدم الزواج و الابتعاد عن حياة العزوبية⁽²⁾ حيث نالت الأسرة المصرية نصيبا من الاستقرار الراقى و العالي جد الدرجة أن الشعوب الأخرى لمتحصل على مثله، لذا كان الزواج يتم في سن مبكرة بين الشباب لأن من فوائده عدم شيوع الفاحشة بينهم و كذلك إنجاب الأطفال في سن مبكرة لتربيتهم و العناية بهم و الدليل على هذا الكلام من نصائح الأدباء والحكماء منها مثلا نصائح أحد الشيوخ المصريين و هو يوصي فتا في أواسط القرن الخامس و العشرين قبل ميلاد المسيح، و قال له : " إذا أصبحت كفتا كون أسرتك، وأحبب زوجتك في حدود العرف، أو عاملها بما تستحق..."⁽³⁾ و هناك نصائح كانت كلها تحث الشباب على

1- عمر رضا كحالة، مرجع سابق، ص28.

2- أفة أحمد، مرجع سابق، ص20.

3- عبد العزيز صالح، الأسرة في المجتمع المصري القديم، مصر: دار القلم لطباعة و النشر والتوزيع، 1961، ص5

الزواج المبكر مثل نصائح الحكيم "آني" عندما كان ينصح ولده "خونسو" فقال "إتخذ لنفسك زوج هو أنتشاب ، و أرشدها كيف تكون إنسانة ، فعساها أن تتجب لك ابنا" ولأجل ذلك كان الزواج يتم في مرحلة مبكرة جدا تقريبا عند سن البلوغ بحث يكون سن الفتى في الخامسة عشر تقريبا و الفتاة في سن الثانية عشر " و لكن وصلنا بعض النصوص من العهد المتأخر تذكر بعض الحالات الفردية تقول إن سن العريس كان عشرون و العروس في الرابعة عشر، و قد تكرر هذا المعنى في العصر الحديث حيث أوصى الحكيم عنخ ابنه بالزواج و التبكير به، و " اتخذ زوجة وأنت في سن العشرين لترزق بأولاد في شبابك"(1) كما وعظ شيخ آخر غلام في أواخر القرن السادس عشر قبل الميلاد، وقال له: "تخير زوجتك عند الصبا، و أرشدها كيف تصبح إنسانة و عساها أن تتجب لك طفلا، فإنها إذا أنجبتك لك و أنت شابا استطعت أن تربيته و تجعله رجلا، و طوبى للرجل إذا أصبح كثير الأهل و أصبح يرتجى من أجل أولاده.."(2)، و بهذا فإن النصائح و الوصايا التي قدمها جل الحكماء تفترض أنه من أركان السعادة الزوجية : كفاية الزوج، و تبكيره بالزواج، و رشاد زوجته، و حبها، و عدله معها، و إنجابها للعيال و شعوره بأهميته و سعادته حين يتكاثر أولاده و يصبح مرجوا بينهم و من أجلهم(3).

أما الصينيين القدماء فقد بلغ اعتقادهم بضرورة الزواج ومقتهم لحياة العزاب والعانسات إلى درجة أنهم كانوا يزوجون أرواح الموتى من الأطفال الذكور بأرواح الموتى من الإناث(4) فقد كان الصينيون يدعون إلى الزواج كل من وصل إلى سن الزواج، و من المصائب الكبرى أن موت الرجل دون أن يترك ذرية لأن ذلك حسب اعتقادهم يعكر راحة الآباء(5).

إن عزوبة الرجل و المرأة اعتبرت على الصعيد الاجتماعي مخالف للتيار العام والأخلاق و الأعراف، و الزواج فينظر الأقدمين ضرورة لازمة لكل فرد منا لجنسين عند بلوغه سن الحلم حيث استهجن الأقدمون الأخلاق العامة للعزاب و العانسات لأنهم يبدون مخالفين للطبيعة، و أن هذه الظاهرة إمارة لعادات إباحية، و وجدوا أنها تثير فزعا دينيا،

1- ألفة أحمد، مرجع سابق، ص20.

2- عبد العزيز صالح، مرجع سابق، ص5.

3- نفس المرجع، نفس الصفحة.

4- علي عبد الواحد وافي، قصة الزواج و العزوبة في العالم، القاهرة ط2، دار النهضة للطباعة و النشر، ص7.

5- عمر رضا كحالة، مرجع سابق، ص28.

وقد اختلفت مواقف البلدان و العشائر في معاملتهم مع أن أغلبيتها اجتمعت على اضطهادهم و النظرة لهم نظرة انتقاص و دونية⁽¹⁾، ففي عشائر الأستيك لا تحتمل التقاليد أن تبقى الفتاة عذراء بعد سن الثامنة عشرة ، و في عشائر السنثال كان العازبون والعانسات يعدون بمثابة لصوص و بلغال اشمئزاز منهم إلى درجة اعتبارهم غير أدمين .

و ربما كان الهنود أصعب المعاقبون على تأخر سن الزواج حيث جاء في كتاب "ملاذ الهنود" ، إن الرجال الذين قد فرضوا على من لم يتزوج ابنته عند بلوغها الثانية عشرة من عمرها أن يشر بإفرازات حيضها شهرا بعد⁽²⁾ ، لهذا كان الرجل يخشى من بقاء ابنته بدون زواج . و كذلك تنظر الشرائع الفرس القديمة إلى الزواج و العزوبة، حيث جعلت من الزواج واجب على كل من استطاع، كما دعت إلى تعدد الزوجات و ذلك من أجل آثار النسل و ازدياد عدد المحاربين، و بذلك كان ينظر إلى العازب قديما نظرة احتقار من قبل الرجال و النساء و ليس له مكانة اجتماعية.

أما في أثينا فقد جعل الزواج أمرا إجباريا تحتمه الأديان و تفرضه الوطنية حيث نظر إليه الإغريق على أنه واجب اتجاه الآلهة و الدولة و الأسلاف فالمدينة بحاجة إلى جنود للمحافظة على كيانها و الدفاع عن وجودها و من رأي أفلاطون على المواطن أن يختار الزواج الملائم له ، و أن يعاقب من يتجاوز الثلاثين من العمر بغرامة و تلحقه الوصمة لأن المواطن المخلص عليه أن يترك وراءه عبادا و مواطنين جدد لآلهة و للوطن و حتى يرث الأبناء الآباء و تقوم الأجيال اللاحقة بالمراسيم الجنائزية للأجيال السابقة⁽³⁾، و لما كان الزواج بهدف تحقيق هذه المصالح كان للآباء السلطة المطلقة على الأبناء في اختيار زوجاتهم و تولي إبرام عقود الزواج دون الأخذ بأرائهم و أحيانا دون علمهم وللأبناء بعد ذلك حق التظليق في حالات العقم أو عدو إنجاب الذكور⁽⁴⁾ و الفتاة التي مات عنها أبوها قبل تزويجها دون أن يترك ذكرا، جعل القانون الزواج منها حق لأقرب أقربائها إن شاء تزويجها أو شاء تنازل عن حقه فيها لمن يليه في درجة القرابة فإذا تزوجت انتقلت ثروتها إلى زوجها مؤقتا حتى تنجب ذكرا يورث اسم أبيها و ماله لكي لا تفنى أسرتها و

1- أماني مسعود، مرجع سابق، ص 26-27.

2- أماني مسعود، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3- زهدي يكن، مرجع سابق، ص 22.

4- عادل أحمد سركييس، مرجع سابق ، ص 78-80.

تتقضي أما الفقيرة التي لا مال لها و لم يشأ الاقتران بها هو أو بقية الأقرباء، يقرر لها بائنة تسهل زواجها⁽¹⁾.

و لقد نصت القوانين الرومانية على جواز بديء الزواج من سن 14 سنة بالنسبة للذكور 12 سنة بالنسبة للإناث {...} إن الأمر الذي جعل العديد من الفلاسفة و الباحثين و المفكرين يدعوننا لتأخير سن الزواج و ذلك بسبب سلبيات الزواج المبكر و حفاظا على النسل و المحافظة على استقرار الأسرة .. الخ حيث قال أرسطو: " بما أن الطبيعة قد حددت قدرة النسل إلى السبعين على الأكثر للرجال و إلى سن الخمسين بالنسبة إلى النساء، فينبغي النسب إلى هذين الأجلين البعيد ينفي تحديد الوقت الملائم لبدء الحياة الزوجية {...} و يمكن تعيين أفضل سن للزواج بأن يكون الثامنة عشر بالنسبة للنساء والسابعة و العشرين أو قليلا بالنسبة للرجال⁽²⁾ ، فقد أنشأ يوليوس مكافآت للمقبلين على الزواج و أغدق أغسطس الهباتو العطايا للراغبي نفيه أو من ولد لهم أولاد و أباح المساكنة و شدد العقوبة على العزاب لأن العزوبية موجبة للتوبيخ و الزواج عند الرومان كان ينقسم إلى زواج غير شرعي و يقع بين غير الرومانيين و يتطلب عقدا قانونيا و لا ينتج عنه سلطة زوجية و لا حقوق مدنية و زواج شرعي و هو خاص بالرومان ذوي الأهلية و ينتج عنه الآثار الشرعية من سلطة زوجية و حقوق أخرى كحمل الزوجة اسم زوجها و استحقاق حمايته و رعايته⁽³⁾.

أما في إسبرطة فقد قامت الدولة بتحديد سن الزواج و اعتبرت عدم الزواج من ضمن الجرائم التي تعاقب عليها، فجدت بذلك العازبون و العانسات من حقوق عديدة كحق الانتخاب و حق مشاهدة لمواكب العامة التي يرقص فيها الفتيان و الفتيات عرايا. و هكذا كانت تنظر معظم المجتمعات إلى العزوبية على أنه جرم كبير يرتكبه الفرد في حق نفسه و أسرته و مجتمعه، وهذا ما نجده في الشعوب البدائية، و كذلك لدى الشعوب المتحضرة في العصر القديم كالفرس والهنود وقدماء الصينيين واليونان و الرومان، و لكن إذا كان الزواج قد ارتبط بالعقيدة فان ظاهرة التبتل أو العزوبية ارتبطت أيضا بالعقيدة

¹ - زهدي يكن، مرجع سابق، ص 22.

² - مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر والتوزيع، 1977، ص ص 19، 27.

³ - زهدي يكن، مرجع سابق، ص 23.

حيث كانت تتمتع بالحرمة و التقديس، فاعتبرت المعاشرة الجنسية عمل دنس يجب الابتعاد عنه، و إن الطهارة لا تكون إلا بالابتعاد عنالنساء. لذا كانت العزوبة مفروضة على رؤساء الديانة و هم السحرة في الجماعات البدائية الذين يتصلون بالقوى الخفية و يعلنون عن إرادته الناس، و لا تستجي بهذه القوى إلا للأطهار من الدنس⁽¹⁾ و عند بعض الجماعات كانت العزوبة مفروضة على النساء اللاتي يذرن لفسهن للإلهة ففي المكسيك البيرو، و كان من العذارى مني نذرن أنفسهن لإله الشمس، و في التبت الغربية يجب على كل أسرة أن تخصص احد أبنائها من الذكور للكهنوت، و ان تفرض العزوبة عليه و التبتل عل بعض من بناتها⁽²⁾، و عند قدماء الفرس كانت العزوبة مفروضة على كاهنات اله الشمس و كانت العزوبة مفروض على كاهنات معبد النار المقدسة، و لم يكن يسمح لهن بمغادرته إلا إذا امضين ثلاثين سنة، و كانت تفرض عليهن قيود شديدة حيث كان جزاء من ارتكبت مخالفة أن تدفن و هي حية.

وما يمكن قوله في الأخير، هو ان كانت مرفوضة لدى كثير من المجتمعات فإنها كانت مفروضة على الكهنة و الكاهنات و كان تبريرهم لهذا الفعل هو أن المعاشرة الجنسية هي بذاتها عمل دنس يتنافى مع الطهارة، كما أنها تتنافى أيضا مع الحكمة و القداسة، و قد اعتبر في بعض الجماعات القديمة إن الكاهنات زوجات للإله الذي يقمن بخدمته فيحرم عليهن بذلك الزواج مع غيره.

ثانيا- سن الزواج في المجتمعات العربية الريفية و الحضرية:

1- سن الزواج في المجتمعات العربية الريفية:

يعتبر سن أول زواج حدثا غير متجدد، و متوسط السن عند أول زواج مؤشرا رئيسيا لقياس مدى تقدم أو تأخر سن الزواج؛ لذلك فهو مرتبط بشكل كبير ببداية مرحلة الإنجاب عند المرأة، خاصة في المجتمعات العربية التي يرتبط فيها مفهوم الزواج فيها بالإنجاب، فكلما تزوجت المرأة في سن مبكرة كلما بدأت في عملية الإنجاب مبكرا.

ويختلف سن الزواج في المجتمعات البشرية وفقا لمعايير اجتماعية و ثقافية، دينية كما يمكن للقوانين الوضعية أن تساهم في تحديد السن المناسب للزواج غير أن زواج الولد

¹- معن خليل عمر، علم الاجتماع الأسرة، الأردن، ط2، دار الشروق لنشر و التوزيع، 1994، ص247.

²- معن خليل عمر، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أو البنت يرتب لهما أثناء بلوغهما و نضحهما الجنسي، و عادة ما يعتبر الولد مؤهلاً للزواج عند ما يبلغ 20 سنة من العمر و تعتبر الفتاة مؤهلة للزواج عند ما تبلغ 18 سنة من العمر⁽¹⁾.

يبدأ سن الزواج بعد سن النضج البيولوجي بكثير أو قليل تبعاً لظروف الشخص المقبل على الزواج ، وفي استطاعة الشخص أن يختار من يتزوجه سواء كان مماثلاً له في السن أو أكبر أو أصغر في الحدود الشرعية ، و سن الزواج المسموح به قانونياً في المجتمع العربي هو (18) سنة للفتى و (16) سنة للفتاة⁽²⁾ و لكن يلاحظ أنه كثيراً ما يحدث انتهاك لهذه القوانين و خاصة في المناطق الريفية حيث يتم زواج الفتيان و الفتيات دون سن الزواج بكثير ، " حيث تفر التقاليد أن تتزوج الفتاة عندما تصل سن البلوغ ، ومع ذلك فإن الحالة لا تقاس بالسنين و تخضع لمرونة كبيرة ، و لقد كانت الفتيات تتزوجن في سن التاسعة أو العاشرة و من الناحية الواقعية ، لا توجد إجراءات شرعية تمنع هذا النوع من الزواج⁽³⁾، استناداً إلى أن الرسول (ص) عقد على عائشة و هي بنت 6 سنوات ودخل بها و هي في التاسعة، و لهذا يقول الداعية الإسلامي محمد عمارة انه ليس من الممكن تحديد سن الزواج، لأن معيار صلاحية الفتاة للزواج هو البلوغ ، لأن المراد من الزواج الإنجاب ، و اقترح أن تكون السن الدنيا 15 سنة للفتاة و 18 سنة للرجل⁽⁴⁾.

و الوضع المألوف لسن الزواج هو أن يكون الشاب أكبر من الفتاة سناً و يرجع ذلك إلى أن النضج الذكر البيولوجي عادة يكون أبطاً من نضج الأنثى، كما أن الزوج باعتباره رئيس الأسرة و المسئول عنها يحتاج إلى وقت أطول ليصبح مؤهلاً لهذه الوظيفة ،

¹ - احسان محمد حسن، العائلة القرابية و الزواج، بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر و التوزيع، 1981، ص25.

² - صالح حسن الداھري، أساسيات الإرشاد الزواجي و الأسري، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص64 .

² - محمود حسن، مرجع سابق، ص155.

⁴ - حلیم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث في تغير الأحوال و العلاقات، بيروت: ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص265 .

هذا و تكون اختلافات السن في الزواج أقل في الأعمار الصغيرة و تزيد كلما تقدم السن، لأن الرجال يفضلون من تصغرهم سناً⁽¹⁾.

ففي المجتمع المصري لوحظ منذ قرن مضى أن كثيرا من النساء يتزوجن في سن 12 أو 13 سنة، أما الفتيات اللاتي يظهر عليهن النضج مبكرا فيتزوجن في سن العاشرة و تظل نسبة قليلة دون الزواج بعد سن السادسة عشر من أعمارهن.

والواقع أن النسق الذي يسمح بالزواج قبل سن البلوغ يلائم النسق الذي يجعل للكبار سلطة كبيرة على اختيار الحر للذكور ، و لذلك فإن إجراء الترتيبات الزواج في سن مبكر بقدر ما تسمح به الظروف إنما هو لمصلحة الكبار الذين يرغبون في التمسك بالنسق التقليدي للأسرة.

ويعد الزواج المبكر هو الزواج المفضل أيضا في المجتمعات الريفية، فالشخص دائما يشعر أن الأبناء عزوة و يرغب في تزويجهم قبل موته و لهذا يتزوج مبكر، و يحدث الزواج المبكر تقريبا من 16 الى 18 سنة بين الجماعات الأكثر تقليدية و التي لم تصلها بعد الخدمات التعليمية أو تلك التي لم تقبلها، فالزواج المبكر يتناسب مع طبيعة الحياة الريفية و مع الملكية و مع المسؤولية الأسرية عن النشاط الاقتصادي سواء كان نشاطا رعويا أو زراعيا الأمر الذي لا يتطلب من الشخص استعداد ماديا بصفته الشخصية وبالتالي لا يؤخر زواجه و عادة ما يدفع الأب لابنه المهر و يتكفل بكل التجهيزات المتعلقة بالزواج⁽²⁾.

و سن الزواج المسموح به قانونا في المجتمع المصري هو 18 سنة للفتى و 16 سنة للفتاة، و لكن يلاحظ أنه كثيرا ما يحدث انتهاك لهذه القوانين و خاصة في المناطق الريفية، حيث يتم زواج فتیان و فتيات دون سن الزواج بكثير عن طريق استخراج شهادة "تسنين" و الادعاء بفقد شهادة الميلاد الأصلية⁽³⁾.

ويذكر الشرجبي: "أن البنى الاجتماعية التقليدية و التي لا توفر فرصا كبيرة للحراك الاجتماعي ، تؤدي إلى تدني مستويات طموح الأفراد في تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، و هذا ما يفسر ارتفاع معدلات الخصوبة في أوساط الفئات الاجتماعية

1- صالح حسن الداھري، مرجع سابق، ص 64.

2- نبيل صبحي حنا، مرجع سابق، ص 114.

3- سناء الخولي، مرجع سابق، ص 135.

الفقيرة و المهمشة اجتماعيا في المجتمعات التقليدية، فالأزواج و الزوجات يعرفون سلفا أن أبنائهم و بناتهم سوف يرثون مكانتهم الاجتماعية و لا يمكن أن يحققوا حراكا اجتماعيا صاعدا، لذلك فإنهم ينجبون أعداد كبيرة من الأبناء و يميلون إلى تزويجهم في سن مبكرة ، و لا يهتمون بتوفير خدمات تعليمية و صحية و تدريبية لأبنائهم لأنهم يعتقدون أن أبنائهم مهما حققوا من إنجازات فإنهم سوف يظلون في مستويات اجتماعية متدنية"⁽¹⁾.

و في دراسة أجرتها علياء شكري و آخرون توصلت الدراسة أن الزواج المبكر سواء للإناث أو الذكور من السمات الاجتماعية و الثقافية المميزة للريف المصري إذ أن متوسطات السن عند الزواج بالنسبة للجنسين منخفضة في القرى عنها في المدن ، كما أن هناك فارقا في متوسطات هذه السن بين الذكور و الإناث داخل الريف نفسه ، حيث يلاحظ انخفاض سن الزواج بالنسبة للذكور في المجتمعات المحلية الريفية، و لقد أبرزت البيانات الميدانية التي تغطي موضوع السن عند الزواج بالنسبة للذكور و الإناث في وحدات المعيشة التي تمت دراستها بالقرى و المناطق الحضرية، حيث أبرزت الحقائق التالية:

4- انخفاض سن الزواج بالنسبة للجنسين في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية؛ فمن الملاحظ أن نسبة الذين تزوجوا تحت سن العشرين في القرى قد بلغت 21.3% للذكور و 87.9% للإناث بينما بلغت هذه النسبة في المناطق الحضرية صفر% للذكور و 45.5% للإناث.

5- بروز ظاهرة الزواج المبكر للإناث في الريف ، حيث تشير النسب الى الاناث الاثني تزوجن دون السن القانونية أي أقل من 16 سنة و التي بلغت 55.3% بالقرى، في حين أن هذه النسبة قد بلغت 9.1% في المناطق الحضرية.

6- أن هناك تفاوتاً بين القرى بعضها البعض في سن الزواج ، فقد بلغت نسبة النساء اللاتي تزوجن دون السن القانونية 45.6% في القرية (أ) و 81.8% في القرية (ب) و 46.9% في القرية (ج) و الجدير بالذكر أن هذا التدرج يتناسب طردياً مع الملامح العامة و النمط

¹ - عادل لمجاهد الشرجي، المحددات الاجتماعية للنمو السكاني في اليمن - دراسة سوسيو تاريخية - صنعاء: مركز التدريب و الدراسات السكانية، 2001، ص ص 89-90.

الثقافي الذي يميز كل قرية من هذه القرى {..} و في القرى الثلاثة يلاحظ أن هناك اقبالا على زواج البنات في سن يتراوح بين 12.14 سنة.

وترجع ظاهرة الزواج المبكر في الريف الى اعتبارات عديدة منها:

5- أن الزواج المبكر يعمل على إطالة الفترة التي يمكن أن تتجب فيها المرأة، فكلما كان الزواج مبكرا كلما استطاعت المرأة أن تتجب أكبر عدد ممكن من الأطفال ، فمن المعروف ان هناك علاقة ايجابية بين الزواج المبكر للإناث و ارتفاع معدل الخصوبة الرغبة في كثرة الإنجاب سمة من سمات المجتمعات لريفية {..} فكثرة الإنجاب من الأمور المستحبة في القرى للاعتبارات الاقتصادية تتعلق بالحاجة إلى الأيدي العاملة، و لاعتبارات دينية تتعلق بالموقف المعارض لتنظيم الأسرة.

6- أن زواج البنت في سن مبكرة و إنجابها لأطفالها في سن مبكر أيضا يجعل أمامها فرصة لتربية هؤلاء الأطفال و هي محتفظة بحيويتها و قوتها، كما يجعل الفاصل الزمني في العمر بينها و بين أطفالها قصيرا، هكذا يعتقد كثيرا من أهالي القرى {..}

7- أن الخوف على الشرف و العرض يدفع إلى الزواج المبكر للإناث فمن المعروف أن البنات القرويات في الطبقات الدنيا و الوسطى يمارسن كثيرا من الأنشطة خارج المنزل وخاصة العمل الزراعي في الحقل ، و أنهن يختلطن بالذكور و بغيرهن من البنات الحديثات الزواج ، و يخشى الأهل على بناتهم من عواقب هذا الاختلاط فيبادرون بالإسراع بزواجهن حتى تنتقل مسئولية مراقبتهم إلى أزواجهن ، و قد عبرت بعض الإخباريات عن ذلك في قولها : "أهل البنت ينتظروا يوم جوازها بفارغ الصبر ، علشان بالهم يرتاح من جهتها ، وتبقى في رقبة راجل يتحمل مسئوليتها". فالأهل يحرصون على التعجيل بزواج البنت من منطلق أن زواج البنت هو ستر للعرض، فالزواج المبكر فيه صون لسمعة البنت و أهلها، و هو أسلوب للابتعاد عن القيل و القال.

8- أن النمط الثقافي السائد يشجع على الزواج المبكر ، و هناك الكثير من المؤشرات التي تدل على ذلك ، فأسلوب التنشئة الاجتماعية يهيء البنت للاضطلاع بأدوار الزوجة عندما تصل الى سن التاسعة و عندما تبلغ الثانية عشر يستعد أهلها لاستقبال من يتقدمون

لطلبها للزواج ، و كلما مر الوقت بعد ذلك دون أن يتقدم أحد لطلبها، كلما ظهرت بوادر التوتر و أخذت مشاعر القلق تراود الأهل.

أما من حيث ترتيب مبررات الزواج المبكر للإناث تبعا لأهميتها فقد جاء ترتيبها على النحو التالي:

- الخوف على الشرف و ستر العرض.
- الخوف من كلام الناس والخوف من البوار.
- الخلفة البدرية مصلحة للزوجة.
- الخلفة الكثيرة.

أما عن الزواج المبكر للذكور فتشير البيانات الميدانية الى أن نسبة الذكور الذين تزوجو دون سن العشرين في القرى قد بلغت **21.3%** و يرجع ذلك الى اعتبارات عديدة منها:
3- اعتبارات اجتماعية اقتصادية: حيث تحرص بعض الأمهات على زواج أبنائهن في سن مبكرة لحاجات في نفوسهن مثل استعواض الفاقد في قوة العمل الذي ينجم عن زواج بعض بنات الأسرة و تركهن المنزل و انضمامهن إلى أسر أزواجهن، و هنا يكون البديل هو الإسراع بزواج الابن و انضمام زوجته كعضو جديد في الأسرة، و في هذه الحالة تكون قد حدثت عملية إحلال حيث تحل زوجة الابن محل البنت فيما يتعلق بأداء الأنشطة التي كانت تؤديها في المنزل و في الحقل قبل الزواج.

4- اعتبارات دينية: حيث يحث الدين على الإسراع بالزواج عندما تتوفر القدرة على إتمامه، لأن ذلك صونا للفرج و حفاظا على الطهر و العفاف .

أما النتيجة النهائية التي توصلت لها هذه الدراسة الميدانية من خلال وجهات نظر الإخباريات و أزواجهن في عينة الأسر التي درست بالقرى و المناطق الحضرية حول هذا الموضوع و تبرز البيانات الميدانية الملاحظات العامة التالية:

6- أن وجهات نظر الزواج و الزوجات متطابقة فيما يتعلق بالسن المثلى لزواج الأولاد و البنات.

7- أن **77.2%** من الأزواج و الزوجات بالأسر القروية يرون أن السن المثلى للزواج للبنات يتراوح بين **13** و **15** سنة، أي أقل من **16** و هي السن القانونية، بينما يرى

16.5% منهم أن السن المثالي لزواج البنات يجب أن يبدأ من سن **16** حتى سن **18** سنة، ففي هذه السن تكون البنت على درجة مناسبة من النضج الجسماني و النضج الاجتماعي {...} أما من يرون أن السن المثالي لزواج البنات يجب أن يبدأ بسن العشرين فإنهم من المتعلمين المتحمسين لتعليم بناتهم حتى المستويات التعليمية العليا، و على ذلك يجب ألا تتزوج البنت إلا بعد حصولها على المؤهل الجامعي، و يمثل هؤلاء **6.3%** من الأسر القروية

8- يلاحظ أن **61.9%** من الأزواج و الزوجات بالأسر الحضرية يرون نفس الرأي الأخير و هو أن السن المثالي لزواج البنات يتراوح بين **20** و **23** سنة، حتى تستكمل تعليمها الجامعي و من ثم يجب أن تتفرغ لإتمام تعليمها و إلا تتشغل عنه بالزواج.

9- و أما بالنسبة للسن المثالي لزواج الأولاد فيلاحظ أن **39.2%** من الأزواج و الزوجات في الأسر الريفية يرون أن الأولاد يجب تزويجهم في سن تتراوح بين **18** و **19** سنة، و هؤلاء هم دعاة الزواج المبكر حفاظا على استقامة الأولاد و وقاية لهم من الزلل، أما **53.2%** من الأزواج و الزوجات في الأسر القروية أيضا يرون أن السن المثالي لزواج الأولاد يتراوح بين **20** و **27** سنة، ففي هذا السن يكون الشاب مجند أو قارب على الانتهاء منها ، ويكون قد أكمل تعليمه أن كان في الجامعة و يكون قد اكتمل من حيث النضج الذي يؤهله للزواج و تحمل المسؤولية كرب أسرة.

10- أما بالنسبة للأسر الحضرية فإن **42.9%** من الإخباريات و أزواجهن يرون نفس الرأي الأخير الذي يحدد السن المثلى لزواج الأولاد بالفترة من **20** الى **27** سنة، و يضيفون إلى المبررات السابقة أيضا أن أغلب الشبان في المناطق الحضرية لا يستطيعون الإقدام على الزواج قبل ذلك لان البحث عن منزل مستقل و العثور عليه أمر عسير، كما أن غلاء أسعار الأثاث و تكاليف الزواج تفرض على الشبان أن يدفعوا مهورا عالية، كل هذا يؤدي إلى تأخر سن زواج الغالبية العظمى منهم حتى الى ما بعد سن الثلاثين⁽¹⁾.

¹ - علياء شكري، حسن الخولي، أحمد زايد، مرجع سابق، ص ص 15-18.

و في دراسة أجرتها فوزية دياب توصلت إلى أن:

• الزواج المبكر يعتبر ذا مكانة و قيمة عاليتين عند أهل الريف، و هذا يعود إلى بساطة الحياة الريفية و ندرة التخصص و تقسيم العمل فيها و انخفاض مستوى المعيشة و قناعة الناس بضروريات الحياة.

• تفضيل الزواج من الأقارب في الريف يدل على أن هذا النمط من الزواج له قيمة كبيرة عند الريفيين⁽¹⁾.

و من خلال الدراسة التي أجرتها ناهدة عبد الفتاح حول العلاقة بين الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للأسرة و السلوك الإنجابي للمرأة في قرية جحفية، فقد خلصت الباحثة إلى نتيجة أن الزواج المبكر سواء للذكور أو الإناث من السمات و الخصائص الاجتماعية البارزة في هذه القرية، حيث يتبين أن متوسط السن عند الزواج بالنسبة للجنسين منخفض، حيث أن الزواج البكر للإناث يمثل قيمة اجتماعية عالية يحرص عليها القرويون لاعتبارات اجتماعية و ثقافية كالعفة، و أوامر القرابة، و بسبب نقص التعليم فإن المرأة تتزوج في سن مبكر و هذا من العوامل المؤدية إلى ارتفاع معدلات الإنجاب⁽²⁾.

وتعتمد المكانة، والدور الاجتماعي للمرأة الريفية" على المراحل العمرية لها بحيث يتأثران بانتقال المرأة من مرحلة، ووضع اجتماعي إلى وضع اجتماعي آخر، فمكانة الزوجة أعلى من مكانة الفتاة الشابة أو الطفلة، ومكانة المرأة التي أنجبت اعلي من المرأة التي لم تنجب بعد، وهكذا إلى أن تصل المرأة إلى مرحلة الشيخوخة، التي تمثل تحررا من جميع القيود الاجتماعية التي يفرضها المجتمع الريفي⁽³⁾ و تتميز المراحل العمرية المختلفة للمرأة البدوية ببعض الحقائق، التي تتبع المرحلة العمرية، فهي لا يحتفل بها عند ولادتها كما يتم الاحتفال بالرجل (الذكر) عند ولادته، وذلك تبعا للنظرة التقليدية المتمثلة بأهمية المولود

¹- فوزية دياب، مرجع سابق، ص 246.

²- ناييف عودة البنيوي، عبد الخالق يوسف الختاتنة، اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الزواج المبكر - دراسة ميدانية على طلبة الجامعات الأردنية- "مجلة العلوم الإنسانية"، العدد 13، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص 52-53.

³- جمان مجلي، المرأة في البادية الأردنية، عن الشبكة المعلوماتية www.thoriacenter.org/ تاريخ

الإطلاع 2013/2/10 الساعة 10:30

(الذكر) في زيادة الفروع القبييلة، و استمراريتها وقوتها ومكانتها، ولاحقا في مرحلة المراهقة تكون الفتاة مؤهلة لإدارة شؤون المنزل، ومساعدة والدتها، لتتحمل معها المسؤولية، وتكتسب الخبرة مبكرا، وتتميز مرحلة الزواج للفتاة بخاصية تكاد تكون شبه عامة في المجتمع الأردني، وهي الزواج من الأقارب، فاستشارة الفتاة كانت تختلف حسب مكانة الفتاة كأن تكون ابنة الشيخ أو أخته، أو ابنة رجل ذي مكانة عالية في قبيلته، أما الفتاة الأقل شأنًا ففي الغالب لا تتم استشارتها⁽¹⁾.

ويتمثل الدور الاجتماعي الرئيسي للمرأة الريفية في مرحلة الأمومة بالتنشئة الاجتماعية للأبناء بشكل كامل دون مشاركة الأب، حيث تقوم بتربيتهم وإكسابهم العادات، والتقاليد البدوية الأصيلة، التي تجعل منهم أبناء قادرين على الحياة البدوية ضمن البيئة الصحراوية الثابتة، وعندما تصل المرأة البدوية إلى مرحلة الكبر في السن، تكون قد وصلت إلى أعلى مكانة اجتماعية، وأعلى قدر من الحرية في المجتمع البدوي، حيث تتحرر من ممارسة الأعمال اليومية التي كانت تقوم بها، و تمنحها حرية الجلوس مع الرجال والحديث وإبداء الرأي، وتمتاز المرأة البدوية بعدد من الخصائص التي تزيد من فرصها في الزواج، ومن أبرزها القدرة على إدارة شؤون المنزل والأسرة، والصلابة الجسدية والقوة العاطفية، والذكاء، والتحلي بصفات الكرم وحسن الضيافة⁽²⁾.

أما في المجتمع الريفي المصري فإن من العادات و التقاليد التي تمسك بها أبناء بادية سيناء الزواج المبكر للجنسين، و يتم تزويجهم قبل بلوغ السن المشرعة في الإسلام (17عاما) حيث يتم تزويج الفتاة في عمر 15 عاما و عليها أن تكون زوجة ملزمة بكل مستلزمات الزوجية في هذه السن و هي لا تزال منقوصة الوعي و الإدراك للقيام بهذا الواجب الصعب في الوقت الذي تحتاج هي لمن يرعاها و يعتني بها، و يترتب على ذلك خروجها من المدرسة و عدم إكمال تعليمها إذا كانت في المدرسة.

و يقولون في أمثالهم (العرض ما بين حمى بالسيف) لأن الزواج ستر للمرأة و حفظ لها و لو فاتها قطار الزواج فلا يمكن أن يحمى عرضها بسيفه، فالزواج وحده هو الذي يسترها و يصون عرضها و المثل يضرب في الحث على الزواج المبكر، لكن هذه الظاهرة

¹ - جمانة مجلي، موقع سابق.

² - جمانة مجلي، نفس الموقع.

بدأت في التناقص؛ بسبب عزوف الشباب البدوي عن الزواج بسبب البطالة و الفقر و عدم وجود موارد للرزق؛ مما أدى إلى أن البنات أصبحن يتزوجن في سن 18عاما، و هذا الزواج المبكر أدى إلى أن المرأة تكثر في الإنجاب؛ مما يؤدي إلى تدهور صحة المرأة على مدى الأعوام في ظل عدم وجود متابعة لصحة المرأة في البادية و اعتمادها على التطبيب الشعبي بالأعشاب و الاعتماد على الداية البدوية التي تقوم بعملية الولادة في المجتمع البدوي بسيناء، و لا يلجأ البدوي إلى الذهاب بالمرأة إلى المستشفى إلا في أضيق الحدود في حالة الخطر و التعرض للموت⁽¹⁾.

أما في **المجتمع اليمني** إن التغيير الذي طرأ على نظام الزواج يمتد ليشمل مسألة سن الزواج، فلقد كان الزواج في سن مبكرة من القيم الاجتماعية السائدة و التي كان يحرص عليها الأهل لاعتبارات دينية و أخلاقية، و رغم أن المشرع اليمني قد حدد السن القانونية للزواج في المادة (15) من قانون الأحوال الشخصية و بما نصه "لا يصح تزويج الصغير ذكراً أو أنثى دون بلوغ خمسة عشر سنة، إلا أنه يحدث أحياناً و بخاصة في الأرياف أن يتم زواج الفتاة دون هذه السن"⁽²⁾.

و لا شك أن للزواج المبكر تأثيرات سلبية على المجتمع و الأسرة و المرأة، بالإضافة إلى آثاره السلبية على التركيب الاجتماعي - السكاني إذ يؤدي إلى الإنجاب المبكر و المتكرر و بالتالي ارتفاع معدلات الخصوبة و كبر حجم الأسرة ، و لقد كانت مبررات حدوث الزواج المبكر في المجتمع اليمني في فترات ماضية قوية، فالتعليم لم يكن متوافراً، بالإضافة إلى قلة الوعي لدى المتروجين الصغار و عدم إدراكهم للمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، كما أن هيكلية الأسرة من حيث البناء و الوظيفة استدعت حدوثه لحاجة الأسرة إلى الأبناء و زوجات الأبناء للعمل معاً⁽³⁾.

و لا شك أن التحولات المادية و الثقافية التي شهدتها المجتمع اليمني و تنامي عوامل التحضر و التحديث قد أدت إلى ارتفاع نسبي في سن الزواج و هو تحول فرضته الظروف الاجتماعية المتغيرة في المجتمع و الأسرة مع انتشار التعليم و خروج المرأة إلى

1- عبد القادر مبارك، مرجع سابق، ص75.

2- و ثائق المؤتمر الوطني الثاني للسياسة السكانية، الأسرة و المسألة السكانية في اليمن، صنعاء: 1996م، ص24.

3- نفس المرجع ، ص60.

العمل، إلا أن وجود حالات الزواج للإناث في سن مبكرة و خاصة في بعض المناطق الريفية سيظل مرهون بمدى قدرة المجتمع على تجاوز العادات و التقاليد و الأعراف التي تشجعه، إن التغيير في نظام الزواج قد ارتبط كذلك بقضية المهور كأحد الشروط اللازمة لإتمام الزواج، حيث كانت المغالاة في تحديد قيمة المهر ظاهرة سائدة في نطاق العديد من الأسر اليمينية التقليدية، و محكوم بطبيعة الأعراف و التقاليد السائدة ضمن الوسط الاجتماعي و بنمط السلطة الأبوية⁽¹⁾.

أما في المجتمع العراقي فان سن الزواج و حتى بدايات أواسط القرن العشرين وخصوصا في المجتمع الريفي ظل توطئه إلى الحد الذي تزوج فيه البنت بعد اجتيازها التسع سنين أو وصولها لسن النضج البيولوجي، بينما يبلغ عمر الولد عند الزواج الثانية عشرة أو الثالثة عشرة و أكثر، بل إن الكثير من الأسر، حتى بعد أن أصبح القانون يلزم الأهل بعدم تزويج البنت أو الولد إلا بعد بلوغهما السن القانونية، كانت تحتال بطرق شتى لتزويج أبنائهم قبل هذا السن و لعل أكثر هذه الطرق شيوعا هو تنظيم عقد الزواج على يد (السيد) دون الرجوع للمحاكم الشخصية لتسجيل هذا الزواج - أو اللجوء إلى إظهار شهادة تسنين لغرض تكبير عمر كل من الولد أو البنت وصولا إلى السن القانونية التي ينعقد فيها الزواج⁽²⁾.

أما في المجتمع الجزائري فالزواج في المجتمع الريفي كان يعبر عن الخصائص السسيو- ثقافية للمجتمع الجزائري في الماضي القريب حيث تبرز نمط الزواج التقليدي الذي يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية لإعادة الإنتاج البيولوجي و الاجتماعي، و المحافظ على نظام الأسرة الممتدة و المكرس لسلطة رئيس الأسرة و ذلك على ضوء ما تنظمه وتحدده العادات و التقاليد، يأخذ هذا النمط من الزواج شكل ينفي المجتمع الجزائري، "عند القبائل يأخذ الخط الأموي الزواج (بابنة الخال)، أما عند العرب فيتبع الخط الأبوي الزواج (بابنة العم)، و يعتبر كتخطيط للإنتاج و الحفاظ على الميراث من الضياع، كما أنه يحفظ التماسك و التضامن داخل الجماعة فأسلوب التنشئة الاجتماعية يهيئ البنت للاضطلاع بأدوار الزوجة عندما تصل إلى سن التاسعة و عندما تبلغ الثانية عشر يستعد أهلها

¹ -بدون كاتب، دور التكنولوجيا و انعكاساتها في نظم العائلة و القرابة و الزواج، عن الشبكة المعلوماتية:

thiqaruni.org/gena/ تاريخ الإطلاع: 2013/1/12 الساعة 10:30

2- دينا جليل اسماعيل الربيعي، مرجع سابق، ص 48-53.

لتزويجها⁽¹⁾ ، و في دراسة عن الإنجاب اهتمت دراسة المطيري بخصائص سكان البادية الاجتماعية و الاقتصادية و مستويات الخصوبة و العوامل المؤثرة فيها و خلصت إلى أن متوسط أعمار الزوجات في البادية يصل إلى 35 سنة و أن 52 بالمئة من الزوجات تزوجن قبل بلوغهن سن 18 سنة⁽²⁾، و كانت الفتاة على وجه التحديد و نظرا لزوجها في سن مبكر لم يكن يسمح لها بالاختيار، بل الوالدين و الأقارب هم المسؤولون عن عملية اختيار الشريك و يكون ذلك بناء على مقاييس و معايير المجتمع الذي يعيشون فيه، وكانت الفتاة تختار على أساس مهارتها في الأعمال المنزلية كطهي الطعام و العجن و حلب الماشية و الحياكة و غيرها من الأعمال و كذلك إلى حسن تدبيرها الاقتصادي، كما كان يتم اختيار للزوج في دائرة القرابة⁽³⁾

2- سن الزواج في المجتمعات العربية الحضرية:

سن الزواج في المجتمعات العربية الحضرية، و يبدو أن سن الزواج المبكر ينطوي على مفهومين، سن الزواج المبكر من الناحية الاجتماعية أو الثقافية للمجتمع و هذا السن تحدده متغيرات عديدة منها الدين و الأعراف و القيم الاجتماعية و هو أكثر ما ينطبق على الحياة الاجتماعية في المجتمعات الريفية و غالبا ما يسود المفهوم القانوني للزواج المبكر في المجتمعات الحضرية و الذي يكون في غالب الأحيان معتمدا على أسس موضوعية و عقلانية .

إلا أنه و نتيجة للتغيرات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية العالمية و المحلية ، ارتفع سن الزواج و خاصة في المناطق الحضرية ، فأعداد كبيرة من الشباب يلحقون بالتعليم بمراحله المختلفة ، وتستغرق بعض أنواع التعليم سنوات عديدة ، لابد أن تتعقبها فترة من الاستقرار المادي و الاستعداد للزواج مما يجعل سن الزواج في الوقت الحالي يتراوح بين (23 - 28) سنة للفتيات و (27 - 34) سنة بالنسبة للشباب⁽⁴⁾، من المتعارف في أكثر المجتمعات وجود حد أدنى لسن الزواج، بحيث لا يسمح بالزواج دونه ، و قد حدد

¹- Kouaouci, A. **Familles Femmes et contraception**, Alger : CENEAP, 1992, PP 112-11

²- رشود خريف، **خصائص المجتمعات البدوية**، جامعة الملك سعود، عن الشبكة المعلوماتية: faculty.ksu.edu.sa، تاريخ الاطلاع 15 /12/ 2014 الساعة 11:50 ص ص 8-9.

³-CHAULT Claudin, Ibid , p204

⁴- صالح حسن الداهري، مرجع سابق، ص 64 .

هذا الأساس العمري بشكل يتوافق مع البلوغ الجنسي ، أو بما يتقدم أو يتأخر عنه بوقت يسير، و لعل الفطرة الإنسانية تقضي بإشباع هذه الحاجة في حدود ما هو متعارف عليه اجتماعيا ، دينيا، ثقافيا ، فبالإضافة إلى البلوغ الجنسي حتى يتم الزواج ، لابد من تحقق البلوغ و النضج الاجتماعي و الاقتصادي أيضا ، و إذا كان البلوغ الجنسي مرتبط بالعوامل البيئية أو المنطقة التي ولد فيها الفرد - فسن البلوغ في المناطق الشمالية مختلف عنه في المناطق الجنوبية-" فان البلوغ الاقتصادي يتحقق عندما يتمكن الفرد من الإنتاج بالمعنى عام للكلمة، بحيث لا يبقى معتمدا على الآخرين، فيسهل عليه تأمين نفقاته و نفقات أسرته"⁽¹⁾ و يتحقق البلوغ الاجتماعي عندما يمتلك الفرد نضجا و وعيا كافيا بالقواعد والقوانين الاجتماعية و اتخاذ القرارات وتحمله للمسؤوليات سواء كانت شخصية أو أسرية...من وجهة نظر القانون و العرف و الدين.

و في دراسة أجرتها سامية الساعاتي حول سن الزواج توصلت إلى أن 52% من الطلبة يفضلون الزواج في سن 25-30 و 48% يفضلون الزواج في سن 30-35 سنة وهذا يشير إلى الميل نحو الزواج المتأخر نسبيا، أما الريفين الذين وصلوا إلى التعليم المتوسط فإن 52% يفضلون الزواج بين سن 20-25 سنة، و 44% يفضلون الزواج في سن 25-30، أما بالنسبة للإناث فإن 88% من الحضريات تفضل الزواج بين 20-24 سنة أما الريفيات فيفضلن الزواج بين 16-20 سنة و بالنسبة للإختيار فإن 96% من الطلبة الحضريين يفضلون الإختيار الشخصي في حين فضل هذه الطريقة 28% من الطلبة الريفيين، كما رفض الطلبة الحضريون اختيار الزوجة عن طريق الوالدين في حين أيد ذلك 72% من الطلبة الريفيين، كما أيد 32% من الحضريين اختيار الزوجة من الأقارب و من زميلة الدراسة في حين أن 88% قد فضلوا زواج الأقارب⁽²⁾.

و بشكل عام يتحدد سن الزواج في كل مجتمع وفقا للشروط البيئية و الاجتماعية والاقتصادية، و الثقافة الخاصة بهذا المجتمع ، و إذا كان سن الزواج يختلف من بيئة إلى أخرى ، و من مجتمع إلى آخر فانه يختلف أيضا في المجتمع الواحد و لا يبقى على ثباته⁽³⁾ تعد ثقافة المجتمع من أهم أسباب تعيين سن الزواج، ولعل أغلب المختصين في

1- حسين بستان النجفي، مرجع سابق ، ص 119.

2- سامية الساعاتي، مرجع سابق، ص ص 306 - 335.

3- حسين بستان النجفي، مرجع السابق، ص 20.

شؤون الأسرة، يعتقدون بأنه لا إمكانية من الفرار من ارتفاع سن الزواج، باعتبار أنه أحد ضرورات الحياة المدنية في المجتمعات النامية أو التي هي في مرحلة النمو، غير أن القانون أوجب ألا يقل سن الزواج عند العقد عن 18 عاما بالنسبة للرجل و عن 16 عاما بالنسبة للمرأة و لو تابعنا الوضع في المجتمعات العربية نجد أن هناك ارتفاعا مستمرا في سن الزواج لكل من الذكور و الإناث و قد يرجع هذا إلى انتشار التعليم و تأخر النضج الاقتصادي بالنسبة لكل من الذكر و الأنثى و قد يرجع أيضا إلى ارتفاع تكاليف المعيشة و نقشي أزمة الإسكان و إصرار الزوجين على المعيشة المستقلة، و بنظرة عامة يمكن القول بأن الزواج المبكر بالنسبة للرجل (قبل الثلاثين) هو الأمر الشائع في **المجتمع المصري**، و أن الزواج المبكر للفتاة مازال شائعا و خاصة في الريف، ففي عام 1952 كان متوسط سن الزواج للفتى حوالي 25 سنة و للفتاة حوالي 20 سنة و في عام 1980 أصبح المتوسط حوالي 29 سنة للفتى و 22 سنة للفتاة كما يمكن القول بأن زواج الرجل بأكثر من واحدة أخذ في النقصان بين المتعلمين حتى أنه يكاد يختفي في الزواج بأكثر من زوجتين، أما الآن فأصبح سن الزواج يتجاوز في المتوسط 35 سنة للفتى و 30 سنة للفتاة⁽¹⁾.

و قد أدت التحولات المجتمعية في **المجتمع العراقي** (التحضر و التصنيع و ارتفاع المستويات الثقافية) إلى إحداث انخفاض نسبي في معدل هذه الزيجات تكمن في رغبة الشباب و الشابات في إكمال تعليمهم، فضلا عن ان العوامل الأخرى المتعلقة بظروف المجتمع و صعوبات الحياة الاقتصادية تضغط على الأفراد باتجاه تأخير سن الزواج وخصوصا في المناطق الحضرية⁽²⁾.

أما في **المجتمع الأردني** ساهم ارتفاع المستوى التعليمي للسكان في الأردن في تأخر السن عند الزواج و بالذات للإناث، فارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم يؤدي إلى تفضيل التعليم على الزواج و بالذات للإناث لأن الزواج قد يحد من التحاقها بالتعليم في غالب الأحيان، و لعل المؤشرات التعليمية تعكس ذلك، فقد كانت نسبة الذكور الملتحقين بالتعليم

¹ - المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري 1980، القاهرة: 1985، ص ص 146-147.

² - مركز المرأة العربية للتدريب و بحوث المرأة العربية، اتجاهات و احصاءات، نيويورك: الامم المتحدة، 1998، ص 11.

في الفئة العمرية 15-19 عاما بنسبة 63.5% من إجمالي الذكور في نفس الفئة العمرية سنة 1979 ارتفعت إلى 73.7% سنة 2004، أما الإناث و بنفس الفئة العمرية فقد ارتفعت من 52.8% إلى 77.5% لنفس الفترة، أما الفئة العمرية 20-24 سنة فقد كانت نسبة الذكور الملتحقين بالتعليم من إجمالي الذكور في نفس الفئة 14.2% سنة 1979 ارتفعت إلى 26.7% سنة 2004، أما الإناث فقد ارتفعت من 9% إلى نحو 27% بنفس الفئة و الفترة الزمنية، من جهة أخرى يعتقد أن الشباب المتعلمين تعليما عاليا يعزفون عن الزواج بفتيات من نفس المستوى التعليمي و تفضيلهم الارتباط بفتيات من مستويات تعليمية اقل، أو العكس ذلك، و هو إحجام الفتيات المتعلمات من الزواج من شباب ذات مستوى تعليمي اقل، إضافة إلى ظهور بعض المظاهر الاجتماعية و أهمها المغالاة في طلب المهور العالية و اعتبارها رمزا للمكانة الاجتماعية للفتاة و عائلتها، إضافة إلى المبالغة و المباهاة في المظاهر الاجتماعية المرافقة لحفلات الخطوبة و الزفاف في الصالات و الفنادق و غير ذلك من المظاهر الاجتماعية ذات الكلفة الاقتصادية المرتفعة و التي تعد احد معوقات الإقدام على الزواج⁽¹⁾.

و تجدر الإشارة و من خلال ما سبق ذكره على أن سن الزواج في المجتمعات العربية و لاسيما الريفية منها هو سن واحد بالنسبة للفتاة أو الفتى على حد سواء و إن وجدت بعض الاختلافات البسيطة، و هذا يدل على التشابه في البنى الاجتماعية و الثقافية لهذه المجتمعات و التي تؤكد على أنها تحمل نفس الخصائص السوسيو ثقافية، أما في المجتمعات الحضرية فإن الأمر يختلف إذ أن نفس الأسباب تكاد تتشابه إن لم نقل متشابه إلى حد كبير في ارتفاع سن الزواج في الكثير من المجتمعات العربية و لاسيما من خلال موجة التغيير التي ألت بالمجتمعات العربية و ظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية و على رأسها ظاهرة تأخر سن الزواج.

إننا نعيش في عصر العلم و الوعي و أصبح الناس يدركون مخاطر الزواج المبكر جداً- و أثره على الزوجين و الأهل كما أن ظروف الحياة اختلفت عما كانت عليه في السابق حيث كانت الصغيرة عندما تتزوج في السابق لا تستقل بفتح بيت مع زوجها بل تنظم إلى بيت العائلة الكبير الذي يضم والد الزوج و والدته و إخوانه و زوجاتهم و ربما

¹- عادل لطفي بدارنه، واقع مشكلة العنوسة في المجتمع الأردني و أبعادها الاقتصادية، عن الشبكة المعلوماتية: www.women.jo/documents/ تاريخ الإطلاع: فيفري 2013.

أجداده أيضاً و لم يكن مطلوباً من هذه الزوجة الصغيرة إدارة المنزل و القيام بالكثير من الأعمال حتى رعاية أولادها و القيام على مصالحهم يوجد من يرشدها إلى ذلك و يساعدها أما اليوم فقد اختفت هذه الظاهرة أو تكاد و أصبح مطلوباً من الزوجة إدارة البيت و القيام بجميع أعماله فلا بد من أن تكون قد تجاوزت الخامسة عشر من عمرها على الأقل حتى تتقن هذه الأعمال أضف إلى ذلك تشجيع الدولة للتعليم و جعله إلزامياً حتى الصف العاشر للذكر و الأنثى على حد سواء و الذي ساهم إلى حد كبير في القضاء على هذه الظاهرة وأصبحت نادرة جداً.⁽¹⁾

ثالثاً- التحديد القانوني لسن الزواج في المجتمعات العربية:

يعد تحديد سن الزواج إحدى القضايا المهمة و الرئيسية في الفكر الدولي، لذلك ذهبت قوانين الأحوال الشخصية في البلاد العربية و الإسلامية إلى تحديد سن الزواج نظراً إلى أهمية عقد الزواج و جسامته و مراعاة للآثار التي تترتب عليه.

إن من أوائل من سن قانوناً لتحديد سن الزواج الرجل و المرأة **السلطان العثماني محمد رشاد** حيث أصدر عام **1336هـ الموافق 1917م**، حقوق العائلة في النكاح المدني و الطلاق و جاء فيه (المادة 4 يشترط في أهلية النكاح أن يكون الخاطب في سن الثامن عشر فأكثر ، و المخطوبة في سن السابعة عشر فأكثر)⁽²⁾.

و في عام **1923م** قامت **هدى الشعراوي** ، بدعوة الدول العربية لتحديد سن الزواج و الالتزام به ،حيث كونت **هدى الشعراوي** عام **1923** الاتحاد النسائي المصري و قد كان تكوين الاتحاد النسائي مثار اهتمام كبير من طرف الدوائر الأجنبية ، حتى أن الدكتورة **(ريد)** رئيسة الاتحاد النسائي الدولي قد حضرت المؤتمر كما حضرت زوجة روزفلت إلى المؤتمر، و نتج عن هذا المؤتمر و وضع دستور للاتحادات النسائية العربية و من أهمها تحديد السن الأدبي لزواج الفتاة في جميع الأقطار العربية إلى بست عشرة سنة ، و الدقة في التنفيذ⁽³⁾ و بذلك تتابعت الدول العربية بإصدار القوانين التي تحدد السن الأدنى لزواج الذكور و الإناث.

1- القاضي خالد محمد رابعة، سن الزواج في القانون الأردني مقارنة مع بعض القوانين العربية و الأجنبية ، الزواج المبكر، لمؤتمر القضاء الشرعي 2007، صص 15-16.

- محمود حسن، مرجع سابق، صص 28.

3- عبد العزيز الحصين ، من طلائع التغريب، السعودية: دار الطرفين للنشر و التوزيع ،2004، صص 13.

1- فقامت مصر عام 1923م بإضافة تحديد سن الزواج على القانون رقم 56 ليصبح كالتالي:

المادة الأولى : يضاف على المادة 101 من القانون 31 سنة 1910 فقرة رابعة نصها: و لا تسمع الدعوة الزوجية إذا كانت سن الزوجة تقل عن 16 سنة و سن الزوج تقل عن 18 سنة وقت العقد إلا بأمر منا، المادة الثانية؛ يضاف على المادة 366 من القانون السالف الذكر فقرة ثانية نصها: و لا يجوز مباشرة عقد الزواج و لا المصادقة على زواج مسند إلى ما قبل العمل بهذا القانون، ما لم يكن سن الزوجة ست عشرة، و سن الزوج ثماني عشرة سنة وقت العقد⁽¹⁾.

2- يضع القانون في مصر بعض الحدود للزواج مثل "الحد الأدنى للسن عند الزواج" فحدد للفتي 18 عاما و للفتاة 16 عاما كما نص على ضرورة تسجيل العقد⁽²⁾.

3- و لا يعترف القانون كذلك بالعقد العرفي بالنسبة للزوج أو الزوجة و إن كان يعترف ببنوة الأطفال الناتجين عن مثل هذا الزواج (نسبهم إلى الأب).

4- ثم أصدرت مصر القانون رقم 44 سنة 1933 م و فيه المادة 2 : يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز السنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من أبدى أمام السلطة المختصة ، بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانونا لضبط عقد الزواج أقوالا يعلم أنها غير صحيحة ، أو حرر أو قدم لها أوراقا كذلك متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو الأوراق و يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج و هو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون⁽³⁾ ثم أصدرت مصر القانون رقم 126 لسنة 2008 م: ونصت المادة الخامسة بأن يضاف إلى القانون رقم 143 لسنة 1994 في شأن الأحوال المدنية مادة جديدة برقم 31 و نصها الآتي " المادة 31 مكرر: لا يجوز توثيق عقد الزواج لمن لم يبلغ

2- محمد سلام مذكور، المدخل للفقهاء الإسلاميين، ط2، دار الكتاب الحديث للطباعة و النشر، 1996، ص 112.

2- مها محمد القفاص، مرجع سابق، ص 97.

3- عبد الوهاب خلاف ، أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، ط2، دار القلم للطباعة و النشر والتوزيع ، 1996.

من الجنسين ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة " و يشترط للتوثيق ن يتم الفحص الطبي للراغبين في الزواج ، و ألمحت أمين عام المجلس القومي للطفولة و الأمومة إلى أن رفع سن الزواج جعلهم يطالبون بالفحص قبل الزواج.

5- و أصدرت لبنان قانون الأحوال الشخصية عام 1938م: و فيه تحديد سن الزواج للرجل بتمام الثامنة عشرة ، و المرأة بتمام السابعة عشرة⁽¹⁾ لما كان النموذج المحتذى به هو النموذج الفرنسي فإنه بموجب المادة 144 من القانون المدني الفرنسي فإن السن القانونية للزواج قد حددت بخمس عشرة سنة للنساء وثمانية عشرة سنة للرجال⁽²⁾.

6- و أصدرت سوريا قانون الأحوال الشخصية سنة 1953 و فيه (المادة 15: يشترط في أهلة الزواج العقل و البلوغ). (المادة 16:تكمل أهلية الزواج في الفتى بتمام الثامنة عشرة،و في الفتاة بتمام السابعة عشرة) (المادة 19 :إذا كان الخاطبان غير متناسبان سناً،و لم تكن مصلحة في هذا الزواج فللقاضي ألا يأذن⁽³⁾ و أجاز زواج الفتى بسن خمسة عشر عاماً و للفتاة بسن ثلاثة عشر عاماً بإذن القاضي وموافقة الولي⁽⁴⁾).

7- و أصدرت تونس مجلة الأحوال الشخصية عام 1956 و صدر الأمر بالعمل بها في تونس سنة 1957م، و نص الفصل الرابع عشر : على أنه يجب أن يكون كل من الزوجين بالغاً.

8- و أصدرت الأردن سنة 1976م قانون الأحوال الشخصية و فيه (المادة رقم 5: يشترط في أهلية الزواج أن يكون الخاطب و المخطوبة عاقلين ، و أن يتم الخاطب السنة السادسة عشرة، و أن تتم المخطوبة الخامسة عشرة من العمر).

1 -محمد أبو زهرة، محاضرات في عقد الزواج و آثاره، دار الفكر العربي للطباعة و النشر و التوزيع،ص33.

2- من أرشيف الشؤون القانونية، موقف التشريع اللبناني من الزواج المدني و آثاره، عن الشبكة العنكبوتية www.startimes.com:// تاريخ الاطلاع 2012/11/10، الساعة 10:30.

3- محمد أبو زهرة، مرجع سابق، ص ص25-26.

4- زهدي يكن، مرجع سابق، ص161.

(المادة 7: يمنع اجراء العقد على امرأة لم تكمل ثمانى عشرة سنة إذا كان خاطبها يكبرها بأكثر من عشرين عاما إلا بعد أن يتحقق القاضي رضائها و اختيارها ، و أن مصلحتها متوفرة في ذلك).

(المادة 34: يكون الزواج فاسدا في الحالات التالية : -إذا كان الطرفان أو أحدهما غير حائز على شروط الأهلية حين العقد)، و قد جرى تعديل المادة الخامسة من قانون الأحوال الشخصية الأردني برفع سن الزواج في الزوجين إلى الثامنة عشرة مع إعطاء القاضي الحق في الإذن بزواج من أكمل الخامسة عشرة من عمره وكان في زواجه مصلحة تحدد أسسها تعليمات يضعها قاضي القضاة لهذه الغاية. وقد تضمنت هذه التعليمات ما يلي:

- أن يكون الخاطب كفواً للمخطوبة من حيث القدرة على النفقة و دفع المهر.
- إذا كان في زواجهما درء مفسدة قائمة أو عدم تقويت لمصلحة محققة.
- أن يتحقق القاضي من رضاء المخطوبة و اختيارها و أن مصلحتها متوفرة في ذلك أو يثبت بتقرير طبي إذا كان أحد الخاطبين به جنون أو عته أن في زواجه مصلحة.
- أن يجري العقد بموافقة الولي مع مراعاة ما جاء في المادتين 6 و 12 من قانون الأحوال الشخصية.
- أن ينظم محضر يتضمن تحقق القاضي من الأسس المشار إليها والتي اعتمدها لأجل الإذن بالزواج ويتم بناء عليه تنظيم حجة إذن بالزواج حسب الأصول والإجراءات المتبعة⁽¹⁾.

و قد أحسن قانون الأحوال الشخصية الأردني صنعاً بأخذه بمبدأ عد مصحة زواج الصغار و أن الأولياء لا يملكون حق تزويجهم فضلاً عن الأوصياء حيث نصت المادة (5) من قانون الأحوال الشخصية المعدلة القانون المؤقت رقم (82) لسنة 2001 على ما يلي: "يشترط في أهلية الزواج أني كون الخاطب و المخطوبة عاقلين و أن يكون كل منهما قد أتم الثامنة عشرة سنة شمسية إلا أنه يجوز للقاضي أن يأذن بزواج من لم يتم منهما هذا

1-خالد محمد ربابعة، مرجع سابق، صص 15-16.

السن إذا كان قد أكمل الخامسة عشرة من عمره و كان في مثل هذا الزواج مصلحة تحدد أسسها بمقتضى تعليمات يصدرها قاضي القضاة لهذه الغاية⁽¹⁾.

9- أصدرت فلسطين سنة 1976 م قانون الأحوال الشخصية رقم 61 و فيه: (المادة 5: يشترط في أهلية الزواج أن يكون الخاطب و المخطوبة عاقلين ، و أن يتم الخاطب السنة السادسة عشرة، و أن تتم المخطوبة الخامسة عشرة من العمر).

10- و أصدرت العراق سنة 1978 م القانون رقم 21 و فيه (المادة 3:- 4- لا يجوز الزواج بأكثر من واحدة الا باذن القاضي)، و فيه: (المادة 7 :- 1- يشترط في تمام أهلية الزواج العقل و إكمال الثامنة عشرة)

11- و أصدرت الكويت سنة 1984 م قانون الأحوال الشخصية رقم 51، و جاء في(المادة رقم 24:أ- يشترط في أهلية الزواج العقل و البلوغ)، (المادة رقم 26: يمنع توثيق عقد الزواج، أو المصادقة عليه ما لم تتم الفتاة للخامسة عشرة ،ويتم الفتى السابعة عشرة من العمر و وقت التوثيق).

12- و أصدرت الجزائر سنة 1404هـ الموافق لـ 1984 م قانون الأسرة رقم 84-11 و فيه(المادة 7:تكتمل أهلية الرجل و المرأة في الزواج بتمام 19 سنة)، وقد جاء في المادة السابعة : (الأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005) من قانون الأسرة الجزائري بأنه"تكتمل أهلية الرجل والمرأة في الزواج بتمام 19 سنة ، وللقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة، متى تأكدت قدرة الطرفين على الزواج ،يكتسب الزوج القاصر أهلية التقاضي فيما يتعلق بآثار عقد الزواج من حقوق والتزامات⁽²⁾.

13- و أصدرت ليبيا سنة 1988 م قانون الأحكام الخاصة بالزواج و الطلاق رقم 10 و فيه(المادة 6:أ- يشترط في أهلية الزواج العقل و البلوغ، ب-تكمّل أهلية الزواج ببلوغ سن العشرين)

14- وأصدرت السودان سنة 1991 م قانون الأحوال الشخصية للمسلمين ، و فيه :المادة 2:40- يكون التمييز ببلوغ سن العاشرة) .

1- القاضي خالد محمد ربابعة، نفس المرجع ،ص ص10-11.

2- قانون الأسرة الجزائري، مرجع سابق،ص6.

15- و أصدرت عمان سنة 1418 هـ قانون الأحوال الشخصية ، و فيه: المادة 7: تكمل أهلية الزواج بالعقل و اتمام الثامنة عشرة من العمر، (لا يزوج من لم يكمل الثامنة عشرة من عمره الاي اذن القاضي ، و بعد التحقق من المصلحة).

16- و أصدرت المغرب في 19 مارس 1999م :الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية و فيه رفع سن الزواج لدى الفتيات من 15 إلى 18 ،و إلغاء تعدد الزوجات)

17- و أصدرت الإمارات سنة 2005 م قانون الأحوال الشخصية رقم 28 / 2005 (المادة رقم 30 : - تكتمل أهلية الزواج بالعقل و البلوغ ، و سن البلوغ تمام الثامنة عشر من العمر لمن لم يبلغ شرعا قبل ذلك - لا يتزوج من بلغ و لم يكمل الثامنة عشر من العمر إلا بإذن القاضي بعد التحقق من المصلحة).

18- و أصدرت قطر سنة 2006 م قانون الأسرة 22 / 2006، و جاء فيه : (المادة رقم 14 : يشترط في أهلية الزواج العقل و البلوغ) و جاء في (المادة رقم 17 : لا يوثق زواج الفتى قبل تمام ثماني عشرة سنة، و الفتاة قبل تمام ست عشرة سنة ، إلا بعد موافقة الولي ، و التأكد من رضا طرفي العقد و بإذن من القاضي المختص).

19- و في البحرين أصدر وزير العدل القرار رقم 45 لسنة 2007 م ، و جاء فيه (لا يجوز إجراء عقد الزواج و لا المصادقة عليه ما لم يكن سن الزوجة 15 سنة، و سن الزوج 18 سنة وقت العقد مالم تكن ضرورة تبرر الزواج لمن هم أقل من هذه السن ، ويشترط الحصول في هذه الحالة على إذن من المحكمة المختصة).

20- و في اليمن جرى التصويت من قبل البرلمان اليمني عام 2007 م على تحديد سن تزويج الصغيرات ب 17 عاما، حيث تنص المادة (8) من القانون العراقي على أنه : . " 1 - إذا طلب من أكمل الخامسة عشرة من العمر الزواج فللقاضي أن يأذن به إذا ثبت له أهليته وقابليته البدنية بعد موافقة وليه الشرعي ، فإذا امتنع الولي طلب القاضي منه موافقته خلال مدة يحددها له فإذا لم يعترض أو كان اعتراضه غير جدير بالاعتبار أذن القاضي بالزواج .

2 . للقاضي أن يأذن بزواج من بلغ الخامسة عشرة من العمر إذا وجد ضرورة قصوى تدعو إلى ذلك ويشترط لإعطاء الأذن تحقق البلوغ الشرعي والقابلية البدنية وبموجب هاتين الفقرتين أورد المشرع إستثنائين على شرط تمام أهلية الزواج الخاص بالعمر حيث أجاز للقاضي بموجب الفقرة (1) (1) أإذن بزواج من أكمل الخامسة عشرة من العمر بناء على

طلبه متى ما ثبت للقاضي أهليته الشرعية وقابليته البدنية وبعد موافقة وليه الشرعي، وأجاز بموجب الفقرة (2) للقاضي الإذن بزواج من بلغ الخامسة عشرة من العمر ولم يكملها إذا وجد القاضي ضرورة قصوى تدعو لمثل هذا الإذن .

ولنا على هذا النص الملاحظات الآتية : .

- إن إضافة نص الفقرة (2) في نص المادة (8) هو أمر زائد لا حاجة له إذ يكفي نص الفقرة (1) لمعالجة مسألة زواج من لم يكمل السن القانونية المطلوبة للزواج ، وذلك لأن الفقرة (1) تعطي للقاضي حق الإذن بزواج من أكمل الخامسة عشرة ، والفقرة (2) تعطي للقاضي حق الإذن بزواج من بلغ الخامسة عشرة لكنه لم يكملها ، وقد يكون من يطلب إذن الزواج بموجب الفقرة (2) قريبا من إكمال الخامسة عشرة أو لم يتبقى له إلا أشهر قليلة لإكمالها وبالتالي فما هي الضرورة القصوى التي لا يمكن معها الانتظار لأشهر ربما تكون قليلة ، والتي دفعت المشرع لإضافة فقرة قانونية إلى نص قائم.

- يلاحظ إن المشرع اشترط شرطا في نص الفقرة (1) خلا منه نص الفقرة (2) وهو اشتراط الحصول على موافقة الولي الشرعي للإذن بزواج من أكمل الخامسة عشرة ، في حين لم يشترط مثل هذا الشرط في نص الفقرة (2) ، واشترط هذا الشرط في نص الفقرة (2) كما يبدو لنا أولى وأهم من اشتراطه في نص الفقرة (1) لان عمر طالب الزواج فيها يكون أقل وبالتالي فأن موافقة وليه تكون أهم .

- إن نص الفقرة (1) من المادة (8) هو في الأصل استثناء من نص المادة (7) فقرة (1) والتي تنص على إنه (يشترط في تمام أهلية الزواج العقل وإكمال الثامنة عشرة) ومن هنا فأن إيراد نص الفقرة (2) من المادة (8) يعد استثناء آخر ومعلوم إن كثرة الاستثناءات على النص القانوني تؤدي إلى إضعاف هذا النص والإخلال بالحكمة من تشريعه، وبناء على ما تقدم فأننا نقترح الاكتفاء بنص الفقرة (1) من المادة (8) لتشمل حالة زواج من لم يبلغ السن القانوني للزواج وحذف الفقرة (2) من هذه المادة⁽¹⁾.

¹- حميد سلطان علي،عباس حسين فياض، ملاحظات قانونية في الصياغة التشريعية لاحكام قانون الاحوال الشخصية العراقي، المعدل رقم188 لسنة 1959،ص 269.

من خلال ما سبق ذكره من مواد قانونية يتبين لنا أن أغلب المجتمعات العربية والإسلامية قد قننت سن الزواج حيث أجمعت قوانين الأحوال الشخصية على النص على الحد الأدنى للزواج و إن اختلفت في عدد السنوات التي تكون حداً أدنى للزواج أو في المساواة أو المفاضلة بين سن الفتى و الفتاة، و لكن هذه القوانين متفقة بشأن مبدأ تحديد سن معين لتوثيق الزواج و منعت الصغار أخذا بالرأي الفقهي الذي منع ذلك، و اشترط بلوغ الفتى والفتاة سناً معيناً بحيث يكون كل منهما قد بلغ سن الأهلية و التكليف، إلا أن هذه القوانين عندما تحدد سناً لأهلية للزواج فإنها لا تفرض على الناس الزواج في هذا السن بالذات و إنما تعد أن أقل سن يستطيع المرء الزواج فيه هو هذا السن، و أن توثيق العقد لا يكون قبل ذلك⁽¹⁾.

رابعاً- سن الزواج بين الشريعة و الواقع الاجتماعي:

لا يوجد اتفاق تام سواء بين العلماء أو الباحثين على سن معينة يمكن اعتبارها مثالية للزواج المبكر أو المتأخر بسبب خضوع هذه الظاهرة لاعتبارات زمنية و مكانية نسبية فما يمكن عده زواجا مبكرا في زمان أو مرحلة زمنية قد لا يكون كذلك في زمان آخر أو مرحلة زمنية أخرى، كما أن اختلاف المكان و ما يمثله من نظم حضارية واجتماعية و ثقافية و اقتصادية له دور في تحديد عمر معين يعد فيه الزواج مبكرا أو متأخرا.

بيد أن من المنفق عليه أن سن الزواج يبدأ بعد سن النضج البيولوجي بكثير أو قليل تبعا لظروف الشخص المقبل على الزواج⁽²⁾، فضلا عما تلعبها لاعتبارات والمحددات المجتمعية أو القانونية التي يتحدد بعض المعايير التي تنظم السن المألوفة للزواج و هو أن يكون في الغالب عمر الشاب اكبر من الفتاة، و ربما يرجع ذلك إلى أن

¹ - مصطفى القضاة، التبكير في الزواج و الآثار المترتب عليه - دراسة فقهية قانونية مقارنة - رؤية معاصرة - "مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية"، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص 466، عن الشبكة المعلوماتية: <http://www.ahl-alsonah.com/>

² - سناء الخولي، الزواج و الأسرة في عالم متغير، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطباعة و النشر، 1989، ص 145

نضج الذكر البيولوجي عادة ما يكون أبطأ من نضج الأنثى، كما أن الزوج بوصفه رئيس الأسرة والمسئول عنها يحتاج إلى وقت أطول ليصبح مؤهلاً لهذه الوظيفة⁽¹⁾. إن قضية مثل قضية تحديد سن الزواج، لا يمكن مناقشتها بمعزل عن ثلاثة أمور مترابطة لا يمكن فصل بعضها عن الآخر، أولها الموقف الشرعي في تحديد سن الزواج، و ثانيها الأعراف و التقاليد و الواقع المتواجد في كل الدول، أما الثالث فهو العواقب و التداعيات المترتبة على وجود القوانين التي حددت الزواج بسن معين.

1- الموقف الشرعي:

لا يوجد في الشرع الحنيف ما يقيد أو يحدد سن الزواج للرجال و النساء، أما الدليل من السنة النبوية المطهرة، فهو ما رواه البخاري في صحيحه عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "تزوجني النبي صلى الله عليه و سلم و أنا بنت ست سنين فقدمنا المدينة فنزلنا في بني الحارث بن خزرج فوعكت فتمرق شعري فوفى حميمة فأنتتني أمي أمر و ما نو إن يلقي أرجوحة و معي صواحب لي فصرخت بي فأثيتها لا أدري ما تريد بي فأخذت بيدي حتى أوقفنتني على باب الدار و إني لأنهج حتى سكن بعض نفسي ثم أخذت شيئاً من ماء فمسحت به وجهي ورأسي ثم أدخلنتني الدار فإذا نسوة من الأنصار في البيت فقلن على الخير و البركة و على خير طائر فأسلمنتني إليهن فأصلحن من شأني فلم ير عني إلا رسول الله صلى الله عليه و سلم ضحى فأسلمنتني إليه و أنا يومئذ بنت تسع سنين"، و من سير الصحابة الكرام روايات كثيرة تؤكد عد ما لاعتبار بسن معين في الزواج، و من ذلك تزويج علي ابن أبي طالب رضي الله عنه، ابنته "أم كلثوم" لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، و هي لا تزال صغيرة⁽²⁾.

و هذا يعني أن الإسلام لم يضع تحديد لسن الزواج بعد البلوغ فالمهم هو أن يكون الزوج بالغاً يقدر على جماع المرأة عاقلاً يقدر على الإنفاق عليها و أن تكون هي أيضاً بالغة عاقلة تعرف واجبات الزوج و عقلها يعرف من صلاتها و تطهرها من حيضها وقدرتها على القيام بالواجبات الزوجية، كما أنه سبحانه و تعالى لم يجعل للعقل سن محددة بعد البلوغ و لذا طالب الكبار أن يختبروا قدرة الصغار البالغين العقلية كل فترة،

¹ - بدون كاتب، دور الزواج المبكر في تحقيق الامن السكاني، عن الشبكة المعلوماتية: thiqaruni.org/gena ،

تاريخ الإطلاع: جانفي. 2013.

² - مصطفى القضاة، مرجع سابق، ص 466.

والمراد بالصغار هنا اليتامى - حتى يعطوهم أموالهم للتصرف فيها و في هذا قال تعالى في سورة النساء: "و ابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم" ، و من ثم لا تجوز خطبة الأطفال قبل البلوغ، و أما بعد البلوغ فيختبر الطفل حتى تثبت قدرته العقلية على الإنفاق السليم و يكون لديها المال الذي يدفعه كمهر للزوجة، كما لا بد أن يكون لديه عمل ينفق منه على الزوجة و إلا فلا يجوز تزويجه حتى و إن تعهد وليه بالإنفاق على الزوجة، و عليه فموانع الزواج هي:

- السفه و عدم القدرة على الإنفاق السليم.
- انعدام المال أو قلة المال الذي ينفق منه الإنسان بحيث لا يكفي للإنفاق على الزوجة.
- عدم القدرة على الجماع.
- عدم البلوغ لسن النكاح، أي عدم الوصول لما يسمونه حالياً المراهقة⁽¹⁾.

و يقول الدكتور مصطفى السباع يرحمه الله في هذا الموضوع: " و لا شك في أن حكمة التشريع من الزواج يؤيد هذا الرأي و ليس للصغار مصلحة في هذا العقد بل قد يكون فيه محضاً لضرر لهم إذ يجد كل من الفتى و الفتاة نفسه بعد البلوغ مجبراً على الزواج بشخص لم يؤخذ رأيه في اختيار و قد لا يتفق معه في المزاج و الأخلاق والطباع و قد يكون أحدهما سيء الأخلاق، إلى غير ذلك مما يقع كثيراً، و الذي يحمل الناس وخاصة في الريف على إجراء مثل هذه العقود رغبة الوليين - و قد يكونان أخوين - فيربط أسرتهما برباط المصاهرة لمصلحة عائلية أو مادية أو شخصية و مثل هذه المصالح لا يقيم لها الشرع وزناً و لم تعد في حياتنا الحاضرة محل اعتبار بالنسبة للسعادة الزوجية ، لقد كان الأمر قديماً في مجتمعنا أن الفتاة لا رأي لها في اختيار الزوج بل أبوها يزوجهها بمن يريد أو تريد أمها و مادام كذلك فمن السهل عليهم أن يزوجهها و هي صغيرة فإذا كبرت وجدت نفسها ملزمة بهذا الزواج لا تستطيع أن تبدي عليه اعتراضاً و إلا كان نصيبها التأنيب و الإهانة و قدي صل الأمر إلى القتل إذا أصرت على الرفض و الامتناع و هذا أمر لا تقره الشريعة و لا تبيحه مصلحة الأسرة و المجتمع و فيه عدوان صارخ على

¹ - بدون كاتب، سن الزواج في الإسلام، عن الشبكة المعلوماتية: <http://betalla.ahlamontada.com/> تاريخ الإطلاع فيفري 2013.

حق الفتى و الفتاة في اختبار كل منهما من يشاء لبناء حياته الزوجية المرتقبة و قد أيدت التجارب فساد مثل هذا النوع من الزواج و فشله و كثيراً ما ينتهي بجرائم أخلاقية أو عدوانية⁽¹⁾.

و يرى أستاذ علم الاجتماع في جامعة الأقصى بغزة د/درداح الشاعر أنما يحدد سن الزواج قضية شرعية و قضية فسيولوجية، و يستطرد قائلاً أنه يرجع فشل الحياة الزوجية لبعض الفتيات اللاتي تزوجن مبكراً أن الفشل لا علاقة له بالزواج المبكر أو تأخير سن الزواج؛ و إنما يعتمد الأمر بالنجاح أو الفشل على أمرين: **إحدهما فسيولوجي و الآخر عقلي**، مؤكداً أن الإنسان يصل إلى النضوج العقلي في سن الرابعة عشر أو السادسة عشر التي تطابق إلى حد ما سن البلوغ البيولوجي و الفسيولوجي، و أشار أن الإنسان مادام قادراً على التمييز و الإدراك الواعي في مكنه أن يتزوج، و لا يمكن اعتبار الزواج المبكر هنا مشكلة إلا إذا وجد لديه مشكلة عقلية، أي أنه تجاوز سن البلوغ و لم ينضج عقلياً، قائلاً: " إذا بلغ الإنسان درجة من التوافق و التكيف و الفهم للعلاقات الأسرية؛ فلا داعي لتأخير أو تأجيل سن الزواج "، مشيراً أن القضية تتعلق بمستوى فهم و إدراك الفتاة أكثر من قضية السن"⁽²⁾.

2- الواقع الاجتماعي:

يرتبط سن الزواج عادة بالنضج و يعرف بسن البلوغ، و هو يختلف باختلاف الأشخاص و المجتمعات و يتأثر بعوامل المناخ و طبيعة البيئة و يلعب الدافع الجنسي دوراً هاماً في حياتنا الاجتماعية و النفسية و يبدأ هذا الدور مع فترة البلوغ و المراهقة، حيث يشعر البالغ بقوة هذا الدافع و الرغبة في الاتصال الجنسي و ينشأ هذا الشعور نتيجة نشاط يحدث في الغدد الجنسية و ظهور هذا الدافع لا يعني بالضرورة أن الفرد قد اكتمل نضجه بما فيه الكفاية و أصبح قادراً على تأسيس بيت و إنجاب أطفال، و تصل المرأة قبل الرجل الى مرحلة البلوغ الجنسي و يختلف بلوغ الفتاة و الفتى في المناطق الباردة عن بلوغ الفتى و الفتاة في المناطق الصحراوية، كما أن الفروق الفردية تلعب دوراً هاماً في

¹ - مصطفى السباعي، المرأة بين الفقه و القانون، بيروت: ط8، المكتب الإسلامي للطباعة و النشر، 2001. ص 58.

² - حمزة حسين جبران، صالح الضبياني، تحديد سن الزواج بين المؤتمرات الدولية و حكمة الشرع في عدم التحديد، عن الشبكة المعلوماتية: www.hcqk.org/abh/، تاريخ الإطلاع نوفمبر 2012.

تحديد بداية أي مرحلة من مراحل النمو و نهايتها و لعل هذه الفروق ترجع في عمومها إلى عوامل وراثية و أخرى مكتسبة من البيئة و قد تكون أحيانا مرضية، كما أن طول فترة أو قصرها يختلف باختلاف الثقافات و المناخ و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية لأي مجتمع .

حيث تنمو لغدد الجنسية ذات التأثير على العمليات المتصلة بالنضج الجنسي ويحدث البلوغ كنضج جنسي و هو ثمرة تغيرات بيولوجية أولية متعددة حيث قبل أن يبلغ الصبي ان مبلغ اللحم تحدث هذه التغيرات في الجسم حيث تصب الغدة النخامية إفرازاتها في مجرى الدم فتثار الغدد التناسلية، و بذلك تنضج الغدد التناسلية و تنتج خلايا[...]. هي الحيوان المنوي تمنحه لخصية الذكر و البويضة تمنحها مبيض الأنثوي ، و لما كانت الغدد التناسلية صماء أي غير قنوية، فهي بإطلاق النخامية لطاقتها تفرز هرمونات هي السبب في نمو خصائص الجنس الأولية و الثانوية، هذه التغيرات التي لا تلبث أن تنتهي ببدء ظهور الطمث لدى الفتيات و ظهور القذف لدى الذكور⁽¹⁾، و بهذا تصبح المرأة مهياً للحمل و الإنجاب و يصبح الرجل أيضاً مهياً للزواج لأن قدرته الجنسية تصبح في أوجها، غير أن المرأة تفقد القدرة على الإنجاب قبل الرجل، و تبقى الطاقة الجنسية عند الرجل مدة أطول⁽²⁾، و تختلف الخصوبة عن القدرة البيولوجية على الإنجاب، و التي تعني القدرة البيولوجية على الحمل و الإنجاب، فالخصوبة هي قدرة المرأة على الإنجاب بغض النظر عن كونها زوجة و فتاة، أما الإنجاب فهي عملية إنجاب الأطفال فعلاً⁽³⁾، و تصل القدرة البيولوجية على الإنجاب إلى أعلى معدلاتها في منتصف عمر الذكر (أي فترة الإنجاب) منها في أي وقت، و تتقدم هذه القدرة عند الإناث اللاتي يتجاوز سنهن 45 سنة بينما تتفاوت هذه القدرة عند الذكور⁽⁴⁾ .

فيكون البلوغ مبكراً في المناطق الحارة حيث تبلغ البنت عادة مبلغ النساء في التاسعة أو العاشرة من العمر، و يبلغ الصبي اللحم في الثانية عشر أو الثالثة عشر ويكون

¹ - كمال الدسوقي، علم النفس و دراسة التوافق، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر و التوزيع، بدون تاريخ، ص 309.

² - حسين بستان النجفي، مرجع سابق، ص 30.

³ - حسين عبد الحميد رشوان، السكان من منظور علم الاجتماع، الاسكندرية: المكتبة الجامعية، 2001، ص 12.

⁴ - حسين عبد الحميد رشوان، نفس المرجع، ص 13.

البلوغ وسطا في المناطق المعتدلة⁽¹⁾، و حسب دراسة علمية صادرة عن الجامعة الأردنية فإن سن البلوغ للإناث عالميا يتراوح بين 6-9 سنة، أما في بلادنا ما بين 11-12 سنة و لا يعد سن البلوغ سنا للزواج، فالشريعة الإسلامية لم تحدد سنا معينة بالسنوات لعقد الزواج⁽²⁾. تختلف النظرة إلى سن الزواج حسب الأعراف و التقاليد من مجتمع إلى مجتمع، بل داخل الدولة الواحدة، تختلف من بيئة إلى أخرى، فمثلا في المجتمع الجزائري تختلف عادات أهل الشمال بمختلف مناطقها عن عادات أهل الجنوب، و تختلف النظرة في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية ، بل إنه في المكان ذاته، يختلف سن الزواج بمرور الزمان، فقبل نحو عشرين عاما أو أكثر كانت الفتاة التي تصل إلى الثامنة عشر دون زواج تعتبر عانسا، و سن العنوسة يختلف من منطقة إلى أخرى و ذلك باختلاف العوامل الاجتماعية و الثقافية، بحيث سن العنوسة في البيئة الريفية يختلف عن سن العنوسة في البيئة الحضرية، و حتى في البيئة الواحدة فان السن الذي تعتبر فيه المرأة عانسا يختلف بين المرأة الماكثة في البيت و المرأة المتعلمة أو العاملة، ذلك أن بعض المجتمعات قديما كانت تحدد سن العنوسة بعشرين سنة، ولاعتبارات إقليمية ومجتمعية ومنها: ارتفاع معدلات التحضر، ومعدلات التعليم، ومعدلات الاحتكاك الثقافي بمجتمعات أجنبية -وبالأخص المجتمعات الغربية التي يرتفع فيها سن الزواج لدى الجنسين- ارتفع سن العنوسة.

و هكذا فإن التحديد يرجع أساسًا للعرف ونظرة المجتمع... " فما تعتبره بعض المجتمعات عنوسة، قد لا يعتبر كذلك في مجتمعات أخرى؛ فغالبية المدن الكبرى تعتبر العانس من بلغت الثلاثين أو تجاوزتها بقليل. بينما نجد سكان المناطق الريفية والمناطق النائية يعدون العانس من بلغت سن العشرين أو تجاوزته ولم تتزوج.⁽³⁾

و لعل التركيز في أغلب المجتمعات العربية على سن المرأة بالتحديد دون سن الرجل يعود إلى اعتبارات بيولوجية لا أكثر و لا أقل، حيث يعد الزواج المبكر بالنسبة للرجال و النساء الخير كله و لاسيما بالنسبة للمرأة، لأن كمال المرأة يكون بالزواج والحمل

¹- عبد السلام الترميناني، مرجع سابق، ص 158.

²- مصطفى القضاة، مرجع سابق، ص 467.

³- أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، بيروت، مكتبة لبنان لطباعة و النشر، 1987، ص 161. بتصرف.

و الإنجاب، إذ يقول الدكتور " للكسيس كاريل": " إن النساء من الثدييات هن فقط اللائي، يصلن إلى نموهن الكامل بعد حمل أو اثنين، كما أن النساء اللائي لم يلدن لسن متزنات توازنا كاملا كالوالدات فضلا على أنهن أكثر عصبية⁽¹⁾، و يعلل ذلك قائلا: " إن وجود الجنين الذي تختلف أنسجته اختلافا كبيرا عن أنسجة الأم بسبب صغرها؛ و لأنها جزء من أنسجة زوجها تحدث أثرا كبيرا في المرأة، إن أهمية وظيفة الحمل و الوضع بالنسبة إلى الأم لم تفهم حتى الآن إلى درجة كافية، مع أن أهمية هذه الوظيفة لازمة لاكتمال نمو المرأة⁽²⁾ ولقد أثبت العالم الأمريكي ستان satin من مستشفى تكساس أنه من ايجابيا الزواج في سن مبكر منها:

• الخصوية : أو إمكانية الحمل فنسبة الخصوبة أو الحمل خلال فترة الزواج عند الفتيات في سن مبكر تفوق الفتيات في الأعمار الأخرى.

• الأورام الخبيثة: إن أورام الثدي و الرحم و المبايض هي أقل عند النساء اللواتي يبدأن الحمل في سن مبكر .

• الحمل المهاجر: الحمل خارج الرحم حيث يثبت العالم الأمريكي "Rubin" في أبحاثه أن حالات الحمل خارج الرحم تكثر عند النساء اللواتي يزدن عن 35 سنة، و تقل عند النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15-23 سنة.

• الإجهاض: في بحث للعالم الأمريكي hawen تزيد نسبة الإجهاض من 2-4 أضعاف عند النساء بعد 35 سنة من العمر.

• إن العمليات القيصرية و الولادة المبكرة و التشوهات الخلقية و وفاة الجنين داخل الرحم و وفاة الأطفال بعد الولادة جميعها تزداد نسبيا كلما زاد عمر الحامل ، فالحمل و الإنجاب هو عمل متكرر و أن المرأة بحاجة إلى فترة زمنية طويلة لإنجاب ما كتب الله لها من

1- ألكسيس كاريل، ت: شفيق أسعد فريد، الإنسان ذلك المجهول، بيروت: مكتبة المعارف، 1968، ص110.

2- ألكسيس كاريل، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أطفال فالمرأة التي تتزوج في سن متأخر سوف تتجب أطفالها وهي في سن متأخر إن كتب لها أطفال.⁽¹⁾

و هناك حقائق كثير عن الزواج في وقته المقرر دون إطالة أو نقصان: فإله سبحانه و تعالى قد هيا المرأة للحمل والإنجاب و ما ينتج عنها من رضاع فإذا أعطيت هذه الأعضاء مدة طويلة فإنها تضمر و تفقد حيويتها لتتحول إلى أدوات مستعصية⁽²⁾، أما التركيز على سن المرأة بالذات يعود من جهة إلى عوامل أخرى مبينة في الجدول التالي:

¹- عبد الرحمان بن سعد الشثري، حكم تقنين منع تزويج الفتيات أقل من 18 سنة و تحديد سن الزواج، مصر: ط2، دار الفلاح للطباعة و النشر، 2010، ص52.

- مصطفى القضاة، مرجع سابق، ص459.²

الجدول رقم(6): يبين التغيرات التي تطرأ على جسم الإنسان مع التقدم في السن

العمر	التغيرات في جسم الإنسان
يبدأ بالشيخوخة في عمر ال35 ثدي النساء بالحلمة	عند بلوغ المرأة منتصف الثلاثينات من العمر تبدأ الأثداء بفقد الأنسجة و الدهون مما يؤدي الى انخفاض الحجم و الامتلاء و يبدأ التهدل بشكل واضح في الأربعينات من العمر و تبدأ التجاعيد بالظهور بشكل واضح في الهالة المحيطة بالحلمة
تبدأ بالشيخوخة في عمر ال20 الرئتين	سعة الرئتين تبدأ بالانخفاض ابتداء من بلوغ عمر ال20 سنة و في سن ال40 يعاني بعض الأشخاص بالفعل من ضيق في التنفس أو قد يعود هذا جزئيا الى أن عضلات القفص الصدري التي تسيطر على عملية التنفس تصاب بنوع من التصلب .
تبدأ بالشيخوخة في عمر ال40 القلب	تبدأ بالشيخوخة في عمر ال40 العيون العينات الطبية هي القاعدة لأغلب الأفراد الذين تبلغ أعمارهم ال40 سنة حيث يغلب الإصابة ببعد النظر مما يؤثر على مقدرتنا على رؤية الأشياء عن قرب.
تبدأ بالشيخوخة في عمر ال50 الكليتين	تقل كفاءة القلب بضخ الدم الى كافة أجزاء الجسم مع في العمر أو السبب في ذلك أن الأوعية الدموية تصبح أقل مرونة أو الشرايين من الممكن أن تنسد بسبب الترسبات الدهنية التي تتكون في الشرايين التاجية التي تغذي القلب و كل تتاوانا الكثير من الدهون المشبعة و بالتالي يشح الدم الواصل الى القلب و قد يؤدي الى الاصابة بالذبحة الصدرية المؤلمة للرجال فوق سن ال45 و النساء فوق سن ال..... عرضة للخطر النوبات القلبية
تبدأ بالشيخوخة في عمر ال50 الكليتين	في الكليتين وحدات تصفية تسمىتعمل على ازالة النفايات من الدم يبدأ بالتناقص في منتصف العمر ال50 فنقل كفاءتها
تبدأ بالشيخوخة في عمر ال50 البروستاتا	البروستات غالبا تتضخم مع تقدم العمر مما يؤدي الى مشاكل منها ازدياد الحاجة الى تفريغ الأدرار و يقول البروفسور روجر كيربي رئيس مركز البروستات في لندن أن هذا يعرف ب التضخم الحميد للبروستاتا يصيب نصف الرجال الذين أعمارهم من 50 عاما و نادرا ما يصيب أولئك الذين تقل أعمارهم عن ال40 و الذين قدهم امتصاص البروستاتا الهرمون الذكري تستوستيرون و الذي يزيد من نمو الخلايا في البروستاتا

ان نمو العظام حسب الدكتور موتس مختص في أمراض الروماتيزم في جامعة انيتري في ليفربول يكون سريعا جدا بالنسبة للأطفال فتجديد جمجمة طفل بالكاد يستغرق سنتين و قد تستغرق 10 سنوات في منتصف العشرينات من عمرنا و لكن في عمر الـ 35 تبدأ التناقص نمو العظام كجزء من عملية الشيخوخة الطبيعية.

مع تقدم في العمر يقل افراز اللعاب الذي من ضمن فوائده أنه يزيل البكتيريا لذا فالأسنان تصبح عرضة لتسوس و التآكل للانحسار بسبب الالتهابات التي تصاب...لذا فالمعتاد أن يصاب من هم بعمر أكثر من... سنة بانحسار اللثة.

يوضح البروفسور روبرت موتس أنه عندما يصل البالغين الى 40 سنة يبدأون بالفقدان ما بين 5 الـ 2 بالمائة من خلايا عضلاتهم سنويا و لكن التمارين الرياضية المنتظمة من الممكن ان تجنبكم ذلك

الخصوبة عند المرأة تبدأ بالانخفاض بعد الـ 35 عاما في المبايض يبدأ في الانخفاض إن بطانة الرحم تصبح أكثر رقة مما يخفض احتمال البويضة المخصبة و كذلك خلق معادية أو رافضة.

لدى الذكور عادة يبدأ فقدان الشعر في الثلاثينات من العمر اذ يتكون الشعر من داخل حقائق صغيرة تحت الجلد مباشرة و التي تسمى البصيلات أو بشكل طبيعي تنمو شعرة من كل بصيلة و تبقى تقريبا ثلاثة سنوات أو بعدها تسقط و تنمو شعرة جديدة بدلا منها و أغلب الناس يظهر عندهم الشيب بعمر الـ 35 تقريبا ، و عندما يكون الشخص في مرحلة الشباب فان شعره يتلون من الصبغات التي تنتجها الخلايا في البصيلات و التي تعرف باسم الخلايا الصبغية⁽¹⁾،في"والمرأة معرضة لترقق العظام أكثر من

الرجل لأن عظم المرأة يبقى يتصاعد في النمو حتى سن الـ 30 و بعدها يبدأ هذا النمو في العظم بالهبوط ، بينما يبقى عظم الرجل يتكاثف حتى سن الخمسين ثم

تبدأ بالشيخوخة في عمر
الـ 35 العظام

تبدأ بالشيخوخة في عمر
الـ 40 الأسنان

تبدأ بالشيخوخة في عمر
الـ 30 العضلات

تبدأ بالانخفاض في عمر
الـ 35 الخصوبة

تبدأ بالشيخوخة في عمر
الـ 30 الشعر

¹ بدون كاتب، عنوان المقال Aging time In different organs of our bodies، عن الشبكة المعلوماتية

<http://raniaphyziology.wordpress.com> تاريخ الإطلاع 13 جانفي 2012 على الساعة 11:58

يبدأ بالتراجع ، وهذا الفارق الكبير يضع المرأة أمام تحدي صحي كبير خاصة و أنها تقترب من سن اليأس أو انقطاع الدورة الشهرية يبدأ عظمها بالتراجع أيضا⁽¹⁾ و من الثابت طبيا أن الأمراض المزمنة تبدأ بالظهور أو تزيد استفحالا كلما تقدم الإنسان في العمر ، وهذه الأمراض المزمنة تزيد من مخاطر الحمل و الإنجاب ، و أحيانا تقف عائقا للحمل و الإنجاب⁽²⁾

المصدر: هذا الجدول من إعداد الباحثة اعتمادا على معلومات أخذت من الشبكة المعلوماتية*

قصدت من خلال ذلك العرض، توضيح اختلاف الأمر بالنسبة للزمان و المكان، تبعا للظروف، و هو ما يعني صعوبة تحديد سن معين يناسب كل هذه المجتمعات ولاسيما العربية منها، و يبدو أن سن الزواج ينطوي على مفهومين، سن الزواج المبكر من الناحية الاجتماعية أو الثقافية للمجتمع و هذا السن تحدده متغيرات عديدة منها الدين و الأعراف و القيم الاجتماعية و هو أكثر ما ينطبق على الحياة الاجتماعية في المجتمعات الريفية و غالبا ما يسود المفهوم القانوني للزواج المبكر في المجتمعات الحضرية و الذي يكون في غالب الأحيان معتمدا على أسس موضوعية و عقلانية⁽³⁾.

و ختاماً لكل ما سبق فالشرع الحنيف إذن لم يحدد سن معين لإباحة الزواج، و لكن ترك ذلك لكل مجتمع على حدة، يطبق ما يراه معتادا، وفقا للظروف، فالمناطق الصحراوية الحارة، غير تلك الباردة، و الأرياف و البادية غير الحضر و المدن، و هكذا، و أباح الشرع لولي الأمر أن يقيد المباح شريطة أن يكون فعل المباح مؤديا إلى ضرر و أذى أو إلى حدوث أمر محرم، و أن يكون هناك دليل حقيقي على ذلك، و لا يحق أن يكون التقييد بتشريع عام، بل بقدر ذلك الضرر فقط.

و أرى أن الأصل مراعاة الواقع الاجتماعي بالنسبة لكل زمان و تحديد سن معينة للزواج بالنسبة للفتاة أو الشاب في قانون الأحوال الشخصية يهدف إلى أن يكون كل منهما مؤهلا لتحمل تبعات الزواج و قادرا على تحمل مسؤوليته من إنجاب و تربية و تقليل حالات الطلاق {...} و هذا يعني أن الزواج الذي يرجى نجاحه هو في حالة قدرة الشاب و الفتاة

*1- كمال طنوس ، غذاء المرأة يختلف عن غذاء الرجل، عن الشبكة المعلوماتية: [www loca](http://www.loca)

host/c/documents and settings التاريخ الإطلاع 2011/12/19 الساعة 14: 55.

²- بدون كاتب وعنوان ، عن الشبكة المعلوماتية :-http://www.muslim.org/news_details.aspx?idhttp

،تاريخ الإطلاع: 2012/1/23 الساعة 13:39

³- بدون كاتب، دور الزواج المبكر في تحقيق الامن السكاني، موقع سابق.

على العيش المشترك و قيامهما بشؤونهما الخاصة من إنجاب و تربية، و هذا لا يتأتى إلا إذا كان كل منهما مؤهلا جسميا و نفسيا و عقليا و يبقى تقدير الأمور لأصحاب العلاقة ولكل حالة حكمها⁽¹⁾، إن تقييد الزواج بسن معينة أمر مرفوض شرعا و عقلا؛ و ذلك لاختلاف سن البلوغ من فتاة لأخرى و تبعا لتغير الظروف البيئية المحيطة، فبالتالي تحديد سن معينة للزواج أمر غير منضبط و غير مستقر و لا يعول عليه⁽²⁾ و يبقى تحديد سن الزواج يتوقف على الخصائص البيولوجية أو الفسيولوجية للمرأة و الرجل على حد سواء.

خامسا: واقع تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري تحليل سوسيوديمغرافي:

1- نظام الزواج في المجتمع الجزائري في الفترة الاستعمارية:

يمثل الزواج في المجتمع الجزائري أحد المقومات الرئيسية في إعادة الإنتاج البيولوجي و الاجتماعي؛ فهو يعكس الانتماء السوسيوثقافي للمجتمع الجزائري، كما أنه يعكس الانتماء الديني لهذا المجتمع على اعتبار الدين الإسلامي هو أحد الركائز الأساسية لهوية أفراد و لعله من الاعتبارات الرئيسية للزواج في الإسلام حسب الفقهاء "أنه ترويح للنفس و مؤانسة و هو الراحة الحقيقية للرجل و المرأة، لأن هذه الأخيرة تجد فيه من يكفل لها الرزق، كما يجد الرجل في منزل الزوجية جنة الحياة حيث تتكون مشاعر الألفة والأخوة و الإنسانية.

و لقد لعبت العادات و التقاليد و الأعراف الاجتماعية دورا استراتيجيا في تحديد صور و أشكال الزواج، فلقد كانت العائلة التقليدية هي التي تختار لأبنائها سواء ذكورا أو إناثا زوجاتهم أو أزواجهم فكان الزواج يخضع الى سلطة العائلة التي يحق لها اتخاذ القرار، فقد كان الزواج ذو طابع استراتيجي عائلي يهدف إلى التماسك الأسري و الحفاظ على الامتداد العائلي" و لقد كان الزواج الأكثر انتشارا في المجتمع الجزائري هو الزواج الداخلي الى جانب الزواج الخارجي، و كان الزواج الداخلي يأخذ شكلين فعند القبائل يأخذ الخط الأموي الزواج ببنت الخال أما عند العرب فيتبع الخط الأبوي الزواج ببنت العم، و هو

¹-مصطفى القضاة، مرجع سابق، ص468.

2- سهى يا سين عطا القيسي، زواج الصغار في ضوء تحديد سن الزواج، غزة: رسالة ماجستير في الفقه المقارن من كلية الشريعة و القانون في الجامعة الإسلامية، 2010، ص73.

يعتبر نوع من التخطيط الاقتصادي و الحفاظ على الميراث من الضياع كما أنه يحفظ التماسك و التضامن داخل الجماعة⁽¹⁾.

وفي ظل الظروف الاستعمارية و للحفاظ على العدد البشري في ظل التقتيل وسياسات الأرض المحروقة، كان لظاهرة الزواج بعد مهم في نفوس الجزائريين، تؤكد ذلك في كثرة الزيجات، و سمة الزواج المبكر كخطوة أساسية لذلك مع كثرة الإنجاب و كان قرانيا بالدرجة الأولى، و سجل لجوء أغلب الجزائريين إلى تعدد الزوجات في ظل سيادة نمط الأسرة الممتدة⁽²⁾ و يعتبر الزواج الداخلي إذن هو النمط السائد في المجتمع الجزائري أثناء الحقبة الاستعمارية بحكم أن العائلة الجزائرية مازالت عائلة تقليدية تتحكم فيها بعض العادات و التقاليد في عملية الاختيار الأزواجي ، حيث لا يرى الزوج زوجته إلا ليلة زفافه ، لان أعراف المجتمع لا تسمح باختلاط النساء و الرجال معا على اعتبار أن المجتمع الجزائري مجتمع محافظ، و ذلك لما تمثله القرابة من أهمية في حياة المجتمع الجزائري فالتضامن و التكافل الإجتماعي كان يتحقق عن طريق الزواج بين أفراد العائلة الكبيرة أبناء العم و أبناء الخال، و هو أيضا بهدف الحفاظ على ثروة العائلة و الحرص على عدم وصولها للغريب، غير أنه و مع اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر عام 1954 حدث تغير كبير على المستوى الاجتماعي للمجتمع الجزائري عامة و على الصعيد الأسري خاصة، حيث لعبت المرأة دورا هاما من حيث مشاركتها في تدعيم الثورة التحريرية و اختلاطها بالرجال الأمر الذي دفع بفرانس فانون إلى القول: "إن الزواج بين المجاهدين لم يصبح بين عائلتين فقط لكن الارتباط بين الزوجين كان اختياري حيث سمحت الثورة للخطيبين للتعرف جيدا"⁽³⁾، من خلال م ذكره الكاتب نجد نمط الزواج السائد مع اندلاع الثورة

1-kouaouci ali, **famille, femme et contraception contribution a une sociologie de la famille Algerienne**, , Alger, centre national d, etude et d, analyse pour la planification, sans date ;pp112-113

2- محمد قرزب، التغير الأسري في المجتمع الحضري الجزائري، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراة العلوم في علم الاجتماع، دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية ، باتنة، 2008، ص198.

³ -Frantz FANON, **Sociologie d'une révolution,(L'an V de la révolution algérienne)**, Un document produit en version numérique par Émilie Tremblay, bénévole Doctorante en sociologie à l'Université de Montréal /[http: p78//bibliotheque.uqac.ca/](http://p78//bibliotheque.uqac.ca/)

التحريرية هم نمط الاختيار الحر و إن كان لايمثل الغالبية العظمى لأفراد المجتمع الجزائري بل يمثل عينة قليلة للمنظمين للصفوف جبهة التحرير الوطني من نساء و رجال. لقد كان المجتمع الجزائري ينظم أموره الأسرية كالزواج و الطلاق عن طريق الأحكام الشرعية وفق قواعد الفقه الإسلامي، إضافة إلى الدور الذي لعبته العادات و الأعراف الاجتماعية في الزواج و حل عقدة النكاح، غير أنه و مع دخول الاستعمار الفرنسي واستيطان مجموعات كبيرة من الفرنسيين و الأوربيين في مختلف ربوع الوطن و أصبحت الإدارة الفرنسية تسعى للتحكم في الأنظمة و القوانين التي تضبط حركة السكان، حيث عملت على تسجيل الولادات و الوفيات بالإضافة إلى عقود الزواج و الطلاق إلا أنها تعرضت لعوائق كثيرة حالت دون تحقيق أهدافها خاصة فيما يتعلق بتسجيل الزيجات، فعقد الزواج عموما يكون صحيحا بمجرد حضور المعنيين بالأمر و الولي و الشاهدين لذلك فهو لا يستوجب لإتمامه أي تدخل من الهيئات الحكومية أو القضائية⁽¹⁾.

و أمام الرفض الذي قوبلت به السلطات الفرنسية من طرف الشعب الجزائري لمنع أي تدخل في المسائل المتعلقة بالعائلة و قيمها عمدت السلطات الأيديولوجية الاستعمارية بعدها سنة 1850 الى فرض عقوبات في حال إهمال أو تأخير عن تسجيل ميلاد أو وفاة على أنها تجاوز للقانون الجزائري الفرنسي، غير أنها لم تصل إلى هدفها نظرا لوجود علاقة تنافرية بين الإدارة الاستعمارية و الشعب الجزائري⁽²⁾.

و لما كان المجتمع الجزائري التقليدي لا يجد ضرورة لتسجيل عقود الزواج أو الطلاق ذلك لأنها تتم في إطار شرعي و ديني بعيدا عن أي ضغوط إدارية، ففي سنة 1875 قرر الحاكم العام للجزائر ضرورة تسجيل عقود الزواج و كذا حالات الطلاق على المستوى الوطني و أصدر ثلاثة مراسيم:

مرسوم رقم 167 الصادر في 29ماي 1875 و جاء نصه كالتالي:

تعميم هيئات خاصة بسجلات الحالة المدنية على كل البلديات و العشائر، و يكون شيخ القبيلة مسئولاً عن تسجيل الأحداث الديموغرافية على مستوى منطقته بما أنه يعرف

1- شهر زاد الطويل، المميزات السوسيو ديموغرافية للزواج في بلدية عين الترك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، السانية، 2005، ص21.

2- شهر زاد الطويل، نفس المرجع، نفس الصفحة.

كل ما يحدث و ما يستجد فيها و هو بذلك يعتبر نقطة اتصال بين السكان و الإدارة الفرنسية⁽¹⁾.

المرسوم رقم 184 الصادر في 26 جويلية 1875:

أمام التساؤلات التي أثارها المرسوم السابق، جاء هذا المرسوم لتوضيح الأهداف التي يسعى إليها الحاكم العام للجزائر فقد أوضح للمسئولين عن مختلف المناطق أنه لا يجب تطبيق القوانين الزواج الفرنسي و فرضها بالقوة على الشعب الجزائري، إنما يجب أن تتماشى عملية التسجيل مع عادات و تقاليد المجتمع الجزائري، و هو بذلك يسعى ببساطة لتسجيل كل الأحداث الديموغرافية خاصة الزواج دون التدخل في التفاصيل و المعايير التي يقوم عليها عقد الزواج الشرعي؛ و لا محاولة تغيير العادات و الأعراف الاجتماعية المرتبطة بهذا الحدث.

و استمرت مجهودات الحكومة الفرنسية لتعميم عملية التسجيل الخاصة بالزواج والطلاق على كل المدن الجزائرية و مناطق الاستيطان بدعوة من الحاكم العام للجزائر، وجاء مرسوم 22 جويلية 1867 ليحث كل الولاة و المسئولين على اتخاذ قرارات صارمة لمعاقبة كل من يرفض أو يتأخر عن التصريح بحدث الزواج أو الطلاق، و أكد الحاكم العام على أن عملية التسجيل الخاصة بالزواج لا تمس بالطابع الديني و التقليدي لعقده و لا تغير من أركانه و شروطه الأساسية، و مع ذلك فإن هذه القرارات لم تلقى صدى كبيرا إلا في سنة 1894 أين بدأت بعض المناطق الشمالية للوطن تتجاوب مع عملية التسجيل، أما مناطق الجنوب فلم تعرف عملية التسجيل إلا في سنة 1901⁽²⁾.

شهدت معدلات العزوبة النهائية في بداية القرن العشرين عند الأوربيين المستوطنين بالجزائر نسب معتبرة على خلاف السكان المسلمين الذين لم تشكل لهم العزوبة أية مشكلة فقد كانت هذه المعدلات منخفضة جدا و غالبا ماتمس فئة المعاقين ذهنيا أو جسديا، فحسب **FARGUES FARGUES 1986** وجد أن الزواج ظاهرة عامة فحوالي 97 الى 99% من السكان يتزوجون على الأقل مرة واحدة⁽³⁾، و في الفترة ما بين 1905-1914

¹ -kamel kateb, poligamie et répudiation dans le marche matrimonial algérien pendant période coloniale, Canada, cahier québécois de démographie, vol29, n1, 2000, p5

² - Kamel Kateb, opcit, p9.

³ -Kamel Kateb opcit. p15

تم حساب متوسط سن الزواج من خلال معطيات الحالة المدنية و قدر بثلاثين(30) سنة للرجال و واحد و عشرون سنة(21) للإناث لكن هذه النتائج لم تكن تعكس السن الحقيقية لزواج الجزائريين في تلك المرحلة لأن التسجيلات كانت ناقصة و لم تشمل أغلب مناطق الوطن ،فلقد كانت مقتصرة على مراكز الاستيطان و بعض المدن مع العلم أن معظم سكان الجزائر كانوا ريفيين حوالي 80 بالمائة ؛و خلال التعدادات السكانية العامة للسنوات 1911،1948،1954تم استخدام طريقة هاجنالHAJNAL لحساب متوسط سن الزواج و تبين أن نتائج هذه التعدادات كانت أقرب إلى الواقع ،فهناك نقص في تسجيل حالات الزواج المبكر في الحالة المدنية ،خاصة بالنسبة للإناث فقد اتضح من تعداد 1911 أن متوسط سن زواج الإناث لم يتعدى 17.6 سنة و ارتفع إلى 20 سنة في تعداد 1948 لكنه انخفض بشكل طفيف في تعداد 1954 ليصل إلى 19.6 سنة،واستمر في الانخفاض بعد الاستقلال ليصل إلى 18.3 سنة 1966 أما بالنسبة للرجال فقد عرف متوسط سن الزواج انخفاضا نسبيا أن كان في حدود 26.5 سنة 1911 لينخفض إلى 25.8 في تعداد 1948 ثم 25.2 سنة في تعداد 1954⁽¹⁾ و من خلال الدراسة التي أجراها DEMONTE. 1923 حول توزيع السكان المسلمين المتزوجين حسب السن 1905-1914 تبين أنهم يتزوجون في سن مبكرة خاصة الإناث، و هذه الدراسة جاءت لتؤكد و توافق نتائج FARGUES حول الزواج في المجتمع الجزائري في بداية القرن العشرين أين تبين أن 50 بالمائة من النساء في سن 17 سنة متزوجات في حين أن 45 بالمائة من الرجال في سن 25 سنة كانوا عزابا، وتبين أيضا من نفس الدراسة أن 50 بالمائة من الزيجات كانت أعمار النساء تقل عن 20 سنة و 75 بالمائة من الزيجات كانت أعمار النساء تقل عن 25 سنة، و في المقابل فإن هذه النسب كانت مختلفة كثيرا عند السكان المستعمرين {...} و بعد مرور خمسين سنة من بداية القرن العشرين تبين أن نمط الزواج لم يتغير ،فمن خلال سلسلة الإحصائيات 1954-1959 تبين أن النساء لازلن يتزوجن في سن مبكر ،فأكثر من 40 بالمائة من الزيجات تقل أعمارهن عن 20 سنة و حوالي 70 بالمائة من الزيجات تمت في سن يقي عن 25 سنة ،أما بالنسبة للرجال فأقل من 4 بالمائة فقط هم الذين تزوجوا قبل بلوغ سن العشرين ،وهو ما أكدته نتائج تعداد

¹-ZAHIA OUADAH BEDIDI, Kamel Kateb, LACTUALITE DEMOGRAPHIQUE DU MAGHREB,MINISTERE DE L EDUCATION NATIONAL,2002.P25

السكان لعام 1954 فمن بين 768499 امرأة متزوجة تبين أن 60.2 بالمائة تزوجن في سن يتراوح بين 15-19 سنة؛ و 25.4 بالمائة من النساء تزوجن في سن بين 20 الى 24 سنة، كما بين تعداد أن 3148 امرأة تزوجن قبل سن البلوغ سن 15 أي بنسبة 0.4 بالمائة من مجموع النساء المتزوجات⁽¹⁾.

2- نظام الزواج بعد الاستقلال و تغير سن الزواج حسب التعدادات:

لقد كانت ثورة أول نوفمبر 1954، أعظم حدث عرفه المجتمع الجزائري و ذلك لكونه لم يجعل من استرجاع الاستقلال السياسي هدفا نهائيا، يقف عنده بل طريقا ووسيلة لتحقيق الاستقلال التام في جميع المجالات و كذا لرفع الغبن و كل مظاهر و أشكال الظلم عن أفراد المجتمع التي ظلت بسبب السياسة الاستعمارية التي فرضت عليه بقوة السلاح لمدة 132 سنة، و لذا لم يكن موعد تحقيق الاستقلال السياسي عام 1962، إلا إيذانا بحلول مرحلة عمل أكبر و أشق و أبعد للتنمية على الصعيد الاجتماعي.

2-1- متوسط أعمار الزواج الأول:

يعتبر سن أول زواج حدثا غير متجدد، و متوسط سن أول زواج هو المؤشر الحقيقي لقياس تقدم أو تأخر سن الزواج لدى الرجال أو النساء، حيث يعتبر متغير مستقل لتفسير النمط العمري للخصوبة في تحليل ظاهرة الخصوبة؛ وهذا المؤشر له علاقة وطيدة بفترة الإنجاب، فتأخر سن الزواج يؤدي إلى تناقص فترة الخصوبة و يعتبر المتوسط الحسابي للعمر عند الزواج الأول من المقاييس التي تسمح بدراسة توقيت الزواج الأول⁽²⁾ و لهذا يمكن ملاحظة فترتين متباينتين، الفترة الأولى أثناء تواجد الاستعمار الفرنسي أي من سنة 1948 الى غاية 1966 يبعد خروج المستعمر بفترة وجيزة؛ و لعل هو حسب تحليل مربيحي لهذه الأرقام وجد أن متوسط عمر الإناث عند الزواج الأول كان 20 سنة 1948 لينخفض إلى 19.6 سنة 1954، حيث عرفت الجزائر خلال هاتين الفترتين و لا سيما الأولى منها أحداث هامة منها نهاية الحرب العالمية الثانية التي شارك فيها عدد كبير من الشباب الجزائري مع فرنسا ضد ألمانيا؛ أما سنة 1954 هو مشاركة

¹-Kamel Kateb, LA FIN DU MARIAGE TRADITIONNEL EN A LGERIE 1876-1998, France ,EDITIOS BOUCHENE,2001,P39

²-kouaouci ali, elemnts d'analyse démographique, Alger, office des publication universitaire, 1994 ,P61

الشباب الجزائري في الثورة التحريرية الكبرى إضافة إلى التجنيد الإجباري المفروض عليه من دون أن نستبعد المستشعدين، حيث كان متوسط سن الزواج لدى الذكور 25.8 سنة لينخفض إلى غاية 25.2 سنة 1954⁽¹⁾، وفي أول إحصاء للجزائر سنة 1966 انخفض هذا المتوسط حيث بلغ 23.8 لدى الرجال و 18.3 سنة لدى النساء و السبب في هذا الانخفاض يعود إلى ارتفاع معدلات الزواج نظرا لعودة أوضاع البلاد إلى الاستقرار، وانخفاض معدلات الطلاق حيث معدل العزوبية النهائية كانت 3.6 % سنة 1954 لتتخفف إلى 2.1 % سنة 1966 في حين وصلت إلى 2.9 % سنة 1969⁽²⁾.

أما المرحلة الثانية فتبدأ من سنة 1970 إلى غاية 2002 حيث نلاحظ سنة 1970 ارتفاع متوسط سن الزواج حيث كان 20.9 سنة لدى الإناث و يعود ذلك إلى عدة أسباب و لاسيما التغيرات التي مست المجتمع الجزائري ومن جميع الأصعدة سواء ما كان منها سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي و حتى ثقافي إلى غير ذلك من الأسباب التي أدت إلى ارتفاع متوسط سن الزواج فبالنسبة للمرأة فزيادة نسبة التعليم و خروجها لميدان العمل نتيجة لعدة ضغوط فبين سنة 1977 إلى غاية سنة 1987 شهد متوسط سن الزواج ارتفاعا بـ3 سنوات؛ وواصل الارتفاع بـ7 سنوات إلى غاية 2002.

و لقد عرف النمط العامل لزواج تغيرات هامة، فبعد ما كان يتميز بشدة مرتفعة ويزيجات مبكرة إلى غاية الثمانينات بدأنا نسجل تأخرا هاما في متوسط الأعمار عند الزواج الأول، بحيث تأخر سن الزواج بحوالي أربع سنوات خلال عشرية واحدة 1987-1998، فبعدما كان سن الزواج الأول لدى النساء عند المستوى 23.7 سنة 1987 ارتفع في سنة 1998 إلى 27.6 سنوات، وانتقل هذا المؤشر بالنسبة للرجال من 27.7 إلى 31.3 سنوات خلال نفس الفترة، التأخر الواضح في سن الزواج يخفي المشاكل التي تعترض الشباب وخاصة الشريحة بين 20 و 30 سنة و من هذه المشاكل و هي الفترة التي شهدت فرقا شاسعا قدر بـ2.5 سنة إلى غاية 30.1 سنة، و لعل السبب في ذلك يعود إلى العديد من الأسباب من الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد و الظروف الأمنية خلال العشرية

1- السعيد مربي، التغيرات السكانية في الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب للطباعة والنشر، 1970، ص130

2- السعيد مربي، المرجع نفسه، ص130.

السوداء و انعكاسها على تأخر سن الزواج و قد أدى ذلك إلى حدوث تحول ديموغرافي مهم و هو انخفاض معدل الخصوبة و انعكاسها كذلك على الاقتصاد الوطني و ظهور أزمات كأزمة البطالة و أزمة السكن، الهجرة، ارتفاع الأسعار... الخ بالأخص مشكلة البطالة و السكن، بلغ معدل البطالة حوالي 28.1% لسنة 1992⁽¹⁾.

أما خلال سنة 2002، بلغ متوسط العمر عند الزواج لدى الإناث بحوالي 29.6 سنوات و عند الرجال بحوالي 33.0 سنة، و يمكن إرجاع هذا التأخر لعدة عوامل، و يعتبر التعليم و التغيير المسجل على المستويات الاجتماعية و الاقتصادية من أهم العوامل المفسرة لتغيير الملاحظ على مستوى التركيبة العائلية و القيم الاجتماعية. وفقا للإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء و بالنظر إلى ارتفاع في عدد السكان البالغ حاليا أكثر من 36 مليون نسمة، و انطلاقا من كون معدل الزواج الأول لدى الجنسين بدأ يعرف تصاعدا بسنتين على الأقل كل عشر سنوات، و أيضا قياسا مع التغييرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية.. الخ و غيرها من الأسباب الأخرى التي تؤدي بدورها إلى تأخر سن الزواج.

حيث تعكس تطور الحالة المدنية حسب الجنس، تغيرا ملحوظا في الخصائص الأساسية للزواج في المجتمع الجزائري، فمن خلال المعطيات المتوفرة للتعدادين 1987 و 1998، و بعض المسوح (ENSP) سنة، (ENAF) سنة 1986 و (EASME) سنة 1992 و (EASF) سنة 2002، نلاحظ بوضوح زيادة نسبة العزوبة مع مرور الوقت، بحيث تتجه العزوبة للارتفاع لدى الجنسين.

حيث ارتفعت نسبة العنوسة لدى النساء من حوالي 16.5 سنة 1970 إلى 61.8% سنة 1998 أي تضاعف ثلاث مرات تقريبا، و انتقلت لدى الرجال من 33.7% إلى 69% خلال نفس الفترة، و الملاحظ أن زيادة مستوى العنوسة كان أكثر لدى النساء عند مقارنة الظاهرة حسب النوع، فبعدها كان الفارق يقدر بحوالي 17.2 نقطة سنة 1970 تراجع ليصل إلى 7.2 نقطة سنة 1998.

كما انتقلت نسبة النساء في سن الإنجاب من 27.9% سنة 1977 إلى 46.05% سنة 1998 لتصل إلى حوالي 55.03% سنة 2002. "النسج بذلك أكثر من امرأة من

¹ - Population، Ministère de la Sante, de la Population et de la Reforme Hospitalière, et Développement en Algérie, CIPD+10, p23.

امرأتين في سن الإنجاب عازية و ذلك في نهاية التسعينات مقارنة بامرأة عازية من 4 نساء خلال السبعينات (1)، فارتفاع نسبة العزوبة يترجم بانخفاض نسبة الأشخاص المتزوجين خاصة لدى الرجال فقد انخفضت النسبة من 63.6 بالمائة سنة 1970 إلى 47.8 بالمائة سنة 1998، لتصل إلى 45.2 % سنة 2002، أما النساء فقد انتقلت نسبة النساء المتزوجات من 63.8 % سنة 1970 إلى 49.6 % سنة 1998 لتصل إلى 48.1 % سنة 2002، كما يؤثر تطور نسبة العزوبة طبيعيا في توزيع الحالات الزوجية الأخرى (الترمل، الطلاق، الانفصال)، فمن خلال الجدول نلاحظ انتقال نسبة الترميل لدى النساء من 15.1 % سنة 1970 إلى 7.8 % سنة 1992 لتصل عند المستوى 5.1 % سنة 1999، و تشهد نسبة الترميل لدى الرجال هي الأخرى انخفاضا خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1998 فقد انتقلت من 1.5 % سنة 1970 إلى 0.4 % سنة 1998. و الجدير بالذكر، أن ظاهرة الترميل تمس النساء أكثر من الرجال.

2-2- تطور نسبة العزاب حسب الجنس:

شهد المجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2002 تطورا ملحوظا في نسبة العزاب و، حيث أن نسبة العزاب أو المتأخرين عن الزواج في تزايد، ففي الفئة العمرية 20-24 سنة انتقلت نسبة العزاب من 66.8 % سنة 1970 إلى 98.4 % سنة 2002 أي بزيادة قدرها 31.6 نقطة هذا بالنسبة للرجال، أما بالنسبة للنساء فقد انتقلت نسبة المتأخرات عن الزواج من 18.3 % إلى 83.4 % خلال نفس الفترة، أي بزيادة قدرها 65.1 نقاط و هي بذلك ضعف زيادة الرجال، و فيا لفئة العمرية (25-29) كانت امرأة من كل 4 نساء عازية سنة 1987، أما في سنة 1992 أصبحت أكثر من امرأة من 3 نساء عازية (2).

ويمكن إرجاع ارتفاع نسبة النساء في الفئة العمرية 20-24 سنة و 25-29 سنة إلى اهتمام كل من الرجل و المرأة برفع مستواهم التعليمي و ذلك بوصولهم إلى مستوى الدراسات الجامعية و حتى الدراسات ما بعد التدرج، و بعد تحقيق المستوى الدراسي الملائم يسعى كل منهما إلى الحصول على عمل مناسب، و ابتداء من 30 سنة تبدأ نسبة العزوبة في الانخفاض و لكن بشكل أسرع لدى النساء مقارنة بالرجال.

¹ -Ministère de la Sante, de la Population et de la Reforme Hospitalière opcit, p17.

² -ATTOUT Nadia et Autres. Education, Fécondité et Nuptialité. opcit. p19

والملاحظ أن نسبة النساء العازبات حسب المسح الجزائري لصحة الأسرة سنة 2002 تعد مرتفعة إلى حد ما مقارنة بالسنوات الملاحظة، بحيث بلغت نسبة العزوبة في الفئة العمرية 30-34 سنة حوالي 33.7% سنة 2002 مقارنة بحوالي 13.2% سنة 1992، و 8.5 % سنة 1986. كما بلغت نسبة العزوبة في الفئة العمرية 40-44 سنة حوالي 9.2%، و 3.8% في الفئة العمرية 45-49 سنة.

يمكن تفسير هذا الارتفاع بالتحويلات التي عرفتها منظومة القيم في المجتمع الجزائري و خاصة تلك التي تتعلق بالمرأة و سعيها لإثبات ذاتها و تغيير نظرتها إلى الزواج، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى لا تقل أهمية عن العامل السابق و يأتي العامل الاقتصادي في مقدمتها، فقد شكلت التحويلات الاقتصادية التي تميزت بغلق مناصب الشغل و أزمة السكن و انخفاض الدخل الشهري للشباب الجزائري فضلا عن تغيير أنماط المعيشة في المجتمع الجزائري عائقا أمام إقباله على الزواج مما تسبب في تأخير لزوجاه أو العزوف عنه نهائيا في بعض الأحيان و هذا ما من شأنه أن يتسبب بالضرورة في تأخر سن زواج كلا الجنسين.

2-3- المعدل الخام للزواج:

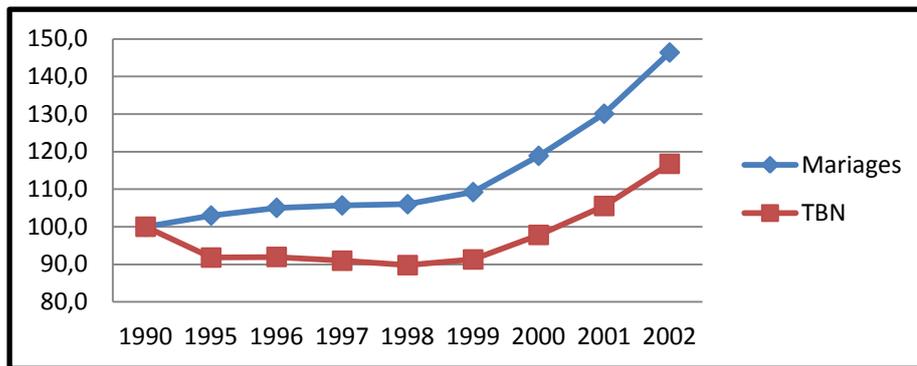
ولقد عرف معدل الخام للزواج تراجعا خلال التسعينات حيث انتقل من 5.97 بالألف سنة 1990 إلى 5.38 بالألف سنة 1994، أي بانخفاض قدره 0.59 نقطة ثم سجل ارتفاعا طفيفا خلال سنوات 1995، 1996، 1997 حيث بلغ 5.48 بالألف و 5.44 بالألف و 5.43 بالألف على الترتيب، أما خلال سنة 1998، بلغ معدل الخام للزواج حوالي 5.36 بالألف مسجلا بذلك تراجعا قدر بحوالي 0.21 نقطة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1998، و يمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى ارتفاع متوسط العمر عند الزواج لدى النساء حيث بلغ " 27.7 سنوات خلال سنة 1998⁽¹⁾، و ذلك نتيجة لتمديد مرحلة التعليم عند هن و خروج المرأة إلى عالم الشغل، كما قدر هذا المؤشر لدى الرجال بحوالي 31.3 سنوات خلال نفس السنة، و بالإضافة إلى مؤشر التعليم يمكن إرجاع ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول لدى الرجال إلى أزمة البطالة و السكن، حيث بلغ معدل 28.9 % سنة 2000.²

¹-ATTOUT (Nadia) et Autres, , opcit,p15

² -ONS, **L'Algérie en quelque chiffre**, office national des statistique resultas 2001 N°32.

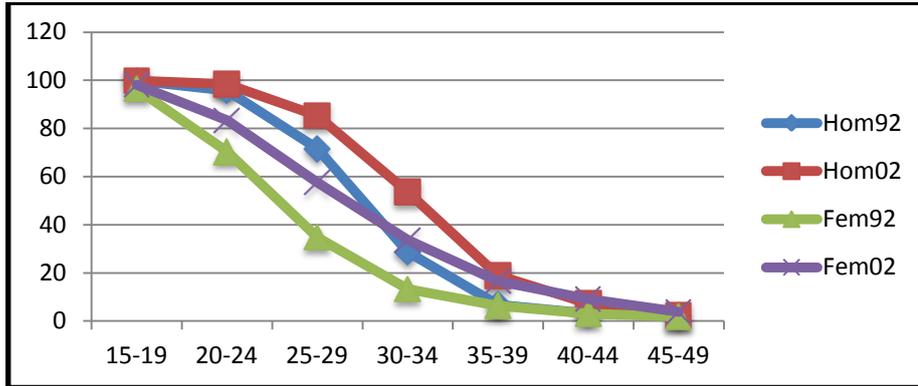
تشهد بعد ذلك شدة الظاهرة - الزواج - خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2005 زيادة قدرها 3.05 نقاط خلال 6 سنوات، و يمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى الظروف المعيشية الاجتماعية و الاقتصادية و خاصة الأمنية التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة، الأمر الذي دفع بالشباب إلى استدرار ما فاتهم، علما أن هذه الفترة سجلت انخفاضا في معدل البطالة و الذي قدر بحوالي 15.3% سنة 2005⁽¹⁾ كما يمكن تفسير ارتفاع المعدل الخام للزواج خلال الفترة (1999-2005) بتحسّن مستوى تغطية الظاهرة، أي تسجيل الزواج في الحالة المدنية، و من جهة أخرى جاء هذا الارتفاع تحت تأثير التركيبة السكانية.

الشكل رقم (1): يبين عدد الزيجات و المعدل الخام للزواج للسنوات 1990-2002:



ONS, donne statistique N°434 „Activité, **Emploi et chômage** Au 3^{eme} trimestre 2005.sans⁻¹ edition2003,p12.
page

الشكل رقم (2): يبين تطور العزوبية حسب الجنس من 1992-2002:



إن معدل الزيجات خلال الفترة الممتدة بين 2000-2004 قد تطورت و بشكل ملحوظ أي من 177548 بمعدل 5.84% إلى 267633 أي بمعدل 8.27% و لعل هذا ما يعكس تحسنا لأوضاع و بروز مجتمع جديد في ظل الكثير من الإصلاحات التي عرفها المجتمع الجزائري و التي مست الكثير من الإصلاحات في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولا سيما في هذه العشرية الأخيرة.

2-3-1- المعدل الخام للزواج لسنة 2008

الجدول رقم (7): يبين الحالة للسكان الأكثر من 15 سنة حسب الجنس لسنة 2008

الحالة الزوجية	النساء	الرجال	المجموع
العزاب	41,6	51,1	46,4
المتزوجون	49,4	47,9	48,7
المطلقون	1,9	0,4	1,1
الأرامل	7,0	0,6	3,8
غير مصرح	0,1	0,0	0,0
المجموع	100	100	100

R.G.P.H. 2008,p7⁽¹⁾

¹- **LES PRINCIPAUX RESULTATS** La Direction Technique Chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, DU SONDAGE AU 1/10^{ème} Office National des Statistiques, ALGER – Décembre 2008 p8, Collections Statistiques N° 142/2008 Série S : Statistiques Sociales,

من خلال إحصائيات 2008، نلاحظ أن نسبة المتزوجين بلغت 48.7%، بالمقابل نجد 46.4% من العزاب و نسبة تكاد تتقارب مع نسبة المتزوجين بفارق 2.3 نقطة، بينما مثلت نسبة العزوبة بين الرجال بـ 51.1% و هي أعلى من نسبة الرجال المتزوجين، في حين نلاحظ العكس بالنسبة للنساء حيث مثلت نسبة المتزوجات مثلت 49.4 %، مقابل 41.6% من العازبات، و لعل هذا الأمر راجع إلى أن النساء نسبيا عرضة للزواج أكثر من الرجال، حتى و لو أنها لا تزال منخفضة، أما نسب المطلقين و الأرامل هي أكثر بالنسبة للنساء من الرجال، و هذا ربما يرجع إلى ظاهرة تعدد الزوجات بين الرجال.

و حسب التعدادات انطلاقا من 1977 إلى غاية 2008 و بالنسبة للرجال فإن نسبة العزاب في ارتفاع مستمر فمن 37,1% سنة 1977 إلى 45.2 و 51.1 بالنسبة لسنتي 1987 و 1998 و نسبة 51.1 سنة 2008 و هي نسبة تعادل نسبة سنة 98، ونفس الأمر كذلك ينطبق على النساء إذ أن معدل العزوبة ارتفع من 21.8% سنة 77 إلى ونسبة 41.6 سنة 2008، و لعل ارتفاع معدل العزوبة بين الرجال و النساء دليل واضح على انخفاض معدلات الزواج بين كلا الجنسين بين التعدادات، و يفسر هذه الظاهرة جزئيا عن الانخفاض في متوسط العمر عند الزواج الأول لكلا الجنسين حيث نلاحظ أن النصف (50.0%) من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 30-34، و أكثر من ثلث (34.7%) من النساء من نفس الفئة العمرية يعانون من تأخر سن الزواج و لاسيما أن نسبة الرجال المتأخرين أكثر من النساء و لعل الأمر راجع إلى أن الرجال هم المسؤولون بالدرجة الأولى على الإنفاق على الزواج أكثر من النساء كما أن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية والتعليمية و حتى القيمة تلعب دورا في هذا التأخر بالنسبة للرجال و خاصة الاقتصادية منها، أما بالنسبة للفئة العمرية 35-39 سنة فنلاحظ أن نسبة العزوبة بدأت تقل نوعا ما فمن 50.0% إلى 20.3% بالنسبة للرجال، و من 34.7% لتتخفف إلى 23.3% بالنسبة للنساء كما أنه و من خلال الفئة العمرية المسجلة في الجدول فإننا نجد أن هناك ارتفاعا محسوسا في معدل الزواج الأول.

الجدول رقم(8): يبين تطور متوسط الزواج الأول حسب الجنس و السنة

متوسط سن الزواج الأول	1987	1998	2008
الذكور	27.7	31.3	33.0
الإناث	23.7	27.6	29.3

R.G.P.H. 2008,p7

إن الجدول الذي أمامنا يوضح متوسط سن الزواج الأول و لعله يعكس و بصفة مباشرة الجداول السابقة من حيث ارتفاع معدل تأخر سن الزواج و انخفاض نسبة المتزوجين بالنسبة للرجال و النساء، ففي عام 1987 عرف متوسط العمر عند الزواج الأول بالنسبة للرجال 27.7 ليرتفع إلى 31.3 سنة عام 1998 بزيادة قدرت بـ3.6 نقطة، و في عام 2008 قدر متوسط العمر عند الزواج الأول بـ33.0 و يلاحظ نفس الاتجاه بالنسبة للنساء إذ عرف متوسط العمر عند الزواج ارتفاع بزيادة قدرها أكثر من 5 سنوات إذ ارتفع من 23.7 سنة في 1987 حتى 29.3 سنة في عام 2008، و لعل هذا الأخير ما سنعتمد عليه في هذه الدراسة.

2-3-2- المعدل الخام للزواج لسنة 2010-2011

معدل الخصوبة العام حسب أعمار النساء في سنة 2011

لقد وصل عدد سكان الجزائر إلى 37.1 مليون نسمة في 1 جانفي 2012 وفي 1 جانفي 2013 وصل إلى 37.8 مليون نسمة 910000 ولادة حية و 162000 وفاة و 369000 زواج في عام 2011 تعدد عدد السكان المقيمين في الجزائر عتبة 37 مليون نسمة في أول جانفي 2012، و أظهرت الحصيلة الديموغرافية لسنة 2011 أن حجم الولادات الحية تجاوز مستوى 900000 و أن حجم الوفيات واصل ارتفاعه (162000 وفاة) و أن عدد الزوجات قد ارتفع بنسبة 7% مقارنة بسنة 2010، حيث بلغ حجم النمو الطبيعي 748000 نسمة في سنة 2011، أي ما يعادل نسبة نمو طبيعي قدرت بـ2.04%، و بالرغم من أن هذه النسبة تعتبر مرتفعة مقارنة بالمستوى المسجل في

سنوات 2000 غير أنها تنذر احتمال بداية مرحلة الركود، حيث أنها تقارب تلك المسجلة سنة 2010 (2.03%)، و في حالة ما إذا استقر هذا النمو فإن عدد السكان المرتقب في أول جانفي 2013 سوف يقارب 38 مليون نسمة.

أما من حيث تركيبة السكان فقد تتميز التركيبة السكانية حسب إحصائيات 2011 حسب السن بتواصل ارتفاع السكان البالغين أقل من 5 سنوات حيث انتقلت من 10.7% إلى 11.0% ما بين سنتي 2010 و 2011، كما عرفت فئة السكان الأقل من 15 سنة انخفاضا طفيف حيث تمثل 27.7% من إجمالي السكان، أما في ما يخص فئة السكان في سن النشاط (15-59 سنة) فقد تراجعت مقارنة بالسنة الماضية حيث انتقلت من 64.5% في سنة 2010 إلى 64.3% سنة 2011، بينما ارتفعت نسبة السكان البالغين 60 سنة فأكثر من 7.7% إلى 7.9% خلال نفس الفترة، و تجدر الإشارة إلى أن عدد النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) يقدر بـ 10.4 مليون امرأة في 2011 مقابل 10.2 مليون امرأة في 2010.

الجدول رقم (9): يبين تطور نسبة الزواج و المعدل الخام للزواج

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
الزواجات	295295	325485	331190	341321	344819
معدل الخام للزواج	8.82	9.55	9.58	9.68	9.58

11R.G.P.H. 20

الجدول رقم (10): يبين عدد الزوجات بالأشهر لسنتي 2010-2011

السنوات	سنة 2010	سنة 2011
الأشهر		
جانفي	16900	17050
فيفري	17293	17683
مارس	27685	31528
أفريل	26510	27977
ماي	33068	36128
جوان	40090	44977
جويلية	43896	45735
أوت	22656	13431
سبتمبر	33376	44636
أكتوبر	35811	36992
نوفمبر	23113	27210
ديسمبر	24421	25684
لمجموع	344819	369031

11R.G.P.H. 20

من خلال الجدولين رقم (9) و رقم (10) فإن الحدث المميز لسنة 2011 حسب الديوان الوطني للإحصاء هو الارتفاع المحسوس لحجم الزوجات و قد لوحظت هذه الوضعية خلال سنوات 2003 و 2004 و 2007 أي نشاهد ارتفاع محسوس لعدد الزوجات، مما أدى إلى ارتفاع المعدل الخام للزواج الذي انتقل من 9.58% إلى 10.5% ما بين سنتي 2010 و 2011، غير أنه من السابق وضع فرضيات لشرح هذا التطور و قد تسمح الحوصلات الديموغرافية القادمة بإعطاء صورة أوضح⁽¹⁾.

و لقد كشفت إحصاءات حديثة صادرة عن الديوان الجزائري للإحصاءات أن نسبة العزوبية في الجزائر بلغت 30 بالمائة في أوساط السكان الذين يفوق سنهم الـ 15 سنة، أي أن 9 ملايين جزائري من الجنسين هم عزاب، و في هذا الإطار، فقد بلغت نسبة

¹ - 12.p,2011, N600, Demographie Algerienne, ons,

العزوبة في صفوف الرجال 5.32 بالمائة و هو ما يعادل نحو خمسة ملايين أعزب، في حين قدرت في صفوف النساء فوق 15 سنة بـ27 بالمائة أي نحو 4 ملايين امرأة عزباء، و قد كشفت دراسة حديثة أجراها باحثون جزائريون بالاشتراك مع خبراء من منظمة التنمية التابعة للأمم المتحدة، أن نسبة العزوبية بين فتيات الجزائر تصل إلى 31.1 بالمائة، فيما تبلغ نسبة المطلقات 36.9 بالمائة، بينما كانت نسبة المتزوجات 29.4 بالمائة.⁽¹⁾ و أظهرت عملية مسح حول الصحة و العائلة أجراها الديوان الجزائري للإحصاء على عينات من الشباب، أن موضوع الزواج في صلب اهتمامات الشباب الجزائري، ويعتبرون أن السن المثالية للزواج بالنسبة إليهم تكون من 25 سنة فما فوق، في حين فضلوا أن تكون السن لدى الفتيات من 20 سنة فما فوق، و يفسر العديد من الباحثين الاجتماعيين هذه الظاهرة بالتحويلات التي طرأت على المجتمع الجزائري، حيث باتت المرأة أكثر حرية في إدارة شؤون حياتها بعد أن ضمنت منصب شغل و رصيда ماليا في البنك، ما جعل الزواج و تكوين أسرة كأولوية يتراجعان إلى المرتبة الثانية أو الثالثة في حياة المرأة الجزائرية لصالح ما بات يعرف اليوم بالعنوسة الاختيارية، لقد أصبح الطموح العلمي للفتاة من العوامل الرئيسية التي أدت لتفشي ظاهرة العنوسة وسط الجزائريات، حيث ترفض المرأة الزواج ممن يتقدم إليها حتى تتحصل على الماجستير و الدكتوراه، و تبقى على هذه الحال حتى يفوتها قطار الزواج و تجد نفسها في الأخير عانساً، فالكثير من النساء من هذه الفئة اخترن طواعية أن يكن عانسات لأنهن يرفضن الزواج بمفهومه الحالي، أي أنه وسيلة لتسلط الرجل على المرأة وإحكام سيطرته عليها وعلى ممتلكاتها، من ناحية أخرى، و بعيدا عن العنوسة الاختيارية التي لجأت إليها بعض الفتيات أو حتى الشباب الذين فضلوا التحصيل العلمي و التدرج في المراتب المهنية العليا، نجد أن أغلب من استكانوا للعزوبة الاضطرارية فعلوا ذلك لأسباب اقتصادية بحتة، و أمثال هؤلاء يحذر الأخصائيون الاجتماعيون بأنهم يقعون فريسة الكثير من الأمراض الاجتماعية و أغلبهم يلجئون إلى التحرش الجنسي كوسيلة لإفراغ مكبوتاتهم، و إلى العلاقات غير الشرعية مما يفسر العدد الكبير من الأطفال غير الشرعيين الذين تتحملهم الدولة الجزائرية على عاتقها، و بروز من ناحية أخرى ظواهر أخرى دخيلة على المجتمع الجزائري كالمخادنة و هي

¹ - حسام سامية، التحرش الجنسي و الزواج العرفي نتيجة حتمية لتفشي العزوبية في المجتمع الجزائري، جريدة

معايشة الطرف الآخر دون رباط شرعي أو عقد، و هو ما يدخل في إطار الزنا، ناهيك عن تفشي ظاهرة الزواج العرفي في الأوساط الجامعية بشكل رهيب و هو ما يهدد أواصر الأسرة بالتفكك و بالأمراض الاجتماعية و هو واقع يدعو الخبراء و الأخصائيين إلى دراسته و إعطاء الحلول للحفاظ على الأسرة بمفهومها الصحيح. (1)

سابعاً: أسباب تأخر سن الزواج

إن استشرآ ظاهرة تأخر سن الزواج في مجتمعاتنا العربية و على رأسها المجتمع الجزائري نتاج تضافر مجموعة من الأسباب والعوامل، سواء أكانت تلك العوامل اجتماعيه أم اقتصاديه أم قانونيه أم ثقافية... أم غيرها، وهناك الكثير من المعتقدات والسلوكيات غير السليمة التي أعاقت زواج الشباب، وأسهمت بشكل جدي في تفاقم هذه الظاهرة؛ لنتج لنا آفات خطيرة قد تصيب المجتمع بالشلل الاجتماعي التام، وتصيبه بالعجز عن أداء وظائفه وتحقيق أهدافه.

1- الأعراف والعادات الاجتماعية و طرق الزواج التقليدية:

تلعب بعض العادات الاجتماعية دورا بارزا في تفشي ظاهرة العنوسة في المجتمع العربي، ومن بين تلك العادات إلا تتزوج القبلية من الحضري ولا الشريفة من غير الأشراف، و ألا تتزوج الغنية إلا من غني... وذلك حفاظا عن الأنساب. (2)

و قد كانت من عادات العرب في الجاهلية التفاخر و التباهي بالأنساب قد امتدت تلك العادات إلى بعض الأسر في وقتنا الحاضر حيث أصبح اشتراط القبلية أو العرش من أهم المقاييس التي تشترط لقبول أو رفض الخاطب فهناك من الأسر من تحطم حياة أبنائها مع من اختاروهم و أحبوهم لأنها تفضل الزواج مع من لها (له) نفس الانتماء الثقافي كالقبائلي مع القبائلية و لا قبائلي مع عربية أو العكس، و إن حصل فإنها بعد ذلك تعمل لإحداث طلاقهم. (3)

1- حسام سامية، نفس الموقع.

2- عياش صباح، اختيار مقاييس تكافؤ القرنين و التغيير الاجتماعي، دراسة سوسيولوجية حول اختيار القرنين (ة) لدى الشباب بمنطقة الجلفة، جامعة الجزائر: رسالة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، معهد علم الاجتماع، 1993-1994، ص52.

3- عياش صباح، نفس المرجع، نفس الصفحة.

ومن بين العادات الاجتماعية كذلك، اشتراط القبلية زواج الأخت الكبرى قبل الصغرى حفاظا على شعور الكبرى ومنع السنة الناس عنها أحيانا" فنجد الكثير من الأسر يشترطون زواج الكبيرة أولا حتى لا تعنس و تصاب في مشاعرهما و كانت النتيجة أنهم عنسوا جميع بناتهم فكما خطبت بنت من البنات إلا و رفض والدها لان أختها الكبيرة لا زالت لم تتزوج فتعنس البنت بسبب أختها الكبرى.⁽³⁾ دون أن ننسى ما يسمى في المجتمع الجزائري ظاهرة "التسمية" و هي تسمية بنت العم أو الخال لابن عمها أو خالها... إلخ.

ومن العادات البالية في المجتمعات العربية العضل و هو منع الفتاة عن التزويج بمن يخطبها و ترغب فيه، وهو حرام و قد نهى الله تعالى عنه.⁽¹⁾ لقد راعت الشريعة الإسلامية ظروف المرأة و احترمت رغباتها و قدرت إرادتها، فحرمت على الولي أن يؤخر زواجها إذ و انتها الفرصة و حانة لها الظروف الملائمة بان يخطبها من تحب أن تقترن به و من ترغب في أن تعيش معه، فحرمانها من النكاح شر ينبغي التحرز منه، ذلك لأنها ذات غريزة جنسية لا بد لها من منفذ تنفذه، و الكبت يؤثر على صحتها و يسيء إلى عاطفتها و يضر عقلها و أعصابها، و لا ينجي من هذه الأخطار و الأضرار إلا أن نسمح لها بالزواج.⁽²⁾

2- العلاقات الحرة و الغير شرعية:

إن اتجاه الرأي العام نحو الاستقلالية الذاتية و التحرر و المساواة بين الجنسين مكن من إتاحة العلاقات العاطفية و الرومانسية بين الجنسين، و قد انجرت تدريجيا عن هذه العلاقات المعاشرة الجنسية الحرة في غير إطارها الشرعي ، و أمام انتشار هذا النمط من العلاقات الحرة تراجعت رغبة العديد من الأفراد في الزواج و ضعف الإقبال عليه بحجة صعوبة إيجاد فتاة شريفة و عفيفة، فضلا على أن تلبية الرغبة أصبحت متاحة أمام حدة

1- شمس الدين، تأسيس العوانس ، زهرة العربي العدد48، من 7 إلى 14 جوان 2005.

2- محمد مهدي الاستنبولي، تحفة العروس و الزواج السعيد، الرياض: المطبعة الشرعية ، 2006، ص71.

3- نفس المرجع، ص ص، 71- 72.

4- عادل أبو زيد، تأخر سن الزواج -مقاربة سوسولوجية المجتمع التونسي نموذجا- كتابات معاصرة"مجلة الابداع و العلوم الانسانية"العدد62،المجلد16،جويلية،لبنان،2007،ص136.

الغزو الثقافي و الأنماط الثقافية و الفنية المائعة ، المرد ترويجها في مقابل ضعف الوازع الديني و صعوبة التصدي لها من قبل الثقافات المحلية (3)

لقد أصبح لشباب القدرة على تصريف علاقته الجنسية خارج مؤسسة الزواج، بدون أي إلزامية أو مسؤولية فشعر بعدم الحاجة الملحة للزواج، و بالتالي آخر من زواجه قدر المستطاع و قد ساعده في ذلك تكاليف الزواج الباهظة التي تنقل كاهله إن أراد الزواج، وقد يتسبب الفساد الخلقي لبعض الشباب ومعاشرتهم لكثرة النساء في الاعتقاد بفجور اللواتي لم يعاشرهن من النساء، وبالتالي يعمم ذلك على النساء ويعزف عن الزواج، وقد يسبب أيضا فساد الفتاة في عنوستها وفي عنوسة غيرها من الفتيات جنسها، وبخاصة صديقاتها لكونها شبيهة عليهن. (1)

3- الأسباب الاقتصادية:

إن العامل الاقتصادي يمكن أن يحتم على الشباب تأخير الزواج لعدة سنوات حيث أن ظاهرة ارتفاع التكاليف آخذة في الانتشار خلال السنوات الأخيرة و ربما يعود ذلك إلى ما رافق عملية التحديث من عناصر الحياة الحديثة مع الأخذ بنماذج الحياة في المجتمعات الغربية و تبعا لتقدم وسائل الاتصال و التكنولوجيا الحديثة و ازدياد حالة التقليد، أصبح البعض يشترط قيام حفلات الزواج في الفنادق على أنغام الفرق الموسيقية الراقصة ووجبات الطعام الفاخرة هذا و سواء عقد العملية و زاد من تكاليفها و بالتالي رفع من متوسط الزواج⁽²⁾ و يعد المهر من بين التكاليف فالمهر هو حق أوجب الله للمرأة كرامة وإعزازا لها كما يعتبر ركنا من أركان الزواج و يعد من العوامل المؤدية إلى تأخر سن الزواج حيث لا يتصور أي شاب و هو في مقتبل العمر من أين يأتي بشقة ثم يقوم بتأثيرها و المهر المطلوب منه و هو يبحث عن عمل ، فغلاء المهور تعد مشكلة قائمة في المجتمع ويعاني منها قطاع كبير من الشباب⁽³⁾

و بهذا يعتبر المهر من المشكلات التي تؤرق الشباب المقبل على الزواج فهناك من الأسر من يببالغون في تحديد مهور بناتهم و يتنافسون في ذلك من أجل التفاخر

1- عبد المنعم عثمان عبد الله ، العنوسة أسبابها، وآثارها و علاجها، القاهرة: دار لأفاق العربية، ط1، 2005. ص227.

2- عادل أبو زيد، مرجع سابق، ص136.

3- عبد الرب نواب الدين، مرجع سابق، ص174.

والتباهي" و بهذا فالمغالاة و عدم التيسير يفسد مقصدا من مقاصد الزواج خاصة في عصر المادة و صعوبة المعيشة و هنا يحمل الشاب مشقة تكاليف الزواج و يصبح الزواج بالنسبة له مشروعا يتطلب ميزانية خاصة و حتى قروضا يستطيع من خلال ذلك تقديم مهر مرتفع و معتبر و توفير ما يتطلبه الزواج من شروط مادية في لحظة ما حيث أن هذا يتطلب منه ادخارا و توفيراً أطول لسنين عديدة و هذا ما يجعله يتأخر في سن زواجه⁽¹⁾

كل هذه المتطلبات أدت بالشباب إلى العزوف عن الزواج أو تأجيله إلى سن متأخرة حتى يتمكن من جمع المبلغ الكافي لتغطية كل التكاليف العرس و خاصة أن الشاب المتخرج حديثاً يحتاج إلى سنوات عديدة حتى يحصل على الوظيفة و يؤمن المسكن ويجهزه و يوفر مبلغ المهر و هذا ما ساهم في تأخر سن الزواج،ولهذا أشار الدكتور السباعي رحمه الله إلى كراهة المغالاة في المهور والنتائج التي تتولد عنها"ومع هذا فمن المسلم به كراهة المغالاة في المهور لما ينشأ عن ذلك من إخطار اجتماعية تحول دون انتشار الزواج⁽²⁾ إضافة إلى ارتفاع تكاليف الزواج و المبالغة في إقامة الاحتفالات و الولائم و شراء الحلي و المجوهرات و تكبد الكثير من الأعباء و التكاليف و الالتزامات من أجل المفاخرة و الظهور بمظهر مشرفاً امام الآخرين.

ولعله من الأسباب التي تكهل الشباب البطالة فمن خلال نتائج ميدانية تبين لنا أن الظروف المعيشية التي يعيشها الشاب الجزائري هي التي ساهمت في انتشار فبطالة الشاب و صعوبة الحصول على مسكن و ارتفاع تكاليف الزواج في ظل غلاء المعيشة شكلت اهم العوامل السسيو اقتصادية التي تقف أمام اقبال الشاب على الزواج خاصة و أن أسلوب الحياة قد تغير كثيرا مقارنة بالسنوات السابقة بحيث أصبح له مقتضياته و مستلزماته وعدم توفرها فد ينعكس بالسلب على حياة الشاب⁽³⁾وتحقيق ذلك قد يتطلب من الشاب سنوات عديدة من عمره بدأ بالتخرج من الجامعة ثم أداء الخدمة الوطنية، ثم البحث عن عمل مستقر يضمن له أجرا مناسباً لتحقيق أهدافه وطموحاته ووصولاً إلى البحث عن السكن

¹ - مروان مهراوي، تأخر سن الزواج و علاقته بانخفاض معدلات الخصوبة في الوسط الحضري، مذكرة ماجستير

غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص 112.

² - دندل جبر، مرجع سابق، ص 119.

³ - فوزي بن دريدي، الشباب و العنوسة في الوطن العربي، مجلة الشباب و المشكلات الاجتماعية، العدد

الأول، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 2013، ص 138.

المستقل (شراؤه، بناؤه أو كرائه) ليصل بذلك إلى الثلاثينات من عمره بدون زواج، وعندما يتهيا الشاب ماديا للزواج فإنه في أغلب الأحيان لا يتجه في اختيار لشريكة حياته نحو من تماثله في السن بل الأصغر منه، لتقل بذلك حظوظ مماثلته في السن ويتسبب في عنوسة البعض منهن⁽¹⁾ إن هذه العوامل و غيرها من الدوافع المؤدية إلى تأخر سن الزواج.

4- الطموح العلمي للمرأة

لقد شهدت مكانة المرأة الجزائرية تغيرات هامة من حيث المكانة والدور حيث أصبحت تسعى إلى اثبات ذاتها في المجتمع من خلال التعليم والعمل أولا ثم الزواج، وارتفاع مستواها التعليمي واستقلالها المادي غير من نظرتها نحو بعض السلوكات الاجتماعية وفي مقدمتها الزواج، بحيث تراجع هذا الأخير في سلم أولوياتها لحساب الدراسة والعمل، و هذا ما أدى إلى تأخر سن زواجها وتسبب الطموح العلمي المتزايد لها في عنوستها وإقبال المرأة على التعليم والعمل لقي تشجيعا من طرف الأسرة وخاصة الأم التي أصبحت ترى ضرورة مواصلة البنت تعليمها الجامعي لتتحصل بذلك على السلاح الذي يحمها من تقلبات الحياة⁽²⁾ حيث يعد العامل الدراسي أو الطموح العلمي من الأسباب المؤدية إلى تأخر سن الزواج بسبب ما توليه المجتمعات للتعليم، و لاسيما في المجتمعات العربية و خصوصا المجتمع الجزائري الذي أصبح بمختلف فئاته يولي اهتماما واضحا للتعليم بجميع مراحلها و الذي يتطلب فترات زمنية طويلة لاستكمالها و خصوصا بالنسبة للمرأة التي تطلب من الأمر أكمل مشوارها الدراسي لما بعد التدرج بحيث تؤجل الفتاة ذات الطموح العلمي أو ترفض الزواج حتى تتحصل على الشهادات العليا في الدراسة،و بذلك فإن المرأة "استطاعت أن تتحصل على فرص عمل لأكثر من ذي قبل وهذا بدوره حقق لها استقلالا شخصيا و اقتصاديا وإزاء هذه الأحداث الاجتماعية و التربوية و الاقتصادية لم يعد الزواج محققا لضمان اقتصادي لها⁽³⁾ لذا لم يعد من الغريب أن نجد فتيات تجاوزن سن الثلاثين بدون زواج عن رغبة منهن و بدون إكراه فخوف المرأة رغبتها في تحقيق

¹- بدون كاتب، أخبار اليوم "تحقق في خلفيات تأخر الزواج بالجزائر، عن الشبكة المعلوماتية:

<http://www.akhbarelyoum.dz> يوم 2016/6/9 سا 2:42.

²- فوزي بن دريدي، مرجع سابق، ص 138.

³- معن خليل عمر، علم الاجتماع الأسرة، عمان: دار الشروق ، 2000. ص 253.

أحلامه⁽²⁾ وخصوصا في ظل غياب تجارب زواج لجمع بين الزواج و الطموحات المتزايدة للمرأة، وهذا ما يؤدي إلى تأخر سن زواجها، فالرجل المشرقي لا يفضل تلك الفتاة التي تناقشه و تحاوره، بل يفضل المرأة الفاتنة الدلوعة المطيعة الضعيفة التي تبحث عن حماية لرجل و رجولته فتغذي فيه نوازع السيطرة و النفوذ، والرجل الذي يريد أن يبني عشه على أساس السيطرة لا على ساس المودة و الرحمة يعرض عن الجامعية لأنها في نظره هي أيضا تبحث عن السيطرة⁽¹⁾ وبالنسبة للمرأة الجزائرية أدى التحاقها بالتعليم وخروجها إلى ميدان العمل إلى تغير هام في دورها ومكانتها الاجتماعية فارتفعت درجة الوعي عندها وتمكنت نوعا ما من الحصول على الاستقلال المادي بفضل تعليمها، كما أصبحت في كثير من الأحيان تتلقى الدعم والتشجيع من طرف عائلتها من أجل الوصول إلى المناصب العليا والمراكز المرموقة في المجتمع، كما أصبحت قادرة على اتخاذ القرارات الحاسمة في حياتها، كل هذه العوامل كانت لها تأثير على مفهوم الزواج عندها، حيث أصبح هذا الأخير يتطلب منها الكثير من التفكير وفي مختلف جوانبه وأصبحت تفضل تأجيل الزواج والتفرغ للدراسة الجامعية وأحيانا الدراسات العالي كالمجستير والدكتوراه وهذا ما يؤخر من سن زواجها. ومن حيث اختيار القرين، أصبحت الفتاة تدلي برأيها في كل شاب يتقدم لخطبتها، كما أصبحت لها مقاييس يتم من خلالها قبوله أو رفضه ومن أهم تلك المقاييس المستوى التعليمي، الأخلاق، الجمال، العاطفة المتبادلة وغيرها من المقاييس التي تختلف من فتاة لأخرى باختلاف تفكيرها ومفهومها للحياة الزوجية كما أن خروجها من البيت ومزاومتها لمختلف النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فتح لها مجالات واسعة في التعرف على بعض الشبان وهذا ما أتاح لها فرصة انتقاء الشريك الملائم لها و أصبحت المرأة وخاصة المتعلمة والعاملة تتخوف من أن يحطم الزواج طموحاتها المستقبلية وكذلك من عقدة الزوج التسلطية، فأصبحت تؤجل الزواج إلى حين تحقيق طموحاتها.

5- الغلو في مواصفات الشريك

من الأسباب المؤدية الى تأخر سن الزواج مبالغة الفتى او الفتاة في مواصفات الشريك الذي تتمناه و تنتظره حتى يتأخر في الزواج حيث أصبح كل من الشاب أو الشابة

¹ - سناء الخولي، التغير الاجتماعي و التحديث، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1993 ص 208.

² - عبد حكيم أسابع، العنوسة تهدد الأسرة العربية الأسباب الآثار الحلول، الجزائر: دار الهدى، 2006، 108.

يدققون و يلحون على ماصفات معينة مثل الطول و الشكل و اللون و العمر و المستوى التعليم و المستوى المادي و الاجتماعي...و النتيجة أن كثيرا من الشباب و الشابات بقوا دون زواج "و لقد أجمع علماء الاجتماع على ان القنوات الفضائية تتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية باعتبار أن انتشارها بهذه الكيفية و تهافت الشباب على متابعتها كان نقمة عليهم.(1)

6- التأخر الاختياري

تأخر سن الزواج لا يكون دائما اجباريا أو بوجود أسباب معينة فهناك التأخر الاختياري و الذي يتم بمحض الارادة و ربما قد يكون ذلك لأسباب منها عدم الرغبة في تحمل مسؤولية الاسرة و الأطفال و قد يكون لأسباب نفسية كتجربة تعرض لها احد أفراد الأسرة او معاشة تجارب زواج فاشلة و قد يزيد الامر سوءا عندما يسمع الشباب والشابات عن مشاكل يعاني منها المتزوجون و المتزوجات.(2)

فهناك الكثير من الشباب تراودهم أفكار مثل الخوف من الفشل في الزواج ويتهربون من المسؤولية و يركنون الى حياة العزوبية و تخوفهم هذا يعود الى عدم الاستقرار النفسي و الاجتماعي و قلة الثقة و ضعف الشخصية "فهي تلعب دورا بارزا و حساسا لأنها تحدد مدى نجاح و توفيق الزوجين في حياتهما باعتبارهما مصدرا للحب في تأسيس رابطة زوجية متينة فان انعدام وجودها دون ريب يؤدي الى اعتلال و فشل هذه الرابطة(3)و يؤكد أحمد عكاشة أستاذ الطب النفسي أنه من واقع معاشة الكثير من الحالات لشباب تخطوا العقدين الثالث و الرابع من العمر دون الاقدام على الزواج فان الملاحظة المشتركة هي **التأخر الاختياري** لهم عن الزواج رغم القدرة المادية المعقولة لنسبة كبيرة منهم و السبب من وجهة نظر نفسية يعود الى التغيرات الاجتماعية العميقة التي حدثت في القيم و الاعراف السائدة في المجتمع في السنوات الاخيرة مثل اللامبالاة و عدم الرغبة في تحمل المسؤولية

¹ - مروان مهداوي، مرجع سابق، ص135.

² - مروان مهداوي، المرجع نفسه، ص136.

³ - عبد الرحمان الوافي، سيكولوجية الزواج، الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 1996، ص50.

والإحباط العام و فقدان الشعور بالأمن و الثقة بالنسبة للمستقبل و هذه العوامل تأتي قبل العامل الاقتصادي.⁽¹⁾

سابعاً: الآثار الناجمة عن تأخر سن الزواج على الفرد و المجتمع:

إن انعكاسات تأخر سن الزواج السلبية ليست مقتصرة على طرف دون آخر بل تمتد لتشمل الرجل والمرأة والأسرة والمجتمع على حد سواء بحيث تؤدي إلى حدوث خلل في تركيبته من ناحية وإصابته بالشيخوخة من ناحية أخرى ناهيك عن انتشار الأمراض النفسية وارتفاع معدلات الجنون -عند البعض- بسبب البطالة وصعوبة الزواج والمستقبل المجهول.. الخ.

كما أنها قد تدفع ببعض الفئات إلى اللجوء في عالم الدجل والخرافات. فضلاً عن حدوث بعض الانحرافات الحادة كجنوح البعض إلى الهروب من البيوت وإشباع غرائزه بطرق غير مشروعته ومن ثم ارتفاع معدلات الجريمة كجرائم الإجهاض وظهور شريحة الأمهات العازبات، إضافة إلى انتشار الزواج السري بشتى صورته وأشكاله، والاستتار وراء عقد زواج عرفي لم تكتمل أركانه، وظهور صور من الممارسات غير المشروعة مع ادعاء أنها زواج. مع مراعاة أن كل ذلك يؤدي إلى اختلال النظام الاجتماعي وفقدان الطاقات البناءة التي أودعها الله في عباده ذكورا وإناثا، ومن ثم تهديد الأمن المجتمعي. "ذلك أن تأخر سن الزواج ظاهرة تؤدي إلى حرمان الشخص من ممارسة حق من حقوقه الشرعية الطبيعية مثل: إشباع غريزة الارتباط وحق إنشاء أسرة، وحق الحصول على شريكه في الحياة مع الأخذ في الاعتبار أنه بغير تيسير الحصول على هذه الحقوق لا يمكن للحياة أن تستمر بصورة طبيعيته ومن ثم يتهدد بقاء النوع الإنساني على الأرض"⁽²⁾ و سوف نعرض في السطور التالية آثار هذه المشكلة وانعكاساتها بشيء من التفصيل:

¹- بدون كاتب، عوامل اقتصادية و اخلاقية و نفسية و اجتماعية وراء انتشار ظاهرة العزوبية في مصر، عن الشبكة المعلوماتية: <http://www.addustour.com> / يوم 2016/6/12 الساعة 2:24.

²- أحمد علي سليمان، مشكلة العنوسة و انعكاساتها على مجتمعاتنا الإسلامية، ندوة التحديات التي تواجه الأسرة المسلمة، 2010، القاهرة، عن الشبكة المعلوماتية <http://WWW.ahmedalisoliman.com> تاريخ الإطلاع: 2010/7/15، الساعة 15:30.

1- الآثار الفسيولوجية:

يلعب تأخر الزواج دورا هاما في تقليص فرص الإنجاب و الحمل لدى المرأة"فحسب المسح الوطني الخاص بالخصوبة كان لظاهرة تأخر سن الزواج القسط الأكبر في تراجع مستوى الخصوبة، مقارنة بآثار كل من الرضاعة الطبيعية و استعمال موانع الحمل ثم تراجعت الى الرتبة الثانية ضمن عوامل المؤثرة سلبا على الخصوبة كما يعتبر تأخر سن الزواج عند النساء مؤشر للتقدم حيث يؤدي الى تقليص محسوس في الحمل المبكر قبل 20 سنة الذي يشكل خطرا كبيرا على صحة الأم و الطفل.⁽¹⁾ و لعل الامر كله سوف يؤدي الى قلة النسل و بالتالي فان مقصد الزواج لن يتحقق و هو تزويد المجتمع بأفراد جدد " ان حفظ النوع الانساني على أكمل وجه لا يتحقق إلا بالزواج، و النسل في حد ذاته هدف جليل من أهداف الزواج و لا يخفى على أحد أن كثرة النساء المتزوجات في المجتمع يعني كثرة النسل، و أن كثرة العوانس يعني كذلك قلة النسل و اضمحلاله⁽²⁾

2- الآثار الجسمية:

- **الذبول:** فيكون الجسم ذابلا ضاويا بينما نجد المتزوجات يكن على درجة كبيرة من الحيوية و طيب النفس
- **شحوب الوجه و اللون:** فنجد بادية الشحوب، و ترى اللون شاحبا و الجلد خشنا.
- **تحدد الوجه:** و ترى وجوه المتأخرين عن الزواج متخددة فالعانس بنت الثلاثين تكون صورة وجهها مماثلة لامرأة متزوجة في الأربعين أو الخامسة من العمر، و يكون هذا بسبب الحزن على ما مضى و الخوف مما سيأتي، مما سبب لهن سهرا نتج عنه هذا التحدد وشيب الرأس⁽³⁾.

1- مروان مهداوي، مرجع سابق،ص112.

2- عبد الحكيم أسابع،العنوسة تهدد الأسرة العربية-الاسباب و الآثار و الحلول-الجزائر:دار الهدى عين مليلة،2005،ص124.

3-وزارة التعليم العالي، جامعة الملك سعود، بحث حول تأخر سن الزواج، كلية الآداب،قسم الدراسات الاجتماعية، ص25،ص28، عن الشبكة المعلوماتية faculty.ksu.edu.sa تاريخ الإطلاع جانفي 2013،الساعة10:00.

و من المعلوم أنه كلما نمت الذات الإنسانية نمت معها، الغرائز و الميول، و كلما نمت الغرائز و الميول كثرت الحاجة إلى إشباعها⁽¹⁾ ، فالجنس طاقة حيوية في كيان الإنسان خلقه الله ليعم لو رتب له و هياً له من المشاعر و الأفكار في داخل النفس ما يوائم و يواكب الطاقة الجسدية ليسيرا معاً متوازيين متساندين، متلاقين كما يحدث في كل المسائل الحيوية الأخرى ثم رتب له من التنظيمات و التوجيهات و التشريعات ما يحقق أهدافه في أسلم و أنظف وضع⁽²⁾، و لذلك فإن "الحرمان الكلي أو الجزئي من الاتصال الجنسي يترك آثاره في جسمه أيضاً، فالإتصال الجنسي ليس إرضاء للغريزة فحسب بل هو نداء استيقاظ للجهاز العصبي في الجسم تثير ردود فعله النشاط في جميع أعماله ، والمرأة التي تحرم طيلة حياتها من أقوى دافع في الجسم لا بد أن يخلف هذا الحرمان شيئاً من الطابع الخاص و الإرضاء الذاتي للغريزة (الاستمناء) يساعد في تسكين الغريزة، و لكنه لا يمكن أن يكون بديلاً عن الإتصال الجنسي⁽³⁾.

2- الآثار الصحية:

- الأمراض الجنسية: والتي غالباً ما تنتج عن الكبت والعادات الجنسية غير السليمة واختلال وظائف الغدد؛ فالتوتر الدائم يؤدي إلى إضعاف النشاط الحيوي والذهني للجسم، وبالتالي إضعاف المستوى الصحي بشكل عام، وما يصحب ذلك من توتر عصبي يتولد عنه أمراض ضغط الدم، والقلولون، وقرحة المعدة، والمزاج العصبي الثائر، ومن ثم إدمان المنبهات والمسكنات وغيرها⁽⁴⁾.

- تنخفض قدرة المرأة بعد سن الثلاثين على الحمل.

- تزداد احتمالات الإجهاض.

- الحمل في سن الأربعين يحتاج إلى رعاية مكثفة لصحة الحامل لأن هناك أمراض قد تصادف الحامل في مثل هذا العمر مثل إرتفاع ضغط الدم و السكري⁽⁵⁾.

3- الآثار الاجتماعية:

-
- ¹- إبراهيم محمد الجمل، مشكلات في طريق المرأة المسلمة، بيروت: دار الكتاب العربي، 1989، ص16.
- ²- محمد قطب، منهج التربية الإسلامية، ط15، الإسكندرية: دار الشروق للطباعة و النشر التوزيع، 2000، ص89.
- ³- عبد المنعم عثمان عبد الله، مرجع سابق، ص212.
- ⁴- أحمد علي سليمان، موقع سابق، ص27.
- ⁵- جامعة الملك سعود ، موقع سابق، ص25.

- **الانحلال الخلقي:** فالمتأخر عن الزواج و في ظل غياب الوازع الديني، و الرغبة الملحة في إشباع حاجاته الجنسية، و خاصة أن الغريزة الجنسية من أقوى الغرائز لدى الإنسان التي قد تلح على إشباعها فإن لم تجد السبيل المشروع لإشباعها قد تدفعه إلى إقامة علاقات جنسية غير مشروعة و تزداد هذه الرغبة في هذا العصر عصر الإغراء و الإغواء و انتشار الفتن التي تغري بالحرام و تقويه و خاصة أن المفسدين و المخربين في عرض العورات يزدادون يوماً بعد يوم، و هكذا لا تدري كثير من العوانس إلا و قد اشتدت أسباب و دواعي وقوعهن في الإثم و الخطيئة⁽¹⁾.

التسرع في الزواج: وذلك للخلاص من الواقع المؤلم، بغض النظر عن التكافؤ بين الطرفين من عدمه؛ بل قد تقبل بعض الفتيات زواجا منقوص الحقوق، مثل: (زواج المسيار). كما تؤدي هذه المشكلة -بسبب فقدان الأمل في الزواج الشرعي المعلن- إلى اللجوء إلى الزواج السري والعرفي وغيره، ومن ثم تنعكس آثاره على المجتمع ككل في صورة نزاعات بين أطرافه، بسبب الآثار التي خلفتها هذه الصور من الزواج، وقد تصل إلى القتل وسفك الدماء...

قلة النسل: فالإنجاب مطلب شرعي، ومقصد أساس من مقاصد الزواج، والعنوسة في الأعم الأغلب تنفي هذا المطلب؛ لأن العانس غالباً ما تكون قد دخلت أو اقتربت من مرحلة اليأس، ومن ثم قد لا تتجب، أو تقل عندها فرصة الإنجاب إلى حد كبير إذا تزوجت.

- **ضعف الروابط الاجتماعية:** المجتمع الإسلامي قوامه الأسرة من جهة البنية الاجتماعية و الزواج هو السبيل الأقوم لإيجاد الأسرة التي هي قوام المجتمع فبتكون الأسر و صلاحها و ترابطها تقوى المجتمعات و تصلح و تترايط و بتلاشيها و تفككها تنفك المجتمعات وتتهار وارتفاع نسب تأخر الزواج في المجتمع يصلح أن يكون مؤشر حقيقي و دقيق على ضعف المجتمع أو قوته⁽²⁾.

4- الآثار النفسية :

يعاني المتأخر عن الزواج سواء رجلاً أو امرأة من مجموعة من الأمراض النفسية، و من بينها الشعور بالوحدة، فهو لا يجد ذلك الشريك الذي يقف معه في لحظات الفرح

¹- عبد الحكيم أسابيع، مرجع سابق، ص126.

²- جامعة الملك سعود، موقع سابق، ص25.

والحزن مما قد يؤدي به إلى الاكتئاب و الانعزال عن الآخرين و إلى خواء روحي و قلق نفسي و اضطراب فكري و تذبذب عاطفي يترك آثاره الوخيمة في حياته⁽¹⁾، حيث يقول د- فلاح العتيبي تتمثل آثار التأخر في الزواج في: "فقد الثقة بالنفس، حيث تبدأ الفتاة بطرح استفسارات على نفسها عن أسباب تأخرها في الزواج، وهل هي راجعة إلى شكلها أم إلى حظها العاثر، وبالتالي إحساسها باهتزاز الذات الذي ينعكس على شخصيتها، ومن ثم النظرة السوداوية للحياة، والميل للعزلة والانطواء والنفور من المجتمع.. وفي كثير من الأحيان تؤدي مشكلة تأخر سن الزواج إلى الشعور بالارتباك وعدم الراحة في التعامل مع الآخرين، خاصة في المناسبات الاجتماعية. كما تصاب بالقلق النفسي كلما زاد عمرها دون زواج وتبدأ في الشعور بالقلق والخوف من المجهول وما يأتي به الغد.. وتتقاذفها أسئلة لا تجد الإجابة عنها، حيث إن كثيراً من الفتيات اللاتي لم يحالفهن الحظ في الزواج يعانين من الاكتئاب، إذ بعد مرحلة القلق تبدأ مرحلة الاكتئاب والاستسلام للواقع ويسيطر عليها إحساس بأنه ليس هناك أمل في المستقبل ولن يساعدها أحد.. كما تؤدي إلى الانفعال الزائد وعدم القدرة على التحمل والغضب الدائم والدخول في جدال ونقاش ومشاجرات حادة مع أفراد الأسرة بسبب شعور الفتاة بأنهم السبب في تأخرها عن الزواج، وبالتالي تميل للعناد وعدم الاكتراث بالآخرين.

تشعر العانس بالإضطراب و القلق و التخوف من المستقبل و عدم الاستقرار أو راحة البال ففي المجتمعات العربية تحديدا يعد الزواج سترا للفتاة و حفظا لكرامة أسرتها ومن ثم فإن تقدمها في السن دون زواج قد يثير العديد من الأقاويل التي تشعرها بالدونية أو أنها أقل من غيرها إضافة إلى الحزن و الاكتئاب، الشك و سوء الظن و التأويل إضافة إلى نشوء أمراض الحسد و البغض.

أهم الحاجات النفسية التي يحرم منها العوانس و العزاب:

- 1- الحاجة إلى ترفيه النفس بالحلال.
- 2- الحاجة إلى إعفاف النفس بالأمن و الاطمئنان والود.
- 3- الحاجة إلى إشباع غريزة الأمومة والأبوة⁽²⁾.

¹- أحمد علي سليمان، موقع سابق.ص27.

²- جامعة الملك سعود، موقع سابق، ص28.

4- الآثار الأخلاقية: يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- الانحلال الأخلاقي و الانحراف السلوكي كفاحشة الزنا و الشذوذ الجنسي.

2- الزواج العرفي: زواج "الفاحة" .

حيث بدأ يعود بقوة إلى المجتمع الجزائري، دون أن يكلف الرجل غير الإسهاد والإعلان، و يستوفي أركان الزواج طبقاً لتعاليم الدين الإسلامي، هذا الزواج كان مقبولاً في زمن الأعراف، فلماذا انتشر اليوم في زمن كل شيء فيه بأوراق ثبوتية؟ و رغم كثرة المحاذير التي تطلقها المنظمات الحقوقية و الاجتماعية، تقبل كثيرات على الزواج العرفي بسبب انتشار ظاهرة العنوسة في المجتمع و أزمة السكن، و أشار إلى أن أغلب تلك القضايا تخص الأزواج الذين سبق لهم الزواج من قبل، ثم تزوجوا مرة ثانية، و تعذر عليهم تسجيل زواجهم الثاني في الحالة المدنية، و بالتالي تعذر عليهم التقدم أمام المصالح الرسمية للتصريح بولاداتهم، و قال إن العديد من الأزواج يلجئون إلى الأئمة لإبرام القران الشرعي مستعينين بشهود مزيفين، في حين لا تزال العائلات الجزائرية تبرم العقد الشرعي بقرأة الفاتحة و تؤجل العقد المدني لمدة عدة أشهر، و أحياناً سنة، و ذلك حسب موعد الزفاف، حتى لا تقع فتياتها في سمة "مطلقة" إذا ما فشلت العلاقة قبل الدخول، و يتفاقم الزواج العرفي لأسباب أخرى غير تشديد قانون الارتباط بأكثر من زوجة، على رأسها ارتفاع المهور و ارتفاع تكاليف الزواج، و كذلك العوامل الاجتماعية و تغير معطيات الحياة الراهنة، و الضغط المعيشي.

هذه العوامل المتداخلة دفعت المقبلين على الزواج إلى الارتباط عرفياً تبعاً لما ينطوي عليه الأمر من "بساطة" ، كما حذر من الاستعمال المشبوه من طرف البعض للزواج العرفي في قضاء أغراض غير شريفة، حيث أنّ بعضاً من الشباب اهتموا إلى هذه الطريقة من أجل ممارسة الجنس، و في كثير من الأحيان ينتج عن هذه العلاقات حالات حمل غير شرعي، و ما ينجم عنها من وقوع النساء المعنيات ضحايا ضياع حقوقهنّ في قران لا تترتب عنه أي التزامات قانونية.⁽¹⁾

¹ - مليكه حرث، الزواج العرفي يتفشى في الجزائر، عن الشبكة المعلوماتية: <http://www.djawairess.com> - تاريخ الإطلاع: 15-06-2012، الساعة 12:30.

خلاصة

على الرغم من قداسة الزواج لما يحمله من فوائد صحية، أخلاقية و إجتماعية.... إلخ، إلا تفشي ظاهرة تأخر سن الزواج عند الرجال و العنوسة عند النساء بشكل عام في الآونة الأخيرة في المجتمع الجزائري قد فاقت الحدود المتعارف عليها، و أصبح متوسط الزواج يتزايد نتيجة للتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية و السياسية، و حتى القيمة منها التي شهدها المجتمع الجزائري و لعل هذا ما سنحاول تفصيله في الفصل الموالي عن التغيرات المجتمعية و إنعكاسها على تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري.

الفصل الخامس
التغيرات المجتمعية و انعكاسها على تغير
سن الزواج في المجتمع الجزائري

تمهيد

يعد موضوع التغيير الاجتماعي من الاهتمامات الرئيسية لعلماء الاجتماع، فهو ميزة أساسية تتميز بها نشاطات ووقائع الحياة الاجتماعية بل يعد التغيير ضرورة حياتية و فطرية للمجتمعات الإنسانية فهو سبيل بقائها ونموها، فيه يتهيأ لها التكيف مع واقعها، و يتحقق لها التوازن و الاستقرار في أبنيتها وأنشطتها، و لما كانت مؤسستي الأسرة و الزواج أقدم المؤسسات و الأعرق و الأبقى من بين جملة المؤسسات التي يقوم عليها المجتمع البشري و المحور الرئيسي للحياة الانسانية و الاجتماعية إلا أنهما قد تعرضتا لموجات التغيير المستمر من ناحية التكوين، و التوجهات و الحجم و تعدد أشكال العلاقات و التفاعلات والارتباطات فيهما و لاسيما داخل المجتمع الجزائري الذي شهد تغيرات عديدة و على جميع الأصعدة الاجتماعية و الثقافية و القيمية.. الخ، كل هذه العوامل و غيرها ساهمت في تغيير النظرة إلى نظام الزواج و بالتالي انعكست بدورها على سن الزواج و هذا ما سنتعرض له بالتفصيل في هذا الفصل.

أولاً- نظريات التغيير الاجتماعي:

تحتل النظرية العلمية مكانة متميزة في أي بحث علمي سواء كان هذا البحث يدخل ضمن الدراسات العلمية أو الاجتماعية وتعرف النظرية على أنها "تسق فكري استنباطي متسق حول ظاهرة أو مجموعة من الظواهر المتجانسة يحوي إطار تصوريا ومفاهيم وقضايا نظرية توضح العلاقات بين الواقع وتنظيمها بطريقة دالة وذات معنى، كما أنها ذات بعد إمبريقي بمعنى اعتمادها على الواقع ومعطياته وذات توجيه تنبؤي يساعد على تفهم مستقبل الظاهرة ولو من خلال تعميمات احتمالية.⁽¹⁾

انطلاقاً من هذا التعريف فإن نظريات التغيير الاجتماعي في البدء ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتفسيرات تاريخية و فلسفية، و تكاد تجمع الكثير من الكتابات على أن علماء الاجتماع يفتقدون إلى نظرية شاملة و متكاملة عن التغيير الاجتماعي ، على هذا الأساس صنفت نظريات التغيير الاجتماعي إلى عدة نظريات على أساس اعتبارات مختلفة.

1-نظريات التغيير الاجتماعي وفق العوامل

1-1-النظريات الحتمية و التفسيرات الأحادية:

وهي تلك النظريات التي تركز في دراستها للتغيير الاجتماعي على عامل واحد، ولذلك فإن هذه النظريات توصف بأنها نظريات اختزالية، أي أنها تختزل كل العوامل في عامل واحد، ويكمن هذا المعنى في مفهوم الحتمية (Determinism) فهذا المفهوم يشتق من الكلمة اللاتينية (Determinant) ومعناها يحدد، ولذلك فإن الحتمية تفترض أن الأمور محددة سلفاً، وأن المهمة الملغاة على عاتق الباحث هي اكتشاف جملة الشروط المسبقة التي تعين حدوث ظاهرة من الظواهر، وعندما استخدمت الكلمة في الفكرة الاجتماعي، فإنها أصبحت تعني البحث عن السبب الوحيد، الأصل الكامن خلف حدوث كل الظواهر، أو الذي ترتبط به كل المتغيرات كمتغيرات تابعة بالضرورة.⁽²⁾

1-الحتمية الاقتصادية:

¹-صالح محمد علي أبو جادوا، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، الأردن: دار الصفاء للنشر والطباعة والتوزيع، 2002، ص43.

²- حمدى عبد الحميد أحمد مصطفى، النظريات المعاصرة والمفسرة للتغيير الاجتماعي والثقافي، عن الشبكة

المعلوماتية: <http://hamdisocio.blogspot.com> تاريخ الإطلاع 2012/12/26 الساعة 10:36

يتميز مفهوم الحتمية بأنه ذو طبيعة منهجية أساسا، و هو يعني أن يصل الباحث العناصر موضوع التحليل في نوع من التتابع المعتمد على بعضه البعض؛ وحينما تطبق الحتمية في إطار المجتمع و البناء و التفاعل الاجتماعي فإنها تعني أن ما ينبغي أن يحدث لابد أن يحدث، و تعني الحتمية بالنسبة لكارل ماركس أن ثمة عالما اجتماعيا يسير وفقا لقوانين محددة تتجه نحو غاية معينة، و أن كافة مظاهر التفاعل الاجتماعي ما هي إلا تجليات لقوانين أساسية تضبط جوهر الوجود و حركته⁽¹⁾، وتتطلق هذه النظرية من فكرة مؤداها أن الحياة الاقتصادية تشكل العامل الأول و الأساسي في تشكل المجتمعات ، و لقد كان لكارل ماركس السبق في تحديد هذا المفهوم ، إذ أوضح دور العوامل الاقتصادية في دفع حركة التغيير ، ويقصد بتلك العوامل الاقتصادية وسائل الإنتاج و الاستهلاك ، ذلك أن الوسائل الاقتصادية حين تتغير يحدث تغير في جميع الهيئات، و تماشيا مع هذا التصور فإن النظام الاجتماعي يمر بمراحل و صور أربعة أساسية بدائية، عبودية، إقطاع، رأسمالية، اشتراكية.⁽²⁾ و هذا ما يوضحه الجدول رقم(11).

ويعتبر العمل الاقتصادي ذو اثر كبير في إحداث التغيير الاجتماعي حيث يرى ماركس إن عملية الإنتاج الاجتماعي تجعل الأفراد يدخلون في علاقات محددة معينة من مراحل تطور القوى المادية للإنتاج وهي تحوي الكيان الاقتصادي للمجتمع وهي الأساس للبناء القانوني و السياسي و الذي يعرف بالبناء الفوقي أي بعبارة أخرى يعتبر ماركس الكيان الاقتصادي كقاعدة أساسية يقوم عليها القانون والسياسة وغيرهما من الظواهر الاجتماعية الأخرى.⁽³⁾

ولذلك فشكل الإنتاج في الحياة المادية هو الذي يقوي الطبيعة العامة للعمليات الروحية و الاجتماعية والسياسية في المجتمع كما تؤكد نظريته على أن أي تغير في الأساس الاقتصادي إلى تغير في الظواهر الاجتماعية الأخرى أي أن تغير وسائل الإنتاج يؤدي إلى في تغير الكيان الاجتماعي ويلعب الهيكل العامل الاقتصادي الرئيسي في المجتمع دورا بالغ الأهمية في تطلعات المجتمع وإمكانياته ومشكلاته النوعية فهناك بلاد

¹ - علي ليلة، محمد الجوهري، علياء شكري، التغيير الاجتماعي و الثقافي، عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر، 2010، ص 29.

² - فاديه عمر الجولاني، التغيير الاجتماعي - مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغيير، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993، ص 84.

³ - أحمد الخشاب، التغيير الاجتماعي، مصر: المكتبة الثقافية للطباعة و النشر، 1971، ص 7 .

ذات هيكل زراعي غالب حيث تمثل الزراعة نسبة هامة من نشاطها الاقتصادي وهناك بلاد يمثل الهيكل الصناعي الدور الغالب في نشاطها الاقتصادي بحيث أن البلاد الأخرى تمثل الثروة المعدنية - وعلى الأخص البترول والفحم والحديد أو غيرها من مصادر الطاقة - مكانا رئيسيا في اقتصادياتها وتؤثر عدالة التوزيع أو انعدام العدالة في العلاقات الاجتماعية و في سيطرة أو المنافسة أو الصراع بين فئات المجتمع وطبقاته وفي تدويب الطبقات الطبيعية أو في تعميق الهوة التي تفصل بين الطبقات .

الجدول رقم(11): يبين المراحل التي حددها ماركس لتغير المجتمعات عبر المراحل

التاريخية

النظام القبلي	النظام المشاعي	النظام الإقطاعي	انهيار النظام الإقطاعي	النظام الرأسمالي	الثورة البروليتارية	النظام الإشتراكي
1-القتل، الصيد، الزراعة	1-بداية الثروة الخاصة	1-الاستناد إلى الريف	1-عدم الكفاءة	1-العمل كسلعة أساسية	1-من أسبابها: الاغتراب	1-اختفاء الطبقات
2-تقسيم العمل كامتداد للعائلة	2-بداية تقسيم العمل من العبيد	3-سلطة النبلاء	3-انتشار التحضر	البناء:الملاك و العمال	2-تنظيم البروليتاريا	2-اختفاء الملكية الخاصة
3-البناء للعائلة			4-نمو النظام الرأسمالي	4-المادية الغير طبيعية		3-ظهور الفرد المنشأ اشتراكيا
			5-الحاجة إلى الصناعة	5-الاغتراب و العبودية		4-إعادة الوحدة بين الفرد و الطبيعة
				6-نحو إنتاج الوفرة		

المصدر: علي ليلة، وآخرون، مرجع سابق، ص30.

2-الحتمية البيولوجية:

تأسست على فرضية مؤداها أن الناس في العالم ينقسمون إلى أجناس، وجماعات متميزة بيولوجياً، وأن الأجناس تختلف في قدرتها على تطوير الحياة الاجتماعية وتنميتها، وأن نوعية الحياة لدى شعب من الشعوب هي مؤشر على قدراتها البيولوجية-

العرقية، وفي ضوء ذلك تتبلور الفروق بين الشعوب، كما تفسر التغيرات الاجتماعية التي تظهر لدى هذه الشعوب، سواء التغيرات السلبية أو الإيجابية التي تفسر بظهور أشكال من التفوق الكامن في شعب من الشعوب⁽¹⁾.

وتقوم الحتمية البيولوجية على فرضية سادت في مجتمعات قديمة، وهي تلك الخاصة بتفوق طبقات داخل المجتمع على طبقات أخرى، وارتباط هذا التفوق بالخصائص البيولوجية، وظهرت هذه الفكرة في الحضارة اليونانية التي ظهر فيها الاعتقاد بأن هناك أناساً ولـــــــدوا ليحكموا و آخرين كرعية ولقد لعب دي جوبيون دوراً في ترويج هذه الفكرة من خلال بحثه عن تفاوت السلالات البشرية الذي ربط فيه بين تفوق شعب على آخر أو انحطاطه، ومن المتغيرات البيولوجية التي يتم التركيز عليها:

1. أثر التفاوت الوراثي على التغير الاجتماعي.
2. أثر التفاوت بين الأفراد في الذكاء والإمكانات الجسمية والنفسية المختلفة (دور الزعامة الكاريزمية).
3. أثر البيئة الصحية العامة على تطور الشعب ونموه الاقتصادي والاجتماعي.
4. أثر الانتخاب الطبيعي والاصطناعي على الأشكال المختلفة لهرم السكان⁽²⁾

3- الحتمية التكنولوجية:

لقد اعتبر اجبرن التكنولوجيا في نظريته كأحد العوامل الأساسية في عملية التغير الاجتماعي، و من أنصار المدرسة التكنولوجية عالم الإثنوغرافيا الفرنسي لورد أجور هان، و جيمس بواشي، و هوارد سكوت، و لويس مفروود، في كتابه **التكنيك و الحضارة** الذي نشر عام 1930 و أكد فيه على أهمية الآلات و فض تفوقها في عملية التغير الاجتماعي⁽³⁾، لقد أتقن اجبرن الفكرة وصاغها في نسق نظري محدد بتأكيديه على أنه مع كثرة الاختراعات يحدث تراكم في الثقافة المادية بالقدر الذي لا تسايهه سرعة التغير في الجانب اللامادي من الثقافة بحيث تسير غير متلائمة مع ظروف التغير الجديد و من ثم

¹ -حمدي عبد الحميد أحمد مصطفى، موقع سابق.

² - دلال ملحق استنبئية، **التغير الاجتماعي و الثقافي**، عمان: ط2، دار وائل للطباعة و النشر، 2008، ص 12.

³ - فاديه عمر الجولاني، مرجع سابق، ص 85.

يبدأ تخلف السنن الاجتماعية بعد التغيير الحادث في الجوانب المادية و بذلك يكون التخلف تبني الثقافة المستحدثة عن الأحوال المدنية الجديدة عاملا فعالا في دفع عملية التغيير.⁽¹⁾

4- الحتمية الأيديولوجية

تعتبر الإيديولوجية قوة فكرية تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية الواقعية وفقا لسياسة متكاملة تتخذ أساليب ووسائل هادفة ، وتساندها عادة تبريرات الاجتماعية أو نظريات فلسفية أو أحكام عقائدية أو أفكار تقليدية⁽²⁾ ومن هنا ترتبط الإيديولوجية بالحركة الاجتماعية فهي ليست مجرد مجموعة من الأفكار والمعتقدات والاتجاهات التي تصور جمعا معيننا من الناس سواء كان هذا المجتمع امة من الأمم أو طبقة من الطبقات الاجتماعية أو مذهباً من المذاهب أو مهنة من المهن أو حزبا من الأحزاب وإنما هي فكرة هادفة لها فعالية ايجابية في البيئة الاجتماعية، وفي العلاقات الاجتماعية وتنعكس روحها على التنشئة الاجتماعية لما يحدث تغييرا في القيم الاجتماعية وفي النظرة الطبيعية والتدرجات الطبقيّة والعمليات الاجتماعية المختلفة و أن انتشار المذهب الاجتماعية والتيارات الفكرية المتعددة أدى ويؤدي إلى تشريعات جديدة وتنميط لأساليب الحياة الاجتماعية ، وتقدير لعلاقة الفرد بغيره وبالجماعات التي يعيش فيها ، وبالمؤسسات التي يتعامل معها و بالتالي يمكن تقدير علاقة الفرد بمجتمعه العام ومن هنا يكون انبثاق الأفكار والآراء المحركة من الوضعيات و الفئات الاجتماعية الصادرة عنها عاملا محركا لكثير من التغييرات في المجتمع.⁽³⁾

2- نظريات التغيير الاجتماعي وفق الاتجاه

2-1- النظريات الدائرية:

يذهب أصحاب هذه النظريات إلى أن التغيير صعوداً وهبوطاً في تموجات على شكل أنصاف دوائر متتابعة وبنظام مطرد، بحيث يعود المجتمع من حيث بدأ في دورة معينة،

¹ -فاديه عمر الجولاني، المرجع نفسه، ص86.

² - محمد احمد الزغيبي، التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي و علم الاجتماع الاشتراكي، بيروت: دار الطلبة 1978، ص72.

³ - بدون كاتب، نظريات علم الاجتماع، عن الشبكة المعلوماتية:

<https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma-althqafy> تاريخ الإطلاع 25

وتنقسم النظريات الدائرية إلى نوعين: بعضها يفسر جانباً محدوداً من جوانب الحياة الاجتماعية أو يشرح ظاهرة أو نظاماً اجتماعياً واحداً، وبعضها الآخر يهدف إلى تفسير المجرى العام للتاريخ، متناولاً جميع الظواهر والنظم والأنساق الاجتماعية دون أن يركز على ظاهرة واحدة أو نظام بذاته، ومن أصحاب النظريات الدائرية: ابن خلدون، وفيكو، وشبنجلر، وتوينبي.⁽¹⁾

ترى هذه النظرية أن عملية التغيير الاجتماعي تسير بشكل دائري لتنتهي حيث بدأت وهي ترى أن الحياة الاجتماعية تسير في حركة منتظمة، ولذلك فإن تغير المجتمعات يشبه إلى حد كبير في انتظامه ودوراته نمو الكائن الحي ونهايته، إلا أنها ترى أن المجتمعات تعيد الدورة من جديد، مع اختلاف نسبي من تعليل هذه الدورات، وبدايتها ونهايتها⁽²⁾ لقد تناول ابن خلدون في مقدمته، مسألة أطوار الدول من ناحية قيامها ثم ما يجري عليها بعد ذلك من أحوال، و بلور نظريته التي أسماها بدورة العمران بين البداوة و الحضارة على أساس المشابهة بين الجماعة البشرية و بين الكائن الحي {...}فالتطور هو سنة الحياة في نظر ابن خلدون إذ يقول: "إن أحوال العالم و الأمم و عواندهم و نحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة إنما هو اختلاف على الأيام و الأزمنة و انتقال من حال الى حال ، و كما يكون ذلك في الأشخاص و الأوقات و الأمصار فكذا يقع في الأفاق و الأقطار و الأزمنة والدول"، و هكذا تتلخص نظرية ابن خلدون عن أطوار الدول ففي رأيه، كل دولة تسير في خمسة أطوار تبدأ عادة بالإستلاء على ملك دولة سالفة، و هذا هو الطور الأول هو طور "الظفر بالبغية و غلب المدافع و الممانع، ويعقب ذلك طور استبداد الحاكم على قومه ثم طور الفراغ و الدعة لتحصيل ثمرات الملك أما الطور الرابع فهو طور القنوع و المسالمة و يعقبه طور الإسراف و التبذير اللذين تكمن فيهما نهاية الدولة حيث تحصل في الدولة طبيعة الهرم و يستولي عليهما المرض المزمن الذي لا تكاد تخلص منه {...} و هكذا تنتهي أطوار الدولة لتبدأ من جديد دولة أخرى على أنقاض الدولة السالفة.⁽³⁾

¹ - دلال ملحق استيتيتة، مرجع سابق، ص 127، 128.

² - حسين عبد الحميد رشوان، الفلسفة الاجتماعية والاتجاهات النظرية في علم الاجتماع، مكتب الجامعي الحديث، ط 2، 1989، ص 2

³ - حسين فهميم، قصة الأنثروبولوجيا-فصول في تاريخ علم الإنسان-، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1990، ص 56.

أ- نظرية فيكو:

يرى المفكر الايطالي فيكو أن تطور المجتمع الإنساني يسير بشكل دائري لولبي بحيث كل دورة تغلو الدورة السابقة وتكون أنضج منها ثقافيا وفق قانون النكوص، ويتطور المجتمع الإنساني وفق المراحل التالية:

- المرحلة الدينية: في المرحلة تعتمد حياة المجتمع اعتمادا كليا على الدين بحيث يفسر الناس كل ما يحدث بإرجاعها إلى الآلهة.

- المرحلة البطولية: تتسم هذه المرحلة بتعظيم الأشراف والأبطال والمغامرة، وقد ازدهرت في هذه المرحلة الأدب والفنون والفلسفة.

- المرحلة الإنسانية: وتتميز بالحرية السياسية والمساواة، وسيادة الحقوق المدنية، وانتشار الأنظمة الديمقراطية⁽¹⁾. و يؤدي منطق نظريته الى أن الإنسانية لا تستقر و لكنها تسير سيرا دائريا فعندما تستقر فترة معينة في مرحلة الأخيرة فإنها سرعان ما تعود تتقهقر الى المرحلة الأولى ، و لكن بشكل مغاير و بصورة أكثر رقيا ،أي أن آخر طور من هذه الأطوار إنما يمهد للطور الأول و لكن بشكل أقي و لذلك أطلق على نظريته قانون النكوص.⁽²⁾

ب- نظرية أوزفالد شبنجلر

لقد اهتم أوزفالد شبنجلر الذي يعد من أشهر أصحاب النظرية الدائرية في كتابه (سقوط الغرب أو انهيار الغرب بالحضارات) وشبهها بحياة الكائنات الحية التي تمر بمرحلة الشباب ثم الرشد فالشيخوخة المحتومة⁽³⁾، كما اهتم شبنجلر بتكوين الحضارة وأنواعها وتطورها، فشبه تطور الحضارة بالكائن الحي في نموه، فتطورها " يأتي وفق مراحل متعاقبة طفولة وشباب ونضج ثم شيخوخة، ويشبه أحيانا مراحل النمو السابقة بفصول السنة: الربيع والصيف والخريف والشتاء، وفي الفصل الأخير تصل الحضارة إلى الفناء.⁽⁴⁾

¹ - محمد الدقس، مرجع سابق، ص 98

² - دلال ملحق استيتيتية، مرجع سابق، ص 129

³ - حمدي عبد الحميد أحمد مصطفى، موقع سابق.

⁴ - عمر فروج، كلمة في تعليل التاريخ، بيروت: دار العلم للملايين للطباعة و النشر، 1977، ص 95

وقد ذهب شبنجلر إلى أبعد من ذلك في كتابه " انهيار الغرب " وأثبت فيه الحركة الدائرية للتاريخ، فقرر أن عمر الحضارة هو ألف سنة في أغلب الأحيان وأن الحضارة تموت موتاً طبيعياً، حيث تتصف هذه الحضارة المتعاقبة عبر التاريخ بالاستقلال عن باقي الحضارات، فلكل منها مصيرها الفردي، رغم أنها تمر كلها بفترات متشابهة من النشوء والازدهار ثم الموت، ويعتقد بناءً على ذلك أن الحضارة الغربية ولدت منذ تسعمائة سنة تقريباً فإنها الآن في طريقها إلى الاضمحلال والموت. (1)

ج- نظرية ارنولد توينبي

قدم توينبي نظريته الدائرية القائمة على مفهومي التحدي والاستجابة وذلك بعد دراسته لـ 21 حضارة من مختلف أنحاء العالم، محاولاً بذلك معرفة القوانين التي تتحكم في نموها وجمودها واضمحلالها.

وقد خلص توينبي إلى أنه " قد يعترض المجتمع بعض العوائق أو القوى التي تتحدى نمو المجتمع وتعترض طريقه وقد يكون هذا الاعتراض بتحدي القوى الطبيعية أو من ناحية المجتمع مجاور يتصف بنزعتة إلى الحرب والاعتداء فإذا تعرض المجتمع لمثل هذا التحدي وواجهته بالعدة المناسبة، عند ذلك تبدأ المدينة في الظهور والنمو، ولكن إذ لم تتمكن هذه الأقلية المبدعة من مواجهته، فإن مصير هذه الحضارة الزوال. (2)

ويرى توينبي أن كل الحضارات تخضع لهذه الحركة الدائرية، وإن كان يتميز البعض منها بالعقم والآخر بالتوقف إلى حين كما يرى " أن الحضارات المختلفة رغم أنها بالتأكيد كيانات فردية مستقلة إلا أنها جميعاً ممثلة لنوع واحد من المخلوقات وتقوم بمهمة واحدة، وعملية نمو الحضارات واضمحلالها ما هي إلا وسيلة لكشف ديني تقدمي أقصى غايته الإتحاد مع الآلهة⁽³⁾ نستخلص من ذلك أن توينبي قد حصر نطاق التغيير في ثلاث أحوال أساسية هي: حالة التوازن أو التكافؤ و الثانية هي الإنتقال الى حالة اللاتوازن ثم أخيراً حل الأزمة أن المشكلة أي الانتقال الى حالة جديدة. (4)

و لقد أجمل توينبي طبيعة الأنهيار الحضاري في ثلاث نقاط:

1 - أحمد الزغبى، التغير الاجتماعي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، بدون سنة، ص 81.

2 - محمد فؤاد الحجازي، التغير الاجتماعي، القاهرة: مكتبة وهبه عابدين للطباعة و النشر، 1974، ص 81.

3 - محمد الجوهري وآخرون، التغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 355.

4 - دلال ملحق استيتيتة، مرجع سابق، ص 130.

1- اخفاق الطاقة الإبداعية في الأقلية المبدعة، و عندئذ تتحول تلك الأقلية الى أقلية مسيطرة.

2- ترد أغلبية المجتمع على طغيان الأقلية بسحب الولاء لهذه الأقلية و عدم محاكاتها.

3- يستتبع الثقة بين أقلية المجتمع الحاكمة و أغليته المحكومة ضياع وحدة المجتمع الاجتماعية. (1)

ترى هذه النظرية أن عملية التغير الاجتماعي تسير بشكل دائري لتنتهي حيث بدأت وهي ترى أن الحياة الاجتماعية تسير في حركة منتظمة، ولذلك فإن تغير المجتمعات يشبه إلى حد كبير في انتظامه ودوراته نمو الكائن الحي ونهايته، إلا أنها ترى أن المجتمعات تعيد الدورة من جديد، مع اختلاف نسبي من تعليل هذه الدورات، وبدايتها ونهايتها(2).

2-2- النظرية الخطية

توصف بأنها تهتم بالتحويلات التقدمية المستمرة أو المطردة الموصلة في النهاية إلى هدف محدد ويمر المجتمع في حالة تحوله نحو تحقيق هذا الهدف بمراحل أو خطوات ثابتة، وتعتبر هذه الفكرة قديمة ظهرت في فلسفة الإغريق، وأعيد أحيائها في عصر التنوير، وقويت هذه الفكرة في القرن التاسع عشر عندما انشغل المفكرون الاجتماعيون بالبحث عن الأصول الأولى لمجتمعاته مسار الفكر التطوري المبكر في خطين رئيسيين في تحديده لمراحل التطور

- التركيز على عنصر واحد من عناصر الحياة الاجتماعية أو الثقافية وتحديد المراحل الزمنية التي سارت فيها المجتمعات وفقاً لهذا العنصر
- بدلاً من التركيز على عنصر واحد مال بعض التطوريين إلى النظر للتطور الكلي في البناء الاجتماعي أو الثقافي، وتحديد المراحل بشكل كلي دون التركيز على عنصر بعينه .

1 - عبد الله الرشدان، علم الاجتماع، عمان: دار الشروق للطباعة و النشر و التوزيع، 1999، ص283.

2- حسين عبد الحميد رشوان، الفلسفة الاجتماعية والاتجاهات النظرية في علم الاجتماع، مكتب الجامعي الحديث، ط2، 1989، ص27.

من الأمثلة على ذلك نظرية أوجست كونت في تطور المجتمعات من المرحلة الوضعية، ونظرية ماركس في التحول من المجتمع المشاعي إلى الإقطاعي إلى الرأسمالي إلى الاشتراكي، ونظرية لويس مورجان عن التحول من المجتمع البدائي إلى البربري، إلى الحضارة، ونظرية سبنسر في التحول من المجتمع العسكري إلى الصناعي، ذلك التحول الذي يصاحبه تحول من حالة التجانس المطلق إلى حالة اللاتجانس غير المستقر، وسواء ركزت النظرية على متغير واحد أو ركزت على المجتمع ككل، فإن التطورية الخطية تتميز بتحديد مراحل تقدمية تسير نحو هدف محدد. ويكمن الخلاف بين المفكرين التطوريين في عنصرين أساسيين: الأول يرتبط بعدد مراحل التطور، والثاني يرتبط بطبيعة العامل المحرك للتغير. فأوجست كونت يرى أن الإنسانية تسير سيراً تلقائياً تقدماً، والتقدم في نظره سير اجتماعي نحو هدف معين، وهذا السير يخضع لقوانين ضرورية هي التي تحدد بالضبط مداه وسرعته، ويستدل كونت على خضوع الإنسانية لظاهرة التقدم والارتقاء المطرد، بأنها مرت بثلاث مراحل هي: الحياة الاجتماعية في

الاجتماعي الذي قام غداة الثورة الفرنسية، والتقدم الاجتماعي في نظره مظهر من مظاهر التطور العقلي، وقوانينه مستمدة من قوانين تطور الفكر التي تصور انتقال التفكير الإنساني من المرحلة اللاهوتية إلى المرحلة الفلسفية الميتافيزيقية، ثم المرحلة العلمية الوضعية، يعتبر كونت من أصحاب نظرية اتجاه الخطي للتغير، وتفسر نظريته التغير الاجتماعي بأنه محصلة نمو الفكري للإنسان، وقد صاغها في " قانون المراحل الثلاثة " بأنها الارتقاء من الأساليب الفكر اللاهوتي الديني إلى الأسلوب الميتافيزيقي إلى الأسلوب الوضعي للفكر اللاهوتي الديني إلى الأسلوب الميتافيزيقي إلى الأسلوب الوضعي للفكر.

1- المرحلة اللاهوتية الدينية: في هذه المرحلة يتم تفسير مختلف الظواهر بإرجاعها إلى العلل الأولية والتي تشخص بصفة عامة في الآلهة، وتتميز بسيادة وسيطرة رجال الدين فهم المسيرون الوحيدون للمجتمع، وقسم كونت هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل وهي المرحلة الوثنية، مرحلة تعدد الآلهة، مرحلة التوحيد.

2- المرحلة الميتافيزيقية: ويرجع فيها الناس أسباب ظهور الظواهر الاجتماعية إلى قوى ميتافيزيقية وقد تميزت هذه المرحلة بسيطرة المذهب الفلسفي في تفكير الناس.

3- المرحلة الوضعية: وفيها تفسر الظواهر بعقل تقوم على المنهج العلمي المبني على الملاحظة، التجربة والمقارنة التاريخية، والابتعاد عن العزل المجردة، ووضع نسبي مكان المطلق⁽¹⁾ وقد صاحب النمو الفكري نمو أخلاقي، وكذلك تغيرات في بعض النظم الاجتماعية، ولا تظهر كل مرحلة من المراحل السابقة صور محددة من النمو العقلي فقط، بل إن لكل مرحلة تطور مادي مماثل ففي المرحلة اللاهوتية تسود الحياة العسكرية، وفي المرحلة الميتافيزيقية تسود الأشكال القانونية، أما المرحلة الوضعية فهي مرحلة المجتمع الصناعي⁽²⁾

ج- نظرية هنري مورجان:

في كتابه (المجتمع القديم) يفترض أن مراحل التطور التكنولوجي ونظم القرابة ترتبط بمختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية. ولقد وصف تقدم النوع الإنساني من خلال ثلاث مراحل رئيسية للتطور، المرحلة البدائية والمرحلة البربرية ومرحلة المدنية، كما قسم كلاً من المرحلتين البدائية والبربرية إلى ثلاثة أقسام عليا ووسطى ودنيا:

- المرحلة الدنيا من المرحلة البدائية وهي تبدأ منذ نشأة الجذور الإنسانية وحتى بداية الفترة التالية.
- المرحلة الوسطى من البدائية وهي تبدأ من مرحلة صيد الأسماك للحصول على الغذاء ومعرفة استخدام النار حتى الفترة التالية.
- المرحلة العليا من البدائية وتبدأ من اختراع السهم والقوس وحتى المرحلة التالية.
- المرحلة الدنيا من البربرية وهي تبدأ من ابتكار صناعة الفخار إلى الفترة التالية.
- المرحلة الوسطى من البربرية وهي تبدأ منذ استئناس الحيوانات في نصف الكرة الشرقي، وفي الغرب منذ زراعة الذرة والنباتات بواسطة الري إلى المرحلة التالية.
- المرحلة العليا من البربرية وتبدأ منذ ابتكار عملية صهر الحديد الخام مع استخدام أدوات جديدة إلى المرحلة التالية.

1 - محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، عمان: دار مجدلاوي لنشر والتوزيع، 1987، ص 82.

2 - عدلي علي أبو طاحون ، التغير الاجتماعي، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 1997، ص 36.

■ مرحلة المدنية وهي تبدأ منذ اختراع الحروف الأبجدية المنطوقة واستخدام الكتابة حتى وقتنا الحاضر.⁽¹⁾

د- نظرية إميل دور كايم :

تقوم نظريته في تفسير التغيير الاجتماعي على اعتبار " أن كثافة المجتمع وتقسيم العمل والاتصال بمجتمعات أخرى عوامل بارزة في التطور والتغيير الاجتماعي⁽²⁾ فحسب دور كايم أن المجتمع ينتقل من الحالة الآلية الميكانيكية التي تتميز بتشابه أفرادها، وضيق خلافتهم وتمسكهم بنفس القيم ونفس المشاعر والأحاسيس، كما تكون درجة التخصص محدودة فيه بصفة عامة مجتمع متجانس أفراده غير متباينون لينتقل إلى الحالة العضوية التي يتميز فيها المجتمع بكونه " معقد أو مركبا ذا تخصصات وتفرعات متنوعة ويكون الأفراد فيه مترابطين تكافليا، أكثر من ترابطهم بسبب تجانسهم أو تشابههم وذلك لأنهم مرتبطون جزئيا ببعضهم البعض وليس كليان مما يسبب ظهور التضامن الاجتماعي العضوي الذي يسمح بحركة دينامية غير جامدة داخل المجتمع⁽³⁾ وانتقال المجتمع من الحالة الآلية إلى العضوية يكون بسبب تزايد كثافة السكان، وكالمالية الموارد الطبيعية والتي تقتضي التخصص في العمل.

هـ- نظرية كارل ماركس:

يرى كارل ماركس أن النظم والأفكار وبصفة عامة الأفعال البشرية في تغير مستمر لا نهاية لها وأن المحرك الأساسي لهذا التغيير هو الظروف المادية للحياة وليس " النكرة " كما قال هيجل، فحسب ماركس " ليس الوعي عند الناس هو الذي يشكل الظروف المادية للحياة، وإنما الظروف المادية للحياة هي التي تشكل وعيهم، ولهذا فإن التاريخ البشري للحياة يقوم على أساس مادي.⁽⁴⁾

والظروف المادية للحياة هي القوى الإنتاجية التي قد تكون حية مثل العمال والمهندسين والمخترعين، أو غير حية مثل التربة، والمواد الأولية والآلات، وهو يرى أن القوى الإنتاجية

1 - عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، القاهرة: مكتبة وهبة للطباعة و النشر، 1982، ص ص 14 - 15.

2 - عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999، ص 102

3 - عبد الباسط عبد المعطي، نفس المرجع، 115.

4 - محمد عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية، بيروت: دار النهضة العربية، 1981، ص 258.

(البنية التحتية) تؤثر على البنية الفوقية (العلاقات بين الطبقات)، وبالتالي فإن التغيرات التي تحدث في البنية التحتية ستؤدي حتما إلى تغيرات في البنية الفوقية. إذ يقابل كل مرحلة معينة من المراحل تطور القوى المنتجة أسلوب معين في الإنتاج ونسق معين تعمل الطبقة المسيطرة على تثبيته للعلاقات الطبقيّة وتدعيمه، غير أن تطور المستمر في القوى المنتجة يغير في العلاقات بين الطبقات وكذلك في ظروف الصراع الدائر بينها، وحسب ماركس " أنه بدون صراع فلا تقدم وأن الصراع هو القانون الذي سارت عليه المدينة حتى اليوم ⁽¹⁾ فماركس يؤكد على أن القوى الاقتصادية هي القوى النهائية التي قررت العلاقات السياسية والاجتماعية بين الناس. ⁽²⁾

و-نظرية ماكس فيبر:

وقد وضح فيبر من خلال دراساته كيفية حدوث التغير الاجتماعي بصورة مستمرة وكذلك العوامل المسببة لحدوثه، ويظهر لنا ذلك من خلال دراسته لتطور الرأسمالية، الدين، القانون... فعلى سبيل المثال بين فيبر كيف يؤثر الفكر والقيم في تطور الرأسمالية دون أن يهمل الجانب الاقتصادي فظهور وانتشار الرأسمالية في غرب أوروبا على وجه الخصوص كانت نتيجة للعوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية، كما بين فيبر من خلال دراسته لتطور الأديان عبر العصور التاريخية كيفية اعتبار الدين كعامل أساسي لجميع التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية.

ومن خلال دراسته لتطور القانون، وضح فيبر العوامل الأساسية التي تدخل في تكوين وتطور القانون مثل الأعراف والقيم والعادات والتقاليد والأخلاق والدين، وهذه العوامل في تغير مستمر الأمر الذي أدى إلى تغير القانون من القانون العرفي إلى القانون الوضعي.

2-3- النظرية التطورية:

ظهرت هذه النظرية مع نهاية القرن التاسع عشر، بعد الاكتشافات التي قام بها داروين و مؤيديه من أصحاب رأي التطور الاجتماعي سبنسر و مورغان و سمنر ودوركايم و غيرهم حيث كان مفهوم التحول ينطلق من الافتراض بأن المجتمعات تتطور

¹ - عدلي علي طاحون، مرجع سابق، ص 43.

² - محمد عبد المعز نصر، مرجع سابق، ص 259.

وتتبدل و تتحول في اتجاه متزايد من التعقيد⁽¹⁾، احتلت النزعة التطورية خلال القرن التاسع عشر موقعا مركزيا في تفسير كل أشكال النمو الاقتصادي في كل من البيولوجيا والعلوم الاجتماعية، وكان كتاب " أصل الأنواع " لتشارلز داروين، بمثابة الانطلاقة لكثير من المفكرين من أجل الوصول إلى أصول مختلف ، الظواهر الاجتماعية فأمنوا بتطور المجتمع ولم يهتموا بوصوله إلى حد الكمال مثل اهتمامهم بالتقدم الاجتماعي في ذاته وقد تمثل **هربرت سبنسر** المفهومات الدارونية الجديدة لأنها كانت قريبة من تعاليمه⁽²⁾ فقد رأى **هربرت سبنسر** التغيير الاجتماعي نابعا من قانون التطور البيولوجي والذي يتميز بالصراع من أجل البقاء والبقاء للأصلح وقد عمم البعض هذا الصراع في المجتمعات حيث تتغلب القوة على الضعيفة⁽³⁾، حيث اعتبر التغيير تحولا بطيئا من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس أو هو انتقال من عملية التكامل إلى عملية التمايز في المجتمع، فالمجتمع المركب انبثق عن المجتمع البسيط، و مركب المركب عن المركب و مركب المركب عن مركب المركب، و يتكون المجتمع البسيط من الأسر، أما المركب فيتكون من أسر تتحد في عشائر و يتكون مركب المركب من عشائر تتحد في قبائل، بينما يتكون مركب مركب المركب كمجتمعاتنا من قبائل تتحد في أمم أو دول، و في المجتمعات البسيطة يعمل جميع الناس نفس الأعمال، بينما المجتمعات المركبة يسودها التخصص و التعاون والتبادل.⁽⁴⁾

آمن **سبنسر** بالتطور بوصفه القانون الشامل للوجود واشتق كل من التطور العضوي البيولوجي والتطور فوق العضوي (الاجتماعي) من قانون كوني واحد، أما الداروينين الاجتماعيين فقد كان لهم منطلق مختلف، فقد أقاموا النظرية الدارونية على أساس التطور البيولوجي واعتقاد بأن هذه النظرية يمكن أن تنقل إلى علم الاجتماع باستبدال الجماعات الاجتماعية بالكائنات على أساس هذا الاعتقاد شيذوا نظريتهم الخاصة في علم لاجتماع ، وكان المجتمع بالنسبة إليهم مجرد كل غامض من الجماعة الاجتماعية المتصارعة.

1- ثروت محمد شلبي، **الطلاق و التغيير الاجتماعي في المجتمع السعودي**، الاسكندرية:المكتب الجامعي الحديث، بدون سنة ،ص 2.

2- نيقولا تيماشيف، ت: محمد عودة وآخرون، **نظرية علم الاجتماع**، ، دار المعرفة الجامعية، 1999. ص64.

3- نيقولا تيماشيف، نفس المرجع، ص64.

4- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التغيير الاجتماعي و التنمية السياسية في المجتمعات النامية-دراسة في علم الاجتماع السياسي-**، الاسكندرية: ط3، المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص56.

ثانيا- عوامل التغير الاجتماعي:

إن عملية التغير الاجتماعي عملية جوهرية في حياة المجتمعات، غير أن البحث في عوامل التغير تعد عملية معقدة نظرا لتداخل الأسباب و المسببات، و لقد صنفت عوامل التغير الاجتماعي الى عوامل داخلية و أخرى خارجية؛ و يقصد بالعوامل الخارجية العوامل التي ترتبط بمؤثرات لا دخل للإنسان فيها كالعوامل الفيزيائية أو التغيرات الطبيعية في السكان أو التي ترتبط بمؤثرات ثقافية قادمة من الخارج كتلك المرتبطة بعمليات الاتصال والانتشار الثقافيين، أما العوامل الداخلية فنقصد بها العوامل الناتجة عن التفاعلات أو الخصائص الداخلية كالدور الذي تقوم به التنظيمات السياسية و الاختراعات التكنولوجية، إضافة الى دور الأفراد في ذلك.

1- العوامل الخارجية:

1-1-العوامل البيئية:

ويقصد بها مكونات البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان و تشمل الموقع والمناخ و مختلف الثروات، وهذه لمكونات تؤثر حتما في أنشطة أفراد الأسر و أي تغير في الظروف الجغرافية سوف يؤدي إلى تغيرات في الأسرة فنجد أن للمناخ أثرا في نوع المحصولات والإنتاج الصناعي و النشاط التجاري⁽¹⁾ حيث كثيرا ما تترك البيئة أثارها على تطور التنظيم الانساني الاجتماعي و يتضح ذلك بأجلى صورته في الأوضاع التي تتميز بقسوة البيئة حيث يظطر الناس الى تنظيم أساليب المعيشة لتتناسب مع الظروف الجوية، كما تختلف العادات و الممارسات الشائعة لدى سكان المناطق القطبية عما يمارسه سكان المناطق الأستوائية.⁽²⁾

ولا يعني ذلك أن العوامل البيئية هي العوامل الأساسية الوحيدة في إحداث التغير، فقد أثبت التاريخ أن بعض التغيرات في البيئة الفيزيائية يمكن أن تؤدي الى حدوث تغيرات اجتماعية قد تكون بعيدة المدى في بعض الحالات الاستثنائية كما حدث في الدول التي ظهر فيها البترول فالبرغم من أن البترول قد اكتشف من طرف الإنسان إلا أن ارتباطه

¹ -صلاح العبد، التغير الاجتماعي، دراسات نظرية و تطبيقية في تنمية و تحديث المجتمعات النامية، مصر: دار المعرفة الجامعية، بدون سنة، ص48 .

² -أنطوني غدنز، فايز الصياغ، علم الاجتماع، بيروت: المؤسسة العربية لترجمة، 2005، ص106.

بالطبيعة قد أثر تأثيرا كبيرا على مسار التطور في المناطق التي أكتشف فيها لقد أحدثت الظروف البيئية {...} تغيرا تقديما ملموسا و لكن الظروف البيئية في حالة الكوارث قد الطبيعية كالزلازل و البراكين أو الفيضانات ...الخ، قد تؤدي الى زوال مجتمعات بأسرها.⁽¹⁾ وحسب أحمد الأزغي يمكننا حصر العوامل الفيزيائية التي تلعب دور في إحداث التغير فيما يلي:

- 1- المناخ: الحرارة و الرطوبة و الرياح و الأمطار.
- 2- التبدلات الجيولوجية و الجغرافية: التصحر مثلا.
- 3- وجود الموارد الطبيعية: البترول و الغابات و المعادن أو نفاذ هذه الموارد.
- 4- الطاقة الكامنة في المادة: الطاقة الذرية الطاقة الشمسية.
- 5- الكوارث البيولوجية: الاوبئة و الأمراض
- 6- الكوارث الطبيعية الفيضانات، الزلازل، البراكين، الأعاصير.
- 7- تلوث البيئة: بفعل عوامل طبيعية أو صناعية.²

1-2- العوامل الديموغرافية:

يقصد بالعوامل الديموغرافية عدد السكان و توزيعهم و تركيبهم العمري و النوعي والعوامل التي تؤثر في ذلك⁽³⁾، يمكن أن نرجع العامل السكاني المؤثر في التغير الاجتماعي إلى عناصر مختلفة منها كثافة السكان وحجم الجماعة والمجتمعات ومعدلات المواليد والوفيات بالزيادة أو النقصان والهجرة داخل المجتمع الواحد والهجرة الخارجية واستحداث مناطق جديدة لل عمران والسكن والعلاقات الاجتماعية ومستوى التكيف بالنسبة للمهاجرين وقاطني المناطق السكنية الجديدة ونسبة الأطفال أو الشباب أو الشيوخ إلى سكان المجتمع وأثر ذلك في العمل والإنتاج والاقتصاد القومي.⁽⁴⁾

و ترتبط عملية النمو السكاني بعلميتي التحضر و التصنيع ، فقد تزايد سكان الكرة الأرضية بشكل سريع بعد الثورة الصناعية و التي صاحبتها بالضرورة ثورة حضرية و لا

¹ - دلال ملحق استثنائية، مرجع سابق، ص 47.

² - محمد أحمد الأزغي، **التغير الاجتماعي**، بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر و التوزيع، 1980، ص 80.

³ - محمد أحمد الرويثي، مصطفى محمدخولي، **السمات الديموغرافية في دولة قطر - دراسة في جغرافية السكان -** ، "رسائل جغرافية"، دورية علمية محكمة تعنى بالبحوث الجغرافية، يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت، مارس 1998، ص 214.

⁴ - عدلي علي أبو طاحون، مرجع سابق، ص 115.

يرتبط هذا التزايد بالثورة الصناعية أو الحضرية بقدر ما يرتبط بالتقدم فب الخدمات الصحية و بالتالي انخفاض نسبة الوفيات و ارتفاع نسبة الخصوبة و هذا يعني التغلب على الكثير من الأمراض و الأوبئة و قد ساعد هذا في حدوث خلل سكاني، كان للدول النامية نصيب منها، حيث ينظر البعض الى النمو السكاني باعتباره وسيلة من الوسائل الهامة في إحداث التغيير الاجتماعي و ذلك في ضوء النظرة التي تربط بين نمو السكان وتوفر القوى العاملة المولد للثروة⁽¹⁾، و في هذه الحالة ينظر الى العنصر البشري بوصفه عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج ، و تتقابل هذه النظر مع وجهة النظر المالتوسية والتي ترى أن الانفجار السكاني نذير خطر خاصة إذا لم يصاحبه نمو في الإنتاج أو في عناصر الغذاء اللازمة لهؤلاء السكان، و بهذا يكون النمو السكاني الهائل عنصر مدمر للتقدم ، و باعنا لأشكال التغيير الاجتماعي الغير مرغوب فيه⁽²⁾، ولكن مع ارتفاع الكثافة السكانية على وجه الأرض فإن أي تغيير للمناخ مثل شح الأمطار يتسبب في الجفاف والتصحر ، مما يجعل الحياة مستحيلة في الكثير من المناطق التي كانت مأهولة بالسكان، مما يستدعي النزوح إلى مناطق أخرى خاصة إلى المناطق الحضرية أو مناطق ري دائمة وما يستتبعه من تغيير في القيم والأعراف والتقاليد والعادات وتغيير في سبل كسب العيش بحدوث تغيير في التركيبة المهنية للسكان من مهن تقليدية كالزراعة التقليدية والرعي إلى مهن حضرية كالعمل بالتجارة الهامشية أو العمل بالمصانع أو في قطاع الخدمات ، مما يستدعي التكيف النفسي مع قيم وعرف وتقاليد المهن الجديدة⁽³⁾، كما تؤدي الكثافة السكانية العالية إلى ظهور عادات وتقاليد وسلوكيات معينة تشجع على الهجرة⁽²⁾ والهجرة بذاتها سواء كانت داخلية أو خارجية تتطلب من الفرد تغيير الكثير من أفكاره وسلوكه وعاداته وذلك من أجل التكيف مع محيطه الجديد.⁽³⁾

1 - دلال ملحس استينية، مرجع سابق، ص 48.

2 - علياء شكري و آخرون، دراسات في علم السكان، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992، ص 30.

3 - إسماعيل خليل كتيخانة، محمد عثمان الأمين نوري، مرجع سابق، ص 9.

2- محمد عمر الطنوبي، مرجع سبق ذكره، ص 120.

3- بدون كاتب، التغيير الاجتماعي يحقق التوازن داخل المجتمع صحيفة، الوسط البحرينية - العدد 1667، عن

الشبكة المعلوماتية: <http://www.alwasatnews.com/1667/news/read/> الإطلاع/12/2012.

1-3-العوامل الاقتصادية:

و يقصد بها جميع النواحي المادية التي تحيط بالمجتمع، و البناء الاقتصادي مسؤول عن التطورات و الأحداث التاريخية و عن توجيه عمليات التغيير الاجتماعي في المجتمع والدور الذي يلعبه في التنظيم السياسي والقانوني و الفلسفي و الأخلاقي في المجتمع⁽⁴⁾ تسمى وجهة النظر التي تعتبر العوامل الاقتصادية المسؤولة الوحيدة على التغييرات والثورات بالنظرية الماركسية عند علماء الاجتماع⁽⁵⁾، فالعامل الاقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع و تطوره وهذا العامل الذي يتكون من وسائل التكنولوجيا للإنتاج يحدد التنظيم الاجتماعي للإنتاج الذي يعني العلاقات التي ينبغي على الناس أن يدخلوا فيها، أو هم يدخلون فيها بالفعل لإنتاج السلع بطريقة أكثر كفاءة لو عملوا منعزلين⁽²⁾، فالإقتصاد يمثل عند ماركس البناء التحتي، وهو الذي يقوم بتحديد و تشكيل البناء الفوقي فالإقتصاد يمثل عند ماركس البناء التحتي، وهو الذي يقوم بتحديد و تشكيل البناء الفوقي في مختلف التنظيمات الموجودة في المجتمع من سياسة و أخلاق و قانون ، كلاهما يشكلان البناء الاجتماعي ككل فالبناء الاقتصادي هو الذي يتم أولاً ثم يؤدي إلى التغيير في البناء الاجتماعي و خاصة الأسرة كأهم طرف في هذا البناء فأى تغيير في النظام الاقتصادي كتغيير في دخل الفرد يكن أن يؤثر في الأسرة و الأنماط الأسرية.⁽³⁾

كان للعامل الاقتصادي دور كبير في ظهور قيم اجتماعية جديدة من بينها خروج المرأة إلى ميدان العمل من أجل المساهمة في الدخل الاقتصادي للأسرة من جهة، ومن أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي الذاتي من جهة أخرى، وما ترتب عن ذلك من تغيير في نظرتها إلى بعض السلوكيات الاجتماعية و خاصة تلك التي تتعلق بالزواج.

1-4-العوامل الثقافية:

إن أساس أي تغيير أو تطور إجتماعي يعود الى العامل الثقافي و هذا مايراه أنصار هذا العامل فكلما حدث تغيير ثقافي داخل المجتمع سواء كان هذا التغيير ماديا أم معنويا

¹ -إحسان محمد الحسن،رواد الفكر الاجتماعي،بغداد:دار الحكمة للطباعة و النشر،1991،ص ص 133-134.

² -محمد علي محمد وآخرون، دراسات في التغيير الاجتماعي، القاهرة: دار المكتبة الجامعية، بدون سنة،ص30.

³ -نيقولا تيماشيف، مرجع سابق،ص85

⁴ -سناء الخولي، مرجع سابق،ص130

أدى إلى إحداث تغييرات إجتماعية ، في العادات و التقاليد و الأعراف أو تتعدل أو تختفي هذه المفاهيم كليا، و أن التغييرات التي تحدث في الجانب المادي هي أسرع من الجانب المعنوي و خلال ذلك يحصل تخلف ثقافي كما أطلق عليه "وليام أجرين"، و ليس بالضرورة أن يكون التغيير الثقافي نتيجة عوامل داخلية و إنما يحدث نتيجة لاستعارة سمة ثقافية أو مركب ثقافي من مجتمع آخر عن طريق الاتصال أو الهجرة أو وسائل الاتصال الأخرى مما يؤدي إلى حدوث تغيير إجتماعي⁽¹⁾، تلعب العوامل الفكرية أو الثقافية بما تشمل ن أدوات و علوم و معتقدات خلفية و دينية أكبر الأثر في تنظيم الحياة الاجتماعية و يكون أثر هذه العوامل واضحا في المجتمعات المتخلفة⁽²⁾ ويعتبر التعليم من أهم الوسائل المؤدية إلى التغيير الثقافي، فمن خلاله ينمو التفكير و تتغير الذهنيات و تزداد الطموحات و التطلعات وهذا ما من شأنه أن يحقق الوصول إلى مستويات راقية من الحضارة و التقدم، ولهذا تسعى أغلبية الدول لإتاحة التعليم لجميع أفرادها دون تمييز عرقي أو طبقي أو جنسي، فالفرد المتعلم معضد ببرامج التنمية، مواكب للعصر أو مستوى طموحي جيد يدرك حقوقه و واجباته، عضو فعال في المجتمع قادر على المناقشة و التحاور و إبداء الرأي و المشاركة الايجابية في صنع القرار يميل إلى الابتكار و التجديد⁽³⁾.

كما أدى الانتشار الثقافي الذي كان بفضل الوسائل الإعلام المختلفة (الكتب، التلفزيون، الانترنت...) وكذلك الهجرات والرحالات إلى حدوث تغييرات ثقافية، وقد لخص ذلك "بيرس كوهن" بقوله "حينما يتفاعل أعضاء ثقافتين فإن ثمة ميلا لحدوث تغيير ثقافي أو إسراع في التغيير الثقافي الجاري وليس السبب في ذلك أن كل ثقافة تقدم إلى الأخرى عناصر ثقافية جديدة و إنما هي زيادة عدد العناصر الثقافية المتاحة لكل من الثقافتين ، يتيح فرص الوصول إلى تركيبات جديدة.⁽⁴⁾

¹ -يوسف عناد زامل، سوسيولوجيا التغيير -قراءة مفاهيمية في ماهية التغيير و اتجاهاته الفكرية-، كلية الآداب جامعة واسط، عن

الشبكة المعلوماتية: WWW.IASJ.NET تاريخ الإطلاع 2012/12/30 الساعة 14:41 ص 9.

² -عدلي علي أبو طاحون، مرجع سابق، ص 121.

³ -محمد عمر الطنوبي، مرجع سابق، ص 121.

⁴ -محي الدين مختار، محاضرات في علم النفس الاجتماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 270.

1-5-العوامل التكنولوجية:

إن الاختراعات و الابتكارات و الاكتشافات العلمية و التقدم في وسائل الاتصال والنقل كلها ذات أثر في التغيير الاجتماعي إذ تنعكس على الأساليب الفكرية للناس وعلاقاتهم الاجتماعية، و تغيير السلوك البشري⁽¹⁾، لقد كان من المتصور أن التقدم الصناعي الكبير بمستلزماته المختلفة من أسواق و مواد خام و أيدي عاملة سيؤدي الى إعادة تخطيط الحدود القطرية على أسس إقليمية و ربما عالية أيضا تطويقا لها لأغراض التنمية الأمر الذي سيؤدي الى ضمور الاختلافات الثقافية، كما كان من المتصور⁽²⁾ تتمثل التكنولوجيا في جميع التقنيات والفنون والوسائل المستخدمة لتوفير كل ما هو ضروري لمعيشة الناس ورفاهيتهم، ويرى أحمد الخشاب أن التكنولوجيا هي كل ما ابتكره الإنسان للعمل على إشباع حاجاته المختلفة⁽³⁾.

لقد كان لتكنولوجيا دورا كبيرا في تغيير الحياة الاجتماعية للناس، فاختراع مختلف الآلات أدى إلى توفير الكثير من الجهد المبذول في السابق كما ساهمت في ربح الكثير من الوقت، وهذا ما أتق للفرد القيام بنشاطات كثيرة وفي وقت قصير مقارنة بالماضي. كما أدت تكنولوجيا المواصلات إلى اختصار تلك المساحات الشاسعة التي كانت تفصل بين الأفراد في مختلف القارات لتجعل من العالم قرية صغيرة، كما ساهمت الأقمار الصناعية والرادارات والتلفزيون والانترنت والهاتف النقال وغيرها من الوسائل الاتصال إلى تبادل المعلومات في وقت قصير، وكذلك إلى انتشار مختلف الثقافات التي أصبحت تظهر بصورة جلية في سلوكيات الأفراد وطبيعة علائقهم الاجتماعية.

وتأتي التكنولوجيا استجابة لحاجات الأفراد من أجل تحقيق أهدافه بأقل جهد ممكن ، وبأقل التكاليف ، وهي تتيح للإنسان ظروفًا مناسبة من أجل راحته و سعادته، فالوسائل الفنية المستعملة في الزراعة قد أدت إلى زيادة الإنتاج و تحسين الإنتاجية⁽⁴⁾، وعموما تذهب النظرية الحتمية التكنولوجية إلى " أن التغييرات في التكنولوجيا هي مصدر جميع التغييرات الاجتماعية والثقافية الأخرى أي هي الأساس لجميع التغييرات، وبهذا يذهب "وليم

¹ - يوسف عناد زامل، موقع سابق، ص10.

² - فنيين مسعد، طفرة التميزات الثقافية الأسباب و النتائج، عن الشبكة

المعلوماتية: <http://bohothe.blogspot.com/> تاريخ الإطلاع 20 /12/ 2012 الساعة 14:27

³ - محمد الدقس، التغيير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، عمان: دار مجدلاوي لنشر والتوزيع، 1987، ص114.

⁴ - محمد الدقس، نفس المرجع، صص 116-117.

أوجبرن" إلى أن التقدم والاختراعات الحديثة في الآلات يسرت إدارتها، وقد دعت التغييرات التكنولوجية على ضرورة إجراء تغييرات في الثقافة غير المادية أبطأ من التغييرات المادية، ولهذا نجد ما سماه أوجبرن بالدروس الثقافية.(1)

إن للابتكارات العلمية تأثيرا مباشرا على الحياة الاجتماعية وعلى سلوك الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية، فقد أدى استخدام التكنولوجيا في الصناعة مثلا إلى ضخامة الإنتاج والتخصص في العمل، وتركيز القوة في المدن وزيادة الهجرة إليها، وظهور علاقات اجتماعية وقيم فرضتها الحياة الجديدة ساعدت في إيجاد تغيير اجتماعي سريع. كما ان التقدم التكنولوجي في المجالات الطبية ساعد في تخفيض معدلات الوفيات وهذا يؤثر على التركيب السكاني وبدوره يؤثر في الحياة الاجتماعية غير أن الدلائل تشير إلى أن العالم قد يكون في مرحلة انتقالية من عهدين تكنولوجيين حيث ارتكزت اختراعات كثيرة في الخمسينيات والستينيات على استخدام الطاقة الرخيصة والموارد المتوفرة ، وتعدتكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة والتكنولوجيا الحيوية من أهم التكنولوجيا الواعدة ، فكلاهما تعد بمستقبل يتم فيه التغلب على قيود الطاقة والموارد.(2)

1-6-العوامل الفكرية و الفلسفية:

يرى عبد الله رشدان أن لكل أيديولوجية جديدة أو اتجاه فلسفي جديد أهدافه و غاياته و هذه تشكل إلى حد كبير أساليب الفكر و قوالب العمل و السلوك مما يؤدي الى تغييرات في النظم و الأوضاع القائمة ، فكل تغيير في الأصول الفكرية و المذهبية لابد أن يتردد صداه في النظم الاجتماعية و التاريخ حافل بحركات فكرية كثيرة أحدثت تغييرات عميقة في النظم الاجتماعية و الانسانية ، فالديانات السماوية و حركة النهضة و الإصلاح الديني و الثورات السياسية {...}كلها أحدثت تغييرات كبيرة الأثر ،عظيمة المدى في مختلف الظواهر و النظم و الأنساق الاجتماعية و يذهب مل من أغيست كونت و ماكس فيبر الى أن العوامل الفكرية هي العوامل الحاسمة في التغيير.(3)

¹ -محي الدين مختار، مرجع سابق،ص269.

² -عزة ماهر ،معاوامل التغيير الاجتماعي، عن الشبكة المعلوماتية: <http://ejabat.google.com/ejabat/>

تاريخ الإطلاع 2012/12/31 الساعة13:10.

³ -عبد الله الرشدان،مرجع سابق،ص274.

1-7-العامل الديني:

مما لا شك فيه أن التغيير في الأصول الفكرية والمذهبية يؤدي إلى تغيير بعيد الأثر في النظم والأوضاع الاجتماعية. فللدين اثر كبير في توجيه الإنسان نحو المثل العليا والكمال الخلقى من خلال ما يزود به الأفراد من معتقدات يكون لها بالغ الأثر في تغيير أفكارهم ومفاهيمهم⁽¹⁾ لقد أحدث الدين الإسلامي تغييرا اجتماعيا متناميا في الجزيرة العربية لقد شهد البناء الاجتماعي للمجتمع وقتذاك تراتبا طبقيًا و تمييزا عنصريا و انقسامًا اجتماعيا حيث كان المجتمع منقسما على ذاته اذ مزقت الصراعات الداخلية بين القبائل روح الوحدة الاجتماعية واتسعت الفروق الاقتصادية تبعا لذلك ، فجاء الإسلام ليقوم بعملية تغيير كبيرة حولت القبائل المتناحرة إلى دولة كبرى نقلت للبشرية أرقى نهضة علمية و أعظم حضارة إنسانية⁽²⁾ إن الإسلام يتولى تنظيم الحياة الإنسانية بجميع جوانبها لان له تصورا شموليا متكاملًا عن الألوهية و الكون و الحياة و الإنسان يضمن ذلك التوازن التعبدى و الاجتماعى فى المجتمع. و بالعودة إلى معطيات الفكر السوسولوجى نجد تأكيد فيبر M. Weber فى هذا السياق على دور الدين فى إحداث التغيير الاجتماعى ، و تعد مقالاته عن الأخلاق البروتستانتية و روح الرأسمالية احد الإسهامات الهامة فى هذا المجال. فقد حاول فيبر فى هذه المقالة ان يناقش العلاقة بين المعتقدات الدينية والأنظمة الاجتماعية السائدة فى المجتمع⁽³⁾ ومن يدرس التطور الحضارى عبر التاريخ يجد أن الدين عامل فعال فى توجيهه و رسم ملامح الحياة الاجتماعية فيها .

ثالثا-التغيير الاجتماعى و التغيير الثقافى

وفىما يتعلق بالعلاقة بين التغيير الثقافى والتغيير الاجتماعى ، يمكن القول أن الثقافة حسب التعريف التايلورى الكلاسيكى يعنى الكل المركب المعقد الذى يتضمن العقائد والأخلاق والعادات والعرف والقانون والمعرفة والفن وكل المقتنيات والمخترعات التقنية التى يتوارثها الأجيال ويكتسبونها بفضل كونهم أعضاء فى المجتمع⁽⁴⁾وعليه فإن هذا المدلول أعم وأشمل من مفهوم التغيير الاجتماعى الذى يتضمن الإطار المعنوى والفكرى دون الإطار المادى فى حين يشمل التغيير الثقافى جوانب الحياة بشقيها المعنوى والمادى ، ومن

¹- سيف الاسلام علي مطر ، مرجع سابق، ص 177.

²- احمد الخشاب ، مرجع سابق ، ص 112.

³ - احمد محمد بيومى، علم الاجتماع الدينى، مصر: دار الملايين للطباعة و النشر،ص 146.

⁴ -مدبولي جلال، الاجتماع الثقافى ، القاهرة :دار وهبة للطباعة و النشر والتوزيع، بدون سنة،ص 17.

هنا يمكن أن نقرر أن التغيير الثقافي يتضمن بالضرورة التغيير الاجتماعي، وفي هذا المضمار يميز الباحثون بين التغيير في الجانب المادي والجانب اللامادي للثقافة من حيث الفارق الزمني في حدوثها. ويرجع بنا هذا إلى عصر نظرية أجبرن عن التخلف الثقافي والذي قصد من طرحه تبيان أسبقية الجانب المادي على الجانب اللامادي في خطأ التغيير.

يرى أجبرن في هذا السياق أنه عندما يتغير جزء ثقافي (الجانب المادي: الاكتشاف والاختراع) يحدث في الغالب تباطؤ في التغيير في العناصر الثقافية المعتمدة عليه (الجانب المعنوي) قد يستمر لفترة زمنية طويلة. تسمى تلك الفترة بفترة عدم التأقلم وعندئذ يحق أن نصف تلك الفترة بمرحلة الثقافة اللامتوائمة⁽¹⁾ الأمر الذي يستدعي إحداث تغييرات في الأخير ليتواءم مع ما حدث من تغيير في الأول. ويتصل بالبعد الثقافي في التغيير الاجتماعي عملية الانتشار الثقافي والذي يعني انتشار السمات الحضارية وانتقالها من المجتمع الحضري إلى الريفي والبدوي عبر وسائط اللغة والأدب، والإذاعة ، والتلفاز ، والصحافة وما إلى ذلك من الوسائط غير المباشرة ، إضافة إلى وسائلها المباشرة المتمثلة في الاحتكاك المباشر بين الأشخاص والجماعات نتيجة للانتقال من وإلى المناطق الحضرية والريفية عبر الهجرات الدائمة أو المؤقتة.⁽²⁾

وعند الحديث عن التغيير الثقافي لابد من التطرق لوسائط الانتشار الثقافي، حيث تهب رياحها من مناطق الضغط المرتفع (دول العالم المتقدمة صناعيا ومن ثم إعلاميا) إلى مناطق الضغط المنخفض (المتتمثلة في الدول النامية بدءا بالمناطق الحضرية الكبرى بها ومنها للمناطق الحضرية الصغرى والمناطق الريفية) عبر وسائط اللغة والأدب ، والإذاعة ، والتلفاز والصحف، والشبكة العنكبوتية Internet ، وما إلى ذلك من الوسائط غير المباشرة إضافة إلى الوسائل المباشرة المتمثلة في الاحتكاك المباشر بين الأفراد والجماعات عبر الانتقال بين المناطق الحضرية وبينها وبين الريفية في هجرات ذات طبيعة مؤقتة أو دائمة.⁽³⁾

¹- الفاروق يونس زكي، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، القاهرة: عالم الكتب للطباعة و النشر، ص ص 413-414.

² - محمد فؤاد حجازي، التغير الاجتماعي ، القاهرة: مكتبة وهبة للطباعة و النشر، ص 19.

³ - محمد فؤاد حجازي ، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

رابعاً-تغيرات المجتمع الجزائري:

إن المجتمع الجزائري الراهن من حيث مكوناته الثقافية والحضارية والاجتماعية خليط متشابك جدا من مختلف العوامل التاريخية والحضارية التي عملت في هذه الساحة من المجتمع الإنساني والمنطقة الإسلامية فقد عانق هذا المجتمع الإسلام طواعية واختيارا منذ أربع عشر قرنا وعمل على إثراء الحضارة الإسلامية والإنسانية ، وحدث امتزاج ليس له نظير في بقعة أخرى من العالم بين العنصر الأمازيغي والعربي⁽¹⁾، حيث لقد حصلت الجزائر على استقلالها بعد 132 سنة من الاستعمار الفرنسية و الذي ترك وراءه عدة مشاكل من حيث تسيير الهياكل الإدارية والمنشآت الصناعية التي كان يحتكرها طيلة مدة الاحتلال، مما أدى بالقادة الجدد للجزائر المستقلة للعمل على وضع سياسة كلية للسيطرة والتحكم في بناء الجزائر المستقلة.

1-التغيرات السكانية في المجتمع الجزائري

يشكل السكان في أي مجتمع الدعامة الرئيسية التي تجسد الحياة الاجتماعية والثقافية و الاقتصادية و ذلك نظرا لدور الذي يلعبه أفراد المجتمع في عملية التنمية و التطوير فهم يساهمون بشكل فعال في تنفيذ الخطط و البرامج التنموية سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو تربية...الخ،و يعرف السكان على أنهم : "عدد الأفراد الموجودين داخل حدود الدولة معينة من المواطنين و الأجانب المقيمين إقامة دائمة(الأساس الواقعي)أو داخلها و خارجها من المواطنين(الأساس النظري)في فترة معينة من الزمن.فالنوع الأول يعني بالسكان المقيمين فقط داخل حدود الدولة ،أما النوع الثاني فيقصد بها مجموع الأشخاص المنتمين الى هذه الدولة بغض النظر عن كونهم موجودين أو غير موجودين⁽²⁾ عند الاستقلال، كان معدّل الخصوبة في الجزائر من الأعلى في العالم، إذ بلغ 8 أولاد للمرأة الواحدة ثم انطلقت مرحلة التحول الديموغرافي متأخرة عن الجيران؛ وهي خصوصية لا يرجع مردّها إلى سياسات حكومية لتشجيع الولادات، بقدر ما نتجت عن اقتصادٍ ريعيٍّ سمح عملياً برعاية السكان "من المهد إلى اللحد". وخلال عقدين، انهارت الخصوبة لتلتحق بما هي عليه في تونس والمغرب. لكن منذ العام 2000، تشهد الجزائر تطوّراً معاكساً

¹-عبد العزيز شوحة، الجزائر والصبورة الاجتماعية- وجهة المجتمع الجزائري وموقع حركة البناء الحضاري-

عن الشبكة المعلوماتية: <http://www.chihab.net/> الساعة 11:46 تاريخ الإطلاع اليوم 2012/11/18

²-عبد الحميد فراج، الأسس الإحصائية للدراسات السكانية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1975، ص 451.

للبلدان المجاورة، إذ عادت الخصوبة إلى الارتفاع. فاحتواء الأزمة والعنف السياسي قد ساهما في ازدياد عدد الزيجات (341 ألف زواج انعقد عام 2009، مقابل 280 ألف عام 2005⁽¹⁾) ويعتبر عدد السكان في المجتمع الجزائري مقبولا إذا ما ربطناه بالفضاء الجغرافي و الملاحظ أنها تأخرت في تبني برامج سياسة سكانية و تفعيلها الى نهاية السبعينات فالنظرة التي كانت سائدة هي أحسن وسيلة للتنمية. هذا الشعار الذي تبنته الجزائر في الندوة العالمية للسكان في بوخارست رومانيا في سنة 1974- 1974 ليتم لاحقا إعادة النظر في المسألة الديموغرافية و التي مكنت المجتمع الجزائري من تحقيق نتائج ايجابية تجسدت بالخصوص في تراجع المحسوس في مستويات الخصوبة. و يعتبر مؤشر الخصوبة من العوامل الأساسية في تحديد شكل التركيب العمري للسكان و انخفاضه قد يكون له الأثر الايجابي على مستوى النمو الاقتصادي بالنظر الى ارتفاع عدد السكان في سن العمل و انخفاض عدد السكان المعالين؛ مما قد يتيح أداء سريعا للنمو الاقتصادي على المستوى الكلي من خلال ارتفاع مستويات الادخار و الاستثمار. فالمنتبع للمعطيات الإحصائية للسكان في الجزائر يلاحظ أن النمو السكاني مر بثلاثة مراحل متباينة أو خمس مراحل ، حسب كيفية تقسيم الفترة التي تتوفر فيها المعطيات الإحصائية التي تتعلق بالسكان⁽²⁾

¹- يوسف كبراج، الديموغرافيا والسكان، عن الشبكة المعلوماتية: <http://www.mondiploar.com> تاريخ الإطلاع 2013/1/7، الساعة: 10:21،

²- عياشي نور الدين، تطور المنظومة الصحية الجزائرية "مجلة العلوم الانسانية-بحوث إقتصادية-جامعة منتوري قسنطينة، العدد 31، جوان 2009، ص ص 296-297.

الجدول رقم(12):يبين تطور بعض المؤشرات الديموغرافية لدول المغرب العربي

عدد السكان بالآلاف سنة 2007		العدد السنوي للمواليد بالآلاف	مؤشر الخصوبة			المعدلات الخام للولادات لكل 1000 ساكن			
أقل من 5سنوات	أقل من18 سنة	2007	2007	2000	1990	2007	1990	1970	
3271	11780	704	2.4	3.2	4.6	21	32	49	الجزائر
830	3178	166	1.9	2.08	3.38	17	27	39	تونس
3005	11075	641	2.4	2.9	04	20	29	47	المغرب

المرحلة الأولى :

و هي مرحلة الركود و التراجع السكاني من 1830و هو بداية الاحتلال لتنتهي سنة 1886 وهي المرحلة التي ظل فيها عدد السكان يتجه نحو التذني باستمرار حتى بلغ 2287000 سنة 1886 بعدما قدر سنة 1830 بحوالي 3 ملايين و يعود ذلك إلى عدة عوامل منها الأمراض و الأوبئة و الحروب الاستعمارية و الثورات الشعبية التي شهدتها الجزائر بالإضافة إلى انخفاض المستوى الصحي العام و كذلك تدني مستوى معيشة المواطن، و هذا ما يوضحه الجدول رقم(13).

الجدول رقم (13):يبين عدد سكان الجزائر من 1830إلى 1886

السكان بالآلاف	السنوات
3000	1830
2496	1856
2737	1861
2656	1866
2134	1872
2417	1876
2842	1881
2287	1886

1981Source : Ons,

المرحلة الثانية:

و هي مرحلة النمو السكاني البطيء و هي تمتد من 1887 إلى 1960 و هي مرحلة تمتاز بزيادة قليلة للسكان حيث لم يتزايد السكان بدرجة كبيرة و خاصة في الفترة من 1901 إلى غاية 1954 و تتميز بنمو طبيعي قريب من 1% حيث كانت كل من مؤشرات الولادات و الوفيات مرتفعة⁽¹⁾، حيث سجلت زيادة تقدر ب4 ملايين نسمة في مدة نصف قرن تقريبا حيث كانت نسبة الزيادة الطبيعية تقارب 0.45% إلى 1.7% و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(14):يبين تطور عدد سكان الجزائر من 1891 إلى 1960

السكان بالآلاف	السنوات
3575	1891
3781	1896
4089	1901
4478	1906
4741	1911
4923	1921
5151	1926
5588	1931
6201	1936
8775	1954
9602	1960

1981Source : Ons,

المرحلة الثالثة:

و هي مرحلة الانفجار السكاني، إذ تتميز بالنمو السريع للسكان الناتج عن الإنخفاض المستمر في معدلات الوفيات و الإرتفاع في معدلات المواليد حيث ازداد عدد المواليد بعد الإستقلال ، و معدلات الوفيات تماثلت إلى الإنخفاض لأسباب عدة خروج الإستعمار الفرنسي، و توفر الخدمات الصحية ارتقاء معدل الخصوبة نتيجة للزواج المبكر و تحسن الظروف المعيشية، و الجدول التالي يبين ذلك:

¹ - عياشي نور الدين، المرجع نفسه، ص298.

الجدول رقم (15): يبين تطور عدد سكان الجزائر بعد الإستقلال

السنوات	عدد السكان بالملايين	السنوات	عدد السكان بالملايين
1926	10.23	1995	28.060
1967	12.56	1996	28.566
1977	17.10	1997	29.045
1987	22.82	1998	29.507
1990	25.022	1999	29.950
1991	25.646	2000	30.386
1992	26.276	2001	30.600
1994	27.496	2002	31.040

2002Source : Ons,

المرحلة الرابعة:

والتي بدأت سنة 1985 وستواصل إلى نهاية سنة 2020 فتمتيز بتراجع نسبة النمو الطبيعي للسكان إلى ما كان عليه في الفترة الأولى (1.4 بالمئة سنة 2002) نتيجة انخفاض كل من نسبة الولادات ونسبة الوفيات. وهذه المراحل تتحقق حسب ظروف اقتصادية واجتماعية معينة وفقا بما يعرف " بنظرية التحول الديمغرافي".⁽¹⁾ وهذا ما يوضحه الجدول التالي

الجدول رقم (16): يبين تطور عدد سكان الجزائر المقيمين و معدل الزيادة الطبيعية

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
عدد السكان بالملايين	33481	34096	34591	35268	35978
الزيادة الطبيعية	595	634	663	690	731
معدل الزيادة الطبيعية	1.78	1.86	1.92	1.96	2.03

Source : Ons, Demographie Algerienne 2010, N575, p1

1-2- معدل الخصوبة العام:

عرف معدل الخصوبة العام في المجتمع الجزائري انخفاضا مستمرا، إذ انتقل من 225.62% سنة 1966 إلى 198.63% سنة 1977، لينتقل بعد ذلك إلى 152.26% سنة 1987 لينخفض إلى 77.11% سنة 1998، أي بفارق 131.87% كما انخفض معدل الخصوبة الكلي من 4.4 طفل لكل امرأة في 1992 حتى 2،4 في عام 2002، مما يمثل انخفاضا من طفلين خلال هذه الفترة. وللتذكير، فإن معدل الخصوبة الإجمالي في عام

1- عياشي نور الدين، المرجع نفسه، ص 299.

1970 بلغ ذروته عند 7.8 طفل لكل امرأة، م انخفض إلى 5.4 طفل لكل امرأة حسب الوسط ريفي أو حضري خلال 22 عام.

كما تجدر الإشارة إلى أن انخفاض معدل الخصوبة الكلي كان أكبر بالنسبة للمرأة الريفية إذ انخفض ب(-2.8) مقارنة بالمرأة في الحضرية (-1.5) خلال 1990، الفجوة بلغت ذروتها في عام 1986 إلى 2.6 طفل بين المرأة الحضرية والمرأة الريفية، و يمكن تقسيم مراحل الخصوبة في الجزائر إلى مراحل حيث شهدت المرحلة مابين 1962 و1986 ارتفاع شديد في معدلات الخصوبة حيث سجل أكبر معدل مواليد سنة 1963 والذي قدر بـ52.10%، و بعد ذلك اتجه معدل المواليد نحو الانخفاض، إذ أنه لم يقل عن 40% إلا منذ بداية 1985 حيث قدر المعدل في هذه السنة بـ39.5% ويعود ارتفاع معدلات الخصوبة في هذه الفترة إلى خروج المستعمر و استقلال الجزائر و بالتالي فإن الولادات تعني تعويض ما فقد من مورد بشري أثناء الحرب و هذا يعني ارتفاع معدلات الزواج وإعادة الزواج و انخفاض معدلات الطلاق، غير أنه و في الثمانينات فنلاحظ بداية انخفاض معدلات النمو الديموغرافي و الذي يرجع إلى السياسة التي اتبعتها الجزائر وبالأخص البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي سنة 1983 و قد نتج عن ذلك ارتفاع معدلات استخدام موانع الحمل و التي كانت تقدر بـ2% سنة 1962 لترتفع إلى 14% سنة 1977 ثم إلى 25% سنة 1982، أما سنة 1986 فقد سجل 34.7% و قد استمر المعدل في الانخفاض إلى غاية 1998 و التي سجل فيها 22.51%⁽¹⁾، كما اخفضت إلى حد كبير، على التوالي، 7،1-6،0 طفل لكل امرأة بين عامي 1992 و 2002.

و حسب الديوان الوطني للإحصاء يكشف عن انخفاض في معدلات الخصوبة حسب الفئة العمرية بين 15-29 سنة، وخاصة في المناطق الريفية. زيادة النسل للمرأة الريفية في سن ال 30 عاما من 2.37 طفل لكل امرأة إلى 1.0 طفل فقط خلال الفترة 1992-2002 كما انخفض من 57.8% مقابل 41.8% في الوسط في المناطق الحضرية⁽²⁾ و هذا ما يبينه الجدول:

¹-الديوان الوطني للإحصاء، تقرير اللجنة الوطنية للصحة و السكان، 2000، ص.18.

²- **EN ALGERIE CIPD+10, Décembre _ POPULATION ET DEVELOPPEMENT** -2003,p19.

الجدول رقم(17):يبين تطور المعدل العام للخصوبة بين عامي 1992 و 2002 (1)

2002 EASF			1992 EASME			الفئات العمرية
المجموع	الريف	الحضر	المجموع	الريف	الحضر	
6,0	6,0	5,0	21,0	29,0	6,0	15-19
68,0	68,0	53,0	143	185	110	20-24
126	126	113	214	260	178	25-29
154	154	122	220	256	188	30-34
121	121	95,0	164	200	132	35-39
59,0	59,0	34,0	92,0	113	75,0	40-44
13,0	13,0	7,0	23,0	26,0	21,0	45-49
2,7	2,7	2,1	4,4	5,3	3,6	ISF (15-49)*

و عرف النمو الديموغرافي تطورا باتجاه واضح نحو الانخفاض، منذ العشرينية السابقة، حيث مرت هذه النسبة من 3,21 % خلال السنوات 1966-1977 إلى 1,71 % خلال السنوات 1998-2008. و قد اكتسبت نسبة متوسط العمر قرابة 20 سنة إبان الـ 30 سنة المنقرطة مقارنة سن 73 منذ 2006. نسبة وفيات الأطفال التي تعدت نسبة 15 % في 1970 انخفض بنسبة 2/3. و قد انتقلت نسبة الخصوبة من 8,3 طفل للمرأة الواحدة سنة 1970 إلى 2,54 طفل للمرأة الواحدة سنة 2004، لا سيما بسبب الزواج المتأخر الذي اقترن مع الانتشار التدريجي لاستعمال موانع الحمل⁽²⁾، حيث عرف المؤشر التركيبي للخصوبة انخفاضا محسوسا منذ الثمانينات و بالضبط منذ التسعينيات أو العشرية السوداء التي مر بها المجتمع الجزائري في سنة 1970 كان 7.80 طفل لكل امرأة ثم

¹ - المصدر: - المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل (EASME) 1992. - المسح الجزائري حول صحة الأسرة (EASF) 2002 عن الشبكة المعلوماتية: <http://www.imap-migration.org> تاريخ الاطلاع مارس 2013.

² - مؤشرات ديموغرافية، عن الشبكة المعلوماتية: <http://www.andi.dz/ar/demographie> تاريخ الاطلاع مارس 2013. *

ISF : المؤشر التركيبي للخصوبة

انخفض إلى 6.9 طفل لكل امرأة لينخفض إلى 3.5 طفل لكل امرأة سنة 1995، أما سنة 2002 فقد وصل إلى 2.07 طفل إلى كل امرأة⁽¹⁾.

الجدول رقم(18): يبين المعدل العام للخصوبة حسب سن المرأة لسنة 2012 لكل ألف امرأة

سن النساء بالسنوات	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45
المعدل العام للخصوبة	11.8	94.9	155.7	151.9	129.1	53.6	7.4

2012:Ons

حيث راحت أرقام كشف عنها المسؤول الأول عن قطاع التضامن الوطني الدكتور **جمال ولد عباس** تفرع من جهتها ناقوس الخطر بشأن ارتفاع عدد المسنين في الجزائر مقابل تदन لافت لمعدلات الولادات الجديدة، أن عدد المسنين بالجزائر بلغ العام 2008 بـ 3.5 ملايين شخص أعمارهم أكثر من 60 سنة أي ما يعادل 10 بالمائة من السكان، وأشار أن العدد ارتفع بعد أن كان يقدر بـ 2 مليون شخص العام 1998. وذكر الوزير أن الرقم سيصل إلى 7 ملايين شخص العام 2030 وأكثر من 10 ملايين مسن العام⁽²⁾.

إن الأرقام التي تشير إلى توجه المجتمع الجزائري نحو الهرم صدرت عن جهة رسمية بل عن أكثر من جهة رسمية، لقد دقّ ناقوس عندما كشف أنّ معدّل الإنجاب انتقل من 7.1 في سنوات السبعينيات إلى 2.27 فقط في السنوات الأخيرة، وهو معدل مثلما اشار الوزير لا يبتعد كثيرا عن معدّل 2.1 الذي يقدر فيه دخول المجتمع إلى مرحلة الشيخوخة وعدم القدرة على التجدد مثلما يحدث في المجتمعات الأوروبية. أملا في فتح نقاش حول ما أسماه "مخاطر الانحدار" الذي عرفته معدّلات الإنجاب بالجزائر في السنوات الأخيرة⁽³⁾.

إن سبب تراجع نسبة النمو الديموغرافي في الجزائر يعود إلى تراجع الأمية وزيادة الوعي ونسبة التعليم، خاصة بين النساء الريفيات. وتأسف لوجود عوامل أخرى ساعدت

¹ - الديوان الوطني للإحصاء، المسح الجزائري حول صحة الأسرة (EASF)، 2002.

² - فتيحة بوروينة، **شيخ الشيخوخة يزحف نحو المجتمع الجزائري**، عن الشبكة المعلوماتية:

<http://abdelhak94> تاريخ الإطلاع: جانفي 2013

³ - فتيحة بوروينة، موقع سابق.

على انخفاض المواليد، منها التأخر في سن الزواج بالنسبة للجنسين، وكذا الظروف الاجتماعية السيئة التي يعيشها المواطن، منها أزمة السكن والبطالة، وزيادة استعمال موانع الحمل، بالإضافة إلى الظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر في العشرية الماضية وقال المتحدث إنه في السنوات الثلاث الأخيرة نلاحظ وجود تزايد طفيف في عدد المواليد بسبب الزيادة في الزواج وارتفاع نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 25 و35 سنة، وهو سن زيادة الخصوبة.⁽¹⁾

الجدول رقم(19):يبين تطور أهم المؤشرات الديموغرافية في المجتمع الجزائري

من 2006 إلى 2010

¹-كريمة هادف،تأخر سن الزواج ساهم في تراجع النمو الديموغرافي في الجزائر،جريدة الفجر،عن الشبكة المعلوماتية: <http://www.al-fadjr.com/news> تاريخ الإطلاع: فيفيري 2013 .

المؤشرات	2010	2009	2008	2007	2006
عدد السكان في أول جويلية بالآلاف	35978	35268	34591	34096	33481
عدد الولادات بالآلاف	888	849	817	783	739
عدد الوفيات بالآلاف	157	159	153	149	144
عدد النمو الطبيعي بالآلاف	731	690	663	634	595
عدد الزوجات بالآلاف	345	341	331	325	295
المعدل الخام للولادات بالآلاف	24.68	24.07	23.62	22.98	22.07
المعدل الخام للوفيات بالآلاف	4.37	4.51	4.42	4.38	4.30
معدل النمو الطبيعي بالمائة	2.03	1.96	1.92	1.86	1.78
معدل وفيات الرضع-ذكور بالآلاف	25.2	26.6	26.09	27.9	28.3
معدل وفيات الرضع-إناث بالآلاف	22.2	22.9	23.9	24.4	25.3
معدل الوفيات للرضع للجنسين بالآلاف	23.7	24.8	25.5	26.2	26.9
معدل الأطفال المواليد أموات ذكور بالآلاف	19.6	19.6	21.3	23.2	22.7
معدل الأطفال المواليد أموات إناث بالآلاف	16.7	17.2	18.4	19.6	20.0
معدل الأطفال المواليد أموات للجنسين بالآلاف	18.2	18.4	19.9	21.4	21.4
احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة رجال(بالسنوات)	75.6	74.7	74.8	74.7	74.7
احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة نساء(بالسنوات)	77.0	76.3	76.4	76.8	76.8
احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة للمجموع (بالسنوات)	76.3	75.5	75.6	75.7	75.7
المعدل الخام للزوجات بالآلاف	9.58	9.68	9.58	9.55	8.82

Source : Ons, Demographie Algerienne 2010, N575, p12

2-التغيرات الاقتصادية في المجتمع الجزائري:

غداة خروج المستعمر الفرنسي من الجزائر بعد 130 سنة من الإستعمار الغاصب، وبعد ثورة مريرة خاضها ضده الشعب الجزائري ليتوج بالنصر المبين خرج المستعمر الفرنسي تاركا الشعب الجزائري يتخبط في دوامة من الخسائر البشرية الفادحة و القرى المدمرة والمهجورة... الخ، حيث ورثت الجزائر عن الاستعمار وضعاً اقتصادياً مزريراً إضافة إلى التبعية الاقتصادية لفرنسا من حيث المواد الأولية من معادن و طاقة و التركيز على

الزراعة التجارية على حساب الزراعة إضافة الى سيطرة الشركات الاحتكارية على استخراج المواد الأولية و تسويقها و التحكم في مختلف النشاطات الصناعية، أما عن الواقع الاجتماعي فلقد خلفت فرنسا أكثر من مليوني عاطل عن العمل و دلت الاحصائيات في مطلع الستينات أن عدد السكان القادرين عن العمل 3120000 يوزعون كالتالي :

الجدول رقم(20):يمثل توزيع عدد السكان على مختلف القطاعات

القطاع	عدد العمال
القطاع الزراعي	2606000
قطاع المناجم و المصانع و الإدارات	905900
البطالين	147200

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء2006

أما من ناحية التعليم فقد مارست فرنسا سياسة التجهيل كانت محصولتها أكثر من 90 %من الجزائريين أميين أغلبهم من النساء إضافة الى إنتشار الخرافات و البدع {...} واستغلال الثروات.....إلخ، و في ظل هذه الظروف فلقد عرف المجتمع الجزائري تغيرات منذ الى الاستقلال و الى اليوم تغيرات جذرية تراوحت بين الإيجاب تارة و السلب تارة أخرى على مختلف الأصعدة من بينها نمو المدن و الأرياف التعليم الصحة و الدخل الفردي و مستوى المعيشة....."هذه العوامل دفعت الجزائر الى تبني سياسة تنموية تختلف اختلافا جذريا عن السياسة التي انتهجها المستعمر والقائمة على النهب والاستغلال لتأخذ بعين الإعتبار الظروف الاستعمارية القاسية و ما ترتب عنها من مآسي و معاناة كل الشعب الجزائري دون استثناء و كذا الإمكانيات المادية و البشرية المتوفرة لدى الجزائري إضافة الى المحيط الدولي و الذي تميز حينذاك بدعم كبير من طرف المعسكر الاشتراكي لنضال الشعوب من أجل الاستقلال فكان اختيار الأسلوب الاشتراكي لنضال الشعوب من أجل الاستقلال و كوسيلة للتنمية و القضاء على كل ماله من صلة بالاستعمار، و قد تم الاتفاق على هذا الاختيار الاشتراكي في مؤتمر طرابلس في جوان 1962 للخروج من الوضعية المتدهورة، لهذا تبنت الجزائر سياسة اقتصادية قائمة على أسس موثيق الثورة التحريرية تمثلت في الاختيار الاشتراكي و سياسة التأميمات.(1)

¹ - زرزور بوزيدي، تحولات الاقتصادية في الجزائر غداة الاستقلال، عن الشبكة المعلوماتية:

http://mrzarzour.maktoobblog.com تاريخ الإطلاع: 15 جانفي 2011 الساعة 17:51.

و بهذا اتبعت الجزائر بعد استقلالها سياسة اقتصادية اشتراكية حيث هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياسته، و كون المجتمع الجزائري مجتمع زراعي قامت الدولة الجزائرية في تلك الفترة بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها و للقيام بذلك اعتمدت الدولة الجزائرية إيرادات ناجمة من قطاع المحروقات التي تميزت بالارتفاع باستثناء سنة 1986-1989 التي تميزت بانخفاض سعر البترول و لقد اجتهدت الجزائر في تحسين مستوى معيشة أفرادها و تحقيق مكانة معتبرة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم و لتحقيق تلك الأهداف اتبعت الدولة عدة سياسات منها:

• الاعتماد على سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي و جعل و سائل الانتاج ملكية عامة، لقد كان التركيز في هذه المرحلة على تخصيص جزء كبير من الدخل الوطني للاستثمار في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى و أعطيت الأولوية لفروع المواد الوسيطة و التجهيز لقد كان الهدف هو التصنيع و بسرعة كبيرة من خلال الاعتماد على القطاع العمومي و من ثم المؤسسة الوطنية و بالتالي فلقد لعبت الدولة دورا جوهريا في إحداث التصنيع الذي كان له الدور الرئيسي في الانتاج و العمالة و خلق القيمة المضافة،⁽¹⁾ و لقد حققت هذه السياسة في مجال النمو خلال تلك الفترة ما يلي:

• الاهتمام بالسوق الوطنية أولا، و الانضمام الى السوق العالمية كهدف أخير، لهذا شهدت الجزائر مرحلتين أساسيتين لتحقيق التنمية الاقتصادية.

• مرحلة القرار المستقل التي تمتد من 1962 الى 1993 و التي تميزت بارتفاع إيرادات المحروقات و خاصة البترول لخلال 1973-1979-1981.

• مرحلة القرار الغير مستقل إبتداء من سنة 1993 نظرا للوضعية العامة للدولة الجزائرية منها ثقل المديونية الخارجية، الأمر الذي دفعها الى تبني إعادة الجدولة و تبني الإصلاحات الاقتصادية التي فرضها كل من الصندوق الدولي و البنك العالمي.⁽²⁾

1- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 21.

2- عبد اللطيف بن أشنهو، نفس المرجع، نفس الصفحة.

وبتبيين من خلال ما تقدم أن مرحلة القرار المستقل تميزت بقيام الدولة الجزائرية بإصلاحات اقتصادية ذاتية دون وجود ضغوطات خارجية، وتتصف هذه المرحلة بصفة عامة بما يلي:

2-1- مرحلة الانتظار من 1962 إلى 1966

تميزت هذه المرحلة بمشاكل تسييرية للجهاز الانتاجي نتيجة زهاب المعمرين الأوربيين الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك -المراسيم 1963 حول التسيير الذاتي- تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي و الفلاحي و التجاري، وتعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية و قامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، و المناجم سنة 1966، بدأت اللجان التسييرية تزول في الصناعة و تحل محلها الشركات الوطنية، بعدما قامت الدولة بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة.⁽¹⁾

الجدول رقم (21): يمثل سنوات تأميم الثروات الجزائرية

سنة التأميم	التأميم
نوفمبر 1962.	تأميم مؤسسة التبغ والكبريت
مارس 1963م	تأميم أراضي المعمرين وجميع الملاك الشاغرة
ديسمبر 1968	- وتطبيق نظام التسيير الذاتي في مراسيم
جانفي 1962	تأميم البنوك الأجنبية وإلغاء العملة الفرنسية المتداولة واستبدالها بالدينار الجزائري.
ماي 1964	-تأميم المطاحن وشركات العجين ومصانع المواد الدسمة في
أوت 1964	م وكذلك قاعات السينما
1966	-تأميم شركات التأمين والتجارة الخارجية وقطاع النقل
ماي 1966	-تأميم المناجم
ماي 1968م	14 شركة أجنبية في مجال مشتقات البترول في

¹ - كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن، سنة 2005، ص 3.

24 فيفري 1971م	تأميم المحروقات
ماي 1968م	-تأميم 27 مؤسسة أجنبية متخصصة في البناءات الميكانيكية والأسمدة ومعدات البناء
جويلية 1968م	تأميم 12 شركة صناعية للبناءات المعدنية والقرميد في
1968م	تأميم الضمان الاجتماعي
فيفري 1970م	-تأميم 07 شركات ومؤسسات للخشب
المصدر: الجدول من صنع الباحث اعتمادا على المعلومات الواردة على http://mrzarzour.maktoobblog.com	

2-2- التصحيح الهيكلي الأول من 1967 إلى 1979

تميزت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها المخطط الثلاثي 1967-1969 الذي يركز على الصناعة و الأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى هذه الأفضلية سمحت لتخصيص 18.2% من إجمالي الاستثمارات لسنة 1967 مقابل 13% سنة 1963، و لقطاع الزراعة 12.5 % سنة 1967 مقابل 17.5 % سنة 1963 و يظهر المخطط الرباعي الأول 1970-1973 قيام المؤسسات العمومية والجماعات المحلية و الوزارات الوصية بتصوير المشاريع الاستثمارية و اختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة لتخطيط، فالهدف المرجو من ذلك المخطط هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة قاعدة لإنشاء الصناعات الخفيفة فيما بعد.⁽¹⁾

في حين يعتبر المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 تكملة للمخطط السابق حيث اتجهت جهود الدولة في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة و خاصة الحديد والمحروقات و مواد البناء و الميكانيك و الكهرباء و الالكترونيك و كذا الاهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات، إن إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي الى مدى بعيد إن هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام حيث حقق 65.42 سنة 1978 مقابل 30.07 % سنة 1969.⁽²⁾

¹ - كريالي بغداد، نفس المرجع، ص ص 3-4.

² - هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر: ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 8.

الجدول رقم(22):بيين المخططات الجزائرية غداة الاستقلال(1)

المخطط	قيمة الاستثمارات	محتوى البرنامج التنموي
المخطط الثلاثي التمهيدي 1967- 1969	9.2ملياردرج	القضاء على التفاوت الجهوي
المخطط الرباعي الأول 1970- 1973	30ملياردرج	انطلاق برنامج التصنيعو إنشاء كتابة الدولة للتخطيط
المخطط الرباعي الثاني 1974- 1977	100ملياردرج	-تثمين الموارد الطبيعية -تكثيف النسيج الصناعي
المخطط الخماسي الأول 1980- 1984	250ملياردرج	-إقرار التوازنات الاقتصادية -إعادة تنظيم المؤسسات -إنشاء وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية
المخطط الخماسي الأول 1984- 1989	550ملياردرج	-الأولوية لتطوير الفلاحة و الري -الاهتمام بقطاعي الإسكان و النقل -تسديد الديون الخارجية -إنشاء المجلس الوطني للتخطيط

2-3-التصحيح الهيكلي الثاني 1979-1987

تتميز هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تتمثل في عملية التنازل عن الممتلكات العمومية من خلال صدور القانون 84/81، ثم القانون 87/19 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية الى مزارع فردية و مستثمرات فلاحية جماعية، حيث كانت تهدف عملية إعادة تنظيم الأملاك الزراعية لدولة الى تشجيع القطاع الذي كان مهمشا بالمقارنة بالقطاعات الأخرى كما عملت الدولة الجزائرية آنذاك على استعادة الأراضي من المعمرين و تطبيق قانون التسيير الذاتي 1963م إضافة الى استكمال التأميم الزراعي و إنشاء التعاونيات الاشتراكية طبقا للمرسوم الثورة الزراعية المطبق سنة 1972م تحت شعار الأرض لمن يخدمها و لقد مرت هذه التجربة بمرحل مختلفة و مع تاريخ 1963/10/2 أصبح هذا القطاع يغطي مساحة 2.632.000 هـ بعد

¹ - المصدر:الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد،التحول الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر، عن الشبكة المعلوماتية: <http://www.onefd.edu.dz> تاريخ الإطلاع فيفري 2013 ص ص 9-10 .

أن كانت مستغلة من طرف 22000 معمر.⁽¹⁾ و لقد انتهجت الدولة هذا الأسلوب كنوع من الإصلاح الزراعي لتغير العالم الريفي و تقوم هذه السياسة على مبادئ رئيسة منها:

✚ أنه تنظيم سياسي اقتصادي و اجتماعي يفضي محتواه الإيديولوجي إلى الاشتراكية.

✚ مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

✚ اللامركزية في التسيير⁽²⁾ و من أجل ضمان التسيير المحكم و الفعال للمؤسسات العمومية، قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلتها العضوية بمرسوم 242/80 الصادر 4-10-1980 و طبقت في بداية 1981 حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة و استمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك إلى إعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة 1983 كتتويج مع النظام المالي و المصرفي، و كانت الدولة ترمي من هذه الاجراءات إلى التخلي التدريجي عن مفاهيم العهد القديم و الانفتاح التدريجي على السوق الوطنية، و إعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

2-4- التصحيح الهيكلي الثالث من 1988 إلى 1992

استمرت الجزائر في قيامها بجملة من الاجراءات منها على سبيل المثال استقلالية المؤسسات العمومية قانون 01/88 حيث أصبحت الهيئات المسؤولة عنها لها الحرية التامة في اتخاذ القرارات و اختيار الاستثمارات و التقييم دون العودة للجهة المركزية حيث تهدف هذه الاصلاحات إلى التفريق بين تسيير المؤسسات الاقتصادية بواسطة لجان إدارية تمثل الإدارة و المساهمين ، و الملكية الادارية التي تبقى في يد الدولة عن طريق صناديق المساهمة ، إن قانون المالية 03/88 الصادر يوم 12/01/1988⁽³⁾ يعتبر كشخص اعتباري يخضع للقانون التجاري و منبع لتراكم رأس المال و مولد للسلع و الخدمات، و لقد رافقت عملية تبني النصوص الأولى للإصلاحات الاقتصادية المتعلقة باستقلالية المؤسسات حسب بويعقوب و الذي اعتبر التقرير الأول في ديسمبر 1986، و الثاني في جوان 1987، و الثالث في مارس 1988 و التي ناقشت هذا الموضوع و ركزت على سلسلة

¹ - محمد السويدي، مرجع سابق، 123.

² - عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، ص 11.

³ - عمر صدوق، المرجع نفسه، ص 12.

من المبررات دون التطرق الى مبادئ اقتصاد السوق و نتيجة لذلك قام باستنساخ ثلاثة مبررات أساسية انطلاقا من التقرير الثاني لجوان 1987، حيث تتمثل في مايلي:

▪ تعتبر كعملية لإعادة تكييف الاقتصاد الوطني حسب المعطيات الجديدة و بالتالي السعي الى تحقيق فعالية السياسة الاقتصادية.

▪ تحقيق تلك النتيجة السالفة الذكر يتطلب أن تقوم تلك الاصلاحات بالربط بين التخطيط و عمل السوق، إلا أن هذه العملية تطرح إشكالية الضبط بين الخطة و السوق.

▪ عملية الإصلاح بدأت في بداية الثمانينات انطلاقا من إعادة هيكلة المؤسسات ، إلا أنها تعطلت عدة سنوات بسبب الاختلالات الموجودة بين المؤسسات و العمل الحقيقي سواء على المستوى الحقوق أو الاقتصاد.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مؤسساته الاقتصادية خلال العشرين الأخرتين تغيرات جذرية و عميقة و يمكن تصنيف تلك التغيرات الى:

2-5- مرحلة التعديل الهيكلي الأول من 1993 الى 1994

لقد عرفت هذه المرحلة تغيرات جذرية تسببت فيها عوامل عديدة ، بداية بالأزمة الاقتصادية ، وتلتها تلك الأحداث التي تمثلت في إنتفاضة الشعب الجزائري في أكتوبر 1988، إثر التعديلات التي عرفتتها مختلف القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية، حيث تم في هذه المرحلة إنشاء هيئات من طرف الدولة للتعامل مع التغيرات السياسية المرتقبة، وذلك لمساعدة الدولة في اتخاذ القرارات العاجلة ، وخصوصا للتماشي مع متطلبات مرحلة التعددية التي كانت الجزائر تستعد لها في سنة 1990، لقد باشرت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية و بصورة فعلية بداية من سنة 1994 بعدما اشتدت أزمة المديونية الخارجية و قد طبقت الجزائر نوعين من برامج الإصلاح الاقتصادي الأول يدعى ببرنامج الاستقرار و الثاني يدعى ببرنامج التصحيح الهيكلي و قد كان البرنامجين مكملين لبعضهما بحيث كانا يهدفان الى تحقيق معدل النمو في الناتج الداخلي الخام قدره 3% سنة 1994 و 6% سنة 1996 خفض معدل التضخم ليتقارب مع معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين خفض سعر الدينار للوصول به الى قيمته الحقيقية و تحرير التجارة الداخلية و الخارجية نقص عجز الموازنة العامة الى -3% كنسبة من الناتج الداخلي الخام

و نقص نمو الكتلة النقدية من 21% سنة 1993 إلى 1994، تحسين شبكة الحماية الاجتماعية (1).

لقد قامت الجزائر بوضع استراتيجية وافق صندوق النقد الدولي على هذه الاستراتيجية بمنح الجزائر مساعدة مالية قدرت ب731.5 مليون حقوق سحب خاصة، و تخصيص أكثر من 1مليار لدعم برنامج التعديل الهيكلي مما جعل الجزائر تسترجع ثقة المؤسسات المالية، و تمت بإبرام عدة اتفاقيات من أجل إعادة جدولة ديونها حسب الجدول الزمني الذي يبدأ في شهر سبتمبر 1994 الى غاية مارس 1995 أما الاتفاقيات المبرمة مع الجزائر و صندوق النقد الدولي عام 1995 شهر مايو كانت وصفتها تتضمن ما يلي:

➤ إعادة التوازنات.

➤ تالنهوض بمعدلات النمو .

➤ تخفيض معدلات التضخم.

➤ إعداد برنامج نموذجي.

كل هذه العوامل ساعدت الجزائر على الاستفادة قدر ب1.70 مليار من أجل الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية المبرمجة على المدى المتوسط يتم التسديد من خلالها على 10 سنوات مع الاعفاء لمدة خمس سنوات من الفائدة.(2)

2-6-مرحلة التصحيح الهيكلي من 1995 إلى 1998

كان التصحيح خلال هذه الفترة ضرورة حتمية لا مفر منها على اعتبار أنه تجسيد لإجراءات تحقيق الانتعاش و يهدف هذا البرنامج الى إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي و الاجتماعي عن طريق تطبيق سياسات معينة، حيث ترمي هذه السياسات الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، و كان لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف حسب صندوق النقد الدولي:

- تحقيق نمو متواصل بقيمة 5 بالمئة من إجمالي الانتاج الخام، خارج المحروقات.
- تخفيض التضخم الى 10.3 بالمئة.

¹ - بن الطاهر حسين، أزمة المديونية و برامج التصحيح الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية" بحوث إقتصادية"، العدد 31، جوان 2009، جامعة منتوري قسنطينة، ص273

² - موسى سعادوي، دور الخصوصية في التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص60 .

- تخفيض عجز الميزانية الى 1.3 بالمئة مقابل 2.8 بالمئة خلال 1994-1995.
- التحرير التدريجي لتجارة الخارجية و تحرير الأسعار
- تخلى الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات
- وضع إطار تشريعي للخصوصية.
- أن يعادل احتياط الصرف ثلاثة أشهر من الواردات⁽¹⁾
- لقد تميزت هذه الاصلاحات بعدة ايجابيات تتمثل بصورة عامة في:
- تحقيق معدل نمو 3.9 بالمئة و 4 بالمئة و 4.5 بالمئة خلال سنوات 1995 و 96 و 97 على التوالي.
- تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3 بالمئة من إجمال الإنتاج الخام سنة 1996 و 103 بالمئة سنة 1997.
- انخفاض معدل التضخم من 27.6 بالمئة الى 33 بالمئة و الى 34 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي سنوات 93 و 96 و 97 .
- تقليص المديونية نتيجة عملية إعادة جدولة بعض ديونها فانخفضت من 82 بالمئة سنة 199 الى 24 بالمئة سنة 1997⁽²⁾ و لقد صدر قانون الخصوصية المؤسسات العمومية في المرسوم الرئاسي 95/22 المؤرخ في 15/8/1995 المعدل في مارس 97 في الأمر 97/12، و بدأ في التنفيذ هذه العملية في أبريل 1996 حيث مست 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة أغلبها في قطاع الخدمات و في نهاية 96 تسارعت وتيرة حل الشركات جهوية قابضة حيث تم خصصت أكثر من 800 مؤسسة عمومية {...} وكلفت عملية تطهير المؤسسات 13 مليار دولار خلال الفترة 1994-1999 من أجل إعادة تنظيم القطاع العام غير أنه لم يحقق الأهداف المسطرة كما هو مطلوب رغم أن الحكومة أنشأت وزارة إعادة الهيكلة كاملة لهذه العملية، و قد مست عملية التطهير 23 مؤسسة في نهاية 1996، مما ترتب عنها تسريح العمال بصورة جماعية في معظم القطاعات، ومنه على سبيل المثال فقد قطاع البناء 80.000 عامل⁽³⁾.

¹ - كربالي بغداد، مرجع سابق، ص 12.

² - عبد العزيز شرابي، النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغاربية، "حوليات وحدة البحث

إفريقيا و العالم العربي"، جامعة منتوري، قسنطينة، 1998، ص 75. (بتصرف)

³ - كربالي بغداد، مرجع سابق، ص 13.

2-7- مرحلة التحولات لما بعد 1998

إن التحولات الاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري في العقود الأخيرة من القرن العشرين، أثرت على بنيته الاجتماعية.... فمع مطلع التسعينات بدأ التحول من النهج الاشتراكي إلى النهج الليبرالي في الاقتصاد و تطبيق الإصلاحات التي فرضت على الجزائر من طرف الصندوق النقد و البنك الدولي، مقابل إعادة جدولة ديونها سنة 1994، و القاضية بخصخصة القطاع العام و الحد من تدخل الدولة و فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الغربية.... إلخ ، و لقد أدت هذه السياسة المتسارعة إلى نتائج سلبية.... تكشف عنها بوضوح الإختلالات التي ما يزال يعاني منها الاقتصاد الجزائري.... كالاعتماد على البترول و تضخم قطاع الخدمات على حساب قطاع الصناعة والزراعة.... إلخ.(1)

لقد أدى هذا الحقن لليبرالية في النسيج الاجتماعي إلى توسيع مجتمع التهميش الذي أصبح سوسيوولوجيا يضم الغالبية الساحقة من المجتمع الجزائري و الذين تمثلهم فئة المبعدين من العملية الإنتاجية و الاستهلاكية و السياسية(2) و الذي يتشكل من فئات اجتماعية غالبيتها من الفئة الشابة، هذه الفئة التي أصبحت في السنوات الأخيرة ذات وزن نوعي و كمي في البنية الطبقيّة الراهنة للمجتمع الجزائري، بسبب ضعف رواتبها في مقابل ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية كما تزايدت ظاهرة البطالة..... و التي مؤخرا أصبحت تمس فئات جديدة كالجامعيين، و ذو المهارات العالية و المسرحيين من القطاع العام، وتشير الإحصائيات بهذا الشأن لى أن حوالي 14 مليون جزائري هم بحاجة إلى مساعدات اجتماعية..... و في مجال متصل تؤكد الإحصائيات إلى الفروق الاجتماعية و الاقتصادية الرهيبة التي يعرفها المجتمع الجزائري.(3) و بذلك كان للبطالة دورا بارزا في جعل الشباب تنهرب من الزواج

3- التغيرات السوسيوثقافية بالمجتمع الجزائري:

أدى الوجود الاستعماري في السابق إلى اختلال بنية المجتمع الجزائري و بعد الاستقلال حاولت الدولة إدخال تغييرات عليها لجعله أكثر انسجاما مع الحداثة و متطلبات

1- فضيل دليو و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 258.

2- عبد الحليم مهور باشة، الدولة و التهميش في الجزائر، "الباحث الاجتماعي"، العدد 10، قسنطينة، 2010، ص 241.

3- عبد الحليم مهور باشة، نفس المرجع، 242.

العصر، لكن التحولات الانتقالية التي مست المجتمع الجزائري أثرت على مختلف مكوناته و أفرزت جملة من القيم لم تكن معروفة في النسيج الإجتماعي نتيجة لما فرضته الأوضاع من سبق متسارع وغير منتظر بعيد عن القيم السائدة في المجتمع حيث لم يستثن هؤلاء المجتمع الجزائري من هذا التطور السلبي، باعتباره شهد سلسلة من التحولات غير المنتظمة التي هزت قوة ودور المؤسسات التربوية والاجتماعية والقانونية داخل المجتمع وحملت آثارا سلبية مست التكوين الإجتماعي والسلوكي للفرد الجزائري⁽¹⁾، إن مختلف التغيرات و التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري لم تكن لتتمر من دون تأثير على الأسرة، فالظروف الجديدة قد انعكست على تطور البنية العائلية مثل تقلص الأسرة الممتدة و انتشار الأسرة النووية و تراجع سن الزواج بالنسبة للجنسين، و انخفاض حجم الأسرة وليس هذا فحسب بل مفهوم نظام الزواج نفسه قد تغير، بالإضافة إلى تعليم المرأة و خروجها للعمل و انتشار وسائل الإعلام، فمجموع التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية التي حدثت في البلاد أدت إلى تحول المشهد الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

3-1- تغير السلطة المكانة و الدور في العائلة الجزائرية:

لقد عرفت العائلة الجزائرية تغيرات كبيرة فبعدما كانت عائلة ممتدة تعيش في أحضانها عدة عائلات تحت سقف واحد كما أنها عائلة ذات امتداد أبوي يمثل فيها الأب أو الجد القائد الروحي للجماعة العائلة: "حيث أن النظام الأبوي هو بنية سيكولوجية و اجتماعية و ثقافية، ناتجة عن شروط تاريخية و حضارية نوعية تكونت من مجموع من القيم و الأنماط السلوكية ترتبط بنظام اقتصادي تقليدي له خصوصياته و يشكل واقعا اجتماعيا حيا و ليس مجرد خاصية من خصائص نمط انتاج معين بالعالم العربي⁽²⁾

لعل أهم سمات النظام الأبوي عموما، وأنموذجه الجديد خصوصا هو قيامه على علاقة السيطرة والخضوع، أو الهيمنة والتبعية بين الرجل والمرأة، أي علاقة "استعباد المرأة"، هذه الظاهرة تشكل العمود الفقري للنظام وبدونها يفقد جوهره الفعلي، فالمجتمع الأبوي مجتمع ذكوري ولا يستطيع تحديد ذاته وهويته سوى من هكذا منطلق لذلك نجده مفعم بالعداء المتجذر للمرأة وكل ما يتصل بها لدرجة أنه ينفي وجودها الاجتماعي ككائن

¹ - ليلي طيار، بعد 50 سنة من الاستقلال اين يتجه المجتمع الجزائري، عن الشبكة المعلوماتية:

<http://www.akhersaa-dz.com/news> تاريخ الإطلاع: جوان 2013 الساعة 10:30

² - ابراهيم الحيدري، النظام الأبوي و إشكالية الجنس عند العرب، بيروت: دار الساقي، 2003، ص17.

له ذاته وخصوصيته. فالمجتمع الأبوي لا مكانة ولا دور فيه للمرأة سوى لتأكيد تفوق الذكور وهمينتهم.⁽¹⁾

أما على المستوى الذهني أو الفكري، فالنظام الأبوي يتصف بالشمولية والاستبداد ورفض النقد والحوار، حتى أن إحدى مميزاته على هذا المستوى هي الادعاء بامتلاك الحقيقة المطلقة التي لا سبيل إلى رفضها أو الشك فيها أو مراجعتها و نقدها. هناك إذن حقيقة واحدة مطلقة يمتلكها الأب، إن في صورته البيولوجية أو الاجتماعية (على مستوى العائلة/ الأسرة)، أو الرجل عموماً في مقابل المرأة، أو الأب في صورته السياسية ممثلاً في شخص الحاكم. وفي كل الحالات، نحن في مجال تسود فيه حجة القوة على حساب قوة الحجة.⁽²⁾

أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية نجد أن النظام الاجتماعي التقليدي فقد الكثير من قوته، فمثلاً نجد أن هناك العديد من المضامين الجديدة للتغير الاقتصادي والاجتماعي فالأب في وسط الأسرة يقوم بالمحافظة على قيم الأجداد ويحاول توريثها لأبنائه ويكون ذلك في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهذا ما أدى إلى حدوث تغير في النظام التقليدي الذي تسبب في نشوء صراع بين جيل الاباء وجيل الأبناء. وهي المهام والواجبات التي تقوم بها الام والتي يكون متعارف عليها من قبل المجتمع، علماً أن الوظائف التقليدية للام انما هي وظائف منزلية تتعلق بتدبير شؤون المنزل والعناية بالأطفال وتربيتهم والاهتمام بالزوج وتلبية جميع حاجاته، فضلاً عن خدمة اهل الزوج ولاسيما اذا كان سكن الاسرة سكناً ابوياً أي ان الزوجة تسكن في بيت الزوج الاصلي⁽³⁾، فالمجتمع يتوقعها ان تؤدي واجبات واعمال تخدم اسرة زوجها أي الاسرة الممتدة⁽⁴⁾.

أما عن مكانة و دور المرأة في العائلة التقليدية فيصفها سمير عبده بقوله: "إن المرأة في الأقطار العربية وسيلة لإنجاب الأطفال و اشباع رغبة جنسية و المساعدة في العمل، دون أن تأخذ دوراً إيجابياً في تشكيل الحياة الزوجية أي باختصار أن هويتها كإنسان غير

¹ - عنصر العياشي، إشكالية النظام الأبوي، الأسرة في الوطن العربي: آفاق التحول من الأبوية .. إلى **الشراكة**". مجلة "عالم الفكر"، المجلد: 36، العدد 3، يناير - مارس 2008، ص ص 281- 325 عن الشبكة المعلوماتية: <http://anser-socialcritique.blogspot.com>.

² - عنصر العياشي، المرجع نفسه، ص 285.

³ - احسان محمد حسن، مرجع سابق، ص 75.

⁴ - عاطف وصفي، الثقافة والشخصية، مصر: مطبعة أطلس للطباعة و النشر، 1977، ص 118.

موجودة، و هذه الأمور تعود إلى التطبيع الاجتماعي، فقد كرس في الفتاة الشعور بأنها عبء على الأسرة و تأكيد دونيتها بالنسبة للذكور، بالإضافة إلى تكريس تسلط الذكر على الأنثى حتى على الأم في الأسرة العربية كما يتجلى التسلط الأبوي على المرأة في حجبها على الحياة العامة⁽¹⁾ يقول مصطفى بوتفوشنت إن المرأة هي أكبر مؤشر على التطور الاجتماعي و العصرية، و إذا تحدثنا عن المرأة فنحن في صميم الحديث عن الأسرة و منظومة الزواج و الانجاب،⁽²⁾ فيقول علي حرب في وصف هذه الظاهرة "إننا نعيش خصوصياتنا حتى البداوة و نغمس في عالمنا حتى الثمالة، إننا نستخدم أحدث الأدوات ولكننا نرفض أحدث الأفكار و المناهج، فننشبث بالأصول حتى العظم على صعيد الخطاب و الكلام، لكننا نخرج عليها و نطعننا بالفعل و الممارسة، ... و يتابع فيقول نحن عرب مسلمون في ما يتصل بالمقدسات و المحرمات، و لكننا غربيين في ما يتعلق باستيراد الأدوات و السلع و الصور و المتع التي توفرها أجهزة السمع البصري...، أي في كل ما يتصل بمادة الحياة و أسباب الحضارة إن هذه الازدواجية التي يعيشها الإنسان الجزائري و العربي و المسلم عموما تعتبر مشكلة حقيقية و هي التي تعيقه على المبادرة و المبادأة لإنجاز استحقاقاته⁽³⁾.

تمثل الأسرة الحديثة إذن تهديدا للنظام الأبوي بالنظر للتحويلات التي تحدثها في مكانة المرأة و وضعها الاجتماعي حيث أن المستفيد الأول من وضعية التحول من نمط العائلة الممتدة و القبيلة إلى شكل الأسرة الحديثة هي المرأة... الخطوة الأولى تتمثل في فتح مجال التعليم الحديث أمام المرأة، و الثانية في خروجها للعمل، و هي خطوات تحقق للمرأة انتصارا في مجالين حاسمين: يحقق التعليم الحديث إلغاء احتكار الرجل للمعرفة، و بالتالي ادعاءه التقليدي بامتلاك الحقيقة المطلقة أو الواحدة، بينما يحقق الاندماج في سوق العمل كسر قيد التبعية الاقتصادية المرتبط بحاجة المرأة التقليدية إلى معيل و كافل. و هكذا يتعزز الموقع التفاوضي للمرأة بشكل محسوس بإضعاف قبضة الرجل على موردين أساسيين من

¹ - عماري الطيب، التحويلات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري و إشكالية الهوية، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، عدد خاص بالملتقى الدولي الأول حول الهوية و المجالات الاجتماعية في ظل التحويلات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري، العدد 1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص 433.

² - مصطفى بوتفوشنت، مرجع سابق، ص 38.

³ - كمال بوقرة، الأبعاد المعرفية للتغير القيمي في المجتمع الجزائري، مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية، العدد 8، جامعة فرحات عباس، سطيف، جانفي 2009.

موارد القوة في المجتمع وهما؛ المعرفة والثروة اللذان يجسدان فرصا لتحقيق استقلال الفكر والفعل، أو الممارسة الاجتماعية بشقيها الرمزي والمادي.⁽¹⁾

ومن الجدير بالذكر ان الظروف والمعوقات الاجتماعية التي كانت تعيشها المرأة ترجع الى العقلية الثقافية السائدة في المجتمع وهذه العقلية الثقافية هي التي تلزم المرأة على البقاء في المنزل وعدم ممارسة أي نشاط او عمل خارجه مما يجعل مكانة الرجل في المجتمع اعلى من مكانة المرأة، وقد المجتمع العربي لغاية الستينات والسبعينات من القرن العشرين⁽²⁾، إلا انها تغيرت لعوامل كثيرة منها انتشار الثقافة والتربية والتعليم بين النساء وشيوع العمل و اتاحة المجال للمرأة للدخول الى منافذه وتغير النظرة السلبية الى حد ما والتي كان يحملها الرجل ازاء المرأة مع محاولة المرأة لإشغال دورين اجتماعيين في آن واحد هما دور ربة البيت ودور العاملة او الموظفة خارج المنزل⁽³⁾، وهذا التغير الذي طرأ على ظروف المرأة كان منبعثاً من تغير الظروف الموضوعية التي كان يشهدها المجتمع العربي بعد السبعينات من القرن العشرين.

ومع مرور الزمن شهد المجتمع الجزائري عدّة تحولات ساعدت على تغييره كالتحضّر، وتطوّر حركة التصنيع، وخروج المرأة إلى ميدان العمل، حيث أصبح الزوجان يتمتعان بالحرية الكاملة، فبعدما كانا يخضعان للمسؤولية الجماعية للأب والجد أصبح لهما حقّ التصرف في كلّ أمور حياتهما، وأصبحت المرأة تحتل مكانة مرموقة سواء داخل البيت أو خارجه، وفي هذا يقول جلال صاري بأنّ تأكيد الأسرة النووية غالباً ما تتبعه ظواهر أخرى، حيث أنّها كخلفية أساسية تساعد على تطوّر الأفراد، وذلك بتأكيد وتثبيت دور المرأة سواء في البيت أو خارجه وذلك بتطوّر الأطفال من حيث مساواة الذكور مع الإناث، ولا بدّ من التأكيد على هذه التحولات من حيث المشاركة الملحوظة للمرأة الجزائرية في تطوّر التنمية الشاملة للبلاد، و انطلاقاً من هذه الحقائق فإنّ المرأة الجزائرية ليست تلك المرأة التي كانت خاصة للرجل وخاضعة له، وهي ليست تلك الأرملة دون موارد عيش خاضعة لقريب منها مع مجموعة أطفالها يعانون الوحدة والفقر والبؤس، ليست أبداً خاضعة لمحيطها، ليست تلك البنت المرتبطة بأهلها، وفي كلّ هذه الحالات فإنّها تقاس بالرجل،

¹ - عنصر العياشي، مرجع سابق، ص 283.

² - احسان محمد حسن، ، مرجع سابق، ص 56.

³ - احسان محمد حسن، نفس المرجع، ص 87.

حيث أنها تمارس نشاطا داخل المؤسسة سواء أكانت مصنعا أو مؤسسة تعليم أو في التكوين المهني، حيث أنها بلغت نظريا وعلى الأقل بنفس المرتبة مع الرجل في التحكم في البيئة الخارجية للمنزل.⁽¹⁾

3-2-الوضع التعليمي و السوسيو-مهني للمرأة الجزائرية بعد الإستقلال:

3-2-1-المرأة الجزائرية و التعليم:

بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي سنة 1962 كان وضع التعليم عموما و تعليم المرأة على وجه الخصوص متدهورا للغاية حيث أدت سياسة التجهيل التي مارسها المستعمر طيلة فترة الاحتلال الى تفشي الأمية بين كافة شرائح المجتمع ، إلا أن وعي النخبة السياسية الحاكمة التي قادت البلاد ،ساهم الى حد كبير في توسيع التعليم في كافة أنحاء البلاد و كان من ضمن الأولويات تعليم البنات خاصة في المناطق النائية، لذا حظي ملف المرأة في الجزائر منذ الاستقلال بكل اهتمام ، مما أدى إلى أخذ المرأة الجزائرية مكانتها في حركية المجتمع، مشاركة بذلك في كافة مسارات التنمية والتطور سواء على المستوى الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي أو السياسي،" ففي بداية الستينات لم يكن عدد التلميذات المقيدات في التعليم الابتدائي يتجاوز 300 ألف تلميذه و في الثانوي لم يتجاوز الألفين تلميذة، أما في التعليم العالي فقد كان العدد بحدود 600 ألف طالبة فقط، لكن مع مرور الوقت شهد نظام التعليم في الجزائر تسارعا متناميا في عدد البنات المتدرسات نتيجة النمو الديموغرافي من جهة و تحسن الظروف الاجتماعية و التعليمية من جهة أخرى.⁽²⁾

1 - فطيمة دريد، ظاهرة التغير القيمي في الأسرة الجزائرية-دراسة ميدانية مدنية باتنة نموذجا،"مجلة الآداب والعلوم

الإجتماعية"،العدد 8،جامعة فرحات عباس،سطيف 2009.

2- فيصل بوطيبة، عبد الرزاق بن حبيب، المؤتمر الدولي التاسع حول المرأة و الشباب في التنمية العربية ،

القاهرة المعهد العربي لتخطيط، 22-24مارس 2010، ص6.

الجدول رقم(23):يبين أهم الجهود والإنجازات في مجال محو الأمية بالجزائر بعد

الاستقلال(1)

السنوات	أهم الإنجازات
1963	الحملة الوطنية لمحو الأمية
1964	تأسيس المركز الوطني لمحو الأمية
1967-1974	مشروع الجزائر 11 لمحو الأمية الوظيفي
1970-1973	مرحلة المخطط الرباعي الأول
1974-1977	مرحلة المخطط الرباعي الثاني.
1995	تحويل المركز الوطني لمحو الأمية إلى ديوان وطني لمحو الأمية.
1990-2001	مشروع محو أمية المرأة و الفتاة
2001-2003	توسيع و تنظيم مجال الشراكة في ميدان محو الأمية

حيث تشير إحصائيات وزارة التربية و التعليم الى مدى التطور الحاصل في تعداد الملتحقين بمقاعد الدراسة في مختلف مراحل التعليم فقد قفز عدد التلميذات المقيدات في التعليم الابتدائي الى أكثر من مليوني تلميذة مع مطلع التسعينات القرن الماضي، كما تجاوز عدد تلميذات مرحلة التعليم المتوسط نصف مليون تلميذة مع بداية الألفية الثالثة، بينما تعدى عدد الطالبات في التعليم الثانوي حوالي نصف مليون طالبة من إجمالي 1.2 مليون طالب في الجامعة الجزائرية، لقد أولت الدولة الجزائرية عناية كبيرة للتعليم وجعلت ديموقراطيته و مجانيته واجبا أساسيا قامت عليه المنظومة التربوية، حتى بلغ القيد في المدارس الابتدائية 99% بالنسبة للذكور و 96% بالنسبة للإناث عدد التلاميذ و الطلبة المسجلين بين 2006/2010⁽²⁾.

¹ - المصدر: عن الشبكة المعلوماتية: <http://www.djazair50.dz> - يوم 9/1/2013 الساعة 8:48

² - وزارة التربية و التعليم المركز الوطني للإحصاء 2012 .

الجدول رقم(24):يبين المسجلين في التعليم الابتدائي و المتوسط

2010/2009	2009/2008	2008/2007	2007/2006	
3307910	3247258	3931874	4078954	التعليم الابتدائي
47.28	47.29	47.31	47.23	منهم الإناث%
3052523	3158117	2595748	2443177	التعليم المتوسط
48.74	48.73	49.33	49.77	منهم الإناث%
6360433	6405375	6527622	6522131	المجموع
47.98	48.00	48.11	48.18	منهم الإناث%

الجدول رقم(25):يبين نسبة المسجلين في التعليم الثانوي

2010/2009	2008/2007	2009/2008	2007/2006	
1171180	974736	974748	1035863	الطلبة المسجلين
58.25	57.94	58.56	57.57	منهم الاناث%

الجدول رقم(26):يبين نسبة المعلمين في الطورين الابتدائي و المتوسط

2010/2009	2009/2008	2008/2007	07/2006	
143037	142332	168962	170207	الطور الابتدائي
74446	71273	89697	89966	منهم نساء
.....	10	11	الأجانب
138559	135744	116285	112897	الطور المتوسط
81495	78182	64000	60957	منهم نساء
.....	15	15	الأجانب

الجدول رقم(27):يبين عدد الأساتذة في التعليم الثانوي من بينهم عدد الأستاذات

العاملات

2010/2009	2009/2008	2008/2007	07/2006	
69549	65598	64459	62642	المجموع
36528	33727	32734	31039	منهم نساء
33	47	47	الأجانب

المصدر:وزارة التربية و التعليم المركز الوطني للإحصاء 2012

وفيما يخص النساء، فقد أصبحن يمثلن قطاعا واسعا من النخبة المثقفة في المجتمع الجزائري إذ يشكلن 61 بالمائة من الحاصلين على شهادات التعليم العالي حسب الإحصائيات الأخيرة المتوفرة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتمثل النساء أيضا 37 بالمائة في سلك القضاء و50 بالمائة من قطاع التربية و53 بالمائة في القطاع الصحي و32 بالمائة يتولين مسؤوليات سامية في الدولة، كما استفادت النساء من حماية خاصة من خلال ترسانة القوانين التي تحميهن من العنف.⁽¹⁾

وتمكنت المرأة الجزائرية من الالتحاق بالمدرسة الثانوية والجامعة وقد أدى تعلمها على إحداث تغيير هام في وضعها ومكانتها داخل الأسرة والمجتمع فاستطاعت بذلك أن تحقق انجازات هامة، وأن تغير نظرة المجتمع إليها من كونها عنصر قاصر لا يصلح إلا للإنجاب وانجاز الأعمال المنزلية إلى اعتبارها عضو يلبي ضرورة اجتماعية واقتصادية . وبرهنت على قدرتها في أداء أدوار عديدة جمعت فيها بين عملها المنزلي كزوجة وأم ، وعملها كمواطنة تساهم في تنمية البلاد.

فكانت هذه الخطوة - تعليم المرأة- بمثابة الانطلاقة الرئيسية في تحول وضع المرأة في الجزائر، لأن مواصلة الفتاة لتعليمها ثم تخصصها في المعاهد وأخيرا وصولها إلى المستوى الجامعي " كل هذا يؤدي إلى خلق وضعية اجتماعية ثقافية واجتماعية اقتصادية جديدة في البلاد، وضعية لها وزن في المجتمع الجزائري.⁽²⁾ وتشير المعطيات الإحصائية

¹- جريدة الشروق، تقرير التنمية البشرية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي 28 بالمائة من الجزائريين أميون وانخفاض نسبة الوفيات، 2008/7/31 .

²- Bourqia,Charrad, **Femme culture et société Au Maghreb**, Afrique orient . 1996,p127 .

إلى الإقبال المتزايد للمرأة الجزائرية على التعليم بمختلف مراحل الابتدائي، الثانوي والجامعي، وكذلك إلى تفوقها في كثير من الشهادات والتخصصات على الذكر. فحسب شهادات التعليم الأساسي، بلغت نسبة النجاح لدى الإناث سنة 2006 حوالي 63.99 % مقابل 36.01 % للذكور و هذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(28):يبين نسبة النجاح في شهادة البكالوريا لسنة 2006

نسبة الإناث	نسبة الذكور	السنة
%63.99	%36.01	2006

المصدر:الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة،المرأة الجزائرية واقع و معطيات ص 19
عرفت مكانة المرأة الجزائرية تغيرا ملموسا من حيث المكانة والدور وذلك كنتيجة لتغيرات التي عرفتها المنظومة القيمية السائدة فبعدها كانت تهيأ منذ الصغر للوظائف المنزلية، وتحضر لتصبح زوجة، فوظيفتها ودورها الأساسي كان يتمثل في كونها أم وهو الدور الذي سيرفع من مكانتها الاجتماعية داخل الأسرة، وخاصة إذا كانت منجبة لذكور،عرفت بعد ذلك وبفضل التعليم و العمل تغيرا ملحوظا في الدور والمكانة حيث اكتسبت أدوار جديدة دون أن يقضي بصورة جذرية على أدوارها التقليدية، فاستطاعت الالتحاق بالمدارس والمعاهد والجامعات وأصبح من الطبيعي تواجد المرأة وبشكل ، متزايد في الحياة العامة وفي المراحل التعليمية المختلفة وفي ميدان العمل أيضا⁽¹⁾،حيث تشير الإحصائيات الى ارتفاع نسبة الفتيات الملتحقات بالجامعة و و الدراسات العليا و هذا ما توضحه الجداول التالية رقم(29 و 30).

جدول رقم(29):يبين عدد الطلبة المسجلين في التعليم الجامعي و كذا الأساتذة

المؤشرين بين 2000/2005

الأطوار	2001/2000	2003/2002	2005/2004
الطلبة المسجلون في التدرج	466.084	589.993	721.833
منهم إناث%	52.6	55.0	57.5

1 - فطيمة دريد،مرجع سابق.بدون صفحة.

33.628	26279	22.533	الطلبة المسجلون مابعد التدرج
43.6	44.4	39.0	منهم إناث%
25.203	20.769	17.780	الأساتذة الدائمين
34.1	31.3	27.0	منهم إناث%

المصدر: الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة، مرجع سابق، ص 22.

الجدول رقم(30): يبين حضور الإناث في بعض الفروع الجامعية مابعد التدرج لسنة

2003/2002

نسبة الإناث%	الشعب
46.9	الماجستير
55.1	العلوم الطبية المتخصصة
32.9	العلوم الطبية المتخصصة الدكتوراه
56.2	العلوم الدقيقة ماجستير
43.1	العلوم الدقيقة دكتوراه

المصدر: الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة، المرجع نفسه، ص 22.

3-2-2- الوظيفية السوسيو - مهنية للمرأة الجزائرية

يكاد يجمع أغلب الباحثين على دور العمل في التعبير عن مكانة المرأة في المجتمع، فالمرأة العاملة حسبهم هي أكثر أهمية و أكثر امتيازات من المرأة الماكثة بالبيت، فعمل المرأة و مساهمتها في النشاط الاقتصادي و الحياة العامة أصبح أكثر من ضرورة، بل حتمية لا بد منها و إذا كانت نسبة عمل المرأة الجزائرية و مشاركتها في الحياة العامة ضئيلة غداة الاستقلال فإن واقعها المهني عرف تغيرا ملموسا في المجتمع الجزائري الحديث، و لو أن هذا التغير كان بطيئا نوعا ما بفعل عوامل ثقافية تتعلق بتقاليد المجتمع.⁽¹⁾

و تؤكد الكثير من الدراسات على أن الحاجة الاقتصادية تمثل دافعا قويا لخروج المرأة للعمل و هذا لكسب قوتها بنفسها و قوت أسرتها و بالتالي يمكن القول أن خروجها كان لظرورة اقتصادية بهدف الاعتماد على ذاتها لإعالة نفسها و رفع مستوى معيشة أسرتها⁽²⁾،

¹ - بلقاسم الحاج، النظام الأبوي الجزائري ومظاهر تغير المكانة الاجتماعية للمرأة، مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية، العدد 8، جامعة فرحات عباس، سطيف 2009.

² - حسين عبد الحميد رشوان، علم اجتماع المرأة، مرجع سابق، ص 99.

و لقد تبين من استفتاء (بيدجون) عام 1952 الذي أجرى على 3800 سيدة أن 75 بالمئة من هذا العدد يعملن من أجل مساعدة الأسرة، و مناقشة الدافع الاقتصادي لخروج المرأة للعمل ترتبط بالأساس الطبقي للأسرة فهناك من أكد على وجود حاجة مادية ملحة لذلك، وهنا لا يمكن الاستغناء عن عمل المرأة و هنا تبرز الحاجة إلى المال، و يرى البعض أن عمل المرأة لا يعتبر ضرورة قصوى و إنما يساهم من خلال ما تتقاضاه من عملها المأجور في تحسين المستوى الاقتصادي للأسرة كما يعتبر العمل في حد ذاته قد طور شخصية المرأة و جعلها تكتشف نفسها و تشعر بأنها إنسان منتج و مفيد⁽¹⁾ و قد جاءت نتائج الدراسة التي قام بها فاروق بن عطية حول العمل النسوي دراسة ميدانية بالجزائر العاصمة سنة 1970 حيث وجد أن 61.5 بالمئة من العاملات كان دافعهن اتجاه العمل خارج المنزل لضرورة اقتصادية و الأكيد أنه من أهم مزايا عمل المرأة مساهمتها بقسط كبير في مساعدة الزوج على نفقات الأسرة و في دراسة (يارو) عام 1961 عن عمل الأم و تربية الأطفال في المدارس الابتدائية تبين من خلال نتائج الدراسة أن 52 بالمئة من الأمهات يعملن من أجل رفع المستوى الثقافي و الاجتماعي و الصحي لأفراد الأسرة و إذا كان العامل الاقتصادي يعتبر الدافع الرئيس و المبرر الأساسي لخروج المرأة للعمل خارج إطار الأسرة و المساهمة في تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و التربوية لأفراد الأسرة فهناك من اللواتي ينظرن إلى عمل الخارجي بأنه يساهم في تنمية روح الإحساس بتقدير الذات و التحرر النسبي من قيود الزوج و ملء الفراغ⁽²⁾ إن خروج المرأة للعمل و حصولها على دخل واكتسابها الخبرة والوعي سواء كان عملها هذا بسبب رغبتها الشخصية وتحقيق مكانة اجتماعية في المجتمع أو بسبب هدف اقتصادي لمساعدة الزوج في تلبية الحاجيات الأسرية أو للسببين معاً، قد منح لها مكانة جديدة داخل الأسرة أثرت على تغيير وضعيتها ومكانتها كامرأة من منظور تقليدي إلى منظور حديث، أهلها للخوض في ميادين شغل متخصصة كما وجدنا في عينتنا كالتعليم الطب، البحث العلمي الجيش، السياسية أو في مهن أخرى كالحلاقة، التجارة أو التنظيف. كذلك يمثل قوة مشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي كيفية توجيهه وتسيير بيتها، فهذه الثنائية، في المساهمة في

¹ - زهير حطب، تطور بنى الأسرة العربية، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976، ص 228.

² - محمود قرزیز، التغير الأسري في المجتمع الحضري الجزائري، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية و الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص 229.

الأسرة والمجتمع جعلت دورها محوريا فعّالا وتطلب منها مجهودات أخرى مضاعفة مقارنة مع المرأة الماكثة في البيت دون ممارسة أي نشاط إضافي لقد برز دورها داخل الأسرة من خلال مساهمتها بدخلها في رفع ميزانية الأسرة حيث لاحظنا مثلا من خلال النتائج المتحصل عليها أن من بين الأشخاص الذين يساعدون الزوج في مصاريف البيت هي الزوجة بنسبة مرتفعة بلغت 28.1% مقارنة بالأبناء أو عائلة الزوج أو الأطراف الأخرى⁽¹⁾.

لقد قدر العدد الإجمالي للسكان في المجتمع الجزائري في جانفي 2007 بـ 33.1 مليون نسمة منهم 16.934.472 امرأة (50.5% رجال و 49.5% نساء)، وبلغت نسبة السكان النشطين 41.7% سنة 2008 من المجموع العام للسكان ونسبة العمالة 37% من مجموع السكان النشطين. أما نسبة العمالة النسوية فقد قدرت بنسبة 16,9% دون احتساب اليد العاملة النسوية في القطاع الفلاحي والقطاع غير الرسمي الذي يمتص أكثر من 51% من بين النساء النشاطات مقابل 54% لدى الرجال، وقد ارتفعت نسبة النساء النشاطات بشكل كبير خاصة خلال العشرية الأخيرة مقارنة بنسبة الرجال وقد كان للنمو المحقق في مجال التعليم بالنسبة للإناث، أثر واضح على تزايد نصيبهن في مجال التشغيل. فحسب الدراسات المعدة في هذا المجال، أكثر من نصف الإناث العاملات لديهن مستوى التعليم الثانوي وأكثر، بينما لا تتجاوز هذه النسبة الربع لدى الذكور. ومن بين أهم خصائص عمل المرأة الجزائرية، هي ارتفاع نسبة النساء في بعض الفروع والأسلاك المهنية مثل التعليم والتربية: أكثر من 60% (سنة 2007)، الصحة 60% (سنة 2007) والقضاء أكثر من 36.82% (جويلية 2008)⁽²⁾.

إن أهم ما يميز عمل المرأة في المجتمع الجزائري هو انحصاره في قطاعات معينة على حساب أخرى، حيث يحتوي كل من قطاعات التعليم و الصحة و العدالة على النسبة الأكبر من النساء العاملات لذلك من الواجب ضرورة إعادة النظر في توفير فرص العمل المنتج كشرط لمساهمة المرأة فيه، لأن خروج المرأة للعمل و ممارستها أي نشاط ليس كافيا للقول أن المرأة في حالة عمل، باعتبار أن العمل هو كل نشاط منتج لذلك بات من

¹ - صباح عياش: المرأة ساهمت كثيرا في استقرار الأسرة الجزائرية وتحسين مستواها المعيشي، عن الشبكة

المعلوماتية <http://sawt-alahrar.net/> تاريخ الإطلاع : مارس 2014 .

² - التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بيجين +15 إعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ص15-

الضروري توفير بعض البدائل الوظيفية لأداء المرأة للوظائف التي كرسها لها التاريخ الاجتماعي الطويل مثل توفير دور الحضانة، و رياض الأطفال، و مختلف الأجهزة الكهرومنزلية التي تساعد على العمل المنزلي.⁽¹⁾

لقد لعب خروج المرأة للعمل، وتعليم الفتاة، وبلوغها مستويات نافست فيها الذكور خاصة على مستوى التعليم العالي، دورا بارزا في تشكيل النمط الجديد للأسرة، وتحديد أدوار المرأة فيها، وكما نافست المرأة الرجل في مجال التعليم فقد نافسته أيضا في مجال العمل فبعض القطاعات، مثل الصحة، والتعليم خاصة، مما يعني مساهمتها على المستويين المباشر وغير المباشر في التنمية الشاملة للبلاد من خلال ولوجها عالم الشغل وفي كافة الميادين تقريبا. إضافة إلى هذا تغير مكانة، الطفل وأن كل هذه التغيرات مست حياة الأسرة بأي شكل من الأشكال وكذا العلاقات الاجتماعية بين أفرادها وحياتهم الخاصة و خاصة الزوج والزوجة والأطفال، وكذلك مست ما يعرف بقيم التضامن بين أفرادها و بين أفراد المجتمع القريب منها إضافة إلى قيم التكافل الاجتماعي الذي كان يحكم الأسرة الجزائرية و يعتبر من قيمها الأساسي.⁽²⁾

إن العارف بواقع المجتمع الجزائري اليوم يمكن أن يلاحظ دون عناء كبير أنّ جانبا مهما كان مستترا من عالم النساء أصبح اليوم ظاهرا للعيان، ولم يعد عالم المرأة يشغل المؤخرة في المجتمع، بل أصبح في كثير من الأحيان يحتل مواقع متقدمة في الكثير من الميادين التي يتفوق فيها عالم الرجال، فكثيرا من القيم والتصورات و القناعات التي كانت محورية في تحديد عالم المرأة تمّ التخلي عنها، بل قد لا نبالغ إذا قلنا أنّ بعض من هذه القيم والتصورات انقلبت رأسا على عقب، فظهرت قيم لم يكن من الممكن تصوورها قبل اليوم واندثرت أخرى وكأنّها لم تكن، غير أنّه ينبغي عدم المبالغة في إظهار بروز عالم المرأة ليحتل الصدارة في المجتمع الجزائري أو القول بأنّ هذا المجتمع قد تخلى كلية عن طابعه الذكوري. بل بقيت مكانة الرجل محترمة «لكنّه ليس الوحيد الذي يستطيع تلبية حاجات الأسرة، وليس أيضا الوحيد الذي يملك السلطة على الأسرة»⁽³⁾.

1 - بلقاسم الحاج، موقع سابق، بدون صفحة.

2- فطيمة دريد، مرجع سابق، بدون صفحة.

3- فطيمة دريد، مرجع سابق، بدون صفحة.

خلاصة

إن التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري كانت لها انعكاسات على الأسرة بصفة عامة و على مؤسسة الزواج على وجه التحديد، حيث أن التغيرات السكانية كانت نتيجة لتأخر سن الزواج و التغيرات الاقتصادية و السوسيوثقافية و على رأسها خروج المرأة للمجتمع عن طريق التعلم و مواصلة تعليمها الجامعي و حتى الدراسات العليا دفعها بقوة على اقتحام عالم جديد و الحصول على وظيفة ذات أجر تعين به نفسها وأهلها وزوجها عند الحاجة، بالمقابل ساهمت بعض الظروف في تقلص فرص الرجال للعمل أمام العدد الهائل من النساء العاملات، فحدث خلل في الأدوار الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري، فالمرأة تريد التعلم و العمل و الرجل ليحقق استقلاله المادي يلزمه مدة من الزمن و بين هذا و ذلك فإن سن الزواج في تراجع مستمر بسبب ما فرضه التغير الاجتماعي على أفراد المجتمع الجزائري.

الفصل السادس

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

يمر البحث السوسولوجي بخطوات رئيسية و مهمة تبدأ بالتحديد الدقيق والمتعمق لظاهرة المدروسة من خلال جمع الحقائق المرتبطة من أجل تحليلها بوضع تساؤلات أو فروض أولية لتفسير أسباب الظاهر من خلال اختبار الفروض أو الإجابة على تساؤلات الدراسة.

و تتوقف هذه الأخيرة على مجموعة من الإجراءات المنهجية الرئيسة والملائمة التي يسلكها الباحث بغرض الوصول إلى إجابة منطقية على تساؤلات الدراسة هذه الإجراءات التي تعد النقطة الرئيسة للانطلاق في الدراسة الإمبريقية أو الميدانية، ولعل هذا ما سنحاول تبينه في هذا الفصل.

أولاً- مجالات الدراسة:

يعد تحديد مجالات الدراسة من الخطوات المنهجية الهامة التي لا يمكن لأي دراسة في مجال العلوم الاجتماعية الاستغناء عنها أو إغفالها حيث يتم من خلالها التعرف على المنطقة التي أو المكان الذي تمت فيه الدراسة و المجال البشري للدراسة و الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة.

1- المجال المكاني:

لقد و قع اختيارنا في هذه الدراسة على جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة و ذلك نظرا لأسباب التالية:

- لكونها مكان استقرار الباحثة(ولاية ورقلة) و مكان عملها(جامعة ورقلة) و نظرا لاحتكاك الباحثة بالزميلات و الزملاء المتزوجين و الغير متزوجين من أساتذة جامعيين و من مختلف ولايات القطر الجزائري مما ساعدنا كثيرا على التنقل السهل على مدار الأسبوع.
- من أجل تذليل بعض الصعوبات التي من شأنها أنها تعرقل السير الحسن للعملية توزيع استمارة الاستبيان، من خلال الاستعانة ببعض الزملاء الأساتذة في استرجاع الاستبيان بكل سهولة.
- الاختصار في الجهد و الوقت بسبب وجود أسرة و أطفال يمنعونا من التنقل لأي مكان آخر، كل هذه الأسباب مجتمعة مع بعضها جعلتنا نختار أساتذة جامعة ورقلة كمجتمع بحث خاص بهذه الدراسة.

1-1-نشأة جامعة قاصدي مرباح

أنشأت أول نواة لجامعة ورقلة في سبتمبر 1987، وعرفت تحولات عديدة و متسارعة في هيكلتها التنظيمية و البيداغوجية فمن مدرسة عليا للأساتذة سنة 1987 الى مركز جامعي سنة 1997 ثم إلى جامعة ورقلة في جويلية 2001.

المرحلة الأولى : مرحلة المدرسة العليا للأساتذة

المدرسة العليا للأساتذة أنشأت بمقتضى المرسوم 88/65 المؤرخ في 1988/03/22 حيث انطلق العمل بها بتخصص ليسانس العلوم الدقيقة

(فيزياء، كيمياء، رياضيات) وقد شهدت المدرسة تطورا هاما وسريعا في هيكلها القاعدية والبيداغوجية ، فبموجب المرسوم التنفيذي 91/119 المؤرخ في 27/04/1991 والاتفاقية المبرمة بين وزارتي التعليم العالي و وزارة التربية، تم على التسلسل دمج معهد التكوين المهني لري و المتقنة الى المدرسة الفتية، منعشا بذلك طاقة الاستيعاب و الزيادة في عدد التخصصات ، حيث تميز الدخول الجامعي 1991/1990 بافتتاح أربعة فروع جديدة :
الري الصحراوي، الجذع المشترك تكنولوجيا و الاعلام الالي و الليسانس في اللغة الانجليزية ، أما عدد الطلبة الذي كان لا يتعدى 139 طالبا في موسم 1987/1988 ارتفع ال أكثر من 600 طالب في السنة الدراسية 1991/1990

المرحلة الثانية: مرحلة المركز الجامعي

في سنة 1997 ارتقت المدرسة الى مركز جامعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97/156 المؤرخ في 10/05/1997 الذي حدد المعاهد بخمسة و هي كالتالي :

- 1/ معهد الكيمياء الصناعية.
- 2/ معهد الاداب و اللغات .
- 3/ معهد العلوم الدقيقة .
- 4/ معهد العلوم الاجتماعية و الانسانية.
- 5/ معهد الري و الفلاحة الصحراوية.

المرحلة الثالثة : مرحلة الجامعة

أما جامعة ورقلة فقد أنشئت بموجب المرسوم 01/210 المؤرخ في 23/07/2001 المتضمن انشاء جامعة ورقلة، ليصل بذلك عدد الطلبة خلال الدخول الجامعي 2010/2011 الى 22807 طالب و 803 أستاذ موزعين على ستة كليات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-91 المؤرخ في 21 صفر 1430 الموافق لـ 17 فيفري 2009 الذي يحدد مهام الجامعة و القواعد الخاصة بتنظيمها و سيرها ، المعدل و المتمم فقد حدد عدد الكليات التي تتكون منها الجامعة و اختصاصها كما يلي :

✚ كلية العلوم و التكنولوجيا و علوم المادة.

✚ كلية العلوم الطبيعية و الحياة و علوم الكون و الارض.

✚ كلية الحقوق و العلوم السياسية .

✚ كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير.

✚ كلية الاداب و اللغات.

✚ كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية.

حيث تتكون كل كلية من أقسام تحتوي على تخصصات أو مجموعة من التخصصات

كما يلي:

كلية العلوم و التكنولوجيا و علوم المادة وتضم :

- قسم الرياضيات و الإعلام الآلي.

- قسم علوم المادة.

- قسم الهندسة الكهربائية.

- قسم الهندسة الميكانيكية.

- قسم هندسة الطرائق.

- قسم المحروقات و الكيمياء.

- قسم الري و الهندسة المدنية.

كلية العلوم الطبيعية و الحياة و علوم الكون والأرض و تضم :

- قسم العلوم الزراعية.

- قسم علوم الارض و الكون.

- قسم العلوم الطبيعية و الحياة.

كلية الحقوق و العلوم السياسية و تضم:

- قسم الحقوق.

- قسم العلوم السياسية.

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير و تضم :

- قسم العلوم الاقتصادية.

- قسم علوم التسيير.

- قسم العلوم التجارية.

كلية الآداب و اللغات و تضم :

- قسم اللغة العربية و آدابها.

- قسم الاداب و اللغة الاجنبية .

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية و تضم :

- قسم العلوم الاجتماعية.
- قسم العلوم الانسانية.
- قسم علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية⁽¹⁾ .

2- المجال الزمني:

2-1- الدراسة الاستطلاعية:

كانت بداية الدراسة الاستطلاعية من خلال الالتقاء مع بعض الأساتذة الجامعيين و النقاش معهم حول التأخر سن الزواج و تم توزيع استمارة مبدئية على 10 أساتذة و أستاذات مكونة من سؤالين مفتوحين هما كالتالي:

✓ في اعتقادك ما هي الأسباب الاختيارية لتأخر سن زواج الأستاذ الجامعي رجلا كان أو امرأة؟

✓ ما هي الأسباب الإجبارية في اعتقادك لتأخر سن زواج الأستاذ الجامعي رجلا كان أو امرأة؟

و لقد كان الانطلاق الأصلي من الواقع من أجل استنطاقه لمعرفة بعض الإجابات عليها تساعدنا في توضيح أسئلة الدراسة و أبعادها و أسئلة الاستبيان نظرا لغموضها في بداية الأمر و لقد كان لهذه الأسئلة و الإجابة عليها من طرف الأساتذة دور كبير في توضيح المعالم الرئيسية لهذه الدراسة من خلال تفريغ الإجابات و بعد ذلك تحويلها إلى أفكار أساسية و بالتالي إلى أسئلة و أبعاد و مؤشرات خاصة بالدراسة.

2-2- مرحلة النزول إلى الميدان:

بدأت الملامح الأولى للبحث الميداني في شهر مارس 2014 حيث تم الاتصال بمصلحة المستخدمين الخاصة بالأساتذة بمديرية جامعة قاصدي مرباح لمعرفة العدد الكلي للأساتذة المتزوجين و الأساتذة الغير متزوجين استنادا لما يتوفر لدى المصلحة من معلومات حول الحالة العائلية للأساتذة غير أننا فوجئنا بعدم توفر مثل هذه المعلومات لدى المصلحة ورغم الوعود المقدمة من طرف مسئول المصلحة حول توفير المعلومات خلال أسبوع و تكررت زيارتنا مرات و مرات للمصلحة إلا أننا نجد أحيانا أعدارا واهية، مما تيقنا في نهاية المطاف من

¹ -وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، دليل الطالب، جامعة قاصدي مرباح، نيابة الجامعة للتنمية و الاستشراف و التوجيه - مصلحة الاعلام و التوجيه.

أن المعلومات غير متوفرة، مما اضطررنا للاتصال بمصلحة الإحصائيات و الاستشراف للإطلاع على المعلومات اللازمة و الإحصائيات الموجودة حول عدد الأساتذة الجامعيين الموجودين و رتبهم إضافة إلى كل ما يخص الجامعة و كلياتها من معلومات ، و قد وجدنا التسهيلات اللازمة و قدمت لنا إحصائيات غير أنها غير دقيقة، مما اضطررنا للعودة في شهر أفريل 2014 للاستكمال ما بدأناه لكون الإحصائيات قد تم ضبطها من طرف المصلحة من أساتذة دائمين و مثبتين جدد غير أن الأمر بالنسبة لنا مازال ناقصا لأن ما يهم في الأمر هو عدد الكلي للأساتذة المتزوجين و غير المتزوجين مما اضطررنا للمرة الثانية كحل نره من وجهة نظرنا صائبا الاتصال المباشرة بالأقسام والكليات لمعرفة العدد الكلي لأساتذة الكلية بأقسامها و إحصائيات الأساتذة المتزوجين و غير المتزوجين و قد كان لنا ذلك ووجدنا من التسهيلات اللازمة لدى بعض الكليات .

3-المجال البشري:

يضم المجال البشري أساتذة جامعة ورقلة المتزوجين و الغير متزوجين بمختلف كلياتها و أقسامها و البالغ عدد 1019 أستاذ و الجدول التالي يبين عدد الأساتذة الدائمين بالجامعة و توزيعهم على مختلف التخصصات الموجودة.

**الجدول رقم(31):يبين عدد الأساتذة الدائمين بجامعة قاصدي مرباح و توزيعهم على التخصصات
المصدر: مديرية التنمية و الاستشراق و الإحصاء 2014**

المجموع		أستاذ مهندس		معيد		أستاذ معيد				أستاذ محاضر				أستاذ			
						الصف ب		الصف أ		الصف ب		الصف أ					
إناث	ذكور	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ
09	34		1			5	7	4	17		5		3		1		الرياضيات
20	47				1	4	6	11	28	5	3		4		5		الفيزياء
36	46					4	5	31	22	1	3		7		9		الكيمياء
37	132					13	45	24	70		11		5		1		التكنولوجيا
11	21					6	11	4	8		1	1	1				الإعلام الآلي
5	19						3	3	14	2			1		1		الهندسة المعمارية و المدنية
0	0																الطب
0	0																اجراحة الأسنان
1	0									1							الصيدلة
0	0																العلوم البيطرية
28	13					12	4	12	4	2			3	2	2		العلوم الطبيعية
18	37					2	3	14	23		3	1	3	1	5		الفلاحة
9	31					2	9	5	16	1	1	1	4		1		علوم الأرض
33	79					8	11	20	33	3	7	2	20		8		العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
2	1					2	1										العلوم التجارية
13	33					4	9	8	15	1	3		6				العلوم القانونية و الإدارية
8	24					1	5	5	13	1	1	1	4		1		العلوم السياسية
6	7					5	5	1	2								علوم الإعلام و الاتصال
57	53					15	14	30	22	9	4	2	9	1	4		العلوم الاجتماعية
0	4								1		3						العلوم الإسلامية
0	0																الفن و النقد
0	0																المسرحي/الموسيقى
0	0																الفنون التشكيلية
0	19						8		8		1		2				التربية البدنية و الرياضية
24	36					5	5	12	13	6	5	1	5		8		اللغة و الأدب العربي
0	0																و اللغة و الثقافة الأمازيغية
45	21					16	2	27	13	2	1		4		1		اللغات الأجنبية
362	657	0	1	0	1	104	153	211	322	34	52	9	81	4	47		المجموع
1019																المجموع الكلي	

ثانيا - منهج الدراسة:

إن طبيعة الدراسة هي التي تحدد المنهج الذي يتبع فيها ، فمعنى هذا أن كل دراسة منفردة لا يليق بها منهج واحد ، بل قد تتعدد مناهج دراسة موضوع معين وفقا لمبدأ المرونة المنهجية الذي يدعو إلى عدم الاعتماد على منهج واحد في دراسة أية ظاهرة أو مشكلة، وإنما يصلح مع كل دراسة منهج أو أكثر⁽¹⁾ و مما لا شك فيه أن المنهج الملائم للبحث هنا يرتبط ارتباطا وثيقا بكل من موضوع البحث من جهة و أهدافه من جهة أخرى و من ثم فقد اقتضت دراستنا و انطلاقا من طبيعة الدراسة و تساؤلاتها و أهدافها استخدامنا:

1-المقاربة التاريخية و لاسيما في **الفصول النظرية** و خصوصا فيما تعلق بفصل الزواج كدراسة اجتماعية و انثربولوجية تناولنا فيها تحليلا تاريخيا مفصلا من خلال ذكر مراحل التطور الزواج في مختلف المجتمعات بدءا بالمجتمعات البدائية وصولا إلى المجتمع الإسلامي و فصل سن الزواج و الذي يعد قراءة تاريخية لتطور سن الزواج بدءا بالمجتمعات القديمة و كيفية تطور سن الزواج في المجتمع الجزائري بدءا بالحقبه الاستعمارية إلى غاية الاستقلال و التغييرات التي طرأت عليه ثم فصل التغييرات المجتمعية و كيفية انعكاسها على تغير سن الزواج في المجتمع الجزائري و عرض التغييرات التي عرفها المجتمع الجزائري حيث أن هذه المقاربة تتيح لنا فهما أوسع للتغييرات التي مست المجتمع الجزائري و على جميع الأصعدة .

أما المنهج الثاني الذي تم اعتماده في هذه الدراسة انطلاقا من طبيعة الدراسة والهدف منها الذي يكمن في وصف ظاهرة تأخر سن الزواج عند الأساتذة الجامعيين بين الاختيار و الإيجاب، فإن المنهج الأنسب لمثل هذه الدراسة هو:

2-**المنهج الوصفي**: باعتباره من المناهج المناسبة لدراسة ووصف الواقع فهو "يقوم بدراسة الظاهرة أو الواقع كما هو دون أي تغيير متعمد ويهتم بوصفها وصفا دقيقا معبرا عنها تعبيراً كفيها أو كميًا فالتعبير الأول يصف الظاهرة (الحدث) ويحدد خصائصها أما

¹ - عمار الطيب كشرود، **البحث العلمي ومناهجه في العلوم الاجتماعية والسلوكية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، ص227.

التعبير الثاني فإنه يعطيها وصفا عدديا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات علاقتها بالظواهر الأخرى المختلفة فهو إذن يرتبط بدراسة واقع الظواهر والأحداث والمواقف والآراء وتحليلها وتفسيرها من أجل الوصول إلى نتائج أو استنتاجات مفيدة قابلة للتعميم⁽¹⁾ إن دراسة ظاهرة تأخر سن الزواج تحتاج لمثل هذه المناهج من أجل وصفها كما هي انطلاقا من آراء الأساتذة المتأخرين المعاشين لهذه الظاهرة وجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنهم ، و التعبير عنها كفيأ من خلال وصف خصائص المتأخرين و كميأ من خلال لغة الأرقام لتبيان حجم الظاهرة داخل المجتمع الجزائري و علاقتها بالظواهر الأخرى من أجل التحليل و التفسير للوصول لأسباب الظاهرة.

ثالثا- عينة الدراسة و كيفية اختيارها

بلغ عدد أساتذة جامعة ورقلة للسنة الدراسية 2013/2014، 1019 أستاذا موزعين على 8 كليات بمختلف تخصصاتها حيث أخذنا من العدد الكلي للمجتمع الدراسة 1019 ما نسبته 50% و الذي قدر بـ 510 أستاذ جامعي.

و نظرا لعدم معرفتنا بالعدد الكلي للأساتذة المتزوجين و الغير متزوجين والسن الحقيقي للزواج للتحديد المتأخرين و الغير متأخرين عن الزواج فقد تم وضع **شرطين رئيسيين** أن يكون الاستاذ ذكرا أو انثى متزوج أو غير متزوج متأخرا سنه عن الزواج.

1- أن يكون سن التأخير كما تم تحديده في التعريف الاجرائي 29 سنة فما فوق

بالنسبة للإناث و 33 سنة فما فوق بالنسبة لذكور و كان ذلك من خلال

طرح سؤال موجود في استمارة الاستبيان

-هل أنت متزوج(متزوجة)؟ نعم لا

-في حالة الإجابة ب(نعم) ماهو السن الحقيقي الذي تزوجت فيه؟.....

و للوصول الى ذلك تم الاعتماد على الخطوات التالية:

✓ الحصول على القائمة الاسمية للأساتذة في كل كلية من كليات الجامعة.

✓ قمنا بأخذ 50% من العدد الكلي لأساتذة كل كلية.

¹ - عمار الطيب كشرود، نفس المرجع، نفس الصفحة.

✓ قمنا بتوزيع استمارة الاستبيان على 510 أستاذ و أستاذة و تم ارجاع 300 استبيان تم فرز الاستبيانات لمعرفة السن الحقيقي و تم الحصول على 214 استمارة فعلية خدمت الدراسة فكان المجتمع الاصلي للدراسة 214 مفردة استوفت شروط الدراسة و قد تم اخذ المفردات كاملة اي الاعتماد على و انطلاقا من المراحل السابقة الذكر فقد تم الاعتماد على طريقة المسح الشامل و الذي عرف : "على أنه أسلوب جمع البيانات الذي ندرس فيه حالة جميع وحدات المجتمع موضوع الدراسة دون استثناء و يقضي هذا الاسلوب بجمع البيانات من جميع الوحدات الاحصائية دون استثناء أي منها...وتهدف هذه الطريقة الى الحصول على بيانات و معلومات شاملة عن كل وحدة من وحدات المجتمع سواء كانت هذه الوحدة شخصا او اسرة او مؤسسة أو أي وحدة اخرى...كما يستخدم هذا الأسلوب عندما يجهل الباحث طبيعة المجتمع بسبب عدم تنفيذ البحث في فترة سابقة و عدم امكانية عينة عشوائية تمثل المجتمع⁽¹⁾.

¹ - عبد الرزاق أمين أبو شعر، العينات و تطبيقاتها في البحوث الاجتماعية، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 1997، ص40.

رابعاً- الأساليب الإحصائية

و قد تم الاعتماد على الأسلوب الإحصائي و ذلك قصد تحليل الجداول و النسب المئوية ، المعبر عنها من خلال الاستمارة و التحليل بنوعيه الكمي و الكيفي من خلال عرض أهم المقارنات و التعليقات على تلك النسب و إعطائها الأبعاد الحقيقية لها مع التحليل و التفسير .

خامساً- أدوات جمع البيانات :

تتطلب مرحلة جمع البيانات تحديد الاسلوب المناسب لجمع البيانات و لعل تحديد هذا الاسلوب يعد من اصعب المشكلات التي قد يواجهها الباحث و ذلك لتوقفه على عدة معايير⁽¹⁾ نظرا لكون مشكلة الدراسة تتضمن جوانب و أبعاد متنوعة تتميز بالتداخل فقد تطلب الامر الاعتماد على أكثر من أداة لجمع البيانات ، و قد راعينا في ذاك أدوات جمع البيانات تتناسب و هي استمارة الاستبيان التي تكونت من 58 سؤالا مرتبطا بأهداف و تساؤلات الدراسة ، كما استخدمنا أدوات جمع البيانات تتلاءم وطبيعة المنهج الوصفي .

1-الملاحظة: الملاحظة من أهم الأدوات الرئيسية التي تعتبر مصدرا أساسيا في الحصول على البيانات و المعلومات اللازمة، و تعتمد على حواس الباحث و قدرته الفائقة على ترجمة ما لاحظته و تلمسه إلى عبارات ذات معاني و دلالات.⁽²⁾

كما عرفت على أنها توجيه للحواس و الانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عنها و معرفتها أو عن أجزاء أو جوانب منها كصفاتها , خصائصها و سماتها وأبعادها و مترتباتها و تجلياتها و آثارها و موقعها و درجتها و ظهورها في الزمان و المكان.⁽³⁾ ونظرا لطبيعة الظاهرة فإن تأخر سن زواج في المجتمع الجزائري أصبح حديث العام و الخاص و على وجه التحديد تأخر الأستاذ الجامعي سواء رجلا أو امرأة عن الزواج و لهذا كانت ملاحظة البسيطة معنا طوال مدة الدراسة و لاسيما في الدراسة الاستطلاعية من خلال النقاش المشترك مع الزملاء و الزميلات و ملاحظة الانفعال بين الحين و الآخر إضافة إلى حساسية الموضوع لدى البعض الآخر و لاسيما فئة النساء إضافة إلى انتباههم الشديد و ملاحظتهم للأزواج الجدد

¹- عبد الرزاق أمين أبو شعر، نفس المرجع، ص 39.

²- فضيل دليوو آخرون، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 1999، ص ص 189-199.

³- العربي بلقاسم فرحاتي، البحث الجامعي بين التحرير و التصميم و التقنيات، الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2012، ص 296.

و تدمرهن الشديد لتأخر سن زواجهن...و غيرها و اللواتي كانت نسبتهم كبيرة مقارنة مع فئة الرجال، و لقد كان لهذه الملاحظات دور كبير و فائدة علمية في حصولنا على بعض المعلومات و إضافتها إلى استمارة البحث و على الرغم من بساطة الملاحظات إلا أنها وجهت البحث توجيهها موضوعيا و دقيقا.

2-استمارة الاستبيان :

تعتبر من أكثر الأدوات استعمالا في جمع البيانات خاصة في البحوث السوسيولوجية، لقد تم استخدام استمارة الاستبيان و قد تضمن الاستبيان 58 سؤالاً شاملاً لجميع تساؤلات الدراسة و قد استخدمنا هذه الأداة لما يتوافر فيها من مزايا و أهمها ملائمتها لأهداف البحث و مجتمع البحث الذي يتسم بارتفاع المستوى التعليمي لأفراده ، كما تتسم بسهولة معالجة و تحليل البيانات ، و تتيح ميزة التحليل الكمي و الكيفي لأبعاد موضوع البحث ، و لقد تم صياغة استمارة الاستبيان من خلال الخطوات التالية :

2-1-استمارة الاستبيان الأولية:

حيث كان هذا الاستبيان بمثابة نقطة بداية لهذه الدراسة و موجهة لتساؤلاتها التي كان يكتنفها الغموض في بداية الأمر، حيث وزع استبيان مكون من تساؤلين مفتوحين لعشرة أساتذة و وأستاذات متأخرين في الزواج متزوجين و غير متزوجين من أجل استقراء واقع ظاهرة تأخر سن الزواج لدى هذه الشريحة انطلاقاً من واقعهم المعاش و كان مفاد التساولين ما يلي:

✓ في اعتقادك ما هي الأسباب الاختيارية لتأخر سن زواج الأستاذ الجامعي رجلاً كان أو امرأة؟

✓ ما هي الأسباب الإجبارية في اعتقادك لتأخر سن زواج الأستاذ الجامعي رجلاً كان أو امرأة؟

و بعد استرجاع الاستبيان تم تفريغ التساولين المفتوحين و كانت المفاجئة أن هذين التساولين قد وضعا الخلفية الأساسية لتساؤلات الدراسة و تساؤلات الاستبيان النهائية.

2-2-استمارة الاستبيان:

2-2-1-صدق المحكمين أو الصدق الظاهري

لقد تم اعداد استمارة الاستبيان بصورة أولية و تضمنت 70 سؤالاً حيث تم عرض الاستبيان في صورته الأولى على عدد من الأساتذة المحكمين*، و هم خمسة أساتذة من الأساتذة المحاضرين المتخصصين في علم الاجتماع و علم النفس والأنثروبولوجيا ، و ذلك لإبداء رأيهم فيها نظراً لأن الموضوع يدور حول مشكلة تأخر سن الزواج و التي تتضمن أكثر من جانب و ينظر له من زوايا متعددة منها ما هو اجتماعي و منها ما هو نفسي وثقافي حيث تم تحديد التساؤل الرئيسي أو التساؤلات التي تندرج تحته، ثم مؤشرات الأبعاد التي تم استخلاصها من التراث النظري لموضوع الدراسة و ذلك بهدف وضع أسئلة الاستبيان التي تغطي الاجابة على تلك الأبعاد و المؤشرات حيث روعي فيها ملائمتها للمستوى التعليمي للمبوحثين بهدف للحكم على مدى صدق الاستمارة في قياس المشكلة المدروسة و التأكد من اتساق أسئلة الاستبيان مع أسئلة الدراسة و لقد جاءت توجيهاتهم و آراؤهم العلمية بفائدة كبيرة في تعديل أسئلة الاستبيان.

و لقد أرفق بالاستمارة للحكم على:

- ✓ مدى مناسبة الأبعاد التي يتكون منها الاستمارة.
- ✓ مدى انتماء العبارات لكل بعد من أبعاد الاستمارة.
- ✓ مدى وضوح العبارات و ملائمة صياغتها اللغوية لعينة الدراسة.
- ✓ ابداء أي ملاحظات حول تعديل أو اضافة أو حذف ما يلزم .

2-2-2-الصدق البنائي للاستمارة الاستبيان:

بعد التأكد من الصدق الظاهري للاستبيان قمنا بإجراء اختبار مبدئي للاستمارة الاستبيان و كان ذلك يوم 9 أبريل 2014 من خلال توزيعها على 10 أساتذة من كلا النوعين متأخرين في الزواج متزوجين وغير متزوجين لاكتشاف مدى وضوحها و ملائمتها لموضوع البحث و لقد نتج عن هذا الاختبار المبدئي اكتشاف أخطاء في صياغة الأسئلة و عدم وضوحها للمبوحثين فضلاً عن طول أسئلة استمارة الاستبيان و تكرار بعضها و انطلاقاً من هذه الملاحظات تم ترتيب أسئلة الاستبيان و إعادة صياغة

*- د/نادية بن زعموش-أستاذ محاضر-أ- علم النفس جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، د/خلادي يمينة - أستاذ محاضر-أ- علم النفس جامعة قاصدي مرباح -ورقلة -، د/خليفة عبد القادر أستاذ محاضر-أ- انثروبولوجيا جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، د/العقبي لزهرة أستاذ محاضر-أ-علم الاجتماع جامعة محمد خيضر بسكرة د/ابراهيم الطاهر أستاذ محاضر-أ-علم الاجتماع جامعة محمد خيضر بسكرة.

بعض الأسئلة بلغة بسيطة يتسنى لأي فئة كانت فهمها مهما كان مستواها التعليمي إضافة إلى إجراء بعض التعديلات الملائمة لطبيعة الموضوع و إعداد الاستبيان في شكله النهائي.

2-2- استمارة الاستبيان النهائية:

ونتيجة لتحكيم الاستمارة و للاختبار المبدئي لها قمنا بتعديل أسئلة الاستبيان من حيث الصياغة، حذف الأسئلة المكررة و ترتيبها لتأتي الاستمارة في صورتها النهائية التي تضمنت 58 سؤالاً شاملاً لجميع تساؤلات الدراسة بحيث تتضمن عدداً من المحاور والقضايا الرئيسة و مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تندرج تحت كل بعد من الأبعاد بحيث تمثل الإجابة عليها إجابة على تساؤلات الدراسة التي حددناها في الخطة منذ البداية حيث تم تقسيم استمارة الاستبيان إلى محاور و تحت كل محور مجموعة من الأسئلة ، ولقد تضمن الاستبيان المحاور التالية الذكر:

المحور الأول: وتضمن البيانات الشخصية للأستاذ.

المحور الثاني: و تضمن أسئلة حول العوامل الاختيارية لتأخر سن الزواج بأبعاده الثلاثة.

المحور الثالث: و تضمن أسئلة حول العوامل الإجبارية لتأخر سن الزواج بأبعاده الأربعة و قد كانت هذه الأسئلة موجهة للأساتذة المتزوجين المتأخر سنهم عن الزواج والأساتذة الغير متزوجين لمعرفة العوامل الاجبارية و الاختيارية وراء هذه الظاهرة.

وبعد الانتهاء من التعديلات اللازمة تم توزيع استمارة الاستبيان على عينة من الأساتذة وفقاً لمعايير تم توضيحها في التعريف الإجرائي و تحديد سن المتأخرين في الزواج المتزوجين و الغير المتزوجين المنتمين لجامعة قاصدي مرياح بورقلة بمختلف الكليات والتخصصات.

وفي يوم 21 أبريل 2014 خصصنا يوماً ساعات لتوزيع الاستبيان على كليات الجامعة و أعطينا للأساتذة مدة أسبوع في ملء الاستبيان وذلك لطول الاستبيان من جهة و نظراً للفترة التي تم فيها توزيعه حيث تزامن توزيع الاستبيان مع نهاية السداسي الثاني و بداية التحضير لامتحانات و الاستجابات الخاصة بالطلبة إضافة إلى اجتماع اللجان البيداغوجية و فرق التكوين مما عرقل نوعاً ما عملية توزيعه و التي دامت 15 يوماً إضافة لعدم معرفتنا برؤساء الأقسام و الذين لم يبدو أي تفاعل مع الموضوع مما

تطلب منا استخدام الوساطة مع بعض الأساتذة لأجل مساعدتنا في توزيع الاستبيان واسترداده و رغم كل الجهود المبذولة ذهابا و إيابا على الكليات يوميا لاسترداد الاستبيان فقد دامت مدة استرجاع الاستبيان شهرين كاملين من 21 أبريل إلى غاية 16 جوان 2014 وهو آخر يوم استرجع فيه آخر استبيان حيث تم استرجاع **300** استبيان من أصل **510** ، و بعد فرز الاستبيانات المستردة تم الحصول على ما يلي:

214 استبيان صحيحة كاملة الإجابة أما الباقي فقد انقسمت بين **50** استبيان كان فيهم سن الأساتذة أقل من السن المطلوبة أي أنهم تزوجوا في سن صغير أو أنهم غير متزوجين و **36** استبيان فارغ بدون إجابة و بهذا كان العدد النهائي للاستبيانات المستردة **214** استبيان صحيح من أصل **510** تم توزيعهم على أساتذة جامعة ورقلة بمختلف كلياتها.

خامسا- وصف خصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم(32):يوضح التركيب النوعي للأساتذة

الجنس	التكرارات (ت)	النسبة المئوية (%) (ن)
الذكور	96	44.85%
الإناث	118	55.14%
المجموع	214	100%

انطلاقا مما هو مبين في الجدول أعلاه و الذي يبين التركيب النوعي لأفراد البحث فقد تبين أن أكبر نسبة مثلها النوع الأنثوي بنسبة قدرت بـ55.14% في الإجابة على أسئلة الاستبيان، تلتها نسبة الأساتذة الذكور بـ44.85%.

من خلال ما أفرزته الإحصائيات المبينة و من خلال ملاحظتنا أثناء توزيع استمارة الاستبيان تبين لنا أن النوع الأنثوي كان متلهفا جدا للإجابة على الاستبيان و خصوصا عند سماعهن لعنوان الدراسة و لعل هذا ما أدى بإحدى المبحوثات للقول ".....هندي الإستمارا جات في وقتها ..خليني نبرد قلبي راهو معمر من كثرة الشيء لراهو هازوا..."

و غيرها من الأستاذات من إتقن حولها لمعرفة المزيد عن الموضوع و هناك من رفضن مباشرة الإجابة عليه أما النوع الذكوري فكان الموضوع بالنسبة إليه شي عادي.

لقد خلصت بعض الدراسات السوسيو انثربولوجية إلى أن الثقافة التقليدية في بعض المجتمعات و لاسيما المجتمعات العربية قد حصرت أنشطة المرأة في أدوار المجال الخاص الأسرة و المنزل أما أنشطة المجال العام فقد خصصت للرجال غير أنه و نتيجة لتحولات الاجتماعية و ثقافية و اقتصادية...أدى إلى ظهور توجهات ثقافية تحديثية..ولاسيما فيما يتعلق بمشاركة المرأة في المجال العام.⁽¹⁾

إن تفوق نسبة الإناث على الذكور يعود إلى ما آلت إليه ووضعية المرأة الجزائرية في الآونة الأخيرة و خصوصا ما لعبه التعليم من دور كبير في تغيير وضعية المرأة في المجتمع الجزائري بحيث سمح لها بالاندماج أكثر في الوسط الاجتماعي وبذلك تغيرت الصورة النمطية للفتاة بعدما كان يعترف بها بدورها كزوجة و أم ومربية بيت إلى عنصر فعال في المجتمع يؤدي العديد من الوظائف الهامة فاستطاعت أن تتحرر نوعا ما من قيود التنشئة التقليدية التي كانت أمها و جدتها تمارسها من قبل داخل المجتمع الجزائري(و لعل هذا ما بيناه في الفصل الخامس من الدراسة) و بذلك تقلدت المرأة عدة مناصب من بينها التدريس في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي حيث قدر عدد الموظفين بأكثر من 162 ألف و يقدر عدد النساء العاملات بـ58 ألف امرأة يشغلن في التدريس الجامعي و قد ارتفع الرقم مؤخرا بصورة قياسية و من المنتظر أن يتغلب عدد العاملين في قطاع التعليم العالي من الجنس اللطيف بما يفوق الرجال.⁽¹⁾ كم أن مهنة التدريس تعتبر من الأدوار المنوطة بشكل عام بالمرأة نظرا للخصائص البيولوجية للمرأة إضافة عوامل اقتصادية واجتماعية فرضها التغيير الاجتماعي و هو خروج المرأة للعمل. أما بالنسبة للذكور فإن مهنة التدريس و لاسيما الجامعي تعتبر على أساس الشهادة كما أنها تعتبر مهنة من أجل كسب العيش و الانفاق على الأسرة سواء كان متزوجا أو من أجل الزواج.

¹ - نورة قنيفة، المرأة و العنف في المجتمع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، أطروحة غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2010، ص184.

2- فضيلة مختاري، النساء تسيطرن على وظائف التدريس والطب والإدارة، عن الشبكة المعلوماتية: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/> تاريخ الإطلاع يوم 2015/11/12 الساعة 10:00

الجدول رقم(33):يبين سن الأستاذات

النسبة المئوية (ن %)	التكرارات (ت)	السن
28.81%	34	{33-29}
49.15%	58	{38-34}
13.55%	16	{43-39}
8.47%	10	{44- فأكثر}
100%	118	المجموع

من خلال الجدول المبين أعلاه يتضح لنا أن أعمار الأستاذات قد تتراوح بين 29 سنة و 44 سنة فأكثر، و أن أكبر نسبة مثلتها الفئة العمرية الواقعة بين {38-34} بـ49.15%، تلتها نسبة 28.81 % بالنسبة للفئة العمرية الواقعة بين {33-29} واحتلت المرتبة الثالثة و الرابعة كل من الفئات العمرية التالية {43-39} و {44- فأكثر، بنسبة 13.55% و 8.47%.

من خلال هذه ما أفرزته هذه النسب نستنتج أن أغلب الأستاذات تقع أعمارهن بين 34 و 38 وهو دليل واضح على أن هذه النسبة المرتفعة لها علاقة بالتوظيف حيث أن أغلبهن من الموظفات الجديديات كما وضحه الجدول السابق كما أنه دليل واضح على ارتفاع سن الأستاذات" لقد أشارت الدراسات السوسيوإجتماعية العديدة إلى وجود علاقة بين المستوى التعليمي للمرأة من جهة و مزاولتها نشاط مهني من جهة أخرى، لذلك فإن الزيادة في عمل المرأة مرتبط بخاصية مهمة هي مستواها التعليمي غير أن أغلب النساء المشتغلات ينتمين إلى الفئة المثقفة و يمثلن النسبة الأكبر في أوساط النساء العاملات و تقدر بـ83% من بينهن 32%، لديهن شهادات دراسات عليا، و 28% لديهن مستوى تعليمي ثانوي، و 14% مستوى متوسط و 18% مستوى ابتدائي، و بهذا يمكن القول أن المستوى الثقافي و التعليمي له تأثير إيجابي على درجة المشاركة في الحياة العملية.⁽¹⁾ كما و قد جاء أن نسبة العنوسة في المجتمع الجزائري قدرت بـ 43.9% للنساء ذوات مستوى جامعي، و 7.2% بالنسبة للأميةات و هي نتيجة هامة ذات دلالة اجتماعية

¹ - قنيفة نورة، مرجع سابق، ص184.

تعكس ما طرح سابق حول ضرورة محدودية التعليم من أجل تحقيق المكانة الاجتماعية المرغوب فيها اجتماعيا و المرتبطة بالزواج و الأمومة⁽²⁾.

الجدول رقم (34): يبين سن الأساتذة

النسبة المئوية (ن %)	التكرارات (ت)	السن
35.41%	34	{37-33}
35.41%	34	{42-38}
20.83%	20	{48-43}
8.33%	08	{49- فأكثر}
100%	96	المجموع

من خلال الجدول المبين أعلاه يتضح لنا أن أعمار الأساتذة قد تراوح بين 33 سنة و 49 سنة فأكثر، و أن أكبر نسبة مثلتها الفئتين العمريتين الواقعتين بين {37-33} و {42-38} بـ 35.41%، تلتها نسبة 20.83% بالنسبة للفئة العمرية الواقعة بين {43-48} و احتلت المرتبة الأخيرة الفئة العمرية {49- فأكثر} بنسبة قدره بـ 8.33% .
ان هذه النسب متفاوتة دليل واضح على ان الاساتذة في مرحلة عمرية ملائمة لتحمل اعباء المهام الملقاة على عاتقهم و هي التدريس الجامعي و غيره من المهام البيداغوجية الموكلة اليهم في المؤسسة الجامعية .

²- قنيفة نورة، نفس المرجع، ص 185.

الجدول رقم(35):يبين المؤهل العلمي و الرتب العلمية للأساتذة

المؤهل العلمي	ت	% ن	رتبة الاستاذ	ت	% ن
ماجستير	182	85.04%	أستاذ مساعد قسم ب-	70	32.71%
			أستاذ مساعد قسم أ-	112	57.00%
دكتوراه	32	14.95%	أستاذ محاضر قسم ب-	24	11.21%
			أستاذ محاضر قسم أ-	8	3.73%
مؤهلات أخرى	00	00%	أستاذ التعليم العالي	00	00%
المجموع	214	100%	المجموع	214	100%

من خلال النسب المبينة أعلاه و التي تبين المؤهل العلمي و الرتب العلمية للأساتذة تبين أن أعلى نسبة كانت 85.04% بالنسبة للأساتذة المتحصلين على شهادة الماجستير، موزعة على رتبتين كانت أعلى نسبة 57.00% بالنسبة للمساعدين قسم أ- ونسبة 32.71% بالنسبة للمساعدين قسم ب- ونسبته 14.95% بالنسبة للأساتذة المتحصلين على شهادة الدكتوراه والموزعة على رتبتين 11.21% بالنسبة للأساتذة المحاضرين قسم ب- ونسبة 3.73% بالنسبة للأساتذة المحاضرين قسم أ- أما بالنسبة للأساتذة التعليم العالي فغير موجودين.

إن هذه النسب دليل واضح على أن أغلب الأساتذة متحصلين على المؤهل العلمي ماجستير بنسبة 85.04% احتلت فيها رتبة أستاذ مساعد قسم أ- 57.00% و هذا يعني ان أغلبهم مسجل السنة الرابعة فما فوق في شهادة الدكتوراه و هذا ان دل فإنما يدل على ان أغلبهم من الموظفين الجدد في جامعة ورقلة كما أنه من شروط الحصول على وظيفة في السلك التعليم العالي هو الحصول على شهادة الماجستير هذا ما يؤكد الجدول رقم (37).

أما بالنسبة للمؤهل العلمي الدكتوراه فمثل نسبة 14.95% و هي نسبة قليلة مقارنة بالمتحصلين على شهادة الماجستير، احتلت فيها نسبة 11.21% بالنسبة للمحاضرين قسم ب- و هذا دليل آخر على ان هناك نسبة ضئيلة ممن ناقشوا رسائل الدكتوراه أما بالنسبة الاساتذة المتحصلين على التأهيل الجامعي أو الأساتذة المحاضرين قسم أ- فتعتبر أقل نسبة .

الجدول رقم(36):يبين سنوات الخبرة العلمية للأساتذة

الخبرة	ت	(ن%)
أقل من 4 سنوات	68	31.77%
من 4 سنوات إلى 8 سنوات	96	44.85%
من 9 سنوات إلى 13 سنة	30	14.01%
من 14 سنة فأكثر	20	9.34%
المجموع	214	100%

من خلال الجدول رقم (36) و الذي يمثل سنوات الخبرة العلمية للأساتذة يتبين لنا أن كبر نسبة مثلتها الفئة الواقعة بين 4 سنوات إلى 8 سنوات بنسبة قدرت بـ44.85%، تلتها نسبة 31.77% بالنسبة للفئة أقل من 4 سنوات، و نسبة 14.01% للفئة من 9 سنوات إلى 13 سنة أما آخر نسبة فكانت 9.34% بالنسبة للفئة من 14 سنة فأكثر.

من خلال هذه الإحصائيات يتضح لنا أن هذه النسب لها علاقة وطيدة بالجدول السابقة رقم (34 و 35 و 36) حول سن و المؤهل العلمي و الرتب العلمية للأساتذة، حيث أن أكبر سن {34-38} بالنسبة للإناث قدر بـ49.15%، و {33-37} و {38-42} بالنسبة للذكور قدر بـ35.41%، حيث يقابل هذا السن 85.04% من المتحصلين على شهادة الماجستير كأكبر نسبة و44.85% أكبر سنوات الخبرة الواقعة بين 4 سنوات إلى 8 سنوات و لعل هذه الجداول تدل على المعطيات الموضوعية و المنطقية التي أدلى بها معظم الأساتذة كما أن سنوات الخبرة القليلة دليل على أغلب الأساتذة من الفئة الموظفة حديثا و هذا ما يؤكد الجداول السابقة الذكر.

الجدول رقم(37):يبين الولاية الأصلية للأساتذة

الفئات	ت	(ن%)
الشمال	12	5.60%
الجنوب	104	48.59%
الوسط	10	4.67%
الشرق	76	35.51%
الغرب	12	5.60%
المجموع	214	100%

من خلال الجدول المبين أعلاه تبين لنا ان اكبر نسبة مثلتها 48.59 % بالنسبة لأساتذة الجنوب تلتها نسبة 35.51 % ممثلة في الأساتذة الوافدين من الشرق الجزائري تلتها نسبة 5.60 % و التي مثلت كل من الاساتذة الوافدين من الشمال و الغرب وآخر نسبة كانت 4.67 % و مثلها اساتذة الوسط.

من خلال ما أفرزته الإحصائيات المبينة أعلاه نستنتج بأن هناك تنوعا في المناطق التي توافد منها الأساتذة فلقد مثل **منطقة الشمال** كل من الجزائر العاصمة، تيزي وزو، جيجل، تيبازة، و بجاية أما **الوسط** مكان ممثلا في الولايات التالية: عين الدفلة والمدية و سعيدة و تيارت و **الشمال الشرقي** فقد مثلته كل من ولاية تبسة و باتنة و ميلة و سوق أهراس و أم البواقي قسنطينة خنشلة و سكيكدة أما الغرب كل من ولاية غليزان و تلمسان أما **الجنوب و الجنوب الشرقي و الوسط** فكان ممثلا في كل من ولاية بسكرة و و الوادي و ورقلة و غرداية و أدرار .

إن هذا التنوع الموجود بين الأساتذة يمثل في أغلبه التنوع الثقافي الموجود في المجتمع الجزائري فكل منطقة من مناطق المجتمع إلا وتمثل ثقافة تختلف عن الأخرى و هذا ما يعكس في المقابل وجود إجابات متنوعة و متعددة تحلل الظاهرة محل الدراسة تحليلا دقيقا فهي تدل على وجود ثقافات فرعية تعكس الخلفية السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري.

فالمجتمع الجامعي مجتمع خصب و خصوصا جامعة ورقلة فهي حقل خصب لمثل هذه الدراسات الاجتماعية و خاصة اذا تعلق الموضوع بالزواج في ظل وجود فئة شابة من الأساتذة المتعلمين و المنقذين لنقف على الأسباب الحقيقية المؤدية الى تأخر سن زواجهم.

خلاصة

تضمن هذا الفصل على الإجراءات المنهجية للدراسة حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي كونه المنهج الملائم والذي يتناسب مع طبيعة الموضوع، كما تم توضيح أدوات جمع المادة العلمية الميدانية مع تحديد العينة وخصائصها بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة ليتم التحليل والتفسير بها للبيانات المتحصل عليها من ميدان الدراسة.

الفصل السابع
عرض و تحليل و تفسير معطيات
الدراسة الميدانية و مناقشة النتائج

تمهيد

تمثل نتائج أي دراسة غاية البحث العلمي فعلى اساسها تصاغ تساؤلات الدراسة و أهدافها و تتحدد أهميتها للوصول الى اجابات موضوعية و منطقية لتصبح بعد ذلك أساس الأبحاث العلمية المستقبلية التي تهتم بنفس الظاهرة موضوع الدراسة فبعد عرض مختلف الاجراءات المنهجية للدراسة من منهج و مجالات و ادوات جمع البيانات فإننا في هذا الفصل نحاول عرض و تحليل و تفسير معطيات الدراسة الميدانية المتحصل عليها من المبحوثين و مناقشة نتائج الدراسة للوصول الى اجابة منطقية على تساؤلات الدراسة.

أولاً : عرض و تحليل و تفسير تساؤلات الدراسة

1- عرض و تحليل و تفسير التساؤل الجزئي الأول و أبعاده

1-1- عرض و تحليل و تفسير معطيات بعد تغير معنى الزواج كعامل اختياري

من عوامل تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي.

الجدول رقم(38):يبين الحالة العائلية للأساتذة

الفئات	ت	%ن	النوع	ت	%ن	سن الزواج	ت	%ن
نعم	110	%51.40	الإناث	38	%17.75	{31-29}	20	%20
						{34-32}	10	%9.09
							08	%7.27
	72	%33.64	الذكور	{35-33}	40	%36.36		
				{38-36}	30	%27.27		
				{41-39}	02	%1.8		
لا	104	%48.59	الإناث	80	%37.38	/	/	/
						الذكور	24	%11.21
المجموع	214	%100	المجموع	214	%100	المجموع	110	%100

من خلال الجدول رقم (38) و الذي يبين الحالة العائلية للأساتذة، تبين لنا أن أكثر من نصف العينة متزوجين بنسبة قدرت بـ**51.40%**، موزعة كالتالي **17.75%** بالنسبة للأساتذات و **33.64%** بالنسبة للأساتذة بينما **48.59%** من الأساتذة الغير متزوجين موزعين كالتالي **37.38%** بالنسبة للأساتذات و **11.21%** بالنسبة للأساتذة .

من خلال هذه النسب **51.40%** و **48.59%** و التي تكاد تكون متقاربة بين المتزوجين و الغير متزوجين و التي تضمن نوعا من التحليل الموضوعي و المنطقي للوقوف على الأسباب الاختيارية و الإجبارية لتأخر سن الزواج بينما ما نلاحظه من خلال المعطيات أن هناك اختلافا واضحا بين النوع الأنثوي و الذكوري في فئة المتزوجين فنسبة الإناث المتزوجات بلغت **17.75%** بينما الذكور **33.64%**، بينما فئة الغير متزوجين بلغت فيه نسبة الإناث **37.38%** بينما بلغت نسبة الذكور **11.21%** إن هذه النسب دليل على أن نسبة الإناث كانت الأقل في الزواج و الأكثر ارتفاعا في عدم الزواج، أما من حيث سن الزواج

فقد تباين فيه سن الزواج بين الإناث و الذكور فبالنسبة للإناث بلغت أعلى نسبة 20% في الفئة الواقعة بين {29-31} سنة تلتها نسبة 9.09 % للفئة الواقعة بين {32-34} سنة و آخر نسبة كانت 7.27% للفئة الواقعة بين {35-37}، أما بالنسبة لسن زواج الذكور فلقد قدرت أعلى نسبة بـ 36.36% للفئة الواقعة بين {33-35} سنة و 27.27% بالنسبة للفئة الواقعة بين {36-38} سنة و آخر نسبة كانت 1.8% بالنسبة للفئة {39-41} سنة ، إن هذه النسب تدل فعلا على أن هناك تأخرا في سن زواج الأساتذة من كلا النوعين إن هذه الإحصائيات تتوافق إلى حد كبير مع ما أقره الديوان الوطني للإحصائيات "فأكثر من 11 مليون فتاة (فوق سن 25 عاما) في الجزائر، من بينهن خمسة ملايين تجاوزن سن الخامسة و الثلاثين، وبمعدل زيادة يقدر بمائتي ألف عانس سنويا، وذلك من مجموع عدد السكان الذي يقدر بنحو 40 مليون نسمة حسب إحصائيات عام 2013" (593) وذكرت صحيفة "الحوار" الجزائرية أن نسبة العزوبة في صفوف الرجال بلغت 5,32 % وهو ما يعادل نحو خمسة ملايين رجل أعزب⁵⁹⁴ و لعل هذه الأرقام المخيفة التي شهدتها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، نتيجة للتغيرات و التحولات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية... إلخ، فالثقافة التقليدية التي حدد عمل المرأة في المجال الداخلي للمنزل و حددت مجال الرجل في العالم الخارجي قد تغيرت في الوقت الراهن حيث شهدت المرأة تغيرات هامة من حيث المكانة والدور، بحيث أصبحت تسعى إلى اثبات ذاتها في المجتمع من خلال التعليم والعمل أولا ثم الزواج، وارتفاع مستواها التعليمي واستقلالها المادي غير من نظرتها نحو بعض السلوكات الاجتماعية وفي مقدمتها الزواج، بحيث تراجع هذا الأخير في سلم أولوياتها لحساب الدراسة والعمل و هذا ما أدى إلى تأخر سن زواجها وتسبب الطموح العلمي المتزايد لها في عنوستها وإقبال المرأة على التعليم والعمل لقي تشجيعا من طرف الأسرة وخاصة الأم التي أصبحت ترى ضرورة مواصلة البنت تعليمها الجامعي لتتحصل بذلك على السلاح الذي يحمها من تقلبات الحياة وقد انعكس الطموح المتزايد والاستقلال المادي بالسلب على بعض النساء بحيث تسبب في عنوستهن⁽¹⁾ كما أصبح الشاب الجزائري في الوقت الحالي أكثر

⁵⁹³ - بدون كاتب، شبح العنوسة يطارد 11 مليون فتاة في الجزائر، عن الشبكة المعلوماتية:

<http://www.aljazeera.net/news/miscellaneous/> تاريخ الإطلاع: 2015/11/18 الساعة: 9:40.

⁵⁹⁴ - بدون كاتب، 30% نسبة العزوبة في المجتمع الجزائري، عن الشبكة المعلوماتية:

<http://forum.educdz.com/threads> تاريخ الإطلاع 2015/11/18 الساعة: 9:55.

¹ - بدون كاتب، خلفيات تأخر الزواج بالجزائر، عن الشبكة المعلوماتية:

سعيًا لتأمين مستقبله وتكوين ذاته قبل الإقدام على الزواج وأصبح البحث عن العمل المستقر والمسكن المستقل مسعى كل شاب الأمر الذي يتطلب منه في الوقت الراهن سنوات عديدة حتى يحقق ذلك و لهذا كانت نسب تأخر سن الزواج مرتفعة.

الجدول رقم (39): يبين المناقشة بين الأساتذة حول موضوع الزواج

مجموع الغير متزوجين		الذكور الغير متزوجين		الإناث الغير متزوجات		مجموع الأساتذة المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		النسبة المئوية (%)	التكرار (ت)	الفئات
%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت			
%69.23	72	%50	12	%75	60	%61.81	68	%73.68	28	%55.55	40	%65.42	140	نعم
%24.03	25	41.66%	10	%18.75	15	%31.81	35	%18.42	07	%38.88	28	%28.03	60	أحيانا
%6.73	07	%8.33	02	%6.25	05	%6.36	07	%7.89	03	%5.55	04	%6.54	14	لا
%100	104	%100	24	%100	80	%100	110	%100	38	%100	72	%100	214	المجموع

من خلال الجدول المبين أعلاه يتبين لنا أن هناك مناقشة بين الأساتذة حول موضوع الزواج و هذا ما مثلته نسبة **65.42%**، موزعة على النحو التالي **61.81%** بالنسبة للأساتذة المتزوجين، و نسبة **69.23%** بالنسبة للأساتذة الغير متزوجين، تلتها أحيانا بنسبة **28.03%** موزعة على النحو التالي **81%** بالنسبة للأساتذة المتزوجين ونسبة **24.03%** بالنسبة للأساتذة الغير متزوجين و **آخر نسبة 6.54%** و التي تعبر عن عدم وجود مناقشة حول موضوع الزواج، موزعة على النحو التالي **6.36%** بالنسبة للأساتذة المتزوجين، و نسبة **6.73%** بالنسبة للأساتذة الغير متزوجين.

من خلال النسب المبينة يتضح لنا أن موضوع الزواج يعتبر من بين المواضيع الهامة بالنسبة لأي فرد من أفراد المجتمع و لاسيما فئة الأساتذة باعتبارهم شباب فهو في هذه المرحلة شغلهم الشاغل و لعل أكبر نسبة دليل على أنه موضوع يشغل بالهم بالنسبة للمتزوجين قبل الزواج و الغير متزوجين و على وجه التحديد فئة الإناث بنسبة **73.68%** للمتزوجات قبل زواجهن ونسبة **75%** بالنسبة لغير المتزوجات و هذا يعتبر موضوع هامة بالنسبة للمرأة في المجتمع الجزائري عموما و الأسرة الجزائرية على وجه التحديد، حيث إن بقيت بدون زواج أو بدون رجل يبقى مصيرها مجهولا، حيث تنشأ الفتاة منذ الصغر على أن المرأة بدون رجل تبقى (ولية)، و أن الزواج أو الرجل على وجه التحديد هو الذي يصون عرضها، فالمرأة في المجتمع الجزائري مازالت رمزا لشرف العائلة و الأسرة فمفهوم الشرف دلالة كبيرة لدى الأسرة الجزائرية فهو يعتبر من القيم الأساسية التي يجب أن تحافظ عليها، و ذلك لان مكانتها في المجتمع لا تقاس إلا بهذه القيمة، فإذا اهترت هذه القيمة اهترت مكانتها في المجتمع. و لعل هذا ما عبر عنه **بيير بورديو**: "على أن الشرف كشعور يسيطر على جميع السلوكات و التصرفات و العلاقة مع الآخرين و نقيضه هو الخوف من العار و الاستنكار الجماعي فالجماعة تراقب سلوك الفرد بدقة خاصة العلاقات الاجتماعية الأمر الذي يفرض على الفرد الحرص على المطابقة الظاهرية لسلوك خوفا من العار والاستنكار الجماعي⁽¹⁾ لهذا فإن المرأة في المجتمع الجزائري يبقى مصيرها معلقا بقيمة الزواج فهي تشكل عبء ثقيل على الأسرة كونها تمثل العنصر الحساس ألا وهو شرف

¹-حسان تريكي، ملامح نسق القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري على ضوء دراسات بيير بورديو "حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية"، العدد 6، مديرية النشر لجامعة قلمة، 201، ص 242.

العائلة، كما أن مكانها الحقيقي و الأخير هو بيت زوجها، لذلك كانت تعتبر ضيفة في بيت أبيها حتى يحين زوجها⁽²⁾

غير أن هذا لا يعني أن الرجال غير مهتمين بالأمر فالنسبة تدل على وجود حوار أيضا بين الرجال حول موضوع الزواج و هذا ما مثلته النسب التالية: 55.55% بالنسبة للمتزوجين و نسبة 50% بالنسبة لغير متزوجين، و هي تعتبر أكبر نسبة مقارنة مع النسب الأخرى فأكثر من نصف العينة يناقشون هذا الموضوع حيث أن أغلبهم بدأو يتجاوزون مرحلة الشباب و أصبحوا يشعرون بالملل من حياة العزوبية فقد قطعوا شوطاً طويلاً من العزوبية وما يصاحب ذلك من عدم استقرار وعشوائية فيبدوون بالبحث عن شيء من الاستقرار النفسي و الاجتماعي فيفكرون في الزواج إضافة اشباع الرغبة الجنسية والتي تكون في طبيعة الرجل ولكن بوجوده بمجتمع مسلم متدين محافظ يتوجب عليه ان لا يلبي هذه الرغبة إلا في المؤسسة الشرعية وهي الزواج و تكوين أسر و إنجاب الأبناء خصوصا بعد حصولهم على وظيفة في الجامعة.

²- عبد الرحمان الوافي، إليك أيتها الفتاة، الجزائر: دار هومه لنشر والتوزيع، بوزريعة، ط1، 2006، ص33.

الجدول رقم(40):يبين سؤال الأقارب عن التأخر في الزواج مع التعليل

(*ذ م و غ م)= الذكور المتزوجين و الغير متزوجين

الفئات	ت	%ن	الذكور المتزوجين	الإناث المتزوجات	الذكور الغير متزوجين	مجموع الغير متزوجين	النوع	في حالة الإجابة ب(نعم)	ت	%ن	مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		ت	%ن							
											%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت			%ن	ت					
نعم							*ذ م و غ م	الظروف المادية و الاجتماعية	48	33.80%	74	17.15%	14	58.33%	60	75%	68	61.81%	30	78.94%	38	52.77%	142	66.35%	
								الطموح العلمي	04	2.81%															
								*إ م و غ م	المكتوب	80	56.33%														
									الطموح العلمي	10	7.04%														
لا						/	/	/	/	/	30	28.48%	10	41.66%	20	25%	42	38.18%	08	21.05%	34	47.22%	72	33.64%	
المجموع							المج		142	100%	104	100%	24	100%	80	100%	110	100%	38	100%	72	100%	214	100%	

(إ م و غ م)= الإناث المتزوجات و الغير متزوجات

من خلال الجدول رقم (40) و الذي يبين سؤال الأقارب عن التأخر في الزواج تبين أن نسبة 66.35% و هي أعلى نسبة من الأساتذة أجابوا ب(نعم) موزعة على النحو التالي 61.81% بالنسبة للمتزوجين، ونسبة 71.15% بالنسبة لغير المتزوجين، و نسبة 33.64% من أجابوا ب(لا) موزعة على النحو التالي 38.18% بالنسبة للمتزوجين، ونسبة 28.48% بالنسبة لغير المتزوجين.

ولعل هذه النسب تعد منطقية لأنه من طبيعة أفراد المجتمع سواء كانوا أقارب أو أصدقاء أو غيرهم دائمي السؤال عن أسباب التأخر في الزواج و لاسيما إن كان الشخص له من المؤهلات ما تمكنه من الزواج سواء كان رجلا أو امرأة و لاسيما المرأة فهي الأكثر عرضة لمثل هذا السؤال و هذا ما بينته نسبتهم ب78.94% بالنسبة للمتزوجات و نسبة 75% بالنسبة لغير المتزوجات مقارنة بالذكور، أما من حيث تعليل الإجابة من طرف الأساتذة فقد كانت على النحو التالي: بالنسبة لذكور المتزوجين و الغير متزوجين فقد كانت لهم نفس الإجابة حيث مثلت الظروف المادية و الاجتماعية نسبة 33.80% و هذا على حد قول بعضهم: "...لم أكون نفسي بعد..."، "...عدم توفر سكن خاص...". "لست جاهزا بعد...". "البحث عن زوجة +بناء مسكن...". "الظروف العائلية لم تساعدني على الزواج و منها مسؤولية الأهل...". "نقص بنات الحلال...". إلى غير ذلك من الإجابات. و الطموح العلمي نسبة 2.81% في قولهم: "...لدي انشغالات علمي...". "حتى أنني دراستي...". وغيرها من الإجابات.

أما بالنسبة للإناث فكانت لهم نفس الإجابة حيث بلغت نسبة المكتوب ب 56.33% و ذلك في قولهن "...كي يكتب المكتوب...". "هناك أمور ليست بيد الإنسان...". "الزواج رزق و الإنسان لا يموت حتى يستوفي رزقه...". "القضاء و القدر...". إلخ... أما الطموح العلمي فبلغت نسبته 7.04% في قولهن: "...أتمام الدراسات العليا...". "حتى أنني دراستي و أستقر في العمل...". إلى غير ذلك من الإجابات ولعل النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة تتفق مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة على النحو التالي:

الناقولا جهاد نيا ب: العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج عند الشباب الذكور والإناث والآثار الناجمة عنها-دراسة ميدانية في الدويلعة بدمشق-2003 نتائج الدراسة و فيما يخص الذكور كانت أهم أسباب التأخر:

- المشكلات المادية حيث بلغت نسبتها 71.5%.

■ الدراسة الثالثة

عبد الرب نواب الدين آل نواب، بعنوان "تأخر سن الزواج" أسبابه، أخطاره، وطرق علاجه على ضوء القرآن العظيم و السنة المطهرة" - أن 44% من الطلاب و 73% من الطالبات يعتبرن" لم يأت نصيب بعد " سبب قوي من أسباب العنوسة.

❖ دراسة جلال السناد تحت عنوان: تأخر سن الزواج لدى الشباب الجامعي-دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة دمشق الزواج قسمة و نصيب 77.25

دراسة الباحثة دنيا جليل إسماعيل العوامل المؤثرة في تأخر سن زواج الفتاة العراقية ذكرت 42.5% أن الطموحات الدراسية للفتاة لها تأثير واضح في تأخير سن زواجها .

كلثم علي الغانم اتجاهات الشباب نحو قضايا الزواج-دراسة استطلاعية على عينة من الشباب القطري-أظهرت الدراسة أن الشباب الذكور يواجهون صعوبات مادية من أجل توفير تكاليف الزواج ووافق معظم الذكور على أنهم قد يتأخرون في الزواج بسبب غلاء المهور و تكاليف الزواج و أن واقعهم المادي لا يسمح لهم بالزواج "معظمهم طلاب" كما ظهر اتجاه لدى الذكور بأن الزواج من قطرية مكلف اقتصاديا ، و لقد وافق حوالي نصف العينة على أهمية الإنفاق ببذخ على احتفال العرس على اعتبار أنها ليلة العمر .

عوامل تأخر سن زواج الإماراتيين مستخلص من نتائج استطلاع الرأي عن زواج الإماراتيين سنة 2011 قامت بها هيئة تنمية المجتمع التابعة لحكومة دبي، أن نسبة الذكور 71.2% و نسبة الإناث 61.3% دراسات عليا/ماجستير/دكتوراه يرون أن عدم توفر سكن من عوامل تأخر سن الزواج لدى الإماراتيين.

الجدول رقم(41): يبين أهمية الزواج بالنسبة للأساتذة

الفئات	ت	ن%
تحقيق الاستقرار النفسي و الاجتماعي	150	44.11%
إكمال نصف الدين	60	17.64%
الزواج سترة للمرأة و الرجل	60	17.64%
كثرة للمسؤوليات	30	8.82%

إشباع رغبة جنسية	25	7.35%
أخرى تذكر	15	4.41%
المجموع	*340	100%

* هناك من اختار أكثر من بديل

من خلال النسب المبينة في الجدول رقم(41) و التي تبين أهمية الزواج بالنسبة للأساتذة يتبين لنا أن أعلى نسبة مثلتها 44.11% بالنسبة لأهمية الزواج في تحقيق الاستقرار النفسي و الاجتماعي بالنسبة للأساتذة تليها نسبة 17.64% بالنسبة للزواج يعتبر إكمال نصف الدين و أنه سترة للمرأة و الرجل ثم نسبة 8.82% و التي تمثل الزواج على أنه كثرة للمسؤولياتثلتها نسبة 7.35% و التي تبين على أن الزواج عبارة عن إشباع لرغبة جنسية، أما آخر نسبة فقد مثلتها 4.41% و هي عبارة عن إجابات تباينت فيها آراء الأساتذة و إن كانت كلها تدور في أهمية الزواج.

من خلال هذه النسب يتبين لنا أن الزواج عماد الأسرة المستقرة المبنية على المودة و الرحمة و الاستقرار النفسي ، فالزواج كما ذكر محمد الغزالي " ليس عشق الذكر لمفاتيح أنثى انه إقامة بيت على السكينة النفسية و الآداب الاجتماعية في إطار محكم من الإيمان بالله و العيش وفق هدايته و العمل على إعلاء كلمته و إبلاغ رسالته⁽¹⁾ فالقران جعل غاية الزواج هي سكن أحد الزوجين إلى الآخر ليطمئن كل منهما إلى الثاني و قد عبر عن هذه الغاية بالسكن بدال الاطمئنان ليفيد بأن الزوجة بمثابة السكن الذي يلجأ إليه الرجل وقت اشتداد الأزمات و المحن لتتهون عليه و تخفف عليه. و بهذا فالزواج استقرار و راحة و طمأنينة نفسية و اجتماعية لكل من الرجل و المرأة، إضافة إلى أنه الزواج إكمال لنصف الدين و لعل هذه النسبة تدل على الخلفية الدينية للمجتمع الجزائري المتأصلة في الدين الإسلامي الذي يجعل من الزواج هو نصف الثاني للدين لكونه يقي الفرد من الكثير من الآفات و الانحرافات إضافة إلى كونه سترة للمرأة و الرجل في حفظ و صون كرامة الفرد من الضياع و الانحلال غير أن هناك من الأساتذة من يرون الزواج كثرة للمسؤوليات و لعل هذا الرأي دليل على حدوث نوع من التغير القيمي في ذهنية الفرد الجزائري فالفرد مخلوق لتحمل المسؤولية و يعد الزواج واحد من هذه المسؤوليات و بذلك فهو تهرب مباشر من المسؤولية الأسرية، و أخيرا هناك من عبر من الأساتذة على أن

¹ - محمد الغزالي، مرجع سابق، ص 100.

الزواج يعتبر إشباع لرغبة جنسية بنسبة 4.41% كأقل نسبة و هذا دليل على فهم هذه الشريحة من المجتمع على أن الزواج ليس رغبة بقدر ما هو مسؤولية اجتماعية وأخلاقية. أما بالنسبة لأخرى تذكر فقد ذكر بعض الأساتذة على أن الزواج "...من سنن الحياة البشرية...."..."الإمتثال لأوامر الخالق و عمارة الأرض...".¹...الإستخلاف في الأرض..".¹...إستمرار نسل العائلة....".¹...يحقق استقرار في الشخصية...".¹.. الزواج من أجل الذرية و الأولاد....".¹.....إلخ كما أن هذه الإجابات تمثل بدورها أهمية الزواج بالنسبة للفرد و المجتمع، فالفرد يشعر بوجوده أو بقاء نوعه من خلال أبناءه و أحفاده من خلال تكوينه للأسرة عن طريق الزواج ؛ لذلك كانت المحافظة على استمرار الحياة وامتدادها من التعاليم الدينية و الهدف من حفظ النوع الإنساني هو عمارة الأرض عن طريق التوالد و التناسل فهذا هو الهدف الاجتماعي للزواج الذي يضمن تماسكه وترابطه إن الحفاظ على النوع الإنساني من الزوال و الانقراض أحد الأهداف الأساسية للزواج ؛ ولهذا يعتبر الزواج في المجتمعات العربية" شأنا عائليا و مجتمعا أكثر منه شأنا فرديا ،حيث ترتب العائلة الزواج - و ليس الفرد المختص فحسب- في ضوء مصالحها وطموحاتها ومفاهيمها حول الجمال والأخلاق مسترشدة في ذلك بالتقاليد الموروثة، وعلى الصعيد الرسمي، يعتبر الزواج شأنا مجتمعا بمعنى أن التقاليد الموروثة ؛ تنظر إلى الزواج على أنه وسيلة لإنجاب الأولاد و استمرار الجنس البشري و تأمين التكامل وتعزيز الروابط بين أعضاء الأسرة و حفظ الملكية الخاصة بالتوارث.⁽¹⁾ فالحكمة من الزواج إذن هو تحصين أفراد المجتمع من الوقوع في المحرمات الدينية و الاجتماعية و القانونية التي قد تلقى الاستهجان من طرف أفرادها فبسلامة الفرد يسلم المجتمع من المظاهر اللاأخلاقية.

¹ -حليم بركات،مرجع سابق،ص 197.

الجدول رقم (42): يبين المعنى الحقيقي للزواج من وجهة نظر الأساتذة

الفئات	ت	ن %
استقرار نفسي و اجتماعي	76	31.40%
بناء أسرة و تشارك بين طرفين	60	24.79%
سترة و عفاف و إكمال نصف الدين	56	23.14%
تصان به الأعراض و تحفظ به الأنساب و تبنى به مجتمعات	50	20.66%
المجموع	*242	100%

* هناك من اختار أكثر من بديل

من خلال ما أفرزته النسب المبينة أعلاه يتضح لنا أن أكبر نسبة كانت 31.40% بالنسبة للأساتذة الذين أقرروا بن المعنى الحقيقي لزواج هو استقرار نفسي و اجتماعي تليها نسبة 24.79% و التي أكد فيها الأساتذة أن معنى الزواج الحقيقي هو بناء أسرة و تشارك بين طرفين، أما المرتبة الثالثة فقد احتلتها نسبة 23.14% و التي أكد فيها الأساتذة أن الزواج سترة و عفاف و إكمال نصف الدين و آخر معنى لزواج حسب الأساتذة فبه تصان الأعراض و تحفظ به الأنساب و تبنى به مجتمعات.

من خلال هذه النسب نجد أن أغلب الأساتذة يقررون بأن معنى الزواج هو الاستقرار النفسي والاجتماعي ولعل هذا ما أشارت إليه بعض الدراسات مثل دراسة (علي القائمي) حول دوافع الزواج بين الجنسين و الذي يساهم في تحقيق ما يلي: أولاً الحصول على الاستقرار النفسي و البدني والفكري والأخلاقي من خلال شريك الحياة ثانياً: تحقيق التكامل، ثالثاً: الحفاظ على الدين وذلك من خلال إشباع الغرائز بالطريق السليم، رابعاً: إشباع الغريزة الوالدية من حيث رغبة الوالدين في الحصول على الأبناء.⁽¹⁾ و الدراسة التي قام بها براجور سنة 1996 بعمل دراسة عن الدوافع للزواج لدى الرجال والنساء، وتوصل إلى أن الزواج مهم ومطلوب للطرفين كليهما وأنهما يبحثان عنه ويحاولان تحقيقه؛ وذلك بهدف الحصول على تلبية الحاجات الأساسية والرغبة في خدمة الطرف

¹ - علي القائمي، الأسرة وقضايا الزواج، بيروت: درا النبلاء للطباعة و النشر، 1994، صص 15-17.

الآخر، وتطبيق ثقافة المجتمع والتعاون الاقتصادي⁽¹⁾ و لعل هذا الاستقرار يؤدي بدوره إلى بناء أسرة قائمة على المودة و الاحترام و تشارك كلا الطرفين في بناء الأسرة لأنه في نهاية المطاف سترة لكل من الرجل و المرأة من أجل صون العرض و بناء المجتمع وهذا ما أكده **موردك** من خلال تطرقه للنظرية الوظيفية والتي تركز على دراسة المهام والوظائف التي تقوم بها جماعة معينة لتحقيق أهدافها، إلى أن المجتمعات تقدر الزواج وذلك لان الزواج يحقق وظائف رئيسية للمجتمع وتتفق نتائج المتوصل اليها مع دراسة قام بها **عدنان باحارث** على أن الزواج مهم للجنسين بشكل عام لكن أهميته تكون أكبر لدى الإناث حيث إن الزواج يحقق إشباع الحاجة النفسية للجنس الآخر والاستمتاع بالراحة النفسية والصحة الجسمية وإشباع الغريزة الجنسية. وأوصت الدراسة إلى أهمية إدراك كل طرف لأهمية الزواج والقيام بواجباته تجاه الطرف الآخر للوصول بالحياة الزوجية إلى حياة مشبعة بالرحمة والشفقة.⁽²⁾ كما أكد كلاً من حصة المالك و ربيع نوفل في كتابهما عن العلاقات الأسرية إلى أن دوافع الجنسين إلى الزواج تكمن في الرغبة في تبادل الحب مع شخص آخر، والبحث عن الأمن الاقتصادي والاجتماعي والعاطفي و الاستجابة لرغبات الوالدين و الرغبة في إنجاب الأطفال.⁽³⁾

¹ - محمد عبدالله الشايع، الأسباب المؤدية إلى حدوث العنوسة لدى الفتيات داخل المجتمع السعودي، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة القصيم، عن الشبكة المعلوماتية: ww.svu.edu.arabic/links/camps تاريخ الاطلاع 2015/11/24 الساعة 8:45.

² - عدنان حسن باحارث، الأخلاق الزوجية وأهميتها للفتاة المسلمة في ضوء التربية الإسلامية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية و الاجتماعية والإنسانية، الرياض، 2000، ص31.

³ - حصة المالك، ربيع نوفل، العلاقات الأسرية، الرياض: دار الزهراء للطباعة و النشر و التوزيع، 2006، ص54.

الجدول رقم(43):بين غياب المعنى الحقيقي للزواج في رأي الأساتذة مع التعليل

الفئات	ت	%ن	الذكور		الإناث		مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		ت	%ن	في حالة (الإجابة ب(نعم)	ت	%ن
			ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن					
نعم																	
		166	%77.75	54	%75	24	%63.15	78	%70.90	68	%85	20	%83.33	88	84.61	82	%39.42
															طغيان الماديات و المصلحة و السطحية		
															تغير القيم الاجتماعية	50	%24.03
															ضعف الوازع الديني و كثرة الانحرافات	36	%17.30
														الهروب من المسؤولية من طرف الرجال و النساء	24	%11.53	
														أصبح مفهوما بيولوجيا	16	%7.69	
لا	48	%22.42	18	%25	14	%36.84	32	%29.09	12	%15	04	%16.66	16	%15.38	/	/	/
المجموع	214	%100	72	%100	38	%100	110	%100	80	%100	24	%100	104	%100	المجموع	208	%100

من خلال النسب المبيّنة أعلاه تبين لنا أن ما نسبته **77.57%** من الأساتذة من أقرّوا بغياب المعنى الحقيقي للزواج، وهذا يقرّ بتقارب النسب بين المتزوجين و الغير متزوجين موزعة كالتالي **70.90%** بالنسبة للمتزوجين و **84.61%** بالنسبة لغير المتزوجين، وما نسبته **22.42%** من الأساتذة من نفوا ذلك موزعة على التوالي **29.09%** و **15.38%** بالنسبة للمتزوجين والغير متزوجين، إن القراءة الأولى لهذه النسب توحي لنا مباشرة على أن هناك تغيير حاصل في المنظومة القيم الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري ولاسيما تلك المتعلقة بقيم الزواج و لعل هذا راجع لطبيعة القيم داخل المجتمع الجزائري باعتباره يجتاز فترة تحول من ثقافة تقليدية إلى أخرى بحيث يظهر في هذه المرحلة صفة ازدواجية بين ثقافتين أخرى تقليدية و أخرى حديثة حيث أن القيم في أي مجتمع بشري تعد أحد المكونات الرئيسية التي تمنحه خصوصية معينة و بناء عليه فالقيم بكل تصنيفاتها و لاسيما الاجتماعية منها تعتبر موجّهات لسلوك الأفراد والجماعات فسلم القيم إنما يتشكل من خلال التجربة الاجتماعية للجماعات و الأمم و لهذا كان " نظام القيم لمجتمع ما يعكس بنيته " كما قال سارتر و العكس صحيح أيضا⁽¹⁾.

فمن خلال هذه النسب نستخلص ان هناك تحولات عميقة قد مست نسق القيم في المجتمع الجزائري حيث انهارت قيم لتحل محلها قيم جديدة" فالتحولات والتغيرات الكبيرة التي عرفها المجتمع الجزائري عبر مختلف الفترات التي مر بها، أدت إلى إحداث تغيير قيمي كان له آثار جوهرية على نسق القيم المركزي المحدد لهوية المجتمع، حيث برزت قيم جديدة على السطح نتجت عنها سلوكيات أدت إلى الإضرار بالمصالح القومية والتدهور الاجتماعي.....، وفي المقابل مازال المجتمع محافظا على بعض القيم التقليدية الأصيلة"⁽²⁾.

و استكمالا لما جاء في السؤال و هو في حالة الإجابة بـ(نعم) فما هي أسباب غياب معنى الزواج و قد تم تصنيف الإجابات في أربعة بدائل احتلت فيها المرتبة الأولى طغيان الماديات بنسبة **42.70%** و هذا ما تبينه إجاباتهم مثل: "الاهتمام بالماديات...". كثرة المصاريف و الإهتمام بالأمر السطحية بعيدا عن الجوهر.. المصلحة والانتهازية.. أصبح الزواج صفقة تجارية..... أصبحت اختياراتنا

¹ - محمد عابد الجابري، العقل الاخلاقي العربي -دراسة تحليلية نقدية لنظم لقيم في الثقافة العربية- لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص55.

² - حسان تريكي، مرجع سابق، ص247.

تعتمد على المادة... إلخ، تليها نسبة 26.04% و التي تمثل تغير القيم الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري في قول بعضهم: "...غياب معنى الزواج نتيجة طبيعية للاختلال الحاصل في سلم القيم الاجتماعية و الأخلاقية،... الانفتاح على الغير أدى إلى تشوه المفاهيم بدون استثناء من بينها مفهوم الزواج...." تليها نسبة 18.75% والتي تمثل ضعف الوازع الديني و كثرة الانحرافات، و آخر نسبة كانت 12.5% و التي مثلتها الهروب من المسؤولية من طرف الرجال و النساء و لعل هذه الإجابات خير دليل على التغير الذي تعرض له المجتمع الجزائري والذي أكسبه معطيات مختلفة و متنوعة في آن واحد فالتحليلات ذات الطابع السوسولوجي المتعلقة بالمجتمع الجزائري تؤكد على أن التغيرات السوسيوثقافية و الاقتصادية و حتى السياسية التي تفاعلت مع بعضها قد انعكست على واقع المجتمع الجزائري، حيث أن هذه التغيرات المتسارعة التي مست بنية المجتمع الجزائري قد طرحت معضلات جمة على المستوى الاجتماعي والثقافي ترافق بتحول جذري في العقليات والقيم وأنماط السلوك، حيث اختلطت القيم الحديثة المصاحبة للتغيرات السابقة بالقيم التقليدية التي نشأ عليها الفرد الجزائري فأصبح يعيش تشتت واضح في الأهداف والغايات. ولعل هذه النتيجة المتوصل إليها تتفق مع النتيجة التي توصلت إليها دنيا جليل اسماعيل أعد الباحث ابراهيم بن مبارك الجوير دراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية عام 1995 بعنوان تأخر الشباب الجامعي في الزواج المؤثرات والمعالجة؛ ولقد تم اختيار هذه المشكلة من المسؤوليات المترتبة على الزواج:

اتضح أن الغالبية العظمى و التي نسبتها 58.7 % من أفراد العينة ترى أن المسؤوليات المترتبة على الزواج تعد عائقا عن اتمام الزواج.

- دراسة عبد الرب نواب الدين آل نواب، بعنوان "تأخر سن الزواج" أسبابه، أخطاره، وطرق علاجه على ضوء القرآن العظيم و السنة المطهرة" - أن 26% من الطلاب و 27% من الطالبات يعتبرن "الهروب من تحمل المسؤولية" سبب قوي من أسباب العنوسة.

- دراسة الباحثة دنيا جليل إسماعيل العوامل المؤثرة في تأخر سن زواج الفتاة العراقية أظهرت الدراسة أن 82.5% من المبحوثات يرين أن اتجاهات الشباب نحو الزواج قد تغيرت .

- ركزت 79.3% من إجابات المبحوثات على أن سبب تغير تلك الاتجاهات يرجع إلى الكلفة الاقتصادية العالية للزواج و 72.7% على ان الزواج قد أصبح مسؤولية ثقيلة بالنسبة للشباب و 49.6% على عدم ثقة الشباب بالفتيات و 37.5% على تفضيل الشباب لمشاريع أخرى مثل السفر خارج القطر و 33.3% على توفر العلاقات الجنسية خارج الزواج و 26.6% على اثر الطموحات الدراسية والوظيفية للشباب.

الجدول رقم(44):يبين المعنى الحالي للزواج حسب وجهة نظر الأساتذة

الفئات	ت	ن %
أصبح الزواج مفهوما ماديا أكثر منه اجتماعي و أخلاقي	146	40.55%
عمل المرأة هو مصدر إقبال الرجال عليها أين أنها مصدر مادي لا أكثر	52	14.44%
الزواج قيد بالنسبة للمرأة والرجل و يحد من الحرية و الطموحات	46	12.77%
-المرأة في غنى عن الزواج مادامت تعمل لتحقيق ما يمكن أن يحققه لها الرجل من إمكانات مادية	36	10%
الزواج عبئ و مسؤولية لا أكثر	32	8.88%
الزواج مصدر المشاكل و الخلافات الأسرية	30	8.33%
هناك بدائل تغني عن الزواج	28	7.77%
المجموع	*360	100%

*هناك من اختار أكثر من بديل

من خلال النسب المبينة في الجدول أعلاه تبين لنا و من خلال إجابات الأساتذة أن هناك معنى آخر للزواج في وقتنا الحالي و لعل هذه النسب تؤيد نسب الجدول السابق رقم (43) على أن هناك تغير في مفهوم الزواج حيث بلغت أكبر نسبة 40.55% و التي عبر فيها الأساتذة على أن الزواج أصبح الزواج مفهوما ماديا أكثر منه اجتماعي وأخلاقي أي ما عبر عنه في الجدول السابق بطغيان الماديات على فكر المتزوجين،و نسبة 14.44% و التي عبر فيها الأساتذة على أن عمل المرأة هو مصدر إقبال الرجال عليها أين أنها مصدر مادي لا أكثر، تليها نسبة 12.77% الزواج قيد بالنسبة للمرأة والرجل ويحد من الحرية و الطموحات، ثم نسبة 10% المرأة في غنى عن الزواج مادامت تعمل لتحقيق ما يمكن أن يحققه لها الرجل من إمكانات مادية، ثم نسبة 8.88% و التي تبين أن الزواج عبئ و مسؤولية لا أكثر، ثم نسبة 8.33% و التي تبين أن

الزواج مصدر المشاكل والخلافات الأسرية، أما آخر نسبة و هي 7.77% و التي بينت حسب وجهة نظر الأساتذة أن هناك بدائل تعني عن الزواج .

إن هذه النسب تبين إجابات الأساتذة و هي تعتبر فئة لا يستهان بها في المجتمع الجزائري على نظرتهم الثاقبة و المتفحصة لما يجري حولهم من أحداث اجتماعية وتغيرات واضحة قلبت موازين القيم داخل المجتمع مما جعل صفة التأخر في الزواج من أهم صفات هذا العصر نظرا لوجود تغير واضح و ملموس في القيم الاجتماعية الأصيلة والتقليدية التي ألفها المجتمع الجزائري و الذي طغت فيه الماديات و المصلحة الشخصية في الزواج على حساب الحياة المشتركة و المودة بين الزوجين "حيث غابت الكثير متن القيم التي كانت تتصف بها الاسرة الجزائرية من خلال فكرة أن الأسرة تبدأ بحياة بسيطة ثم تنمو تدريجيا و تستكمل ما ينقصها من أساسيات و كماليات مع النمو الطبيعي لدخل الأسرة⁽¹⁾.

ويرى لندبرج "أن التغير هو الاختلافات التي تطرأ على السلوكات الاجتماعية والقيمية خلال فترة زمنية معينة و التي يمكن ملاحظتها و تقديرها و هي تحدث بفعل عوامل خارجية و داخلية .." إن ما هو حاصل في المجتمعات العربية و منها المجتمع الجزائري راجع بالدرجة الأولى إلى الاضطراب السائد في نسق الاجتماعي للقيم سواء عند الأطفال أو الكبار و بلورة قيم جديدة و اندثار أو تكاد تندثر أغلب القيم الاجتماعية الإيجابية التي كانت محافظة على النظام الاجتماعي و تماسكه و عدم تعرضه للتفكك والانهيال و هذا بتأثير عوامل مختلفة منها الداخلية و خارجية منها سياسية و اقتصادية واجتماعية وثقافية.⁽²⁾ كما أصبح عمل المرأة عاملا من عوامل الاقتران بها و هذا أيضا بدوره ليس ببعيد عن العامل المادي فأصبح الزواج بالمرأة أساسه مادي لا أكثر و لا أقل و خصوصا مع دخول المرأة عالم الشغل ساهم في تحررها من المفاهيم التقليدية أين كانت المرأة حبيسة البيت و تحت سلطة الأب و الأخ و الزوج فبدخولها التعليم و الشغل أصبحت المرأة حرة تملك قراراتها بنفسها و خاصة بعدما أصبحت منفقة على أسرتها ولهذا صبحت ترى بنفسها بأنها مصدر مالي أكثر "فالأعراف السائدة لا ترى في التعليم سبيلا

¹ - مريم يحيوي، محمود قرزيز، تطور ظاهرة العنوسة في الجزائر، الأسباب والآثار، "حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية"، العدد 6، مديرية النشر لجامعة قلمة، 2011، ص 268.

² - حليلة تعوينات، التغير القيمي و الإتجاهي لدى طلبة التعليم العالي المنتقلين من الريف إلى المدينة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، "مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية" العدد 18، جامعة الجزائر 2، 2015، ص 136.

إلى صعودها الاجتماعي بقدر ما تعتبره وسيلة لزواجها فتعليم الفتاة يخضع في كثير من الأحيان إلى اعتبارات اجتماعية تقليدية تجعل منه مجرد أمر شكلي لتلبية تطلعات الأسرة في الحصول على زوج مناسب خصوصا في المجتمع الحضري أين يختلف وضع الفتاة المتعلمة نوعا ما عنه في الريف إذ نجد عددا لا بأس به من العائلات الجزائرية في المدينة يعتبرن تعلم البنت مفخرة للعائلة⁽¹⁾. ففي المجتمع الحضري الجزائري بشكل عام و بما أن مشروع الزواج من المشاريع اللازمة و الضرورية و التي يؤثر فيها التعليم بشكل كبير على وضع المرأة الاجتماعي و بالأخص على زواجها الذي يظل حدثا هاما في حياتها لهذا تساءل الباحث عادل فوزي في دراسته لنظام الزواج في المجتمع الجزائري عن وسائل التي تساهم في تحقيق زواج مثالي للفتاة في علاقته بالمستوى التعليمي لها؟ و توصل في بحثه إلى أن العامل التعليم أو المكسب التعليمي يتحول إلى مهر تعليمي و أهم النتائج التي توصل إليها فيما يخص تأثير العامل التعليم في زواج الفتاة. تلكم اللواتي تابعن الدراسة الجامعية و من ثم حققن ما يسمى بالزواج الاختياري و بنسبة 89.3%⁽²⁾. و بهذا و مدام الزواج مبنيا على الماديات فلماذا الزواج إذا كان العمل يحقق لها ما يمكن أن يحققه الرجل لها كما أن الزواج أصبح يعد من حريتها و من حرية الرجل على اعتبار أن مسؤولية الزواج و الأبناء تحد الكثير من الطموحات و قد يكون عائقا أمام الانطلاق أما باقي المفاهيم فهي بدورها مفاهيم سلبية حول الزواج من أنه مصدر للمشاكل و مسؤولية و وجود بدائل تغني عن الزواج متناسين بذلك المعاني الإيجابية للزواج و ما يعود به من نفع على الفرد و المجتمع.

فمن خلال النسب المبينة نجد أن هناك مؤشرات تدل على وجود تغير في المفاهيم والقيم الاجتماعية و على رأسها معنى الزواج و لعل هذا يعد من المؤشرات السلبية و تدل على توجه أفراد المجتمع الجزائري نحو قيم جديد بعيدة كل البعد عن قيمنا الأصيلة و حدوث نوع من الاختلال في بنية المجتمع الجزائري لكي يتماشى مع متطلبات العصر حيث أن "... التحولات الانتقالية التي مست المجتمع الجزائري أثرت على مختلف مكوناته و أفرزت جملة من القيم لم تكن معروفة في النسيج الاجتماعي نتيجة لما فرضته الأوضاع من سبق متسارع وغير منتظر بعيد عن القيم السائدة في المجتمع حيث

¹ -نورة قنيفة، مرجع سابق، ص184.

² -نورة قنيفة، نفس المرجع، ص185.

لم يستثن هؤلاء المجتمع الجزائري من هذا التطور السلبي، باعتباره شهد سلسلة من التحولات غير المنتظمة التي هزت قوة ودور المؤسسات التربوية والاجتماعية والقانونية داخل المجتمع وحملت آثارا سلبية مست التكوين الاجتماعي والسلوكي للفرد الجزائري⁽¹⁾ وهذا ما توصل إليها عدلي رضا ان القيم الاجتماعية السلبية الموجودة تتمثل في: حب التباهي و المظاهر و النظرة المادية للحياة و ربط الزواج بالمصالح المادية و الشخصية و ربط العلاقات الاجتماعية بالمصالح كما تراجعت و تغيرت القيم الأصيلة في الأسرة العربية لتحل محلها قيم ذات صبغة برجماتية و هذا ما أكدته الكثير من الدراسات العربية لدى الشباب حيث أظهر تفضيلا لقيم مثل النفعية و قيم الربح و قيم الإستهلاك...⁽²⁾.

¹ - ليلي طيار، بعد 50 سنة من الاستقلال اين يتجه المجتمع الجزائري، عن الشبكة المعلوماتية:

<http://www.akhersaa-dz.com/news/68295.html> تاريخ الإطلاع: 8 جوان 2013 الساعة 10:30

² - حليلة تعوينات، مرجع سابق، ص 136.

الجدول رقم(45):يبين تأخر سن زواج الأساتذة كأمر اختياري

مجموع الغير متزوجين		الذكور الغير متزوجين		الإناث الغير متزوجات		مجموع الأساتذة المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		النسبة المئوية (%)	التكرار (ت)	الفئات
ن%	ت	ن%	ت	ن%	ت	ن%	ت	ن%	ت	ن%	ت			
42.30%	44	66.66%	16	35%	28	25.45%	28	31.57%	12	22.22%	16	33.64%	72	نعم
57.69%	60	33.33%	08	65%	52	74.54%	82	68.42%	26	77.77%	56	66.35%	142	لا
100%	104	100%	24	100%	80	100%	110	100%	38	100%	72	100%	214	المجموع

من خلال الجدول رقم(45)و الذي يبين تأخر سن زواج الأساتذة كأمر اختياري نجد أن أكبر نسبة مثلتها نسبة المجيبين ب(لا) ب66.35%موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين ب74.54% و57.69%، أما النسبة المجيبين ب(نعم) فقد بلغت 33.64%موزعة على الترتيب بين المتزوجين وغير المتزوجين 25.45% و42.30%.

تقوم فلسفة الزواج على التكامل بين فردين رجل و امرأة حيث يجذب كل منهما للآخر و هذه فطرة فطر الله البشر عليها و لعل هذا الأمر يظهر جليا عند مرحلة البلوغ حين تتم عملية النضج الجسمي و العقلي و العاطفي و الجنسي لكلا النوعين اين تبدأ عملية الانجذاب الحقيقي لتنتهي بالزواج وفق نسقا من القيم والمبادئ الأخلاقية والقانونية والعرفية التي تأسست وفق مرجعية الدينية لإشباع تلك الرغبة الجنسية فالفرد اذن يحتاج لتفريغ تلك الطاقة الجنسية الكامنة عنده ، و التخلص من حالة الكبت تلك حتى لا يتأثر صحيا لهذا جاء الزواج ليشعر كل من الرجل و المرأة بالاستقرار و الإحساس بالأمن والراحة و يبعده عن الرذيلة و الانحلال و لعل هذا ما أكدته النسب المبينة اعلاه و التي تؤكد الكلام السابق حيث ان 66.35% من الأساتذة يؤكدون على ان تأخر الزواج لديهم ليس امرا اختياريا و ذلك لما لزواج من اهمية كبيرة في حياة الفرد و المجتمع و هذا جانب تم تأكيده في الفصل الثاني النظري و هذا يدل حتما على أن هناك عوامل أدت الى هذا التأخر و لقد جاءت النتائج متقاربة بين المتزوجين و الغير متزوجين ماعدا فئة الذكور الغير متزوجين كانت نسبتهم مختلفة عن الباقي ب33.33% من هذه الفئة من تؤكد على ان التأخر في الزواج أمر اختياري.أما النسبة المجيبين ب(نعم) فقد بلغت 33.64% و لعل هذا الامر و انطلاقا من مبدأ نظرية الاختيار العقلاني فإن الأستاذ الجامعي كفرد داخل المجتمع وصل إلى مرتبة متقدمة من العلم فيعتقد أنه يتصرف بعقلانية اتجاه موضوع الزواج فأنا ذو مكانة علمية و مهنية عالية و اعرف وضعي ومكانتي الاجتماعية و أعرف الاختيارات المناسبة لي و هي اكمال دراستي العليا أولا ثم العمل ثانيا و ثم الاستقلال المادي و الاستقلال في السكن ثم الزواج و تكوين أسرة والتفكير في هذه المرحلة يكون بشكل عقلاي في تحديد الأولويات وانطلاقا من هذا التفكير العقلاي البحت نجد أن الأستاذ الجامعي ذكرا أو أنثى يرفضون الزواج حتى تحقيق الأولويات المسطرة اعتقادا منه أن هذه الأولويات تبرر سبب الرفض و إلى حين تحقيق هذه الأولويات يبدأ التأخر في سن الزواج فهو يرى أن جلب أكبر قدر من المنفعة

و الإشباع في تحقيق أولوياته انطلاقاً من وضعه الاجتماعي ومكانته العلمية فاعتقاده
يبرر أفعاله و اختياراته وهناك من الأساتذة من حتمته العوامل المادية و الاجتماعية في
تأخير سن زواجه.

الجدول رقم(46):يبين تغير معنى الزواج كعامل اختياري في تأخر سن زواج الأساتذة

مجموع الغير متزوجين		الذكور الغير متزوجين		الإناث الغير متزوجات		مجموع الأساتذة المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		النسبة المئوية (%)	التكرار (ت)	الفئات
%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت			
%19.23	20	%33.33	08	%15	12	%14.54	16	%00	00	%22.22	16	%16.82	36	نعم
%80.76	84	%66.66	16	%85	68	%85.45	94	%100	38	%77.77	56	%83.17	178	لا
%100	104	%100	24	%100	80	%100	110	%100	38	%100	72	%100	214	المجموع

من خلال الجدول رقم(46) و الذي يبين تغير معنى الزواج كعامل اختياري في تأخر سن زواج الأساتذة نجد أن أكبر نسبة مثلتها نسبة المجيبين بـ(لا) بـ83.17% موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين بـ85.45% و 80.76%، أما النسبة المجيبين بـ(نعم) فقد بلغت 16.82% موزعة على الترتيب بين المتزوجين وغير المتزوجين بـ14.54% و 19.23% و هي نسب لا تختلف بين المتزوجين و الغير متزوجين.

من خلال النسب المبينة يتضح لنا أن تغير معنى الزواج لا يعتبر من العوامل الاختيارية المؤدية الى تأخر سن الزواج بالنسبة للأساتذة الجامعين فعلى الرغم من النسب المبينة في الجداول السابقة الذكر و على وجه التحديد الجدول رقم(43) و الذي تبين من خلاله أن ما نسبته 77.57% من الأساتذة من أقرروا بغياب المعنى الحقيقي للزواج و ما نسبته 22.42% من الأساتذة من نفوا ذلك الا أن هذا الاقرار ليس سببا من الأسباب الاختيارية بنسبة 83.17%.

فالزواج ان يعتبر من بين المواضيع الهامة بالنسبة لأي فرد من أفراد المجتمع الجزائري و لاسيما فئة الأساتذة باعتبارهم شباب فهو في هذه المرحلة شغلهم الشاغل بالنسبة للرجل و المرأة فأغلبهم بدأو يتجاوزون مرحلة الشباب و أصبحوا يشعرون بالملل من حياة العزوبية فقد قطعوا شوطاً طويلاً من العزوبية وما يصاحب ذلك من عدم استقرار وعشوائية فيبدوون بالبحث عن شيء من الاستقرار النفسي و الاجتماعي فيفكرون في الزواج إضافة اشباع الرغبة الجنسية ولكن بوجودهم في مجتمع متدين محافظ يتوجب عليه ان لا يلبي هذه الرغبة إلا في المؤسسة الشرعية وهي الزواج و تكوين أسر و إنجاب الأبناء خصوصا من أجل الاستقرار النفسي و الاجتماعي و الذي حصل على نسبة 31.40% في الجدول رقم (42) كأعلى نسبة. أن هناك مؤشرات تدل على وجود تغير في المفاهيم و القيم الاجتماعية و على رأسها معنى الزواج و لعل هذا يعد من المؤشرات السلبية و تدل على توجه أفراد المجتمع الجزائري نحو قيم جديد بعيدة كل البعد عن قيمنا الأصيلة وحدوث نوع من الاختلال في بنية المجتمع الجزائري لكي يتماشى مع متطلبات العصر إلا ان هذا لا يعني ان هذا التغير قد مس كل فئات المجتمع الجزائري فالظاهرة الاجتماعية تبقى ظاهرة نسبية .

1-2- عرض و تحليل و تفسير معطيات بعد صعوبة اختيار الشريك كعامل من العوامل الاختيارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي.

الجدول رقم(47):يبين المناقشة بين الأساتذة حول موضوع الاختيار للزواج

مجموع الغير متزوجين		الذكور الغير متزوجين		الإناث الغير متزوجات		مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		ن%	ت	الفئات
ن%	ت	ن%	ت	ن%	ت	ن%	ت	ن%	ت	ن%	ت			
13.46%	14	25%	06	10%	08	14.54%	16	10.52%	04	16.66%	12	14.01%	30	دائما
71.15%	74	66.66%	16	72.5%	58	65.45%	72	78.94%	30	58.33%	42	68.22%	146	أحيانا
15.38%	16	8.33%	02	17.5%	14	20%	22	10.52%	04	25%	18	17.75%	38	نادرا
100%	104	100%	24	100%	80	100%	110	100%	38	100%	72	100%	214	المجموع

من خلال الجدول رقم (47) و الذي يبين المناقشة بين الأساتذة حول موضوع الاختيار للزواج تبين أن ما نسبته **68.22%** و هي أكبر نسبة من الأساتذة أحيانا يتناقشون حول موضوع الاختيار للزواج، موزعة على النحو التالي: **65.45%** بالنسبة للمتزوجين ونسبة **66.66%** بالنسبة لغير المتزوجين، تلتها نسبة **17.75%** و التي تبين ندرة المناقشة حول الموضوع حيث وزعت على النحو التالي: **20%** بالنسبة للمتزوجين، و نسبة **15.38%** بالنسبة لغير المتزوجين، أما آخر نسبة فكانت **14.01%** للمجيبين بدائما موزعة على النحو التالي: نسبة **14.54%** بالنسبة للمتزوجين، و نسبة **13.46%** بالنسبة لغير المتزوجين و هذا ما يؤكد عدم تعارض المتزوجين و الغير متزوجين.

يعتبر الاختيار للزواج يعتبر مرحلة هامة من مراحل الزواج و هي عبارة عن طريقة اختيار شريك الحياة لدى كل من الرجل و المرأة و يقوم ذلك على مواصفات يرغب أن يتحلى بها شريك الحياة و هذه المواصفات تختلف من شخص لآخر و من مجتمع لآخر، فمن خلال هذه القراءة الإحصائية يتبين لنا أن الحوار حول موضوع الاختيار للزواج سوف يترافق مباشرة مع موضوع الزواج لأنهما وجهان لعملة واحدة و الذي تؤكد الإحصائيات أن هناك بين الحين و الآخر و حسب الوقت مناقشة حول الموضوع لكونها مرحلة جد مهمة و الانطلاقة الأولى لمشروع الزواج فهو حجر الأساس الذي تقوم عليها لحياة الزوجية السليمة، غير أنه و نظرا لطبيعة العمل اليومي للأستاذ الجامعي ومتطلباته البحثية لإتمام أطروحة الدكتوراه إضافة لكونه عضو في مخبر....و غيرها من المشاغل اليومية كلها عوامل تجعله يناقش هذا الموضوع مع زملائه بين الحين و الآخر لعدم وجود وقت أصلا كم أن النسبة متقاربة بين المتزوجين و الغير متزوجين في جميع البدائل و لعل هذا ما سيبينه الجدول التالي رقم (48).

الجدول رقم(48):يبين درجة أهمية مرحلة الاختيار للزواج بالنسبة للأساتذة مع التعليق

الفئات	ت	%ن	الذكور المتزوجين		الإناث المتزوجات		مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		ت	%ن	التعليق	ت	%ن
			%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت					
مرحلة مهمة جدا	172	%80.37	58	%80.55	34	%89.47	92	%83.63	56	%70	24	100	80	%76.92	بداية مشروع منها يتحدد نجاحه أو فشله	100	%46.72
	72	%33.64													شراكة دائمة و ليست مؤقتة	72	%33.64
مرحلة عادية	18	%8.41	12	%16.66	04	%10.52	16	%14.54	02	%2.5	00	00	02	%1.92	غياب معنى الزواج جعلها مرحلة عادية	14	%6.54
	04	%1.86													إذا كان الاختيار من طرف الأهل	04	%1.86
أخرى تذكر (صعبة)	24	%11.21	02	%2.77	00	%00	02	%1.8	22	%27.5	00	00	22	%21.15	لإيجاد الشريك بالمواصفات المطلوبة	24	11.21%
المجموع	214	%100	72	%100	38	%100	110	%100	80	%100	24	%100	104	%100	المجموع	214	%100

من خلال الجدول رقم (48) و الذي يبين درجة أهمية مرحلة الاختيار للزواج بالنسبة للأساتذة تبين من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلتها 80.37% و التي تعبر على الأهمية الكبيرة لمرحلة الاختيار الزواجي، و قد وزعت هذه النسبة على النحو التالي: 83.63% بالنسبة للمتزوجين و نسبة 76.92% بالنسبة لغير المتزوجين، تلتها نسبة 11.21% و التي عبر فيها الأساتذة على أنها مرحلة صعبة، موزعة على النحو التالي: 1.8% بالنسبة للمتزوجين و نسبة 21.15% بالنسبة لغير المتزوجين، و آخر نسبة مثلتها 8.41% و التي اعتبرها الأساتذة مرحلة عادية موزعة على النحو التالي: 14.54% بالنسبة للمتزوجين و نسبة 1.92% بالنسبة لغير المتزوجين، و لقد علل معظم الأساتذة إجاباتهم أثناء اختيارهم لكل بديل حيث علل الأساتذة المجيبين بأن مرحلة الاختيار لزواج بأنها مرحلة مهمة في نقطتين رئيسيتين تركزت حولها معظم الإجابات أنها بداية مشروع منها يتحدد نجاحه أو فشله بنسبة 46.72% و لعل هذا ما عبر عنه البعض في قولهم: "...لأنها ترتبط بما سيأتي مستقبلاً.... إنها بداية تحول الحياة..... إنها بداية أهم مشروع في الحياة... الاختيار أساس نجاح الزواج.... هذه المرحلة تؤسس لحياة جديدة الخطأ فيها يكلف الكثير.... إلخ" أما الإجابات الثانية فقد تركزت معظمها حول أن هذه المرحلة مرحلة مهمة جدا لكون الزواج عبارة عن شراكة دائمة و ليست مؤقتة بنسبة 33.64% في قول بعضهم: "...إذا أردنا الديمومة علينا حسن الاختيار.... لأنها تحصيل حاصل لمستقبل الأسرة.... الزواج السعيد و الدائم أساسه الاختيار السليم.... إلخ"

و هناك من الأساتذة من رأوا مرحلة الاختيار لزواج مرحلة صعبة بنسبة 11.21% وجاء تليلهم للإجابة بأنها صعبة في إيجاد الشريك بالمواصفات المطلوبة في قولهم: "...ليس من السهل اختيار فتاة أو رجل على قدر من المسؤولية.... ليس من السهل إيجاد شخص بالمواصفات التي تريدها.... من الصعب إيجاد الشريك المناسب... إلخ"، أما كون مرحلة الاختيار مرحلة عادية و فقد تمحورت إجابة الأساتذة حول إجابتين رئيسيتين تمثلت في غياب معنى الزواج جعلها مرحلة عادية بنسبة 6.54% في قولهم: "...إننا فقد معنى الزواج قيمته فيكون الاختيار عادي جدا.... إلخ" أما الثانية فتركزت حول الاختيار من طرف الأهل جعلها مرحلة عادية و قد مثلته نسبة 1.86% في قول بعضهم: "...اختيار الزوجة أمر عادي إذا استجابت

لبعض الشروط....الاختيار لزواج أمر عادي إذا كانت من الأقارب.....أمر عادي إذا
الأسرة هي المسؤولة....إلخ"

يعتبر التخطيط لزواج مرحلة مهمة لأنه يعطينا الفرصة حتى يكون اختيارنا اختياراً
ناجحاً والاختيار الناجح سبب في العشرة الصالحة ودوامها و لهذا كان الاختيار للزواج
من المسائل الحساسة والحاسمة التي يمر بها الفرد، لأنها تعد المرحلة الفاصلة بين
مرحلتين من حياته مرحلة العزوبة ومرحلة الزواج وهو يعتبر سلوك اجتماعي لا يتحدد
فقط برغبات الشخص بل وفق معيار المجتمع كذلك و لهذا تركزت معظم إجابات
الأساتذة 80.37% في كونها مرحلة مهمة جداً لأنها بداية نجاح و استقرار الأسرة أو
فشلها كما أنها تعتبر مرحلة صعبة في نفس الوقت لكون الأساتذة متخوفون من عدم
إيجاد الشريك بالمواصفات التي يرغبون فيها أما بالنسبة لكونها مرحلة عادية فهذا راجع
للدور الذي تلعبه الأسرة في اختيار الشريك خصوصاً بالنسبة للرجل أي أنه لا يجهد نفسه
في إيجاد زوج المستقبل لأن هناك من لعب هذا الدور.

الجدول رقم(49):يبين الطريقة المفضلة في الاختيار للزواج بالنسبة للأساتذة

مجموع الغير متزوجين		الذكور الغير متزوجين		الإناث الغير متزوجات		مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		ن	ت	الفئات
ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت			
75%	78	41.66%	10	85%	68	60%	66	84.81%	32	47.22%	34	67.28%	144	التعارف الشخصي
23.07%	24	58.33%	14	12.5%	10	40%	44	15.78%	06	52.77%	38	31.77%	68	عن طريق الأهل
1.92%	02	00%	00	2.5%	02	00%	00	00%	00	00%	00	0.93%	02	الانترنت
00%	00	00%	00	00%	00	00%	00	00%	00	00%	00	00%	00	أخرى تذكر
100%	104	100%	24	100%	80	100%	110	100%	38	100%	72	100%	214	المجموع

من خلال الجدول رقم (49) والذي يبين الطريقة المفضلة في الاختيار للزواج بالنسبة للأساتذة تبين و من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلتها 67.28% و التي عبر فيها الأساتذة على أن التعارف الشخصي هو أفضل طريقة للاختيار أثناء الزواج و التي عبر عنها أغلب الأساتذة المتزوجين و الغير متزوجين و قد وزعت هذه النسبة على النحو التالي: 60% بالنسبة للمتزوجين و نسبة 75% بالنسبة لغير المتزوجين تلتها نسبة 31.77% و التي عبر فيها الأساتذة على أنها الاختيار عن طريق الأهل هو الطريقة المفضلة في الاختيار للزواج موزعة على النحو التالي: 40% بالنسبة للمتزوجين و نسبة 23.07% بالنسبة لغير المتزوجين، و آخر نسبة مثلتها 0.93% و هي نسبة قليلة جدا والتي عبر فيها الأساتذة على أن الانترنت هي الطريقة المفضلة في الاختيار للزواج موزعة على النحو التالي: 00% بالنسبة للمتزوجين و نسبة 1.92% بالنسبة لغير المتزوجين.

من خلال هذه النسب يتبين لنا أن أسلوب الاختيار هو الانطلاقة الأولى و مبدأ أي زواج عند الشروع فيه بحيث يختار الشريك المناسب له بطريقة تتوافق معه نفسيا وعاطفيا و عقليا و اجتماعيا و فكريا... الخ حتى يتحقق التكافؤ بينهما و تستقر الحياة الزوجية، و لكي يبقى هذا الزواج مستمرا و متماسكا و مستقرا في ضوء السكن و المودة و الرحمة لابد أن تكون عملية أو أسلوب الاختيار موقفا منذ البداية و لقد اختلفت أساليب الاختيار بين الأساتذة و مثل فيها الاختيار الشخصي أو التعارف الشخصي النسبة الكبرى حيث يقوم هذا الأسلوب من الاختيار للزواج على اختيار الشخص بنفسه و دون تدخل من أحد و نجد هذا النمط سائدا في المجتمعات المتحضرة" فالتغيرات و التحولات التي عرفها الوسط الحضري أجبرت الأفراد اليوم على الخروج من المعايير و الأسس التي تحكم المجتمع التقليدي ذلك أن وعي الفرد و تطلعه إلى ابراز شخصيته يستوجب منه التخلص من قيود الأسرة الكبيرة بعد أن كانت شخصية الأبناء ضعيفة جدا وشخصية الابن تذوب في شخصية والديه و أسرته"⁽¹⁾.

و لكن بدأ هذا النوع من الاختيار يعرف طريقه للمجتمعات التقليدية و منها المجتمعات العربية فتدخل الأهل في هذا الاختيار يعد تدخلا صوريا شكليا لا أكثر و رأيهم استشاري لا غير تحتمه العادات و الأعراف الاجتماعية أو للحصول على البركة و خوفا من اللعنة

¹ - فاروق اسماعيل، التغير و التنمية في المجتمع الصحراوي، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1984، ص124.

التي قد تلحق الأبناء لعدم رضا الآباء.⁽¹⁾ ولقد وزع أسلوب الاختيار الشخصي بين النوعين على النحو التالي فبالنسبة للمتزوجين مثلت 47.22% بالنسبة للذكور ونسبة 84.81% بالنسبة للإناث أما بالنسبة لغير المتزوجين فكانت النسب كالتالي 85% بالنسبة للإناث و41.66% بالنسبة للذكور وهذا دليل واضح على أن المرأة دائما تميل إلى العاطفة و الرومنسية في الاختيار كما انها لا تسمح لأحد بالتدخل في أمر يخصها و خصوصا في الزواج لأن لها نظرة في الرجل تختلف عما قد يراه الأب أو الأخ أو حتى الزوج في حد ذاته و عليه فإن الاختيار الزوجي في المجتمعات الحديثة مسؤولة الشباب أنفسهم حيث لا يسمحون في الكثير من الأحيان بتدخل والديهم في الاختيار باعتبار أن الزواج مسألة شخصية بحتة لاتهم سوى الشخصين المقبلين على الزواج ، و إن كان تدخلهم في بعض الحالات شكليا فقط، و لعل التغيرات الثقافية و الاجتماعية التي مست المجتمعات العربية سمح بظهور الاختيار الفردي الذي "يختار فيه الشخص المقبل على الزواج شريكه بمقاييسه و رغباته و إرادته، و ينبغي أن يكون واضحا لدينا أن ظهور هذا النمط من الاختيار لا يلغي النمط الأول ، ... بل انه يظل سائدا في الكثير من المجتمعات خاصة في مجتمعاتنا حتى و إن كان الاختيار فرديا فهو لا يمكنه أن يغفل الاعتبارات الاجتماعية و الثقافية الموجودة في المجتمع ، و لا حتى رغبات الاهد و توجيهاتهم و مقتضيات المنصب و المكانة الاجتماعية {...} فالزواج و ان كان يشبع حاجات فردية عند الزوج و الزوجة فان الزواج نفسه نظام اجتماعي و ثقافي⁽²⁾ و لهذا نجد أن الاختيار عن طريق الأهل أو الوالدي أو المرتب احتل المرتبة الثانية موزع على المتزوجين من كلا النوعين على النحو التالي 52.77% بالنسبة للذكور ونسبة 15.78% بالنسبة للإناث أما الغير متزوجين فكانت النسب كالتالي 12.5% بالنسبة للإناث و 58.33% بالنسبة للذكور و احتل فيه الذكور المتزوجون أكبر نسبة عكس الإناث حيث أن الرجل في المجتمع الجزائري دائما يترك الاختيار لأمه أو أخته لكونهن أكثر خبرة بعالم النساء و بمجالهن الخاص كما أنه قد يلجأ لمثل هذا النوع من الاختيار تقاديا للمشاكل المستقبلية حيث أن الاختيار الوالدي يعد من بين الإختيارات الموجودة في المجتمع الجزائري ، لكن مع تطور والتغير الذي عرفه المجتمع الجزائري مؤخرا خصوصا

¹ - حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص74.

² - سهير أحمد سعيد معوض، مرجع سابق، ص57.

تلك التغيرات التي مست البنية الأسرية حيث أدت إلى ظهور الأسرة النوواة وإنهيار الأسرة الموسعة، أدى هذا النوع إلى إستقلالية الأفراد في كثير من المجالات وأهمها حرية إختيار الشريك و لأهمية هذا الإختيار في تكوين أسرة المستقبل، التي يجب أن تكون مرتبطة بمقاييس تحقق التكافؤ بين الطرفين، وعلى خلاف هذا هناك من يلتجئ للطريقة التقليدية حيث يعتمد اعتمادا كليا عن الأهل لقد كان هذا النوع من الاختيار في الماضي اختيارا اجتماعيا يتم من جانب أسرة الفرد المقبل على الزواج و مازال سائدا في المجتمعات غير الصناعية في المجتمعات النامية، حيث أن الفرد في هذه المجتمعات لا يتزوج لنفسه فقط ،ولكن لأسرته نظرا لحسبها و مكانتها،فهذا الأسلوب من الاختيار يعني أن زواج أحد أفراده ليس مشروعاً فردياً أو خاصاً بقدر ما هو مشروع عائلي و أسري . و يتم تفضيل الزواج القرابي بسبب أن الزواج في القرية يعتبر اتحاد بين أسرتين أكثر منه بين فردين، و غالبا ما يتم بناء على مبررات اقتصادية و اجتماعية ترتبط بملكية الأسرة و قدرتها الاقتصادية و مكانتها الاجتماعية (1) و لعل النتائج المتوصل إليها تتفق مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة التالية:

8- ابراهيم بن مبارك الجوير دراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية عام 1995
بعنوان تأخر الشباب الجامعي في الزواج المؤثرات و المعالجة؛ طريقة الاختيار
لشريكة الحياة:

اتضح من خلال هذه الدراسة أن نسبة كبيرة من العينة بلغت 66.7% يفضلون الاختيار بأنفسهم بينما فضلت نسبة 33.3% من أفراد العينة الاختيار عن طريق الأهل و الأقارب. ودراسة كلثم علي الغانم اتجاهات الشباب نحو قضايا الزواج-دراسة استطلاعية على عينة من الشباب القطري-موقف الشباب من الزواج التقليدي أظهرت الدراسة تأثر المقبلين على الزواج في المجتمع القطري برأي الأهل في عملية الاختيار و بدا أنهم لا يرفضون هذا التدخل بل إن الزواج لن يتم من وجهة نظرهم إذا لم يوافق عليه الأهل وكشفت مواقف الشباب حول الزواج على الطريقة الحديثة عن ميلهم إل أن يكون الاختيار قائما على الحب كما أن نسبة كبيرة منهم تفضل التعرف على الشريكة قبل عقد القران و مع ذلك لا تزال تتنازعهم قيم المجتمع فهم غير مندفعين في عملية التخلي عن الطرق التقليدية في الزواج .

¹ - غريب سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1983، ص284.

الجدول رقم(50):يبين الاختيار الصائب بالنسبة للأساتذة

مجموع الغير متزوجين		الذكور الغير متزوجين		الإناث الغير متزوجات		مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		ن %	ت	الفئات
ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت			
%30.33	54	%33.33	10	%29.72	44	%12.98	20	%19.23	10	%9.80	10	%22.28	74	تكافؤ السن
%31.46	56	%33.33	10	%31.08	46	%25.97	40	%23.07	12	%27.45	28	%28.91	96	التكافؤ العلمي
%22.47	40	%26.66	08	%21.62	32	%38.96	60	%30.76	16	%43.13	44	%30.12	100	تكافؤ المستوى الاجتماعي
%15.73	28	%6.66	02	%17.56	26	%22.07	34	%26.92	14	%19.60	20	%18.67	62	أخرى تذكر التكافؤ الفكري
%100	*178	%100	*30	%100	*148	%100	*154	%100	*52	%100	*102	%100	*332	المجموع

*هناك من اختار أكثر من بديل

من خلال الجدول رقم (50) والذي يبين الاختيار الصائب بالنسبة للأساتذة تبين و من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلتها **30.12%** و التي عبر فيها الأساتذة على أن تكافؤ **المستوى الاجتماعي** هو الاختيار الصائب ، و قد وزعت هذه النسبة على النحو التالي: **38.96%** بالنسبة للمتزوجين و نسبة **22.47%** بالنسبة لغير المتزوجين، ثلثها نسبة **28.91%** و التي عبر فيها الأساتذة على **التكافؤ العلمي** هو الاختيار الصائب للزواج، موزعة على النحو التالي: **25.97%** بالنسبة للمتزوجين و نسبة **31.46%** بالنسبة لغير المتزوجين، ثم نسبة **22.28%** و التي مثلها **التقارب في السن** موزعة على النحو التالي: **12.98%** بالنسبة للمتزوجين و نسبة **30.33%** بالنسبة لغير المتزوجين، وآخر نسبة مثلتها **18.67%** و التي أجمل عليها أغلب الأساتذة في أخرى تذكر و هو **التكافؤ الفكري**

يعتبر التكافؤ من العوامل الأساسية المعتبرة في إنجاح الحياة الزوجية، والمقصود **بالتكافؤ** هنا ليس التطابق ولكن مجرد التقارب وعدم وجود ما يسبب الضرر في الزواج ويكون التقارب في المستوى الديني والمادي والاجتماعي والفكري والثقافي والعلمي والعمرى أيضا، كما يكون التقارب كذلك في العادات والتقاليد إن التوافق بين الزوجين مفهوم عام و شامل يتضمن الاتفاق النسبي بين طرفي العلاقة الزوجية و يشمل مجموعة من السلوكيات اللفظية وغير اللفظية لتحقيق أعلى درجة من إشباع الحاجات و الاستقرار النفسي والاجتماعي والتعاون في مواجهة الأزمات لهذا فالتوافق الزوجي **يتضمن التوفيق في اختيار الفرد المناسب للزواج** و الاستعداد للحياة الزوجية و الدخول فيها، و الحب المتبادل بين الزوجين والإشباع الجنسي و تحمل مسؤوليات الحياة الزوجية و القدرة على حل مشكلاتها والاستقرار الزوجي والرضا والسعادة الزوجية إضافة إلى تصميم كلا الزوجين على مواجهة كل المشاكل المادية والاجتماعية و الصحية و العمل على تحقيق الانسجام والمحبة المتبادلة.⁽¹⁾ و لهذا كانت النسب التي بين أيدينا تدل على حقيقة مفادها أن الأساتذة المتزوجين و الغير متزوجين و إن كانت النسب تتفاوت قليلا إلا أنهم متفقون على أن **التكافؤ الاجتماعي** في نظرهم بين الزوجين هو الاختيار الصائب في الزواج

¹ - عبد المعطي حسن مصطفى، الأسرة ومشكلات الأبناء، مصر: دار السحاب لنشر و التوزيع، 2004، ص74.

إضافة إلى التكافؤ في العلمي و ذلك انطلاقا من الشهادة التي يحملونها و هذا يذكرنا بتفسير نظريات الاختيار الزوجي و على رأسها **النظريات الاجتماعية والثقافية للاختيار الزوجي** و التي تركز على الجوانب الاجتماعية والثقافية في ممارسة الاختيار الزوجي" حيث تقوم هذه النظرية على فكرة أن الشبيه يتزوج الشبيهة، وأن التجانس هو الذي يفسر اختيار الناس بعضهم لبعض كشركاء في الزواج، لا الاختلاف والتضاد، والناس بصفة عامة يتزوجون من يقاربهم سنا، ويماثلونهم سلالة ويشتركون معهم في العقيدة، كما يميلون أيضا إلى الزواج ممن هم في مستواهم التعليمي، ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي، وحبذا لو اشتركوا معهم في الميول والاتجاهات وطرق شغل الفراغ والعادات الشخصية السلوكية⁽¹⁾ وتذهب نظرية التجانس إلى أن الاختيار الزوجي يركز في المحل الأول على أساس من التشابه والتجانس في الخصائص الاجتماعية العامة،حيث يميل الناس عادة إلى الزواج ممن ينتمون إلى طبقتهم الاجتماعية و الاقتصادية لأنهم يؤمنون أن التكافؤ في هذه المكانة عامل أساسي في نجاح الحياة الزوجية و عادة ما نجد التوافق في الزواج إذا كان كل طرف من الطرفين من ذوي المستوى الاجتماعي الاقتصادي المتقارب أما إذا كان هناك تفاوت معتبر فإن هذا التفاوت عادة ما يطرح شبه استغلال الطرف الأدنى للطرف الأعلى مستوى⁽²⁾ ففي دراسة أجريت بجامعة ميتشجان الأمريكية أظهرت أن معايير الأندوجامية أي الزواج من داخل الطبقة واضحة بين الطلبة فعند إجراء المقابلات شخصية مع المتزوجين منهم تبين أن الذين ينتمون إلى عائلات عالية المكانة وأسر غنية يفضلون الزواج من فتيات أسرهم من نفس المستوى المهني والاقتصادي و الطبقي و النفوذ و السلطة، و نفس النتيجة عند الطلبة من الطبقة المتوسطة و أبناء الموظفين و الطبقة الفقيرة، و أن الأفراد يحاولون الزواج من الطبقة الاجتماعية و الاقتصادية الأعلى بما يعرف بالتداخل الطبقي، إنما يسعون إلى الحصول

1 - علاء الدين كفاي، **الإرشاد والعلاج النفسي الأسري**، مصر: دار الفكر العربي، 1999، ص 43.

2 - حسين عبد الحميد رشوان، **الأسرة و المجتمع**، مرجع سابق، صص 70-71.

على الأفضل الصفقات على المستوى المادي و الاجتماعي.(1) وركزت معظم البحوث السسيولوجية المثمرة جهودها في هذا الميدان.

كما احتل التكافؤ في السن المرتبة الثالثة "و المقصود به هو تتاسب سن الزوجين و المؤلف أم يكون سن الزوج أكبر من سن الزوجة و يرجع ذلك من الناحية البيولوجية للنضج الأسرع عند المرأة و من الناحية النفسية تفضيل المرأة للرجل الأكبر سنا لأنها تبحث فيه عن الأمن و الحماية و من الناحية الاجتماعية لكون رب الأسرة و المسئول الأول عنها فيحتاج الى سن أكبر ليصبح مؤهلا لتحمل المسؤولية و المرأة لا تشعر عادة بمسئولية و سيطرة من هو أقل منها سنابل و تشعر بالوصاية عليه خاصة إذا كان الفارق بينهما معتبرا(2).

أما آخر نسبة فكانت التكافؤ الفكري بين الزوجين، و التي عبر عنها الأساتذة بكلمة واحدة و هي "....التكافؤ الفكري...أو التوافق الفكري..." "يعتبر التوافق الفكري بين الزوج و الزوجة من أهم مقومات السعادة الزوجية و سر نجاحها و استمرارها حيث ينصح بعض العلماء المتخصصين في شؤون العلاقات الأسرية بعدم البحث عن امرأة تحبها بل ابحت عن امرأة تتوافق معها فكريا لان التوافق الفكري سيجلب مع الوقت التوافق العاطفي.....و في حالة انعدام التوافق الفكري بين الزوجين فمن المستحيل إيجاد توافق عاطفي(3) ان اختيار الشريك الحياة يعني و جود درجة من التواصل الفكري والوجداني و العاطفي و الجنسي بين الجنسين بما يحقق لهما اتخاذ قرارات توافقية تساعدهما على الارتباط...و الاختيار الخاطئ يؤدي الى خلق سوء التوافق بين الزوجين، كما هو الحال بين الزوج المتعلم و الزوجة الأمية...أو وجود فارق كبير في العمر....و فارق معرفي و ادراكي و انفعالي يؤدي الى سوء الفهم بينهما(4).

1 - السيد عبد العاطي و آخرون،مرجع سابق،ص 36.

2 - حسين عبد الحميد رشوان، الانثروبولوجيا في المجالين النظري والتطبيقي، مرجع سابق، ص ص69-70.

3 -بدون كاتب،التوافق الفكري بين الزوجين، عن الشبكة المعلوماتية / <http://om77.net/forums/thread/>

تاريخ الإطلاع:2015/11/23 الساعة:10:20.

4 -الحسين بن حسن السيد ،معايير اختيار شريك الحياة و أثرها في تحقيق التوافق الزواجي،المملكة العربية السعودية:مكتبة الملك فهد الوطنية للطباعة و النشر،2015، ص22.

الجدول رقم(51): يبين معايير الاختيار بالنسبة للأساتذة

الفئات	ت	ن%
التدين	180	50%
الاصل(ابن أو بنت عائلة)	100	27.77%
المركز العلمي	30	8.33%
الجمال	25	6.94%
العاطفة(الحب)	10	2.77%
المكانة الاجتماعية	10	2.77%
الحالة المادية	05	1.38%
معايير أخرى	00	00%
المجموع	360	100%

*هناك من اختار أكثر من بديل

من خلال الجدول رقم(51) و الذي يبين معايير الاختيار للزواج تبين أن أعلى نسبة مثلتها 50% و هي نصف العينة من ترى أن المعيار الأول للاختيار هو التدين، تليها نسبة 27.77% و قد عبر فيها الأساتذة عن الأصل أو ابن أو بنت العائلة، ثم نسبة 8.33% مثلها المركز العلمي، ثم تليها نسبة 6.94% ممثلة في الشكل الخارجي وهو الجمال، أما العاطفة و المكانة الاجتماعية فقد كانت نسبتهما 2.77% و آخر نسبة كانت 1.38% بالنسبة للحالة المادية.

إن هذه النسب تعبر عن معايير الاختيار للزواج حسب وجهة نظر الأساتذة فكان التدين بالنسبة للذكور و الإناث هو المطلب الأول فهو يعكس القيم الدينية للفرد الجزائري والمجتمع الجزائري الذي يستمد طرق حياته وأسلوب تفكيره و قيمه من الدين و الأعراف والتقاليد....و هي التي شكلت و صقلت ذهنية الفرد الجزائري عبر مراحل تاريخية وبذلك أصبحت مخزون ثقافي و اجتماعي يظهر وقت الحاجة و كلما استدعت الضرورة لذلك في مواقف معينة قد تكون مصيرية و هذا ما عبر عنه بيار بورديو في قوله: "...إن تمسك غالبية أفراد المجتمع الجزائري بالقيم الدينية له الأثر البالغ على سلوك هؤلاء الأفراد، حيث تطغى بصمة الإسلام وتأثيره على مختلف النشاط في الحياة الاجتماعية....فهناك عدة مؤشرات تدل على القبضة المحكمة للدين على الحياة داخل

المجتمع، فالإسلام هو الفضاء الذي تسبح فيه كل الحياة الدينية أو الفكرية و حتى الحياة الشخصية و الاجتماعية و المهنية... فالرسالة القرآنية جاءت بتعاليم تتماشى مع نمط الحياة التقليدي، كما جاءت بنسق معايير يتوافق مع البنية العميقة للمجتمع الجزائري.⁽¹⁾

و انطلاقا من تحليل بورديو و الذي وقف على حقيقة تعكس البنية الدينية للفرد الجزائري تبين أن الدين هو المرجعية في الاختيار للزوج لما يمثله من مقصد أساسي فلا غرابة أن تكون الصفة الأولى المفضلة في اختيار الزوج لزوجته و الزوجة لزوجها من واقع الدين الإسلامي ألا وهو **معيار التدين**، فهذا المعيار يعد أساسيا أثناء عملية الاختيار للزوج لأن المرأة ذات الدين أعظم ثروة يجنيها الإنسان لأنها ستكون نعم الملاذ و نعم النصير لزوجها و نعم المؤنس لوحشة نفسه مما قد يتعرض له، علاوة على أن تدينها سيجعلها تصون نفسها و تعلي من قدرها و قدر زوجها، و تعطي للمجتمع من خلاله جيلا صالحا⁽²⁾ وهذه وصايا الرسول (ص) في اختيار الزوج الصالح: "إن للمرأة المسلمة الواعية هدي دينها ومقاييس المسددة الصائبة الحكيمة في اختيار الزوج فهي لا تكتفي بجمال الهيئة وأناقة المظهر ورفعة المنصب ومظاهر الثراء، وما إلي ذلك من صفات ستهوي غالبا النساء دائما تقف عند دينه وخلقه فهما عماد بيت الزوج الناجح وأتمن حلة يتحلي بها الزوج⁽³⁾ فالزوج المتدين يخشي الله في زوجته ويراقب ربه في معاملتها، ويؤدي لها واجبها الذي فرضه الله لها، ويستجيب لنداء الشرع في سياستها⁽⁴⁾ ثم تليها بنت العائلة أو ابن العائلة على حد ".... تعبيرهم بنت فاميليا... أو ابن فاميليا..". و هو يعد من المصطلحات الشائعة في الثقافة الشعبية وله دلالة اجتماعية تدل على التدين و الأخلاق و التربية و الأصل العريق للرجل و المرأة و ثم يأتي المركز العلمي و و الجمال و العاطفة و المكانة الاجتماعية ثم الحالة المادية في ذيل الترتيب لأنها تعد أشياء ثانوية مقارنة مع التدين و الأصل.

و لهذا نجد بأن القيم تلعب دورا في توجيه سلوك الأفراد أثناء عملية الاختيار و هذا ما ركزت عليه **نظرية القيمة** "على أن الاختيار للزوج (أو الانجذاب) بين الأفراد يكون أكثر سهولة عند أولئك الذين يتشاركون نفس القيم، والقيم تعبر عن تنظيمات لأحكام عقلية

1 - حسان تريكي، مرجع سابق، ص ص 239-240.

2 - عبد الفتاح كبايرة، مرجع سابق، ص 219.

3- محمد علي الهاشمي، مرجع سابق، ص 155 .

4- عطية صقر، مرجع سابق، ص 203 .

انفعالية معمقة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني وأوجه النشاط، والقيم تعبير عن دوافع الإنسان وتمثل الأشياء والمعاني والأشخاص التي توجه رغباتنا واتجاهاتنا نحوها، واهتم "كومز" بالبحث عن دور القيم وتأثيرها على الاختيار الزوجي، إذ يرى أنه يمكن أن نفكر في قيم الشخص على أنها تنتظم في نظام متدرج ويرجع ذلك إلى الأهمية المتفاوتة التي وضعها الإنسان وأسبغها على الأشياء المختلفة، وهكذا نجد أننا نتحدث عن نسق من القيم فالقيم التي تعد شديدة الأهمية بالنسبة لشخص معين، نجدها تحتل مركز الصدارة والأولوية في ذلك النسق، كما أنها تتجلى في صورة رد عاطفي واضح إذا قوبلت بأي نوع من التحدي ونتيجة لهذا الجانب العاطفي فإنه يبدو منطقياً أن الفرد سوف يختار رفاهه بما فيهم شريكة حياته، من بين هؤلاء الذين يشاركونه أو على الأقل يقبلون قيمه الأساسية لأن الأمان العاطفي يكمن في ذلك⁽¹⁾ يتضح لنا من خلال ما سبق بأن هناك عوامل مؤثرة في عملية الاختيار الزوجي وذلك من خلال إبراز أثر العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على بلورة شخصية الفرد، فالرواسب الثقافية التي ترسبت في فكر وسلوك الفرد منذ الصغر، تصبح موجّهات للسلوك، بما في ذلك الاختيار الزوجي و لعل هذا ما ظهر جلياً في معايير الاختيار بالنسبة للأساتذة و لعل النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة التالية

دراسة حسين ، عبد الله غلوم ظاهرة تأخر الزواج في المجتمع الحضري الكويتي

أظهرت نتائج الدراسة أن أهم مواصفات الشريك عند الزواج الشخصية ، التعليم ، التدبير ، وكلها صفات معنوية وذات اثر في التوافق والنجاح في الحياة العائلية يليها في الأهمية (المركز الاجتماعي ، والمركز العائلي ثم المركز المالي) .

و دراسة كلثم علي الغانم اتجاهات الشباب نحو قضايا الزواج-دراسة استطلاعية

على عينة من الشباب القطري-معايير الاختيار الزوجي.

تبين من تحليل مواقف الشباب نحو معايير اختيار الزوجي أن الشباب يعلنون من أهمية توفر صفة التدبير عند الشريك و بذلك تتفق نتائج الشباب القطري مع معظم نتائج الدراسات في مجال اختيار الزوجي في المجتمعات العربية و الإسلامية التي يفضل فيها الشباب الزواج بشريك يتمتع بصفة التدبير و كان توجه العينة ككل نحو الاهتمام بالشكل الخارجي ايجابيا و كان الذكور أكثر اهتماما من الإناث بشكل الشريك.كذلك تفضيل

¹ -الوحيشي أحمد بيري ،المرجع نفسه، ص 174.

الشباب الزواج من شخص يجبونه كما كشفت الدراسة على أن الشباب يسعون للزواج من شريك يشبههم من نواحي عدة لعل أهمها المستوى الاقتصادي كما أن 40% من العينة ترغب في الزواج من القبيلة نفسها بتأثير من القيم الاجتماعية التي تعلي من أهمية الزواج من نفس خط النسب إلا أن الأغلبية لا ترغب بالزواج من نفس القبيلة مما يشير إلى تغير في معايير الاختيار و في مفاهيم الزواج الداخلي.

الجدول رقم(52):يبين رأي الأساتذة في صعوبة توفر مواصفات الشريك مع التعليل

الفئات	ت	%ن	التعليل في حالة الإجابة بـ(نعم)	ت	%ن	الذكور المتزوجين		الإناث المتزوجات		مجموع المتزوجين		الإناث الغير متزوجات		الذكور الغير متزوجين		
						%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	
نعم		63.55%	نقص الرجل الكفاء	76	46.91%	02	4.76%	16	80%	18	29.03%	58	76.31%	00	00%	58
			نقص المرأة الكفاء	48	29.62%	34	80.95%	00	00%	34	54.83%	14	00%	14	58.33%	14
			انعدام الثقة بين الطرفين	20	12.34%	00	00%	02	10%	02	3.22%	10	13.15%	08	33.33%	18
			أخرى تذكر	18	11.11%	06	14.28%	02	10%	02	12.90%	08	10.52%	02	8.33%	10
لا	78	36.44%	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
المجموع	214	100%	المجموع	*162	100%	42	100%	20	100%	62	100%	76	100%	24	100%	100

*هناك من اختار أكثر من بديل

من خلال الجدول رقم(52) و الذي يبين رأي الأساتذة في صعوبة توفر مواصفات الشريك تبين لنا أن نسبة 63.55 % و هي أكبر نسبة من الأساتذة أي أكثر من نصف العينة وجدوا صعوبة في توفر مواصفات الشريك و نسبة 36.44% من لم يجدوا صعوبة في ذلك و لقد كان تعليلهم في حالة الإجابة بـ(نعم)على النحو التالي:نقص الرجل الكفاء بـ 29.03% بالنسبة للمتزوجين، و نسبة 46.91% بالنسبة لغير المتزوجين نقص المرأة الكفاء بـ 54.83% بالنسبة للمتزوجين، و نسبة 29.62% بالنسبة لغير المتزوجين انعدام الثقة بين الطرفين بـ 3.22% بالنسبة للمتزوجين، نسبة 12.34% بالنسبة لغير المتزوجين أما بالنسبة لأخرى تذكر فقد كانت نسبتها 12.90% بالنسبة للمتزوجين، نسبة 11.11% بالنسبة لغير المتزوجين.

نقص الرجل الكفاء موزعة على النوعين كما يلي: 4.76% بالنسبة للذكور المتزوجين و نسبة 80% بالنسبة للإناث المتزوجات، و نسبة 76.31% للإناث الغير متزوجات و 00% بالنسبة للذكور الغير متزوجين و نقص المرأة الكفاء موزعة على النوعين كما يلي: 80.95% بالنسبة للذكور المتزوجين و نسبة 00% بالنسبة للإناث المتزوجات، و نسبة 00% للإناث الغير متزوجات و 58.33% بالنسبة للذكور الغير متزوجين.

انعدام الثقة بين الطرفين موزعة على النوعين كما يلي: 00% بالنسبة للذكور المتزوجين و نسبة 10% بالنسبة للإناث المتزوجات، و نسبة 13.15% للإناث الغير متزوجات و 33.33% بالنسبة للذكور الغير متزوجين أما بالنسبة لأخرى تذكر فقد وزعت على النوعين كما يلي 14.28% بالنسبة للذكور المتزوجين و نسبة 10% بالنسبة للإناث المتزوجات، و نسبة 10.52% للإناث الغير متزوجات و 8.33% بالنسبة للذكور الغير متزوجين.

من خلال هذه النسب نجد أن هناك فرقا واضحا في الإجابة فالذكور يؤكدون على نقص المرأة الكفاء بنسبة 80.95% بالنسبة للمتزوجين و 58.33% بالنسبة لغير المتزوجين و هذا دليل واضح على أن الذكور يرون بأن هناك نقص في توفر مواصفات المرأة الكفاء و التي حصرها أغلب الأساتذة في الجدول رقم (53) أن تكون المرأة المراد اختيارها متدينة و متخلقة و عفيفة بنسبة 41.12% تلتها صفة صبورة و قنوعة تحترم الحياة الزوجية بنسبة 29.90% ثم كونها مسئولة بنسبة 19.62% ثم متعلمة و مثقفة بنسبة 6.54% و آخر نسبة كانت 2.80% لصفة غير مادية.

من خلال هذه الصفات أو فإننا نلاحظ مجموعة من المعايير التي وضعا الأساتذة لشريك المستقبل و التي يرون بأن هذه الصفات أصبحت نادرة في وقتنا الحالي و هي عبارة عن مجموعة من القيم الإيجابية التي وضعها ديننا الحنيف و أكدتها ثقافة المجتمع الجزائري و"يبدو أن للقيم الروحية و الأخلاقية التي تقوم على أساسها العلاقات الاجتماعية و التي تشكل نظام القيم أهمية أكثر من القيم المادية لدى الفرد الجزائري⁽¹⁾ فالفرد الجزائري نشأ داخل أسرة متشربة بالقيم الدينية و الأخلاقية و التي تبقى هي الموجه الأساسي و الأصلي له و التي يبرز خلال مواقف معينة و لاسيما أثناء الزواج باعتباره بداية مشروع مهم كما ذكر الأساتذة في الجداول السابقة و أي خطأ فيه يكلف الكثير ولهذا ركز الأساتذة على جملة من الصفات المحورية كان التدين و الخلق و العفة على رأسها هذه المعايير التي تعكس الخلفية السوسيو ثقافية للمجتمع الجزائري فالمرأة المتدينة هي التي تصونه وتحفظه في السر و العلانية و أن تكون صاحبة خلق و عفيفة والحقيقة أن هذا العنصر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأساس الأول الذي هو الدين ذلك أن المتدينة لا بد من أن تكون صاحبة خلق رفيع ، لأن دينها سيمنعها من بذاءة القول و الفعل أما الأساس الثاني لاختيار شريكة الحياة الصبر أو الزوجة الصبورة فهي التي تصبر وتتحمل من اجله واجل بيتها و أولادها وتشاركه الأحداث و الضغوطات و هي التي يلجأ إليها وقت الأزمات هي المرأة التي ترفع عنه همومه و تصبر على طبيعته وتتعامل معها بحكمة و تقنع بما يوفره لها كما أنها تحترمه و تحترم حياتها معه و أن تكون مسئولة على بيته وعلى أولاده و لعل آخر المراتب نجد المرأة المتعلمة و المثقفة و نجد هنا أن التعليم بالنسبة للمرأة شيء ضروري لكنه إذا لم يستوفي الصفات السابقة فيعتبر شيء لا فائدة منه لذلك كان التدين بما يحمله من صفات و أخلاق من صفات المرأة الكفاء إضافة إلى أن كونها غير مادية و تقول إحدى الأخصائيات النفسيات "إن المرأة في سعيها لتحقيق الأمان والاستقرار النفسي تبحث عن الزوج الأعلى منها درجة مادية، رغبة منها في عيش حياة أفضل إلا أن المجتمع يعارض مثل هذه العقليات التي يقرنها بالطمع و المادية، وفي هذا الصدد يقول أحدهم "أن ترغب فتاة بالزواج مني قصد تحسين واقعها الاجتماعي والمادي فهذا أمر مرفوض من الأساس، لأنها بذلك تكون قد اختارت نقودي ولم تخترني لشخصي لذا أفضل أن تكون زوجتي من مستوى اجتماعي مماثل

¹ - Boutefnouchet (Mustefa), **La Famille Algérienne, Evolution et caractéristiques récentes**, édition S.N.E.D ,Alger,1982,p198

لمستواي⁽¹⁾ إن المعايير السابقة الذكر و إن اختلفت معانيها فيمكن إجمالها فإن جميع الأساتذة قد حددوا صفات الزوجة الصالحة أو الكفاء.

إن الأسرة الجزائرية الحديثة وعلى الرغم من التغيرات الحاصلة فيها على مستوى الدور و الوظيفية بين كلا النوعين، مازالت تحظى فيها الأنثى بتنشئة تقليدية من نوع خاص بحيث تحرص كل الحرص على تنشئتها من أجل تحضيرها للزواج و مسؤولياته فالهدف من تعليم الأنثى الأعمال المنزلية هو تحضيرها لتكون زوجة وربة بيت ناجحة، فتربيه الفتاة في الوسط التقليدي تهدف إلى تهيئتها منذ الصغر للأعمال المنزلية و إعطائها تعليما دينيا يدخل ضمنه التكوين الخلقى⁽²⁾ إضافة إلى تعليمها في المدارس والجامعات، فتجمع بذلك بين دورين ضمن المجالين اجتماعيين مختلفين الأول مجال داخلي متمثل في البيت و آخر خارجي مما يضمن لها زواجا مستقبليا، فالأسرة الجزائرية بذلك تعيش ازدواجية بين ممارسة التنشئة التقليدية التي لا يمكن الاستغناء عنها للفتاة وبين التنشئة الحديثة التي هي أمر واقع عليها لا مفر منها.

¹ - إيمان مقداد، موقع سابق.

² - بن عيسى أمال، ظاهرة العنوسة في المجتمع الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2007-2008، ص 101.

الجدول رقم(53):يبين مواصفات المرأة الكفاء حسب رأي الأساتذة

مجموع الغير متزوجين		ذغ م		أغ م		مجموع المتزوجين		أم		نم		ن	ت	الفئات مواصفات المرأة الكفاء
%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت			
25%	26	33.33%	08	22.5%	18	%34.54	38	45%	18	29.41%	20	%41.12	88	متدينة و متخلقة و عفيفة
36.53%	38	25%	06	40%	32	%45.45	50	25%	10	58.82%	40	%29.90	64	صبورة و قنوعة و تحترم الحياة الزوجية
32.07%	24	16.66%	04	25%	20	%16.36	18	20%	08	14.70%	10	%19.62	42	مسئولة
11.21%	12	16.66%	04	10%	08	%1.8	02	5%	02	00%	00	%6.54	14	متعلمة و مثقفة
3.84%	04	8.33%	02	2.5%	02	%1.8	02	5%	02	00%	00	%2.80	06	غير مادية
100%	104	100%	24	100%	80	%100	110	100%	40	100%	68	%100	214	المجموع

الجدول رقم(54):يبين مواصفات الرجل الكفاء حسب رأي الأساتذة

مجموع الغير متزوجين		الذكور الغير متزوجين		الإناث الغير متزوجات		مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		ن %	ت	الفئات مواصفات الرجل الكفاء
ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت			
33.33%	44	32.14%	09	33.65%	35	36.64%	48	43.13%	22	32.5%	26	38.02%	100	المتدين والمتخلق
39.39%	52	39.24%	11	39.42%	41	36.64%	48	39.21%	20	35%	28	34.98%	92	الرجل المتحمل للمسؤولية الاجتماعية و الاقتصادية
12.87%	17	28.57%	08	8.65%	09	18.32%	24	15.68%	08	20%	16	15.58%	41	يفدر المرأة و الحياة الزوجية
8.33%	11	00%	00	10.57%	11	3.81%	05	00%	00	6.25%	05	6.08%	16	ذو شخصية قوية
6.06%	08	00%	00	7.69%	08	4.58%	06	1.96%	01	6.25%	05	5.32%	14	متعلم و مثقف
100%	132	100%	28	100%	104	100%	131	100%	51	100%	80	100%	263	المجموع

أما الجدول رقم (54) و الذي يبين مواصفات الرجل الكفاء فلقد احتلت فيه المرتبة الأولى المتدين والمتخلق بنسبة 38.02 % ثم تليها الرجل المتحمل للمسؤولية الاجتماعية و الاقتصادية بنسبة 34.98 % تليها الرجل الذي يقدر المرأة و الحياة الزوجية بنسبة 15.58% و آخر نسبة كانت 6.08% بالنسبة للرجل ذو شخصية قوية، و بذلك يبقى الدين من الثوابت الأساسية في حياة الفرد الجزائري و موجهها لسلوكه و مختلف مواقفه ولهذا كانت من كفاءة الرجل أن يكون متدينا و متخلقا و هذا ما بينه الجدول رقم(51) واحتل التدين كمعيار من معايير الاختيار المرتبة الأولى بنسبة 50% فتدين الرجل بالنسبة للمرأة يعني ابتعاده عن إدمان المخدرات وشرب الخمر والفجور والفساد و مجالس النساء و الالتزام بحدود الله فالدين يعصم من ذلك كله لأن كل ذلك سوف يؤدي إلى عدم استقرار مؤسسة الزواج كما أن تحمل المسؤولية بأنواعها تعتبر من صفات الرجل الكفاء لأنه هو القوام داخل الأسرة كما أكد المبحوثون صفة الرجل المتحمل للمسؤولية أي الرجل القوام داخل أسرته فالقوامة هي روح الرجولة داخل الأسرة الجزائرية قادرا على الكسب والإنفاق و اعالة أهل بيته و أولاده بقدر زوجته و يعطيها حقها دون ظلم أو استهتار و آخر نسبة كانت 6.08% بالنسبة للرجل ذو شخصية قوية فوق هذا فان المرأة بطبيعتها الانثوية تحب ما يقابلها وهو الطبيعة الرجولية التي فيها قوة وبعض الخشونة على ان يكون قويا لها و رقيقاً معها فإن المرأة تهفو للرجل الذي يقومها عن حب لها و إعلاء وإعزاز و اعتراف بقيمتها عنده... وقوة الشخصية التي تحبها المرأة في الرجل ليست هي (الجلافة) ولا السيطرة الدكتاتورية ولكنها الشخصية الرجولية المتكاملة القادرة على مواجهة التحديات و شق طريق المستقبل وفرض الحق في نفس الوقت الشخصية القادرة على الحب والرفقة والحنان والعطف في مواضعها فهذه الصفات ليست (نسائية) ابداً كما يخيل لبعض الاجلاف ضعاف العقول ولكنها صفات (انسانية) راقية⁽¹⁾ و هذا يتفق مع النتيجة التي توصلت اليها دراسة عبد الرب نواب الدين آل نواب، بعنوان " تأخر سن الزواج " أسبابه، أخطاره، وطرق علاجه على ضوء القرآن العظيم و السنة المطهرة " أن 40% من الطلاب و 62% من الطالبات يعتبرن " عدم كفاءة من يتقدم للخطبة " من أسباب تأخر سن الزوج.

¹ - محمد المهدي، سيكولوجية الرجل، عن الشبكة المعلوماتية: [http://www.elazayem.com/a\(53\).htm](http://www.elazayem.com/a(53).htm) تاريخ

الجدول رقم(55):يبين صعوبة اختيار الشريك كعامل اختياري في تأخر سن زواج الأساتذة

مجموع الغير متزوجين		الذكور الغير متزوجين		الإناث الغير متزوجات		مجموع الأساتذة المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		النسبة النوية (%)	التكرار (ت)	الفئات
%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت			
%28.84	30	%58.33	14	%20	16	%21.81	24	%26.31	10	%19.44	14	%25.23	54	نعم
%71.15	74	%41.66	10	%80	64	%78.18	86	%73.68	28	%80.55	58	%74.76	160	لا
%100	104	%100	24	%100	80	%100	110	%100	38	%100	72	%100	214	المجموع

من خلال الجدول رقم(55) و الذي يبين صعوبة اختيار الشريك كعامل اختياري في تأخر سن زواج الأساتذة نجد أن أكبر نسبة مثلتها نسبة المجيبين بـ(لا) بـ74.76%موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين بـ78.18% و 71.15%، أما النسبة المجيبين بـ(نعم) فقد بلغت 25.23%موزعة على الترتيب بين المتزوجين وغير المتزوجين بـ21.81% و 28.84%.

يعتبر الاختيار للزواج من المراحل الهامة و الحساسة قبيل الزواج و هي عبارة عن طريقة اختيار شريك الحياة لدى كل من الرجل و المرأة و يقوم ذلك على مواصفات يرغب أن يتحلى بها الطرف الآخر و هذه المواصفات تختلف من شخص لآخر و من مجتمع لآخر، و لهذا تركزت معظم إجابات الأساتذة في الجدول (48) في كونها مرحلة مهمة جدا بنسبة 80.37% لأنها بداية نجاح و استقرار الأسرة أو فشلها كما أنها تعتبر مرحلة صعبة في نفس الوقت لكون الأساتذة متخوفون من عدم إيجاد الشريك بالمواصفات التي يرغبون فيها و من خلال الجدول رقم(52) و الذي يبين رأي الأساتذة في صعوبة توفر مواصفات الشريك تبين لنا أن نسبة 63.55% و هي أكبر نسبة من الأساتذة أي أكثر من نصف العينة وجدوا صعوبة في توفر مواصفات الشريك و نسبة 36.44% من لم يجدوا صعوبة في ذلك.

ان هذه الاحصائيات المتوفرة استنادا لما تم تقديمه من جداول سابقة و التي تؤكد اهمية مرحلة الاختيار كأساس قوي و متين في بناء العلاقة الزوجية أساسها المودة والرحمة و التي تؤكد أيضا صعوبة هذه المرحلة في الوقت نفسه.

1-3- عرض و تحليل و تفسير معطيات بعد الخوف من الفشل في الزواج كعامل من العوامل الاختيارية المؤدية الى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي.

الجدول رقم(56): يبين شعور الأساتذة عند سماعهم لمختلف المشاكل الزوجية

الفئات	ت	%ن	الذكور المتزوجين		الإناث المتزوجات		مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور الغير متزوجين		ت	%ن
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%		
الحزن و الأسى على ضياع الأسرة	100	%41.66	45	%46.39	24	%57.14	69	%49.64	20	%27.02	11	%40.74	31	%30.69
الخوف من الفشل في الزواج	87	%36.25	31	%31.95	10	%23.80	41	%29.49	36	%48.64	10	%37.03	46	%45.54
سوء اختيار	30	%12.5	12	%12.37	08	%19.04	20	%14.38	10	%13.51	00	00	10	%9.90
شيء عادي	23	%9.58	09	%9.27	00	00	09	%6.47	08	%10.81	06	%22.22	14	%13.86
المجموع	240	%100	97	%100	42	%100	139	%100	74	%100	27	%100	101	%100

من خلال الجدول رقم(56) و الذي يبين شعور الأساتذة عند سماعهم للمشاكل الزوجية فقد تبين لنا من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلتها 41.66% للمجيبين بالحنن و الأسى على ضياع الأسرة موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 49.64% و 30.69%، تلتها نسبة 36.25 % للمجيبين بالخوف من الفشل في الزواج موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 29.49% و 45.54% ثم تلتها نسبة 12.5 % للمجيبين بأنه سوء اختيار موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 14.38% و 9.90 % و آخر نسبة مثلتها 9.58% بالنسبة للأساتذة الذين يرون الخلافات الزوجية شيء عادي موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 6.47 % و 13.86%.

لا تخلو الحياة الزوجية من وجود بعض الخلافات بين الزوجين في الغالب فهي شي فطري في الحياة البشرية، ولكنها تتفاوت من حيث درجة القوة والضعف فلكل من الزوجين رغبات وميول وأراء قد لا تتفق مع الطرف الآخر و تكمن خطورتها عندما تتعدى الحدود المطلوبة و لهذا و من خلال ما أفرزته النسب المبينة أعلاه نجد أن أغلب الأساتذة يشعرون بالحنن و الأسى على ضياع الأسرة نتيجة للخلافات الزوجية فهي بالنسبة لهم تهدم مؤسسة بأكملها و هذا واضح من خلال ما ذكره بعض الأساتذة:
"الحسرة.....الحنن و الأسى...الحسرة على واقع المجتمع و الأسرة.....الألم والحسرة.....الانزعاج و عدم الارتياح...." إن هذه العبارات و غيرها توحى لنا بواقع مرير يعيشه المجتمع الجزائري و يشعر به الأستاذ الجامعي باعتباره أحد أفراد المجتمع فهو واقع قد يكون قد عايشه قبل الزواج أو بعد الزواج في أسرته أو عايشه أحد أفرادها " فالاستقرار الاسري يقوم أساسا على استقرار العلاقة الزوجية أي نجاحها وسلامتها من الاضطراب و التوتر الزوجي مما يجعلها في منأى عن التعرض للتهديد بالفشل و ما ينتج عنه من طلاق فالاستقرار يتضمن التمسك بالعلاقة الزوجية لان كلا الطرفين يشعر بالتوافق و الرضى و السعادة أما العلاقة غير المستقرة فهي علاقة يشعر فيها الطرفان أنهما غير متوافقين و غير راضيين عن علاقتهما و أنهما تعساء مع

بعضهما.⁽¹⁾ و هناك من الأساتذة من يشعرون بالخوف من الفشل في الزواج نظرا لما سمعوه أو عايشوه من خلافات زوجية و هذا ما ذكره بعض الأساتذة "...الشعور بعدم الرغبة في الزواج....الخوف و الترد من الإقبال على الزواج...الخوف من خوض تجربة الزواج.....الخوف من الزواج و الإخفاق فيه.....عدم الرغبة في الزواج...لماذا الزواج فأنا مرتاحة و لماذا أخل شخص إلى حياتي ينقصها...الخوف من تجربة الزواج...." و لعل هذا ما سنبينه في الجدول الموالي حيث ان هناك من الأساتذة من أثرت عليهم هذه الخلافات و قد تؤدي بهم الى عدم التفكير في الزواج وهناك من الأساتذة من يرون في الخلافات الزوجية سوء اختيار:"علاقة بنيت على التناقضات و الاهتمام بالجانب الشكلي و قلة الصراحة.....التمعن في اختيار الشريك..هذا راجع لسوء الاختيار" و هناك من الأساتذة من رأوا بأن الخلافات الزوجية أمر عادي و طبيعي في قولهم:"...أمر عادي جدا. أمر عادي لكثرة الخلافات الزوجية في وقتنا الحالي...عادي...".

¹ -كلثوم بلميهوب، أشر العلاقة الزوجية على الصحة النفسية للأبناء،"مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، العدد 21، مصر، 2009، ص 9.

الجدول رقم(57): يبين خوف الأساتذة من الفشل في الحياة الزوجية عند سماع مختلف الخلافات الزوجية

مجموع الغير متزوجين		الذكور الغير متزوجين		الإناث الغير متزوجات		مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		ن %	ت	الفئات
ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت			
55.76%	58	50%	12	57.5%	46	27.27%	30	26.31%	10	27.77%	20	41.12%	88	نعم
44.23%	46	50%	12	42.5%	34	72.72%	80	73.68%	28	72.22%	52	58.87%	126	لا
100%	104	100%	24	100%	80	100%	110	100%	38	100%	72	100%	214	المجموع

من خلال الجدول رقم (57) و الذي يبين خوف الأساتذة من الفشل في الحياة الزوجية عند سماع مختلف الخلافات الزوجية، يتبين لنا أكبر نسبة مثلتها فئة (لا) بـ 58.87% موزعة على المتزوجين بنسبة 72.72% و غير المتزوجين بنسبة 44.23% أما فئة (نعم) فكانت نسبتها 41.12% موزعة كالتالي بالنسبة للمتزوجين فقد بلغت نسبتهم 27.27%، و غير المتزوجين فكانت نسبتهم 44.23% و هذا يعني ان الخوف من الفشل في الحياة الزوجية عند سماع مختلف الخلافات الزوجية نسبته عند غير المتزوجين أكثر من المتزوجين.

من خلال هذه النسب تبين لنا أن أكبر نسبة مثلتها نسبة الأساتذة الذين لا يخافون من الفشل في الحياة الزوجية بسبب سماع مختلف المشاكل و الخلافات الزوجية و لعل مثل هذا الأمر يعود لكون الحياة الزوجية لا تخلو من المشاكل المتعددة و لا يعد أن يكون سببا من أسباب الخوف من الفشل كما أن هذه النسب تعكس لنا وجهتي نظر مختلفة بين المتزوجين و غير المتزوجين و لعل هذا ما بينته النسب المختلفة بينهما حيث نلاحظ أن نسبة الذكور المتزوجين بلغت 72.22% في حين بلغت نسبة الذكور الغير المتزوجين 50%، أما بالنسبة للإناث المتزوجات فقد بلغت نسبتهم 73.68% في حين بلغت نسبة الإناث الغير متزوجات 42.5%.

إن اختلاف النسب الذي نلاحظه يبين لنا أن المتزوجين من الذكور و الإناث قد أفادوا بما تمليه عليهم التجربة و ممارسة الحياة الزوجية و ما تفرضه هذه الحياة من مسؤوليات مختلفة قد تشتت أحيانا إضافة إلى كثرة الضغوط إلى مشاكل تزول بزوال السبب دون أن تحدث شرخا في الحياة الزوجية، غير أن ما أفاد به الغير متزوجين يدل بدوره على نقص الخبرة في الحياة الزوجية مما أدى بهم إلى الإقرار بأن سماع مختلف المشاكل الزوجية يؤدي بهم إلى الخوف من الفشل في الحياة الزوجية.

أما بالنسبة للأساتذة المجيبين بخوفهم من الفشل في الحياة الزوجية فقد اختلفت فيه النسب بدورها بين المتزوجين و غير المتزوجين، فنسبة الذكور المتزوجين بلغت 27.77% في حين بلغت نسبة الذكور الغير المتزوجين 50%، أما بالنسبة للإناث المتزوجات فقد بلغت نسبتهم 26.31% في حين بلغت نسبة الإناث الغير متزوجات 57.5%، و هذا بدوره دليل واضح أيضا على أن الخوف من الفشل في الزواج أو الحياة الزوجية متفاوت بين المتزوجين و الغير متزوجين الذين يمثلون نصف العينة وذلك لكونها تجربة قاسية و لا يمكنهم خوضها خوفا من الوقوع في نفس الأخطاء" ان

"الجاموفوبيا" أو رهاب الزواج و هو مرض نفسي ينتشر بين الشباب...حيث يراقب اصحاب هذا الرهاب التجارب الشخصية للآخرين و آثار الزواج السلبية عليهم، و تكون النتيجة المخاوف من الزواج واعتباره خطرا يجب تفاديه وتنتشر رهاب الزوج بين الجنسين و حسب رأي المتخصصين قد يكون السبب وراء ارتفاع معدلات الطلاق و العنوسة في المجتمع⁽¹⁾ و أشارت الدراسات النفسية الحديثة أن الشخص الأعزب هو الأكثر اكتئابا من المتزوج، حيث أن المتزوجين دائما يرون ان الاشياء المفرحة في حياتهم لا ينبغي أن تقال على المألأ...و لكن في حالة حدوث مشكلة يبدعون بالاستعانة بالأصدقاء العزاب بهدف مشاركتهم في ايجاد الحلول لهاو حتى و ان تم حل تلك المشكلة تظل عالقة بأذهان و عواطف هؤلاء الأصدقاء مما يكون سببا في رئيسيا في اصابتهم بهذه الفوبيا.⁽²⁾ و يؤكد عدنان الشطي ان من يعانون من رهاب الزواج لا يخافون من الزواج في حد ذاته، و انما من الاوضاع الجديدة المترتبة عن الزواج و يشعرون بالخوف من المستقبل و تأثير الزواج على حياتهم المستقرة.كما أن الأشخاص الذين ينشئون في أسر مفككة بعد طلاق الأم و الاب قد ينتابهم الخوف من تكرار التجربة لذا يتحاشون الزواج خوفا من تكرار ما مر على والديهم كما تلعب وسائل الاتصال الحديثة و خاصة مواقع التواصل الاجتماعي من وجود علاقات افتراضية التي أصبحت بديلا للعلاقات على أرض الواقع فمن خلال هذه المواقع يتم تداول معلومات و مخاوف و تجارب غير صحيحة عن الزواج مما يؤدي الى تنامي ظاهرة الخوف من الزواج.⁽¹⁾ و لعل هذه النتيجة تتفق مع دراسة أماني مسعود بعنوان " العنوسة أسبابها و تأثيرها على شخصية المرأة " أن وجود أحد حالات الطلاق في الأسرة يسبب خوف الفتاة من الخوض في تجربة زواج قد تنتهي بالفشل.

¹ -محمد حنفي،الخوف من الزواج يزيد معدلات العنوسة،"جريدة القبس"،العدد14283،مارس 2013،الكويت، ص23.

² - فوزي موفق،الجاموفوبيا،"مجلة نبضة"،العدد الاول،أفريل 2015، المغرب، ص15.

³ -محمد حنفي،مرجع سابق،ص23.

الجدول رقم(58): يبين معنى الفشل في الحياة الزوجية بالنسبة للأساتذة

الفئات	ت	ن%
تدمير حياة أسرية	76	30.15%
سوء اختيار	68	26.98%
تجربة يجب الاستفادة منها	48	19.04%
قضاء و قدر	36	14.28%
عدم تفاهم طرفين	24	9.52%
المجموع	*252	100%

*هناك من اختار أكثر من بديل

من خلال الجدول رقم(58) و الذي يبين معنى الفشل في الحياة الزوجية بالنسبة للأساتذة الجامعيين تبين لنا أن أكبر نسبة مثلتها نسبة 30.15% و التي عبر فيها الأساتذة على أن الفشل في الحياة الزوجية تدمير حياة أسريةثلتها نسبة 26.98% والتي تعني سوء اختيار منذ البداية، ثم نسبة 19.04% و التي تبين على أن الفشل عبارة عن تجربة يجب الاستفادة منها، ثم نسبة 14.28% و التي تبين على أن الفشل قضاء و قدر و كانت أصغر نسبة 9.52% تدل على أن الفشل عدم تفاهم طرفين.

ان الحياة الزوجية لا تسير في كل الأحوال على وتيرة واحدة وبين هذا و ذلك فترات عصيبة تمر بالحياة الزوجية و تكدر صفوها فتصبح الحياة الزوجية معاناة و مأساة في نظر الزوجين مما قد يؤدي الى الفشل في العلاقة الزوجية في نهاية المطاف" فالفشل الزواجي يبدأ باضطراب ثم انقسام و انفعالات سلبية التي تقود الى خلافات و معاناة وعدم استقرار نفسي و انفصال عاطفي و قسوة....والوصول الى حياة زوجية مستحيلة الاستمرار و التأزم الزوجين و التأثير السلبي على الأطفال"⁽¹⁾ و لعل هذا ما عبر عنه الأساتذة في قولهم ان الفشل الزواجي يعني تدمير حياة أسرية بما تحمله الكلمة من دلالة سوسيولوجية فالأسرة تعني وجود زوجين يربط بينهما أطفال يتأثرون بكل صغيرة و كبيرة تحدث بين الآباء فلقد كشفت البحوث و الدراسات ان الاطفال يبدون اضطرابا في نمو

¹ - سليمان علي أحمد، خديجة سعيد محسن حسين، الكدر الزواجي و علاقته ببعض السمات الشخصية لدى المتزوجين بمحلية كررى،"مجلة دراسات الأسرة"،العدد2،أم درمان،السودان،2011،ص15.

شخصياتهم و انماط سلوكهم في العادة نتاج مناخ أسري و تربية غير سليمة فالاضطرابات النفسية و الاجتماعية في الطفولة تعبر عن عجز الأسرة في القيام بدورها مع الطفل....فالتفاعل بين كل عضو من اعضاء الأسرة يخلق نظاما ديناميا داخل جماعة الأسرة حيث أن أي اضطراب.....لدى أي عضو من الأعضاء في الأسرة ينعكس سلبا على نسق الأسرة.⁽¹⁾ تلتها نسبة 26.98% و التي تعني سوء اختيار منذ البداية أي أن الفشل الزوجي يعني سوء اختيار و لعل هذا ما أكدته احدى الدراسات" على أن الاختيار الغير موفق للشريك أحد أسباب الطلاق"⁽²⁾ أما باقي النسب فلقد اقر فيها الأساتذة من ان الفشل يعني تجربة يجب الاستفادة منها و عدم تكرارها و هناك من أقر بأنها قضاء و قد و كذلك عبارة عن سوء تفاهم بين طرفين سوف ينتهي بالفشل في نهاية المطاف.

¹ - نوبيات قدور،العلاقة الزوجية المتكدره و آثارها على الصحة النفسية للزوجيين و الأبناء،"مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية"،العدد 8،جامعة قاصدي مباح- ورقلة،2012،ص12.

² -يمينة مقبال هدييل،الضغط النفسي و علاقته بالتوافق الزوجي،دراسات نفسية و تربوية،"مخبر تطوير الممارسات النفسية و التربوية"،العدد 7،جامعة قاصدي مباح- ورقلة،2011،ص239.

الجدول رقم (59) يبين تأخير الأساتذة للزواج بسبب سماع المشاكل الزوجية مع التعليل

الفئات	ت	%ن	الذكور المتزوجين		الإناث المتزوجات		مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		ت	%ن	الفئات		
			%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت					
نعم	48	%22.42	36	%34.61	10	%41.66	26	%32.5	12	%10.90	04	%10.52	08	%11.11	08	%16.66	تأخير الزواج يعني زيادة الرزلة للرجل و المرأة
																	04
لا	166	%77.57	68	%65.38	14	%58.33	54	%67.5	98	%89.09	34	%89.47	64	%88.88	36	%75	الخوف من خوض تجربة الزواج
																	/
المجموع	214	%100	104	%100	24	%100	80	%100	110	%100	38	%100	72	%100	48	%100	المجموع

من خلال الجدول رقم(59) والذي يبين تأخير الأساتذة للزواج بسبب سماع المشاكل الزوجية مع التعليل الإجابة فقد مثلت نسبة الإجابة ب(لا) أعلى نسبة 77.57 % موزعة على النحو التالي: نسبة 89.09 % بالنسبة للمتزوجين و نسبة 65.38 % بالنسبة لغير المتزوجين، أما نسبة المجيبين ب(نعم) و هي أقل نسبة فقد بلغت 22.42 % موزعة على النحو التالي:نسبة 10.90 % بالنسبة للمتزوجين ، و نسبة 34.61 % لغير المتزوجين و هي مقارنة مع المتزوجين المتأخرين تعد نسبة كبيرة.

من خلال الجدول رقم(57)السابق الذكر نجد بان النسب لا تكاد تختلف حول موضوع الخوف من الزواج او تأخير الزواج بين المتزوجين و الغير متزوجين حيث نجد أن أعلى نسب تعبر على مدى اقتناعهم بان المشاكل الزوجية و الخلافات الزوجية هي سنة و طبيعة لا تكاد تخلوا منها أي اسرة أو علاقة زوجية غير ان هذا الامر لا يؤدي بهم الى تأخير الزواج بسببهن غي ان الأمر يكاد يختلف بالنسبة للأساتذة الذين لم يخوضوا تجربة الزواج فالنسبة موزعة على النحو التالي نسبة 10.90 % بالنسبة للمتزوجين ، و نسبة 34.61 % لغير المتزوجين ، و لعل هذا ما أثبتته الجدول رقم (57) و هو الخوف من الزواج و بالتالي تأخير الزواج و لقد صنفت اجابات المتزوجين الى قسمين التعليل الأول بالنسبة للمتزوجين كان تأخير الزواج يعني زيادة الرزانة للرجل و المرأة بنسبة 16.66% و الثاني كلما تأخر الزواج يكون الوعي بهذه المرحلة أكثر بنسبة 8.33 % ان هذه الاجابات دليل على الخبرة التي اكتسبها الأساتذة المتأخرين عن الزواج بعد زواجهم مما اعطاهم هذا التأخير نوعا من الرزانة و الوعي بأهمية الزواج وقداسته بالنسبة للفرد من ناحية إشباع الحاجات النفسية والروحية والتي تتمثل في المودة والرحمة وإشاعة أجواء الطمأنينة والاستقرار بين أفراد الأسرة و إشباع الغريزة الجنسية بطريقة مشروعة و تحقيق الاستقرار الاجتماعي و السكن مع الطرف الآخر و انجاب الأبناء وتكوين أسرة أما الغير متزوجين فكان تعليلهم في تأخير الزواج خوفا من خوض تجربة الزواج بنسبة 75% و هذا دليل واضح على قلة التجربة و خوفهم من الفشل .

الجدول رقم(60):يبين الخوف من الفشل في الزواج كعامل اختياري في تأخر سن زواج الأساتذة

مجموع الغير متزوجين		الذكور الغير متزوجين		الإناث الغير متزوجات		مجموع الأساتذة المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		النسبة المئوية (%)	التكرار (ت)	الفئات
%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت			
%21.15	22	%25	06	%20	16	%00	00	%00	00	%00	00	%10.28	22	نعم
%78.84	82	%75	18	%80	64	%100	110	%100	38	%100	72	%89.71	192	لا
%100	104	%100	24	%100	80	%100	110	%100	38	%100	72	%100	214	المجموع

من خلال الجدول رقم (60) و الذي يبين الخوف من الفشل في الزواج كعامل اختياري في تأخر سن زواج الأساتذة نجد أن أكبر نسبة مثلتها نسبة المجيبين ب(لا) بـ89.71% موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين بـ100% و 78.84%، أما النسبة المجيبين ب(نعم) فقد بلغت 10.28% موزعة على الترتيب بين المتزوجين وغير المتزوجين بـ00% و 21.15%.

من خلال ما افترته الجداول السابقة الذكر و التي تؤكد أغلبها بان الحياة الزوجية لا تخلو من وجود بعض الخلافات بين الزوجين في الغالب فهي شي فطري في الحياة البشرية، ولكنها تتفاوت من حيث درجة القوة والضعف فلكل من الزوجين رغبات وميول وأراء قد لا تتفق مع الطرف الآخر و تكمن خطورتها عندما تتعدى الحدود المطلوبة مما قد يؤدي الى الفشل في العلاقة الزوجية في نهاية "المطاف" و لعل هذا ما عبر عنه الجدول رقم (59) والذي يبين تأخير الأساتذة للزواج بسبب سماع المشاكل الزوجية فقد مثلت نسبة الإجابة ب(لا) أعلى نسبة 77.57 % أما نسبة المجيبين ب(نعم) و هي أقل نسبة فقد بلغت 22.42%. ان هذه النسبة الأخيرة للجدول (59) تؤكد النسب الموجودة في الجدول (60).

2- عرض و تحليل و تفسير التساؤل الجزئي الثاني و أبعاده

2-1- عرض و تحليل و تفسير معطيات بعد تدخل الأسرة في اختيار الشريك كعامل من العوامل الإجبارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي.

الجدول رقم (61): يبين تأخر سن زواج الأساتذة كأمر اجباري

مجموع الغير متزوجين		الذكور الغير متزوجين		الإناث الغير متزوجات		مجموع الأساتذة المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		النسبة المئوية (%)	التكرار (ت)	الفئات
%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت			
%57.69	60	%33.33	8	%65	52	%74.54	82	%68.42	26	%77.77	56	%66.35	142	نعم
%42.30	44	%66.66	16	%35	28	%25.45	28	%31.57	12	%22.22	16	%33.64	72	لا
%100	104	%100	24	%100	80	%100	110	%100	38	%100	72	%100	214	المجموع

من خلال الجدول رقم(61) والذي يبين تأخر سن زواج الأساتذة كأمر اجباري نجد أن أكبر نسبة مثلتها نسبة المجيبين بـ(نعم) بـ66.35% موزعة على الترتيب بين المتزوجين وغير المتزوجين بـ74.54% و57.69%، أما النسبة المجيبين بـ(لا) فقد بلغت 33.64% موزعة على الترتيب بين المتزوجين وغير المتزوجين بـ25.45% و42.30%.

من خلال المعطيات المترتبة عن الدراسة الميدانية تأكد لنا ان هناك عوامل اجبارية دفعت بالأساتذة الجامعيين الى تأخر سن زواجهم بنسبة 66.35% و هذا ما سيتم معرفته من خلال الجداول التالية و لهذا يمكن القول أن الزواج استقرار و راحة وطمأنينة نفسية و اجتماعية لكل من الرجل و المرأة، إضافة إلى أنه إكمال لنصف الدين و لعل النسبة تدل على الخلفية الدينية للمجتمع الجزائري المتأصلة في الدين الإسلامي الذي يجعل من الزواج نصف الثاني للدين لكونه يقي الفرد من الكثير من الآفات و الانحرافات إضافة إلى كونه سترة للمرأة و الرجل في حفظ و صون كرامة الفرد من الضياع والانحلال لهذا فان أكثر من نصف العينة مجبرون على تأخير الزواج و هذا ما أكدته الجدول (41)(42)و تم تأكيده في الجانب النظري حول اهمية و الهدف من الزواج وأكدته النظرية البنائية الوظيفية فتأخر سن الزواج داخل المجتمع الجزائري يعبر عن حدوث تغير داخل البناء الاجتماعي و حدوث تغير داخل البنية الأسرية و الزوجية إن صح التعبير لقد ظل نظام الزواج على مر العقود الماضية يتأثر كأبي عنصر آخر في البناء الاجتماعي بعموم التحولات و التغيرات مست مختلف أنساقه الفرعية نتيجة عوامل و لعل تلك التغيرات أثرت بشكل أو بآخر على القيم الاجتماعية فأدت إلى ظهور مشكلات عدة من بينها تأخر سن الزواج والتي نتجت عن أسباب فردية أو أسرية او اجتماعية وقد تكون نتيجة أسباب مباشرة او غير مباشرة كما أنها قد تكون لأسباب إجبارية او اختيارية ومهما كانت الأسباب فإنها تعد من المشاكل التي لا ترتبط بمستوى او طبقة اجتماعية معينة كما أنها لا ترتبط بجنس دون الأخر.

فمن خلال هذه النظرية يمكننا فهم التغير الذي عرفه تأخر سن الزواج داخل المجتمع الجزائري و علاقته بالتغيرات المجتمعية الحاصلة في مختلف الابنية و الأنساق و تغير

الأدوار والمكانات والعلاقات والقيم وبالطبع لا يمكن تجاوز تالكوت بارسونز الذي خاض في تفسير الظاهرة ضمن نظريته عن الفعل الاجتماعي فالتغير عنده يتم نتيجة لطرائق المجتمع في استجاباته لتحديات المشكلات التي يمر بها في مختلف مستويات الأنساق حسب ترتيبها و لهذا جاءت النسب تدل على وجود عوامل اجبرت الأسانذة على هذا التأخر.

الجدول رقم(62):يبين قرار الموافقة على الزواج داخل أسر الأساتذة

الفئات	ت	ن%	ذ م غ		أ غ م		مجموع متزوجين		أم		ذ م		ن%	ت
			ن%	ت	ن%	ت	ن%	ت	ن%	ت	ن%	ت		
الأب فقط	02	0.74%	00	00	00	00	1.49%	02	00	00	2.08%	02	02	00
الأم فقط	04	1.48%	00	00	3.92%	04	00	00	00	00	00	00	04	2.94%
أكبر الأقارب	04	1.48%	02	04	1.96%	02	00	00	00	00	00	00	04	2.94%
رأي الوالدين و القرار شخصي	144	53.33%	14	74	58.82%	60	52.23%	70	24	63.85%	46	47.91%	144	54.41%
الأب و الأم معا	36	13.33%	02	12	9.80%	10	17.91%	24	02	5.26%	22	22.91%	36	8.82%
الأخ الأكبر	10	3.70%	02	02	5.88%	06	1.49%	02	00	00	2.08%	02	10	1.47%
القرار شخصي	70	25.92%	14	34	19.60%	20	26.86%	36	12	31.57%	24	25%	70	25%
المجموع	*270	100%	34	136	100%	102	100%	134	38	100%	96	100%		100%

*هناك من اختار أكثر من بديل

من خلال الجدول رقم(62) و الذي يبين قرار الموافقة على الزواج داخل أسر الأساتذة، فقد مثلت أعلى نسبة **53.33** % بالنسبة لرأي الوالدين و القرار شخصي، تلتها نسبة **25.92** % بالنسبة للقرار شخصي، ثم نسبة **13.33** % بالنسبة للقرار للأب والأم معاً، ثم نسبة **3.70** % بالنسبة للقرار للأخ الأكبر ثم نسبة **1.48** % و التي تقاسمها كل من القرار تختص به الأم فقط و أكبر الأقارب و آخر نسبة مثلتها **0.74** % و هي خاصة بالقرار الذي يختص به الأب لوحده.

من خلال ما أفرزته النسب المبينة نلاحظ بأن القيم التقليدية بدأت تتلاشى داخل الأسرة الجزائرية و لاسيما من حيث اتخاذ القرارات ففي الماضي كان الاب يحتل في الأسرة الجزائرية مكانة مادية و روحية قد لا تطالها أي سلطة أخرى فهو يحرص على تمسك الأسرة و ينظم الجماعة المنزلية و ما كان يميز سلطة الأب التقليدية هو ممارسته لكل الحقوق و الواجبات اتجاه الزوجة و الأبناء و كل من يعيش تحت مسؤوليته ، فهو صاحب القرار بخصوص ما يتعلق بأمر العائلة من زواج و طلاق و إرث و بيع و شراء و هو صاحب الملكية العائلية...و الارتباط بالنسب الأبوي و الالتزام بالتضامن الذي يخلقه هذا الارتباط فكلها خصائص لرسم ملامح الأسرة الأبوية التقليدية⁽¹⁾ و بعد التغيرات الاجتماعية التي طرأت على العائلة من حيث الشكل المحيط الاجتماعي و الاقتصادي لم يعد من مبرر لوجود النمط الأبوي مثلما كان في البيئة القديمة أين حدث تغير في الأدوار داخل الأسرة و أصبح مظهر الأب الذي كان في السابق يتخذ القرار و لا يرجع فيه يتراجع شيئاً فشيئاً ضمن الأطر الاجتماعية ، حيث تهب ريح التحرير في العلاقات الاجتماعية و العائلية فالأب لم يعد يمثل مركز القرار فهو في نظر أبنائه مستشار مسموع و أحيانا يلتمسون استشارته فنجد بعضاً من الدارسين يلجئون إلى استخدام عبارة استقالة الأب و هذا لا يعني استقالته من وظائفه الأساسية أو تخليه عن واجباته و إنما يقصدون به التغيير الحاصل في صورته و تعديل مركزه ووظائفه داخل الأسرة⁽¹⁾ إن هذا القول الأخير يدعم ما تحصلنا عليه من نسب فنسبة **53.33** % من الأساتذة من يؤكدون على أن دور الأب و الأم هو دور استشاري لا أكثر لأن القرار الأخير لصاحب الشأن

¹ - بويعلی وسیلة، فرج الله صورية، الصراع حول القيم الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، 10/9 أفريل جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2013، ص 5.

² - بويعلی وسیلة، فرج الله صورية، المرجع نفسه، ص 6.

بينما كان سابقا هو الرأي الأكثر أهمية و خصوصا بالنسبة للأب و لعل هذا ما بينه ماهر فرحان في قوله: "فمعظم القرارات الخاصة بالأب هي من النوع الأكثر أهمية ومساسا بحياة الأسرة و مستقبلها أما قرارات الإناث أو الأم فهي من القرارات البسيطة وذات الأثر الأقل أهمية في حياة الأسرة و مستقبلها، و كما يقول بارسونز Parsons وبيلز Bales بأنه لا يوجد بناء واحد للقوة داخل الأسرة و إنما بناءان يركز الأول على الأداء الواسطي مثل اتخاذ القرارات الاقتصادية و إمداد الأسرة بالمتونة و الدعم و إدارة مزرعة الأسرة بينما يركز البناء الآخر على ما يطلق عليه القيادة التعبيرية مثل السلوك التربوي و الغذائي و رعاية الأطفال و عادة ما يكون الزوج أكثر ميلا للوسائلية أما الزوجة فهي أكثر ميلا للتعبيرية⁽²⁾ تلتها نسبة **25.92 %** بالنسبة للقرار شخصي وهو قرار صاحب الأمر ولا دخل للوالدين فيه لأن الأسانذة في سن يسمح لهم بأخذ قرارات الزوج بأنفسهم دون أخذ رأي الوالدين أما نسبة **13.33 %** بالنسبة للقرار للأب و الأم معا و هذا يعني أن هناك من الأسر الجزائرية من تتدخل في قرارات زواج الأبناء و هي تقبل أو ترفض ذلك الزواج و ذلك لاعتبارات اجتماعية أو مادية.....الخ، و احتل فيه الذكور المتزوجين أكبر نسبة مقارنة بالفئات الأخرى **22.91 %** و هذا يعني أن المتزوجين المتأخرين في الزواج كان للوالدين الرأي الأول و الأخير في هذه الزيجات، أما باقي النسب فكانت ضئيلة مقارنة بالنسب السابقة حيث مثلت نسبة **3.70 %** بالنسبة للقرار للأخ الأكبر ثم نسبة **1.48 %** و التي تقاسمها كل من القرار تختص به الأم فقط و أكبر الأقارب و آخر نسبة مثلتها **0.74 %** و هي خاصة بالقرار الذي يختص به الأب لوحده.

إن جملة التغيرات التي مست بنية المجتمع الجزائري بشكل عام و الأسرة بشكل خاص تتميز بمظهرين الأول السرعة التي تمر بها هذه التغيرات و الثاني تزامن هذه التغيرات مع وجهين متداخلين من القيم القديمة و الحديثة فاهترت بذلك بنية الأسرة الجزائرية التقليدية وتصدعت علاقاتها مما أثر ذلك بدوره على الزواج و ظهرت قيم جديدة تخدم مصالح الفرد قبل

¹ - ماهر فرحان مرعب، الأسرة في القرية العراقية، إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا و العلوم الاجتماعية، عن الشبكة المعلوماتية: <http://insaniyat.revues.org/7861> تاريخ الاطلاع 12/2015/11 الساعة 10:30.

الجماعة فالتغيرات و التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري " أجبرت الأفراد اليوم على الخروج من المعايير و الأسس التي تحكم المجتمع التقليدي ذلك أن وعي الفرد و تطلعه إلى ابراز شخصيته يستوجب منه التخلص من قيود الأسرة الكبيرة بعد أن كانت شخصية الأبناء ضعيفة جدا و شخصية الابن تذوب في شخصية والديه وأسرته.⁽¹⁾

¹ -فاروق اسماعيل، مرجع سابق،ص124.

الجدول رقم(63):يبين تحديد الأسرة لمعايير اختيار الشريك مع التعليل

مجموع الغير متزوجين		الذكور الغير متزوجين		الإناث الغير متزوجات		مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		التعليل في حالة الإجابة بـ(نعم)	ن %	ت	الفئات
ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت				
/	/	/	/	/	/	%14.54	16	/	/	%16.66	12	كى تتأقلم مع عادات الأسرة لأنه سيصبح فرد من العائلة لاستمرارية الزواج	% 15.88	34	نعم
/	/	/	/	/	/	/	/	%10.52	04	/	/				
%26.92	28	%50	12	%20	16	/	/	/	/	/	/				
%73.07	76	%50	12	%80	64	%85.45	94	%89.47	34	%83.33	60	/	%84.11	180	لا
%100	104	%100	24	%100	80	%100	110	%100	38	%100	72	المجموع	%100	214	المجموع

من خلال الجدول رقم(63) و الذي يبين تحديد الأسرة لمعايير اختيار الشريك مع
تعليل الإجابة فقد اتضح أن أكبر نسبة مثلتها **84.11 %** بالنسبة للمجيبين ب(لا) موزعة
على النحو التالي **85.45 %** بالنسبة للمتزوجين، و نسبة **73.07 %** بالنسبة لغير
المتزوجين أما بالنسبة للمجيبين ب(نعم) فقد بلغت نسبتهم **15.88 %** موزعة كالتالي
85.45 % بالنسبة للمتزوجين، ونسبة **73.07 %** لغير المتزوجين.

لقد كان للتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري منذ
الاستقلال آثارا واضحة في تركيبته الاجتماعية عامة ومؤسساته الاجتماعية خاصة،
ومنها الأسرة التي تغيرت صفاتها التقليدية من وظائف وعلاقات خاصة نظام زواج...
حيث كانت العائلة والأهل هم المكلفين بالاختيار نظرا لعدم وجود فرص تقابل الطرفين
حتى أن الزوج لم يكن له الحق في التعرف على زوجته إلى غاية يوم زفافه.⁽¹⁾

إلا أنه ونتيجة للتحضر والتصنيع الذي شهدته البلاد ودخول الأفكار الحديثة إلى
المجتمع الجزائري أين أصبحت الأسرة في تحول مستمر من الامتداد نحو الأسرة البسيطة
أو النووية وهذا كله أدى إلى التأثير البالغ في عملية الاختيار للزواج حيث لم يعد الشباب
يطلب من أهله اختيار زوجة له لكون الزواج يتعلق به أكثر من عائلته فصار مؤهلا
لاختيار أي فتاة تتلاءم أخلاقها وميولها مع أخلاقه حتى ولو كانت هذه الفتاة أجنبية
على العائلة، كما نجد أن النظام الداخلي للزواج قد تغير وعوضه النظام الخارجي الذي
انتشر بين مختلف الفئات الاجتماعية⁽²⁾ و لعل هذا ما بينته النسب المتحصل عليها حيث
أن **84.11 %** من الأساتذة من لم تضع لهم الأسرة معايير لاختيار و ذلك كما ذكرنا
سابقا نتيجة لتغيرات التي عرفتها ذهنية الاسرة و الوالدين على وجه التحديد غير ان ما
نسبته **15.88 %** من الأساتذة من حددت الأسرة لهم معايير الاختيار و لقد كان تعليلهم
في ذلك بالنسبة للمتزوجين بالنسبة للذكور فلقد كانت اجابتهم متمركزة حول **كي تتأقلم مع**
عادات الأسرة بنسبة **16.66 %** و لعل المجيبين بهذه الاجابات هم ممن كان الاختيار
أسريا حيث رأوا ان تحديد الاسرة للمعايير يعني عدم خروج الزوجة عن نطاق الجماعة
الاسرية مما يضمن نوع من الاستقرار الاسري بعيدا عن المشاكل اليومية، اما بالنسبة
للإناث المتزوجات فكان تعليلهم **لأنه سيصبح فرد من العائلة** بنسبة **10.52 %** واللواتي

¹ -عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، الجزائر: ديوان المطبوعات
الجامعية، 1982، ص122.

² - مصطفى بونفوشست، مرجع سابق، ص ص37،38.

أكدن اجابة لا تكاد تختلف في مضمونها عن اجابات الذكور من كون تحديد الاسرة لمعايير الزوج راجع لكون الزواج تعارف بين اسرتين و سيكون هذا الزواج فردا من الاسرة و لابد ان تكون قيمه و عاداته لا تختلف عن الاسرة الجديدة، أما بالنسبة لغير المتزوجين فتمثلت الاجابة في لاستمرارية الزواج بنسبة 20 % بالنسبة للإناث و50% بالنسبة للذكور حيث يرى الغير متزوجين أن تحديد الأسرة لمعايير اختيار الشريك سوف يعود بالنفع بالدرجة الأولى على الابناء و على الأسرة ككل من حيث استمرارية الزواج فالأسرة دائماً من خلال تحديد مجموعة من المعايير يعني انها حددت مجموعة من القيم التي تحملها الجماعة الاسرية و ما تحمله هذه القيم من دلالات اجتماعية لتبقي نظام الزواج مستمر بعيدا عن أي شكل من أشكال التفكك الاسري و لعل اغلب التعليقات تصب في قالب واحد و ان اختلفت معانيها و هو المحافظة على الأسرة.

الجدول رقم(64) :يبين تفضيل الأساتذة اختبار الوالدين

الفئات	التكرار (ت)	النسبة المئوية (%)	الذكور المتزوجين		الإناث المتزوجات		مجموع الأساتذة المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		مجموع الغير متزوجين	
			%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت		
نعم	58	%27.10	30	%41.66	06	%15.78	36	%32.72	10	%12.5	12	%50	22	%21.15
لا	156	%72.89	42	%58.33	32	%84.21	74	%67.27	70	%87.5	12	%50	82	%78.84
المجموع	214	%100	72	%100	38	%100	110	%100	80	%100	24	%100	104	%100

من خلال الجدول رقم(64) و الذي يبين تفضيل الأساتذة اختيار الوالدين نجد أن أكبر نسبة مثلتها نسبة المجيبين بـ(لا) بـ72.89 % موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين بـ67.27 % و 78.84 %، أما النسبة المجيبين بـ(نعم) فقد بلغت 27.10 % موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين بـ32.72 % و 21.15 %.

من خلال النسب المتحصل عليها يتبين لنا مدى التحولات والتغيرات التي حصلت في معايير الاختيار يعد دلالة اجتماعية على مدى التغير الثقافي والاجتماعي الذي تمر به المجتمعات العربية وخاصة المجتمع الجزائري و توسع الاختيار الزوجي من مجال ضيق ومن الزواج المغلق المحدود ضمن إطار العائلة الممتدة أو القبيلة إلى مجال أكثر مرونة واتساعاً و كان للتعليم والتطور الاجتماعي والاقتصادي الأثر الكبير في بروز القرار الفردي في عملية الاختيار والخروج من هيمنة القرار الأبوي و لعل هذا ما دلته عليه النسب و هي أكبر نسبة بـ72.89 % ممن لا يفضلون الاختيار الوالدي و هذا ما أكدته الجداول السابقة الذكر غير أنه و على الرغم من انخفاض معدل الزواج المنظم أو المرتب يبقى الفرد الجزائري سواء امرأة أو رجل لا يقدمان على الزواج إلا بموافقة الوالدين ورضاهما وعادة ما يتم اختيار الزوجة المناسبة للشباب من قبل الأهل ولكن أصبح في الوقت الحالي الاختيار يتم على أساس شخصي ودور الوالدين يتمثل في الموافقة أو المباركة للعروسين لا أكثر.

الجدول رقم(65): يبين رأي الأساتذة في نجاح الزواج من دون تدخل الأسرة

مجموع الغير متزوجين		الذكور الغير متزوجين		الإناث الغير متزوجات		مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		%ن	ت	الفئات
%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت			
%44.23	46	%58.33	14	%40	32	%47.27	52	%31.57	12	%55.55	40	%45.79	98	نعم
%55.76	58	%41.66	10	%60	48	%52.72	58	%68.42	26	%44.44	32	%54.20	116	لا
%100	104	%100	24	%100	80	%100	110	%100	38	%100	72	%100	214	المجموع

من خلال الجدول رقم(65)و الذي يبين رأي الأساتذة في نجاح الزواج من دون تدخل الاسرة فقد تبين لنا من خلال النسب أن أكبر نسبة كانت 54.20% للمجيبين ب(لا) موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 52.72% و55.76%، أما نسبة المجيبين ب(نعم) فقد بلغت 45.79% موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 47.27% و 44.23% و هي نسب متساوية تقريبا بين المتزوجين و الغير متزوجين.

تكتسي الحياة الأسرية في مجتمعنا الجزائري بصفة خاصة بنوع من القداسة و لاسيما في ظل وجود والدين و الذان لهما من القداسة و التبجيل و الاحترام و لاسيما مع كبر الابناء وهو مظهر من المظاهر الدالة على حضور الدين و العادات و التقاليد و العرف الاجتماعي في تقديس الوالدين و لاسيما اذا ما تعلق الامر بالزواج و الذي يعد حدثا عائليا تنظره الاسرة و الوالدين بفارغ الصبر و لهذا فان 54.20% من الاساتذة يرون بأن الزواج لا ينجح من دون تدخل الأهل و لعل هذا التدخل ينظر اليه من الناحية الايجابية لكون الوالدين أو الاخوة الكبار لهم من الخبرة في مثل هذه المواضيع و خصوص في مواضيع الزواج "لأنهما يريدان إلا الخير لأبنائهما المتزوجين وأنهما أكثر حكمة وخبرة وهما الأكثر قدرة على تجنب تلك الأسرة الناشئة المشاكل العديدة التي قد تواجههم في حاضرهم ومستقبلهم وأنهم يعطونهم خلاصة تجربتهم في الحياة فيتدخلون بشكل مباشر جدا في حياة أبنائهم وقد يضغطون بأنواع شتى من الضغوط ليستجيب الأبناء لتوجيهاتهم وإن اعترض الأبناء على ذلك واجهوهم بغضب واتهام بالعقوق وربما بمقاطعة أو قد يصل الأمر إلى حرمان من بعض الحقوق.⁽¹⁾ اما ما نسبته 45.79% من الأساتذة من يرون عكس ذلك حيث أن نجاح الزواج يكون من خلال عدم تدخل الوالدين في موضوع الزواج و لعل هذا راجع للتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري و الذي يرى الاستقلالية في امور الخاصة و من بينها موضوع الزواج فهو حسب رأيهم قرار شخصي و عدم التدخل فيه يكون افضل حتى و ان كان من قبل الوالدين. و هذا ما عبر عنه يحيى البوليني " أن جيل الشباب أكثر علما وثقافة من جيل آبائهم ويرون أنهم قادرون على الاستقلال بحياتهم وبتصرفاتهم وأنهم قد خرجوا من طور

¹ يحيى البوليني، بين طاعة الوالدين واستقلالية قرار الأسرة، عن الشبكة المعلوماتية:

<http://www.almoslim.net/no> تاريخ الإطلاع الساعة: 1:36

الطفولة وانه بمجرد زواجهم قد تخلصوا من قيد الأبوين وصار لهم مطلق الحرية في الفعل سواء كان صوابا أو خطأ ويعتبرون أي تدخل ولو بتوجيه لطيف أو كلمة رقيقة تدخلا سافرا في حياتهم ينبغي مقاومته وقد يعتبرون مجرد تلبية لتلك الرغبات ضعفا وإقرارا بالهزيمة أمام ذلك الجيل الذي لا يرى إلا بعين الماضي ولا يستطيع مواجهة الحاضر والمستقبل.⁽¹⁾

¹ يحيى البوليني، نفس الموقع.

الجدول رقم(66):يبين رأي الأساتذة في أهمية مشاركة الأسرة في عملية الاختبار مع التعليق

الفئات	ت	%ن	الذكور المتزوجين		الإناث المتزوجات		مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		ت	%ن	التعليق
			ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت			
مهم	124	%57.94	38	%52.77	20	%52.63	58	%52.72	48	%60	18	%75	66	%63.46	الاستفادة من تجربتهم و خبرتهم في الحياة
مهم للغاية	36	%16.82	08	%11.11	10	%36.31	18	%16.36	16	%20	02	%8.33	18	%17.30	لتجنب المشاكل مع الوالدين
غير مهم	54	%25.23	26	%36.11	08	%21.05	34	%30.90	16	%20	04	%16.66	20	%19.23	الأمر شخصي و لكي أتحمل العواقب لوحدني
المجموع	214	%100	72	%100	38	%100	110	%100	80	%100	24	%100	104	%100	المجموع

من خلال الجدول رقم (66) و الذي يبين رأي الأساتذة في درجة أهمية مشاركة الأسرة في عملية الاختيار للزواج مع التعليل فقد تبين لنا من خلال النسب أن أكبر نسبة كانت 57.94% للمجيبين ب(مهم) موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 52.72% و 63.46%، تلتها نسبة المجيبين ب(غير مهم) فقد بلغت 25.23% موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 30.90% و 19.23%، و آخر نسبة كانت 16.82% و قد مثلتها 16.82% بالنسبة للمجيبين ب(مهم للغاية) موزعة على الترتيب 16.36% و 17.30% بالنسبة للمتزوجين و غير المتزوجين فمن المؤكد اجتماعيا أن مشاركة الأهل في الاختيار الزوجي أمر طبيعي بل من الواجب أن يأخذ الأبناء برأي الأهل لأنهم أوعى وأنصح ولالأهل حق على الأبناء في الاحترام فمن غير المقبول أن يتصرف الذكر أو الأنثى في كل أمورهم من دون أي اعتبار لأهلهم الذين ربياهما وعلماهما وتحملا مشقة إعالتهم في كل حياتهما بحجة أنهما أحرار وأنهما مسئولان عن تصرفاتهما واختياراتهما خاصة في قضية الزواج و التي تعتبر بالنسبة للأسرة الجزائرية قضية مصيرية و لهذا جاءت هذه النسب لتعكس ضمنا تنشئة الفرد الجزائري المثقف الذي يرى أن مشاركة الأهل في قضية الاختيار أمر مهم ولقد أجمع أغلبهم على أن الأهل يساعدون على توضيح الرؤى و الاستفادة من تجاربهم وخبراتهم السابقة و لقد ورد ذلك في قولهم "لهم تجربة مهما كن مستواهم العلمي و يجب الأخذ بها.....للتشاور و الاستفادة من الخبرة...الأهل يبحثون دائما عن الأفضل لنا.....إلخ" فالأسرة في الغالب و لاسيما الوالدين يبحثون دوما عن سعادة أبنائهم لأن خبرتهم في الحياة أعمق وتحكيمهم للعقل أكبر و لديهم رؤية بعدية للأشياء قد لا يفقهها الأبناء وغالبا ما يتدخل الأهل في هذا القرار من منطلق الحرص على مصلحة الأبناء.. حتى وإن بدا الأمر غير ذلك في نظر الأبناء أو في المحصلة النهائية التي يسفر عنها هذا التدخل وقد أظهرت دراسة للباحثة نجوى قصاب حسن في جامعة دمشق شملت 3000 أسرة سورية أن مشاركة الأهل في اتخاذ قرار زواج البنات مرتفعة حيث تبين أن عائلات أكثر من نصف العينة التي شملها البحث تكون مسئولة عن قرار الاختيار وهذا الوضع ينطبق أيضا على الشباب الذين يتدخل الأهل أيضا في

قرارات زواجهم، ولكن بنسبة أقل نوعا ما، حيث تبين أن 48.3% منهم اختاروا زوجاتهم بقرار شخصي⁽¹⁾ كما أكد الباحث الاجتماعي يوسف حنطابلي في قوله: "أكد أن الفرد الجزائري يستمد الشرعية في زواجه من العائلة التي تعتبر معيارا للقبول والرفض.... ورغم أن المجتمع يصور لنا عائلات وعلاقات متحررة إلى درجة معينة، على غرار التي تكون عبر الهاتف أو شبكات التواصل الاجتماعي إلا أن العقليات و الذهنيات لا تزال متشبثة بقرار العائلة".⁽²⁾

أما نسبة (غير مهم) فقد بلغت 25.23% كثاني نسبة و التي أقر فيها الأساتذة أن مشاركة الأهل في عملية الاختيار غير مهمة لقد أجمع أغلبهم على أن الأمر شخصي و لا يهم الوالدين و ذلك في قولهم: "هذا الأمر يخصني و لا يهم الوالدين...أختار بنفسني و أتحمّل العواقب بنفسني....يجب أن تكون القناعة شخصية....أصبحت ناضجة و أن من سيتزوج....الخ" من خلال هذه الإجابات نستشف أن هناك نسبة من الأساتذة من يرون بأنهم صبحوا في مرتبة و سن لا يسمح فيه للآخرين بالتدخل في شؤونهم و خاصة المتعلقة بالزواج لأنها تدخل في خصوصياتهم حتى و إن كانا والديه لأن الزواج قرار شخصي و لعل هذا الأمر يدل على حدوث تغيير في ذهنية الفرد الجزائري فبعدما كن الفرد داخل الأسرة التقليدية محتوى في جماعته العائلية و القرابية أصبح الآن حرا في قراراته الشخصية و لعل الجداول السابقة غير دليل على ذلك.

بالنسبة للمجيبين ب(مهم للغاية) 16.82% و هم الأساتذة الذين أكدوا على أهمية ماركة الأهل و لاسيما الوالدين و قد كان تعليقم للأمر لكلا النوعين كما يلي حيث أكد الذكور المتزوجين و الغير متزوجين على أهمية الموضوع تقاديا للمشاكل مع الوالدين بعد الزواج و لهذا يرون أن القرار النهائي لهم و مهم إرضائهم و لوعلى حسابهم الشخصي وبشير د. النحاس على ذلك في قوله "أن هناك حالات استثنائية لا يكتفي فيها الأهل

¹ بدون كاتب، حق اختيار الشريك .. لماذا لا يحترمه الأهل، عن الشبكة المعلوماتية <http://zawaj.roro44.net/zawaj-4-127-0.h>، تاريخ الاطلاع: 2015/12/10، الساعة 11:50.

² - عادل خالدي، الزواج يستمد مشروعيته من العائلة في الجزائر، عن الشبكة المعلوماتية: <http://www.elwatanmedia.com/ar/?p=26365> تاريخ الاطلاع 2015/12/03 الساعة 10:32.

بمجرد أن يكون لهم آراء وأمنيات و تفصيلات بشأن عروس الابن ، حيث يحدث نوع من إجبار الابن على اختيار عروس بمواصفات معينة يملئها الأهل وهنا تحدث مشكلات عديدة هذه المشكلات"من بين تلك المشكلات على سبيل المثال الخلاف بين أفراد الأسرة وعدم تقبل العروس كفرد جديد في العائلة وصعوبة التعامل معها بشكل مناسب، هذه الأمور تؤثر في شكل الأسرة وطبيعة العلاقات بين أفرادها....وأعتقد أنّ أفراد الأسرة لن يتقبلوا بسهولة العروس التي اختارها ابنهم بمفرده، لأنّهم يعتقدون أنّ رأيهم مهم ومؤثر في هذه الحالة سيواجه الأهل صعوبة في تقبل هذا الأمر، حتى أنّ تعاملهم مع العروس سيكون محدودا وقد يختلف هذا الأمر من وجهة نظر الأم أو الأب أو الأبناء في طريقة التعايش مع الزوجة الجديدة".⁽¹⁾

¹ - بدون كاتب، دور الأهل في اختيار زوجة الابن، عن الشبكة المعلوماتية:
<http://www.balagh.com/woman/pages/tex.php?tid=1187> تاريخ الإطـلاع:
2015/12/2، الساعة: 11:50

الجدول رقم(67):يبين تدخل الأسرة في اختيار الشريك كعامل اجباري في تأخر سن زواج الأساتذة

مجموع الغير متزوجين		الذكور الغير متزوجين		الإناث الغير متزوجات		مجموع الأساتذة المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		النسبة المئوية (%)	التكرار (ت)	الفئات
%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت			
%00	00	%00	00	%00	00	%12.72	14	%5.26	02	%16.66	12	%6.54	14	نعم
%100	104	%100	24	%100	80	%87.27	96	%94.73	36	%83.33	60	%93.45	200	لا
%100	104	%100	24	%100	80	%100	110	%100	38	%100	72	%100	214	المجموع

من خلال الجدول رقم(67) و الذي يبين تدخل الأسرة في اختيار الشريك كعامل اجباري في تأخر سن زواج الأساتذة نجد أن أكبر نسبة مثلتها نسبة المجيبين ب(لا) بـ93.45% موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين بـ87.27% و 100% أما النسبة المجيبين بـ(نعم) فقد بلغت 6.54% موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين بـ12.72% و 00% و هي متقاربة بين المتزوجين و الغير متزوجين.

من خلال ما أفرزته الجداول السابقة الذكر (62-63-64-65-66) والتي تؤكد في اغلبها النسب المبينة أعلاه نلاحظ بأن القيم التقليدية بدأت تتلاشى داخل الأسرة الجزائرية و لاسيما من حيث اتخاذ القرارات ففي الماضي كان الاب يحتل في الأسرة الجزائرية مكانة مادية و روحية قد لا تطالها أي سلطة أخرى فهو صاحب القرار في كل شئ و لاسيما الامور التي تتعلق بزواج الأبناء و بعد التغيرات الاجتماعية التي طرأت على العائلة من حيث الشكل المحيط الاجتماعي و الاقتصادي لم يعد من مبرر لوجود النمط الأبوي مثلما كان قديما أين حدث تغير في الأدوار داخل الأسرة و أصبح مظهر الأب الذي كان في السابق يتخذ القرار و لا يرجع فيه يتراجع شيئا فشيئا ضمن الأطر الاجتماعية فقد مثلت أعلى نسبة في قرار الزواج 53.33% بالنسبة لرأي الوالدين والقرار شخصي في الجدول (62) أما الجدول رقم(63) و الذي يبين تحديد الأسرة لمعايير اختيار الشريك فقد اتضح أن أكبر نسبة مثلتها 84.11 % بالنسبة للمجيبين ب(لا) و هذا ما يؤكد على التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال في تركيبته الاجتماعية عامة ومؤسساته الاجتماعية خاصة، ومنها الأسرة التي تغيرت صفاتها التقليدية من وظائف وعلاقات خاصة نظام زواج و من خلال الجدول رقم (64) الذي يبين تفضيل الأساتذة إختيار الوالدين نجد أن أكبر نسبة مثلتها نسبة المجيبين ب(لا) بـ72.89% و لهذا دلالة اجتماعية على مدى التغير الثقافي والاجتماعي الذي تمر به المجتمع الجزائري و توسع الاختيار الزوجي من مجال ضيق ومن الزواج المغلق المحدود ضمن إطار العائلة الممتدة أو القبيلة إلى مجال أكثر مرونة واتساعاً و كان لتعليم دورا بارزا في ذلك مما سلف ذكره نخلص الى ان النسبة الموجودة اعلاه تؤكد النسب الموجودة في الجداول السابقة الذكر.

2-2- عرض و تحليل و تفسير معطيات بعد العادات و التقاليد الخاصة بالزواج كعامل

من العوامل الإجبارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي.

من خلال الجدول رقم (68) و الذي يبين رأي الأساتذة حول العادات و التقاليد المانعة للزواج مع التعليل، فقد تبين لنا من خلال النسب أن أكبر نسبة كانت 64.48% للمجيبين بـ(لا) موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 49.09% و 80.76%، أما نسبة المجيبين بـ(نعم) فقد بلغت 35.51% موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 50.90% و 19.23%. و لعل هذه النسب متفاوتة بين المتزوجين و الغير متزوجين.

يعتبر زواج الأقارب أو الزواج الداخلي أو الأندوغامي نمط الزواج المفضل الذي حظي بقيمة مهمة في العائلات العربية التقليدية فالزواج المثالي في هذا السياق هو النسب الخطي الأبوي و هو الزواج الذي يجمع بين ولدي أخوين ابن أحدهما يتزوج بنت الآخر و يرجع ذلك لأسباب كثيرة منها الرغبة في الاحتفاظ بالثروة داخل الأسرة فضلا عن عوامل أخرى ترتبط بنشوء هذه الظاهرة كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل تعزيز الأمان والروابط العائلية وسهولة التفاوض على أمور الزواج وتوابعه و اعتباره جزءاً لا يتجزأ من تقاليد العائلات والمحافظة على ممتلكات العائلة والميراث وبهذا يعتبر زواج الأقارب من الظواهر الاجتماعية ذات الارتباط المتجذر بالعادات والتقاليد التي ينظر لها على أنها مصدر أمان اجتماعي واستقرار عائلي و المجتمع الجزائري ليس بمنأى عن هذه العادة المتوارثة بين العائلات الجزائرية غير أنه و من خلال النسب المبينة أعلاه نستنتج أن زواج الأقارب قد بدأ يتناقص شيئاً فشيئاً حيث أن 64.48% من مجموع الأساتذة من أكدوا على أن العادات و التقاليد داخل الأسرة لم تمنعهم من الزواج إن هذه النسبة تؤكد مرة أخرى على أن التغيرات التي مست بنية العائلة الجزائرية قد أفقدتها وظيفة التحكم و السيطرة على الأبناء و بدأ هذا النمط من الزواج يعرف انخفاضا تدريجيا و بصفة غير محسوسة و هذا راجع إلى انتشار الوعي و التعليم وخروج المرأة للعمل و اختلاطها بالجنس الآخر في ميادين علمية و ثقافية و نظرا لاتساع دائرة و المجالات الإختلاط سمح باتساع دائرة الاختيار الزوجي فأصبح الفرد يختار ضمن هذه النطاقات كالتجاور المكاني و المهني و التقارب العمري و التعليمي و الانسجام العاطفي وبهذا أصبح الزواج مسألة شخصية تخص الفرد فقط و لا يكون رأي الآباء إلا استشاريا "كما أن تأخر سن الزواج بالنسبة للجنسين أتاح لهم فرصة وافية للنضج الجسمي والعقلي و الانفعالي و تكوين شخصيتهم و بالتالي التروي في الانتقاء و الاختيار و التحرر

والاستقلال في اتخاذ القرار و التخلص من فكرة التقيد بالزواج من ذوي القرابة كل هذه العوامل المتداخلة و المتشابكة ساهمت بشكل كبير في انخفاض الزواج القرابي⁽¹⁾ في حين نجد أن نسبة 35.51% من الأساتذة من أكدوا على أن هناك عادات تمنعهم من الزواج ساهمت في تأخر سن زواجهم و من بين هذه الأسباب العادات تفرض الزواج من داخل المنطقة فقط بنسبة 36.92% تليها العادات تفرض الزواج من داخل العائلة الكبيرة بنسبة 27.69% أصل العائلة العريق لا يسمح بالاختلاط بأي أسرة 27.69% و آخر سبب كان الحفاظ على نسب الأسرة بنسبة 7.69% يعتبر زواج الأقارب أو الزواج الداخلي أو (الأندوغمي) نمط الزواج المفضل لدى العائلات العربية التقليدية فالزواج المثالي في هذا السياق هو النسب الخطي الأبوي و هو الزواج الذي يجمع بين ولدي أخوين ابن أحدهما يتزوج بنت الآخر و يرجع ذلك لأسباب كثيرة منها الرغبة في الاحتفاظ بالثروة داخل الأسرة فضلا عن عوامل أخرى ترتبط بنشوء هذه الظاهرة كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل تعزيز الأمان والروابط العائلية وسهولة التفاوض على أمور الزواج وتوابعه واعتباره جزءاً لا يتجزأ من تقاليد العائلات والمحافظة على ممتلكات العائلة والميراث وبهذا يعتبر زواج الأقارب من الظواهر الاجتماعية ذات الارتباط المتجذر بالعادات والتقاليد التي ينظر لها على أنها مصدر أمان اجتماعي واستقرار عائلي و المجتمع الجزائري ليس بمنأى عن هذه العادة المتوارثة بين العائلات الجزائرية غير أنه و من خلال النسب الأخير نجد أن هناك بعض العائلات مازالت تولي قداسة لهذا الأمر و تجعله موروثاً ثقافياً لا يمكن التنازل عليه الأمر قد الذي قد يساهم في تأخير زواج أبنائها.

¹ -أونيسة مرنيش، زواج الأقارب في الوسط الحضري بين التقليد و التغيير، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006/2005. ص11.

الجدول رقم(69) :يبين رأي الأساتذة في زواج الأقارب و التخفيف في تكاليف الزواج

مجموع الغير متزوجين		الذكور الغير متزوجين		الإناث الغير متزوجات		مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		ن%	ت	الفئات
ن%	ت	ن%	ت	ن%	ت	ن%	ت	ن%	ت	ن%	ت			
13.46%	14	8.33%	02	15%	12	27.27%	30	21.05%	08	30.55%	22	20.56%	44	نعم
86.53%	90	91.66%	22	85%	68	72.72%	80	78.94%	30	69.44%	50	79.43%	170	لا
100%	104	100%	24	100%	80	100%	110	100%	38	100%	72	100%	214	المجموع

من خلال الجدول رقم(69) والذي يبين رأي الأساتذة في زواج الأقارب و التخفيف من تكاليف الزواج فقد تبين لنا من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلتها 79.43% للمجيبين ب(لا) موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 72.72% و 86.53%، أما نسبة المجيبين ب(نعم) فقد بلغت 20.56% موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 27.27% و 19.23%.

من خلال ما أفرزته نتائج الجدول يتبين لنا أن ما نسبته 79.43% من الأساتذة من أكدوا أن زواج الأقارب لا يخفف من تكاليف الزواج و لعل هذا يعد توجهها جديدا في بنية التقليدية لزواج حيث كان لزواج الأقارب في الثقافة التقليدية الجزائرية عدة مميزات اجتماعية و ثقافية و مادية تدفع البعض إلى اللجوء إليه ومن أبرز هذه العوامل نجد تدعيم الروابط الاسرية و **التقليل من تكاليف الزواج** و الحفاظ على ميراث العائلة من الغريب.... إلخ" فالاقتران بين أبناء العمومة كان يضمن للفتاة الأمان العائلي داخل كنف بيت عمها فضلا عن سهولة "التفاوض" في أمور الزواج والمهور على عكس الغرباء لأن ذلك من عاداتهم وتقاليدهم حتى أن بعض العائلات كانت في وقت مضى تفرض على بناتها الارتباط من أبناء أعمامهم وأقاربهم بالقوة فيما يعد أي خروج عن العرف تمردا ويسقط من قائمة الجماعة و يفقد على إثرها الكثير من الامتيازات بداية من الإعانة على إقامة العرس ومساعدات أخرى بعد الإنجاب⁽¹⁾ غير أن هذا الأمر و انطلاقا من نسب الجدول قد تغير و أصبحت التكاليف الزواج الداخلي تماثل تكاليف الزواج الخارجي غير أن هناك ما نسبته 20.56% من الأساتذة من يرون أن زواج الأقارب يخفف من تكاليف الزواج و هي نسبة قليلة مقارنة بالنسبة الأخرى فهناك من العائلات الجزائرية من بقيت محافظة على هذا الراسب الثقافي في الزواج" أن هذا الزواج لا يزال ينظر له من الناحية الاجتماعية نظرة مختلفة من قبل نسبة معينة من فئات بالمجتمع الجزائري، حيث يرى أحد الشباب أن الزواج من إحدى قريباته يجنبه عناء البحث عن بنت "الفاميليا" كما أضاف أنه نادرا ما يعثر الشباب على فتاة تتمتع بأخلاق وتربية

¹ - بدون كاتب، شـباب القـرى تحـت قيـود الأعمـراف، عن الشبكة المعلوماتية <http://www.essalamonline.com/ara/permalink/20958.htm>: تاريخ الاطلاع: 2015/12/22، الساعة 15:20.

بمجتمع ينتشر فيه الانحلال الأخلاقي للفنديات في حين يقاسمه الرأي الشاب آخر الذي يقول في هذا الزمن الذي تنحدر فيه الأخلاق نحو الهاوية وما نسمعه من ممارسات غير صحيحة في علاقات الحب بين الطرفين، أصبح كثير من شبان هذه الأيام يفضلون الزواج ممن يعرفونها وغالباً ما تكون من الأقارب، حيث يكون الشاب على علم كاف بتلك الفتاة حول طريقة تربيتها وسمعتها.⁽¹⁾

¹ - نفس الموقع.

الجدول رقم(70): يبين رأي الأساتذة في زواج من نفس القبيلة مع التعليل

الفئات	ت	%ن	الذكور المتزوجين		الإناث المتزوجات		مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		ت	%ن	التعليل في كلتا الإجابتين	ت	%ن
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%					
نعم	36	16.82%	20	27.77	10	26.31	30	27.27	06	7.5	00	00	06	5.76	لدينا نفس العادات و يمكن التأقلم بسهولة	26	12.14
	10	4.67													لاستمرار الزواج	10	4.67
لا	178	83.17	52	72.22	28	73.68	80	72.72	24	92.5	24	24	94.23	للاكتشاف عادات و أفكار و طرق جديدة في الحياة	83	38.78	
	71	33.17												باعدوا تصحوا	71	33.17	
	24	11.21												للابتعاد عن المشاكل الأسرية	24	11.21	
المجموع	214	100	72	100	38	100	110	100	24	100	24	104	100	المجموع	214	100	

من خلال الجدول رقم(70) والذي يبين رأي الأساتذة في زواج من نفس القبيلة مع التعليل، فقد تبين لنا من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلتها 83.17% للمجيبين ب(لا) موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين والغير متزوجين على النحو التالي 72.72% و94.23%، أما نسبة المجيبين ب(نعم) فقد بلغت 16.82% موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين والغير متزوجين على النحو التالي 27.27% و5.76% وهي نسب متقاربة بين المتزوجين و الغير متزوجين.

ان هذه النسب تعكس حقيقة مفاده ان الزواج الداخلي بدا يتلاشى داخل المجتمع الجزائري رغم ممارسته في العقود الماضية فلقد بات من المؤكد أن المجتمع الجزائري شهد تطورات نوعية مست البنى الثقافية و الفكرية للأفراد و الجماعات و التي مست القيم الاجتماعية الخاصة بنظام الزواج و الذي تدخلت فيه العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية و الاقتصادية... الخ حيث أن "بنية الزواج لم تتزعزع لكن حيثياته و اعرافه ومقاييسه قد لحقها التطور و التبدل تحت مفاعيل تطور الوعي و تطور نمط العلاقة بين الرجل و المرأة.... و تغير المقاييس التي تعتمد في اختيار الزوج المناسب او المرأة المناسبة هذه المقاييس ليست اشتراطات بقدر ما هي نمط من الوعي الفكري والاجتماعي الذي يعكس تطور بنية المجتمع و دور التعليم و التنقيف و غير ذلك من العوامل المساهمة في نحت الوعي الفردي و الجماعي على حد سواء.... من خلال قيم الحداثة و التطور و تغير البنى الفكرية بفعل ميكانيزمات التعليم و التنقيف⁽¹⁾ و لقد تمحورت اجاباتهم الى ثلاثة تصنيفات احتلت فيها النسبة الأكبر (للاكتشاف عادات و أفكار وطرق جديدة في الحياة) بنسبة 38.78% و لهذا دلالة اجتماعية واضحة على مناشدة الاساتذة لتغيير و حب التقارب و التعارف مع عائلات اخرى و معرفة المزيد من العادات و الاخذ و العطاء دون أن ننسى ما يلعبه الوسط الحضري" للأسر بصفة غير مباشرة بالفتح على بعضهم البعض و اصبحوا يميلون نحو التعايش مع من ليسوا منهم، فالحياة الحضرية شنت التجمعات التي يكونها العمران الريفي كل هذه الأمور أدت الى اتساع الاختيار⁽⁵⁹⁸¹⁾ والابتعاد على زواج الداخلي كما ان الاختلاط في الوسط الجامعي بين الاساتذة و الأستاذات يزيد من امكانية الاختيار الخارجي لا سيما كما ذكرنا في الجدول

¹ - عبد الرزاق القلسي، سوسبيولوجيا الزواج في المجتمع التونسي، عن الشبكة المعلوماتية:

<https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/>، تاريخ الاطلاع: 24/6/2016، الساعة: 3:15

² -اونيسة مرنيش، مرجع سابق، ص109.

رقم(37) ان الاساتذة معظمهم وافدون من ولايات اخرى للعمل في جامعة ورقلة تلتها نسبة 33.17% و هي ذات دلالة دينية و اجتماعية حيث علل الأساتذة اجاباتهم ب (باعدوا تصحوا) و ذلك مصدقا لقوله صلى الله عليه و سلم و في حديث آخر " لاتتكحوا القرابة القريبة فان الولد يخلق ضاويا" أي ضعيفا و هذا دليل على الوعي الصحي للأساتذة بمخاطر الأمراض الوراثية و مختلف الاعاقات التي يخلفها زواج الاقارب على الفرد و المجتمع على حد سواء و آخر نسبة بالنسبة (للابتعاد عن المشاكل الأسرية) ب. 11.21% فالابتعاد عن الزواج من الدائرة القرابية يجنب الأهل المشاكل الاسرية فبدل من اللحمة و الاقتراب فقد يخلق هذا النوع من الزواج الفرقة بين عائلتين.

و هناك ما نسبته 16.82% من الأساتذة من يوافقون على زواج من نفس القبيلة و هذا دليل ان هناك بعض الأسر داخل المجتمع الجزائري لا تزال تحتفظ بالبنية التقليدية في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية على الرغم من التطورات و التغيرات الحاصلة في معظم مجالات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية...و لقد تركزت مختلف اجابات الاساتذة في محورين الأول يتعلق(بسهولة التأقلم بسبب نفس العادات) بنسبة 12.14% حيث هناك من يرى بأن الزواج من نفس القبيلة يجعل الحياة سهلة مع الشريك دون تكبد عناء التأقلم مع عادات أخرى و هناك من يرى ان الزواج من نفس القبيلة يدعم أواصر العائلات و يؤدي(لاستمرار الزواج) بنسبة 4.67%.

الجدول رقم(71):يبين رأي الأساتذات في الزواج من رجال يختلفون عنهن في العادات و

التقاليد

أغ م		أم		ن %	ت	الفئات
ت	ن %	ت	ن %			
62	77.5 %	26	68.42 %	88	74.57 %	نعم
18	22.5 %	12	31.57 %	30	25.42 %	لا
80	100 %	38	100 %	118	100 %	المجموع

من خلال الجدول رقم(71) و الذي يبين رأي الأساتذات في زواج من رجال يختلفون عنهن في العادات و التقاليد تبين أن أكبر نسبة مثلتها 74.57 % بالنسبة للمجيبين ب(نعم) موزعة على الترتيب 68.42 % و 77.5 % بالنسبة للمتزوجات و الغير متزوجات

و نسبة 25.42% للمجيبين ب(لا) موزعة على الترتيب 31.57% و 22.5% بالنسبة للمتزوجات و الغير متزوجات.

من خلال النسب المتوفرة أعلاه نجد بان اغلب الأستاذات بنسبة 74.57% يحبثون الزواج من رجال يختلفون عنهن في العادات و التقاليد و لعل ذلك راجع الى ان المرأة محكومة بسن معين يفرض عليها الانتقال الى بيت الزوجية و لا يهملها عادات و تقاليد الأسرة التي سوف تنتمي اليها لأنها مع مرور الوقت سوف تندمج مع الأوضاع الجديدة كما ان هذه النسبة تعكس تراجع نسبة الزواج الداخلي و هذا ما عبر عنه الجدول السابق حيث اثبتت دراسة خوالدي على تراجع ظاهرة زواج الأقارب عن طريق الزواج المختلط وأصبحت موضحة قديمة لدى الشباب و يعزو ذلك لتغير الاجتماعي و نظرة الشباب العصرية متأثرة بالعوامل التالية: دور البيئة،الاختلاط اليومي ...و بحكم ظروف سكن الجوار....⁽¹⁾ كما انها تعكس مدى الوعي الذي تتميز به المرأة الجزائرية المتعلمة و معرفتها بأخطار زواج الأقارب وعلاقته بالأمراض الوراثية" فلقد تناولت العديد من الدراسات في مجال العلوم الطبية مدى تأثير الزواج الداخلي على الأبناء فعند التحدث على نظام الزواج فإننا نتحدث على نظام بيولوجي حيث يؤثر الزواج على الجينات التي تنتقل من جيل لآخر من جيل الآباء الى جيل الأبناءفكلما زادت درجة القرابة بين الأزواج و كان الزواج في البحيرة الجينية الواحدة و يحملون بعض الصفات الوراثية المعيبة كما كانت الفرصة أكثر لانتقال عناصر وراثية معيبة تنتشر بين الأبناء⁽²⁾ غير أن هناك ما نسبته 25.42% من يرفضون الأمر و لعل ذلك" راجع يمثل نمط الزواج من الأقارب جزء لا يتجزأ من الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع الجزائري و يعتبر الزواج من الأقارب من الظواهر الاجتماعية ذات ارتباط جذري بالعادات و التقاليد التي ينظر اليها على انها مصدر امان اجتماعي واستقرار عائلي.⁽³⁾

¹ -نظمي عودة أبو مصطفى،العوامل المؤدية للزواج من خارج القبيلة،"مجلة الجامعة الاسلامية-سلسلة الدراسات الاسلامية"-المجلد 15،العدد2007،1،ص 436.

² - على المكاوي،الانثروبولوجيا الطبية -دراسات نظرية و بحوث ميدانية،القاهرة:دار المعرفة الجامعية،ص1991،237.

³ - خليفة محمد المحرز،كيف ترسم خريطة حياتك،بيروت:دار ابن الحزم،2006،ص8.

الجدول رقم(72): يبين رأي الأساتذة في زواج من نساء يختلفن عنهم في العادات و التقاليد

الفئات	ت	ن	ذكور متزوجون		ذكور غير متزوجين	
			ت	ن	ت	ن
نعم	54	% 56.25	40	% 55.55	14	% 58.33
لا	42	% 43.75	32	% 44.44	10	% 41.66
المجموع	96	%100	72	%100	24	%100

من خلال الجدول رقم(72) و يبين رأي الأساتذة في زواج من نساء يختلفن عنهم في العادات و التقاليد مع التعليل ، تبين أن أكبر نسبة مثلتها 56.25 % بالنسبة للمجيبين ب(نعم)موزعة على الترتيب 55.55 % و 58.33% بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين، و نسبة 43.75% للمجيبين ب(لا) موزعة على الترتيب 44.44% و 41.66 % بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين.

من خلال النسب المبينة نجد أن الأساتذة لا يختلفون كثيرا عن رأي الأساتذات من حيث الموافقة على شريك يختلف عنهم في العادات والتقاليد غير أن نسبة الذكور 56.25 % اقل مقارنة بنسبة الاناث 74.57 % و لعل ذلك راجع كما ذكرنا سابقا الى أن المرأة تختلف عن الرجل في الكثير من الأمور لاسيما إن تعلق الموضوع بالزواج داخل الأسرة الجزائرية على حد المثل الجزائري القائل "المرأ كيميا الزرع وان تلوحوها تنبت" و هو مثل تداوله أغلب الأساتذة و هذا دليل على سرعة اندماج المرأة الجزائرية و تقبلها للآخرين وقدرتها على المحافظة على أسرتها وزوجها و أبنائها مهما كانت الظروف ومهما اختلفت العادات و التقاليد اما بالنسبة للرجل و بما أن القوامة له فان الوضع يختلف سواء كانت المرأة من نفس عاداته و تقاليده أو تختلف عنه فالمرأة في جميع الحالات تحت قوامته وطاعته و لا سيما ان كان المجتمع ذكوريا، كما ان هناك امر آخر قد يجعل الرجل يحبذ المرأة مختلفة عنه في العادات و التقاليد من أجل التغيير و معرفة عادات و تقاليد أخرى واساليب جديدة في الحياة كما هو الحال بالنسبة للمرأة كذلك وهناك ما نسبته 43.75 % من الذكور من لا يوافقون على الامر و لعل السبب في ذلك يعود الى حسب ما أثبتته الجداول السابقة و خاصة الجدول رقم (70) من أن اشتراك الشريكين في نفس العادات يسهل عملية التأقلم كما أنه عامل من عوامل استمرار الزواج حسب ما أدلى به الأساتذة.

الجدول رقم(73):يبين رأي الأساتذة حول تفضيل الوالدين تزويج الأخت الكبرى قبل الأخت الصغرى

مجموع الغير متزوجين		الذكور الغير متزوجين		الإناث الغير متزوجات		مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		%ن	ت	الفئات
%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت			
%7.69	08	00	00	%10	08	%20.90	23	%23.68	09	%19.44	14	%14.48	31	نعم
%92.30	96	%100	24	%90	72	%76.31	87	%76.31	29	%80.55	58	%85.51	183	لا
%100	104	%100	24	%100	80	%100	110	%100	38	%100	72	%100	214	المجموع

من خلال الجدول رقم(73) و الذي يبين رأي الأساتذة حول تفضيل الوالدين تزويج الأخت الكبرى قبل الأخت الصغرى فقد تبين لنا من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلتها 85.51% للمجيبين ب(لا) موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 79.09% و 92.30%، أما نسبة المجيبين ب(نعم) فقد بلغت 14.48% موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 20.90% و 7.69%.

لعب الموروث الثقافي والتقليد الاجتماعي دورا في ترسيخ زواج الأخت الكبرى قبل الصغرى وترى الأسرة أن تزويج الأخت الصغرى قبل الكبرى "عيب اجتماعي و سوف يلقى استهجان إجتماعي من طرف أفراد المجتمع لا سيما وأن المجتمع والبيئة المحيطة يرفضان هذا التوجّه في الزواج وذلك لتحاشي حديث الناس عن البنت الكبرى، لان الوالدين سوف يعانون من ردة فعل المجتمع اتجاههم من جراء تزويج الصغرى قبل الكبرى و جرت العادة في نظام العائلة الجزائرية التقليدية أن يتم تزويج البنات بحسب ترتيبهن العمري فالكبرى هي الأولى وتليها بقية الأخوات وكل واحدة تعرف دورها بحسب عمرها و كان هذا النظام شائعا في معظم مناطق المجتمع الجزائري و لعل أن بنية الأسرة الجزائرية التقليدية في وقت سابق كانت تتطلب هذا النظام" فالشخص الذي يأتي إلى إحدى الأسر طالبا الزواج ليس من حقّه أن يحدد من هي التي سيتزوجها لأنه ببساطة لا يعرف أي واحدة منهن ولكنه جاء لهذه العائلة بالذات بسبب سمعة العائلة الرفيعة عن طريق صيت الأب أو سمعة الإخوة وهو بهذا يكون حدد هدفه من الزواج وهو الارتباط بالعائلة من خلال إحدى بناتها⁽¹⁾ غير أنه و من خلال النسب الموجهة أعلاه نجد أن ما نسبته 85.51% من أقرؤا بأن الأسرة قد بدأت تتخلى عن هذه العادة الاجتماعية و التي سوف تساهم بشكل أو بآخر في تعنيس الفتاة الكبرى و الصغرى و هذا دليل أيضا على أن رياح التغيير قد هبت على بنية الأسرة الجزائرية و التي ساهمت فيها عدة عوامل ولكن اليوم تغيرت الحياة الاجتماعية وتغيرت معها ظروف المعيشة وتحسن وضع المرأة فصارت متعلمة وعاملة وصار للرجل دور في اختيار زوجته، فالزوج اليوم هو المسؤول عن اختيار زوجته ويتحمل مسؤولية قراره بنفسه، وفق مواصفات معينة يريدها، وصار

¹ - مها فهد الحجيلان، عن جريدة "الوطن" ترتيب زواج الأخوات في الأسرة السعودية، عن الشبكة المعلوماتية: <http://www.alarabiya.net/views/2008/08/31/55746.htm>، تاريخ الاطلاع: 2015/12/9، الساعة

للجانبي النفسي والعقلي دور في الاختيار، والأمر نفسه مع الزوجة التي صار لها دور في الموافقة أو الرفض وهذا الأمر صالح عند بعض الأسر ولكنه غير صالح مع أسر أخرى لا تزال ترغب الزوج والزوجة على بعضهما لاعتبارات ثقافية و هذا ما لمسناه من خلال ما نسبته 14.48% من الأساتذة من مازالت أسرهم تحمل هذا المورث الثقافي والاجتماعي و تجعله مبدأ لا يمكن الاستغناء عنه "حيث يرى البعض أن البنت الكبرى هي التي تجر قطار الزواج أو قطار العنوسة، وفي بعض العائلات المحافظة يبقى زواج البنت الكبرى شرطاً ضرورياً لزواج باقي أخواتها وترفض العائلات خرق نظام الترتيب حفاظاً على مشاعرها.⁽¹⁾

¹ - بدون كاتب، عائلات ترفض خرق ترتيب تزويج بناتها، عن الشبكة العنكبوتية: <http://www.elkhadra.com/djazayriat/article/4535>، تاريخ الاطلاع : 2015/12/9، الساعة 11:12.

الجدول رقم(74):يبين رأي الأساتذة حول تفضيل الوالدين تزويج الأخ الأكبر قبل الأخ الأصغر.

مجموع غير المتزوجين		الذكور غير المتزوجين		الإناث غير المتزوجات		مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		ن %	ت	الفئات
ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت			
21.15 %	22	25 %	06	20 %	16	27.27 %	30	31.57 %	12	25 %	18	24.29 %	52	نعم
78.84 %	82	75 %	18	80 %	64	72.72 %	80	68.42 %	26	75 %	54	75.70 %	162	لا
100 %	104	100 %	24	100 %	80	100 %	110	100 %	38	100 %	72	100 %	214	المجموع

من خلال الجدول رقم(74) والذي يبين رأي الأساتذة حول تفضيل الوالدين تزويج الأخ الأكبر قبل الأخ الأصغر فقد تبين لنا من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلتها 75.70% للمجيبين ب(لا) موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين والغير متزوجين على النحو التالي 72.72% و78.84%، أما نسبة المجيبين ب(نعم) فقد بلغت 24.29% موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين والغير متزوجين على النحو التالي 27.27% و 21.15%، وهي نسب متقاربة بين المتزوجين و الغير متزوجين.

إن تفضيل تزويج الابن البكر قبل الابن الأصغر لا يختلف في دلالاته الاجتماعية و الثقافية عن الأخت الكبرى غير أن للذكر داخل الأسرة العربية عموما و الجزائرية على وجه التحديد مكانة خاصة لا تضاهيها مكانة أخرى فمنذ ميلاده و هو يحضى بمكانة لأنه الابن البكر و وريث الأسرة اجتماعيا فهو المسئول داخل الأسر بعد الأب و حتى في وجود الأب أحيانا، فالأب يمثل سلطة رمزية لاسيما بعد ما يكبر الابن و تحدد مسؤولية الأب في الاستشارة لا أكثر و لعل كلمة (بكر) أو الابن الأكبر داخل الأسرة لها دلالة رمزية في صغره و دلالة ثقافية و اجتماعية لما له من سلطات فيما بعد و لاسيما أثناء الزواج حيث يعتبر تزويجه أو الإسراع في تزويجه من المحددات الثقافية والاجتماعية ودينية و حتى الاقتصادية "حيث تحرص بعض الأمهات على زواج أبنائهن في سن مبكرة لحاجات في نفوسهن مثل استعواض الفاقد في قوة العمل الذي ينجم عن زواج بعض بنات الأسرة و تركهن المنزل و انضمامهن الى أسر أزواجهن، و هنا يكون البديل هو الإسراع بزواج الابن و انضمام زوجته كعضو جديد في الاسرة، و في هذه الحالة تكون قد حدثت عملية احلال حيث تحل زوجة الابن محل البنت فيما يتعلق بأداء الأنشطة التي كانت تؤديها في المنزل و في الحقل قبل الزواج كما حيث يحث الدين على الإسراع بالزواج عندما تتوفر القدرة على اتمامه، لأن ذلك صونا للفرج و حفاظا على الطهر و العفاف⁽¹⁾ غير أن ما نستنتجه من خلال معطيات الجدول أن نسبة 75.70% من الأساتذة المجيبين ب(لا) أي أن الوالدين لا يحبذون تزويج الأكبر قبل الأصغر وإنما متروكة لظروف كل واحد و هذا دليل واضح على أن هناك تغيرا ملحوظا في هذا النمط الثقافي الذي كان سائدا داخل الأسرة الجزائرية التقليدية و التي تربط زواج الابن الأصغر

¹ - علياء شكري، حسن الخولي، أحمد زايد، المرأة في الريف و الحضر - دراسة لحياتها في العمل و الأسرة . الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطباعة و النشر، 1988 .

بالأكبر و نسبة 24.29% من الأساتذة من أجابوا ب(نعم) و هذا دليل على أن بعض الأسر الجزائرية مازالت متمسكة بهذا الموروث الثقافي و الاجتماعي و هي اعتماد الترتيب في تزويج الأبناء الذكور.

الجدول رقم(75):يبين العادات و التقاليد الخاصة بالزواج كعامل اجباري في تأخر سن زواج الأساتذة

مجموع الغير متزوجين		الذكور الغير متزوجين		الإناث الغير متزوجات		مجموع الأساتذة المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		النسبة المئوية (%)	التكرار (ت)	الفئات
%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت			
%13.46	14	%00	00	%17.5	14	%16.36	18	%00	00	%25	18	%14.95	32	نعم
%86.53	90	%100	24	%82.5	66	%83.63	92	%100	38	%75	54	%85.04	182	لا
%100	104	%100	24	%100	80	%100	110	%100	38	%100	72	%100	214	المجموع

من خلال الجدول رقم(75) و الذي يبين العادات و التقاليد الخاصة بالزواج كعامل اجباري في تأخر سن زواج الأساتذة نجد أن أكبر نسبة مثلتها نسبة المجيبين ب(لا) 85.04% موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين ب83.63% و 86.53%، أما النسبة المجيبين ب(نعم) فقد بلغت 14.95% موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين ب 16.36% و 13.46%.

من خلال المعطيات الاحصائية المتحصل عليها و استنادا لما تم تبينه في الجداول السابقة(68-69-70-71-72-73-74) و التي تدور حول العادات و التقاليد الخاصة بالزواج فقد تبين لنا مرة أخرى على أن التغيرات التي مست بنية العائلة الجزائرية قد أفقدتها وظيفة التحكم و السيطرة على الأبناء و بدأ هذا النمط من الزواج يعرف انخفاضا تدريجيا و بصفة غير محسوسة و هذا راجع إلى انتشار الوعي و التعليم والاختلاط بين الجنسين في ميادين علمية و ثقافية و نظرا لاتساع دائرة و المجالات الاختلاط سمح باتساع دائرة الاختيار الزوجي فأصبح الفرد يختار ضمن هذه النطاقات كالتجاور المكاني و المهني و التقارب العمري و التعليمي و الانسجام العاطفي وبهذا أصبح الزواج مسألة شخصية تخص الفرد فقط و لا يكون رأي الآباء إلا استشاريا ان هذه النسب تعكس حقيقة مفاده ان الزواج الداخلي بدا يتلاشى داخل المجتمع الجزائري رغم ممارسته في العقود الماضية فلقد بات من المؤكد أن المجتمع الجزائري شهد تطورات نوعية مست البنى الثقافية و الفكرية للأفراد و الجماعات و التي مست القيم الاجتماعية الخاصة بنظام الزواج و الذي تدخلت فيه العديد من العوامل الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية....الخ، كما بينت نسب الجدول رقم (70) أن 83.17% من الأساتذة لا يحبثون الزواج من نفس القبيلة و 74.57% من الأساتذات يقبلون زواج من رجال يختلفون عنهن في العادات و التقاليد و 56.25% من الأساتذة يقبلون زواج من نساء يختلفن عنهم في العادات و التقاليد ونسبة 85.5% للمجيبين ب(لا) من الأساتذة حول تفضيل الوالدين تزويج الأخت الكبرى قبل الأخت الصغرى اضافة الى 75.70% للمجيبين ب(لا) من الأساتذة حول تفضيل الوالدين تزويج الأخ الأكبر قبل الأخ الأصغر .

٤-٥- عرض و تحليل و تفسير معطيات بعد عدم البحتو تي السن دعامل من العوامل الإجابريه الموديه إلى باحر سن رو اج الاسناد الجامعي.

الجدول رقم(76):يبين رأي الأساتذة في نظرة المجتمع السلبية للمرأة التي كبرت و لم تتزوج مع التعليل

الفئات	ت	%ن	الذكور المتزوجين		الإناث المتزوجات		مجموع المتزوجين		الذكور الغير متزوجين		الإناث الغير متزوجات		ت	%ن	الفئات	
			%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت				
نعم	114	%53.27	46	%63.88	30	%78.94	76	%69.09	20	%25	18	%75	38	%36.53	52	%45.61
													31	27.19%		
													31	27.19%		
لا	100	%46.72	26	%36.11	08	%21.05	34	%30.90	60	%75	06	%25	66	%63.46	/	/
المجموع	214	%100	72	%100	38	%100	110	100%	80	%100	24	%100	104	%100	114	%100

من خلال الجدول رقم(76) والذي يبين رأي الأساتذة في نظرة المجتمع السلبية للمرأة التي كبرت و لم تتزوج مع التعليل فقد تبين لنا من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلتها 53.27% للمجيبين ب(نعم) موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 69.09% و 36.53%، أما نسبة المجيبين ب(لا) فقد بلغت 46.72% موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 30.90% و 63.46%. و هي نسب متفاوتة بين المتزوجين و الغير متزوجين.

من خلال النتائج المبينة و ما أفرزته النسب نستنتج أن نظرة المجتمع الجزائري للمرأة الغير متزوجة هي نظرة سلبية لأن زواجها هو من يرفع من قيمتها الاجتماعية داخل الأسرة و المجتمع على حد سواء و هذا ما توصلت إليه الباحثة في دراسة قامت بها رعدة شريم حول الاتجاهات الاجتماعية نحو المرأة غير المتزوجة وأشارت في دراستها إلى أن الزواج عرف في المجتمعات كافة وأن الرجال والنساء غالباً ما يتزوجون في فترة ما من حياتهم كما توصلت إلى أن تأخر الفتاة عن الزواج يجعل المجتمع ينظر إليها نظرة سلبية تتصف بالشفقة ويتم التقليل من قيمتها ومكانتها الاجتماعية بغض النظر عما حققته المرأة من تقدم في المستوى التعليمي والوظيفي. من ناحية أخرى أكدت الدراسة أن تأخر زواج الفتاة غالباً ما يكون لأسباب متعددة منها بسبب أن الفتاة أمضت جزءاً كبيراً من حياتها في التعليم والعمل مقارنة بقريباتها أن تحمل بعض الفتيات أعباء أسرية أو اقتصادية نحو عائلتهن تجعلهن يتأخرن في قبول الزواج مما يفوت عليهن الفرصة وأن تقدم العمر لدى المرأة يقلل من احتمال زواجها.⁽¹⁾

لقد كانت و مازالت عذرية المرأة في المجتمع الجزائري مصدر قلق و خوف دائم للعائلة حيث كان الزواج المبكر للفتاة الحل الأنسب لتخلص من الخوف و القلق وأضمن وسيلة للمحافظة على شرف العائلة. و في النظرة التقليدية أن زواج الفتاة يرفع و يعزز من مكانتها الاجتماعية فالمرأة لا قيمة لها بدون زواج. وخاصة أن الدور الاجتماعي الذي حدده لها المجتمع هو أن تكون زوجة و أم منجبه فبيت زوجها هو مكانها الحقيقي حيث تسهر على خدمته و توفير حاجاته و طاعته و تربية أبنائه و تتجنب كل ما قد يسيء لشرفه"مازالت تعطي قدرا و اعتبارا كبيرين لزواج بناتها و بقي هذا الأمر يشكل قيمة

¹ - رعدة شريم،الاتجاهات الاجتماعية والنفسية نحو المرأة غير المتزوجة،"سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية"،أبحاث اليرموك،المجلد 19،العدد 3، الجامعة الاردنية، 2003،ص ص 21-22.

عالية في المجتمع فعزوبة الفتاة و تأخر سن زواجها لا يعد من عادات الأسرة الجزائرية التي تعبر عنه بالرفض و الإحراج و تبقى مكانة المرأة الفتاة غامضة مالم تتجب وتتزوج.⁽¹⁾ وحسب دراسة مصطفى بوتفوشيت و راضية طوالي "فإن الزواج المبكر يرفع من مكانة المرأة الاجتماعية بالإضافة إلى إعلاء شأن أسرتها و بالمقابل يدفع تأخر الفتاة عن الزواج إلى الارتياح و القلق على مستقبلها.⁽²⁾ و قد أكدت نصيرة عمور: أن المجتمع الجزائري ينظر إلى الفتاة المتأخر زواجها نظرة متدنية تتمثل في النقد و الاستهجان والسخرية و جرح مشاعرها و الشك في أخلاقها "كم ذكرت دليلة كواش في دراستها أن العزوبة لها تأثير سيئ على الأسرة الجزائرية و الشعور بالإحباط لدى الفتاة⁽³⁾.

و لعله و بالنظر الى تحليل الأساتذة المقدم في حالة الإجابة (بنعم) تبين أن الإجابات لا تختلف عما توصلت إليه الدراسات السابقة حيث أن ما نسبته 45.61% من رأوا أن المجتمع ينظر إليها نظر استهجان كونها تجلب العار للعائلة لأنها عانس و ذلك في قول بعضهم ".....المجتمع حدد سن المرأة و لو بشكل نظري.....تركيبية منظومة القيم تجعل من العنوسة مشكلا أخلاقيا في أصله...تصبح منبوذة و مكروهة وكأنها نذير شؤم بالنسبة للأخريات.....بيرونها بضاعة و انتهت مدة صلاحيتها.....المكان الأصح للمرأة هو بيت الزوجية.....تعتبر تهديد و قابلة للانحراف...إلخ" انطلاقا من آخر إجابة فالأنثى الغير متزوجة تهدد شرف الأسرة الجزائرية أو كما يعبر عنه في الثقافة الشعبية (بالنيف) و يعتبر الشرف من القيم الهامة لما له من تأثير و ارتباط بنقاء و طهارة الأنثى من جهة و علاقة ذلك باستمرار حياتها أو موتها من جهة أخرى.⁽¹⁾ أن للشرف دلالة كبيرة لدى الأسرة الجزائرية فهو يعتبر من القيم الأساسية التي يجب أن تحافظ عليها، و ذلك لان مكانتها في المجتمع لا تقاس إلا بهذه القيمة، فإذا اهتزت هذه القيمة اهتزت مكانتها في المجتمع و لهذا كان شرف العائلة مرتبط بالفتاة و و خصوصا عند زواجها و انتقالها من بيت أبيها إلى بيت زوجها و دون ذلك لا ساس مهما كانت درجة

¹ - نوار شهرزاد، علاقة تقدير الذات بالنشاط المعرفي (سلبية التفكير) لدى عينة من الفتيات المتأخرات في الزواج، دراسات نفسية و تربوية مخبر تطوير الممارسات النفسية و التربوية، العدد 5، ديسمبر 2010، ص 189.

² - مصطفى بوتفوشيت، مرجع سابق، ص 56.

³ - نوار شهرزاد، مرجع سابق، ص 190.

⁴ - محمد الجوهري وآخرون، الطفل و التنشئة الاجتماعية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994، ص 211.

تعليمها، غير أن بقائها دون زواج سوف يعرض الأسرة لأسئلة كثيرة قد تصل حد الشك في أخلاق الفتاة في حد ذاتها و ذلك لقول احدهن".**تبقى دائما محل تساؤلات و قيل و قال و خاصة في مجتمعنا لانها دائما متهمه إذا لم تتزوج رغم عفافها و سلوكها الطيب...**" و لعل هذا السؤال أشرنا إليه في الجدول رقم(41) و" بهذا فان المرأة في الاسرة الجزائرية لا قيمة لها و لا مكانة لها إلا إذا كانت متزوجة و منجبة للذكور، فالزواج و الإنجاب يرفع من و يعزز من مكانتها في السلم الاجتماعي"⁽²⁾ و نسبة 27.19% من اجابات الأساتذة من بينت أن المرأة إذا كبرت و لم تتزوج تفقد نظارتها و تصبح معرضة للعقم و ذلك لقول بعضهم"**...المرأة في المجتمع الجزائري محكومة بعمر بيولوجي.....لا تصلح للإنجاب.....تفقد نظارتها و شكلها.....إنخ" و نسبة 27.19 % و هي نسبة تتساوى مع سابقتها في كون أن المرأة الكبيرة الغير متزوجة ينظر لها نظرة نقص و هذا ما عبرت عليه إجابة بعض الأساتذة في قولهم ".....امرأة مسكينة...ولية...امرأة ينقصها شيء...امرأة بايرة.....إنخ"**

و لقد فسر البعض إجابتهم بسن المرأة و تعرضها للعقم و هذا ما أكدته الدراسة السابقة السادسة أن الزواج المبكر يعمل على اطالة الفترة التي يمكن أن تتجب فيها المرأة فكلما كان الزواج مبكرا كلما استطاعت المرأة أن تتجب أكبر عدد ممكن من الأطفال فمن المعروف ان هناك علاقة ايجابية بين الزواج المبكر للإناث و ارتفاع معدل الخصوبة.... فزواج البنت في سن مبكرة و انجابها لأطفالها في سن مبكر أيضا يجعل أمامها فرصة لتربية هؤلاء الأطفال و هي محتفظة بحيويتها و قوتها، كما يجعل الفاصل الزمني في العمر بينها و بين أطفالها قصيرا....إضافة إلى الخوف على الشرف والعرض يدفع الى الزواج المبكر للإناث....فبزواجهن تنتقل مسئولية مراقبتهن الى أزواجهن.....فالأهل يحرصون على التعجيل بزواج البنت من منطلق أن زواج البنت هو ستر للعرض فالزواج المبكر فيه صون لسمعة البنت و أهلها، و هو أسلوب للابتعاد عن القيل و القال كما أن النمط الثقافي السائد يشجع على الزواج المبكر...و كلما مر الوقت بعد ذلك دون أن يتقدم أحد لطلبها كلما ظهرت بوادر التوتر و أخذت مشاعر القلق تراود الأهل".⁽¹⁾

¹- بين عيسى آمال، مرجع سابق، ص217.

²- علياء شكري، حسن الخولي، أحمد زايد، مرجع سابق، ص56.

إن هذه النتيجة تؤكد على أنه رغم من التطور المادي الذي عرفه المجتمع الجزائري تبقى نظرتة للمرأة نظرة تقليدية نظرة الآباء و الأجداد المحكومة بمقاييس تقليدية فمهما وصلت إليه المرأة من مناصب تعليمية تبقى المرأة مقرونة بالبيت و الزوج و الأبناء وتبقى ذهنية الفرد الجزائري حبيسة مورث ثقافي تقليدي غير قابل لتغيير و هذا على حد قول المحلل الإجتماعي زوبير عروس: "المجتمع الجزائري يتطور بسرعتين سرعة مادية سريعة جدا وسرعة تتعلق بالقيم و الأخلاق، وهي سرعة بطيئة ثقيلة التحول والتطلع والمرأة في الجزائر من ناحية وجودها المادي في المجتمع أخذت مكانة جد متطورة وسريعة ونقصد بالجانب المادي مكانة المرأة في المجتمع و تواجدها في الوظائف والقوانين المنظمة لهذا التواجد داخل المجتمع مهنيا وسياسيا واجتماعيا وهناك بعض القطاعات شبه مؤنثة مثل التعليم و الصحة و الإعلام و القضاء لكن المرأة في هذه المجالات لم تدخل كامرأة لكن دخلتها نتيجة حصولها على مؤهلات تمكنها من هذه الوظائف ونتيجة التطور المادي على مستوى التعليم والقوانين⁽²⁾ و في هذا الصدد تقول نوال السعداوي "ان المرأة مضطرة للحفاظ على زوجها بأي شكل كان حتى و ان كان سكيما، عريبا أو زير نساء...أو يضربها كل يوم بالسوط...لأنه لو تركها، تنتهي حياتها الاجتماعية و الاقتصادية و الاخلاقية و النفسية...و برغم ادراك المرأة لهذا المصير التعيس إلا أنها تدرك ايضا انه المصير الوحيد المقبول اجتماعيا، فالمرأة لا تختار بين الزواج و عدم الزواج و لكنها يجب أن تتزوج و إلا فان المجتمع لا يقبلها و لا يحترمها وفوق كل ذلك لا يعتبرها امرأة طبيعية.⁽¹⁾

¹ - زهية منصر، المجتمع الجزائري يعيش حالة التباس وتناقضات مرعبة، عن الشبكة المعلوماتية:

<http://www.pressealgerie.net/ar/info/> تاريخ الاطلاع: 8/2015/12، الساعة: 9:30.

² -وسيلة بروقي، سلطة الذكورة و شرعيتها في الوعي النسائي تحليل خطاب الحس المشترك، "مجلة علوم الانسان و المجتمع"، العدد 11، جامعة محمد خيذر بسكرة، 2014، ص 105.

الجدول رقم (77): يبين رأي الأساتذة نظرة المجتمع السلبية للرجل الذي كبر و لم يتزوج مع التعليل

الفئات	ت	%ن	الذكور المتزوجين		الإناث الغير متزوجات		مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		%ن	ت	الفئات
			%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت			
نعم	90	42.05%	26	25%	06	25%	64	58.18%	22	57.89%	42	58.33%	90	42.05%	نعم
لا	124	57.94%	78	75%	18	75%	46	41.81%	16	42.66%	30	41.66%	124	57.94%	لا
المجموع	214	100%	104	100%	24	100%	110	100%	38	100%	72	100%	214	100%	المجموع

من خلال الجدول رقم(77) والذي يبين رأي الأساتذة حول نظرة المجتمع السلبية للرجل الذي كبر و لم يتزوج مع التعليل فقد تبين لنا من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلتها 57.94 % للمجيبين ب(لا) موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين والغير متزوجين على النحو التالي 41.81% و 75%، أما نسبة المجيبين ب(نعم) فقد بلغت 42.05% موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين والغير متزوجين على النحو التالي 58.18% و 2% وهذا يعكس تباينا واضحا بين المتزوجين و الغير متزوجين.

على الرغم من التغيرات التي مست المجتمع الجزائري من جميع النواحي إلا ان هناك بعض المواضيع لازالت عالقة في ذهنية الفرد الجزائري و هي رؤيته في تحديد سن زواج المرأة و الرجل فكما بينا في الجدول رقم (68) و المتعلق بنظرة المجتمع للمرأة الغير متزوجة و هي من خلال النسب انها نظرة نقص و شفقة..... نجد أن الامر يختلف بالنسبة للرجل فما نسبته 57.94 % على عموم يرون ان المجتمع لا ينظر نظرة سلبية للرجل المتأخر في الزواج لكونه رجل و يستطيع الزواج متى شاء و في أي سن لأنه رجل و لا يعيبه شيئا كما أن الأسرة الجزائرية و انطلاقا من هذا المبدأ سوف توافق على رجل يتقدم لخطبة بناتها في أي سن شاء و هذا ما اكدته بعض اقوال الأساتذة و لهذا الأمر دلالة اجتماعية لكون المجتمع الجزائري مجتمع ذكوري و الذي يمارس نوعا من السلطة الرمزية على حد قول ببيير بورديو "بأنها سلطة تعتمد على أسلوب التورية والاختفاء و لا يمكن ان تحقق تأثيرها المفترض و تنفيذها بشكل فعال و ايجابي إلا من خلال التعاون الذي يجب ان تتلقاه من طرف أغلبية الناس المعنيين بها، و الذين تبدوا لهم هذه الحقيقة وهمية و لا يعترفون بها.⁽¹⁾

و انطلاقا من هذه القاعدة فان المجتمع الذكوري يفرض نوعا من الهيمنة المتوارثة عن طريق التنشئة الاجتماعية بان يمارس و يفعل ما يحلو له دون رقابة اجتماعية بحجة أنه رجل و يفعل ما يشاء و لهذا فان النظرة للرجل غير سلبية في حالة تأخره عن الزواج ولهذا فانه و رغم التغير الذي عرفه المجتمع الجزائري إلا ان العرف المؤسس على هيمنة ذكورية متجذرة في الوعي واللاوعي الجماعي و في ذهنية افراد المجتمع و لاسيما في موضوع يحضى بنوع من القداسة و هو موضوع الزواج. غير ان نسبة هذا الموقف تختلف بين المتزوجين و غير المتزوجين على النحو التالي 41.81% و 75%، و لعلها

¹ - محمد بقوح، نظرية السلطة الرمزية عند ببيير بورديو، مجلة الفكر العربي، عدد 1985، 37، ص 2.

تعد نتيجة منطقية فالمتزوج يرى الموضوع بحكم الناظر الى الظاهرة من زاوية فرد قد تجاوز الموضوع عكس الغير متزوج فهو محط أنظار المجتمع و لهذا سوف تكون نتيجته مغايرة للآخرين.

غير أن هناك من يرى عكس ذلك تماما فهناك ما الأساتذة من عبروا على أن هناك نظرة سلبية تلازم الرجل في حالة تأخره عن الزواج بنسبة 42.05% معللين ذلك في اجابتهم التي تكاد تكون واحدة و هي ان المتأخر في الزواج رجل غير سوي و تكثر حوله التساؤلات بنسبة 100%، و هذا في تعليق بعض الأساتذة: "...واش قاعد يدير...الرجل تحوم اسئلة حوا تاخره...أمر غير عادي...ينظرون دائما اليه نظرة نقص و عدم ثقة...لديه مشكل أخلاقي...يبقى المجتمع يطرح أسئلة غريبة عن عدم زواجه..." و هذا امر شائع داخل المجتمعات العربية و خصوصا المجتمع الجزائري فكلما طالت مدة زواج الرجل إلا و تبدأ التساؤلات حول تأخره في استكمال نصف الدين بدأ بالأسرة الى الأقارب فأفراد المجتمع المحيطين به و لعل هذا ما بيناه في الجدول رقم (40). غير أن النسبة تختلف بين المتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 58.18% و 25%. وهذا يعكس نظرة كل فئة الى الموضوع و مدى حساسيته بالنسبة له.

الجدول رقم(78): يبين رأي الأساتذة حول سن زواج الرجل مع التعليل

الفئات	ت	%ن	الذكور المتزوجين	الذكور الغير متزوجين		الإناث الغير متزوجات		مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		%ن	ت	الفئات	
				%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت				
نعم	{ 25-20 }	20	21.73%	18	17.30%	04	16.66%	14	17.5%	74	67.27%	28	73.68%	46	63.88%	92	42.99%
	{ 30 -26 }	30	32.60%														
	{ 35-31 }	46	50%														
لا				86	82.69%	20	83.33%	66	82.5%	36	32.72%	10	26.32%	26	36.11%	122	57.00%
المجموع		92	100%	104	100%	24	100%	80	100%	110	100%	38	100%	72	100%	214	100%

من خلال الجدول رقم (78) يبين رأي الأساتذة حول سن زواج الرجل مع التعليل، لقد تبين لنا من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلتها 57.00 % للمجيبين بـ(لا) موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 26.32% و 82.69%، أما نسبة المجيبين بـ(نعم) فقد بلغت 42.99% موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين والغير متزوجين على النحو التالي 67.27% و 17.30% و هذا يعكس تباينا واضحا بين المتزوجين و الغير متزوجين.

إن ما أفرزته نتائج الجدول تؤكد على أن الرجل غير مقيد بسن معينة للزواج و أنه يستطيع الزواج في أي سن و متى سمحت له الظروف عكس المرأة و هذا ما بينته نسبة 57.00 % من الأساتذة من أكدوا ذلك أما المجيبين بـ(نعم) فقد بلغت نسبتهم 42.99% و هذا تأكيد واضح من أن الرجل مربوط بسن معينة للزواج تراوحت بين {20 و 35} سنة و قد كان تعليلهم للإجابة على النحو التالي {20-25} لأنه في ذروة الرغبة الجنسية بنسبة 21.73% {26-30} أكثر نضجا و حتى لا يقع في الحرام بنسبة 32.60% {31-35} لنضجه العقلي و توازنه العاطفي و يساعد في تربية الأبناء بنسبة 50% و التي تعد أكبر نسبة و لعل السبب راجع إلى "أن أهلية الرجل للزواج أصبحت أكثر تعقيدا من الناحية الاقتصادية و يحتاج إلى سنوات عديدة حتى يتمكن من الحصول على استقرار مادي، يتجلى في دخل جيد ومسكن لائق و يحكم الفرق بين سن الزوجين الأعراف و التقاليد الاجتماعية السائدة حيث يكون في المجتمعات الأبوية مرتفعا عن مثله في المجتمعات المتحررة، والتي تحقق فيه المرأة استقلالاً ذاتياً مادياً ومعنوياً، وعلى العموم فإن النمو البيولوجي للذكر يكون أبطأ منه عند المرأة وبالتالي نجد سن الزوج أكبر من سن الزوجة في العادة بالإضافة إلى أن المسؤوليات المادية التي يتحملها الزوج في الغالب تجعله غير مؤهل للزواج في سن مبكرة ومرة أخرى نستطيع أن نستنتج أن الرجل يستطيع الزواج في سن متأخرة دون أهمية فرق السن بينه وبين المرأة بينما لا تستطيع المرأة (ليس بشكل مطلق) أن تتزوج في سن متأخرة أي أن تكبر عن سن زوجها لاعتبارات اجتماعية وبيولوجية⁽¹⁾ أما بالنسبة للأسر الحضرية فإن 42.9% من الإحصائيات و أزواجهن يرون نفس الرأي الأخير الذي

¹ - مريم بودوخة، جنون وهيبة، جودة الحياة الأسرية في أسرة الزوج المعدد، الملتقى الوطني الثاني حول : الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة أيام 10/09

يحدد السن المثلى لزواج الأولاد بالفترة من 20 الى 27 سنة ويضيفون الى المبررات السابقة أيضا أن أغلب الشبان في المناطق الحضرية لا يستطيعون الاقدام على الزواج قبل ذلك لان البحث عن منزل مستقل و العثور عليه أمر عسير، كما أن غلاء أسعار الأثاث و تكاليف الزواج تفرض على الشبان أن يدفعوا مهورا عالية،كل هذا يؤدي الى تأخر سن زواج الغالبية العظمى منهم حتى الى ما بعد سن الثلاثين⁽²⁾ وهناك عوامل هامة تساعد في تحديد افضل سن لزواج الرجل كالعمر العقلي و الذهني و الوعي بواجباته التي سيقوم بها لتكوين الأسرة، اضافة الى الناحية المادية و القدرة على استيعاب الاحتياجات التكوينية للأسرة من جميع نواحيها و القدرة على الفهم و الادراك الفكري والجسمي و الحسي ...و القدرة سيطرة الرجل عل بعض المواقف كاعطاء الزوجة والابناء الامن والامان والاستقرار.ولهذا فان افضل سن لزواج الرجل ما بين(30-40) سنة وهو أفضل عمر.⁽³⁾

¹ -علياء شكري و آخرون،مرجع سابق،ص110.

² -روز نصر،موقع سابق.

الجدول رقم(79):يبين رأي الأساتذة حول سن زواج المرأة مع التعليل

الفئات	ت	%ن	التعليل	الفئات	مجموع الغير متزوجين		الذكور الغير متزوجين		الإناث الغير متزوجات		مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		%ن	ت	الفئات								
					%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت											
نعم	156	72.89 %	فترة ذروة الإنجاب	{ 22-18 }	%73.07	76	%58.33	14	%77.5	62	%72.72	80	%78.94	30	%69.44	50	لا	58	27.10 %								
			فترة الخصوبة و	{27 -23 }	%32.69	51	%33.97	53	%22.43	35	%10.89	17	%26.92	28	%41.66	10				%22.5	18	%27.27	30	%21.05	08	%30.55	22
			النضج العقلي و	{ 32-28 }																							
			القدرة على المسؤولية																								
بدون تعليل	{ 37-33 }																										
المجموع	214	%100			%100	104	%100	24	%100	80	%100	110	%100	38	%100	72											

من خلال الجدول رقم (79) يبين رأي الأساتذة حول سن زواج المرأة مع التعليل، فقد تبين لنا من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلتها 72.89 % للمجيبين بـ(نعم) موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 72.7%% و 73.07%، أما نسبة المجيبين بـ(لا) فقد بلغت 27.10% موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين والغير متزوجين على النحو التالي 27.27% و 26.92% و هي نسب مقارنة بين المتزوجين و غير المتزوجين.

من خلال المعطيات السابقة نستنتج أن سن الزواج بالنسبة للرجل يختلف عنه عند المرأة لاعتبارات اجتماعية و ثقافية و بيولوجية فسن الزواج بالنسبة للرجل غير محدد بزمن معين كما بينه الجدول رقم (78) لأسباب معينة عكس المرأة التي مثل فيها سن المناسبة لزواج بين {18 و 32} سنة و ذلك لعدة عوامل حيث مثلت نسبة 22.43% بالنسبة للفئة العمرية الواقعة بين {18-22} سنة كسن مناسب لزواج الأنثى و ذلك انطلاقاً من رأي الأساتذة كونها فترة ذروة الخصوبة و نسبة 33.97% بالنسبة للفئة العمرية الواقعة بين {23-27} سنة و أكد فيها الأساتذة أنها سن تناسب زواج الفتاة لكونها فترة الخصوبة و النضج العقلي و القدرة على المسؤولية الأسرية و مانسبته 32.69% بالنسبة للفئة العمرية الواقعة بين {28-32} سنة لكونها فترة الخصوبة والنضج العقلي و القدرة على المسؤولية الأسرية و آخر نسبة كانت 10.89% بالنسبة للفئة العمرية الواقعة بين {33-37} سنة و التي لم يعطها الأساتذة أي مبرر فمن المعروف علمياً أن دورة الخصوبة بالنسبة للمرأة محددة بحيث "يعرف سن اليأس عند المرأة بتوقف الدورة الشهرية نهائياً نتيجة توقف المبايض عن إنتاج الهرمونات الأنثوية ويحدث هذا عند تقدم المرأة في السن، ان نسبة الخصوبة عند المرأة تصل إلى القمة في سن الخامسة و العشرين و بعد ذلك تبدأ تقل تدريجياً حتى تصل سن اليأس و نتيجة لاضطراب الهرمونية التي تحدث في سن الإنجاب المتأخر تصبح نسبة الحمل في تناقص مستمر و بذلك تزيد نسبة العقم عند المرأة كلما اقتربت سن الأربعين⁽¹⁾ وفي هذا الشأن تؤكد أخصائية النسائية والتوليد الدكتورة رقية شكري أن تقدم العمر لدى المرأة يقلل من فرصها الإيجابية مشيرة إلى أن أفضل المراحل العمرية للإنجاب تكون بين سن العشرين حتى الثلاثين عاماً، حيث تبدأ فرصها بالتراجع بعد ذلك وتضيف شكري أن

¹ - بيئة العراقي، العنوسة مخاطر و أسرار، الجزائر: دار الرشيد للطباعة و النشر و التوزيع، 2008، ص 123.

الفتاه بعد سن الخامسة والثلاثين تتضاءل فرصتها بالحمل وبترافق معه مخاطر على صحتها بسبب تراجع إنتاج البويضات، مشيرة إلى أن المرأة عندما تصل إلى سن اليأس وهو انقطاع الدورة الشهرية في عمر متوسطه الخامسة والأربعين، تتوقف المرأة عن الإنجاب.⁽¹⁾

و ما يمكن لاستخلاصه أن المرأة داخل المجتمع الجزائري مكانتها الاجتماعية محكومة بزواجها و انجابها" فالمرأة مهتمة بالإنجاب و تتشوق خاصة لإنجاب الذكور لأنها تعي بان مكانتها تحسن بوجودهم و لأن من أهم ما يريد الرجل من المرأة أن تكون أما ن تتجب له الأطفال و الذكور منهم خاصة فالمرأة تقيم بخصوبتها و هي ناقصة بعقرها مهما كانت جميلة⁽²⁾ يقول زوبير عروس"فالمرأة دائما ينظر إليها من حيث القيمة الاجتماعية على أن مكانها الطبيعي هو البيت، لكن في نفس الوقت هناك قناعة دفينة عند الرجل أن المرأة العاملة في البيت هي غير ذات وظيفة ولا يمكن أن تكون زوجة. من هذا المنطلق هناك تناقض على مستوى وعيين.. سن الزواج ثقافيا وقيما في الجزائر مرتبط بسن معينة مع تسجيل ملاحظة مهمة أن قيم الريف وقيم المدينة غير موجودة في الجزائر، لأنه حتى في المدن الكبرى مثل العاصمة نعيش وفق قيم ريفية فقيم الريف تنظر للمرأة من ناحية سن الزواج وفق قيم معينة نمطية وتقليدية لم تتغير ولم تتطور بنفس التطور المادي لوظائف وأدوار المرأة في المجتمع في ثقافتنا فسن الزواج يتحكم إلى درجة كبيرة في تحديد وضعية المرأة من الناحية المدنية، بينما المرأة الإطار تكوينها لا يسمح لها بالزواج المبكر وبعض المهن تتطلب مدة تكوين طويلة. فتلق المرأة بعد التخرج وتجد "القطار قد فاتها"، حسب التعبير المجتمعي، وهنا ندخل في تناقضات كبيرة لأن الرجل الجزائري من جهة يريد امرأة متعلمة وعاملة تدعمه اقتصاديا في الحياة الاجتماعية للأسرة ونوعية التربية لأن الرجل الجزائري صار يبحث عن تربية عالية للأولاد وهذه التربية لا يمكن أن تضمنها غير زوجة متعلمة. ومن ناحية أخرى يريد لها مرتبطة بسن تفرضها القيم الاجتماعية الموجودة ومن هنا يأتي التناقض الموجود بين قيم التطلع والتحرر و بين قيم الركود والجمود.⁽¹⁾

¹ -روز نصر، عانس توصيف اجتماعي جارح للمتأخرات في الزواج، عن الشبكة المعلوماتية:

تاريخ الاطلاع: 20015/11/15، الساعة: 10:30 <http://ar.ammannet.net/news/24161>

² -وسيلة بروقي، مرجع سابق، ص 106.

³ -زهية منصر، موقع سابق.

الجدول رقم(80): يبين رأي الأساتذة حول تفضيل الزواج ممن يقربونهم في السن مع التعليل

الفئات	ت	%ن	الذكور المتزوجين		الإناث المتزوجات		مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		%ن	ت	التعليل	%ن	ت
			%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت					
نعم	138	64.48%	82	78.84%	20	83.33%	56	50.90%	28	73.68%	28	38.88%	64.48%	138	حتى يكون هناك تقارب فكري و تفاهم أكبر لأنهما من نفس الجيل	64.48%	138
لا	76	35.51%	22	21.15%	04	16.66%	54	49.09%	10	26.31%	44	61.11%	35.51%	76	من الأفضل أن يكون الرجل أكبر من المرأة	21.49%	46
															المرأة تحب الرجل الأكبر منها سنا	14.01%	30
المجموع	214	100%	104	100%	24	100%	110	100%	38	100%	72	100%	100%	214	المجموع	100%	214

من خلال الجدول رقم(80) و الذي يبين رأي الأساتذة حول تفضيل الزواج ممن يقربونهم في السن مع التعليل فقد تبين لنا من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلتها 64.48 % للمجيبين ب(نعم) موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 50.90% و 78.84%، أما نسبة المجيبين ب(لا) فقد بلغت 35.51% موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 49.09% و 21.15% وهي نسب متفاوتة بين المتزوجين و الغير متزوجين.

إن للسن قيمة هامة في اسعاد الزواج و استقراره وهو هام أيضاً لكي يتحقق الهدف من الزواج ويكون فيه التعاون بين الزوجين، ويسهل على كل واحد منهما فهم الآخر، وكم من و يشكل فارق السن بين الزوجين عاملاً هاماً في نجاح الحياة الزوجية، هذا ما تشير إليه الدراسات الاجتماعية الحديثة، حيث تعتبر الفترة الزمنية التي تفصل جيل الزوجة عن جيل الزوج مؤثراً كبيراً في تباعد أو تقارب التفاهم والانسجام بينهما فمن خلال النسب المبينة أعلاه نجد ان أكبر نسبة من الاساتذة تفضل الزواج ممن يقربونهم في السن ولعل التعليل في ذلك يرجع حسب اقوالهم إلى " تقارب فكري و تفاهم أكبر لأنهما من نفس الجيل" بنسبة 64.48% و تشكل نسبة المتزوجين أكثر و هذا راجع لخوض تجربة الزواج و و جدوا أن التقارب في السن يشكل عاملاً من عوامل الاستقرار الزوجي عكس الغير متزوجين الذين مازالوا غير متمرسين في هذا المجال "ففي أمريكا كان فارق السن بين الزوجين ست سنوات عام 1890 وأصبح الآن ثلاثين شهراً أي سنتان ونصف فقط، أما في أوروبا فظل فارق السن بين الزوجين كبيراً ويرى (فان دفلد) في كتابه الزواج المثالي: أن يتزوج الرجل والمرأة في سن مبكرة متساوية أو متقاربة ويرى أيضاً أن يكون الرجل أكبر من المرأة سناً وأكثر خبرة ولكن إذا زادت سنه عن سنها بعشر سنوات، فلن يكون في ريعان الشباب ويرى أيضاً (فان دفلد) أن فرق السن بين الزوجين يجب ألا يتجاوز بضع سنوات فحسب، وبذلك يمكنهما أن يبدأ حياتهما الزوجية بمقدار متقارب من التجربة والخبرة، وإذا بدأ الزوجان زواجهما في سن مبكرة استطاع كل منهما أن يشارك الآخر مشاركة متزايدة في التجارب والمشاعر الشخصية وإذا تأخر الزواج إلى سن أنضج أتى كل منهما معه بمهارته لتحسين علاقتها الزوجية⁽¹⁾ غير ان هناك ما نسبته 35.51% من

¹ - بدون كاتب، كيف يكون فارق السن بين الزوجين؟، عن الشبكة المعلوماتية:

<http://isllammemo.cc/mostashar/el-beet-said> ، تاريخ الاطلاع: 2016/6/25، الساعة: 1:25.

الأساتذة من يرون عكس ذلك و هم لا يفضلون التقارب في سن الزواج و يعود ذلك حسب تحليلهم الى من الأفضل أن يكون الرجل أكبر من المرأة بنسبة 21.49% و الفئة أخرى عللت اجابتها ب المرأة تحب الرجل الأكبر منها سنا بنسبة 14.01%.

و يذهب (جيرالد ليزلي) في هذا الشأن إلى الحكم على أن كل عام تتأخر فيه المرأة أو الرجل في الزواج يقلل من فرص الاختيار حيث يتزوج من هم في فئة عمرية سابقة أو تالية لها حسب الجنس، و كلما اتسعت الهوة ازدادت عملية الاختيار تعقيدا ، و إن كان الإشكال يقع عند المرأة أكثر مما يحصل للرجل بيد أن دراسة (هو لينجش هيد) توصلت إلى ملاحظة هامة مفادها أن الرجال ما بين 20 و 25 سنة يملون إلى اختيار زوجاتهم من نفس دائرة أعمارهم و لا يتجاوز الفرق 5 سنوات على أكثر تقدير و بعد هذا السن و حتى 50 سنة يميلون الى الزواج من زوجات صغيرات و بعد هذا يميلون ثانية الى الزواج من زوجات يقاربونهم سنا.(2)

¹ -سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 136.

الجدول رقم(81): يبين رأي الأساتذة حول التشجيع على الزواج في السن المناسب

الفئات	ت	ن%	الذكور المتزوجين		الإناث المتزوجات		مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		ت	ن%
			ن%	ت	ن%	ت	ن%	ت	ن%	ت	ن%	ت		
نعم	196	91.58	72	100	38	100	110	100	62	77.5	24	100	86	82.69
لا	18	8.41	00	00	00	00	00	00	18	22.5	00	00	18	17.30
المجموع	214	100%	72	100%	38	100%	110	100%	80	100%	24	100%	104	100%

من خلال الجدول رقم(81) و الذي يبين رأي الأساتذة حول التشجيع على الزواج في السن المناسب كضمان للاستقرار النفسي و الاجتماعي ، فقد تبين لنا من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلتها 91.58% للمجيبين بـ(نعم) موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 100% و 82.69%، أما نسبة المجيبين بـ(لا) فقد بلغت 8.41% موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 00% و 17.30% و هي نسب متقاربة بين المتزوجين و الغير متزوجين.

ان هذه النسب تعكس الجداول السابقة حول السن المناسب للرجل و المرأة على حد سواء و التي قدم فيها كل الاساتذة المبررات اللازمة للزواج منها النضج الجنسي بالنسبة للرجال و ذروة الخصوبة والقدرة على تحمل المسؤولية للطرفين و لعل هذا التشجيع من طرف الأساتذة رجالا و نساء على الزواج في السن المطلوبة من أجل تحقيق مقاصد الزواج كالسكن النفسي و الاستقرار العائلي و الاجتماعي و المودة و الرحمة، كلها معاني لا تتحقق إلا عن طريق الزواج المشروع لقوله تعالى: (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة) (سورة الروم الآية 21) وسكون كل من الرجل للمرأة والمرأة للرجل أن يجد كل واحد منهما متعة وأمانا وطمأنينة وعافا، وإحصانا و كل ما يحقق الاستقرار النفسي فعلاقة السكن النفسي والاجتماعي لا تنتهي بقضاء الشهوة ولكن تتحقق بالإضافة إلى ذلك بالعشرة الطيبة، التي تسودها المودة والرحمة، والعيش المشترك في البيت الواحد، والمسكن الواحد والشعور بالمسؤولية المشتركة بين الزوجين ويزداد هذا المقصد تثبيتا بإنجاب الابناء الذين يلعبون دورا فعالا

في تثبيت الزواج ودوامه و كل هذا يؤدي في نهاية المطاف الى تكوين اسرة مستقرة
نضمن بها استقرار المجتمع و لعل هذا ما أكده الأساتذة من خلال النسب فهم من خلال
هذه الاجابة نقف على حقيقة قد احسوا بها هم من خلال تأخر زواجهم و انعكاس هذا
التأخر على استقرارهم النفسي و الاجتماعي كما أن الزواج في السن المطلوب يحسن
الفرد من الرذائل والانحراف و الامراض الفتاكة و يقي المجتمع من الآفات الاجتماعية .

الجدول رقم(82):يبين عدم العثور على الشريك المكافئ في السن كعامل اجباري في تأخر سن زواج الأساتذة

الفئات	التكرار (ت)	النسبة المئوية (%)	الذكور المتزوجين		الإناث المتزوجات		مجموع الأساتذة المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		النسبة المئوية (%)	التكرار (ت)
			ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت		
نعم	124	%57.94	38	%52.77	22	%57.89	60	%54.54	44	%55	20	%83.33	64	%61.53
لا	90	%42.05	34	%47.22	16	%42.10	50	%45.45	36	%45	04	%16.66	40	%38.46
المجموع	214	%100	72	%100	38	%100	110	%100	80	%100	24	%100	104	%100

من خلال الجدول رقم(82) و الذي يبين عدم العثور على الشريك المكافئ في السن كعامل اجباري في تأخر سن زواج الأساتذة نجد أن أكبر نسبة مثلثتها نسبة المجيبين ب(نعم) بـ57.94% موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين بـ54.54% و61.53%، أما النسبة المجيبين ب(لا) فقد بلغت 42.05% موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين بـ 45.45% و 38.46% و هي نسب متقاربة بين المتزوجين و الغير متزوجين.

انطلاقا من الجداول(76-77-78-79-80-81) و التي دارت أغلبها حول سن الزواج فقد تبين أن 53.27% من الأساتذة من أقروا بأن نظرة المجتمع السلبية للمرأة التي كبرت و لم تتزوج في الجدول رقم (76) من خلال ما أفرزته النسب نستنتج أن نظرة المجتمع الجزائري للمرأة الغير متزوجة هي نظرة سلبية لأن زواجها هو من يرفع من قيمتها الاجتماعية داخل الأسرة و المجتمع على حد سواء كما أن هذه النتيجة تؤكد على أنه رغم من التطور المادي الذي عرفه المجتمع الجزائري تبقى نظرتهم للمرأة نظرة تقليدية نظرة الآباء و الأجداد المحكومة بمقاييس تقليدية فمهما وصلت إليه المرأة من مناصب تعليمية تبقى المرأة مقرونة بالبيت و الزوج و الأبناء و تبقى ذهنية الفرد الجزائري حبيسة مورث ثقافي تقليدي غير قابل لتغيير و 57.94% من الأساتذة من اقروا بعدم سلبية نظرة المجتمع للرجل الذي كبر و لم يتزوج و هذا دليل على أن المجتمع الجزائري مجتمع ذكوريو انطلاقا من هذه القاعدة فان المجتمع الذكوري يفرض نوعا من الهيمنة المتوارثة عن طريق التنشئة الاجتماعية بان يمارس و يفعل ما يحلو له دون رقابة اجتماعية بحجة أنه رجل و يفعل ما يشاء و لهذا فان النظرة للرجل غير سلبية في حالة تأخره عن الزواج و لهذا فانه و رغم التغير الذي عرفه المجتمع الجزائري إلا ان العرف المؤسس على هيمنة ذكورية متجذرة في الوعي واللاوعي الجماعي و في ذهنية افراد المجتمع و لاسيما في موضوع يحضى بنوع من القداسة و هو موضوع الزواج و 57.00% من الأساتذة في الجدول رقم(78) تؤكد على أن الرجل غير مقيد بسن معينة للزواج و أنه يستطيع الزواج في أي سن و متى سمحت له الظروف عكس المرأة كما أن 72.89% من الأساتذة من أكدوا وجود سن معين لزواج المرأة و هذا دليل على أن سن الزواج بالنسبة للرجل يختلف عنه عند المرأة لاعتبارات اجتماعية و ثقافية و بيولوجية فسن الزواج بالنسبة للرجل غير محدد بزمان معين كما بينه الجدول رقم(78) لأسباب معينة عكس المرأة

و64.48% من الأساتذة من يفضلون الزواج ممن يقربونهم في السن و ذلك لوجود تقارب فكري و تفاهم أكبر لأنهما من نفس الجيل.

2-4- عرض و تحليل و تفسير معطيات بعد عوامل اقتصادية منها (التكفل الاقتصادي بالأسرة، مسكن خاص، ارتفاع تكاليف الزواج و غلاء المهور) كعامل من العوامل الإيجابية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي.

الجدول رقم(83):يبين الاعالة المادية للوالدين من طرف الأساتذة

الفئات	ت	ن%	التعليل في حالة الإجابة ب(نعم)	ت	ن%
نعم	114	53.27%	بكل الراتب	06	5.26%
			بجزء منه	108	94.73%
لا	100	46.72%	/	/	/
المجموع	214	100%	المجموع	114	100%

من خلال الجدول رقم(83) و الذي يبين الاعالة المادية للوالدين من طرف الأساتذة (الوالدين) فقد تبين لنا من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلتها 53.27% للمجيبين ب(نعم) و 46.72% من الأساتذة المجيبين ب(لا).

يعتبر البر بالوالدين من الواجبات الدينية و المستحبات الاجتماعية التي توارثها افراد المجتمع الجزائري جيلا بعد جيل فمرتبة الوالدين داخل العائلة الجزائرية تحضى بقداسة وقيمة اجتماعية لا تضاهيها أي قيمة أخرى، خصوصا عند كبرهما و ضعفهما و قلة حيلتهما نجد أن حاجة الوالدين الى الأبناء تشدد و لهذا فان من العادات الموجودة داخل المجتمع الجزائري هو التكفل الأبناء بهما و رعايتهما و اعالتهما ماديا و لعل هذا ما بينته أكبر نسبة 53.27% حيث أوجب الاسلام "على الأولاد...النفقة على الأبوين إذا كانا فقيرين...والأصل في ذلك القرآن والسنة والإجماع فليس من المصاحبة بالمعروف أن يعيش الأولاد هم وزوجاتهم وأبناؤهم وبناتهم في نعم الله عز وجل ويتركون الأبوين مع الجوع والعري حتى يموتان ولهذا ينبغي على الأولاد المتزوجين وغير المتزوجين المبادرة ببذلها لوالديهم طيبة بها نفوسهم مع الكرم وإظهار الفرح والسرور بأخذ الوالدين لها وأن ذلك من حقهما وليست من التفضل والمنة فإن الفضل لله سبحانه وتعالى ثم للوالدين

فإنهما سبب وجود الأولاد ووجود ما يملكونه من أموال.⁽¹⁾ ومن المناسب في هذا العصر أن يخصص الولد لوالديه مبلغاً مالياً يدفعه إليهما كل شهر يتملكانه ويصرفانه فيما شاء كما هي طريقة بعض الرجال في دفع مبلغ مالي لزوجاتهم في وقت مُحدد من كل شهر مع قيام الولد بما يطلبه الوالدان.⁽²⁾ و لقد قسمت الى نسبة 5.26% من يعيلون الوالدين بكل الراتب و نسبة 94.73% من يعيلون الوالدين بجزء من الراتب و لعل هذه النسبة الكبيرة تعود الى ان الاستاذ الجامعي اذا كان متزوج و له أسرة و أبناء فانه لا يستطيع اعطاء كل الراتب الشهري بل جزء منه يكفي لإعالة الوالدين و التكفل ببعض المصاريف الخاصة بهم من اكل و شرب و لباس الخ، و نسبة 46.72% من الأساتذة من لا يعيلون الوالدين ولعل ذلك راجع الى الظروف المادية التي تخص آبائهم كما أن هناك من الأسر داخل المجتمع الجزائري من لا تطالب الأبناء بالإففاق عليها و تطالب منهم ادخار أموالهم لزواج أو ما شابه ذلك.

¹ - عبد الله بن فهد بن ابراهيم الحيد، حق الوالدين في بر أولادهم، مجلة الدراسات الاسلامية، جامعة الملك سعود، 2008، ص 8.

² - نفس المرجع، ص 10.

الجدول رقم(84):يبين امتلاك الأساتذة لمساكن خاصة

مجموع الغير متزوجين		الذكور الغير متزوجين		الإناث الغير متزوجات		مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		ن %	ت	الفئات
ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت			
13.46%	14	16.66%	04	12.5%	10	38.18%	42	36.31%	10	44.44%	32	26.16%	56	نعم
86.53%	90	83.33%	20	87.5%	70	61.81%	68	73.68%	28	55.55%	40	73.83%	158	لا
100%	104	100%	24	100%	80	100%	110	100%	38	100%	72	100%	214	المجموع

من خلال الجدول رقم(84) و الذي يبين امتلاك الاساتذة لمساكن خاصة فقد تبين لنا من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلته **73.83%** للمجيبين ب(لا) و **26.16%** من الأساتذة المجيبين ب(نعم).

ان هذه النسب تعكس الواقع الذي يعيشه الأستاذ الجامعي فأكبر نسبة دليل على ذلك لان أغلب الاساتذة و الأستاذات الذين تم الالتقاء بهم و من خلال الملاحظة الأولية أنهم لا يمتلكون مساكن لأنهم من الأساتذة الموظفين الجدد كما هناك شروط يجب توفرها حتى يتحصل الأستاذ الجامعي على سكن وظيفي فأغلبهم يقطنون في الاقامات الجامعية وهناك من يقرر مع مجموعة من الاساتذة كراء مسكن للاستقرار به أما بالنسبة للأستاذات فنادرًا من تتسنى لها الفرصة لكرء منزل فهو يعد من الأمور المستهجنة اجتماعيا كما أن أسرهن يرفضن اقامتهن في مساكن خاصة بالكرء، أما نسبة **26.16%** فهم من الأساتذة القدامى الذين سنحت لهم الفرصة من الحصول على سكن وظيفي و هناك من قام ببناء مسكنه الخاص، ان عدم توفر مسكن للأساتذة تعد من الأمور التي تؤدي الى تأخر سن الزواج لدى هذه الفئة حيث باتت أزمة السكن تؤرق الكثير من العائلات داخل المجتمع الجزائري خاصة شريحة الشباب المقبلين على الزواج، فهم يعجزون على توفير مسكن خاص يوفر لهم الاستقرار و السكنية نظرا للأسعار الخيالية للشقق أو بناء مسكن و لهذا لشراء بيت او بناؤه يتحتم عليه بقاء سنين و سنين و هو يدخر حتى يفوت قطار الزواج فيصبح بذلك متأخرا عن الزواج و لعل هذه النسب تتفق مع ما توصلت اليه الدراسات السابقة و التي تعتبره سببا من أسباب تأخر سن الزواج مثل:

- دراسة عبد الرب نواب الدين آل نواب، بعنوان " تأخر سن الزواج" أسبابه، أخطاره، وطرق علاجه على ضوء القرآن العظيم و السنة المطهرة" و التي توصلت الى أن **67%** من الطلاب و **28%** من الطالبات يعتبرن " صعوبة الحصول على سكن مناسب سبب قوي من أسباب العنوسة.

-دراسة منصور رفاعي عبيد ، بعنوان " العنوسة رؤية إسلامية اجتماعية لمشكلة الفتاة العانس من الاسباب المؤدية لتأخر سن الزواج عدم قدرة الشباب على الحصول على الشقة (الثمن و أزمة السكن) .

-دراسة جلال السناد تحت عنوان:تأخر سن الزواج لدى الشباب الجامعي-دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة دمشق من أسباب تأخر سن الزواج أزمة السكن و غلاء الإيجار بنسبة **83.5%**.

-عوامل تأخر سن زواج الإماراتيين مستخلص من نتائج استطلاع الرأي عن زواج الإماراتيين سنة 2011 قامت بها هيئة تنمية المجتمع التابعة لحكومة دبي وكانت نسبة عدم توفر سكن 66.1% كثاني سبب من أسباب تأخر سن الزواج بعد غلاء المعيشة.

الجدول رقم(85): يبين رأي الأساتذة حول السكن مع الأهل مع التعليل

الفئات	ت	%ن	الذكور		الإناث		مجموع المتزوجين		الإناث		الذكور		ت	%ن	التعليل	ت	%ن
			متزوجين	%ن	متزوجين	%ن	متزوجين	%ن	متزوجين	%ن	متزوجين	%ن					
مناسب	16	%7.47	02	%2.77	00	%00	02	%1.8	10	%12.5	04	%16.66	14	%13.46	زيادة المودة بين الزوجة و أهل الزوج	16	%7.47
غير مناسب	70	%32.71	20	%27.77	12	%31.57	32	%29.09	30	%37.5	08	%33.33	38	%36.53	الحرية و عدم تدخل الآخرين في الحياة الزوجية	50	%23.36
													20	%9.34	لتفادي المشاكل الاسرية	20	%9.34
مناسب لفترة	128	%57.47	50	%69.44	26	%68.42	76	%69.09	40	%50	12	%50	52	%50	لتعود الزوجة على الوسط الجديد و معرفة العادات و التقاليد	90	%42.05
															للمحافظة على العلاقات الاسرية	38	%17.75
المجموع	214	%100	72	%100	38	%100	110	%100	80	%100	24	%100	104	%100	المجموع	214	%100

من خلال الجدول رقم(85) و الذي يبين رأي الأساتذة حول السكن مع الأهل مع التعليل، فلقد تبين و من خلال النسب المبينة أعلاه أن أكبر نسبة مثلتها 57.47% بالنسبة للمجيبين بـ (مناسب لفترة) موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 69.09% و 50% تلتها نسبة 32.71% بالنسبة للمجيبين بـ(غير مناسب) موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 29.09% و 36.53% و آخر نسبة مثلتها 7.47% بالنسبة للمجيبين بـ (مناسب) موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 1.8% و 13.46% .

ان التغير الذي عرفه المجتمع الجزائري قد مس جميع الجوانب و من بينها البناء الاسري و العلاقات السائد داخل هذا الوسط الاجتماعي لقد كان الفرد في الأسرة الجزائرية لا يعتبر فردا مستقلا بذاته بل يعمل منذ حداثة سنه حتى مماته لصالح الأسرة، فالتنشئة الاجتماعية التي تلقاها في ظل الأسرة التقليدية تعمل على قتل و كبت كل النوازع الفردية لتؤكد في نفس الوقت على المصلحة العامة للأسرة الكبيرة وهذا يؤدي إلى "الشعور الراسخ بالاطمئنان و الاستقرار العاطفي و عدم القلق تجاه الأزمات و النكبات المحتملة، بحيث بإمكان الفرد أن يعتمد دائما على عائلته و مهما كانت الظروف⁽¹⁾ حيث يعيش أفرادها في دار مشتركة و يخضعون إلى سلطة واحدة، تربطهم مجموعة من العلاقات و الأهداف والمصالح والشعور الوحدوي المتماسك، و قد تكون هذا النوع نتيجة لزواج الرجل بأكثر من زوجة وذلك طلبا للعزة و الجاه و لليد العاملة و نتيجة للإقامة الأبوية إذ أن المجتمع أبوي النسب والسلطة و المكانة فيه للذكور فالابن عندما يتزوج يسكن هو وزوجته مع أسرة أبيه إذ يخصص لكل زوجة من زوجات الأب غرفة خاصة بها ولكل ابن متزوج غرفة خاصة به أما باقي الأولاد غير المتزوجين فيجمعون في غرفة واحدة و كذلك الحال بالنسبة للإناث غير المتزوجات.⁽²⁾ و من أسباب سكن الابن المتزوج مع أسرته وفي دار أبيه، هو تحقيق لرغبة أفراد هذه الأسرة إذ يعزز ذلك من مكانتها ويدل على درجة التماسك و الترابط ما بين أفراد الأسرة الواحدة، كما يزيد من قدرات الأسرة على إدارة شؤونها الحياتية بالصورة الجماعية من خلال دور الابن و مساعدته لأفراد أسرته من

¹ - حلیم بركات، مرجع سابق، ص 175.

² - أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي، مصر: دار الكتاب العربي للطباعة و النشر و التوزيع، ص 313.

جانب و لقدوم يد عاملة جديدة (زوجة الابن) تضاف إلى قوة عمل الأسرة فضلا عن كونها وحدة إنتاجية تزيد من حجم الأسرة عن طريق ما تتجبه من ذرية.⁽¹⁾ و على العموم فالأسرة لا تتمتع بصفة الديمومة و الاستمرار في البقاء لأنها خاضعة دائما إلى التغيير والانقسام الجزئي حين يكبر الأبناء و يتزوجون ويتركون البيت ليؤلفوا أسرا خاصة بهم وهذا ما دلت عليه النسب المبينة في الجدول حيث أن مانسبته 57.47% من الاساتذة من يرون أن السكن مع الأهل مناسب لفترة معللين ذلك بسببين لتعود الزوجة على الوسط الجديد و معرفة العادات والتقاليد بنسبة 42.05% للمحافظة على العلاقات الاسرية بنسبة 17.75% تلتها نسبة 32.71% بالنسبة للمجيبين ب(غير مناسب) ويرجعون سبب ذلك الى الحرية و عدم تدخل الآخرين في الحياة الزوجية بنسبة 23.36% و لتفادي المشاكل الاسرية بنسبة 9.34% و يأتي هذا الاستقلال نتيجة لتأثير رياح التغيير و التمدن و يأتي أيضا نتيجة لموت رب الأسرة و غياب الرمز الذي كان يجمعهم بالأمس و لتحسين الحالة الاقتصادية للشباب، و في أحيان قليلة يكون سبب الاستقلال وجود بعض المشاكل ما بين أسرة الابن و أسرة أبيه، هذا ما أشارت إليه الإحصائيات الميدانية " و على الرغم من هذا الاستقلال لأسرة الابن إلا أنه يبقى استقلالا نسبيا، إذ تبقى أسرة الابن على اتصال وثيق و ترابط دائم و تعاون مستمر مع أسرة أبيه، فنجد العمل المشترك و الزيارات المستمرة ما بين الأسرتين الزوجية و الإنجابية⁽²⁾ و لعل تفضيل الابناء في الكثير من الحالات الاستقلالية هروبا من السلطة الوالدية حيث يكون لوالدي الزوج التأثير الهام في مسار العلاقة بينهما خاصة أم الزوج فبحكم وجودهما في المنزل معا فإنها تتدخل في شؤون المنزل مثل: أعمال التنظيف، الطبخ، رعاية الأبناء... إلخ، وزوجة الابن ترفض طريقة عيش أم زوجها وتحاول تغييرها بما تراه أنسب، كما ترفض تدخلها وفضوليتها المفرطة و كذلك تصرفها بالميزانية، ولذلك يستمر النزاع التقليدي بين العجوز والكنة، وقد ذكرت إحدى المبحوثات في دراسة عن السكن والعائلة بعد الزواج قائلة "حماتي تريد أن تكون سيدة البيت ونحن الخادمت تريد أن تدير كل شؤون المنزل منعنا من استخدام المطبخ و تطلب بأن تكون أجور أبنائها تحت تصرفها" فزوجة الابن تريد اتخاذ قراراتها الخاصة دون تدخل أم الزوج و تلجأ إلى حبس

¹ - أحمد أبو زيد، نفس المرجع، نفس الصفحة.

² - ماهر فرحان مرعب، موقع سابق.

نفسها عن أي زائر فهي ترى أن ضيف أم الزوج لا يعتبر ضيفها لأن المنزل ليس منزلها أصلا أما أم الزوج فتري بأنها النائبة عن الزوج أثناء غيابه فتفرض سلطتها وقد يكون ذلك حتى أثناء وجود الزوج(الابن)، مما يدل على أن الزوج نفسه يخضع لسلطة أمه.(1)

أما آخر نسبة مثلتها 7.47% بالنسبة للمجيبين بـ (مناسب) معللين ذلك لزيادة المودة بين الزوجة و أهل الزوج و هي نسبة مازالت محتفظة بالبنية التقليدية للأسرة الجزائرية والعيش مع والدي الزوج و التكفل بهما ورعايتهما الى آخر يوم"في حالة ما إذا كان الزوج هو المسئول عن والديه ورعايتهما فلن تكون الزوجة أفضل منهما لدى الزوج فعلى الزوج التحدث لزوجته وتذكيرها ببر الوالدين وصعوبة تركهما بالمنزل لوحدهما وإذا كانت هذه الزوجة صالحة تحب لغيرها ما تحبه لنفسها و تبحث عن سعادة زوجها فسوف توافق على العيش مع زوجها ووالديه⁽²⁾ و تتفق هذه النتائج مع دراسة جلال السناد تحت عنوان:تأخر سن الزواج لدى الشباب الجامعي-دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة دمشق من أسباب تأخر سن الزواج عدم رغبة الزوجة في السكن مع أهل الزوج بالنسبة للإناث 73.3% و بالنسبة للذكور 70.33%.

¹ - عليوات سميحة، بن حسان زينة، عوامل تشكيل بناء السلطة في الأسرة المعاصرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،الملتقى الوطني الثاني حول : الاتصال وجودة الحياة في الأسرة أيام 10/09 أفريل جامعة قاصدي مرياح ورقلة،2013.

² -ياسين مغراوي،اندثار الدار الكبيرة تحت شعار داري وحدي،عن الشبكة العنكبوتية:
<http://www.elitihadonline.com/societe/33357>تاريخ الاطلاع:2016/6/15،الساعة:20:1.

الجدول رقم(86) :يبين رأي الأساتذة حول القيمة الاجتماعية للمهر

الفئات	ت	ن%	في نظر من؟	ت	ن%
نعم	154	71.96%	في نظر الأسرة	91	37.60%
			في نظر المجتمع	102	42.14%
			في نظرك أنت	49	20.24%
لا	60	28.03%	/	/	/
المجموع	214	100%	/	*242	/

* هناك من اختار اكثر من بديل

من خلال الجدول رقم(86) و الذي يبين رأي الأساتذة حول القيمة الاجتماعية للمهر فقد تبين لنا من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلتها 71.96% للمجيبين ب(نعم)، أما نسبة المجيبين ب(لا) فقد بلغت 28.03%، أما تبرير إجابة (نعم) فقد وزعت بين الأساتذة على الترتيب كما يلي حيث مثلت أعلى نسبة 42.14% للمجيبين على أن للمهر قيمة اجتماعية (في نظر المجتمع) موزعة على الترتيب بين المتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 37.87% و 47.27% مثلتها نسبة 37.60% للمجيبين على أن للمهر قيمة اجتماعية(في نظر الأسرة) موزعة على الترتيب بين المتزوجين والغير متزوجين على النحو التالي 43.93% و 30% و آخر نسبة مثلتها 20.24% للمجيبين على أن للمهر قيمة إجتماعية (في نظرك أنت) موزعة على الترتيب بين المتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 18.18% و 22.72% و هي نسب متقاربة بين المتزوجين و الغير متزوجين.

ان أول ما تتعقد به الحياة الزوجية هو المهر أو الصداق و الذي يعد من أهم أركان عقد الزواج كما انه حق مكتسب للمرأة أقره الشارع الحكيم فمن خلال النسب تبين لنا أن للمهر قيمة اجتماعية هامة في اوساط المجتمع الجزائري حيث " يشكل المهر في المجتمع الجزائري قيمة المرأة عند أهلها ووسطها الاجتماعي و مكانة عائلتها بالنسبة للعائلة المصاهرة فهو بذلك يمثل مركز قوة بالنسبة للمانحين رغم ان قيمته في الشريعة

الاسلامية رمزية إلا أنه من أهم الممارسات الاجتماعية التي يتم من خلالها المساومة والمزايدة في قيمته⁽¹⁾ و لعل هذا ما بينته النسب المتوفرة أعلاه من حيث ان للمهر قيمة اجتماعية في نظر المجتمع كأعلى نسبة 42.14 % تلتها نسبة 37.60 % للمجيبين على أن للمهر قيمة اجتماعية في (نظر الأسرة) فهو الذي يحدد مكانة و قيمة المرأة من خلال ما تم تقديمه من صداق" و هذا دليل على أن مهر اليوم لم يعد رمزياً بل أصبح يشكل عنصراً هاماً للتفاخر و التباهي بالمغالة فيه بين العائلات و ذلك لما يمثله بالنسبة لهم من الارتقاء في الرفعة و المكانة و بالتالي التباهي بين الاهل و الاصدقاء⁽²⁾ فهو يشغل مكانة هامة و حساسة في نفس الوقت من حيث المبلغ النقدي المقدم من طرف العريس للعروس و كذلك مكوناته و طريقة تسديده.....فمن المعروف ان الرجل يميل أكثر للمرأة البكر و الصغيرة في السن كما أن مهرها لا يتوافق مع مهر المرأة المطلقة أو الارملة هذا الاختلاف في قيمة المهر ليس وليد اليوم بل وجد منذ القدمو تختلف قيمته بين العائلات حسب الفئة الاجتماعية التي ينتمون اليها " و لعل ما توصلت اليه الباحثة عائشة غطاس في دراسة حول المهر في مدينة الجزائر أن الصداق تتحكم فيه عدة عوامل ابرزها الانتماء الاجتماعي فالصداق الضخم كان محصوراً في الطبقة الارستقراطية و لم يرتبط غلاء المهر بالوضعية الاجتماعية للزوجة فحسب بل بوضعية الزوج أيضاً. فجل الذين قدموا مهراً معتبراً كانوا من الأرستقراطية المدنية منها والدينية.....يلاحظ أن التفاوت بين صداق البكر و صداق الثيب المتوفى عنها و الأرملة يكاد يندم في بعض الحالات إذ حظيت الأرملة بما حظيت به البكر على خلاف المطلقة التي لاحظنا أن صداقها كان أضعف صداق و لا شك أن التفاوت الذي نلمسه بين صداق المرأة الارملة و المطلقة يعكس ذهنية معينة، فهناك خوف و ارتياح ازاء المرأة المطلقة و انخفاض صداقها و انعدام الشروط كان لتسهيل زواجها. و بهذا يمكن اعتبار قيمة الصداق إحدى الدلالات الاجتماعية التي تعكس الانتماء الفئوي⁽¹⁾ و آخر نسبة مثلتها 20.24% للمجيبين على أن للمهر قيمة إجتماعية (في نظرك أنت) حيث

¹ - منقول فاطمة، مونوغرافية الزواج في المدن الكبرى، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، 2014، ص54.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ -عائشة غطاس، الصداق في مجتمع مدينة الجزائر 1672م-1854م، "مجلة انسانيات"، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، العدد 1998، 4، وهران، ص36-37.

ان هناك من الاساتذة من يولون اهتماما واضحا بمسألة مقدار المهر في حد ذاته ولايسعنا في هذا المقام الا ذكر ما قاله احد المبحوثين "فإن كان مهرها قليلا قالوا"مدوها باطل" وإن كان مهرها غاليا قالوا "باعوها".

الجدول رقم(87):يبين رأي الأساتذة حول مقدرتهم على دفع المهر

مجموع الغير متزوجين		الذكور الغير متزوجين		الإناث الغير متزوجات		مجموع المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		%ن	ت	الفئات
%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت	%ن	ت			
%75	78	%25	06	%90	72	%76.36	84	%78.94	30	%75	54	%75.70	162	نعم
%00	00	%00	00	%00	00	%8.33	02	%00	00	%2.77	02	%0.93	02	لا
%25	26	%75	18	%10	08	%21.81	24	%21.05	08	%22.22	16	%23.36	50	نوعا ما
%100	104	%100	24	%100	80	%100	110	%100	38	%100	72	%100	214	المجموع

من خلال الجدول رقم(87) و الذي يبين رأي الأساتذة حول مقدرتهم على دفع المهور فقد تبين لنا من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلثها **75.70%** للمجيبين بـ(نعم)، موزعة على الترتيب بين المتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي **76.36%** و **75%** ثلثها نسبة **23.36%** للمجيبين بـ(نوعا ما) موزعة على الترتيب بين المتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي **21.81%** و **25%** و آخر نسبة كانت **0.93%** للمجيبين بـ(لا) موزعة على الترتيب بين المتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي **8.33%** و **00%** و هي نسب متقاربة بين المتزوجين و الغير متزوجين.

من خلال هذه النسب نتوصل الى نتيجة مفادها ان الأستاذ الجامعي له المقدرة على دفع تكاليف المهر المعقول و ليس التعجيزي الذي يمكنه من الزواج بمعنى أن له عمل قار من أجل الزواج و مدخول مستقر من أجل الاستقرار والعيش في كنف حياة زوجية هادئة، خصوصا في حال وجود مصدر رزق حلال من أجل مصارعة الواقع الاجتماعيين، اما نسبة **23.36%** للمجيبين بـ(نوعا ما) فهذا دليل واضح على أن هناك نسبة من الأساتذة مازالوا جدد في العمل كما ان هناك من الأساتذة من هم مسئولون على أسرهم و خاصة في حالة وفاة الأب و تحملهم لمسؤولية الام و الأخوة و الاخوات و هذا ما أقر به بعض الأساتذة و لهذا نجدهم أحيانا و في حالة الزواج يصطدمون بشروط مالية من أهل الزوجة وصفها البعض منهم بأنها "تعجيزية" نتيجة لقيمتها الباهظة والمكلفة، فقد تحوّل المهر في السنوات العشر الأخيرة في المجتمع الجزائري من قيمة رمزية دينية إلى موضة للتباهي و التفاخر بين العائلات "فهو يعد فرصة للتفاخر الاجتماعي و للبروز أحسن من الآخر في كل المجالات فرصة للتميز و للتنافس حول اكتساب مكانة اجتماعية أو تعزيزها، مناسبة لاحتلال وضع اجتماعي ترغب فيه أو تأكيد لوضع خاص أو مطالبة بحق الانتماء إلى جماعة محددة من خلال تملك طقوس هذه الجماعة التي تود الانضمام إليها و إثبات لنجاح العائلة الكلي و لقوتها إضافة لكرمها وسخاءها فهو صانع للمصير العائلي فقد تصل بالرسالة التي تحملها إلى الشرائح والطبقات الاجتماعية العليا كما تصل و تجلب للطبقات البسيطة العديد من العناصر الرمزية و أن تعطي للمشهد العائلي أبعادا ديناميكية دائمة تبرز خلالها حظوة العائلة

ومكانتها الاجتماعية ليس بالنسبة للعائلة التي تم مصاهرتها وحسب بل و بالنسبة
لجماعتها و بالنسبة للمجتمع".⁽¹⁾

¹ -فريال عباس، مراسم الزواج بمدينة قسنطينة، مقاربة أنثروبولوجية ، مجلة انسانيات"،المركز الوطني للبحث في
الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، العدد 29، وهران، 2005.

الجدول رقم(88):يبين ارتفاع تكاليف الزواج كعامل اجباري في تأخر سن زواج الأساتذة

مجموع الغير متزوجين		الذكور الغير متزوجين		الإناث الغير متزوجات		مجموع الأساتذة المتزوجين		الإناث المتزوجات		الذكور المتزوجين		النسبة المئوية (%)	التكرار (ت)	الفئات
ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت			
7.69%	08	25%	06	2.5%	02	40%	44	31.57%	12	44.44%	32	19.62%	42	نعم
92.30%	96	75%	18	97.5%	78	60%	66	68.42%	26	55.55%	40	80.37%	172	لا
100%	104	100%	24	100%	80	100%	110	100%	38	100%	72	100%	214	المجموع

من خلال الجدول رقم(88) و الذي يبين ارتفاع تكاليف الزواج كعامل اجباري في تأخر سن زواج الأساتذة نجد أن أكبر نسبة مثلتها نسبة المجبين ب(لا) بـ80.37% موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين بـ60% و 92.30%، أما النسبة المجبيين ب(نعم) فقد بلغت 6.54% موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين بـ12.72% و 00% و هي نسب تختلف بين المتزوجين و الغير متزوجين.

انطلاقا مما أفرزته الجداول السابقة الذكر(83-84-85-86-87) نجد ان **73.83%** من الأساتذة لا يملكون مساكن خاصة ان هذه النسب تعكس الواقع الذي يعيشه الأستاذ الجامعي فأكبر نسبة دليل على ذلك لان أغلب الاساتذة و الأستاذات الذين تم الالتقاء بهم و من خلال الملاحظة الأولية أنهم لا يمتلكون مساكن لأنهم من الأساتذة الموظفين الجدد كما هناك شروط يجب توفرها حتى يتحصل الأستاذ الجامعي على سكن وظيفي و **57.47%** من الاساتذة اقروا بأن السكن يكون مع الاهل مناسب لفترة معينة.

و هذا دليل على أن التغيير الذي عرفه المجتمع الجزائري قد مس جميع الجوانب و من بينها البناء الاسري و العلاقات السائد داخل هذا الوسط الاجتماعي حيث كان الفرد في الأسرة الجزائرية لا يعتبر فردا مستقلا بذاته بل يعمل منذ حداثة سنه حتى مماته لصالح الأسرة، فالتنشئة الاجتماعية التي تلقاها في ظل الأسرة التقليدية تعمل على قتل و كبت كل النوازع الفردية لتؤكد في نفس الوقت على المصلحة العامة للأسرة الكبيرة حيث يعيش أفرادها في دار مشتركة و يخضعون إلى سلطة واحدة، تربطهم مجموعة من العلاقات والأهداف و المصالح و الشعور الوحدوي المتماسك و **71.96%** من الأساتذة من أكدوا على القيمة الاجتماعية للمهر **42.14%** منهم للمجبيين على أن للمهر قيمة اجتماعية (في نظر المجتمع) و هذا دليل على أن مهر اليوم لم يعد رمزيا بل أصبح يشكل عنصرا هاما للتفاخر و التباهي بالمغالاة فيه بين العائلات و ذلك لما يمثله بالنسبة لهم من الارتقاء في الرفعة و المكانة و بالتالي التباهي بين الأهل و الاصدقاء فهو يشغل مكانة هامة و حساسة في نفس الوقت و **75.70%** من الأساتذة من أبدوا رأيهم حول مقدرتهم على دفع المهر من خلال هذه النسبة نتوصل الى نتيجة مفادها ان الأستاذ الجامعي له المقدرة على دفع تكاليف المهر المعقول و ليس التعجيزي الذي يمكنه من الزواج بمعنى أن له عمل قار من

أجل الزواج و مدخول مستقر من أجل الاستقرار والعيش في كنف حياة زوجية هادئة، خصوصا في حال وجود مصدر رزق و عمل قار .

ثانيا:مناقشة نتائج الدراسة:

1-مناقشة النتائج المتعلقة بخصائص العينة:

انطلاقا من الدراسة الميدانية و النتائج المتحصل عليها فقد تبين أن أكبر نسبة مثلها النوع الأنثوي او الأستاذات الجامعيات بنسبة قدرت بـ55.14% و لعل تفوق نسبة الإناث على الذكور يعود إلى ما آلت إليه ووضعية المرأة الجزائرية في الآونة الأخيرة و خصوصا ما لعبه التعليم من دور كبير في تغيير وضعية المرأة في المجتمع الجزائري بحيث سمح لها بالاندماج أكثر في الوسط الاجتماعي وبذلك تغيرت الصورة النمطية للفتاة بعدما كان يعترف بها بدورها كزوجة و ام وربة بيت إلى عنصر فعال في المجتمع يؤدي العديد من الوظائف الهامة فاستطاعت أن تتحرر نوعا ما من قيود التنشئة التقليدية التي كانت أمها و جدتها تمارسها من قبل داخل المجتمع الجزائري كم أن مهنة التدريس تعتبر من الأدوار المنوطة بشكل عام بالمرأة نظرا للخصائص البيولوجية للمرأة إضافة عوامل اقتصادية واجتماعية فرضها التغيير الاجتماعي و هو خروج المرأة للعمل، كما اتضح أن أعمار الأستاذات قد تراوح بين 29 سنة و 44 سنة فأكثر، و أن أكبر نسبة مثلتها الفئة العمرية الواقعة بين {34-38} بـ49.15% من خلال هذه ما أفرزته هذه النسب نستنتج أن أغلب الأستاذات تقع أعمارهن بين 34 و 38 وهو دليل واضح على أن هذه النسبة المرتفعة لها علاقة بالتوظيف حيث أن أغلبهن من الموظفات الجديديات كما وضحه الجدول السابق كما أنه دليل واضح على ارتفاع سن الأستاذات، اما بالنسبة لسن الأساتذة و أن أكبر نسبة مثلتها الفئتين العمريتين الواقعتين بين {33-37} و {38-42} و هو دليل واضح على ان الاساتذة في مرحلة عمرية ملائمة لتحمل اعباء المهام الملقاة على عاتقهم و هي التدريس الجامعي و غيره من المهام البيداغوجية الموكلة اليهم في المؤسسة الجامعية أما بالنسبة للمؤهل العلمي و الرتب العلمية للأساتذة تبين أن أعلى نسبة كانت بـ85.04% بالنسبة للأساتذة المتحصلين على شهادة الماجستير، موزعة على رتبتين كانت أعلى نسبة بـ57.00% بالنسبة للمساعدين قسم أ- و نسبة بـ32.71% بالنسبة للمساعدين قسم ب- ونسبته بـ14.95% بالنسبة للأساتذة المتحصلين على شهادة

الدكتوراه والموزعة على رتبتين 11.21 بالنسبة للأساتذة المحاضرين قسم ب- ونسبة 3.73 % بالنسبة للأساتذة المحاضرين قسم أ- أما بالنسبة للأساتذة التعليم العالي فغير موجودين.

إن هذه النسب دليل واضح على أن أغلب الأساتذة متحصلين على المؤهل العلمي ماجستير بنسبة 85.04 % احتلت فيها رتبة أستاذ مساعد قسم أ- 57.00 % و هذا يعني أن أغلبهم مسجل السنة الرابعة فما فوق في شهادة الدكتوراه و هذا ان دل فإنما يدل على ان أغلبهم من الموظفين الجدد في جامعة ورقلة كما أنه من شروط الحصول على وظيفة في السلك التعليم العالي هو الحصول على شهادة الماجستير أما بالنسبة للمؤهل العلمي الدكتوراه فمثل نسبة 14.95% و هي نسبة قليلة مقارنة بالمتحصلين على شهادة الماجستير، احتلت فيها نسبة 11.21% بالنسبة للمحاضرين قسم ب- و هذا دليل آخر على ان هناك نسبة ضئيلة ممن ناقشوا رسائل الدكتوراه أما بالنسبة الاساتذة المتحصلين على التأهيل الجامعي أو الأساتذة المحاضرين قسم أ- فتعتبر أقل نسبة، و من خلال سنوات الخبرة العلمية للأساتذة يتبين أن أكبر نسبة مثلتها الفئة الواقعة بين 4 سنوات إلى 8 سنوات بنسبة قدرت بـ 44.85%، تلتها نسبة 31.77% بالنسبة للفئة أقل من 4 سنوات، و نسبة 14.01% للفئة من 9 سنوات إلى 13 سنة أما آخر نسبة فكانت 9.34% بالنسبة للفئة من 14 سنة فأكثر. كما اتضح أن هذه النسب لها علاقة وطيدة بين السن و المؤهل العلمي و الرتب العلمية للأساتذة، حيث أن أكبر سن {34-38} بالنسبة للإناث قدر بـ 49.15%، و {33-37} و {38-42} بالنسبة للذكور قدر بـ 35.41%، حيث يقابل هذا السن 85.04 % من المتحصلين على شهادة الماجستير كأكبر نسبة و 44.85% أكبر سنوات الخبرة الواقعة بين 4 سنوات إلى 8 سنوات و هذا دليل على المعطيات الموضوعية و المنطقية التي أدلى بها معظم الأساتذة كما أن سنوات الخبرة القليلة دليل على أن أغلب الأساتذة من الفئة الموظفة حديثا أما بالنسبة للولاية التي ينحدر منها المبحوث فكانت نسبة 48.59 % من الاساتذة بالنسبة لأساتذة الجنوب تلتها نسبة 35.51 % ممثلة في الأساتذة الوافدين من الشرق الجزائري تلتها نسبة 5.60 % و التي مثلت كل من الاساتذة الوافدين من الشمال و الغرب و آخر نسبة كانت 4.67 % و مثلها اساتذة الوسط ، إن هذا التنوع الموجود بين الأساتذة يعكس لنا وجود إجابات متنوعة و

متعددة تحلل الظاهرة محل الدراسة تحليلا دقيقا و موضوعيا. 2- مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الجزئي الأول و أبعاده:

2-1 مناقشة نتائج المتعلقة ببعدها تغير معنى الزواج كعامل من العوامل الاختيارية المؤدية الى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي.

من خلال المعطيات الميدانية المتحصل عليها تبين لنا أن أكثر من نصف العينة متزوجين بنسبة قدرت بـ **51.40%**، موزعة كالتالي **17.75%** بالنسبة للأستاذات و **33.64%** بالنسبة للأستاذة المتأخرين عن الزواج بينما **48.59%** من الأساتذة غير المتزوجين و المتأخرين في الزواج موزعة كالتالي **37.38%** بالنسبة للأستاذات و **11.21%** بالنسبة للأستاذة من خلال هذه النسب **51.40%** و **48.59%** و التي تكاد تكون متقاربة بين المتزوجين و الغير متزوجين و التي تضمن نوعا من التحليل الموضوعي و المنطقي للوقوف على الأسباب الاختيارية و الإجبارية لتأخر سن الزواج بينما ما نلاحظه من خلال المعطيات أن هناك اختلافا واضحا بين النوع الأنثوي و الذكوري في فئة المتزوجين فنسبة الإناث المتزوجات بلغت **17.75%** بينما الذكور **33.64%**، بينما فئة الغير متزوجين بلغت فيه نسبة الإناث **37.38%** بينما بلغت نسبة الذكور **11.21%** إن هذه النسب دليل على أن نسبة الإناث كانت الأقل حظا في الزواج و الأكثر ارتفاعا في عدم الزواج، أما من حيث سن الزواج فقد تباين فيه سن الزواج بين الإناث و الذكور فبالنسبة للإناث بلغت أعلى نسبة **20%** في الفئة الواقعة بين {29-31} سنة تلتها نسبة **9.09%** للفئة الواقعة بين {32-34} سنة و آخر نسبة كانت **7.27%** للفئة الواقعة بين {35-37}، أما بالنسبة لسن زواج الذكور فلقد قدرت أعلى نسبة بـ **36.36%** للفئة الواقعة بين {33-35} سنة و **27.27%** بالنسبة للفئة الواقعة بين {36-38} سنة و آخر نسبة كانت **1.8%** بالنسبة للفئة {39-41} سنة ، إن هذه النسب تدل فعلا على أن هناك تأخرا في سن زواج الأساتذة من كلا النوعين إن هذه الإحصائيات تتوافق إلى حد كبير مع ما أقره الديوان الوطني للإحصائيات أما من حيث المناقشة بين الأساتذة حول موضوع الزواج و هذا ما مثلته نسبة **65.42%** أما عن سؤال الأقارب عن التأخر في الزواج تبين أن نسبة **66.35%** و هي أعلى نسبة من الأساتذة أجابوا بـ(نعم) موزعة على النحو التالي: **61.81%** بالنسبة للمتزوجين، ونسبة **71.15%** بالنسبة لغير

المتزوجين. أما من حيث أهمية الزواج بالنسبة للأساتذة يتبين لنا أن أعلى نسبة مثلتها **44.11%** بالنسبة لأهمية الزواج في تحقيق الإستقرار النفسي و الإجتماعي . و **31.40%** من الاساتذة أقرّوا بن المعنى الحقيقي لزواج هو استقرار نفسي و اجتماعي و ما نسبته **77.57%** من الأساتذة من أقرّوا بغياب المعنى الحقيقي للزواج، موزعة كالتالي **70.90%** بالنسبة للمتزوجين و **84.61%** بالنسبة لغير المتزوجين، أما عن أسباب غياب معنى الزواج و قد تم تصنيف الإجابات في أربعة بدائل احتلت فيها المرتبة الأولى طغيان الماديات بنسبة **42.70%** و لعل هذه الإجابات خير دليل على التغير الذي تعرض له المجتمع الجزائري والذي أكسبه معطيات مختلفة و متنوعة في آن واحد فالتحليلات ذات الطابع السوسولوجي المتعلقة بالمجتمع الجزائري تؤكد على أن التغيرات السوسيوثقافية و الاقتصادية و حتى السياسية التي تفاعلت مع بعضها قد انعكست على واقع المجتمع الجزائري، مما انعكس على بنية المجتمع الجزائري مما أحدث تغيرا جذريا على المستوى الفكري و على مستوى الممارسة، كما عبر **40.55%** من الأساتذة على أن الزواج أصبح مفهوما ماديا أكثر منه اجتماعي و أخلاقي .

أما من حيث تأخر سن زواج الأساتذة كأمر اختياري نجد أن أكبر نسبة مثلتها نسبة المجيبين ب(لا) بـ **66.35%** موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين بـ **74.54%** و **57.69%**، حيث نجد تفاوتاً كبيراً بين نسبة المتزوجين و الغير متزوجين و هذا ما يعكس لنا أن الزواج ضرورة اجتماعية بالنسبة للفرد كما أنه شيء فطري لا يمكن أن يكون التأخر عنه أمر اختياري في ظل توفر الامكانيات و هذا ما ستعكسه النسبة المئوية ، أما من حيث تغير معنى الزواج كعامل اختياري في تأخر سن زواج الأساتذة نجد أن أكبر نسبة مثلتها نسبة المجيبين ب(لا) بـ **83.17%** موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين بـ **85.45%** و **80.76%**، و هي نسب لا تختلف بين المتزوجين و الغير متزوجين، من خلال الاحصائيات يتبين لنا أن تغير معنى الزواج لا يعتبر من العوامل الاختيارية المؤدية الى تأخر سن الزواج بالنسبة للأساتذة الجامعين فعلى الرغم من النسب المبينة في الجداول السابقة الذكر و على وجه التحديد الجدول رقم (43) و الذي تبين من خلاله أن ما نسبته **77.57%** من الأساتذة من أقرّوا بغياب المعنى الحقيقي للزواج الا أن هذا الاقرار ليس سببا من الأسباب الاختيارية بنسبة **83.17%** . و بهذا تمت الاجابة على هذا البعد الأول جزئياً

حيث ان التغيير في معنى الزواج لا يعد من العوامل الاختيارية لتأخر سن الزواج الأستاذ الجامعي.

2-2- مناقشة نتائج المتعلقة ببعء صعوبة اختيار الشريك كعامل من العوامل

الاختيارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي.

من خلال الجدول رقم (46) و الذي يبين المناقشة بين الأساتذة حول موضوع الإختيار للزواج تبين أن مانسبته 68.22% و هي أكبر نسبة من الأساتذة أحيانا يتناقشون حول موضوع الإختيار للزواج، موزعة على النحو التالي: 65.45% بالنسبة للمتزوجين و نسبة 66.66% بالنسبة لغير المتزوجين و 80.37% من الأساتذة من عبروا على الأهمية الكبيرة لمرحلة الاختيار الزواجي، و قد وزعت هذه النسبة على النحو التالي: 83.63% بالنسبة للمتزوجين و نسبة 76.92% بالنسبة لغير المتزوجين.

أما عن الطريقة المفضلة في الاختيار للزواج بالنسبة للأساتذة تبين و من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلتها 67.28% و التي عبر فيها الأساتذة على أن التعارف الشخصي هو أفضل طريقة للاختيار أثناء الزواج و قد وزعت هذه النسبة على النحو التالي: 60% بالنسبة للمتزوجين و نسبة 75% بالنسبة لغير المتزوجين أما عن الإختيار الصائب تبين و من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلتها 30.12% و التي عبر فيها الأساتذة على أن تكافؤ المستوى الإجتماعي هو الإختيار الصائب ، و قد وزعت هذه النسبة على النحو التالي: 38.96% بالنسبة للمتزوجين و نسبة 22.47% بالنسبة لغير المتزوجين، أما عن معايير الاختيار للزواج تبين أن أعلى نسبة مثلتها 50% كان الدين فيها على رأس معايير الاختيار و بذلك يبقى الدين من الثوابت الأساسية في حياة الفرد الجزائري و موجهها لسلوكه في مختلف مواقفه ، أما عن صعوبة توفر مواصفات الشريك تبين لنا أن نسبة 63.55% من أكدوا ذلك أي أن أكثر من نصف العينة وجدوا صعوبة في توفر مواصفات الشريك. ان هذه الاحصائيات المتوفرة استنادا لما تم تقديمه من جداول سابقة و التي تؤكد أهمية مرحلة الاختيار كأساس قوي و متين في بناء العلاقة الزوجية أساسها المودة و الرحمة و التي تؤكد أيضا صعوبة هذه المرحلة في الوقت نفسه و بهذا تمت الإجابة على البعد اجابة جزئية بحيث لا تعتبر صعوبة اختيار الشريك كعامل من العوامل الاختيارية المؤدية الى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي بنسبة 74.76%.

2-3- مناقشة نتائج المتعلقة ببعد الخوف من الفشل في الزواج كعامل من العوامل الاختيارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي.

من خلال الجدول رقم(58) و الذي يبين شعور الأساتذة عند سماعهم لمختلف المشاكل الزوجية ، فقد تبين لنا من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلتها 41.66% للمجيبين بالحزن و الأسى على ضياع الأسرة موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 49.64% و 30.69%، ونسبة 58.87 % يبين خوف الأساتذة من الفشل في الحياة الزوجية عند سماع مختلف الخلافات الزوجية، موزعة على المتزوجين بنسبة 72.72 % و غير المتزوجين بنسبة 44.23% و هذا دليل على اختلاف النسب بين المتزوجين و الغير متزوجين من خلال هذه النسب تبين لنا أن أكبر نسبة مثلتها نسبة الأساتذة الذين لا يخافون من الفشل في الحياة الزوجية بسبب سماع مختلف المشاكل و الخلافات الزوجية و لعل مثل هذا الأمر يعود لكون الحياة الزوجية لاتخلو من المشاكل المتعددة و لا يعد أن يكون سببا من أسباب الخوف من الفشل كما أن هذه النسب تعكس لنا وجهتي نظر مختلفة بين المتزوجين و غير المتزوجين و لعل هذا ما بينته النسب المختلفة بينهما حيث نلاحظ أن نسبة الذكور المتزوجين بلغت 72.22 % في حين بلغت نسبة الذكور الغير المتزوجين 50 %، أما بالنسبة للإناث المتزوجات فقد بلغت نسبتهن 73.68 % في حين بلغت نسبة الإناث الغير متزوجات 42.5 %، بينما عبر 77.57 % من الأساتذة من لا يؤخرون زواجهم بسبب سماع المشاكل الزوجية موزعة على النحو التالي: نسبة 89.09 % بالنسبة للمتزوجين و نسبة 65.38 % بينما مثلت نسبة 89.71% أساتذة من أقروا بأن الخوف من الفشل في الزواج لا يعتبر عامل اختياري في تأخر سن زواجهم موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين بـ100% و 78.84% و هي نسب متقاربة بين المتزوجين و الغير متزوجين ، ان هذه النسبة الأخيرة تؤكد النسب الموجودة في الجداول(56-57-58-59) و التي مفادها أن 89.71% من الأساتذة لا يعتبرون الخوف من الفشل في الزواج عامل اختياري في تأخر سن زواجهم و بهذا تمت الاجابة الجزئية على هذا البعد.

3- مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الجزئي الأول و أبعاده.

3-1 مناقشة نتائج المتعلقة ببعده تدخل الأسرة في اختيار الشريك كعامل من

العوامل الإجبارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأساتذة الجامعي.

من خلال الجدول رقم (61) و الذي يبين تأخر سن زواج الأساتذة كأمر اجباري و استنادا للمعطيات المتحصل عليها نجد أن أكبر نسبة مثلتها نسبة المجيبين بـ(نعم) بـ66.35% موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين بـ74.54% و 57.69% و هي نسب متقاربة بين المتزوجين و الغير متزوجين. و هذا دليل على أن هناك عوامل اجبارية دفعت بالأساتذة الجامعيين الى تأخر سن زواجهم بنسبة 66.35% تلتها نسبة 53.33% و التي تبين قرار الموافقة على الزواج داخل أسر الأساتذة، يعود لرأي الوالدين و القرار شخصي، و نسبة 84.11% من أقرروا بعدم تحديد الأسرة لمعايير اختيار الشريك موزعة على النحو التالي 85.45% بالنسبة للمتزوجين، و نسبة 73.07% بالنسبة لغير المتزوجين و نسبة 72.89% من الأساتذة من لا يفضلون الإختيار الوالدي موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين بـ67.27% و 78.84% من خلال النسب المتحصل عليها يتبين لنا مدى التحولات والتغيرات الثقافية والاجتماعية التي مر بها المجتمع الجزائري التغيرات البنائية و الوظيفية التي حدثت على مستوى ابنيته و أنظمتها و انعكاسها على نظام الزواج، و 54.20% من الأساتذة من أقرروا بعدم نجاح الزواج من دون تدخل الأهل موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 52.72% و 55.76% و 57.94% من الأساتذة من بينوا درجة أهمية تدخل الأسرة في عملية الاختيار للزواج موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 52.72% و 63.46%، و 93.45% من الأساتذة من اعتبروا عدم تدخل الأسرة في اختيار الشريك عامل اجباري في تأخر سن زواجهم موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين بـ87.27% و 100% و هي نسب متقاربة بين المتزوجين و الغير متزوجين مما سلف ذكره و من خلال الجداول (62-63-64-65-66) نخلص الى ان النسبة الموجودة تؤكد النسبة الموجودة في الجدول (67) حيث تم التوصل

الى اجابة جزئية على السؤال حيث لا يعد تدخل الأسرة في اختيار الشريك عامل اجباري من عوامل تأخر سن زواج الأساتذة بنسبة 93.45%.

3-2- مناقشة النتائج المتعلقة ببعدها العادات و التقاليد الخاصة بالزواج كعامل من

العوامل الإجبارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي.

من خلال الجدول رقم (68) و الذي يبين رأي الأساتذة حول العادات و التقاليد المانعة للزواج مع التعليل، فقد تبين لنا من خلال النسب أن أكبر نسبة كانت 64.48% للمجيبين بـ(لا) موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 49.09% و 80.76%، و 79.43% من أقرؤا بعدم تخفيف تكاليف الزواج في حالة زواج الأقارب موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 72.72% و 86.53% و 83.17% و الذي أقر فيه الأساتذة عدم تفضيل الزواج من نفس القبيلة موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 72.72% و 94.23%. و 74.57% من الأساتذات يقبلون الزواج من رجال يختلفون عنهن في العادات و التقاليد موزعة على الترتيب 68.42% و 77.5% بالنسبة للمتزوجات و الغير متزوجات، و 56.25% من الأساتذة من يقبلون زواج من نساء يختلفن عنهم في العادات و التقاليد موزعة على الترتيب 55.55% و 58.33% بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين، و 85.51% من الأساتذة من أكدوا عدم تفضيل الوالدين تزويج الأخت الكبرى قبل الأخت الصغرى موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 79.09% و 92.30%، و 75.70% من الأساتذة من أكدوا كذلك عدم تفضيل الوالدين تزويج الأخ الأكبر قبل الأخ الأصغر موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 72.72% و 78.84%، أما الجدول رقم (75) و الذي يبين العادات و التقاليد الخاصة بالزواج كعامل اجباري في تأخر سن زواج الأساتذة نجد أن أكبر نسبة مثلتها نسبة المجيبين بـ(لا) 85.04% موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين بـ 83.63% و 86.53%، من خلال المعطيات الاحصائية المتحصل عليها و استنادا لما تم تبينه في الجداول السابقة (68-69-70-71-72-73-74) و التي تدور جلها حول العادات و التقاليد الخاصة بالزواج من خلال ما تقدم فقد أقر 85.04% من الأساتذة بأن العادات و التقاليد الخاصة

بالزواج لا تعد عامل اجباري في تأخر سن زواج الأساتذة و بهذا تمت الاجابة الجزئية على هذا البعد.

3-3- مناقشة نتائج المتعلقة ببعد عدم التكافؤ في السن كعامل من العوامل

الإجبارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأساتذ الجامعي.

من خلال الجدول رقم(76) والذي يبين رأي الأساتذة في نظرة المجتمع السلبية للمرأة التي كبرت و لم تتزوج فقد تبين لنا من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلتها 53.27% للمجيبين ب(نعم) موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 69.09% و 36.53%، و لعله و بالنظر الى تعليل الأساتذة المقدم في حالة الإجابة (بنعم) تبين أن الإجابات لا تختلف عما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة حيث أن ما نسبته 45.61% من رأوا أن المجتمع ينظر إليها نظر استهجان كونها تجلب العار للعائلة لأنها عانس، و 57.94% من الاساتذة الذين اكدوا على النظرة السلبية للمجتمع نحو الرجل الذي كبر و لم يتزوج موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 41.81% و 75% و هي نسبة متفاوتة بين المتزوجين و الغير متزوجين و 57.00% من الأساتذة من أقروا بوجود سن زواج بالنسبة للرجل موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 26.32% و 82.69% و هذا يعكس تباينا واضحا بين المتزوجين و الغير متزوجين إن ما أفرزته نتائج الجدول تؤكد على أن الرجل غير مقيد بسن معينة للزواج و أنه يستطيع الزواج في أي سن و متى سمحت له الظروف عكس المرأة و هذا ما بينته نسبة 57.00% من الأساتذة من أكدوا ذلك أما المجيبين ب(نعم) فقد بلغت نسبتهم 42.99% و هذا تأكيد واضح من أن الرجل مربوط بسن معينة للزواج تراوحت بين {20 و 35} سنة و قد كان تعليلهم للإجابة على النحو التالي {20-25} لأنه في ذروة الرغبة الجنسية بنسبة 21.73% {26-30} أكثر نضجا و حتى لا يقع في الحرام بنسبة 32.60% {31-35} لنضجه العقلي و توازنه العاطفي و يساعد في تربية الأبناء بنسبة 50% و التي تعد أكبر نسبة و لعل السبب راجع إلى أن أهلية الرجل للزواج أصبحت أكثر تعقيدا من الناحية الاقتصادية ويحتاج إلى سنوات عديدة حتى يتمكن من الحصول على استقرار مادي و 72.89% من أكدوا تحديد سن زواج المرأة موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 72.72% و 73.07% من خلال المعطيات السابقة

نستنتج أن سن الزواج بالنسبة للرجل يختلف عنه عند المرأة لاعتبارات اجتماعية و ثقافية و بيولوجية فسن الزواج بالنسبة للرجل غير محدد بزمن معين لأسباب معينة عكس المرأة التي مثل فيها سن المناسبة لزواج بين {18 و 32} سنة و ذلك لعدة عوامل حيث مثلت نسبة 22.43% بالنسبة للفئة العمرية الواقعة بين {18-22} سنة كسن مناسب لزواج الأنثى و ذلك انطلاقاً من رأي الأساتذة كونها فترة ذروة الخصوبة أما نسبة 64.48% فقد أكد الأساتذة من خلالها تفضيل الزواج ممن يقربونهم في السن موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 50.90% و 78.84% و 91.58% من أكدوا على التشجيع على الزواج في السن المناسب كضمان للاستقرار النفسي و الاجتماعي، فقد وزعت على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 100% و 82.69%، من خلال الجدول رقم (82) و الذي يبين عدم العثور على الشريك المكافئ في السن كعامل اجباري في تأخر سن زواج الأساتذة نجد أن أكبر نسبة مثلتها نسبة المجيبين بـ(نعم) بـ57.94% موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين بـ54.54% و 61.53%، أما النسبة المجيبين بـ(لا) فقد بلغت 42.05% موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين بـ 45.45% و 38.46% و هي نسب متقاربة بين المتزوجين و الغير متزوجين.

انطلاقاً من الجداول (76-77-78-79-80-81) و التي دارت أغلبها حول سن الزواج فقد تبين أن 57.94% فقد أقر الأساتذة عدم العثور على الشريك المكافئ في السن كعامل اجباري في تأخر سن زواجهم موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين بـ54.54% و 61.53%، وهي نسب متقاربة بين المتزوجين و الغير متزوجين. من خلال ما تم ذكره من نسب مختلفة و التي تؤكد في أغلبها النتيجة التي تم التوصل إليها و هي 57.94% من الأساتذة من اعتبروا عدم العثور على الشريك المكافئ في السن عامل اجباري في تأخر سن زواجهم و لقد تمت الإجابة على هذا البعد جزئياً.

3-4- مناقشة نتائج المتعلقة ببعدها عوامل اقتصادية منها (التكفل الاقتصادي بالأسرة، مسكن خاص، ارتفاع تكاليف الزواج و غلاء المهور) كعامل من العوامل الإجبارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأساتذة الجامعي.

من خلال الجدول رقم(83) و الذي يبين رأي الأساتذة حول إعالة الأسرة، فقد تبين لنا من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلتها 53.27% للمجيبين بـ(نعم)، و73.83% من الأساتذة لا يملكون مساكن خاصة موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 61.81% و 86.53% و 57.47% من الأساتذة من يرغبون في السكن مع الاهل لفترة مناسبة موزعة على الترتيب بالنسبة للمتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 69.09% و 50%، أما من حيث القيمة الاجتماعية للمهر تبين لنا من خلال النسب أن أكبر نسبة مثلتها 71.96% للمجيبين بنعم (في نظر المجتمع) موزعة على الترتيب بين المتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 37.87% و 47.27% و 57.47% من أكدوا على مقدرتهم على دفع المهور موزعة على الترتيب بين المتزوجين و الغير متزوجين على النحو التالي 76.36% و 75% و 80.37% من أكدوا على أن ارتفاع تكاليف الزواج لا يعتبر عامل اجباري في تأخر سن زواج الأساتذة موزعة على الترتيب بين المتزوجين و غير المتزوجين بـ60% و 92.30% و هذا يعكس تفاوتاً بينهما، انطلاقاً مما أفرزته الجداول السابقة الذكر(83-84-85-86-87) و من خلال ما أظهرته النسب المبينة اعلاه و التي تؤكد النسبة 80.37% من الاساتذة من أقرروا بأن ارتفاع تكاليف الزواج لا تعتبر عامل اجباري في تأخر سن زواجهم و بهذا تمت الاجابة على هذا البعد جزئياً.

ثالثا: النتائج العامة

من خلال الدراسة الميدانية و بعد عرض و تحليل و تفسير معطياتها فقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية لقد كشفت الدراسة على أن أكبر نسبة مثلتها نسبة الأساتذات الجامعيات و اللواتي تقع أغلب أعمارهن بين {34-38} أما بالنسبة للأساتذة فقد مثلت أكبر الفئتين العمريتين الواقعتين بين {33-37} و {38-42} والمتحصليين على شهادات في الدراسات العليا تأرجحت أغلبها بين شهادة الماجستير و الدكتوراه بنسب متفاوتة من جهة أخرى فان نصف العينة من الأساتذة المتزوجين المتأخرين عن الزواج مثل فيها الأساتذة الذكور أكبر نسبة و مثلت الأساتذات الغير متزوجات و المتأخر سن زواجهن أكبر نسبة لقد أكد أغلب الأساتذة المتأخر سن زواجهم بأن سبب تأخرهم لا يعد أمرا اختياريًا و ذلك لما لزواج من اهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار النفسي و الاجتماعي غير أن هذا المعنى اصبح غائبا في الوقت الحالي نظرا لعدة عوامل منها طغيان الماديات و تغير القيم الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري و من خلال ما تم ذكره نستنتج بأنه لا يعتبر تغير معنى الزواج عامل من العوامل الاختيارية المؤدية الى تأخر سن زواج الاستاذ الجامعي جزئيا و بناء عليه فقد تمت الاجابة على هذا البعد جزئيا.

كما أوضح اغلب الأساتذة على أن طريقة التعارف الشخصي هي الطريقة المفضلة في الاختيار الزوجي و اعتبروا ان تكافؤ المستوى الاجتماعي هو الاختيار الصائب كما أقروا بأن هناك صعوبة في توفر مواصفات الشريك غير أنه لا تعتبر صعوبة اختيار الشريك عامل من العوامل الاختيارية المؤدية الى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي جزئيا و بناء عليه فقد تمت الاجابة على هذا البعد جزئيا.

كما تبين أن أغلب الأساتذة لا يخافون من الفشل في الحياة الزوجية بسبب سماع مختلف المشاكل و الخلافات الزوجية، بينما عبر معظمهم الأساتذة ممن لا يؤخرون زواجهم بسبب سماع المشاكل الزوجية و مؤكدين بأن الخوف من الفشل في الزواج لا يعتبر عامل اختياري في تأخر سن زواجهم و بذلك لا يعتبر الخوف من الفشل في الزواج من العوامل الاختيارية المؤدية الى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي جزئيا و بناء عليه فقد تمت الاجابة على هذا البعد جزئيا.

كما تبين أن أغلب الأساتذة مجبرون على تأخير الزواج و لا يفضلون الاختيار الوالدي كما أغلب الأساتذة من أقرؤا بعدم نجاح الزواج من دون مشاركة الأهل ومن الأساتذة من بينوا درجة أهمية تدخل الأسرة في عملية الاختيار للزواج و بناء عليه لا يعتبر تدخل الأسرة في اختيار الشريك عامل اجباري من عوامل الاجبارية لتأخر سن زواج الأساتذة جزئيا و بناء عليه فقد تمت الاجابة على هذا البعد جزئيا.

كما أن هناك من الاساتذة من أقرؤا بعدم وجود عادات و تقاليد مانعة للزواج وأغلبهم بينوا عدم تفضيل الزواج من نفس القبيلة ومعظم الأساتذات يقبلون الزواج من رجال يختلفون عنهن في العادات والتقاليد ومن الأساتذة من يقبلون زواج من نساء يختلفن عنهم في العادات و التقاليد ومن الأساتذة من أكدوا عدم تفضيل الوالدين تزويج الأخت الكبرى قبل الأخت الصغرى و من الأساتذة من أكدوا كذلك عدم تفضيل الوالدين تزويج الأخ الأكبر قبل الأخ الأصغر من خلال ما تقدم نستنتج بأنه لا تعتبر العادات و التقاليد الخاصة بالزواج عامل اجباري في تأخر سن زواج الأساتذة جزئيا و بناء عليه فقد تمت الاجابة على هذا البعد جزئيا.

كما أكد أغلب الأساتذة نظرة المجتمع السلبية للمرأة و الرجل اللذان كبرا و لم يتزوجا كما أقر أغلبهم بوجود سن مناسبة لزواج لكل من الرجل و المرأة و من الأساتذة من يفضلون الزواج ممن يقربونهم في السن مشجعين على الزواج في السن المناسب كضمان للاستقرار النفسي و الاجتماعي من خلال ما تقدم نستنتج بأن عدم العثور على الشريك المكافئ في السن عامل اجباري في تأخر سن زواج الاساتذة جزئيا و بناء عليه فقد تمت الاجابة على هذا البعد جزئيا.

كما أكد أغلب الأساتذة على الاعالة المادية للوالدين و أغلبهم لا يملكون مساكن خاصة ومن الأساتذة من يرغبون في السكن مع الالهل لفترة مناسبة كما أقر أغلب الأساتذة من أن للمهر قيمة اجتماعية في نظر المجتمع كما أكدوا على مقدرتهم على دفع المهور من خلال ما تقدم نستنتج أن ارتفاع تكاليف الزواج لا تعتبر عامل اجباري في تأخر سن زواج الاساتذة جزئيا و بناء عليه فقد تمت الاجابة على هذا البعد جزئيا.

و استنادا لما تقدم فقد تمت الإجابة الجزئية على تساؤلات الدراسة و بالتالي تمت الاجابة الجزئية على التساؤل الرئيسي .

رابعاً: توصيات و اقتراحات:

بعد الدراسة الميدانية و تحليل و تفسير المعطيات المتحصل عليها تم التوصل إلى جملة من التوصيات و الاقتراحات.

1-التوصيات:

1-1-على المستوى الفردي:

✓ الابتعاد عن المواصفات الخيالية التي يضعها كل من الرجل و المرأة عن شريك الحياة خاصة اذا كانوا متعلمين لذا يجب أن تكون مقاييس اختيار الزوج والزوجة عقلانية تهتم بالجوهرة ومتطلبات الحياة الاجتماعية الواقعية، من خلال التواضع في اختيار شريك الحياة و التركيز على الاساسيات في الفرد للقضاء على مشكلة تأخر سن الزواج لدى الفئة المتعلمة.

✓ عدم التركيز على الدراسة و الزواج و تكوين أسرة حيث تستطيع كل امرأة أن تكمل الدراسات العليا و هي مخطوبة أو متزوجة نظراً لارتباطها بسن بيولوجي معين عكس الرجل.

1-2-على المستوى الأسري:

✓ على الأسرة الجزائرية فتح كل قنوات الاتصال و الحوار مع ابناء و بناتها ولاسيما في موضوع الزواج و تشجيعهم على الزواج في الوقت المناسب و مساعدتهم على ذلك.

✓ العمل على ارشاد اولياء الأمور من طرف المؤسسات الدينية و الاعلامية حول مساعدة الأبناء و البنات على الزواج و عدم التركيز فقط على جانب الدراسة و التعليم.

1-3-على المستوى الاجتماعي:

✓ العمل اعلامياً من أجل تشجيع المتأخرات في الزواج على الاقبال على الزواج و العيش بما يتناسب مع عمرهن ووضعهن.

- ✓ القاء محاضرات وندوات تثقيفية للزواج وأهميته بالنسبة للفرد و المجتمع والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالمرأة من اجل توجيه الشباب والشابات نحو الزواج وتشجيعهم.
- ✓ على وسائل الاعلام اقامات ندوات ارشادية لتعزيز مكانة المرأة المتأخرة عن الزواج.
- ✓ على أفراد المجتمع الجزائري تغيير النظرة للمتأخرين عن الزواج ويضع في الحسبان انها مسألة وقت و مسألة قضاء و قدر.
- ✓ على أفراد المجتمع الجزائري زيادة نسبة الوعي و تغيير ذهنيته خاصة فيما يتعلق ببعض المسائل الاجتماعية التي تخص الزواج و لاسيما إذا تعلق الامر بالمرأة و تأخر سن زواجها و ما ينسب اليها من الفاظ و اساءات تثير الاستهجان الاجتماعي.

2- الاقتراحات

- ✓ اجراء دراسات مماثلة على فئة اخرى داخل المجتمع الجزائر غير الفئة المتعلمة لمعرفة الأسباب الاختيارية و الاجبارية لتأخر سن الزواج.
- ✓ اجراء دراسة عن تأخر سن الزواج و علاقته بالأداء الوظيفي للأستاذ الجامعي.
- ✓ اجراء دراسة متعمقة عن نظرة المجتمع للمتأخرين عن الزواج.
- ✓ اجراء دراسة عن المساندة الاجتماعية للمتأخرين عن الزواج.
- ✓ اجراء دراسة على انعكاسات تأخر سن الزواج على الفرد و المجتمع.

خاتمة

لقد عكست لنا الدراسة الميدانية التغير الواضح الذي طرأ على المجتمع الجزائري والذي تجاوزت أثره بنية الأسرة و البنية الزوجية على وجه التحديد مما نتج عنه ظاهرة تأخر سن الزواج لدى الشباب بصفة عامة و لعل هذا ما أكدته الكثير من الاحصائيات الوطنية و حتى الدولية. و الشباب المتعلم بصفة خاصة لاسيما الأساتذة الجامعيين على وجه التحديد.

لقد أصبحت هذه الظاهرة مشكلة حقيقية تهدد كيان المجتمع الجزائري المحافظ والتمسك بالعادات و التقاليد و القيم الدينية و الاجتماعية و الذي اختلفت اسبابه بين ماهو اجباري و ماهو اختياري و هذا مما أسفرت عنه الدراسة الميدانية و التي اكدت على ان تأخر سن الزواج لدى الأساتذة الجامعيين - الذين يملكون مؤهلات تضمن لهم زواج مستقر على الأقل - يعود لأسباب اجبارية اكثر منها اختيارية لكون الزواج يلبي حاجة الفرد البيولوجية و النفسية و الجسمية فمن خلاله تنظم العلاقة الجنسية ليشعر كلا الجنسين بالسكن الروحي والطمأنينة، ويقوى الروابط الاجتماعية بين الأفراد والأسر و الجماعات المختلفة، و يتجنب الفرد و المجتمع من خلاله الكثير من الآفات الاجتماعية التي من شأنها أن تهدم وتفكك ببنيتة فهو يعمل على حفظ التوازن والتماسك والاستقرار الاجتماعي.

كما تبقى النتائج المتوصل اليها نتائج نسبية تحتاج للخوض في الموضوع و أن تكون انطلاقا لدراسات وأخرى بمتغيرات و أبعاد أخرى للوصول للأسباب الاختيارية و الأجبارية لتأخر سن زواج الأساتذة الجامعيين . و الوقوف على انعكاسات هذا التأخر على الفرد و المجتمع الجزائري.

تأثير الإسلام و السراج

أولاً: المصادر

1- الحديث الشريف

2- القرآن الكريم

ثانياً: المراجع

1- المعاجم و القواميس

1. إبراهيم مصطفى ، المعجم الوسيط، بيروت: دار الفكر للطباعة و النشر .
2. أبو مصلح عدنان ، معجم علم الاجتماع ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان، 2006.
3. إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، معجم العلوم الاجتماعية ، مصر: الهيئة العامة للكتاب، 1975.
4. البليش بلحسن ، علي بن هادية، الجيلاني بن الحاج يحي، القاموس الجديد للطلاب، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ط7، 1971.
5. بن علي أحمد بن محمد ، المصباح المنير، بيروت ، مكتبة لبنان لطباعة و النشر، 1987.
6. تأليف نخبة من أساتذة قسم الاجتماع ، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، بدون سنة.
7. زكي أحمد ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان للطباعة و النشر والتوزيع، 1978.
8. الفيروز آبادجي ، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، القاهرة: دار الكتاب الحديث للطباعة، بدون سنة.
9. مارشال جوردن ، موسوعة علم الاجتماع، بيروت، دار الملايين .
10. مذكور إبراهيم ، المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، 1996.

2- الكتب

أ/ الكتب باللغة العربية

1. أبو العنين بدران ، الفقه المقارن للأحوال الشخصية بين المذاهب الأربعة السنية، لبنان: ج، 1 دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1967.

2. أبو جادوا صالح محمد علي ، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، الأردن: دار الصفاء للنشر والطباعة والتوزيع، 2002.
3. أبو زهرة محمد ، محاضرات في عقد الزواج و آثاره، دار الفكر العربي للطباعة والنشر و التوزيع،
4. أبو زهرة محمد ،القران الكريم المعجزة الكبرى، القاهرة: دار الفكر العربي، بدون تاريخ نشر.
5. أبو زيد أحمد ،البناء الاجتماعي، مصر: دار الكتاب العربي للطباعة و النشر والتوزيع.
6. أبو شعر عبد الرزاق أمين ،العينات و تطبيقاتها في البحوث الاجتماعية، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 1997 .
7. أبو طاحون عدلي علي ، التغير الاجتماعي، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 1997.
8. أحمد الزغبى، التغير الاجتماعي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، بدون سنة.
9. أحمد ألفة ، الزواج و الطلاق في مصر القديمة، مصر: مطابع المجلس الأعلى للأثار، ط2، 2003.
10. الأخرس صفوح ، تركيب العائلة العربية ووظائفها - دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا-، دمشق: وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، 1976.
11. أسابيع عبد حكيم ، الغنوسة تهدد الأسرة العربية الأسباب الآثار الحلول ، الجزائر: دار الهدى، 2006.
12. الاستنبولي محمد مهدي ، تحفة العروس و الزواج السعيد، الرياض: المطبعة الشرعية، 2006.
13. الاستنبولي محمد مهدي ،تحفة العروس، ط4، بيروت، مطبعة بساط للنشر و التوزيع، بدون سنة.

14. استيتية دلال ملحس ، التغير الاجتماعي و الثقافي ، عمان: ط2 ، دار وائل للطباعة والنشر، 2008.
15. اسماعيل فاروق مصطفى ، الأنثروبولوجيا الثقافية، الإسكندرية: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1980.
16. أكرم رضا مرسي ، قواعد تكوين البيت المسلم-أسس البناء و سبل التحصين- مصر: دار الإسلامية للتوزيع و النشر، 2004.
17. آل فوزان عبد الله ، الملخص الفقهي -قسم المعاملات و غيرها، السعودية: دار بن الجوزي للطباعة النشر، 1999
18. إمام عبد الفتاح إمام، الفيلسوف المسيحي والمرأة ، مصر: مكتبة المدبولي للطباعة والنشر، 1992.
19. امام كمال الدين ، الزواج في الفقه الاسلامي، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، 1998.
20. أماني ، العنوسة-أسبابها و تأثيرها على شخصية المرأة- دمشق نموذجا، دمشق: التكوين لتأليف و الترجمة و النشر، 2007.
21. بدران أبو العنين بدران، الزواج و الطلاق في الاسلام، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، بدون سنة.
22. بدوي أحمد، مبادئ علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1987.
23. بركات حليم ، المجتمع العربي المعاصر، بحث في تغير الأحوال و العلاقات، بيروت: ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2009 .
24. بركات حليم ، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت: ط6، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
25. بن أشنهو عبد اللطيف ، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.
26. البهي محمد ، الإسلام في حياة المسلم، بيروت: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بدون سنة.
27. بوتفنوشت مصطفى ، ت: أحمد دمري، العائلة الجزائرية التطور و الخصائص، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.

28. بورديو بيار ،ت:سلمان قعفراني،الهيمنة الذكورية،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية للتوزيع.
29. بوضرغم صابر ،العائلة-واقعا و تطورها عبر العصور،ط1،بيروت:دار الافاق الجديدة للطباعة و النشر،1999.
30. بوطالب محمد نجيب ، سسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
31. بولحية نور الدين ،الخلافات الزوجية-الأسباب-العلاج-التحكيم-،القاهرة:دار الكتاب الحديث،2007،.
32. بومخلف محمد ،التوطين الصناعي و قضايا المعاصرة الفكرية و التنظيمية والعمرانية،و التنموية- التحضر-الجزائر: دار الأمة للطباعة و النشر،2001.
33. بيكوفيتش علي عزت ،ت: محمد يوسف عدس،الإسلام بين الشرق و الغرب، بيروت: مؤسسة العلم الحديث لطباعة و النشر و التوزيع،
34. بيومي احمد محمد ،علم الاجتماع الديني، مصر: دار الملايين للطباعة و النشر.
35. تأليف مجموعة من الكتاب، ت:على سيد الصاوي،نظرية الثقافة،الكويت:عالم المعرفة،1997.
36. الترماني عبد السلام ،الزواج عند العرب في الجاهلية و الإسلام، الكويت،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، 1984.
37. توحيد خالد ، قبيلة اسمها الزواج العرفي، القاهرة: بدون دار نشر، 2003.
38. تيماشيف نيقولا ، ت: محمد عودة وآخرون، نظرية علم الاجتماع، ، دار المعرفة الجامعية،1999.
39. جابر سامية محمد ،الفكر الاجتماعي-نشأته،اتجاهاته،قضاياها،بيروت:دار العلوم العربية للطباعة و النشر،1989.
40. الجابري محمد عابد ، العقل الاخلاقي العربي-دراسة تحليلية نقدية لنظم لقيم في الثقافة العربية- لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

41. جبر دندل ، "الزنا تحريمه أسبابه و دوافعه و نتائجه و آثاره"، الجزائر: دار الشهاب للطباعة و النشر، 1988.
42. الجمل إبراهيم محمد ، مشكلات في طريق المرأة المسلمة، بيروت: دار الكتاب العربي، 1989.
43. الجولاني فاديه عمر ، التغير الاجتماعي - مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993.
44. الجوهري عبد الهادي احمد ، على عبد الرزاق إبراهيم، مدخل إلى المناهج و تصميم البحوث الاجتماعية الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002.
45. الجوهري محمد ، دراسات أنثروبولوجية معاصرة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993.
46. الجوهري محمد ، علياء شكري، علم الاجتماع الريفي و الحضري، القاهرة: دار المعارف للطباعة و النشر، 1980.
47. الجوهري محمد ، علياء شكري، مقدمة في دراسة الأنثروبولوجيا، القاهرة: عالم الكتب، 2007.
48. الجوهري محمد وآخرون، الطفل و التنشئة الاجتماعية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994.
49. الجوير ابراهيم بن مبارك ، تأخر الشباب الجامعي في الزواج-المؤثرات و المعالجة-الرياض: مكتبة العبيكان للطباعة و النشر، 1995.
50. حجازي زكية ، المرأة و الزوج و حقوق الشباب، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.
51. الحجازي محمد فؤاد ، التغير الاجتماعي، القاهرة: مكتبة وهبه عابدين للطباعة و النشر، 1974.
52. حجازي محمد فؤاد ، التغير الاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة وهبة للطباعة و النشر، بدون سنة.
53. حجازي مصطفى، التخلف الاجتماعي-مدخل الى سيكولوجية الإنسان المقهور، ط9، المغرب: المركز الثقافي العربي للطباعة و النشر، 2005.

54. حداد الطاهر، امراتنا في الشريعة و المجتمع ، تونس: ط6، دار التونسية، 1992.
55. حسن احسان محمد ، العائلة القرابة و الزواج، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر و التوزيع، 1981.
56. الحسن إحسان محمد ، رواد الفكر الاجتماعي، بغداد: دار الحكمة للطباعة و النشر، 1991.
57. حسن عبد الباسط محمد ، علم الاجتماع الصناعي، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1982.
58. حسن محمد ، الأسرة و مشكلاتها، بيروت: ط3، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1967.
59. حسن مصطفى عبد المعطي ، الأسرة و مشكلات الأبناء، مصر: دار السحاب لنشر و التوزيع، 2004.
60. حسن منة الله محمد ، عمرو السيد عبد الله، مصطفى أحمد محمد، حل مشكلة العنوسة بين الشباب، مصر: جامعة مصر للطباعة و النشر، 2009.
61. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التغير الاجتماعي و التنمية السياسية في المجتمعات النامية-دراسة في علم الاجتماع السياسي-، الاسكندرية: ط3، المكتب الجامعي الحديث، 2002،
62. الحصين عبد العزيز ، من طلائع التغريب، السعودية: دار الطرفين للنشر و التوزيع، 2004.
63. حنا نبيل صبحي ، المجتمعات الصحراوية في الوطن العربي-دراسات نظرية وميدانية-القاهرة: دار المعارف للطباعة و النشر، 1984.
64. الحوات عدلي ، مبادئ علم الاجتماع، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا: 1990.
65. الحيدري ابراهيم ، النظام الأبوي و إشكالية الجنس عند العرب، بيروت: دار الساقى، 2003.
66. حيمر عبد السلام ، مسارات التحول السوسيولوجي في المغرب، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة للطباعة و النشر و التوزيع، 1999.

67. خاطر حسن علي ،المجتمع العربي المعاصر المقومات و الأنماط والثقافة،الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع 2001.
68. خزار عبد الحميد ،فلسفة الزواج و بناء الأسرة في الإسلام،الجزائر: دار الشهاب للطباعة النشر ،1985،ص108
69. الخشاب أحمد ،التغير الاجتماعي،مصر:المكتبة الثقافية للطباعة و النشر،1971.
70. الخشاب مصطفى ، دراسات في علم الاجتماع العائلي، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر و التوزيع ،1977.
71. خضير ادريس ،التفكير الاجتماعي الخلدوني و علاقته ببعض النظريات الاجتماعية،ط2،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1992.
72. الخطيب رشيد ، تفسير القران الكريم المسمى أولي ما قبل آيات التنزيل ، العراق: ج2، دار الكتب للطباعة والنشر ، 1982.
73. -خلاف عبد الوهاب ، أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، ط2، دار القلم للطباعة و النشر و التوزيع ، 1996.
74. الخولي حسن أحمد ،وأخرون،دراسات في علم الاجتماع العائلي ،الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية،1991.
75. الخولي سناء ، التغير الاجتماعي و التحديث،مصر: دار المعرفة الجامعية، 1993
76. الخولي سناء ،الأسرة والحياة العائلية ، بيروت:دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1984.
77. الخولي سناء ،الزواج و الأسرة في عالم متغير،الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية للطباعة و النشر ، 1989.
78. الداھري صالح حسن ،أساسيات الإرشاد الزواجي و الأسري،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،2008.
79. الدسوقي كمال ، علم النفس و دراسة التوافق، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر و التوزيع، بدون تاريخ.

80. دعبس محمد يسرى إبراهيم ، الأسرة في التراث الديني و الاجتماعي ، مصر: دار المعارف للطباعة و النشر و التوزيع ، 1995.
81. الدقس محمد ، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، عمان: دار مجدلاوي لنشر والتوزيع، 1987.
82. الدقس محمد، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، عمان: دار مجدلاوي لنشر والتوزيع، 1987.
83. دكلة محمد عبد الهادي ، و آخرون، المجتمع الريفي، العراق: مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر، ، 1979.
84. دليو فضيل و آخرون، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 1999.
85. دياب فوزية ، القيم و العادات الاجتماعية-بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية -، بيروت: ط2، دار النهضة العربية للطبعة و النشر، 1980.
86. الديري عبد الغني ، "التحليل النفسي للمراهقة، ظواهر المراهقة و خفياتها"، دار الفكر اللبنانية، بيروت، ط1، 1995.
87. الرجوب نايف أحمد ، أحكام الخطبة في الفقه الإسلامي، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008.
88. الرشدان عبد الله ، علم الاجتماع ، عمان: دار الشروق للطباعة و النشر والتوزيع، 1999.
89. رشوان حسين عبد الحميد ، الاسرة و المجتمع، مصر: مؤسسة شباب الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
90. رشوان حسين عبد الحميد ، الانثروبولوجيا في المجالين النظري والتطبيقي، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، 2003.
91. رشوان حسين عبد الحميد ، السكان من منظور علم الاجتماع، ، الاسكندرية: المكتبة الجامعية، 2001.
92. رشوان حسين عبد الحميد ، الفلسفة الاجتماعية والاتجاهات النظرية في علم الاجتماع، مكتب الجامعي الحديث، ط2، 1989.

93. رشوان حسين عبد الحميد ، الفلسفة الاجتماعية والاتجاهات النظرية في علم الاجتماع، مكتب الجامعي الحديث، ط2، 1989.
94. رشوان حسين عبد الحميد ،الأسرة و المجتمع،-دراسات في علم الاسرة- الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،1998.
95. الرشيد عماد الدين ،الخلافات الزوجية-سلسلة البناء و الترشيد-سورية: نحو القمة للطباعة والنشر ،2009.
96. رضا مرسي أكرم ،على أعتاب الزواج،مصر:دار ألفا للطباعة و النشر،2005.
97. الرفاعي عبيد منصور ، العنوسة رؤية اسلامية اجتماعية لحل مشكلة الفتاة العانس، القاهرة: دار الفكر للطباعة و النشر،2000،
98. روجيه غارودي وآخرون، ت: هنري عبودي ،نقد المجتمع الذكور، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر ، 1982.
99. زايد احمد ،الأسرة والطفولة ،مصر:دار النشر المصرية ،1992 ص ص 71،74 .
100. زريفة رشا بسام ابراهيم ،عوامل استقرار الأسرة في الإسلام،فلسطين:جامعة النجاح الوطنية،2010.
101. الزغبي محمد احمد ، التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي و علم الاجتماع الاشتراكي،بيروت: دار الطليعة،1978.
102. الزغبي محمد أحمد،التغير الاجتماعي،بيروت:دار الطليعة للطباعة و النشر والتوزيع،1980.
103. زهير حطب، تطور بنى الأسرة العربية،بيروت:معهد الإنماء العربي،1976.
104. زيدان عبد الكريم ،المفصل في أحكام المرأة، بيروت: ج6،مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر و التوزيع،1994.
105. الزيود ماجد ، الشباب و القيم في عالم متغير، الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع ،2006.
106. الساعاتي سامية حسن ، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي ، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1981.

107. السباعي مصطفى ، المرأة بين الفقه و القانون، بيروت: ط8، المكتب الإسلامي للطباعة و النشر، 2001.
108. سرقيس عادل أحمد ، الزواج و تطور المجتمع، القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بدون سنة.
109. سعيد معوض سهير أحمد و آخرون، علم الاجتماع الاسري-حقيقية تدريبية أكاديمية - المملكة العربية السعودية :مركز التنمية الاسرية للطباعة و النشر، المعتمد بمركز التدريب وخدمة المجتمع بكلية المعلمين، جامعة الملك فيصل، 1997.
110. السويدي محمد، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري-تحليل السوسولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
111. السيد عبد العاطي وآخرون، الأسرة والمجتمع، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1998.
112. الشثري عبد الرحمان بن سعد، حكم نقتين منع تزويج الفتيات أقل من 18 سنة وتحديد سن الزواج، مصر: ط2، دار الفلاح للطباعة و النشر، 2010.
113. شرابي هشام ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، بيروت: ط 3، الدار المتحدة للطباعة و النشر، 1983.
114. الشرجي عادل لمجاهد، المحددات الإجتماعية للنمو السكاني في اليمن-دراسة سوسيو تاريخية-صنعاء: مركز التدريب و الدراسات السكانية، 2001.
115. شكري علياء و آخرون، دراسات في علم السكان، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992.
116. الشعبني محمد مصطفى ، دراسات في علم الاجتماع، القاهرة: دار النهضة العربية لطباعة و النشر، 1974.
117. شفيق محمد، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لاعداد البحوث الاجتماعية، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997.

118. شكري سرور، نظام الزواج في الشرائع اليهودية والمسيحية، القاهرة: مطبعة دار نشر الثقافة للنشر، 1979.
119. شكري علياء ، بعض ملامح التغير الاجتماعي الثقافي في الوطن العربي، القاهرة: درا الثقافة للطباعة والنشر، 1983.
120. شكري علياء ، حسن الخولي، أحمد زايد، المرأة في الريف و الحضر. دراسة لحياتها في العمل و الأسرة . الاسكندرية: دارالمعرفة الجامعية للطباعة و النشر، 1988.
121. شلبي ثروت محمد ، الطلاق و التغير الأجتماعي في المجتمع السعودي، الاسكندرية:المكتب الجامعي الحديث، بدون سنة.
122. صالح عبد العزيز ، الأسرة المصرية في عصورها القديمة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب لطباعة و النشر ، 1984.
123. صالح عبد العزيز ، الأسرة في المجتمع المصري القديم، مصر: دار القلم لطباعة والنشر و التوزيع، 1961.
124. الصالح مصلح ، النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية، عمان: مؤسسة الوراق للطباعة و النشر ، 2000،
125. الصاوي محمد وجيه ، أحمد عبد الباقي البستان، دراسات في التعليم العالي المعاصر، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، 1999.
126. الصباح صباح ، التربية الجنسية السليمة عند الرجل والمرأة، بيروت: دار العلم للملايين
127. صبحي العطار سهير محمد ، علم الإجتماع العائلي، القاهرة: منشورات كلية البنات ، جامعة عين شمس، 2003.
128. صدوق عمر ، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988
129. صديق محمد الصالح ، نظام الأسرة في الإسلام، ط 1، الجزائر : دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، 1999.
130. صديق محمد صالح ، نظام الأسرة في الإسلام ، الجزائر: ط1، دارهومة للطباعة والنشر، 1999.

131. صقر عطية ، موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام، القاهرة: ج 1 ، دارالمعرفة للطباعة و النشر،1995.
132. طه إلهام أحمد ،المشكلات الاجتماعية و الفردية المترتبة عن الزواج المختلط،كلية الخدمة الاجتماعية،جامعة حلوان،مصر،2006.
133. طه جمانة ،المرأة العربية،في منظور الدين و الواقع-دراسة مقارنة- دمشق:منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2004.
134. عابد الجابري محمد ، العقل الاخلاقي العربي-دراسة تحليلية نقدية لنظم لقيم في الثقافة العربية- لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
135. عبد الحميد أحمد يحي ،الأسرة و البيئة،الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث،بدون تاريخ.
136. عبد الرب نواب الدين آل نواب ، تأخر سن الزواج أسبابه أخطاره و طرق علاجه على ضوء القرآن الكريم و السنة المطهرة ، الرياض:دار العاصمة لنشر و التوزيع ،1415،
137. عبد المعطي عبد الباسط ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع،الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.
138. عبد المنعم عثمان عبد الله ، الغنوسة أسبابها، وآثارها و علاجها، القاهرة: دار لأفاق العربية، ط1، 2005.
139. عثمان عبد الله عبد المنعم ،الغنوسة أسبابها آثارها و علاجها، القاهرة: دار الافاق العربية،2005.
140. العراقي بثينة ،الغنوسة مخاطر و أسرار، الجزائر: دار الرشيد للطباعة و النشر والتوزيع،2008.
141. عز الدين محمد ،التأصيل الإسلامي للدراسات النفسية،القاهرة:ط2،دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع،2002.
142. العزة سعيد حسين ، الإرشاد الأسري نظرياته و أساليبه العلاجية، الأردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2000.
143. العك خالد عبد الرحمان ، اداب الحياة الزوجية في ظل الكتاب والسنة، لبنان:ط3،دار المعرفة للطباعة و النشر 1997.

144. علوان عبد الله ناصح ، تربية الأولاد في الاسلام، ط3 ، لبنان، ج1، دار احياء التراث العربي، بدون سنة.
145. علي ليلة، محمد الجوهري، علياء شكري، التغير الاجتماعي و الثقافي، عمان: دار المسيرة للطباعة و النشر، 2010.
146. عمر خليل معن، علم أجتماع الأسرة، عمان: دار الشروق للطباعة و النشر والتوزيع، 2009.
147. العيد صلاح ، التغير الاجتماعي، دراسات نظرية و تطبيقية في تنمية و تحديث المجتمعات النامية، مصر: دار المعرفة الجامعية، بدون سنة.
148. عيسى عادل أحمد ، الزواج في المجتمع المصري الحديث، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدون سنة.
149. غامري محمد حسن ، مقدمة في الانثروبولوجيا العامة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
150. غدنز أنطوني، ت: فايز الصياغ، علم الاجتماع، بيروت: المؤسسة العربية لترجمة، 2005.
151. غريب سيد أحمد وآخرون، علم الاجتماع الأسرة، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2001.
152. غريب سيد أحمد، تصميم و تنفيذ البحث الاجتماعي، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998.
153. غريب سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1983.
154. الغزالي محمد ، قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة و الوافدة ، الجزائر: دار الريحانة لطباعة و النشر، 1999 .
155. غيث محمد عاطف ، دراسات في علم الاجتماع القروي، بيروت دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1982.
156. فاروق اسماعيل، التغير و التنمية في المجتمع الصحراوي، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1984.

157. الفاروق يونس زكي، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، القاهرة: عالم الكتب للطباعة و النشر.
158. فراج عبد الحميد، الأسس الإحصائية للدراسات السكانية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1975.
159. فروج عمر ، كلمة في تحليل التاريخ، بيروت: دار العلم للملايين للطباعة و النشر، 1977.
160. الفضيلات جبر محمد ، بناء الأسرة على ضوء الفقه و القانون، باتنة: درا الشهاب للطباعة والنشر 1987.
161. فهيم حسين ، قصة الأنثروبولوجيا-فصول في تاريخ علم الإنسان-، الكويت: سلسلة عالم المعرفة 1990.
162. فهيم حسين ، قصة الانثروبولوجيا-فصول في تاريخ علم الإنسان-، الكويت: عالم المعرفة، 1986.
163. القائمى علي ، الأسرة وقضايا الزواج ،:بيروت:درا النبلاء للطباعة و النشر، 1994.
164. القصير عبد القادر، الاسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية،بيروت:دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1999.
165. قطب السيد ، في ظلال القران، بيروت: ط10، ج5، دار الشروق للطباعة و النشر، 1982.
166. قطب سيد ،في ظلال القران، القاهرة: ط23، ج2، دار الشروق للطباعة والنشر، 1994.
167. قطب محمد ، منهج التربية الإسلامية، ط15، الإسكندرية: دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
168. الفقااص مها ، ، علم الاجتماع العائلي،بيروت:دار الفكر للطباعة و النشر، 1995.
169. قنديل عبد المنعم ،لماذا نتزوج؟،الجزائر:دار الشهاب للطباعة و النشر والتوزيع، 1987.

170. كاريل ألكسيس ، ت:شفيق أسعد فريد، الإنسان ذلك المجهول ،بيروت: مكتبةالمعارف،1968.
171. كباره عبد الفتاح ،الزواج المدني-دراسة مقارنة، بيروت: دار الندوة الجديدة للطباعة و النشر و التوزيع،1994.
172. كحالة عمر رضا ، الزواج ،بيروت:مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر والتوزيع،1977 .
173. كريب ايان،ت،محمد حسن غلوم،النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هايرماس،بيروت:عالم المعرفة،1985.
174. كسال مسعودة ، الطلاق في المجتمع الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
175. كشرود عمار الطيب ،البحث العلمي ومناهجه في العلوم الاجتماعية والسلوكية، دار المناهج للنشر والتوزيع.
176. كفاي علاء الدين ، الإرشاد و العلاج النفسي الأسري،مصر:دار الفكر العربي للطباعة و النشر،2007.
177. الكندري أحمد محمد مبارك ، علم النفس الأسري،مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع،ط2 ، الكويت.
178. لوقا نظمي ، "فرويد يحدثك عن الجنس"، القاهرة:مكتبة غريب،.1992
179. المالك حصة ، ربيع نوفل، العلاقات الأسرية، الرياض: دار الزهراء للطباعة و النشر و التوزيع،2006.
180. مبارك عبد القادر ،المرأة السيناوية-تراث بدوي وواقع أسير،القاهرة:المنظمة العربية للإصلاح الجنائي،2008.
181. محدة محمد ، سلسة فقه الأسرة الخطبة والزواج،الجزائر:دار الشهاب للطباعة والنشر،2000.
182. محدة محمد ،الخطبة والزواج ،باتنة: ط2، ج1، دار الشهاب للطباعة و النشر، 1994.
183. المحرز خليفة محمد ،كيف ترسم خريطة حياتك،بيروت:دار ابن الحزم،2006.
184. محمد الجوهري وآخرون، التغير الاجتماعي، بيروت،دار المعرفة الجامعية، 1995.

185. محمد حسن عبد الباسط ،التنمية الاجتماعية، القاهرة:مكتبة وهبة للطباعة و النشر.
186. محمد حسن عبد الباسط ،التنمية الاجتماعية، القاهرة:مكتبة وهبة للطباعة والنشر،1982.
187. محمد علي محمد وآخرون، دراسات في التغير الاجتماعي، القاهرة: دار المكتبة الجامعية، بدون سنة.
188. مختار محي الدين، محاضرات في علم النفس الاجتماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
189. مدبولي جلال، علم الاجتماع الثقافي ، القاهرة :دار وهبة للطباعة و النشر والتوزيع، بدون سنة.
190. مذكور محمد سلام ،المدخل للفقه الاسلامي، ط2، دار الكتاب الحديث للطباعة والنشر،1996.
191. مربيعي السعيد ، التغيرات السكانية في الجزائر،الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب للطباعة و النشر،1970.
192. المرنيسي فاطمة ،الجنس كهندسة إجتماعية بين النص و الواقع،المغرب:الفنك للطباعة و النشر،1996.
193. المسلماني مصطفى ،الزواج و الأسرة، مصر:مطبعة فخرية للطباعة والنشر،1977.
194. المصري أمين ،المجتمع الإسلامي،، مصر:الدار المصرية للطباعة والنشر،1998.
195. المطلق عبد الملك بن يوسف ،الزواج العرفي داخل المملكة العربية السعودية وخارجها-دراسة فقهية و اجتماعية نقدية-الرياض:دار العاصمة للطباعة و النشر،2006.
196. مطلق عبد الملك بن يوسف بن محمد،زواج المسيار-دراسة فقهية و اجتماعية نقدية- الرياض: دار بن لعبون للطباعة و النشر ،،2010.
197. معن خليل عمر ،علم الاجتماع الأسرة، عمان: دار الشروق ، 2000.

198. مغربي عبد الغني ،ت: محمد الشريف بن دالي حسين،الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون،الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
199. المكاوي علي ،الانثربولوجيا الطبية -دراسات نظرية و بحوث ميدانية،القاهرة:دار المعرفة الجامعية،1991.
200. موسى عبد الفتاح ،البناء الإجتماعي للأسرة، بدون بلد:المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 1998.
201. ناصر عائشة أحمد ،التواصل و المحبة و تقدير الذات في العلاقة الزوجيةالتوافق بين لغة العقل و القلب و الوجدان،بيروت:الرسالة للطباعة و النشر و التوزيع،2009.
202. النبهان محمد فاروق ، الفكر الخلدوني من خلال المقدمة، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر، 1998.
203. النجفي حسين بستان ،ت:علي الحاج حسن ،الاسلام و الأسرة،دراسة مقارنة في علم الاجتماع الأسري بيروت:مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، 2008.
204. الهاشمي محمد علي ، شخصية المرأة المسلمة كما يصونها الاسلام في الكتاب والسنة ، بيروت :دار البشائر الإسلامية للنشر والتوزيع،2006.
205. هلال عمار ،أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1982.
206. همام طلعت،سين وجيم عن علم الاجتماع ،عمان:دار عمار للطباعة و النشر والتوزيع، 1984.
207. هني أحمد،إقتصاد الجزائر المستقلة،الجزائر: ط2، ديوان المطبوعات الجامعية،1991.
208. الهواري عدي ،الاستعمار الفرنسي في الجزائر،سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي(1830 - 1960)،الجزائر:دار الحداثة للطباعة و النشر،1983.
209. الوافي عبد الرحمان ، إليك أيتها الفتاة، الجزائر: دار هومه لنشر والتوزيع، بوزريعة، ط1، 2006.
210. الوافي عبد الرحمان ،سيكولوجية الزواج،الجزائر:دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع،1996.

211. وافي علي عبد الواحد ، قصة الزواج و العزوية في العالم، القاهرة ط2، دار النهضة للطباعة و النشر.

212. وصفي عاطف ، الأنثروبولوجيا الإجتماعية، بيروت: دار النهضة العربية، بدون سنة.

213. وصفي عاطف ، الثقافة والشخصية، مصر: مطبعة أطلس للطباعة و النشر، 1977.

214. يكن زهدي ، الزواج و مقارنته بقوانين العالم، لبنان: منشورات المكتبة المصرية، بدون سنة.

215. يوسف عبد الله أحمد ، الجنس في حياة الشباب، أطراف للنشر و التوزيع، بدون بلد النشر، 2008.

ب/ الكتب بالغة الاجنبية

ب-1- الكتب بالغة الفرنسية.

216-Bedidi Zahia, Kamel Kateb, L a ctualite demographique de maghreb, ministere de l'éducation national, 2002.

- 217Bouhdiba Abdelwahab, Culture et Société, Paris, PUF, 1975.

218-Bourdieu Pierre, Lé Sens pratique, Paris, édition Minuit, 1980.

219Bournans Maurice, Statut Personale et famille au Maghreb de 1940 à nos jours, Paris, édition Mouton, 1977.

220-Bourqia, Charrad, Femme culture et société Au Maghreb, Afrique orient , 1996, p127

- 221Boutefnouchet Mustefa, "Système social et changement social en Algérie", Alger, O.P.U, sans date.

222 Boutefnouchet Mustefa, La Famille Algérienne, Evolution et caractéristiques récentes, édition S.N.E.D ,Alger, 1982, p198

223- Chault Claudine, La Terre les frères et l'argent, Stratégie familiale et production agricole en Algérie depuis 1962 , Alger, OPU, tom1, 1987.

edition 2003.

(L'an V de la , Sociologie d'une révolution, 224-Frantz FANON révolution algérienne)

Un document produit en version numérique , révolution algérienne par Émilie Tremblay, bénévole Doctorante en sociologie à l'Université //bibliotheque.uqac.ca/78 de Montréal /[http: p](http://p)

225-Gresle François , Michel Panoff, Michel Perrin , Pierre Tripier , Dictionnaire des science humaine- Anthropologie Sociologie-, France : Nathan Université, 1997

- 226- Kateb Kamel, La fin du mariage traditionnel en Algérie 1876-1998, France ,Editios Boucchene,2001.
- 227-kateb kamel,poligamie et répudiation dans le marche matrimonial algérien pendant période coloniale,Canada, cahier québécois de démographie,vol29,n1,2000.
- 228-kouaouci ali, famille, femme et contraception contribution a une sociologie de la famille Algerienne, , Alger, centre national d, etude et d, analyse pour la planification, 1992 .
- 229- La Direction Technique Chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, Les principaux resultats du sondage AU 1/10ème Office National des Statistiques, ALGER- Décembr 2008, Collections Statistiques N° 142/2008 Série S : Statistiques Sociales.
- ²³⁰-Medhar Sliman,Tradition contre développement, , Alger, édition ENAP 1992.
- ²³¹-Megherbi Abdelgani, Le miroir apprivoisé, Sociologie du cinéma Algérien ENAL - OPU- GAM, Alger- Alger- Bruxelles,1985.
- 232-Ministère de la Sante, de la Population et de la Reforme Hospitalière ,Population et Développement en Algérie, CIPD+10, ,p23.
- ONS, donne statistique N°434 ,Activité, Emploi et chômage Au3^{ème} trimestre2005.
- 233-ONS, L'Algérie en quelque chiffre, office national des statistique results2001 N°32.
- 234-ONS, Quelque Statistique et indicateurs Sociaux ,Avril,2008
- 235-ONS,Demographie Algerienne,N600,2011.
- en Algérie CIPD+10, Décembre _236-Population et developpement 2003.
- ²³⁷-Todd Emmanuel, L'enfance du monde, structure familiales etdeveloppement Paris,édition le seuil, 1984
- 238-Tualbi Radia, Les attitudes et les représentation du mariage chez la jeune fille algerienne,alger,1984.
- ب-2-الكتب بالغة الانجليزية
- 239-Bachofen,N. kinship descent, Penguin Books, 1961.
- 240-Evans- pritchard,E., Social Anthropology, routledge and kegan Paul, London, 1967.
- 241-Fortes, M.S., Kinship systems, The Free Press, London, 1957.
- 242-Radcliffe Brown.A.,Structure and Function in the Primitive Society London, The Free Pressk, 1952.

243-Rosenfeld, T.P., Relationships: The marriage and family reader, , London, 1982.

3-المجلات و الدوريات

1. أبو زيد عادل ،تأخر سن الزواج -مقاربة سوسولوجية المجتمع التونسي نموذجاً- كتابات معاصرة"مجلة الابداع و العلوم الانسانية"العدد62،المجلد16، ،لبنان،2007.
- 2.باحارث عدنان حسن ،الأخلاق الزوجية وأهميتها للفتاة المسلمة في ضوء التربية الإسلامية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية و الاجتماعية والإنسانية،الرياض،2000.
- 3.بروقي وسيلة،سلطة الذكورة و شرعيتها في الوعي النسائي تحليل خطاب الحس المشترك،"مجلة علوم الانسان و المجتمع"،العدد11،جامعة محمد خيذر بسكرة،2014،
- 4.بقوح محمد ،نظرية السلطة الرمزية عند بيير بورديو، مجلة الفكر العربي،العدد1985،37.
- 5.بلميهوب كلثوم ،أثر العلاقة الزوجية على الصحة النفسية للأبناء،"مجلة شبكة العلوم النفسية العربية،العدد21،مصر،2009.
- 6.بن ابراهيم عبد الله بن فهد الحيد،حق الوالدين في بر أولادهم،"مجلة الدراسات الاسلامية"،جامعة الملك سعود،2008،ص ص 8-10.
- 7.بن الطاهر حسين،أزمة المديونية و برامج التصحيح الاقتصادي،مجلة العلوم الإنسانية" بحوث إقتصادية"،العدد31، جامعة منتوري قسنطينة،جوان2009.
- 8.بن دريدي فوزي ،الشباب و العنوسة في الوطن العربي،"مجلة الشباب و المشكلات الاجتماعية"، العدد الأول،جامعة محمد الشريف مساعديّة،سوق أهراس، 2013.
- 9.البنوي نايف عودة ، عبدخالق يوسف الختاتنة،-اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الزواج المبكر- دراسة ميدانية على طلبة الجامعات الأردنية-"مجلة العلوم الإنسانية"،العدد13، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.
10. بوقرة كمال ،الأبعاد المعرفية للتغير القيمي في المجتمع الجزائري،"مجلة الآداب و العلوم الإجتماعية"،العدد 8،جامعة فرحات عباس،سطيف،جانفي2009.

11. تريكي حسان ،ملاح نسق القيم الإجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري على ضوء دراسات بيير بورديو "حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية"،العدد6،مديرية النشر لجامعة قالمة،2011.
12. تعوينات حليلة ،التغير القيمي و الإتجاهي لدى طلبة التعليم العالي المنتقلين من الريف إلى المدينة،كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية،"مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية" العدد18،جامعة الجزائر،2015.
13. الحاج بلقاسم ، النظام الأبوي الجزائري ومظاهر تغير المكانة الاجتماعية للمرأة، مجلة الآداب و العلوم الإجتماعية،العدد 8،جامعة فرحات عباس،سطيف، 2009.
14. دريد فطيمة ،ظاهرة التغير القيمي في الأسرة الجزائرية-دراسة ميدانية مدينة باتنة نموذجا،"مجلة الآداب و العلوم الإجتماعية"،العدد 8،جامعة فرحات عباس،سطيف 2009.
15. ذياب الناقولا جهاد ،العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج عند الشباب الذكور والاناث و الآثار الناجمة عنها-دراسة ميدانية في الدويلعة بدمشق-"مجلة جامعة دمشق،كلية الآداب و العلوم الانسانية"،المجلد 19،العدد2 ،2003.
16. الرويثي محمد أحمد ،مصطفى محمد خوجلي، السمات الديموغرافية في دولة قطر-دراسة في جغرافية السكان- ، "رسائل جغرافية"، دورية علمية محكمة تعنى بالبحوث الجغرافية،يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت،مارس1998.
17. السناد جلال ،تأخر سن الزواج لدى الشباب الجامعي-دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة دمشق-"مجلة جامعة دمشق"،كلية الآداب و العلوم الانسانية،المجلد 23،العدد1 ،2003.
18. شرابي عبد العزيز ،النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغاربية،"حوليات وحدة البحث إفريقيا و العالم العربي"،جامعة منتوري،قسنطينة،1998.
19. شريم رعدة ،الاتجاهات الاجتماعية والنفسية نحو المرأة غير المتزوجة،"سلسلة العلوم الانسانية و الاجتماعية"،أبحاث اليرموك،المجلد 19،العدد 3، الجامعة الاردنية، 2003.

20. شمس الدين، تأسيس العوانس، زهرة العربي العدد48، من 7 إلى 14K جوان2005.

21. العامر عثمان بن صالح بن عبد المحسن، "معوقات التوافق بين الزوجين في ظل التحديات الثقافية المعاصرة للأسرة المسلمة"، مجلة كلية التربية، جامعة الامارات العربية المتحدة، السنة15، العدد17، 2000.

ع

22. اثشة غطاس، الصداق في مجتمع مدينة الجزائر 1672م-1854م، مجلة انسانيات"، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، العدد1998، 4، وهران.

23. عبد الجبار سلمان أسماء، محددات تأخر سن الزواج لدى النساء العاملات في محافظة ديالى، جامعة ديالى، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "مركز أبحاث الطفولة و الأمومة"، حولية علمية متخصصة محكمة، الجزء الثاني، المجلد5، 2010.

24. عبد الرحمان العنبي، الأسرة القروية و التغيير الاجتماعي-دراسة في اتجاهات التغيير الأسري بالوسط القروي بالمغرب، "مجلة ديوان العرب"، الرباط، 2003.

25. العدد63، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

26. علي أحمد سليمان، خديجة سعيد محسن حسين، القدر الزوجي و علاقته ببعض السمات الشخصية لدى المتزوجين بمدينة كبرى، "مجلة دراسات الأسرة"، العدد2، أم درمان، السودان، 2011.

27. العياشي عنصر، إشكالية النظام الأبوي، الأسرة في الوطن العربي: آفاق التحول من الأبوية .. إلى الشراكة "مجلة "عالم الفكر"، المجلد: 36، العدد 3، يناير - مارس 2008 .

28. عياشي نور الدين، تطور المنظومة الصحية الجزائرية "مجلة العلوم الانسانية-بحوث اقتصادية"-جامعة منتوري قسنطينة، العدد31، جوان 2009.

29. غلوم حسين عبد الله ، ظاهرة تاخر الزواج في المجتمع الحضري في الكويت-دراسة تطبيقية سلسلة الدراسات الاجتماعية والعالمية ، الكويت: قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج، عدد خاص بالأبحاث الفائزة في المسابقة الثانية للبحث الاجتماعي، 1998.

30. فريالعباس، مراسم الزواج بمدينة قسنطينة، مقاربة أنثروبولوجية، مجلة انسانيات"، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، العدد 29، وهران، 2005.

31. القضاة مصطفى، التبكير في الزواج و الآثار المترتب عليه - دراسة فقهية قانونية مقارنة - رؤية معاصرة - "مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية"، المجلد 26، العدد الأول، 2010.

32. كتبخانة إسماعيل خليل، محمد عثمان الأمين نوري، مظاهر واتجاهات التغيير الاجتماعي وبعض المتغيرات المرتبطة بها في المجتمعات الحضرية بالمملكة العربية السعودية-، جدة: سلسلة أبحاث مركز بحوث كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز - مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز.

33. كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن، 2005.

34. كلثم علي الغانم، اتجاهات الشباب نحو قضايا الزواج-دراسة استطلاعية على عينة من الشباب القطري-قطر: المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، 2010.

35. مقبال هدييل يمينة، الضغط النفسي و علاقته بالتوافق الزواجي، دراسات نفسية و تربوية، "مخبر تطوير الممارسات النفسية و التربوية"، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2011.

36. مهور باشة عبد الحليم، الدولة و التهميش في الجزائر، مجلة"الباحث الإجتماعي"، العدد 10، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

37. موفق فوزي، الجاموفوبيا، "مجلة نبضة"، العدد الاول، المغرب، 2015.

38. نظمي عودة أبو مصطفى، العوامل المؤدية للزواج من خارج القبيلة، "مجلة الجامعة الاسلامية-سلسلة الدراسات الاسلامية"-المجلد 15، العدد 1، 2007.

39. نوار شهرزاد، علاقة تقدير الذات بالنشاط المعرفي (سلبية التفكير) لدى عينة من الفتيات المتأخرات في الزواج، "دراسات نفسية و تربوية مخبر تطوير الممارسات النفسية و التربوية"، العدد 5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ديسمبر 2010.

40. نوبيات قدور، العلاقة الزوجية المتكدر و نثارها على الصحة النفسية للزوجيين والأبناء، "مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية"، العدد 8، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2012.

41. يحيوي مريم ،محمود قرزيز،تطور ظاهرة العنوسة في الجزائر، الأسباب والآثار، "حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية و الإنسانية"، العدد 6، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2011.

4-المذكرات و الرسائل

1. الطويل شهر زاد ، المميزات السوسيو ديموغرافية للزواج في بلدية عين الترك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، السانية، 2005.

2. عطا القيسي سهى يا سين ، زواج الصغار في ضوء تحديد سن الزواج، غزة: رسالة ماجستير في الفقه المقارن من كلية الشريعة و القانون في الجامعة الإسلامية، 2010.

3. قرزيز محمود ،التغير الأسري في المجتمع الحضري الجزائري، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع، دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإجتماعية و الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008.

4. مهداوي مروان ،تأخر سن الزواج و علاقته بانخفاض معدلات الخصوبة في الوسط الحضري، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.

5. بلخيري كمال، عوامل و آثار تأخر زواج الجامعيين، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية و الاسلامية، جامعة العقيد الحاج لخضر، جامعة باتنة، 2001.

6. بن عيسى آمال، ظاهرة العنوسة في المجتمع الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البلدية، 2007-2008.

7. سعداوي موسى ، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 .

8. عياش صباح، اختيار مقاييس تكافؤ القرنين و التغير الاجتماعي ، دراسة سوسيولوجية حول اختيار القرنين(ة) لدى الشباب بمنطقة الجلفة، جامعة الجزائر: رسالة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، معهد علم الاجتماع، 1993-1994.

9. مرنيش أونيسة ،زواج الأقارب في الوسط الحضري بين التقليد و التغيير،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة باجي مختار،عنابة،2006/2005.
10. منقول فاطمة،مونتوغرافية الزواج في المدن الكبرى،مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع،جامعة وهران،2014.
11. براش نموش فوزية، الصراع النفسي للمرأة المطلقة،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر: معهد علم النفس، 1989.
12. بوراكي محمد المختار ،السلطة الأبوية في العائلة الجزائرية و حركة التغيير الاجتماعي،بغداد:معهد البحوث و الدراسات العربية ،قسم البحوث و الدراسات الاجتماعية،1987.

5-المؤتمرات و المنتقيات

1. بودوخة مريم ،جنون وهيبة،جودة الحياة الاسرية في اسرة الزوج المعدد، الملتقى الوطني الثاني حول : الاتصال وجودة الحياة في الأسرة ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة أيام 10/09 أبريل .2013.
2. بوطيبة فيصل ،عبد الرزاق بن حبيب، المؤتمر الدولي التاسع حول المرأة و الشباب في التنمية العربية ، القاهرة المعهد العربي لتخطيط، ،22-24 مارس 2010.
3. بويعلی وسيلة،فرج الله صورية،الصراع حول القيم الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة ،10/9 أبريل جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.
4. صديقي فاطنة،التكامل النظري في الحقل السوسيولوجي،ملتقى اشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر الواقع و الافاق من 7-8 مارس 2012،مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،2012.
5. عليوات سميحة،بن حسان زينة،عوامل تشكيل بناء السلطة في الأسرة المعاصرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،الملتقى الوطني الثاني حول : الاتصال وجودة الحياة في الأسرة أيام 10/09 أبريل جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2013.
6. عماري الطيب،التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري و إشكالية الهوية،"مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية"،عدد خاص بالملتقى الدولي الأول

حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع
الجزائري، العدد 1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

6- الجرائد

1. بلقاسم جميلة، آخر صيحات أعراس الأثرياء في الجزائر، المهر بالأورو ومعكة الخطوبة
ب 15 طابقاً، جريدة الشروق اليومي، الجمعة 17 م الموافق لـ 15 رجب 1432
هجري، العدد؟
2. جريدة الشروق، تقرير التنمية البشرية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي 28 بالمائة
من الجزائريين أميون وانخفاض نسبة الوفيات، 2008/7/31 .
3. حسام سامية، التحرش الجنسي و الزواج العرفي نتيجة حتمية لتفشي العزوبية في
المجتمع الجزائري، جريدة الشروق، العدد؟، يوم: 11 - 07 - 2010
4. حنفي محمد، الخوف من الزواج يزيد معدلات العنوسة، "جريدة القبس"، العدد
14283، مارس 2013، الكويت.

7- المنشورات و الموثيق و الاحصائيات

- 1- قانون الأسرة الجزائري، في الزواج، القسم الثاني، الأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27
فبراير 2005.
- 2- وزارة التربية و التعليم المركز الوطني للإحصاء. 2012.
- 3- وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، دليل الطالب، جامعة قاصدي مرباح، نيابة
الجامعة للتنمية و الاستشراف و التوجيه - مصلحة الاعلام و التوجيه.
- 4- التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بيجين +15 إعداد الوزارة
المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة.
- 5- الديوان الوطني للإحصاء، تقرير اللجنة الوطنية للصحة و السكان، 2000.
- 6- القاضي خالد محمد رابعة، سن الزواج في القانون الأردني مقارنة مع بعض
القوانين العربية و الأجنبية، الزواج المبكر، لمؤتمر القضاء الشرعي. 2007.
- 7- المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع
المصري، القاهرة: 1952 - 1980، 1985.
- 8- المسح الجزائري حول صحة الأسرة (EASF) 2002 .
- 9- المسح الجزائري حول صحة الأم و الطفل (EASME) 1992.

- 10-سلطان علي حميد ،عباس حسين فياض، ملاحظات قانونية في الصياغة التشريعية لاحكام قانون الاحوال الشخصية العراقي، المعدل رقم188 لسنة 1959.
- 11-مركز المرأة العربية للتدريب و بحوث المرأة العربية، اتجاهات و احصاءات ، نيويورك:الامم المتحدة،.1998
- 12-وثائق المؤتمر الوطني الثاني للسياسة السكانية، الأسرة و المسألة السكانية في اليمن، صنعاء.:1996.

8-مواقع الانترنت

1. الشايع محمد عبدالله ، الأسباب المؤدية إلى حدوث العنوسة لدى الفتيات داخل المجتمع السعودي، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة القصيم، عن الشبكة المعلوماتية: الشبكة ww.svu.edu.eg/arabic/links/camps تاريخ الاطلاع 2015/11/24 الساعة:8:45.
2. بدون كاتب، شبح العنوسة يطارد 11 مليون فتاة في الجزائر، عن الشبكة المعلوماتية: http://www.aljazeera.net/news/miscellaneous/ تاريخ الإطلاع: 2015/11/18 الساعة:9:40
3. بدون كاتب، كيف يكون فارق السن بين الزوجين؟، عن الشبكة المعلوماتية: <http://islammemo.cc/mostashar/el-beet-said>، تاريخ الاطلاع:2016/6/25، الساعة:1:25
4. من أرشيف الشؤون القانونية، موقف التشريع اللبناني من الزواج المدني وآثاره، عن الشبكة العنكبوتية: www.startimes.com تاريخ الاطلاع 2012/11/10، الساعة:10:30.
5. أبو أحمد ندا ،من تختارين - الصفات التي يجب توافرها في شريك الحياة، عن الشبكة العنكبوتية www.saaaid.net/book تاريخ الاطلاع 20012/10/15، الساعة:14:55.
6. بدارنه عادل لطفي ، واقع مشكلة العنوسة في المجتمع الأردني و أبعادها الاقتصادية، عن الشبكة المعلوماتية: www.women.jo/documents/ تاريخ الإطلاع: فيفري 2013.
7. بدون كاتب وعنوان ، عن الشبكة المعلوماتية: www.muslim-wf.org/news_details.aspx?id تاريخ الإطلاع: 2012/1/23 الساعة 13:39
8. بدون كاتب، 30% نسبة العزوبية في المجتمع الجزائري، عن الشبكة المعلوماتية: <http://forum.educdz.com/threads> تاريخ الإطلاع: 2015/11/18 الساعة:9:55

9. بدون كاتب، الزواج في ظل الإسلام، عن الشبكة المعلوماتية:
www.islamhouse.com/d/files/ar/ih_books/single5/ar_marrid_in_islam
 تاريخ الاطلاع:20012/12/2، الساعة:11:30.
10. بدون كاتب، دور الأهل في اختيار زوجة الابن، عن الشبكة المعلوماتية:
<http://www.balagh.com/woman/pages/tex.php?tid=1187> تاريخ
 الإطلاع:2015/12/، الساعة:11:50
11. بدون كاتب، سن الزواج في الإسلام، عن الشبكة
 المعلوماتية: <http://betalla.ahlamontada.com/> تاريخ الإطلاع فيفري 2013.
12. بدون كاتب، شباب القرى تحت قيود الأعراف، عن الشبكة
 المعلوماتية: <http://www.essalamonline.com/ara/permalink/20958.htm>:تاريخ
 الاطلاع:2015/12/22، الساعة 15:20 .
13. بدون كاتب، عنوان المقال Aging time In different organs of our bodies، عن الشبكة المعلوماتية <http://raniaphyziology.wordpress.com/> تاريخ الإطلاع
 13 جانفي 2012 على الساعة 11:58.
14. بدون كاتب، التغيير الإجتماعي يحقق التوازن داخل المجتمع صحيفة، الوسط البحرينية
 - العدد 1667، عن الشبكة المعلوماتية:
<http://www.alwasatnews.com/1667/news/read/> الإطلاع:2012/12/
15. بدون كاتب، التوافق الفكري بين الزوجين، عن الشبكة المعلوماتية:
<http://om77.net/forums/thread/> تاريخ الإطلاع:2015/11/23 الساعة:10:20.
16. بدون كاتب، حق اختيار الشريك لماذا لا يحترمه الأهل، عن الشبكة
 المعلوماتية: <http://zawaj.roro44.net/zawaj-4-127-0.h>، تاريخ
 الاطلاع:2015/12/10، الساعة 11:50
17. بدون كاتب، دور الزواج المبكر في تحقيق الامن السكاني، عن الشبكة
 المعلوماتية: thiqaruni.org/gena، تاريخ الإطلاع:جانفي 2013.
18. بدون كاتب، دور الزواج المبكر في تحقيق الأمن السكاني، عن الشبكة المعلوماتية:
www.thiqa_runi.org تاريخ الإطلاع فيفري 2012.
19. بدون كاتب، طرق الزواج والموقف من الفتاة المثقفة، عن الشبكة المعلوماتية
<http://mr-blond.net> تاريخ الاطلاع جوان 2011 على الساعة 22:16 .

20. بدون كاتب، عائلات ترفض خرق ترتيب تزويج بناتها، عن الشبكة العنكبوتية: <http://www.elkhadra.com/djazayriat/article/4535>، تاريخ الاطلاع: 2015/12/11، الساعة 11:12.
21. بدون كاتب، نظريات علم الاجتماع، عن الشبكة المعلوماتية: <https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma-althqafy> تاريخ الإطلاع 2012/12/25.
22. بورويبة فتيحة ، شبح الشيخوخة يزحف نحو المجتمع الجزائري، عن الشبكة المعلوماتية: <http://www.alriyadh.com>: تاريخ الإطلاع: جانفي 2013، الساعة 16:30.
23. بوزيدي زرزور ، تحولات الاقتصادية في الجزائر غداة الاستقلال ، عن الشبكة المعلوماتية: <http://mrzarzour.maktoobblog.com>: تاريخ الإطلاع: 15 جانفي 2011 الساعة 17:51
24. البوليني يحيى ، بين طاعة الوالدين واستقلالية قرار الأسرة، عن الشبكة المعلوماتية: <http://www.almoslim.net/no> تاريخ الاطلاع، 2016/6/21، الساعة: 1:36
25. جبران حمزة حسين ، صالح الضبياني، تحديد سن الزواج بين المؤتمرات الدولية و حكمة الشرع في عدم التحديد، عن الشبكة المعلوماتية: www.hcqk.org/abh/، تاريخ الإطلاع نوفمبر 2012.
26. الحجيلان مها فهد ، عن جريدة "الوطن" ترتيب زواج الأخوات في الأسرة السعودية، عن الشبكة المعلوماتية: <http://www.alarabiya.net/views/2008/08/31/55746.htm>، تاريخ الاطلاع: 2015/12/9، الساعة 9:15.
27. حراث مليكة، الزواج العرفي يتفشى في الجزائر، عن الشبكة المعلوماتية: <http://www.djawairess.com>: تاريخ الإطلاع: 2012/6/15
28. حمدي عبد الحميد أحمد مصطفى، النظريات المعاصرة والمفسرة للتغير الاجتماعي والثقافي، عن الشبكة المعلوماتية: <http://hamdisocio.blogspot.com> تاريخ الإطلاع 2012/12/26 الساعة 10:36
29. حيسو أحمد ، الشعب في دولة العزاب يريد الزواج جريدة الجزائر، عن الشبكة المعلوماتية:
30. خالد [عادل](#) ، الزواج يستمد مشروعيته من العائلة في الجزائر» عن الشبكة المعلوماتية:

31. خريف رشود ، خصائص المجتمعات البدوية، جامعة الملك سعود، عن الشبكة المعلوماتية: faculty.ksu.edu.sa تاريخ الاطلاع 2014/12/20، الساعة 14:00.
32. الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد،التحول الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر، عن الشبكة المعلوماتية: <http://www.onefd.edu.dz> تاريخ الإطلاع فيفري 2013 .
33. زامل يوسف عناد ، سوسيولوجيا التغير -قراءة مفاهيمية في ماهية التغير و اتجاهاته الفكرية- ،كلية الآداب جامعة واسط ،عن الشبكة المعلوماتية:، WWW.IASJ.NET تاريخ الإطلاع 2012/12/30 الساعة 14:41.
34. شوحة عبد العزيز ،الجزائر والصيرورة الاجتماعية- وجهة المجتمع الجزائري وموقع حركة البناء الحضاري-عن الشبكة المعلوماتية: <http://www.chihab.net> الساعة 11:46 تاريخ الإطلاع اليوم 2012/11/18
35. صباح عياش:المرأة ساهمت كثيرا في استقرار الأسرة الجزائرية وتحسين مستواها المعيشي،عن الشبكة المعلوماتية <http://sawt-alahrar.net/> تاريخ الإطلاع:مارس 2014.
36. الطالب أحمد سعد الله ، هدايا الزواج عند سكان بلاد لرافدين، عن الشبكة المعلوماتية/ <http://www.watan.cc> تاريخ الاطلاع 2012/12/16 الساعة 10:02.
37. طنوس كمال،غذاء المرأة يختلف عن غذاء الرجل،عن الشبكة المعلوماتية: www. loca lhost/c/documents and settings تاريخ الإطلاع 2011/12/19 الساعة 14:55
38. طيار ليلي ، بعد 50 سنة من الاستقلال اين يتجه المجتمع الجزائري،عن الشبكة المعلوماتية: <http://www.akhersaa-dz.com/news/68295.html> تاريخ الإطلاع:8 جوان 2013 الساعة 10:30
39. طيار ليلي ، بعد 50 سنة من الاستقلال اين يتجه المجتمع الجزائري،عن الشبكة المعلوماتية: <http://www.akhersaa-dz.com/news> تاريخ الإطلاع: جوان 2013 الساعة 10:30
40. عزة ماهر ،ما عوامل التغير الاجتماعي، عن الشبكة المعلوماتية: <http://ejabat.google.com/ejabat/> تاريخ الإطلاع 2012/12/31 الساعة 10:13.
41. علي سليمان أحمد ، مشكلة العنوسة و انعكاساتها على مجتمعاتنا الإسلامية، ندوة التحديات التي تواجه الأسرة المسلمة، 2010 ، القاهرة ، عن الشبكة المعلوماتية <http://WWW.ahmedalisoliman.com> تاريخ الإطلاع:2010/7/15.
42. عوض احمد العبد حمود ، دراسة عن آثار التكنولوجيا وانعكاساتها على بعض مؤسسات البناء الاجتماعي في اليمن، عن الشبكة المعلوماتية:

www.dhd4train.net/data/learn-with-us/family/life/soceity-relation

تاريخ الإطلاع: 2013/1/12 الساعة 10:30

43. القلبي عبد الرزاق ، سوسيولوجيا الزواج في المجتمع التونسي، عن الشبكة المعلوماتية: <https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/> ، تاريخ

الاطلاع: 2016/6/24، الساعة: 3:15

44. الفيلان عدنان بن محمد ، مقاصد الزواج في الاسلام ، بحث مقدم لمؤتمر تمكين الأسرة في الشريعة الإسلامية بكلية الشريعة بجامعة دمشق في الفترة من 12-13/7/2008، عن الشبكة المعلوماتية: www.islamhouse.com/ تاريخ

الاطلاع: 2012/4/12، الساعة 24/15.

45. كراج يوسف ، الـديموغرافيا والسكان، عن الشبكة المعلوماتية:

<http://www.mondiploar.com> تاريخ الإطلاع 2013/1/7، الساعة: 10:21،

46. مازن علي ، العنوسة في الوطن العربي.. أرقام ودلالات، عن الشبكة المعلوماتية:

<http://www.aljannahway.com/> يوم 2011/10/12 الساعة 9:15.

47. مجلي جمان، المرأة في البادية الأردنية، عن الشبكة المعلوماتية

www.thoriacenter.org/ تاريخ الإطلاع 2013/2/10 الساعة 10:30.

48. محمد بقوح، نظرية السانطة الرمزية عند بيير بورديو، مجلة الفكر العربي، عدد 1985، 37، ص2.

49. مختاري فضيلة ، النساء تسيطرن على وظائف التدريس والطب والإدارة، عن الشبكة

المعلوماتية: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/> تاريخ الإطلاع يوم

2015/11/12 الساعة 10:00

50. مرعب ماهر فرحان ، الأسرة في القرية العراقية، "انسانيات المجلة الجزائرية في

الأنثروبولوجيا و العلوم الإجتماعية"، عن الشبكة المعلوماتية:

<http://insaniyat.revues.org/7861> تاريخ الإطلاع 2015/11/ 12 الساعة 10:30.

51. مسعدنفين، طفرة التمايزات الثقافية الأسباب و النتائج، عن الشبكة

المعلوماتية: <http://bohothe.blogspot.com/> تاريخ الإطلاع 2012/12/ 20

الساعة 14:27

52. مغراوي ياسين ،اندثار الدار الكبيرة تحت شعار داري وحدي، عن الشبكة العنكبوتية:
<http://www.elitihadonline.com/societe/33357> تاريخ
الاطلاع: 2016/6/15، الساعة: 20:1.
53. منصر زهية ،المجتمع الجزائري يعيش حالة التباس وتناقضات مرعبة، عن الشبكة
المعلوماتية: <http://www.pressealgerie.net/ar/info/> تاريخ الاطلاع: 8/12/2015،
الساعة: 9:30
54. نبيل حميداش، "البنائية الوظيفية و دراسة الواقع و المكانة"،مجلة العلوم الاجتماعية و
الإنسانية جامعة سكيكدة، ص480. البنائية الوظيفية و دراسة الواقع و المكانة"،مجلة العلوم
www.univ-skikda.dz/doc_site/revues_SH/article81(2) والاجتماعية و الإنسانية جامعة سكيكدة، عن الشبكة المعلوماتية:
55. نصر روز ،عانس توصيف اجتماعي جرح للمتأخرات في الزواج، عن الشبكة
المعلوماتية:
56. نيابة مديرية الجامعة للتنمية و الاستشراف و التوجيه، دليل الطالب الجديد، جامعة جامعة
قاصدي مرباح-ورقلة-2011-2012، الموقع <http://www.ouargla-univ.dz> تاريخ
الاطلاع جانفي 2012، الساعة. 10:00
57. هادف كريمة ،تأخر سن الزواج ساهم في تراجع النمو الديموغرافي في الجزائر، جريدة
الفجر، عن الشبكة المعلوماتية: <http://www.al-fadjr.com/news> تاريخ الإطلاع:
فيفري 2013، الساعة 10:55.
58. هيئة تنمية المجتمع ، عرض تقديمي لعوامل تأخر سن زواج الإماراتيين، دبي مستخلص
من نتائج استطلاع الرأي عن زواج الإماراتيين 2011 ، عن الشبكة المعلوماتية:
[www.cda.gov.ae/CDA Researches/](http://www.cda.gov.ae/CDA%20Researches/) تاريخ الإطلاع: جانفي 2012، الساعة 10:30
59. وزارة التعليم العالي، جامعة الملك سعود، بحث حول تأخر سن الزواج، كلية الآداب، قسم
الدراسات الاجتماعية، عن الشبكة المعلوماتية: faculty.ksu.edu.sa تاريخ الإطلاع جانفي
2013.

الملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

أستاذي أستاذتي المحترمة بعد التحية و السلام

في إطار تحضيرنا لشهادة الدكتوراه في علم الاجتماع و من أجل استكمال متطلباتها فإننا نتقدم إليكم بهذا الاستبيان الذي يدور فحواه حول رأي الأستاذ الجامعي سواء كان رجلا أو امرأة في أسباب تأخر سن الزواج، مع العلم أن الإجابة سوف تكون في سرية تامة كما أن الاستبيان يخص صاحب البحث فقط. لذا عليك إتباع النقاط التالية:

✓ هذه الاستمارة خاصة بكل أستاذ أو أستاذة متزوج(ة) أو غير متزوج(ة) لأنها تعبر عن رأيه في موضوع تأخر سن الزواج.

✓ لا تكتب الاسم و اللقب على الاستبيان ما يهمنا هو الإجابة فقط.

✓ ضع العلامة (x) أمام الإجابة التي ترى أنها مناسبة بالنسبة إليك أي في الدائرة المناسبة.

✓ لا توجد إجابة صحيحة و أخرى خاطئة بل هي تعبير عن رأيك الشخصي.

✓ نريد الصراحة و الصدق في الإجابة و أي تصريح خاطئ يضر بمتطلبات البحث.

✓ نرجو من سيادتكم المحترمة الإجابة على جميع الأسئلة دون استثناء لأن عدم الإجابة على كل

الأسئلة يعني إلغاء الاستبيان و هذا يضر بمتطلبات البحث.

✓ لكم سادتي الوقت الكافي في ملء الاستمارة(أسبوع) على أن تعاد في نهاية المطاف

تقبلوا مني فائق التقدير و الاحترام و لكم الشكر المسبق في ملء هذه الاستمارة

الباحثة

جميع هذه الأسئلة تخص الغير متزوج و حتى المتزوج و لكن الإجابة تكون على أساس قبل زواجه

المحور الأول:البيانات الشخصية:

- 1- الجنس ذكر أنثى
- 2- السن بالنسبة للإناث: {33-20} {38-0} {43-9} {4} فأكثر
- 3- السن بالنسبة لذكور {37-30} {42-0} {48-8} {9} فأكثر
- 4- المؤهل العلمي: اجستير دكتوراه - مؤهلات أخرى
أذكرها.....
- 5- الخبرة: - أقل من (0) سنوات - من (4 إلى) سنوات - من (9 إلى 10) سنة - من 14 (0) سنة فأكثر
- 6- الرتبة العلمية:.....
- 7- الولاية الأصلية: - ولاية ورقلة - ولاية أخرى (ذكر الولاية):.....

المحور الثاني: تأخر سن الزواج الاختباري و ابعاده:

بعد تغير معنى الزواج :

- 8- هل أنت متزوج (متزوج)؟ نعم لا - في حالة الإجابة بـ (نعم) ماهو السن الحقيقي الذي تزوجت فيه؟....
- 9- هل تتناقش (بين) مع الزملاء (الزميلات) في موضوع الزنى؟ نعم لا أحيانا
- 10- هل يسألك الأقارب عن عدم الزواج لحد ن؟ لا (السؤال خاص بالمتزوج قبل زواجه وكذلك بغير المتزوج) - في حالة الإجابة (بنعم) فيما تتمثل الإجابة.....
- 11- هل الزواج بالنسبة لك:

- 1- إشباع رغب جنسية
- 2- الزواج سترة للمرأة الرجل
- 3- إكمال نص الدين
- 4- كثرة لل أوليات
- 5- تحقيق الاستقرار النفسي و تماعي

أخرى تذكر.....
12- ماهو المعنى الحقيقي للزواج حسب رأيك؟.....

13- هل تعتقد (بن) أن المعنى الحقيقي للزواج أصبح غائباً؟ نعم لا

-في حالة الإجابة بنعم، ماهو سبب غياب معنى

الزواج.....

14- هل المعنى الحالي للزواج حسب رأيكم هو أن الزواج:

1- الزواج مصدر المشاكل و الخلافات لأسرية

2 - هناك بدائل تغني الزواج

3- الزواج عبئ و مسؤوليات لا أكثر

4- أصبح الزواج مفهوما ماديا أكثر منه اجتماعي أخلاقي

5- المرأة في غنى عن الزواج مادامت تعمل لتحقيق ما يمكن أن يحققه لها الرجل من إمكانات مادية

6- عمل المرأة هو مصدر إقبال الرجال عليها أين أنها مصدر ما لا أكثر

7- الزواج قيد بالنسبة للمرأة والرجل و يحد من الحرية و وحات

15- هل تأخرت عن الزواج أمر اختياري - نعم - لا

16- هل يعتبر تغير معنى الزواج عامل اختياري في تأخر سن زواجك؟ نعم لا

- بعد صعوبة اختيار الشريك :

17- هل تتناقش (بن) مع الزملاء أو الزميلات حول موضوع الاختيار للزواج؟ دائما أحيانا

نادرا

18- هل تمثل لك مرحلة الاختيار لزوج؟ -مرحلة من جدا -مرحلة عادية

- في حالة إختيار أي إجابة اشرح

ذلك.....

19- ماهي طريقة التي فضلتها أو سوف تفضلها (بنها) أثناء إختيار الشريك؟

-التعارف شخصي - عن طريق الأهل - عن طريق الانترنت - عن طريق الأصدقاء

أخرى

20- ماهو الإختيار الصائب بالنسبة لك؟ نواب السن التكاثر العلمي تكافؤ المستوى الاجتماعي

أخرى...

21- ماهي المعايير التي وضعتها أو تضعها (بنها) أثناء عملية إختيارك لشريك؟

-الحس المادية الجمال -العاطف (الحب) -الأصل (ابن أو بنت) عائلة) -المركز

العلمي

لتدين -المكانة الاجتماعية -معايير أخرى

.....

22- هل وجدت صعوبة في توفر الموصفات التي ترغب(ين) في أن تكون في شريكك؟ نعم لا

- في حالة الإجابة (بنعم) ماهي الأسباب ؟

1- نقص الرجل الكفاء (الرجل حقيقي)

2- انعدام الثقة بين طرفين

3- نقص المرأة الكفاء (المرأة بالمعنى حقيقي)

أسباب أخرى تذكر

23- في رأيك ماهي موصفات الرجل الكفاء (الرجل الحقيقي)؟

24- ماهي موصفات المرأة الكفاء؟

25- هل تعتبر صعوبة اختيار الشريك عامل اختياري في تأخر سن زواجك؟ نعم لا

- بعد الخوف من الفشل في الزواج:

26- بماذا يشعرك سماعك لمختلف المشاكل الزوجية؟

27- هل يجعلك سماع مختلف الخلافات الزوجية بالخوف من الفشل في الزواج؟ نعم لا

28- ماذا يعني لك الفشل في

الزواج؟

29- هل تعتقد(ين) أن سماعك للخلافات الزوجية جعلك تفكر(ين) في تأخير الزواج؟ نعم لا

- في حالة الإجابة (بنعم أو لا)

اشرح

30- هل يعتبر الخوف من الفشل الزواج عامل اختياري في تأخر سن زواجك؟ نعم لا

المحور الثالث: تأخر سن الزواج الاجباري و ابعاده:

- بعد تدخل الأسرة في اختيار الشريك:

31- هل تأخرت عن الزواج أمر إجباري؟ نعم لا

32- من يمتلك قرار الموافقة على الزواج داخل الأسرة؟

- فقط - أم فقط - أكبر لأقارب - رأي الوالدين و القرار

الشخصي

- الأب أم معا - الأكبر - القرار خصي

33- هل حددت لك الأسرة معايير الشريك المثالي؟ نعم لا

في حالة الإجابة ب(نعم) لماذا

؟

34- هل تفضل(ين) أن يختار لك أحد الوالدين الشريك المناسب؟ نعم لا

35- هل تعتقد(ين) أن الزواج سينجح من دون تدخل الأسرة؟ نعم لا

36- هل تعتقد أن مشاركة الأسرة أمر مهم في عملية الاختيار مهم غير مهم مهم للغاية

- في حالة اختيار أي بديل اشرح ذلك

37- هل يعتبر تدخل الأسرة في اختيار الشريك عامل اجباري في تأخر سن زواجك؟ نعم لا

- بعد العادات و التقاليد الخاصة بالزواج:

38- هل تعتقد (بن) بأن العادات و التقاليد الخاصة بأسرتك تمنعك من الزواج بمن تريدين؟ - نعم لا

- في حالة الإجابة (بنعم) في ماذا تتمثل هذه العادات و التقاليد المانعة للزواج؟

1- العادات تفرض الزواج من داخل العائلة كبيرة

2- أصل العائلة العريق لا يسمح بالاختلاط أسرة

3- العادات تفرض الزواج من داخل المنطق فقط

4- الحفاظ على نس الأسرة - أسباب أخرى

.....

39- هل تعتقد أن الزواج من الأقارب يخفف من تكاليف الزواج؟ نعم لا

40- هل تفضل (بن) الزواج من نفس القبيلة (العرش) الذي تنتمي ؟ نعم لا

- في حالة الإجابة (بنعم أو لا) اشرح.....

41- هل تقبلين الزواج من رجل يمتلك المواصفات التي ترغبينها لكنه يختلف عنك في العادات و التقاليد

(خاص بالنساء)؟ م

42- في حالة إعجابك بإمرأة تختلف عنك في العادات و التقاليد فهل تتقدم لخطبتها (خاص بالرجل)؟ نعم

لا

43- هل الوالدين من النوع الذي يحبذ تزويج الأخت الكبرى قبل الأخت الصغرى حتى و لو خطبت الصغرى قبلها؟

م لا

44- هل الوالدين من النوع الذي يحبذ تزويج الأخ الأكبر قبل الأصغر حتى و لو أراد الأخ الأصغر الزواج قبله؟

لا م

45- هل تعتبر العادات و التقاليد الخاصة بالزواج عامل اجباري في تأخر سن زواج ؟ نعم لا

- بعد عدم العثور على الشؤيك المكافئ في السن:

46- هل تعتقد (بن) أن نظرة المجتمع سلبية للمرأة التي كبرت في السن و لم تتزوج؟ نعم لا

في حالة الإجابة ب(نعم) لماذا؟

47- هل تعتقد (بن) أن نظرة المجتمع سلبية للرجل الذي كبر في السن و لم يتزوج؟ - نعم لا

في حالة الإجابة بنعم لماذا؟

.....

48- هل تعتقد (بن) أن هناك سن معينة تفرض على الرجل الزواج - نعم لا

في حالة الإجابة (بنعم) حدد السن و

لماذا؟.....

49- هل تعتقد (بن) أن هناك سن معينة تفرض على المرأة الزواج - نعم لا

- في حالة الإجابة (بنعم) حدد هذا السن و

لماذا؟.....

50- هل تفضل (بن) الزواج ممن يقربك في السن؟ - نعم لا



- في حالة الإجابة ب(نعم أو لا) اشرح

ذلك.....

51- هل تشجع على الزواج في السن المناسب لأنه ضمان للاستقرار النفسي والاجتماعي؟- نعم - لا

52- هل يعتبر عدم العثور على الشريك المكافئ في السن عامل اجباري في تأخر سن زوا؟- نعم

لا

-بعد ارتفاع تكاليف الزواج:

53- هل أنت معيل(ة) الوالدين؟- نعم - لا

- في حالة الإجابة بنعم :- راتبك - منه

54- هل تملك (بين) مسكنا خاصا - نعم - لا

55- كيف ترى (بين) السكن مع أهل الزوج؟

مناسب - غير مناسب - مناسب لفترة معينة

في حالة الإجابة بأحد الخيارات ماهو سبب ذلك

.....؟

.....
.....

56- هل للمهر قيمة اجتماعية؟- نعم - لا

- في حالة الإجابة (بنعم) في نظر من؟

- في نظر الأسرة - في نظر مجتمع - في ذلك أنت

57- هل تعتقد (بين) أن مهور الزواج اليوم في مقدور الأساتذة الجامعيين؟- نعم - لا -

نوعا ما

في حالة الإجابة (بلا أو نوعا ما)

لماذا.....

.....
.....

58- هل يعتبر عدم العثور على الشريك المكافئ في السن عامل اجباري في تأخر سن زوا؟- نعم

لا

ملاحظة: أرجو منكم كل الرجاء الإجابة على كل الأسئلة دون استثناء

